

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

# الخصائص

مقدمة

أبي الفتح عثمان بن جني

بمقتضى

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

# الخصائص

صنعة

أبي الفتح عثمان بن جني

بمقري

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

الطبعة الأولى

المكتبة العلمية

الخصائص

# بسم الله الرحمن الرحيم

## تصدير

كتاب الخصائص أو خصائص العربية لأبي الفتح عثمان بن جنى ، من الكتب اللغوية القيمة التي أقر المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية طبعتها سنة ١٩١٣ م ضمن مشروع إحياء الآداب العربية .

٥

وقد سبق للدار أن قامت بطبع الجزء الأول منه ونشره بمطبعة الهلال بمصر سنة ١٣٣١ هـ ( ١٩١٣ م ) . وعلى الرغم من أن الكتاب لم ينشر في ذلك الحين كاملاً ، ولم ينل ما يستأهله من التحقيق فقد كان له أثر محمود عند جمهور العلماء والأدباء والباحثين والمشتغلين باللغة العربية وفقهائها ، والمعنيين بأصول اللغات وعقد الصلات فيما بينها ، بل إنه فتح آفاقاً جديدة للبحث ، وأنشأ فصولاً طريفة تداولها الباحثون بالتمحيص والتوليد والدرس ، ووقف الناس من ابن جنى على عالم منقطع القرين .

١٠

ولعدم توافر النسخ الكاملة الصحيحة وقف العمل في الكتاب عند هذا الحد زماناً ، وأخذ القراء من مختلف الأصقاع وشتى الأفطار يتوقون لقراءة بقية الكتاب ، ويلحون على الدار أن تمضى في نشر بقية الأجزاء . ومع مضى الزمن وتوالى الأيام أمكن الدار أن تحصل على نسخ صحيحة كاملة ، وأن يتبناها لها نشر بقية الكتاب .

١٥



وحينما علمت الدار أن الأستاذ العالم الثقة الشيخ محمد علي النجار الأستاذ بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية يقوم بدراسة هذا الكتاب من زمن طويل ، وأنه معنى بالعمل فيه رأت أن تعهد إليه في إعادة تحقيق الجزء الأول تحقيقا علميا على النحو الحديث ، وإتمام تحقيق بقية الكتاب ، ووضعت بين يديه النسخ المختلفة التي بالدار ، واستحضرت ما أمكن الحصول عليه من المكتبات الأخرى ، ويسرت له المراجع التي يحتاج إليها ، فقام بهذه المهمة خير قيام ، بما عهد فيه من صبر وأمانة ودقة ، وهذا فوق تخصصه في هذا الشأن .

وقد قدم للكتاب بدراسة وافية عن ابن جنى وحياته وعصره وكتبه ، وتحدث عن كتاب الخصائص وقيمه ومزله ، ووصف النسخ التي استعان بها في إخراج هذا الجزء وصفا علميا مفصلا .

وبعد ، فهذا هو الجزء الأول من الطبعة الثانية من كتاب الخصائص تقدمه الدار للعلماء والأدباء والباحثين على منهج علمي مفيد ، وهو جزء من ثلاثة أجزاء ، تلحق به الفهارس العامة ، ومراجع البحث والتحقيق ، وسنشر إن شاء الله بقية الأجزاء في وقت قريب .

وعسى أن تكون الدار بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل ، على هذا النحو من التحقيق وتحرير النص وحسن العرض ، قد قامت بجزء من رسالتها الجليلة في نشر الثقافة العلمية ، وبعث التراث العربي النفيس ، ومن الله العون والتيسير .

محمد أبو الفضل إبراهيم  
مدير القسم الأدبي بدار الكتب المصرية

٣ من ذي الحجة سنة ١٣٧١ هـ  
٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ م

## مقدمة

### نسب ابن جني

- هو عثمان بن جني ؛ ولا يعرف من نسبه من وراء هذا ، وذلك أنه غير عربي ، وكان أبوه جني رومياً يونانياً ، وكان مملوكاً لسليمان بن قهدة بن أحمد الأزدى . ومن ثمّ ينتسب ابن جني أزدياً بالولاء ، فيقول في آخر المُنْصِف شرح تصريف المسازي : « قال أبو الفتح عثمان بن جني الأزدى ... » . ولا تذكر لنا المراجع التي بأيدينا شيئاً عن أبيه أين كان قبل أن يقدّم الموصل إن كان هاجراً إليها ولم يكن ولّد فيها ، ولا ماذا كان يعمل لمولاه .

- أما سليمان بن قهدة مولى أبيه ، فلا تُفصِّح المراجع عن أمره ومكانته في الموصل . وقد ظَلَلت حيناً من الدهر على ظنّ أنه كان من قُطّان الموصل <sup>(١)</sup> ، فقد كان الأزد من أوائل من سكنها بعد فتحها في سنة ٢٠ للهجرة ، حتى وقفت في الكامل لابن الأثير في حوادث سنة ٤١١ على مقتل سليمان بن قهدة . وقد ذكر ابن الأثير من أمره أنه كان يكتب في حديثه بين يدي أبي إسحاق الصابئ — كانت وفاة الصابئ سنة ٣٨٤ — ، وأنه انتقل إلى الموصل فاقتنى بها ضياعاً ، ونظر فيها لقرواش أمير بني عُقيل — وهو معتمد الدولة أبو المنيع قرواش بن المقلد أحد أمراء العقيليين

---

(١) تاريخ الموصل للقس سليمان صائغ ٥١/١ .

ولى الموصل سنة ٣٩١ إلى سنة ٤٤٢ (زامباور ٥٩) ، — ثم غضب عليه قرواش  
فقتله . ويبدو من هذا أنه كان في بغداد عند الصباحي ، ثم انتقل إلى الموصل .

وإذا كان سليمان هذا بقي إلى سنة ٤١١ ، فقد عُمر وتنفس به الزمن ؛ فقد حيي  
بعد ابن جنى الذى توفى سنة ٣٩٢ ، وبعد أبيه فيما يبدو . ولا أكرم في هذا المقام  
شكا يخامرني في الأمر ؛ أفلا يحتمل أن سليمان بن فهد الذى قتله قرواش  
سنة ٤١١ غير مولى جنى والد أبي الفتح ! ونرى ابن الأثير يقتصر في تحليته على  
« الموصلى » ولا يحمله بالأزدى الذى يحرص الرواة عليه في مولى جنى .

على أن مما يرجح أن سليمان بن فهد صاحب قرواش هو مولى جنى أن ابن  
الزمكدم<sup>(١)</sup> الذى هجا ابن جنى ، هجا سليمان صاحب قرواش في شعر بديع ، يدخل  
في باب الاستطراد ، وهاكه :

وليل كوجه البرقيدي ظلمة      وبرد أغانيه وطول قرونه  
سريت ونومي عن جفوني مشرد      كعقل سليمان بن فهد ودينه  
على أولقي فيه التفات كانه      أبو جابر في خبطه وجنونه<sup>(٣)</sup>  
إلى أن بدا ضوء الصباح كانه      سنا وجه قرواش وضوء جبينه

- ١٥ (١) هكذا بالكاف في كامل ابن الأثير والمختصر لأبي الفداء في حوادث سنة ٤١١ . وفي نسخ  
معجم الأدباء : « الزمكدم » ، ولم أقف له على ترجمة .  
(٢) انظر معجم الأدباء في آخر ترجمة أبي الفتح .  
(٣) الألقاب في الأصل : الجنون ، يريد به فرسا ذا ألق من النشاط . وقوله : « فيه التفات »  
يروى : « فيه هباب » . والهاب ، بكسر الهاء : النشاط .

ويقول ابن الأثير في المثل السائر<sup>(١)</sup> : « وهذه الأبيات لها حكاية . وذلك أن شرف الدولة قرواشا ملك العرب ، وكان صاحب الموصل . فاتفق أن كان جالسا مع ندمائه في ليلة من ليالى الشتاء ، وفي جملتهم هؤلاء الذين هجّاهم الشاعر . وكان البرقيديّ مغنيا ، وسليمان بن قهّد وزيرا ، وأبو جابر حاجبا . فالتص شرف الدولة من هذا الشاعر أن يهجو المذكورين ويمدحه ، فذكر هذه الأبيات ارتجالا . وهي غريبة في بابها ، لم يسمع بمثلا » .

ولم أر لابن جنيّ في مصنفاته ذكرا لمولى أبيه .

وكأنما كان ابن جنيّ يحسّ ضعة عند الناس أن لم يكن من أصل عربيّ ، فنيّ أن ينضح عن نفسه ، ويدّكر أن عنده ما يعوضه هذا النقص ، يأخذ بضبعه نحو المعالي وباسقات الشرف . وذلك إذ يقول من قصيدة طويلة :

فإن أصبح بلا نسب      فعلمى في الورى نسي  
على أنى أءول إلى      قروم سادة مجب  
قيصرة إذا نطقوا      أرم الدهر ذو الخطب<sup>(٢)</sup>

(١) « النوع الثالث والعشرون في التخاص والافتصاب » . وانظر الكامل لابن الأثير في حوادث سنة ٤١١ هـ ، والصبح المنى ٢٥٥ . وقد نسب هذه الأبيات صاحب القسوات في ترجمة قرواش إلى الطاهر الجزريّ . وكذلك صاحب الوافي بالوفيات .

(٢) أرم : سكت . و « ذو الخطب » أى المنطوق بأفعله وآثاره ، فالخطب بضم فتح جمع الخطبة . ويقرؤها ابن مكنوم « الخطب » بصتين ، ويرى أن أصلها الخطوب ، مخذف الواو للضرورة . وهذا كما ورد في شعر الأخطل :

كلم أيدي مثاكيل مسلبة      يندبن ضرس بنات الدهر والخطب  
وانظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء . ولكن هذا الوجه بعيد في بيت ابن جنيّ ، والأقرب ما ذكرت .

أولاًك دما النبی لہسم <sup>(۱)</sup> كنى شرفاً دعاء نبی

ویرتد الباحث فیما یعنی ابن جنى فى انتسابه الى القیاصرة . فهل یعنی أنه من الروم هذا الجلیل من الناس الذین منهم القیاصرة . أم أنه كان من سلالة القیاصرة . وجنى علم رومى ، ویدكرون أنه معرب كنى . ویقول ابن ما کولاً فی کتابه <sup>(۲)</sup> فی المؤتلف والمختلف : « وحكى لی إسمعیل <sup>(۳)</sup> بن المؤتلف أن أبا الفتح كان یذكر أن أباه كان فاضلاً ، بالرومية » وظاهر أن ابن جنى یرید تفسیر اسم أبيه جنى الرومى ، وأن معناه فى العربیة : فاضل . وجنى تكتب بالحروف اللاتینیة ممثلة للفظ اليونانى gennaius ، ومعناها : كريم ، نبیل ، جید التفكير ، عبقرى ، مخلص . ومن هذا یدو صدق تفسیر ابن جنى لاسم أبيه .

وجنى ، بكسر الجیم وكسر النون مشددة وسكون الیاء ، فلا تشدد الیاء كياء النسب ؛ إذ لیست بها . وفى حاشیة الشمنى على المغنى بعد أن أورد ترجمة ابن جنى : « وفى الشرح فى غیر هذا الموضع : هو بإسكان الیاء ، ولیس منسوباً ، وإنما هو معرب كنى . كذا فى شرح المفصل <sup>(۴)</sup> للاسفندارى » وهو یرید بالشرح

(۱) روى أن الرسول صلى الله علیه وسلم كتب إلى كسرى وقیصر یدعوهما إلى الإسلام . فأما كسرى فقد مزق الكتاب لما قرأه ، وأما قیصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه . فلما بلغ ذلك الرسول صلى الله علیه وسلم قال فى كسرى : مزق الله ملكه . وفى شأن قیصر : ثبت الله ملكه . وانظر فتح الباری طبعة الخشاب ۱/ ۳۴ .

(۲) هو کتاب « الإكمال فى رفع الاریاب عن المؤتلف والمختلف . من الأسماء والكنی والأساب » وهو مخطوط فى دار الكتب فى فن المصطلح .

(۳) له ترجمة فى البیة ۱۹۸ ، وكانت وفاته سنة ۴۴۸ .

(۴) یسمى هذا الشرح المقتبس فى توضیح ما التبس . وصاحبه الشیخ أبو عامر علی بن عمر المدعو بالفخر الإسفندوى — وهكذا رسم فى كشف الظنون — المتوفى سنة ۶۹۸ .

شرح الدماميني للغنى . وإعراب جنى على الحكاية لحالها في العجمية ، فلا تعامل في الإعراب معاملة الكلمات العربية . وذلك أنها لو ذهب بها هذا المذهب فعولت معاملة المنقوص لقليل : ابن جن فتضيع صورة العَلَم ، ويلتبس الأمر بالجن ، فمن ثم أبقيت كما هي حفاظا على صورتها .

- ٥ . وقد جاء من الأعلام على نسق جنى جنى . ويقول ابن ما كولا في كتابه : « وأما جنى — بكسر الحاء المهملة وتشديد النون المحالة — فهو أبو الحسن عليّ ابن أبي بكر بن أحمد بن عليّ بن يحيى البيهقي البغداديّ ، يعرف بابن جنى . حدث عن ابن رزقويه » ، وذكر أن مولده في سنة ست وثمانين وثلاثمائة . وقد ذكر صاحب القاموس في (حنن) هذا الاسم ، وذكر أيضا آخر يعرف بابن جنى .

- ١٠ . هذا . وأذكر في ختام هذا الحديث رجلا يدنو من ابن جنى في مذهبه اللغويّ والأدبيّ ، وتهذيب عبارته وحسن ترتيبه ، يشاركه في بعض صفاته . ذلك هو ابن رشيق . صاحب العمدة . فقد كان أبوه مملوكا روميا من موالى الأزد . وهو لا يبعد عن عصر ابن جنى . فقد ولد في سنة ٣٩٠ وتوفي سنة ٤٦٣ كما في ابن خلكان .

#### مولده

- ١٥ . ولد ابن جنى في الموصل . ويقول من ترجم له : إنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة ، ولا يعينون مولده بعد هذا . إلا أبا الفداء في المختصر ، فهو يذكر أن وفاته سنة ٣٠٢ ، ويقول ابن قاضي شُهبة في طبقات النحاة : إنه توفّي وهو في سنّ السبعين . فإذا أخذ بهذا وروى أن وفاته كانت في سنة ٣٩٢ فإن ولادته تكون في سنة ٣٢٢ أو سنة ٣٢١ .

٢٠



ويذكر الرواة أنه محب أبا على الفارسيّ أستاذه أربعين سنة بعد اتصاله به على أثر حادثة مسجد الموصل - وستأق قصتها - وكانت هذه الحادثة سنة ٣٣٧، فإذا وضع تاريخ ولادته في سنة ٣٣٢ كانت سنه عندئذ خمس عشرة سنة . وتروى القصة أن أبا على مرّ عليه وهو يدرس العربية ، ومن القليل أن يتعرض المرء للتدريس في هذه السن المبكرة . وهذا قد يرجح رواية أبي الفداء في تاريخ ولادته . وقول ابن قاضي شعبة إنه توفي في سن السبعين ، قد يكون ( السبعون ) فيه محرفة عن التسعين . ويرى بعض الكتّاب<sup>(١)</sup> عنه من علماء المشرقيات أن ولادته كانت سنة ٣٢٠ ، وهذا قريب مما ذكرت . وبعض هؤلاء جعل مولده سنة ٣٠٠ ، وهذا قريب مما جاء في أبي الفداء .

### نشأته

نشأ ابن جنيّ بالموصل ، وتلقى مبادئ التعلم فيها . وقد أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصل الشاذليّ المعروف بالأخفش . ولم أقف على أحد من شيوخه في الموصل سوى هذا الرجل ، ولا تذكر المراجع تاريخ وفاته ، ولم أجد له ذكرا في طبقات الشافعية . ولست أدري ألقب الأخفش لخفش في عينه ، أم لشهرته بالنحو فقليل له الأخفش ، كأنه الأخفش المشهور به ، وهو سعيد بن مسعدة .

(١) مقال دائرة المعارف الإسلامية في ترجمة ابن جنيّ .

(٢) انظر بركلان وتاريخ الموصل ٦٣/٢ .

والنحو في الموصل قديم ، بشه فيها مسلمة بن عبدالله الفهرى<sup>(١)</sup> . أخذ النحو عن خاله عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي . وكان في آخر عمره مؤدبا لجعفر بن أبي جعفر المنصور ، ومضى معه إلى الموصل فأقام بها .

ويذكر ابن خلكان أنه قرأ الأدب في صباه على أبي علي الفارسي ؛ ولم يذكر أين كان ذلك . والمعروف عن أبي علي أنه دخل بغداد سنة ٣٠٧ ، فهل أخذ عنه في بغداد إذا صح ما رواه ابن خلكان . ويقول ابن ماكولا : « سمع جماعة من المواصلة والبغداديين » ، والمواصلة أهل الموصل والواحد موصل . وظاهر الأمر أن ذلك كان في صباه . وسيأتي الكلام على هذا في الحديث عن صلته بأستاذه أبي علي .

#### بعض صفاته الخلقية والخلقية

١٠

لم تقفنا المصادر على خلقه وسماته الحسنية . فهل كان طوالا أو قصيرا ، أوروبة ، وهل كان بدنيا ، أو كان ضربا من الرجال<sup>(٢)</sup> ؟ وهل كان أبيض ؟ وهذا ما يطلب على الظن أن يكون عليه ابن جني ، أن كان أبوه روميا ، وإن كان<sup>(٣)</sup> الغالب على المواصلة سمرة اللون .

وقد كانت أعور . ويقول المترجمون له : إنه كان ممتعا بإحدى عينيه .<sup>١٥</sup> في الحكاية عن عوره . وكأن هذه الحكاية من باب التوجيه البديعي ؛ فإن إحدى العينين المتع بها الأعور يجوز أن تكون المبصرة ، يتمتع بالإبصار بها والاهتداء

(١) البقية ٣٩١ . (٢) ورد هذا الجمع في تاريخ بغداد ١٢/٣١٢ .

(٣) هو الخفيف الهم . (٤) تاريخ الموصل ١/٣٣٤ .

بنورها ، ويجوز أن تكون الذاهبة ، فالأعور ممتع بثواب الصبر عليها ، والأجر على فقدها .

وقد ترجم له الصلاح الصّمدى في كتابه «الشعور بالعُور» . ويقول صاحب مسالك الأبصار : «وناهيك به من أعور عينه نضاخة ، وأرضه مما تثبت سواخة» . وقد نزه بشر بن هرون بالعور في قصة سيأتي إيرادها ، وذلك حيث يقول :

العُور والعار فيك تمّا والعُور التامّ والموار

— وقوله التام أصله التام بالتشديد ، تخففه للضرورة —

ومما ينبئ عن عوره قوله في التشوّق لصديق له :

صدودك عني — ولا ذنب لي — دليل على نية فاسده

فقد — وحياتك — مما بكيت خشيت على عينيّ الواحدة

ولولا مخافة ألا أراك لما كان في تركها فائدة

ويقول ابن خلكان : « وقيل : إن هذه الأبيات لأبي منصور الديلمي » .

ولا ينبغي أن يفهم من الشك في نسبة هذا الشعر إليه الشك في عوره ، كما ذهب بعض الكتّابين لحياته ، فليس مرّد عوره إلى هذا الشعر ، إذ هو معدود في العور ، قال هذا الشعر أو لم يقله . ولا تقفنا المصادر على تاريخ عوره . فهل أصيب به في حدائنه ، أو أصابه وقد علته كبرة ؟

(١) ج ٤ ص ٣٠٦ .

(٢) انظر المقال المنع للأستاذ عبيد الله أمين في المقتطف ( الجزء الثالث من المجلد الحادى عشر

بعد المائة ) .

- وكان من عادته في الحديث — فيما زعم بعض من يتحدث عنه — أن يميل بشفتيه ويشير بيديه ، وقد كان هذا موضع تندر من بعض الكتاب في ديوان آل بويه في بغداد بأبي الفتح . فقد أبصره وهو يتحدث ويفعل ما تعودده مما ذكرت ، فأثار فيه الكاتبُ النظرَ ، فسأله أبو الفتح في ذلك فقال : « شَبَّهْتُ مولاي الشيخ وهو يتحدث ويقول ببوزه كذا وكذا بقرده رأيتُه اليوم عند صمودى إلى دار المملكة وهو على شاطئ دجلة يفعل مثل ما يفعل مولاي الشيخ . فاستمع أبو الفتح وقال : ما هذا القول يا أبا الحسين ، أعزك الله ! متى رأيتني أمرحُ فتمزح معي ، أو أنجُنُ فتمجنَ بي ! فلبسَ رآه أبو الحسين قد حَرِدَ واستشاط وغضب قال : المَعْدَرَةُ أيها الشيخ إليك وإلى الله تعالى عن أن أشبهك بالقرده ، وإنما شَبَّهْتُ القرد بك . فضحك أبو الفتح وقال ما أحسن ما اعتذرت ! وهلم أبو الفتح أنها نادرة تشيع ، فكان يتحدث بها هو دائماً » .

- ويبدو أن مراد هذه العادة عند ابن جني — إذا صحَّ إسنادها إليه — ما في خُلُقِهِ وِجْيَهِ ، من تأكيد المعنى في نفس السامع وتسيديده ، وهذا أمر بادر في كتبه ، فهو يميل دائماً إلى الإطناب والتكرار والتوسل إلى الإقناع بكل ما في وسعه . ولا ريب أن الإشارة باليد أو الفم من هذه الوسائل النافعة . وكذلك سائر أحوال المتكلم من طلاقة وجه ، أو انقباضه وما جرى هذا المجرى ، كل ذلك يوضح المعنى ويبين عنه . وقد أدرك هذا ابن جني وأفاض فيه في الخصائص ، وقال بعد كلام في هذا المعنى : « وعلى ذلك قالوا : رب إشارة أبلغ من عبارة » . وقد يجوز أن ابن جني

(١) يقال أثار إليه النظر ؛ أحده . (٢) ياقوت في معجم الأدباء في ترجمة أبي الفتح .

(٣) انظر الخصائص ٢٤٧/١ .

كان في لسانه لُكنة لمكانه من العجمة من جهة أبيه ، فكان يستعين على إيضاح ما يريد بالإشارة .

وكان ابن جني رجلاً جَدَّ وامراً صديق في قوله وفعله . فلم يؤثر عنه ما أثر عن أمثاله من رجال الأدب في عصره من اللهو والشرب والمجون وما جرى في هذا المذهب . وكان عَفَّ اللسان والقلم ، يتجنب الألفاظ المُنْديّة للمجبن ، والعُور من الكلام في تصنيفاته . وقد يكون مرّد هذا إلى أنه اشتغل بالتعليم والتدريس ، ولم يكن ممن همّه وسَدَمه منادمة الملوك وإرضائهم كآبي الفرج الأصبهاني وأضرابه . وانظر إلى قوله لأبي الحسين في الحديث السابق : « ومتى رأيتني أصرح فتمزح معي ، أو أجن فتمجن بي ! » . ولقد بلغ من أمره أن يغير في الشعر ما يستحسن ويقيح ذكره ، ففي بعض كتبه ينشد البيت :

أَجْنَدَلُ مَا تَقُولُ بِنَسْوِئِي إِذَا مَا الْقَلْبُ فِي آسَتِ أَبْيَكْ غَابَا

والقَلْبُ محوّل عن الأير ، وقد تعمّد ذلك لينجو من مَعَرّة هذا اللفظ ، ولو تبيّن له أن ينجو من الاست لفعل .

من أخذ عنه من العلماء والأعراب

قلت فيما سلف : إن ابن جني أخذ النحو في شبيبته عن أحمد بن محمد الموصلي . وقد أخذ فيما بعد عن أبي عليّ فأكثر الأخذ عنه . وهو الذي أحسن تخريجه ونهج له البحث ، وفتق له سبل الاستقصاء والتوسع في التفكير . وسيأتي مزيد لهذا . وقد أخذ عن كثير من رُواة اللغة والأدب . ومن هؤلاء أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مِقْسَم ، وهو من القُرّاء ، وكان راوية ثعلب . ووفاته

سنة ٣٥٤ ، أو سنة ٣٥٥ . و يروى ابن جني عنه أخبار ثعلب وعلمه . ويُتردّد ذكره في كتبه . و يروى أيضا عن أبي الفرج الأصبهاني صاحب الكتاب الخالد : "الأغاني" وكانت وفاته سنة ٣٥٦ . ويبدو أنه روى عن هذين الرجلين في بغداد . وكذلك يروى عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني<sup>(٣)</sup> عن أبي حاتم السجستاني ، وهذا روى عنه في بغداد أو في الموصل ، فقد كان في بغداد وانتقل إلى الموصل ، ومات بها سنة ٣٥٨ . ومن يروى عنه محمد بن سامة عن أبي العباس المبرد .

وابن جني يروى كثيرا عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم . وقد أتبع في ذلك سلفه من اللغويين . وكان لا يأخذ عن بدوي إلا بعد أن يمتحنه ويتثبت من أمره وصدق تميزته . وقد عقد لهذا بابا في الخصائص : «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر» .

ومن الذين أخذ عنهم وكان يثق بلغتهم أبو عبد الله محمد بن العساف القليلي<sup>(٦)</sup> التميمي . وقد يذكره باسم أبي عبد الله الشجري . ومن قوله فيه : «وعلى نحو ذلك

(١) انظر من أمثلة هذا ص ٣٨ ح ١ من الخصائص .

(٢) انظر المبعج وسر الصناعة في حرف الهمزة وفي حرف السين .

(٣) انظر الخصائص ٧٥/١ .

(٤) تاريخ بغداد ١٤/٦ وما بعدها .

(٥) الخصائص (باب إصلاح اللفظ) . .

(٦) انظر الخصائص ٧٦/١ ، ٧٨ ، ٢٤٠ ، ٢٥٠ .

(٧) في تعليقات الخصائص ١/٢٥٠ أبدت شكّا في هذا ؛ إذ كنت لم أقف على النص الآن عن

ابن جني .

(٨) معجم الأدباء في ترجمة ابن جني .



فخضرنى قديماً بالموصل أعرابي عُقَيْلٌ جُوى تميمي يقال له محمد بن العساف  
الشَّجَرِيّ . وَقَلَّما رأيت بدويّاً أفصح منه » .

وفي اللسان ( وفي ) حديث له عن أبي الوفاء الأعرابيّ .

ويظهر أنه كانت له رحلة في طلب العلم وتلقّى الروايات عن الشيوخ . ويقول  
في إجازة له أثبتنا ياقوت في ترجمته : « وما صحَّ عنده — أيده الله — من جميع  
رواياتي مما سمعته من شيونى — رحمهم الله — وقرأته عليهم بالعراق ،  
والموصل ، والشام ، وغير هذه من البلاد التي أتيها وأقمت بها » .

ومن رواياته ما ذكره في « باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور »  
من الخصائص : « أخبرنا أبو صالح السَّليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال :  
حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدى ، قال : حدثنا الخليل بن أسد  
النُّوشَجَانِيّ ، قال : حدثني محمد بن يزيد بن ريان ، قال : أخبرني رجل عن حماد  
الراوية ، قال : أمر النعمان ، فنسخت له أشعار العرب في الطُّنُوج — قال : وهي  
الكراريس — ثم دفنها في قصره الأبيض . فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له :  
إن تحت القصر كنزا ، فاحتفره ، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثمَّ أهل الكوفة أعلم  
بالشعر من أهل البصرة » وقد نقل هذا الخبر عن ابن جني صاحب اللسان  
في ( طنج ) ، وكأنه لم يقف عليه في غير رواية ابن جني .

صحبه لأستاذه أبي عليّ

توثقت الصَّلَات بين أبي الفتح وأستاذه أبي عليّ الفارسيّ الحسن بن أحمد  
ابن عبد الغفار بأوثق الأسباب وأمتن العُرَى . وكان ابن جني يظهر من التعلق به  
والتقبل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يُظهر تلميذ لأستاذه . وهو لا يفتأ في كتبه

يذكر أبا عليّ وعلمه، ويرجع علمه وزكاته إلى فضل أستاذه، ويصح بالانتساب إليه والتشبه بأسبابه .

ويذكر الرواة في بدء اتصاله بأستاذه أن أبا الفتح، وهو شاب كان يدرس العربية في جامع الموصل، فتربه أبو عليّ<sup>(١)</sup>، فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفا في نحو قال وقام، فاعترض عليه أبو عليّ: فوجده مقصرا، ونهيه على الصواب، وقال له: تزببت وأنت حصرم! فتبع أبا عليّ، حتى نبغ بسبب صحبته إياه، وبلغ من أمره ما بلغ. وكان خطاه أمام أستاذه في مسألة قلب الواو ألفا كان سببا في عنايته بها، وإثثاره من القول فيها. وتراه في الخصائص يعرض لها في أكثر من موضع، ومن ذلك ما جاء في ص ١٤٥ ج ١ إلى ص ١٥٣، وإن كان الكلام كان أيضا في قلب الياء ألفا، وهما من واد واحد .

١٠

وتكاد الروايات تتفق على أن ابن جني لم يكن يعرف أبا عليّ قبل هذه الحادثة. وفي ياقوت بعد أن ذكر سؤال أبي عليّ له في مسألة التصريف متحدثا عن ابن جني: «فسأل عنه، فقليل له: هذا أبو عليّ الفارسي» وفي هذا بيان أي بيان أنه لم يلقيه قبل هذا. ولم يشدّ عن هذا — فيما علمت — إلا ابن خلكان، فهو يقول: «قرأ الأدب على الشيخ أبي عليّ الفارسيّ المقدم ذكره في حرف الحاء وفارقه. وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبو عليّ، فراه في حلقته والناس حوله يشغلون عليه، فقال له: تزببت وأنت حصرم! فترك حلقته وتبعه حتى تمهّر» .

١٥

---

(١) انظر نزهة الألباء في ترجمة ابن جني ص ٨٠ ٤ من الطبعة الأولى .

ويذكرنا عجز ابن جني عن الجواب على ما أورده عليه أبو علي من الاعتراض في مسألة التصريف التي كان يتكلم فيها بمحادثة وقعت لأبي علي مع نحوي<sup>(١)</sup> موصل. وكأنما نأرا أبو علي إذ تعرض لابن جني الموصل مما حدث له . فقد اجتمع أبو علي يوما مع محمد بن سعيد البصير الموصل العروضي النحوي عند أبي بكر ابن شقير . فقال محمد بن سعيد لأبي علي : في أي شيء تنظر يا فتى ؟ فقال : في التصريف . فجعل يلقي عليه من المسائل على مذهب البصريين والكوفيين حتى صجر منه أبو علي ، فهرب منه إلى النوم ، فقال : هربت يا فتى ! قال : نعم ، هربت . ويؤرخ الرواة اجتياز أبي علي بالموصل بسنة ٣٣٧ . وقد كان أبو علي جوالا بالبلاد . ولكن الباحث يسأل : فيم كان اجتيازه بالموصل ؟ فهل كان ذلك لعلم يتلقاه ، أو رواية من رآوها يسمعها ؟

وأغلب الظن عندي أنه كان مع معز الدولة البويهى ، فقد أغار على الموصل في هذا التاريخ<sup>(٢)</sup> ، وهاجم الحمدانيين . وكان أبو علي على اتصال وثيق بآل بويه . وكان أكثر اتصاله بعضد الدولة ، حتى إن عضد الدولة كان يذكر عن نفسه أنه غلام أبي علي .

وقد يكون من دواعي هذه الصلة الاشتراك في الانتساب إلى الفرس ، ومعرفة الفارسية ، فقد كان أبو علي يعرفها ، كما يذكر ذلك تلميذه أبو الفتح<sup>(٣)</sup> . ويبدو أنه كان يصحب آل بويه في حروبهم ، ففي البغية في ترجمة أبي علي أن عضد الدولة لما تهيأ لقتال ابن عمه دخل عليه أبو علي فقال له عضد

(١) البغية ٤٦ . (٢) انظر كامل ابن الأثير في حوادث سنة ٣٣٧ .

(٣) انظر ص ٢٤٣ من هذا الجزء .

الدولة : ما رأيك في صحبتنا ؟ فقال له أبو علي : أنا من رجال الدعاء ، لا من رجال اللقاء . ولولا أن أبا علي من عادته أن يصحب عضد الدولة في مثل هذا الوجه لما عرض عليه هذا العرض . ويبدو أن اعتذار أبي علي عن صحبة عضد الدولة لأنه كان يقصد حرب رجل من أسرة آل بويه ، وهو لا ينبغي أن يحمل أحد منهم حقدا عليه وضمنا نحوه .

- وتجمع الروايات على أن أبا الفتح صاحب أبا علي بعد سنة ٣٣٧ ولازمه في السفر والحضر ، وأخذ عنه ، وصنف كتبه في حياة أستاذه ، فاستجاده ووقعت عنده موقع القبول . وهو كثير الاعتزاز بأبي علي ، كثير الرواية عنه في كتبه . وهو يثنى عليه الثناء الجمل . ويقول في الخصائص ٢٠٨/١ : « قلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي — رحمه الله — وقد أنفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره ، ونبأوه محله : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا . فأصني أبو بكر إليه ، ولم يتبشع هذا القول عليه » ؛ وهو يريد بالعلم علم العربية . ويقول أيضا في الخصائص ٢٧٦/١ في أبي علي : « ولله هو ، وعليه رحمته ! فإكان أقوى قياسه ، وأشد هذا العلم اللطيف الشريف أنسه ! فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جملة أصحابها ، وأعيان شيوخها سبعين سنة ، زائحة ظلله ، ساقطة عنه كلفه ، وجعله همه وسدمه . لا يتأقاه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متحجر ، ولا يسوم به مطلب ، ولا يخدم به رئيسا إلا بأنرة ، وقد حط عنه أنقاله ، وألقى عصا ترحاله » .

- ويشبه ابن جنى في نقله في كتبه علم أبي علي ، سيبويه في نقله علم الخليل . على أن ابن جنى كثيرا ما يذكر أن أستاذه كان يسأله في بعض المسائل ، ويرجع إلى

رأيه فيها ، وأن أبا عليّ كان يقتنع بعلم ابن جنيّ في بعض الأمور فيدون رأيه في كتبه . فهو يقول في الخصائص ٣٦٥/١ : « وقلت مرّة لأبي عليّ — رحمه الله — : قد حضرني شيء في علّة الإتياع في تقيّد ، وإن عيرى أن تكون عينه حلقية ؛ وهو قرب القاف من الخاء والغين . فكما جاء عنهم النّخير والريغيف كذلك جاء عنهم التّقيّد . بلغاز أن تشبّه القاف لقربها من حروف الخلق بها ، كما تشبّه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم . فالنّقيّد في الإتياع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون ، فرضيه وتقبّله . ثم رأيت فيما بعد بخطه في تذكرته . »

ويقول في الخصائص في « باب فيما يرد عن العربيّ مخالفاً لما عليه الجمهور » : « ودخلت يوماً على أبي عليّ — رحمه الله — خالياً في آخر النهار ، فحين رآني قال لي : أين كنت ؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك ؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من حوريت ؟ نخضنا معاً فيه ، فلم نحلّ بطائل منه . فقال : هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة ابنى نزار ، فلا ينكر أن يبيح مخالفاً لأمثلتهم . »

وهو قد يحكي رأي أبي عليّ ولا يرضاه ويخالفه إلى غيره . ففى الخصائص ٢٣١/١ يسأله عن تحفاف أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس ، فيقول أبو عليّ : نعم ، ويحتجّ لذلك ، ويقول ابن جنيّ معقّباً عليه : « ويبعد هذا عندي » . يأخذ في الاحتجاج لإنكاره على أستاذه .

وقد ينهج في تأليفه منهاجاً غير منهج شيخه أخرى عنده بالاتباع . وقد ألف أبو عليّ « الحجّة » في توجيه القراءات السبع ، وألف ابن جنيّ « المحتسب » في توجيه الشواذ من القراءات ، ويقول في خطبة هذا الكتاب : « إلا أننا — مع ذلك — لا نسمى تقريبه على أهل القرآن ليحيطوا به . فإن أبا عليّ — رحمه الله — عمل

كتاب المجتعة في القراءات ، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء ، إلى ما يحفو عنه كثير من العلماء » .

وقد يذكر موضع اجتماعه بأبي علي . فهو في الخصائص ١٢١/١ يقول :  
« قال لي أبو علي بالسأم » وفي « باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأفعال »  
يذكر أن أبا علي أنشده بيتا وهما في دار الملك . والأقرب أنها دار الملك لآل بويه  
في بغداد ، وكان لهم دار ملك أيضا في شيراز . وفي « باب التفسير على المعنى دون  
اللفظ » أنه كان معه بحلب سنة ٤٦٠ هـ ، وظاهر أن ذلك كان عند سيف الدولة  
ابن حمدان .

وقد يكتب إليه في غيبته عنه في مسائل علمية . وفي سر الصناعة (حرف الهاء) :

« وكتب إلى أبو علي من حلب في جواب شيء سأله عنه ... » .

#### صحبه للمتنبي

اجتمع ابن جني بالمتنبي بحلب عند سيف الدولة بن حمدان ، وفي شيراز عند  
عضد الدولة . وكان المتنبي يجلّه ، ويقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير  
من الناس . وكان المتنبي إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره  
يقول : سلوا صاحبنا أبا الفتح . ويقول في مسالك الأبصار : « وكان أبو الطيب  
المتنبي إذا سئل عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب ، حصل فيه إعراب ، دلّ  
عليه ، وقال : عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد »  
وترجع مقالة المتنبي الأخيرة إذا صحّ نسبتها إليه إلى سعة علم ابن جني وتشعب  
مذاهبه ، فقد يقع له في الكلام من المعاني ما لم يقع لقائله .

(١) ٣٠٦/٤ من النسخة المصورة في دار الكتب .



(١) وابن جني أول من شرح ديوان المتنبي ، وقد شرحه شرحين ، الشرح الكبير والشرح الصغير ، والأخير هو الباقي لنا . وقد تعقب معاصروه ، ومن بعدهم شرحه ، ومن هؤلاء الربيعي على بن عيسى المتوفى سنة ٤٢٠ هـ ، له كتاب التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي ، وهو ممن شارك ابن جني في الأخذ عن أبي علي وملازمته . ومنهم محمد بن أحمد المعروف بابن فورجه ، له كتابا الفتح على أبي الفتح ، والتجني على ابن جني يرده فيهما على ابن جني في شعر المتنبي ، وللشريف المرتضى على بن الحسين كتاب<sup>(٤)</sup> تتبع أبيات المعاني للتنبي التي تكلم عليها ابن جني . وللشيخ العميد أبي سهل محمد بن الحسن الزوزني استدراك على ابن جني باسم « قشر الفسر » منه نسخة بمكتبة طلعت بدار الكتب مخطوطة سنة ٤٧٥ هـ .

وكان ابن جني يحسن الثناء على المتنبي في كتبه ، ويستشهد بشعره في المعاني والأغراض ، ويعبر عنه بشاعرنا . ويقول في الخصائص ١/٢٣٩ : « وحدثنني المتنبي شاعرنا ، وما عرفته إلا صادقاً ... » ، وفي ص ٢٤ : « وامثله شاعرنا آخراً فقال :

فلو قدر السنان على لسان . لقال لك السنان كما أقول

ويسوق البديعي في الصبح المنبي قصة تنفي عن إعجاب ابن جني بالمتنبي ، وعن وجوده بسيراز حين كان المتنبي هناك ، وذلك في آخر حياة الشاعر . فقد قيل بدّير العاقول عند منصرفه من سيراز . ذاك أن أبا علي كان إذ ذاك بسيراز » وكان

(١) الصبح المنبي ١٦٠ . (٢) معجم الأدباء في ترجمة الربيعي .

(٣) معجم الأدباء والبقية في ترجمة ابن فورجه .

(٤) معجم الأدباء والبقية في ترجمة المرتضى .

إذا مرّ به أبو الطيب يستثقله على قبح زيّه وما يأخذ به نفسه من الكبرياء .  
وكان لابن جني هوى في أبي الطيب ، كثير الإعجاب بشعره ، لا يبالي بأحد يذمه  
أو يحطّ منه . وكان يسوءه إطناب أبي علي في ذمه . وأتفق أن قال أبو علي يوما :  
اذكروا لنا بيتا من الشعر نبحث فيه . فبدأ ابن جني وأنشد :

هـ حُلّتْ دون المزار فالיום لوزُرَّ      تِ لحال النحول دون العناق

فاستحسنه أبو علي واستعاده . وقال : لمن هذا البيت فإنه غريب المعنى ؟ فقال  
ابن جني : للذي يقول :

أزورهم وسواد الليل يَسْفَعُ لِي      وأثنى وبياض الصبح يغرى بِي

فقال : والله هذا أحسن ! بديع جدا ! فلمن هما ؟ قال : للذي يقول :

١٠ أَمْضَى إِرَادَتُهُ فَسَوْفَ لَهُ قَدْ      وَاسْتَقْرَبَ الْأَقْصَى فَمَ لَهُ هُنَا

فكثير إعجاب أبي علي ، واستغرب معناه ، وقال : لمن هذا ؟ فقال ابن جني :  
للذي يقول :

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا      مُضَرَّكَوَضِعِ السِّيفِ فِي مَوْضِعِ النَّدَى

فقال : وهذا أحسن ! والله لقد أطلت يا أبا الفتح ، فأخبرنا من القائل ؟ فقال :

١٥ هو الذي لا يزال الشيخ يستثقله ، ويستقبح زيّه وفعله . وما علينا من القشور  
إذا استقام اللب ! قال أبو علي : أظنك تعني المتنبي . قلت : نعم .

ومن دلائل عناية ابن جني بالمتنبي أنه أخذ شيئا من أخباره عن علي بن حمزة  
البصري ، لأن المتنبي لما ورد بغداد نزل عليه وكان ضيفه إلى أن رحل عنها . كما  
ذكره ياقوت في ترجمة علي بن حمزة .

## جلالته والثناء عليه

بلغ أبو الفتح في علوم العربية من الجلالة والخطَر ما لم يبلغه إلا القليل . وقد سلف لك قول المتنبي فيه ، وقد كان المتنبي ذا قدم مكينة وبصرنا فذ وإحاطة تامة بالعربية . وقد أصبح ابن جني في مجرى القرون بعده مَضْرِب المثل في معرفة النحو والتبريز فيه . ويقول العماد في حديثه عن الحسن بن صافي المعروف بملك النحاة :  
« وكان يقول : هل سيبويه إلا من رعيتي ، ولو عاش ابن جني لم يسعه إلا حمل غاشيتي » . ويقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في الشيخ عبد الكريم سلمان :  
« وجعلته منى مكان النحو من ابن جني » . ويقول ابن فضل الله العمري في مسالك الأَبصار : « لم يرمثله في توجيه المعاني ، وشَدَّ بيوت القصائد الوثيقة المباني » .  
ويقول ابن ماكولا : « وكان نحوياً حاذقاً مجوداً » ويقول الثعالبي في اليتيمة : « هو القطب في لسان العرب ، وإليه انتهت الرياسة في الأدب » .

وقد يبدو للباحث أن ابن جني لم يبلغ في حياته من المكانة العالمية ما يستحقه ، ولم يدرك ما أدركه بعد من النبالة ونباهة الذكر . وقد يُطلّ له هذا المعنى من قول المتنبي فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس . وقد يطيب له أن يحتج لهذا الرأي بأنه لا يرجع إلى عَرَاقَة أصل ، ولا يثول إلى شرف محدّد ، وبأن العصر كان مشحوناً بأفاضل العلماء ، وجِلَّة الفُهَمَاء ، فكان يجري في مضمارهم بمقدار .

(١) ترجمة ملك النحاة في معجم الأدباء والبنية .

(٢) يريد غاشية فرسه . وغاشية السرج : غطاءه .

(٣) تاريخ الأستاذ الإمام ٢٧٨/١ في التعليق .

(٤) ج ٣ ص ٧٧ من طبعة الشام .

ولكن التوسع في دراسة ابن جني قد يصرف عن هذا الرأي ، وقد يثول  
بصاحبه إلى أن الرجل أوتي حظاً من الشهرة العلمية في حياته ، ورُزِق من القبول  
ما هو أهله . ألسنا نراه يخلف أستاذه أبا عليّ في التدريس في بغداد بعد وفاته ،  
ويدين له بالتلمذة تلاميذ أبي عليّ . ومنهم أئمة عظام كعبد السلام البصري ،  
والسمسمي . وأبو علي لا ينكر أمره وأستاذيته . فهذا شرف استأثر به أبو الفتح  
واستبذ به على أصحاب أبي عليّ ، وهم كثر .

ويقول القفطى في إنباه الرواة في الحديث عن زميل لابن جني وهو العبدى :  
« وكان العبدى قد أدركه نحول الأدب ، ولم يحصل له من السمعة ما حصل  
لابن جني والرهمي . وكان كثير الشكوى لكساد سوقه وسوق الأدب في زمانه » .  
ولابن جني قصيدة بائسة سلف منها أبيات في الكلام على نسبه ، أوردها  
ياقوت في ترجمته ، وفيها ما ينبئ عن أنه نال ما ينبغي من المكان والمثلة . ومن  
ذلك قوله :

|                  |                  |
|------------------|------------------|
| شكرتُ الله نعمته | وما أولاه من أرب |
| زكتُ عندي صنائعه | فوقفتُ وأحسن بي  |
| تخولني وخولني    | ونولني ونوه بي   |
| وأخر من يقادمني  | رأعلاني وأرغم بي |

ويقول في الحديث عن كتبه :

|                    |                    |
|--------------------|--------------------|
| تناقلها الرواة لها | على الأجناف من حدب |
| فيرتج في أزاهرها   | ملوك العجم والعرب  |
| فن مغي إلى مدني    | إلى مثنى إلى طيرب  |

ويبدو فضله وعلمه في كتبه ومباحثه التي توفّر عليها ، وأحسن عرضها . وهو يعدّ بحق فيلسوف العربية وبقاؤها .

وعلى مباحث ابن جنيّ طابع الاستقصاء والغوص في التفاصيل ، والتعمق في التحليل ، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات . وهو في هذا يشبه ابن الروميّ في الشعر . وكأنما للجنس الروميّ الذي ينتمي إليه أثر في هذا .

ومن مباحثه التي اهتدى لها ، وسبق بها الاشتقاق الأكبر ، وإن كان استمد فكرته من أستاذه أبي عليّ ، وهو يقول في الخصائص في الباب الذي كسره على هذا المبحث : « هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا ؛ غير أن أبا عليّ — رحمه الله — كان يستعين به ، ويخلد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر ؛ لكنه — مع هذا — لم يسمّه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتعلل به . وإنما هذا التلقيب لنا نحن » .

وابن جنيّ — مع حرصه على اتباع من سبقه وتبجيله لهم — لا يبالي أن يخالفهم إذا تهّدى لرأى لم يقولوا به ، واستوى له دليله ، واستقرّت عنده حجّته . ومن ذلك ما رآه في مسألة <sup>(١)</sup> « هذا حجر ضبّ خريب » وهو رأى خالف به السلف : وقد سنّ للباحث أن يذهب إلى ما يهتدى إليه بعد أن يُعْن في البحث ويستقصى النظر . وهو يقول : « إلا أنا <sup>(٢)</sup> — مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه — لا نسمع له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها ، وتقدم نظرها ، وتالت أواخر على أوائل ، وأعجازا على كلا كل ، والقيوم الذين لا نشك في أن الله — سبحانه وتقدس أسمائه — قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراه وجه الحكمة في الترجيب

(١) الخصائص ١/١٩٢ . (٢) الخصائص ١/١٩٠ .

له والتعظيم ، وجعله بركاتهم ، وعلى أيدي طاعاتهم ، خادما للكاتب المنزل ، وكلام  
نبيه المرسل ، وعونا على فهمهما ، ومعرفة ما أُصِرَّ به أو نُهي عنه الثقلان منهما ،  
إلا بعد أن يناهضه إتقاناً ، ويثابته عرفاناً ، ولا يُخِلِّد إلى سائح خاطره ، ولا إلى  
نزوة من نزوات تفكره .

### عبارة

اشتهر ابن جنى ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام ، والإبانة عن المعاني  
بأحسن وجوه الأداء . وهو يسمو في عبارته ، ويبلغ بها ذروة الفصاحة ، في المسائل  
العلمية الجافة البعيدة عن الخيال ووجوه التطرية . وقد عرّف عنه هذا . فيقول  
الأبيوردى في أبي علي أحمد بن محمد المرزوقي : « وهو يتفاح في تصانيفه<sup>(١)</sup>  
كأبن جنى » والمرزوقي أيضاً من أخذ عن أبي علي .

ولابن جنى في عباراته وجوه في استعمال بعض المفردات يدونها اللغويون ،  
ويتوهمون بها كما يدونون ما يصدر عن العرب ، ثقة بطبيعته العربية ، وبجيته  
اللغوية .

فهو يستعمل (الأصلية) في معنى التأصل ، ويقول في ذلك صاحب اللسان  
(أصل) : « واستعمل ابن جنى الأصلية موضع التأصل ، فقال : الألف وإن  
كانت في أكثر أحوالها بدلا أو زائدا ، فإنها إذا كانت بدلا من أصل جرت  
في الأصلية مجراه . وهذا لم تنطق به العرب ، وإنما هو شيء استعملته الأوائل  
في بعض كلامها » وظاهر أنه يريد بالأوائل قدامى المؤلفين بعد عهد العرب ،  
وأن أول هؤلاء في الاستعمال ابن جنى ، كما يبدو من صدر هذا الكلام . ويقول

(١) انظر معجم الأدباء في ترجمة المرزوقي .



في الخصائص في « باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس » :  
« فالعرب في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ... » على أن  
ابن جني إذ يستعمل الأصلية في معنى التأصل لم يرتكب يدعا ، وإنما جرى في هذا  
على انتهاز المصدر الصناعي ، فالأصلية للشيء كونه أصلا ، وهذا معنى التأصل .

ويقول المجد صاحب القاموس في « نغمة الرشاف من خطبة الكشف » عند  
قول الزحشري : أنشأ كتابا ساطعا ببيانته ، قاطعا برهانه : « أنشأ لا يستعمل إلا  
في الجواهر ، وقد تقدم معناه . يقال : أنشأ دارا أى بناها ، وأنشأ الله السموات :  
رفعه . وقال ابن جني في تأدية الأمثال على ما وضعت عليه : يؤدى ذلك في كل  
موضع على صورته التي أنشئ في مبدئه عليها . فاستعمل الإنشاء في العرض الذي  
هو الكلام » وترى هذا في اللسان ( نشأ ) .

على أنه قد تند منه بعض الهنات الكلامية التي لا تثلم البلاغة ، ولا تفض  
من شأوه ، وفراة أسلوبه .

فهو يدخل ( قد ) على الفعل المنفى . ففي الخصائص ٢٠/١ : « كما أن القول  
قد لا يتم معناه إلا بغيره » . وهذا لا يميزه النحويون .

وهو يدخل أل على بعض ، والنحويون يمتعون هذا ، وإن جاء في عبارة  
سيبويه والأخفش . ومن أمثلة هذا ما جاء في الخصائص ٦٤/١ : « فلبس كان  
الأمر كذلك واقتضت الصورة رنض البعض واستعمال البعض ... » .

ويقول في الخصائص ٣٦/١ : « وبذلك تعرف حاله : أصلب هو أم رخو ؟  
وأصحح هو أم سقيم ؟ » وتراه قدم حرف العطف على أداة الاستفهام ، وهذا

لا يميزه النحو ، والواجب أن يقال : أو صحيح هو أم سقيم ؟ وكذلك يقول  
في ص ١٥٩ : « ثم ألا ترى ... » .

ويقول في الخصائص ٣٤٨/١ : « وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لاشيء  
يرجع إلى نفس أو ، بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى أو » وهذا أسلوب  
غير قاصد . فإن ( لا ) في قوله ( لا لشيء ) عاطفة ، ولم يتقدم معطوف عليه .  
ويقول في الخصائص ٣٦١/١ : « لا سيما والأصمعي ليس ممن ينشط للقائيس »  
ودخول الواو بعد ( لا سيما ) لا يميزه بعض النحويين ، وهو المرادى ، وإن  
أجازه غيره .

#### أثره فيمن بعده

١٠ لقد فتح ابن جني في العربية أبوابا لم يتسن فتحها لسواه ، ووضع أصولا  
في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للعاني ، وإهمال ما أهمل من الألفاظ ، وغير ذلك .  
وكان بذلك إماما يحتاج إلى أتباع يمتصون في سبيله ، ويننون على بحوثه ، وإذا  
لنضجت أصوله وبلغت إناها ، ولكنه لم يرزق هؤلاء الأتباع .  
على أنه أتبع له لغوى كبير ، أغار على فوائده وبحوثه اللغوية . ذلك هو  
ابن سيده على بن أحمد المتوفى سنة ٤٥٨ ، وهو كثيرا ما ينقل العزو إليه في كتابه  
١٥ المحكم ، ويأتي صاحب اللسان فينقل ما في ابن سيده وينسبه إليه وهو لابن جني .  
وهذا بحث يحتاج إلى بسط واستقصاء .

ففي المحكم ٣/٣٢٦ ( مخطوطة الدار ٥١ لغة ) نقل فصلا في تفسير النحو  
أنشأه ابن جني في الخصائص ١ / ٣٤ ، ولم يعزه إلى صاحبه ، وجاء صاحب  
اللسان ( نحو ) فعزاه إلى ابن سيده .

وفي اللسان (سيد) نقل بحثا لابن جني في الخصائص ١/٢٥١ في عين سيد، وعزاه إلى ابن سيده . وفي اللسان (تهم) في الكلام على تَهَام المنسوب إلى تِهَامَة ساق كلاما عن ابن جني ثم قال : « قال ابن سيده : فإن قلت فإن في تهامة ألفا فلم ذهبت في تَهَام إلى أن الألف عوض ... » وهذا الكلام بعينه في الخصائص في « باب في ترفع الأحكام » وقد بان لي أن الخطأ هنا من صاحب اللسان .  
وانظر المحكم ٢/٤٨٧ .

وفي المحكم ٢/٥٦٨ في ترجمة (فوه) يسوق ابن سيده كلاما طويلا في أصل « فم » ثم يقول : « وأما قول الرازي :  
يا ليتها قد خرجت من فمه حتى يعود الملك في أسطمه

١٠ — يروى بضم الفاء من (فه) وفتحها — فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس بلغة في هذه الكلمة؛ ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشددة الميم تصرفا، إنما التصرف كله على (ف وه) ... » ثم بعد نحو نصف صفحة يقول : « قال ابن جني : فهذا حكم تشديد الميم عندي ... » والإشارة في قوله : « فهذا حكم تشديد الميم » إلى ما سلف من قوله : « فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس بلغة ... » وهذا لم ينسبه ابن سيده إلى ابن جني ، ومقتضاه أنه رأيه ، ثم يعقبه آخرا بأنه رأى ابن جني . وقد جاز هذا على صاحب اللسان ، فهو يقول : « قال ابن سيده : فالقول في تشديد الميم ... » ثم يقول : « قال ابن جني : فهذا حكم تشديد الميم عندي ... » وترى في هذا إحالة أية إحالة . وهذا البحث برمته في سر الصناعة في أول حرف الميم .

ويسوق صاحب اللسان (سيف) كلاما عن ابن جني في: (استأنفوا) ثم يقول: «قال ابن سيده: فهذا — لعمري — معناه، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دُفْق ...» وهذا أيضا من كلام ابن جني في الخصائص ١/١٥٢.

وترى في المخصص من آخر ص ٣ إلى ص ٧ من الجزء الأول بحثا في اللغة،

- يتدئ بقوله: «وقد اختلفوا في اللغة أمتواطاً عليها أم ملهم إليها؟» وهذا في الخصائص ١/٤٠ — ٤٧. وهو لا يغير من الفاظ ابن جني إلا بالاختصار وحذف بعض الشواهد، والتعبير أحيانا بالمرادف؛ كقوله: «<sup>(١)</sup> قيل: اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى الأنواع الثلاثة» وفي الخصائص ١/٤١: «أقوى القُبل الثلاثة» والقُبل جمع القليل، وهو الجماعة والطائفة.

- ومما يدعو إلى العجب أن ابن سيده يقول في هذا البحث: «وقد أدمنت<sup>(٢)</sup> التنقير والبحث مع ذلك عن هذا الموضوع، فوجدت الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي، مختلفة جهات التناول على فكري. وذلك لأننا إذا تأملنا حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة ...» وترى هذا مع ما لا يؤبه له من التغير في عبارة الخصائص ٤٧. وأول الكلام في الخصائص: «واعلم — فيما بعد — أنني على تقادم الوقت، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضوع، فأجد الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي، مختلفة جهات التناول على فكري ...».

وإذا تركنا ابن سيده يصادفنا رجل آخر ينتفع بعلم ابن جني، يأخذ منه ويدع، وهو ابن سنان الخفاجي عبد الله بن محمد المتوفى سنة ٤٦٦ صاحب سرّ الفصاحة، فهو يقول في هذا الكتاب ص ١٧: «ولم يجز أبو الفتح عثمان

(١) ص ٤.

(٢) ص ٦.

ابن جنّي أن يكون قولهم : حروف المعجم بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ومسجد الجامع . قال : لأن معنى ذلك صلاة الفريضة الأولى ومسجد اليوم الجامع ، فهما صفتان حذف موصوفاهما وأقيما مقامهما . وليس كذلك حروف المعجم ؛ لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم . وليس ببعيد عندي ما أنكره أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخط المعجم ... » . وكلام ابن جنّي هنا في أوائل سرّ الصناعة .

وكذلك ينقل الخفاجي عن أبي الفتح في ص ١٩ ، ٢١ ، ٢٩ ، ١٦٢ من سرّ الفصاحة . وقد يستند في نقده لابن جنّي ، فيقول في ص ١٠٨ : « وقد حمل أبو الفتح عثمان بن جنّي قول أبي الطيب :

نحن ركب ملجئ في زى ناس      فوق طير لها شخوص الجبال

على المقلوب ، وقال : تقديره : نحن ركب من الإنس في زى الجن فوق جمال لها شخوص طير . وهذا عندي تعسف من أبي الفتح لا تقود إليه ضرورة .

وإذا غادرنا القرنين الخامس والسادس ودخلنا في السابع ألفينا ابن الأثير نصر الله بن محمد المتوفى سنة ٦٣٣ صاحب المثل السائر في النوع الأول من المقالة الثانية يقول : « وكنت تصفحت كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنّي ، فوجدته قد ذكر في المجاز شيئا يتطرق إليه النظر ... » ويمضى في الاعتراض عليه والانتقاده . ومما أذكره هنا أن ابن الأثير هذا نقل عن الخصائص فصلا برمته ولم يعزه إلى أبي الفتح . وذلك في مقدمة المقالة الثانية في الصناعة المعنوية إذ يرّد على من زعم أن العرب اعتنوا بالألفاظ ولم يعتنوا بالمعاني . وهذا الفصل في الخصائص ٢١٧/١ وما بعدها .

### علمه باللغة

كان ابن جنى واسع الرواية والدراية في اللغة ، ونرى قدرا صالحا من اللغة مرجعه هذا الإمام .

ومن أمثلة هذا ما جاء في الخصائص في « باب في الشيء يسمع من الفصح لا يسمع من غيره » ، فقد أورد البيت :

مارية لؤلؤان اللون أودها      طَلَّ وبنس عنها قرقد حَصِر

ثم قال : « وقوله : بنس عنها هو من النوم » وفي اللسان ( بنس ) : « قال ابن سيده : قال ابن جنى : قوله بنس عنها إنما هو من النوم ، غير أنه إنما يقال للبقرقة . ولا أعلم هذا القول من غير ابن جنى » .

وفي اللسان ( فرج ) : « ورجل فرج ، وفرج ، ومفروح ، عن ابن جنى » .  
وقوله : « عن ابن جنى » راجع إلى الصيغتين الأخيرتين كما ذكره في التاج .

وفي اللسان أيضا ( خرف ) : « الخرف ، والخرف ، والخرف — بكسر الخاء وضم الباء — الأخيرة عن ابن جنى » وهذا في الخصائص ٦٨/١ . وكذلك قال في الضئيل ؛ فقد حكى صاحب اللسان عن ابن جنى : الضئيل ، بكسر الضاد وضم الباء ، وهو ما في الخصائص في الموطن السابق .

وفي اللسان : « واستكبر الشيء : رآه كبيرا وعظم عنده ، عند ابن جنى » .  
وهو في علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة في تصاريدها واستخراج مناسبات الاشتقاق لا يسق له غبار .

على أنه قد يركب متن الشطط والإسراف في الاشتقاق ، وكان قننا بالثبوت في هذا الباب .

فهو في «باب في تلاق المعاني على اختلاف الأصول والمباني» من الخصائص يذكر أن المسك فعل من أمسكت الشيء ، كأنه لطيب رائحته يمسك الحاسة عليه ، ولا يعدل بها صاحبها عنه . والمسك فارسي معرب ، ذكره الجواليقي في كتابه «المعرب» ، وعربيته المشموم كما في المزهر ١/١٦٦ . ويقول الأستاذ الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على معرب الجواليقي : « لم أجد من ادعى أن المسك معرب غير الجواليقي » ، وقد علمت أن المزهر قد عرض لعدده من المعربات ، وقد نقله عن الثعالبي . وفي اللسان ( مسك ) : « وقال الجوهري : المسك من الطيب فارسي معرب . قال : وكانت العرب تسميه المشموم » .

وذكر في الباب السابق الصوار للقطعة من المسك ، ثم قال : « فقل له صوار لأنه فعال من صاره يصوره إذا عطفه وثناء ... وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاسة من يسمه إليه ، وليس من خبائث الأرض فيعرض عنه ، ويخرف إلى شق غيره » والصوار أيضا فارسي كما في اللسان وإن أهمله الجواليقي .

وفي الباب نفسه يذكر الرطل الذي يوزن به ، ويشتهق من ترطل الشعر ، وهو فارسي معرب . وقد ذكر في كتاب الألفاظ الفارسية المعربة .

وفي هذا الباب يقول : « فلان طفيلي » . وذلك أنه يميل إلى الطعام ... وهذا — وإن قاله بعض اللغويين — غير المشهور المتعارف ؛ وإنما الطفيلي مذكوب إلى طفيل بن زلال : وهو رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولايم دون أن يدعى إليها ، فنسب إليه من يأتي هذا العمل .

## هل كان شعوبياً

أوردت في الكلام على نسب ابن جني في صدر هذه المقدمة شعرا له يذكر فيه انتسابه للروم ، وذلك إذ يقول :

فإن أصبح بلا نسب      فعلمى في الورى نسبي  
على أنى أعول إلى      قُروم سادة تُجِب  
قيصرة إذا تَطَقُّوا      أرم الدهر ذو الخُطَب

وقد يطيب لبعض الناظرين في هذا أن يستنبطوا منه شعوبية ابن جني ، وتفضيل بني الأصفر على العرب . وعندى أن هذا أبعد شيء عن ابن جني ، وهو قد نصب نفسه مِثْرَهَا عن العرب يزود عن مجدها ، ومَقُولاً يُبين عن حكمتها وسداد لغتها ، ونبالة أحوالها وعادها . ألا تراه يقول في الخصائص ٥١/١ :  
« ألا ترى الجاهلية الجهلاء كانت تحصن فروج مفارشها . وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به ، خُلِقَ قادت إليه الأنفة والطبيعة ، ولم يقتضه نص ولا شريعة . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ ، قد كان هذا من أظهر شيء معهم ، وأكثره في استعمالهم ؛ أعنى حفظهم للجار ، ومدافعتهم عن الذمار . فكان الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله ، بما كان معلوما معمولاً به ؛ حتى إنه لو لم ترد بإيجابه ، لما أخل ذلك بحاله ؛ لاستمرار الكفاة على فعاله » . ويقول في أعقاب الحديث عما أهملته العرب من الألفاظ والموازن ، وعن الأسباب التي حدثت العرب على ذلك : « فإن قلت : ومن أين يعلم أن

(١) الخصائص ٧٢/١



العرب قد راعت هذا الأمر واستشقت، وعُتيت بأحواله وتتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع التهامي الذي نسبته إليها، وزعمته مُرَادًا لها ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفَى طباعا، وأبيس طينا، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذي لا يصحّ لذي الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنحائه ، بل أن تشرح له أعضائه ؟ ! قيل له : هيهات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم ، وبعد أغراضهم ، ولطف أسرارهم ! » .

فعاذ الله أن يُرمى ابن جنى بالشعوبية أو يُزَنَّ بها، وإنما كان همه وسدّمه أن يحلو عن نفسه ضعة الموالى ، بشرف العلم الذي قام له مقام النسب الصميم . ثم ذكر أن الجليل الذي ينتسب إليه — وهم الروم — قد كان منهم الملوك والقيصرة . وليس في هذا تفضيل للروم على العرب . وحسبه في الاعتراف بفضل العرب وفوقهم أن يقدم أنه عديم النسب أن لم يكن في عداد العرب .

وأين هذا من ابن الرومي إذ يقول :

قد تحسن الروم شعرا ما أحسنته عُريب  
يا منكر المجد فيهم قد كان منهم صُبيب

وإذ يقول :

ونحن — بنى اليونان — قوم لنا حجا ومجد وعيدان يصاب المعاجم  
وما تتراءى في المرايا وجوهنا بلى في صفاح المرهفات الصوارم

فترى ابن الرومي يفضل الروم على العرب في أظهر مزينة لهم ، وهو الشعر والبيان . ثم تراه يبادر بالفخر باليونان ، ويذكرهم بالجبا والمجد وصلابة العود ، كأنما يعترض بالعرب ؛ وأين الثرى من الثريا !

ولقد أخش إسماعيل بن يسار النسائي في الشعوية إذ يقول<sup>(١)</sup> :

رب خال متوسج لي وعم      ماجد مجتدي كريم النصاب  
إنما سُمي الفوارس بالفسر      من مضاهاة رفعة الأتساب  
فاتركي الفخر يا أمّام علينا      واتركي الجور وانطقي بالصواب  
واسألني إن جهلت - عنا وعنكم      كيف كنا في سالف الأحقاب  
إذ نربّي بناتنا وتدسّو      ن سقاها بناتكم في السراب

### هل كان شيعياً ؟

لم يعرف عن ابن جني أنه كان شيعياً ، ولكن يبدو من أمره أنه كان يصانع  
الشّيعية ويحطّب في جانبهم ويأخذ بإخذهم . فهو إذا عرض ذكر أمير المؤمنين  
عليّ - رضي الله عنه - يُردفه بالصلاة عليه . ومن هذا قوله في « باب في الاشتقاق  
الأكبر » : « ومنه قول عليّ - صلوات الله عليه - : إلى الله أشكو مُجْرى  
وُجْرى » . وقد كان هذا من تقاليد الشيعة ومما يحرصون عليه ويدعون إليه .  
ويذكر المقرئ أن جوهر القائد بعد أن تمّ له فتح مصر لسيده المعزّ أمر بالجهر<sup>(٢)</sup>  
بالصلاة على عليّ بن أبي طالب ، وعلى الحسن والحسين وفاطمة الزهراء .

وكذلك نراه في خطبة الخصائص يقول : « وصلى الله على صفوته محمد وآله  
المتحجّين ، عليه وعليهم السلام أجمعين » وتراه يُفعل ذكر الصحابة - رضوان الله  
عليهم - في هذا المقام ، وكان هذا من شعار الشيعة . وتراه أيضاً في هذا المقام  
لا يدخل ( عليّ ) على الآل ، وهذا مما يلتزمه الشيعة . وفي حاشية عصمت على<sup>(٣)</sup>

(١) انظر الأغاني طبعة الدار ٤/١١١ . (٢) الخطط ٤/١٥٦ طبعة الملبى .

(٣) ص ٧ .

الجامي : « مَنَعَ الشيعة إدخال (عَلَى) على (الآل) عند التصلية على النبي وآله ، ونقلوا في ذلك حديثاً . والتزم أهل السنة ذكرها ردّاً عليهم ؛ فإن في جميع الأحاديث الصحيحة المذكورة فيها الصلاة على النبي عليه السلام وآله دخل كلمة (على) على آله . فالظاهر أن ما نقلوه موضوع » .

وقد كان من دواعي مصانته للشيعة أن كان ذوو السلطان — وهم آل بويه — منهم ، وكان متصلاً بهم بأقوى الأسباب . وكان هؤلاء البويهيون حراساً على إظهار شعائر الشيعة .

ومن ذلك أنه « في سنة ٣٥٢ في يوم عاشوراء أُلزم معز الدولة أهل بغداد بالنوح وإقامة المآتم على الحسين — رضى الله عنه — وأمر بخلق الأسواق ، وعلقت عليها المسوح ، ومنع الطباخين من عمل الأطعمة ، وخرجت نساء الرافضة منشرات الشعور ، مضطجات الوجوه ، يلطمن ويفتن الناس » .

وفي سنة ٣٥١ في شهر ربيع الآخر كتب العاقبة على مساجد بغداد: لعن معاوية ابن أبي سفيان ، ولعن من غصب فاطمة فدكاً ، ومن أخرج العباس من الشورى ، ومن نفى أبا ذر اليفقاري ، ومن منع دفن الحسين عند جدّه . ولم يمنع معز الدولة من ذلك . وبلغه أن العاقبة قد محّوا هذا المكتوب ، فأمر أن يكتب : لعن الله الظالمين ؛ أن رسول الله من الأولين والآخرين ، والتصريح باسم معاوية في اللعن ، فكتب ذلك » . وفي سنة ٣٥٤ منعت الديلم ببغداد الناس أن يذكروا فضائل الصحابة ، وكتب سب السلف على المساجد .

(١) الشذرات في حوادث السنة المذكورة . (٢) المتنظم لابن الجوزي ٨/٧ .

(٣) المتنظم ٣٢/٧ .

وكأنما كان التقريب في عصره لمن يمت لال بويه بماتة التشيع أو الانتساب إلى الفُرس وما جرى هذا المجرى . وكان هذا مدعاة لشكوى من ليس له حظ من هذه المذاهب ، ويربأ بنفسه عن أن يمضى في مسالكهما . وهذا محمد بن عبد الله المعروف بابن سكرة الهاشمي<sup>(١)</sup> يقول من قصيدة يتسخط فيها الزمان :

أسمى لأدرك حظاً لو مُنيت به      ما كنت أول محظوظ من الهَمَجِ  
ذنبى إلى الدهر أنى أبطحى أب      ولست أدعى إلى قُسم ولا كَرَجِ

وقم بلدة في فارس يغلب على أهلها التشيع ، لا تكاد ترى فيها غير شيعة ، ويظهر أن الكرج كذلك .

ومما يذكر في هذا المقام أن علي بن عيسى الرّبعي<sup>(٢)</sup> كان على شاطئ دجلة في يوم شديد الحر فاجتاز عليه الشريف المرتضى في سفينة ومعه ابن جني ، وعليهما مظلة تظلهما من الشمس ، فهتف الرّبعي بالمرتضى وقال له : ما أحسن هذا التشيع ! علي تنقل كبدك في الشمس من شدة الحر ، وعثمان عندك في الظل تحت المظلة لكلا تصيبه الشمس ! فقال المرتضى للأخ : جد وأسرع قبل أن يسبنا . وفي ياقوت أن ذلك كان مع الشريفين الرضى والمرتضى ، وأنه قال لها : من أعجب أحوال الشريفين أن يكون عثمان جالسا معهما في الزّرب — وهو السفينة — وعلي الشط بعيدا عنهما !

والرّبعي هذا ممن شارك ابن جني في الأخذ عن أبي علي ، وكان إماما في النحو . وكان فيه أوثنة وجسارة وبدوات لا يؤمن جانبه ، وكان لهذا تجنب

(١) انظر عيون التواريخ في حوادث سنة ٣٨٥

(٢) هذه القصة في ترجمة الرّبعي في نزهة الألباء وغيرها .

مجالسته ، ولا يصلح لمعاشرة العلية من القوم ، كما كان ابن جنى الحصيف الأليف ، فلا غرو إذا أن يحظى ابن جنى بالمكانة عند الشريفين دون الربى ، ولا عليه أن يكون اسمه عثمان فليس ذلك بمنزلة به عندهما ، كما لا ينفسح الربى عندهما أن يكون اسمه علياً مع ما هو عليه من بعض العادات المتكررة .

### مذهبه الفقهيّ

يبدو أن ابن جنى كان حنفيّ المذهب ، فإن لم يكنه فقد كان له هووى في هذا المذهب وانعطاف نحوه . ولا غرو ، فهو عراقىّ يصبو إلى مذهب أهل العراق . وهو في ذلك كأغلب نحويّ العراق ، كالسيرافى الذى كان يقضى على مذهب العراقيين .

وليس بيدى من المصادر ما يقفنا على من أخذ عنه الفقه في شيعته . وأحد ابن محمد الموصلى الذى أخذ عنه النحو كان شافعيّاً ، كما يذكر السيوطى في البغية ، وإن لم أقف على ترجمته في طبقات الشافعية ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

وانتسابه للحنفية في الفقه يبدو من قوله في الخصائص ١/١٦٣ : « وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن — رحمه الله — إنما ينتزع أصحابنا منها العلل ؛ لأنهم يجدونها منشورة في إنشاء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق . ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة . وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور » وظاهر أنه يريد محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ، وأنه يتحدث عن استخراج العلل الفقهية من كتبه . فقله : « أصحابنا » يعنى به أتباع أبى حنيفة . ويبدو أن ابن جنى كان ينظر في كتب الفقه وأصوله كثيراً ، وقد

احتذى في مباحث النحو كثيرا منهج الفقه وأصول الفقه . وكان لهذا معنياً بكتب محمد بن الحسن . وكذلك كان شيخه أبو علي معنياً بآثار محمد هذا . ويقول ابن جني في الحديث عن شيخه : « وحدّثني<sup>(١)</sup> أنه وقع حريق بمدينة السلام ، فذهب به جميع علم البصريين . قال : وكنت قد كتبت ذلك كله بخطي ، وقرأته على أصحابنا ، فلم أجد من الصندوق الذي احترق شيئاً البتة ، إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن » . وفي ثبوت كتب ابن جني عند بركلمان : « مسألتان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيباني » ، ويذكر بركلمان أنه في الفاتيكان . فهذا لا يدع مجالاً للشك في صلته بمذهب العراقيين في الفقه .

وتراه ينصر الحنفية على الشافعية . ومن أمثلة هذا ما أورده في سر الصناعة في حرف الباء : « وأما ما يحكيه أصحاب الشافعي عنه من أن الباء للتبويض فشيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبت » .

وتراه في سر الصناعة في حرف الواو ، ينكر على الشافعية ما يرونه من الترتيب في غسل أعضاء الوضوء ، ويعتمد في هذا على أن الواو لاتفيد الترتيب . وقد عطف غسل هذه الأعضاء بالواو في الكتاب . وتراه يحتفل للرد ويفيض فيه أيما إفاضة .

وجاء ذكر الإمام أبي حنيفة في مبحث الدور من الخصائص ٢٠٨/١ . وفي هذا الموطن يذكر الخصائص أبا بكر الرازي شيخ الحنفية في بغداد ، وفي ص ٢٠٦ يذكر أبا يوسف صاحب أبي حنيفة .

(١) انظر ترجمة أبي علي في ياقوت .

(٢) انظر في هذا أيضاً اللسان ٣٢٧/٢٠ .

### مذهب الكلاسيكي

يذكر السيوطي في المزهري ٧/١ أن ابن جني كان معتزليا ، كشيخه أبي علي .  
وسأسوق بعض أقواله المنبثقة عن اعتزاله .

فهو يقول في الخصائص في « باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف »  
في فعل العبد : « وقد قال بعض الناس : إن الفعل لله ، وإن العبد مكتسبه ،  
وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه لقوم » وقد عقب السيوطي على هذا في الأشباه والنظائر  
٣٣٨/١ بقوله : « يعنى أهل السنة ؛ فإن ابن جني كان معتزليا ، كشيخه الفارسي » .  
وفي الخصائص في « باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة » يقول :  
« وكذلك أفعال القديم سبحانه ؛ نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثله .  
ألا ترى أنه — عز اسمه — لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا . ولو كان حقيقة  
لا مجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا » فتراه ينسب  
للعبد خلق الفعل ، وهذا مذهب اعتزالي .

ويقول أيضا في هذا الباب : « ولستنا نثبت له سبحانه علما ؛ لأنه عالم  
لنفسه » وهذا أيضا مذهب المعتزلة كما هو مقرر في علم الكلام .  
ومن كلامه أيضا في هذا الباب : « وأما قول الله — عز وجل — : ﴿ وكلم  
الله موسى تكليما ﴾ فليس من باب المجاز ، بل هو حقيقة . قال أبو الحسن : خلق الله  
كلاما في الشجرة ، فكلم به موسى ، وإذا أحدثه كان متكلمًا به . فأما أن يحدثه  
في شجرة أو فم أو غيرهما فهو شيء آخر ؛ لكن الكلام واقع . ألا ترى أن المتكلم  
منا إنما يستحق هذه الصفة بكونه متكلمًا لا غير ، لا لأنه أحدثه في آلة نطقه ،  
وإن كان لا يكون متكلمًا حتى يحرك به آلات نطقه » .

ومما يؤنس باعتزاله أنه في «باب في الحكم يقف بين الحكيمين» من الخصائص  
يكرر عبارة «المتزلة بين المتزلتين» . فهو يقول عن ثبات الهاء في «يامرحباه» :  
«فتثبت الهاء في (مرحباه) ليس على حدّ الوقف ، ولا على حدّ الوصل . أما  
الوصل فيؤذن بأنها ساكنة . وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً : يامرحبا بجمار  
ناجية . فتثبتا إذا في الوصل متحركة متزلة بين المتزلتين .

ومما يؤنس بهذا أيضا أنه يقول في خطبة الخصائص : « الحمد لله الواحد  
العدل القديم » . وكان هجيري المعتزلة القول بالعدل والتوحيد ، وفي المقرئى :  
«المعتزلة العُلاة في نفي الصفات الإلهية ، القائلون بالعدل والتوحيد» . ويقول  
الزنجشري في خطبة الكشف : « ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة  
الناجية العدلية » وهو يعنى المعتزلة ، ويقول بعيد هذا : « فأبوا إلا المراجعة  
والاستشفاع بمظالم الدين وعلماء العدل والتوحيد » . ويقول السيد الشريف  
في كتابه على هذا الموطن . من الكشف : « والمعتزلة سمّوا أنفسهم أهل العدل  
لأنهم أوجبوا على الله تعالى ما هو عدل عندهم : من ثواب المطيع وعقاب العاصي  
وتيسير أسباب الطاعات وزواجر المعاصي ورعاية ما هو الأصلح للعباد ، ولم يجوزوا  
شيئا مما يعدّ ظلما ، وأهل التوحيد إذ لم يثبتوا له تعالى صفات قديمة زائدة على  
ذاته لاستلزامه تعدّد القدماء المناق للتحديد » . وكان الصاحب بن عباد معتزليا  
يذهب مذهب أهل العدل ، وقد تظرف بهذا في الحب والنسيب إذ يقول :

تعرفتُ بالعدل في مذهبي      ودان بحسن جِبَدَالي العراق  
فكَلَفْتُ في الحب ما لم أطق      فقلت بتكليف ما لا يطاق

وانظر ترجمة الصاحب في نزهة الألباء .

(١) الخطط ١٦٤/٤ طبعة المليجي .



على أن ابن جنى قد لا يتقيد بمذهب المعتزلة ويذهب إلى ما يراه الحق وما هو أدنى إلى النصفة . ومن ذلك ما نراه في كلامه على اللغة وهل هي اصطلاح أو توقيف . فقد ذكر رأى التوقيف ثم قال في الخصائص ١/٤١ : « وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه والانطواء على القول به » . وهذا منهج أهل السنة .

وهو في هذا المبحث يتوقف<sup>(١)</sup> في شأن اللغة . وهو بذلك يخالف مذهب الاعتزال ؛ وهو الجزم بأنها اصطلاح وتواضع .

وتراه في ص ٤٨ في مبحث علل العربية يذكر أن علل الفقه أعلام وأمارات بالوقوع الأحكام . وذلك منهج أهل السنة . والمعتزلة يرون أن علل الفقه مؤثرة في الأحكام الشرعية باعثة عليها .

### مذهبه النحوى

كانت المذاهب النحوية لعهد ابن جنى ثلاثة : مذهبان قديمان ، وهما البصرى والكوفى . ومذهب حدث من خلط المذهبين والتخير منهما . وهو مذهب البغداديين .

وكان ابن جنى — كشيخه أبى على — بصرياً . فهو يجرى في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب ، وهو يتنازع عنه ويذب ، ولا يألو في ذلك جهداً . وتراه في سر الصناعة في حرف النون يقول : « ... كما قال الآخر :

أن تهبطين بلاد قس م يرتعون من الطلاح

(١) ص ٤٧ .

فهذا على تشبيه (أن) بـ (ما) التي في معنى المصدر، في قول الكوفيين . فأما على قولنا نحن فإنه أراد أن الثقلية ، وخففها ضرورة . وتقديره : أنك تهبطين . وفي سرّ الصناعة أيضا في حرف الكاف : « فإذا قلت : أنت كريد ، جعلت الكاف اسما فلا ضمير فيها ، كما أنك إذا قلت : أنت مثل زيد فلا ضمير في (مثل) ؛ كما لا ضمير في الأخ ولا الابن إذا قلت : أنت أخو زيد ، وأنت ابن زيد . هذا قول أصحابنا . وإن كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير ؛ كما يكون في المشتق » . ومن الجلي أنه يريد بقوله : « أصحابنا » البصريين .

ولم يدر بجلد ناظر أن كان ابن جنى كوفيا ؛ فهذا ما لم يجر في الوهم والخيال . ولكن بعض الباحثين طاب له أن يسلك ابن جنى في عداد البغداديين . وشبهته ١٠ في هذا أن سكن بغداد وأوطنها ، حتى لقي ربه فيها . وإنما كان مقامه ببغداد بآخرة . بعد أن نضج واستقرت إمامته وتأصل عدّه في البصريين . والناظر في كلام ابن جنى يرى من الدلائل ما لا يحصى على هدم هذه الدعوى ، ونقضها . ومن هذا ما سقته عن سرّ الصناعة . وفي هذا الكتاب أيضا في حرف الفاء : « وقول البغداديين : إنا ننصب الجواب على الصرف كلام فيه إجمال ، بعضه صحيح ، وبعضه فاسد ... » وفيه أيضا في حرف الواو : « واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة في مواضع ... فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأويل البتة ، ولا يجيزون زيادة هذه الواو » .

على أن الرجل كان منهورا بالعلم يأخذه عن أهله ، بصريا كان أو غيره . فهو كثير النقل عن ثعلب والكسائي وأضرابهما ، حسن الذكر لهذين الرجلين والثناء ٢٠

عليهما . فهو يقول في الكسائي - في الخصائص : « باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف » : « وكان هذا الرجل كبيرا في السداد والثقة عند أصحابنا » .

وهو برىء من العصبية المذهبية التي تُعمى عن الحق ، ويُغنى باللائمة على من ينساق معها ، ويمضى في سبيلها . فتراه يقول في سرّ الصناعة ، في حرف الهاء : « ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضوع من كتابه الموسوم بشرح الفصيح ، وظلمه وغصبه حقّه . والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه . وما كنت أراه بهذه المنزلة ، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها . فإن كان من أصحابي ، وقائلا بقول مشيخة البصريين في غالب أمره ، وكان أحمد بن يحيى كوفيا قلبا فالحق أحق أن يُتبع ، أين حلّ وصقع<sup>(٢)</sup> » .

وقد يرى في النحو ما هو بغدادى . فتراه يثبت في ألفاظ التوكيد التابعة لأجمع أبتع وما تصرف منه ، فيقول في الخصائص ٨٣/١ : « ووجه ما ذكرناه من ملاتها الإطالة - مع مجيئها بالضرورة الداعية إليها - أنهم لما أكدوا فقالوا : أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون لم يعيدوا أجمعون البتة ... » ويقول الرضى في شرح الكافية ٣٢٦/١ : « وأما أكتع وأخواته فالبصريون - على ما حكى الأندلسي - عنهم - جعلوا النهاية أبصع ومتصرفاته ، ولم يذكروا أبتع ومتصرفاته ... والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواته ، فقالوا : أجمع أكتع أبصع أبتع » ولا يقضى هذا

(١) أى خالصا محضا ، يقال : عربى قلب : محض النسب .

(٢) أى ذهب وتوجه . يقال : ما أدري أين صقع وبقع .

الوفاق للبغداديين أن يكون ابن جنيّ بغدادياً ؛ فإن هذه مسألة ترجع إلى السماع ،  
وقد صحّ عنده هذا ، ولكنه باقٍ على أصول البصريين ، ولا يرضى لنفسه أن يكون  
بغدادياً ، فهو كثير النبل منهم والتصريح بخلافهم .

### ابن جنيّ بين النحو والصرف

- كان ابن جنيّ إماماً في النحو وللصرف ، وهو على إمامته فيهما في النحو أمثل  
منه في الصرف ، كما يذكره الكتّابون لترجمته ، وإن كان لا يعرف إلا بالنحويّ ،  
فالنحو — بالمعنى العام — ينتظم الصرف . ومرّد نبوغه في الصرف وتفوقه فيه  
أن عجزه أمام أبي عليّ كان في مسألة صرفية ؛ كما سبق إيرادها ، فكان جدّه  
في الصرف أكثر وأبلغ من جدّه في النحو .

- ١٠ وقد يؤنس بتخلّفه في النحو القصّة التي يرويها صاحب زهدة الألباء في ترجمة  
علي بن عيسى الرّبيّ . وها هي ذى : « اجتمع الرّبيّ وابن جنيّ بمشيان  
في موضع . فاجتاز عليّ باب نحرية فرأى فيها كلباً — أي الرّبيّ — وكان مغرى بقتل  
الكلاب — فقال لابن جنيّ : قف على الباب ، ودخل . فلما رآه الكلب يريد  
أن يقتله هرب ونخرج ، ولم يقدر ابن جنيّ على منعه . فقال له الرّبيّ : ويلك  
يا ابن جنيّ ! مُدْبِرٌ في النحو ، ومُدْبِرٌ في قتل الكلاب ! » .

ويذكر ابن عيّيل في شرحه للألفية في مبحث الابتداء أن أبا الفتح سأله ولده  
عن إعراب بيت أبي نواس :

غيرُ مأسوف على زمنٍ ينقضُ بالهم والحزن

فارتبك في إعرابه .

ومن آرائه النحوية التي لم يتأج فيها تجويزه إظهار متعلق الظرف الواقع خبرا في الكون العام ، نحو زيد عندك . قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩٠/١ : « وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره » .

ومن هذا أنه في الخصائص ١٠٦/١ ، ٣٤٢ يجيز أن يقال : مررت بزيد وعمرا ، بعطف عمرا على محل زيد المحرور بالحرف ، وهذا لا يجيزه النحويون ؛ لأن شرط العطف على المحل عندهم ظهور الإعراب المحلّي في فصيح الكلام . وانظر المغني في مبحث العطف على المحل من الكتاب الرابع .

ومن آرائه التي خالف فيها اصطلاح النحويين ما يراه في علل منع الصرف . فهو في الخصائص ١٠٩/١ يقول : « ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسمة : واحد منها لفظي ، وهو شبه الفعل لفظا ؛ نحو أحمد ويرمع وتنضب وإثم وأبلم وبقم واستبرق . والثمانية الباقية كلها معنوية ؛ كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك » واصطلاح النحاة المتأخرين أن المعنوى منها التعريف والوصف ، وما عدا هذين لفظي .

ومن آرائه أنه يرى في بغي في معنى الفاجرة أن زنتها فَعِيل لا فَعُول . ويقول الزمخشري في الكشف في تفسير سورة مريم عند قوله تعالى : قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسنى بشر ولم أك بغيا : « والبغى : الفاجرة التي تبغى الرجال . وهى فَعُول عند المبرد : بَغْوً ، فاذغمت الواو فى الياء . وقال ابن جنى فى كتاب التمام : هى فعيل . ولو كانت فعولا لقليل : بَغْوً ؛ كما قيل : فلان نهو عن المنكر » . وقد رد على احتجاجه بأن نهوا فى عداد الشاذ فلا يقاس عليه ؛ وإنما قياسه نهى .

## شعره

- كان لابن جني شعر . ويقول ابن الأثير وابن ماكولا<sup>(١)</sup> : « وله شعر بارد » .  
 وكان أساس هذا الحكم منهما أن ابن جني كان يتعاطى في شعره الغريب والمعقد  
 من الأساليب ، وأنه لم يكن يُعنى بالشعر ، فقد كان همه العلم ، وكان غناه به ،  
 وكانت به حُظوته عند الملوك وذوى السلطان ، فلم يكن يحتاج إلى الشعر يستميج  
 به . ويقول الثعالبي<sup>(٢)</sup> : « وكان الشعر أقلّ خلاله ، لعظم قدره وارتفاع حاله » .  
 وابن الجوزي أحسن رأيا فيه ، فهو يقول<sup>(٣)</sup> : « وكان يقول الشعر ويحيد نظمه » ،  
 وكذلك من قبله الخطيب في تاريخ بغداد يقول المقالة السالفة .  
 وقد كان ابن جني — لِمَا أسلفت — مُقلّداً من الشعر ، غير مشهور به .  
 ويقول البانحرزي في الدمية : « وما كنت أعلم أنه ينظم القريض ، ويسبغ ذلك  
 الجريض ، حتى قرأت له مرثية في المتنبي ... »  
 على أنه قد يقع له من الشعر ما يأخذ بالقلوب ، ويأسر الألباب .  
 وشعره فيما يمسه من فقد حبيب أو غزل فيه ، أو نفروا وبأو بعلمه ومآثره .  
 ولا نرى له شعرا في مدح ملك إلا لما .  
 ومن شعره مرثيته في المتنبي التي نوه بها البانحرزي . وفيها يقول :  
 ١٥ غاض القريض وأودت نضرة الأدب      وصوّحت بعدريّ دوحة الكتُب  
 سُلِيتْ ثوب بهاء كنت تلبسه      كما تُحطّف بالخطبة السُّلب
- 
- (١) تاريخ الكامل في حوادث سنة ٣٩٣ . (٢) كتاب الإكمال في رفع الأرتباب عن المختلف  
 والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب . (٣) التبتة ١/٧٧ من طبعة الشام .  
 (٤) المنتظم ٧/٢٢٠ .
- ٢٠

ما زلت تصحب في الجُلَى إذا أنشعبت      قلبا جميعا وعزما غير منشعب  
وقد حلبت - لعمري - الدهر أشطره      تمطو بهمة لا وائين ولا وصب  
من للهواجل يُحيي ميت أرسمها      بكل جائلة التصدير والحقب!  
قباء خوصاء محمود علائها      تنبو عريكتها بالجلس والنقب  
وترى من هذا ميله للغريب .

وله في الغزل :

غزال غير وحشى      حكى الوحشى مقلته  
رآه الورد يمينى الور      د فاستكساه حُلته  
وشم بأنفه الريح      ن فاستهداه زهرته  
وذاقت ريحه الصها      ء فاختلسته نكهته  
وهو شعر يسيل من الرقة ، كما ترى .

وله في الغزل أيضا :

تجيب أو تدرع أو تقبأ      فلا والله لا أزداد جبا  
أخذت ببعض حبك كل قلبي      فإن رمت المزيد فهات قلبا  
تجيب أى البس الجبة ، وتدرع : البس المدرعة - وهى ثوب من صوف - ،  
وتقبأ أى ألبس القباء . ويقع هذان البيتان فى كثير من الكتب محوذين .

وله فى الحنين إلى الشباب وبكاء عهده الناضر :

رأيت محاسن ضحكك الربيع      مع طال عليها بكاء السحاب

وقد ضحك الشيب في لُغني      فلمْ لا أبكيَّ ربيع الشباب  
أأشرب في الكأس! كلاً وحاشا      لأبصره في صفاء الشراب

تري في هذا معنى بديعا، فهو يتجنب الشرب في الكأس خشية أن يرى في صفائها  
شيء ، فتأله الحسرة وياخذ الجزع .

وله قصيدة طويلة يفخر فيها ، مطلعها :

وحلّو شمائل الأدب      منيف مراتب الحسب  
أنى نغمر مفانحه      عقائل عقلة الأدب  
له كلف بما كلفت      به العلماء ملعرب

ويمضى هكذا طويلا في الحديث عن نفسه . ومن هذه القصيدة ما أورده  
في صدر هذه المقدمة من شعره الذي يعتز فيه إلى الوم .

وقد أورد له الثعالبي في التينة :

أيا دارهم ما أنت أنت مذ انتوا      ولا أنا مذ سار الركاب أنا أنا  
وجنود المنى ألا يكأثر بالمنى      ونيل الغنى ألا يكأثر بالنفى  
ومن كان في الدنيا أشد تصورا      تجده عن الدنيا أشد تصورا

ومما أذكره في هذا الموطن أن صاحب تاريخ الموصل أورد من شعره :

شواهدى عيناي لاني بها      بكيت حتى ذهبت واحدة  
وأعجب الأشياء أن التي      قد بقيت في صحبتي زاهدة

وهذا شعر لأبي الحسن علي بن منصور أورده له ابن خلكان في ترجمة ابن جني  
في صدد الكلام على شعره الذي يذكر فيه عوره، على ما سلف .



## مكانه في الرواية

يكثر ابن جني من الرواية عن غيره . فهو ينقل عن سيبويه وعن أستاذه أبي علي ، وعن غيرهما من علماء البلدين ، وهو يستشهد بالشعر والقصص ، ويحول في فنون المعرفة ، ويستطرد لما هو بسبيله . وهو يدنو في هذا بعض الشيء من الجاحظ في استطراده وتنويعه ، وخروجه من باب إلى باب ومن فن إلى فن .

ويبدو أنه قد يعتمد في النقل على حفظه ، فينال نقله بعض التغيير . ومن ذلك أنه أورد في ص ٢٤٩ من انطصائص حديثا عن سيبويه ، يخالف فيه بعض الشيء . وقد نهت على هذا في التعليق على هذا الموطن .

وقد رماه صاحب الخزائن ذات مرة بأنه أخل في النقل عن أبي علي . وذلك في الكلام على الرجز :

باتت تنوش الحوض نوشا من علّا نوشا به تقطع أجواز الفلا

و (علا) في البيت يجوز النحويون فيه أن يكون مبنيًا ، وأصله : علّو بالبناء على الضمّ ، كما يقال من قبل ، وقلبت الواو ألفا لتحركها بالضمة وانفتاح ما قبلها ، وأن يكون معربا ، وأصله : علّو ، كما يقال من قبل ، فقلبت الواو ألفا لتحركها بالكسر . وهذان الوجهان ذكرهما أبو علي في تذكرته .

وقد عرض لابن جني أن يتكلم على هذا الرجز ، ويذكر رأى أبي علي فيه ، فافتصر على الوجه الأول ، فكان أن قال البغدادى<sup>(١)</sup> : « وقد أخل ابن جني في شرح تصريح المازني في النقل عن أبي علي ، فإنه قال : قد كان أبو علي يقول

(١) الخزائن ٤ / ٢٦٢ .

في (علا) من هذا الرجز : إن الألف في (علا) منقلبة عن الواو لأنه من علوت ، وإن الكلمة في موضع مبنى ، نحو قبل وبعد ؛ لأنه يريد : نوحا من علاه ، فلما اقتطع المضاف من المضاف إليه وجب بناء الكلمة على الضم ، نحو قبل وبعد . فلما وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفا . وهذا مذهب حسن . ونص أبي علي في تذكرته : يجوز أن يكون (علا) مبنياً معرفة ، ويجوز أن يكون معرباً نكرة . فإن كان مبنياً كانت الألف منقلبة عن الواو لتحركها بالضم . وإن كان معرباً كانت منقلبة عن الواو لتحركها بالجر » .

وعندى أن ما حدث من ابن جني لا يعدّ إخلالا في النقل ، وإنما هو أن اقتصر على أحد وجهين لأبي علي في الرجز . ويكثر من ابن جني ألا يستوعب ما يقال في الأمر يعرض له . وهذه خُطّة دبرها واعتدها .

١٠

ويقول في ص ١٣ من الخصائص ، وقد أورد الشطر :

\* عليها الشيخ كالأسد الكلم \*

: « ويجوز الكلم بالجر والرفع » . ولو كان ذا كرا للقصيدة التي فيها هذا الشطر ما قال هذا القول . والقصيدة مفضّلة مرفوعة الروى ، وصدر الشطر :

١٥

\* هي الفرس التي كرت عليهم \*

ومطلع القصيدة :

تسائلني بنو جشم بن بكر أغزّاء العرّادة أم يهيم

هذا . ولابن فوزجه موقف مع ابن جني غير كريم ، يتهمه فيه بالتقول والكذب .

ذلك أن ابن جني في شرحه لديوان المتنبي ذكر أنه سأل أبا الطيّب عن قوله :

٢٠

أعط عنك تشبيهاً بما وكأنه فإ أحد فوقى وما أحد مثلى

: ماذا يريد بقوله : ( بما وكأنه ) ، فقال له الشاعر : إن ( ما ) سبب التشبيه ؛  
 لأن القائل إذا قال لآخر : بم تشبه هذا ؟ قال له المحيب : كأنه الأسد ، أو كأنه  
 الأرقم . فجاء ابن فورجة في كتابه "الفتح على أبي الفتح" وهزىء بهذا التفسير ،  
 وساق حكاية لابرد وأبي حنيفة الدينوري في مجلس بعض الأمراء ، سئل المبرد فيه  
 عن كلمة من اللغة يجهلها ، فاخترع لها تفسيرا ، وأرتجل شاهدا لوقته على ما يقول ،  
 خشية أن يتهم بالجهل في مجلس أمير لم يكن قد رآه وإنما سمع به ، فرد عليه  
 أبو حنيفة وكشف عن أمره ، ثم قال ابن فورجة : « وأنا أحلف بالله العليّ إن  
 كان أبو الطيب قط سئل عن هذا البيت فأجاب هذا الجواب الذي حكاه ابن جني  
 وإن كان إلا متريداً مبطلاً فيما يدعيه — عفا الله عنه وغفر له — ، فالجهل  
 والإقرار به أحسن من هذا » ومن الجليّ أن هذا إسراف في الإنكار على أبي الفتح  
 بغير سند إلا استبعاد المعنى الذي فسره به البيت ، وهو احتجاج واه لا يقوم على  
 التحجيص والنقد . ولقد عاشر ابن جني أبا الطيب دهرا طويلا ، وعنى بشرح  
 الديوان ، وكان يسأل صاحبه عن معانيه ، فإن كان في التفسير ضعف عند ابن فورجة  
 فليس من البعيد أن يقع فيه أبو الطيب ، وإنما يرد ما يروى عن أبي الطيب بأن  
 ينكر أبو الطيب الرواية وينتقل منها . ومن المقرر عندهم أن من حفظ حجة على من  
 لم يحفظ . وإنما حمل ابن فورجة على أن يسئ القول في أبي الفتح حجاب المعاصرة  
 والمنافسة ، وذلك حجاب كثيف يستر الحسنات ، ويبرز السيئات

(١) انظر شرح الواحدي للديوان ٢٣٠ .

(٢) انظر ترجمة أبي حنيفة الدينوري في معجم الأدباء ٣ / ٣١ وما بعدها .

## خطه

كان لابن جني طريقة في الخط معروفة . ويقول ياقوت في عليّ بن زيد القاشاني أحد أصحاب ابن جني : « وهو صاحب الخط الكثير الضبط المعقد ، سلك فيه طريقة شيخه أبي الفتح » .

- د ويبدو أنه كتب بخطه كثيرا من كتب الأدب ودواوين اللغة . وفي ترجمة<sup>(٢)</sup> ابن البواب أنه كتب كتاب من نسب من الشعراء إلى أمته لابن الأعرابي ، وقال في ختامه : « نقلته من نسخة وجدت عليها بخط شيخنا أبي الفتح عثمان بن جني — أيده الله — : بلغ عثمان بن جني نسخا من أوله وعرضا » .
- ويتصل بهذا أنه عني بأن يُحسن أولاده الخط ، كما سيمرّ بك في المبحث التالي .
- ولم نقف على شيء من خطّه فندينه .
- ١٠

## أسرته

- كل ما يعرف عن أسرة ابن جني أنه كان له من الولد ثلاثة : عليّ وعاليّ وعلاء . ويقول فيهم ياقوت : « وكلهم أدباء فضلاء ، قد نحرّجهم والدهم ، وحسن خطوطهم ، فهم معدودون في الصحيحين الضبط ، وحسن الخط » .
- ١٥ ولم أر ذكرًا في كتب الطبقات والأدب لغير عاليّ ؛ فهو له ترجمة في معجم الأدباء ، يقول فيه : « أبو سعد البغداديّ . كان نحوياً أدبياً حسن الخط ، أخذ عن أبي الفتح بن جني ، والوزير عيسى بن عليّ » وذكر أنه مات سنة سبع أو ثمان وخمسين وأربعمائة .

(١) معجم الأدباء ١٣ / ٢١٩ .

(٢) معجم الأدباء ١٥٠ / ١٣٠ .

ونرى أبا زكريا الخطيب التبريزي يروي عن عال هذا في غير موطن .  
وفي شرح أدب الكاتب للحواليق : « قرأت على أبي زكريا عن عال بن عثمان بن جني  
عن أبيه قال : اللام في قولهم : الآن حدّ الزمانين غير اللام في قوله تعالى : قالوا  
الآن جئت بالحق ... » وهذا البحث في الخصائص ، في « باب استغناء العرب  
عن الكلام بما يجوز في القياس » .

ويقول الحواليق أيضا في المعرب : « أخبرني أبو زكريا عن عال بن عثمان  
ابن جني عن أبيه قال : السوذاني ، والسوذنيق ، والشوذنيق ، والشوذق بالشين  
معجمة » .

وقد أخذ عن عال أيضا ابن ماكولا . ويقول في كتابه « الإكمال في رفع  
الارتباب » في كلامه على ابن جني : « وابنه أبو سعيد عال بن عثمان بن جني  
أدركته بصيّداء، وسمعت منه . وكان قد سمع مسند أبي يعلى الموصلي من المرحبي ،  
وسمع ببغداد من عيسى بن علي » .

ويبدو من هذا أن عاليا كان من المحدثين .  
وقد بان من هذا أن لم يكن من أولاده من اسمه الفتح ، وأن كنيته بأبي الفتح  
كما قال الشاعر :  
\* لها كنية عمرو وليس لها عمرو \*

### من عاصريهم من ذوى السلطان

كان عصر ابن جني عصر ضعف الدولة العباسية . فالخلفاء مغلوبون على  
أمرهم ، والأمر لغيرهم ، وولاة الأقاليم وعمالهم مستبدون بمعظمها . فصر في أيدي  
(١) ص ٤٠ .

الإخشيديين ثم في أيدي الفاطميين، وولايات فارس يتداولها المتغلبون، والموصل بين الحمدانيين وآل بويه؛ وحلب، وبلاد كثيرة تحت أيدي الحمدانيين . وبغداد تحت سلطان آل بويه منذ سنة ٣٣٤ . ولقد تعرض هؤلاء للخلفاء بالخلع والإذلال ولم يكن للخليفة معهم إلا الاسم . وكانوا يفرضون لفقة الخليفة قدراً من المال هو حظّه من السلطان، حتى إنه في سنة ٣٣٦ قطع معز الدولة عن الخليفة ألفي درهم<sup>(١)</sup> . التي كان خصصها كل يوم لنفقته، وعوّضه عنها ضياعاً من البصرة وغيرها .

وقد اتصل ابن جني منذ سنة ٣٤١ بسيف الدولة بن حمدان في حلب، واجتمع في حضرته بالمتنبيّ كما أسلفت . وقد كانت حضرة سيف الدولة مجمعا للشعراء والأدباء، كما هو معروف، وكانت وفاته سنة ٣٥٦ .

١٠ . وتوثقت صلته بآل بويه في شيراز وفي بغداد . ويبدو أن ذلك كان بقرّيب شيخه أبي عليّ الفارسيّ إياه لديهم، وكان أبو عليّ أثيراً عندهم، مكيّنا لديهم . وكان عضد الدولة يذكر أنه غلام أبي عليّ في النحو، وقد وجد في تذكرة له :<sup>(٢)</sup> إذا فرغنا من كتاب أبي عليّ النحويّ تصدّقتُ بخمسين ألف دينار، ولما تزوّج الخليفة الطائع في سنة ٣٦٩ بنت عضد الدولة الكبرى كان الوكيل عن عضد الدولة في العقد أبو عليّ الفارسيّ .

١٥ . ويظهر أن سائر أصحاب أبي عليّ كانوا مقرّبين عند آل بويه بقرب أستاذهم . فالربيعيّ — وهو من جلة أصحاب الفارسيّ — يقول في قصة له : « استدعاني عضد الدولة، وبين يديه الحماصة، فوضع يده على باب الأضياف » ثم يقول :

(١) المتظلم ٣٥٧/٦ . (٢) المتظلم ١١٥/٧ . (٣) المتظلم ١٠١/٧ .

(٤) معجم الأدباء في علي بن موسى الربيّ .

« فوجئت بين يديه وأنا أقف وهو ينظر إلى . وكان من عاداتنا أنه ما دام ينظر إلى أحدنا لم يزل واقفا بين يديه حتى يردّ طرفه » .

ويذكر بعضُ كُتّاب ترجمة ابن جني من باحثي عصرنا<sup>(١)</sup> « أنه كان يشغل مركز كاتب الإنشاء عند عضد الدولة ، وعند خلفه » وقد نسب هذا الخبر إلى ياقوت . وظاهر أنه يريد كتابه معجم الأدباء . ولا أجد هذا الخبر في الكتاب . ويبدو لي أن منشأ هذا الوهم القصة التي حكّاها ياقوت في ترجمة ابن جني ، وهي هذه : « وحدث غرس النعمة أبو الحسن محمد بن هلال بن المحسن ، قال : حدثني أبي ، قال : كان من كتاب الإنشاء في أيام عضد الدولة ، وبعدها في أيام صمصام الدولة ابنه كاتب يعرف بأبي الحسين القميّ » . قال : وشاهدته في ديوان الإنشاء يكتب بين يدي جدّي أبي إسحق لما ولاه صمصام الدولة . فاتفق أنه حضر يوما عند جدّي أبي إسحق أبو الفتح عثمان بن جني النحوي في الديوان ... » وكأن هذا الذي ذكره الحكم السابق عن ابن جني في عمله في ديوان الإنشاء نظر صدر الحديث : « كان من كتاب الإنشاء في أيام عضد الدولة وبعدها أيام صمصام الدولة ابنه » بفعل هذا الحديث عن ابن جني ، وإنما الحديث عن قوله بعد : « كاتب يعرف بأبي الحسين القميّ » ولا يعرف عن ابن جني هذا العمل . وإنما كان يشتغل بالتعليم والتدريس . ويقول الخطيب في تاريخ بغداد : « سكن ابن جني بغداد ، ودرس بها العلم إلى أن مات » .

دلي أن القفطي يقول : « وخدم أبو الفتح عثمان بن جني بيت آل بويه في عهد عضد الدولة ، وولده صمصام الدولة ، وولده شرف الدولة ، وولده بهاء الدولة الذي

(١) تاريخ الموصل ٢/ ٦٣ . (٢) ج ١١ ص ٣١٢

مات في عهده : ، وكان ملازمهم في دورهم « وظاهر أن خدمته لهم قد فسرهما  
في قوله : « وكان ملازمهم في دورهم » فهو إنما كان مقرباً عندهم بأنسون إليه  
وينال من برهم والطفاهم ، ولايراد أنه يلهم عملاً من أعمال الديوان .

### نهاية

- بلغ ابن جنّي المنهل الذي يردّه كل من على ظهرها، وألقى عصا التسيار في هذه  
الحياة في يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة<sup>(١)</sup> .  
ويكاد الرواة يجمعون على سنة وفاته، إلا ما كان من ابن الأثير في تاريخه، فهو يضع  
وفاته سنة ٣٩٣، وتبعه على هذا أبو الفداء في المختصر . ويبدو أن وفاته كانت ليلة  
أى ليلة الجمعة . ففي فهرست ابن النديم : « توفي ليلة الجمعة من صفر » وفي ديوان  
الشريف الرضى عند إيراد مراثيه في ابن جنّي : « وتوفي ببغداد ليلة الجمعة » .  
وفي هذا الديوان أيضاً في الموطن السابق : « وتولى الصلاة عليه الشريف الرضى »  
وكان بينهما صداقة وكيدة » .

- وقد كانت وفاته ببغداد ، حيث آسّـتقرّ في آخر أيامه . ودفن في مقابرها،  
ولا أدري في أيها دفن ، ودفن أبو عليّ أستاذة في الشؤونيّة ، فهل دفن فيها  
بجوار شيخه .

- وقد رثاه الشريف الرضى بقصيدة عامرة عدتها تسعة وخمسون بيتاً ، مثبتة  
في ديوانه ، يقول في أولها :

ألا يا لقوم للخطوب الطوارق !      وللعظم يُرمى كل يوم بعارق !<sup>(٢)</sup>

- (١) يوافق ١٥ من يناير سنة ١٠٠٢ م . (٢) يقال : عرق العظم : أخذ ما عليه من اللحم .  
يريد نزول الحوادث بالمرء ، فيجرده من الألقاق النفيسة . ن حميم ومال .



وللدهر يعرى جانبي من أقاربي      ويقطع ما بيني وبين الأصدقاء !<sup>(١)</sup>  
 وللنفس قد طارت شعا من الجوى      لفقد الصفايا وأنقطاع العلائق  
 لها كل يوم موقف من مودع      ومُلتفت في مُحَبٍّ ماض مفارق  
 نجوم من الإخوان يرى بها الردى      مغاربها فوت العيون الروامق

ويقول بعد توجع كثير :

لن بك أبا الفتح العيوتُ بدمعها      وألسُننا من بعدها بالمناطق  
 إذا هب من تلك الغليلُ بدامع      تسرع من هذى الغرامُ بناطق  
 شقيق إذا التاث الشقيق وأعرضت      خلائق قومي جانباً عن خلائقي

### كُتبه

لقد خُلف كتباً حسناً تدل على فضله الجَمِّ وعلمه الغزير . وقد تَخَيَّر لها أسماء  
 حسناً كذلك ، حتى ليقال إن الشيخ أبا إسحق الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ وأستاذ  
 المدرسة النظامية قد سَمِيَ بعض كتبه بأسماء كتب لأبن جني<sup>(٢)</sup> . وذلك أن  
 لأبي إسحق المهذب والتنبيه في الفقه (فقه الشافعية) ، والمع والتبصرة في أصول  
 الفقه . وهذه أسماء لكتب لأبن جني<sup>(٣)</sup> ، كما سيأتي إيراده .

ولقد كتب ابن جني إجازة بكتبه لبعض الآخذين عنه في سنة ٣٨٤ هـ ، أي  
 قبل موته بنحو ثمانين سنوات . وذكر فيها ما يأتي :

- (١) الأصدقاء جمع الصديق ، وهذا جمع سماعي . وكأنه جمع أصدق في معنى صديق .
- (٢) انظر ابن خلكان في ترجمة أبي الفتح .
- (٣) أثبتنا ياقوت في معجم الأدباء .

( ١ ) "الخصائص" . وسأفرد لها بحثاً عقب هذا المقال .

( ٢ ) "التمام" . وهو تفسير ما أغفله السكري من أشعار الهذليين . ويبلغ

— على حسب ما يذكر المؤلف أن حجمه خمسمائة ورقة — نحو نصف

الخصائص . وشرح السكري المتوفى سنة ٢٧٥ طبع في أوربة . وجاء ذكر

هذا الكتاب بعنوان « كتابنا في شعر هذيل » في الخصائص ١/١٢٤ ،

وبعنوان « كتابي في ديوان هذيل » فيها ١/١٥١ . وجاء ذكره بعنوان

« التمام » في الخزائن ٣/١٥٣ . ولم أقف عليه في كشف الظنون . ولا

يعلم له وجود في مكتبات العالم .

( ٣ ) "سر الصناعة" . وهذا الكتاب نسخه الخطية كثيرة . ويقوم بعض

الأساتذة بتحقيقه وتهيته للطبع . وقد أورده صاحب كشف الظنون ،

وذكر أن عليه حاشية لأبي العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف

بابن الحاج المتوفى سنة ٦٤٧ .

( ٤ ) "تفسير تصريف المازني" . ويسمى « المنصف » وفي الخزائن ١/٥٥٥

« قال ابن جني في المنصف ، وهو شرح تصريف المازني » وقد عرض

لهذا الكتاب صاحب كشف الظنون تحت اسم « تصريف المازني » فقد

قال : « وشرحه أبو الفتح عثمان بن جني » وقد يحرف « المنصف » إلى

المتنصف ، أو المصنف . وقد يظن أنه كتاب آخر في شرح تصريف

المازني . والمنصف — كسر الصناعة — كثير النسخ المخطوطة ، ويعمل

بعض الفضلاء على طبعه .

( ٥ ) ” شرح مستغلق أبيات الحماسة ، وأشتقاق أسماء شعرائها “ . يبدو أن هذا كان كتاباً واحداً ، ثم جعله بعد كتابين : الأول التنبيه على مشكل أبيات الحماسة . والآخر المبهج في أسماء شعراء الحماسة . والأول يوحد منه نسخ خطية . وجاء ذكره في الخزنة ١/ ٢٩ ، ٩٧ باسم « إعراب الحماسة » . وقد طبع المبهج . ونقل عنه في الخزنة ٢/ ٢٦٤ .

( ٦ ) ” شرح المقصور والمدود لابن السكيت “ . ولم أقف على شيء يتعلق به .

( ٧ ) ” تعاقب العربية “ . يقول السيوطي في الأشباه والنظائر النحوية ١/ ١٣٢ « وقد ألف ابن جني كتاب التعاقب في أقسام البدل والمبدل منه ، والعوض والمعوض منه . وقال في أوله : اعلم أن كل واحد من ضربى التعاقب — وهما البدل والعوض — قد يقع في الاستعمال موقع صاحبه . وربما امتاز أحدهما بالموضع دون رسيله ، إلا أن البدل أعم استعمالاً من العوض » وجاء ذكره في الخصائص ١/ ٢٦٤ ، ٢٦٦ وفي الخزنة ٧/ ٢٠١ وأورده في كشف الظنون .

( ٨ ) ” تفسير ديوان المتنبي الكبير “ . ويسمى الفسر . ويذكر المؤلف أنه ألف ورقة ونيف ، فهو أكبر من الخصائص . ويذكر صاحب كشف الظنون أنه في ثلاث مجلدات . ويذكر بركمان أنه يوجد الثانى منه في الإسكريال ، وأنه يوجد منه نسخة في المتحف الأسبوى في بطربرج . ولأبى سهل محمد بن الحسن الزوزنى استدراك على هذا الكتاب باسم : « قشر الفسر » السابق ذكره .

(٩) "تفسير معاني ديوان المتنبي" . وهو شرح ديوان المتنبي الصغير . ويوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب .

(١٠) "اللمع في العربية" . يقول عنه في كشف الظنون : « جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي » منه نسخ خطيه بدار الكتب وهذا الكتاب عليه شروح كثيرة . يوجد معظمها في المكتبات مخطوطا .

(١١) "كتاب مختصر التصريف" . ويبدو أنه هو المعروف بالتصريف الملوكي ، وقد طبع . وعليه شرح لابن يعيش . ويوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب .

(١٢) "كتاب مختصر العروض والقوافي" . ذكر بركلمان كتابين : الأول مختصر العروض ، ويقول : إنه يوجد في مكتبة برلين وفي المتحف البريطاني ، وفي لندن . والثاني مختصر القوافي ، وقال : إنه في الإسكندرية . وكأنهما الكتاب السابق جُمعا كتابين فيما بعد .

(١٣) "كتاب الألفاظ المهموزة" . ذكر بركلمان من كتبه « ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ، وعقود الهمز وخواص أمثلة الفعل ، وقال إن هذين الكتابين طبعا مع المقتضب .

(١٤) "كتاب المقتضب" . وهو في اسم المفعول المعتل العين من الثلاثي . وقد طبع هذا الكتاب في ليزنج وفي القاهرة مع الكتابين السابقين .

(١٥) "تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب" . ويذكر ابن جنى في إجازته أنه لم يكن أتمه .

(١٦) "كتاب تأييد تذكرة أبي علي" . ويبدو أنه فقد فلا أثر له .

(١٧) ” المحاسن في العربية “ . يذكر المؤلف حين كتب الإجازة أنه فقد منه ،  
وأن الحوادث أزلت يده عنه . وقد أورده في كشف الظنون .  
(١٨) ” النوادر الممتعة “ . يذكر المؤلف في إجازته أنه فقد منه أيضا . وقد  
جاء ذكره في الخصائص ٣٨٢/١ .

(١٩) ” الخطاريات “ . ويذكر المؤلف هكذا : « ما أحضرني الخطر من  
المسائل المنشورة ، مما أملكته أو حصل في آخر تعاليتي عن نفسي ، وغير  
ذلك مما هذه حاله وصورته » وقد نقل عنه في الخزانة ٤٧٠/٢ ، ١٠/٤ .  
وورد في كشف الظنون تحت اسم « الخطاريات » .  
وهذه هي الكتب التي وردت في الإجازة . وأورد ياقوت كتباً أخرى  
ويبدو أنه ألفها بعد الإجازة . وهاكها .

(٢٠) ” كتاب المحتسب في شرح شواذ القراءات “ . ومنه مخطوطات كثيرة  
في مكتبات العالم .

(٢١) ” تفسير أرجوزة أبي نواس “ . ويبدو أنها أرجوزته في الطرد .  
(٢٢) ” تفسير العلويات “ . ويتمسك ياقوت : « وهي أربع قصائد للشريف  
الرضي ” ، كل واحدة في مجلد . وهي قصيدة رثى بها أبا طاهر إبراهيم  
ابن ناصر الدولة أولها :

ألقى الراح ربيعة بن نزار      أودى الردى بقرمك المغوار  
ومنها قصيدته التي رثى بها صاحب بن عبّاد ، وأولها :  
أكذا المنون تقطر الأبطال !      أكذا الزمان يضعضع الأجبال !

وقصيدته التي رثى بها الصابى أولها :

أعلمت من حملوا على الأعواد ! أرأيت كيف خبا زناد الوادى !

ولا يذكر ياقوت القصيدة الرابعة . وفى فهرست ابن النديم ١٢٨ : « كتاب

تفسير المرائى الثلاث ، والقصيدة الرائية للشرىف الرضى » ويبدو أن المرائى

الثلاث هى ما ذكر ياقوت فيها سلف ، فأما الرائية فيبقى البحث عنها .

(٢٣) « كتاب البشرى والظفر » . يقول ياقوت : « صنعه لعضد الدولة -

ومقداره خمسون ورقة - فى تفسير بيت من شعر عضد الدولة :

أهلا وسهلا بذى البشرى ونوبتها وباشتمال سرايانا على الظفر

(٢٤) « رسالة فى مد الأصوات ومقادير المئات » . يقول ياقوت : « كتبها

إلى أبى إسحق إبراهيم بن أحمد الطبرى ، مقدارها ست عشرة ورقة ، بخط

ولده عال » .

(٢٥) « كتاب المذكر والمؤث » . يذكر بركلمان أنه نشر فى مجلة الشرق الأوسط

ج ٨ ص ١٩٣ - ٢٠٢ . وهذا غير الكتاب السالف الذكر : « تفسير

المذكر والمؤث ليعقوب » .

(٢٦) « كتاب المصنف » . ويبدو أن هذا تحريف عن « المصنف » وهو

شرح نصريف المازنى كما سبق الكلام عليه : وقد وقع فى هذا الخطأ

- فيما أحسب - صاحب كشف الظنون ، وهو عند ابن خلكان :

« المصنف » .

(٢٧) « كتاب مقدمات أبواب التصريف » . والراجح أن هذا هو مختصر

التصريف الذى سبق الكلام عليه واستظهار أنه التصريف الملوكة .

(٢٨) ”كتاب النقض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئته“ . وابن وكيع هو

أبو محمد الحسن بن عليّ التنيسيّ الشاعر المشهور . ذكره ابن خالكان ،  
وذكر أن له كتاباً بين فيه لسرقات المتنبي ، سماء المتصف . ويبدو أن كتاب  
النقض لابن جني في نقد كتاب السرقات هذا .

(٢٩) ”المعرب في شرح القوافي“ . وقد يصحّف في بعض المواطن بالمعرب .

وهو تفسير قوافي أبي الحسن الأخفش . وجاء ذكره في الخصائص ١/٨٤ ،  
وكذا في « باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات  
والسكون » ، وفي الخزانة ٢/٣٣١ ، وفي المخصص ١/١٣ .

(٣٠) ”كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام“ .

(٣١) ”كتاب الوقف والابتداء“ . ويبدو أنه في أحكام الوقف والابتداء

النحوية ، وليس في أحوال الوقف والابتداء القرآنية . كما يشتمر فيه هذان  
الاسمان ، كالوقف والابتداء لابن الأنباري وغيره .

(٣٢) ”كتاب المعاني المحررة“ .

(٣٣) ”كتاب الفرق“ .

(٣٤) ”كتاب الفائق“ .

(٣٥) ”كتاب الخطيب“ . ويبدو أنه جعله للخطب المنبرية وغيرها . وقد أورد

ياقوت في ترجمته خطبة نكاح .

(٣٦) ”كتاب الأراجيز“ .

(٣٧) ”كتاب ذى القد“ . ورد ذكره في الخزانة ٢ / ١٢٩ ، وفي هامشها :

» جمعه من كلام شيخه أبي عليّ الفارسيّ . من هامش الأصل « . ويبدو

أن (ذا) في (ذى القد) بمعنى صاحب فمن ثم جاءت الباء في عنوان الكتاب لوقوعها مجرورة . ويؤيد هذا ما جاء في شرح شواهد الشافية للبغدادى ١٠٣ « وقال السيوطى في شرح أبيات المغنى : ونقل ابن جنى في ذى القد عن أبى على ... » ويعارض هذا ما جاء في مقدمة الإتيقان في عدت الكتب التى اعتمد عليها : « وذا القد » وهو مرفوع في كلامه . وكذلك في الخزنة فى الموطن السابق : « وهذا البيت نسبه ابن جنى في كتاب ذا القد لبعض العرب » ومقتضى هذا أن ( ذا ) اسم إشارة . وفى التصريح شرح التوضيح فى مبحث ألف التأنيث : « وحكى — بالحاء المهملة — لدويقة . قال أبو على الفارسي : هى مقصورة . حكاها عنه ابن جنى فى القد » .

١٠ (٣٨) ” شرح الفصيح “ . والفصيح لثعلب . وذكر فى كشف الظنون تحت اسم : « الفصيح » من شروحه شرح ابن جنى .

(٣٩) ” كتاب شرح الكافى فى القوافى “ . فى كشف الظنون : « كافى فى شرح القوافى للأخفش لابن جنى » ويبدو أنه شرح آخر غير المعرب الذى سبق الكلام عليه .

١٥ ومما لم يذكره ياقوت ما يلى :

(٤٠) ” التلقين فى النحو “ . ذكره الخطيب البغدادى فى تاريخ بغداد ٣١١/١١ ، وابن خلكان .

(٤١) ” التذكرة الأصهبانية “ ذكره ابن خلكان .

(٤٢) ” التهذيب “ . وهو تهذيب تذكرة أبى على . عن ابن خلكان .



- (٤٣) ”المهذب“ . ذكره ابن خلكان .
- (٤٤) ”التبصرة“ . ذكره ابن خلكان .
- (٤٥) ”كتاب الزجر“ . يقول في الخصائص في آخر « باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط » : « وقد كنت حضرتني وقتا فيه نشطة ، فكتبت تفسير كثير من هذه الحروف في كتاب ثابت في الزجر » .
- (٤٦) ”مسألان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيباني“ . ذكره بركلان ، وقال : إنه يوجد في الفاتيكان .
- (٤٧) ”علل التثنية“ . ذكره بركلان ، وقال : إنه يوجد في ليدن .
- (٤٨) ”المسائل الواسطية“ . في ياقوت في ترجمة علي بن عيسى الرقي : « حكى أبو غالب بن بشران النحوي الواسطي قال : ورد أبو الفتح بن جني عثمان إلى واسط . ونزل في دار الشريف أبي علي الجسواني نقيب العلويين ، وكنا نتردد إليه ونسأله ، ويملي علينا مسائل سماها الواسطية » .
- (٤٩) ”كتاب شرح الإبدال يعقوب“ . يقول في الخصائص في « باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه » : « ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القلب والإبدال » .
- وفي ختام سرد كتب ابن جني أذكر أن بعض الكتّابين لحياته ذكر له كتاب مفردات القراء السبعة . وهذا الكتاب ليس لابن جني ، وإنما هو لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني . وقد جاء الاشتباه من توافقهما في الامم « عثمان » .

## الخصائص

- يقدم ابن جنّي الخصائص إلى بهاء الدولة الذي تولى الملك في بغداد مع الخوض للخليفة العباسي سنة ٣٧٩ إلى سنة ٤٠٣ هـ . وذلك إذ يقول في ديباجة الكتاب : « هذا — أطل الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد بهاء الدولة وضياء الملة ، وغيث الأمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ومجده ، وتأيده وسموه ، وكبت شائنه وعدوه — كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ... »
- ويبين من هذا أنه ألف الخصائص بعد أستاذه أبي علي ، الذي كانت وفاته سنة ٣٧٧ ، وتراه يقول في الخصائص في مبحث الاشتقاق الأكبر : « غير أن أبا علي — رحمه الله — كان يستعين به ... »
- ١٠ وهو يذكر شرح تصريح المازني في الخصائص ١ / ٣٦٩ . وعلى هذا فهذا الكتاب سابق في التأليف على الخصائص .
- ويذكر أيضا سرّ الصناعة في الخصائص ، في « باب في العربيّ يسمع لغة غيره » وفي « باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه » وعلى هذا فقد ألف الخصائص بعد سرّ الصناعة . ولكنه في سرّ الصناعة في المقدمة في الكلام على مرتبة الحركة من الحرف يقول : « وقد ذكرنا في كتاب الخصائص فيما بعد فساد هذا القول من أبي علي رضي الله عنه » ومقتضى هذا تقدم الخصائص على سرّ الصناعة .
- ١٥ والذي يبدو لتفسير هذا التدافع أنه ألف الكتابين ووضع نظامهما أولاً في وقت مبكر ، ثم كان يزيد فيهما ، فقد يلحق بأحد الكتابين شيئاً ، ثم يحيل في الآخر عليه . وقد اختصر الخصائص ابن الحاج الأندلسي أحمد بن محمد الإشبيلي ، كما في البغية ١٥٦ ، وكشف الظنون تحت اسم الخصائص . ويذكر ابن الطيب
- ٢٠

في شرحه للاقتراح ٣٥ من النسخة التيمورية أن لابن الحاج هذا إملأ على  
الخصائص، ومعنى هذا أن له حاشية عليها، فهل هذا غير مختصر الخصائص،  
أم هذا وهم منه . ويذكر صاحب كشف الظنون أن لموفق الدين عبد اللطيف  
ابن يوسف البغدادى حاشية على الخصائص .

### النسخ التي اعتمد عليها في طبع الكتاب

( ١ ) نسخة في مجلدين فيها نحو نصف الكتاب . ينتهى الجزء الأول بآخر « باب  
في نقض المراتب إذا عارض هناك عارض » ويتبدى الجزء الثانى بـ « باب من غلبة  
الفروع للأصول » وينتهى بآخر « باب في ورود الوفاق مع وجوب الخلاف » .  
وفي آخر الجزء الأول : « وَكَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ الْفَرَجِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بِمِصْرَ فِي رَبِيعِ  
الْآخِرِ سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ . وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ » وفي آخر الجزء الثانى :  
« وَكَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ الْفَرَجِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بِمِصْرَ فِي شَهْرِ جُمَادَى الْأُولَى ( كَذَا )  
سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ . وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ » .

وهذه النسخة مضبوطة بالشكل الكامل . وهى أصح النسخ . وقد كانت  
في خزانة المدرسة الحنفية التى أوقفها صرغتمش ، وتعرف بجامع صرغتمش  
بجوار جامع ابن طولون . وهى فى مكتبة الدار تحت رقم ١١٠ نحو .

وقد رمزت لها فى هذه الطبعة بالحرف ١ .

( ٢ ) نسخة فى مجلد واحد فيه أيضا نحو نصف الكتاب وينتهى هذا الجزء بآخر  
« باب فى خلع الأدلة » ولم يذكر فى هذه النسخة تاريخ كتابتها ولا اسم الكاتب .  
وقد كانت فى خزانة كتب جامع محمد بك أبى الذهب . ويغلب فيها الضبط  
وهى فى مكتبة الدار تحت رقم ١٠٩ نحو . ويرمز لها بالحرف ب .

( ٣ ) نسخة الشنقيطى . وهى فى مجلدين بخطين مختلفين ، وتكمل فيها الخصاص .

وهى خالية من الضبط . والجزء الثانى بخط على بن محمد بن مصطفى الشهير بابن رجب الترجمانى الجزائرى المنشأ المسمى الدار ، أتمه كتابة سنة ١٢٩٩ هـ وهذه النسخة تحمل رقم ٥ ش نحو . وقد رمز لها بالحرف شـ

- ( ٤ ) نسخة مصورة عن نسخة كتبها على بنجل منلا حسين سنة ١٣٢٥ هـ وذكر الكاتب أنه نقلها عن نسخة قديمة كتبت بمكة المشرقة سنة ٥٧٩ . وقد رمزت لها بالحرف ج . وهذه النسخة تختلف عن النسخ الأخرى اختلافا كثيرا ، فيها اختصار وطرح لكثير من الشواهد التى فى غيرها ، فهى نسخة فريدة فى بابها .

- ١٠ والناظر فى هذه النسخة إذا قرنها بغيرها يتردد بين احتمالين :
- الاحتمال الأول أن هذا هو أصل الخصاص ، أى هو النسخة التى كتبها المؤلف فى أول الأمر ، ثم زاد عليها فيما بعد فاستقرت فى النسخ الأخرى .
- على أن هناك أشياء تصد عن هذا الاحتمال .

( ١ ) ففى ” باب فى أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة ” يقول : فأما قوله

- ١٥ — سبحانه — : وفوق كل ذى علم عليم لحقيقة لا مجاز . وذلك أنه — سبحانه — ليس عالما بعلم ، فهو إذا العليم الذى فوق ذوى العلوم أجمعين ، ولذلك لم يقل : وفوق كل عالم عليم ؛ لأنه — عز اسمه — عالم ، ولا عالم فوقه » وحاصل هذا أن قوله تعالى : وفوق كل ذى علم عليم عند المعتزلة — ومنهم ابن جنى كما سلف لك — لا يدخل فى ( ذى علم ) الله سبحانه وتعالى ، فإنه عندهم عالم بذاته ، لا بعلم زائد على ذاته ، كما يقول أهل
- ٢٠ السنة . وعلى ذلك فالآية على عمومها ليست فى حاجة إلى التخصيص . فأما

عند أهل السنة فذو العلم يشمل الله سبحانه ، فيجب عندهم تخصيص ذى العلم  
بغير الله سبحانه . فقله : وفوق كل ذى علم أى غير الله ، فإن الله سبحانه  
لا عليم فوقه ، والتخصيص والتقييد ضرب من المجاز . وفى نسخة - التى  
أتحدث عنها ص ٢١٠ : « ومثله - عندنا - وفوق كل ذى علم عليم ،  
وليس كذلك عند الشيخ » وهذا يقضى بأن الكاتب غير ابن جنى .

( ب ) وفى « باب فى إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد » ص ٢١٣ فى النسخة  
المختصرة : « قال الشيخ : وسألت الشجرى يوما : كيف تجمع المحرّج... »  
وهو يريد بالشيخ ابن جنى .

( ج ) وفى ص ٢١٦ من النسخة المختصرة : « وكل أفعال جمع إلا ستة عشر اسما .  
وهى ثوب أسمال وأخلاق ، وأرض أحصاب : ذات حصى ، وبلد أمحال :  
قط ، وماء أسدام : متغير من القدم ، وأحد عشر قد ذكرها إلى ، وهى  
جفنة أكسار ... » .

( د ) وفى ص ١٥٨ « باب فى التطوع بما لا يلزم » : « ذكر فى هذا الباب أشعارا  
الترنم قائلوها من الحروف والإعراب ما لا يلزمهم ، وذكر أن ذلك مما يدل  
على قوة الشاعر وسعة ما عنده » .

( هـ ) وفى ص ١٦٨ بعد أن ساق كلام ابن جنى : « قلت أنا : وكذلك التنوين  
ثابت فى الوصل ... » فهذا تعقيب على كلام ابن جنى .

( و ) وفى ص ٢٨٦ بعد أن ساق كلاما لابن جنى فى تفسير قوله : ولا تطعم من  
أغفلنا قلبه عن ذكرنا : « قلت : هذا مبنى على أصلهم الفاسد » .

والاحتمال الثانى أن هذه النسخة مختصر الخصائص . ويسوق هذا الاحتمال  
إلى السؤال عن صاحب هذا الاختصار .

فالمعروف أن الذى اختصره هو ابن الحاج أحمد بن محمد الإشبيلي . وهذا كانت وفاته على حسب ما فى البغية ١٥٦ سنة ٦٤٧ أو سنة ٦٥١ . وقد سبق أن هذه النسخة نقلت عن نسخة كتبت بمكة سنة ٥٧٩ هـ أى قبل وفاته بنحو ثمان وستين سنة . ويبعد مع هذا جدا أن تكون من اختصاره .

- ٥ . وأقرب ما يخطر بالبال أن تكون هذه النسخة أصل الخصائص ، وأن بعض أصحاب المؤلف كتبها عن المؤلف ، فهو لذلك يعبر عنه حيناً بالشيخ يريد شيخه ، ويقول فى النص السابق : « وأحد عشر قد ذكرها إلى » ، وقد يعقب عليه فيما يخالفه فيه .

( ٤ ) نسخة مصورة عن مخطوطة فى القسطنطينية ، وهى فى مكتبة جامعة

- ١٠ . فؤاد الأول تحت رقم ٢٢٩٧٨ ويرمز لها بالحرف د

( ٥ ) نسخة مصورة أيضا عن مخطوطة فى القسطنطينية ، فى مكتبة جامعة

فؤاد الأول تحت رقم ٢٢٩٧٩ ويرمز لها بالحرف هـ

وهاتان النسختان تكمل فيهما الخصائص .

وإنى لأقدم شكرى لدار الكتب المصرية ، أن وثقت لى ، فندبتنى لهذا العمل

- ١٥ . وأعانت على إخراج الكتاب فى هذا المظهر الجميل ، وهى أهل لكل ثناء وتحميد .

ولن أنسى ما حيت فضل الأستاذ الجليل أبى الفضل إبراهيم مدير القسم الأدبى ، فقد

كان له القسط الأوفى فى هذا الشأن . كما أسمى للأديب الكبير الأستاذ توفيق الحكيم

المدير العام للدار رعايته للأدب العربية وتشجيعه لنشر نفائس الكتب وذخائر

المحفوظات . والله المسئول أن يتولى عنى جزاءهما ومثوبتهما .

وإنى أختتم هذه المقدمة ، حامدا لله ، ومصليا ومسابعا لى رسوله ، ومهابته أجمعين

- ٢٠ .

محمد على النجار

٩ من المحرم سنة ١٣٧٢

٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد العدل القديم . وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين <sup>(١)</sup> .  
وعليه وعليهم السلام أجمعين .

هذا — أطل الله بقاء مولانا الملك السيد المنتصور [المؤيد] <sup>(٢)</sup> ، بهاء الدولة وضياء  
الملة ، وغيث الأئمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانته ومجده ، وتأيده وسموه ، وكبت  
شائنه وعدوه — كتاب لم أزل على فإرط الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظا له ، عاكف  
الفكر عليه ، منجذب الرأي والروية إليه ، وأذا أن أجد مهملأ أصله به <sup>(٣)</sup> ، أو خلا  
أرتقه بعمله <sup>(٤)</sup> ، والوقت يزداد بنواديه ضيقا ، ولا ينبج لي إلى الابتداء طريقا . هذا  
مع إعطائي له ، وإعصامي بالأسباب المتناطة به ، واعتقادي فيه أنه من أشرف  
ما صُف في علم العرب ، وأذهبه في طريق القياس والنظر ، وأعوده عليه بالحيطة <sup>(٥)</sup> .  
والصنون ، وآخذه له من حصّة التوقير والأون ، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه  
اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الإقتان والصنعة ،

(١) في ب : « المتجيين » ، والمتجب والمتجب بمعنى واحد .  
(٢) زيادة في ج : (٣) في ج : « موصلا » . (٤) في ج : « أربقه بمله » ،  
أى أفقده . (٥) نوادي الكلام : ما يخرج منه وقتا بعد وقت ، ونوادي الإبل : شواردها ،  
فالمعنى أن الوقت لا يتسع لشوارد هذا الكتاب ولا يسمح بجمعها وإيلائها .  
(٦) في المطبوعة ، د : « اعتصامي » . وما أثبتته موافق للأصول الأخرى ، وهو يجانس « إعطائي » .  
(٧) التوقير مصدر وقر الدابة : سكتها ، ويراد به الإراحة ؛ فالمراد حصّة الراحة والتخفيف من حركة  
العدل . والأون : الدعة والسكون ؛ والتوقير هو كذا في ش ، ج ، هـ . وفي أ ، ب « التوقير » . ويعبر  
في هذا المعصر عن هذا المعنى بأوقات الفراغ .

(٨) في ج بدل « وأجمعه للأدلة على » : « وأدله على » .

فكانت مسافر وجوهه ، وغاسر أذرع وسوقه ، تصف لى ما اشتملت عليه مشاعره ، وتنجي إلى بما خيطت عليه أقرايه وشواكله ، وترينى أن تعريد كل من الفريقين : البصريين والكوفيين عنه ، وتحاميتهم طريق الإمام به ، والخوض فى أدنى أو شاله وخلجه ، فضلا عن اقتحام غماره ولججه ، إنما كان لامتناع جانبه ، وانتشار شعاعه ، وبادى تهاجر قوائنه وأوضاعه . وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدین تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه . فأما كتاب أصول أبى بكر فلم يلهم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفا أو حرفين فى أوله ، وقد تعلق عليه به . وسنقول فى معناه .

على أن أبا الحسن قد كان صنف فى شيء من المقاييس كتيباً ، إذا أنت قرنته بكتابتنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه ، وكفيناك كلفة التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولانا من علومه المسوقة إلينا ، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا ، حتى

(١) مضارع وحى ، وهو كآوى . يقال : وحى إليه بكذا : أشار إليه به وأوما . وهو كذلك « نحي » فى أ ، ب ، ج . وفى ش ، س ، هـ : « نحي » .  
(٢) الأقرب جمع قرب كفقل وهو من الفرس خاصرته ، والشواكل واحدتها شاكلة وهو من الفرس الجلود بين عرض الخاصرة والثفتة ، وهى الركبة . (٣) التعريد : الهرب والفرار .  
(٤) البلدان : البصرة والكوفة .

(٥) هو ابن السراج محمد بن السرى . كانت وفاته سنة ٣١٦ هـ . وهو المعنى بأبى بكر حيث أطلق . وكتاب الأصول له يقول فيه صاحب كشف الظنون : « كتاب مرجوع إليه عند اضطراب النقل » . وينقل عنه صاحب الخزائن كثيراً .

(٦) هو الأخفش سعيد بن مسعدة مات سنة ٢١٠ هـ . وهو الأخفش الأوسط ، وحيث أطلق أبو الحسن فى هذا الكتاب فهو الأخفش هذا . ويزعم ابن الطيب فى شرح الاقتراح أن هذه الكنية خاصة بالأصغر على بن سليمان ، وهو وهم . (٧) سقط فى أ لفظ « فيه » .  
(٨) تبعت فى هذا نسخة ج ، وفى المطبوعة رأ ، ب : « البر » .  
(٩) فى ج : « البشارة » . والظاهر أن يقرأ بفتح الباء وهى الجمال .



دعا ذلك أقواما نُزرت من معرفة حقائق هذا العلم حفظوهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعِلّله . وسترى ذلك مشروجا في الفصول بإذن الله تعالى .

[ ثم إن بعض من يعتادني، ويُلّم لقراءة هذا العلم بي، من آتس بصحبته لي، وأراضى حال أخذه عني، سأل فأطال المسألة، وأكثر الحفاوة والملاينة، أن أمضي الرأي في إنشاء هذا الكتاب، وأوليه طرفا من العناية والانصباب .<sup>(٢)</sup> فجمعت بين ما أعتقده : من وجوب ذلك على<sup>(٣)</sup>، إلى ما أوثره من إجابة هذا السائل<sup>(٤)</sup> لي . فبدأت به، ووضعت يدي فيه، واستعنت الله على عمله، واستمدته سبحانه من إرشاده وتوفيقه [ وهو - عز اسمه - مؤتي ذلك بقدرته، وطوله ومشيتته .

- 
- ١٠ (١) اتبعنا في إثبات هذا النص المكتوف بالقوسين ما في ج . وليس منه في باقي النسخ إلا النص الآتي . وأما بادي به، ومستعين الله على عمله، ومسنده سبحانه إرشاده وتوفيقه .
- (٢) أي الاجتهاد فيه، من قولهم : انصب البازي على الصيد .
- (٣) الواجب في العربية أن يقال : وما الخ . ولكنه راعى في الجمع معنى الضم .
- (٤) كذا ولو كان «إلى» لكان أوفق بالسجع، ولكن هذا يحتاج إلى تضمين السائل معنى الطالب .



## هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول

[ ولتقدم أمام القول على فرق<sup>(١)</sup> بينهما ، طرفا من ذكر أحوال تصاريهما ، واشتقاقهما ، مع تقلب حروفهما ؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ، ويعلوه إلى ما فوقه . وستراه فتجده طريقا غريبا ، ومسلكا من هذه اللغة الثمينة عجيبا<sup>(٢)</sup> .

- فأقول : إن معنى « رول » أين وجدت ، وكيف وقعت ، من تقدم بعض حروفها على بعض ، وتأخره عنه ، إنما هو للخفوف والحركة . وجهات تراكيها الست مستعملة كلها ، لم يهمل شيء منها . وهى : « رول » ، « رولر » ، « رول » ، « لور » ، « لورر » ، « لور » .

- الأصل الأول « رول » وهو القول . وذلك أن الفم واللسان يخفان له ، ويقلقان ويمدّان به . وهو بضد السكوت ، الذى هو داعية إلى السكون ؛ ألا ترى أن الابتداء لما كان أخذا فى القول ، لم يكن الحرف المبدوء به إلا متحركا ، ولما كان الانتهاء أخذا فى السكوت ، لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكنا .
- الأصل الثانى « رولر » منه القلّو : حمار الوحش ؛ وذلك لخفته وإسراعه ؛ قال العجاج :

- \* توضح القريب قلوا مغلجا<sup>(٣)</sup> \*

- (١) فى ش : « الفرق » وهنا نقرأ بإضافة فرق إلى « بينهما » والبن هنا الرسل والاجتماع ، وهواسم متمكن وقرئ لقد « تقطع بينكم » بالرفع . (٢) سقط ما بين القوسين فى ج . (٣) فى ج : « تصرف » . (٤) كذا فى النسخ . والأنسب بالسباق : « الخفوف » . وهو من قولهم : خفّ القوم إذا ارتحلوا مسرعين .
- (٥) من قولهم : مذل المريض من باب فرح إذا لم يتفاخر من الضجر ، ويقال أيضا : مذل : فاق .
- (٦) بعده : \* جا با ترى تليه مسحبا \* وهذا فى وصف أتان الوحش . ونوله توضح القريب أى تجتهد مع غلها فى الجرى ، وأصل المواضعة المباشرة فى الاستقاء بالدلاء ، والمعلج : الشد يد المدج أو هو الذى يطرد أنه ، يعنى الفصل . والجأب : الغلظ . والتليل : العنق ، ومسحج أى معضوض من طراده الحر ، والمسحج : القشر . وانظر الأربعة بتمامها فى ديوان العجاج ص ٩

ومنه قولهم « قلوب البُسر والسَّويق ، فهما مقلَّوان » وذلك لأنَّ الشَّيء إذا قلى جَفَّ وخَفَّ ، وكان أسرع إلى الحركة والطف ، ومنه قولهم « اقلوليت يارجل » قال :

قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعَيَّلِيَا      لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا  
أَي خَفِيفًا لِلْكِبَرِ [ وَ ] طَائِشًا ؛ [ وَ ] قَالَ :

وَسِرِبٌ كَعَيْنِ الرَّمْلِ عُوجٌ إِلَى الصَّبَا      رَوَاعَفٌ بِالْجَادَى حُورُ الْمَدَامِغِ<sup>(٤)</sup>  
سَمِعَ غِنَاءَ بَعْدَ مَا نِمْنُ نَوْمَةً      مِنْ اللَّيْلِ فَاقْلُولَيْنَ فَوْقَ الْمُضَاجِعِ<sup>(٥)</sup>

أَي خَفَفْنِ لَذِكْرِهِ وَقَلْنِ فِرَالِ غَنَمٍ نَوْمَهُنَّ وَاسْتَقْلَاهُنَّ عَلَى الْأَرْضِ ؛ وَبِهَذَا يَعْلَمُ أَنَّ لَامَ اقْلُولِيَتِ وَاوْ ، لَا يَاءَ . فَأَمَّا لَامُ اقْلُولِيَتِ فَشَكْوَكُ فِيهَا .

وَمِنْ هَذَا الْأَصْلِ أَيْضًا قَوْلُهُ :

\* أَقْبُ كَقِلَاءِ الْوَلِيدِ نَحِيصٌ<sup>(٧)</sup> \* ١٠

فَهُوَ مَفْعَالٌ مِنْ قَلَوْتُ بِالْقُلَّةِ ، وَمَذَكْرُهَا الْقَالُ ؛ قَالَ الرَّاجِزُ :

\* وَأَنَا فِي الضَّرَابِ قِيلَانِ الْقُلَّةِ \* ١١

- (١) فِي ١ : « لِلْكِبَرَةِ » . وَانْظُرْ فِي هَذَا الرِّجْزِ الْأَعْلَى فِي ذِيْلِ سَبْوَهِ ص ٩٥ ج ٢ ، وَهُوَ لِلْمَرْزُوقِ .  
(٢) زِيَادَةٌ فِي ب ، س . (٣) زِيَادَةٌ فِي ح . (٤) يَصِفُ سَاءَ حَسَانًا ، وَقَوْلُهُ :  
كَعَيْنِ الرَّمْلِ يَرِيدُ كِبَرِ الْوَحْشِ ، وَعُوجٌ : مِيلٌ ، وَالْجَادَى — بِالْجَمِّ وَكُنْتُ خَطَأً فِي الْمَطْبُوعَةِ بِالْحَاءِ —  
الزَّعْفَرَانُ ، يَرِيدُ أَنَّ الزَّعْفَرَانَ يَظْهَرُ فِي أَنْوْفِهِمْ فَيَكُونُ هُوَ أَثَرُ الزَّعْفَرَانِ ، وَهُوَ خُرُوجُ الدَّمِ مِنَ الْأَنْفِ .  
(٥) فِي الْأَسَاسِ فِي قُلُوْ : « عَنَانِي » فِي مَكَانٍ « غِنَاءٌ » . (٦) اقْلُولِي : ذَلْ وَانْقَادُ .  
(٧) قَائِلُهُ أَمْرٌ الْقَيْسِ ، وَصَدْرُهُ : \* فَأَصْدَرَهَا تَعْلُو النَّجَادِ عَشِيَّةً \*  
وَأَقْبُ أَيَّ صَامِرِ الْبَطْنِ ، وَكَذَلِكَ نَحِيصٌ . وَهَذَا الْبَيْتُ فِي أَبْرَاتٍ فِي وَصْفِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ يَطَارِدُ أَتْنَهُ ،  
مِنْهَا قَوْلُهُ :

أَذَلَّكَ أُمُّ حَابٍ يَطَارِدُ أَتْنًا      حَلَنَ وَأَدْنَى حَمَلَيْنِ دُرُوسَ

- فَالضَّمِيرُ « هَا » فِي « فَأَصْدَرَهَا » لِلْأَتْنِ ، وَأَقْبُ نَحِيصٌ مِنْ وَصْفِ الْحِمَارِ . انْظُرِ لِلسَّانِ فِي دُرُوسَ .  
(٨) الْمَقْلَاءُ : الْقَالَ . وَهِيَ لَعِبَةٌ لِلصَّبِيَّانِ : يَأْخُذُونَ عَوْدَيْنِ ، أَحَدَهُمَا بِمِخْوَانِ دِرَاعٍ وَالْآخَرَ  
قَصِيرَ فَيَضْرِبُونَ الْأَصْعَرَ بِالْأَكْبَرِ ، فَالْمَقْلَاءُ وَالْقَالَ : الْعَوْدُ الْكَبِيرُ الَّذِي يَضْرِبُ بِهِ ، وَالْقُلَّةُ : الصَّغِيرُ .  
وَهَذِهِ اللَّعِبَةُ تَعْرَفُ عِنْدَ الْعَوَامِ بِالْعَقْلَةِ . وَانْظُرْ شَفَاءَ الْغَلِيلِ فِي حَرْفِ الْقَافِ . ٢٥

فكأن القال مغلوب قلوب ، و ياء القيلان مقبولة عن واو ، وهى لام قلوب ،  
(١) ومثال الكلمة فلّمان . ونحوها عندى فى القلب قولهم « بازٌ » ومثاله قلّع ، واللام  
منه واو ؛ لقولهم فى تكسيه : ثلاثة أبواز ، ومثالها أفلاع . ويدلّ على صحّة ما ذهبنا  
إليه : من قلب هذه الكلمة قولهم فيها « البازى » وقالوا فى تكسيه « بُزاة »  
و « بواز » ؛ أنشدنا أبو على<sup>(٢)</sup> لذى الرّمة :

كأت على أنيابها كل سُدفية صيّاَح البوازى من صريف اللوائك<sup>(٣)</sup>  
وقال جرير :

إذا اجتمعوا على نخلٍ عنهم وعن بازٍ يصكّ حُباريات<sup>(٤)</sup>

فهذا فاعل ؛ لا طراد الإمالة فى ألفه ، وهى فى فاعل أكثر منها فى نحو مال وباب .

وحدثنا أبو على سنة إحدى وأربعين<sup>(٥)</sup> ، قال : قال أبو سعيد<sup>(٦)</sup> ، الحسن بن  
الحسين « بازٌ » وثلاثة « أبواز » فإن كثرت فهمى « البيزان » فهذا قلّع ، وثلاثة  
أفلاع ، وهى الفلّمان .

(١) يريد ميزانها الصرف .

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الإمام فى العربية ؛ أخذ عن الزجاج وابن السراج ؛  
وهو أستاذ ابن جنى ومخرجه ، وله الآثار الجليلة . توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ . انظر البقية ٢١٩

(٣) السدفة : الظلمة ، واللوائك يريد المواضع من الأسنان ، وهو فى وصف إبل . والبيت  
فى أسرار البلاغة ص ٧٢ وفيه : سمرة مكان سدفة . وهو أيضا فى الكامل ١٩ / ٧ طبعه المرسنى .

ويقول المرسنى : إن الصواب : « أنياب » إذ هو فى وصف بعر . وكذلك هو فى الديوان طبعه أوربة ٤١٨

(٤) حباريات واحد حبارى ، وهو طائر يصيده البازى ، كنى بالبازى عن نفسه وبالحباريات  
عن بنى نمير المذكورين فى قوله قبل :

أنا البازى المطل على نمير على رغم الأنوف الراغبات

وهذا من إحدى نقائض جرير مع الفرزدق . وانظر النقائض ٧٧٥ طبعه أوربة .

(٥) أى بعد الثلاثمائة . وكانت وفاة أبى على سنة ٣٧٧ هـ .

(٦) هو السكوى الإمام فى النحو واللغة ، الراية المكثرة . كانت وفاته سنة ٢٧٥ ، وانظر

البقية ٢١٩ . وقد أورد المؤلف هذا الحديث فى المختص فى الكلام على سورة الفاتحة .

ويدل على أن تركيب هذه الكلمة من « ب ز ر » أن الفعل منها عليه تصرف؛ وهو قولهم « بزأ، يزو » إذا ظب وعلا، ومنه البازي — وهو في الأصل اسم الفاعل، ثم استعمل استعمال الأسماء، كصاحب ووالد — وبزأ وبواز يؤكد ذلك، وعليه بقية الباب من أبزى وبزواء، وقوله :

\* فتبازت فتبازخت<sup>(١)</sup> لها \*

والبزا<sup>(٢)</sup>، لأن ذلك كله شدة ومقاولة فاعرفه .

فقلأ من قلو، وذلك أن القال — وهو المقلأ — هو العصا التي يضرب بها القلة، وهى الصغيرة، وذلك لاستعمالها في الضرب بها .

الثالث « ر و ل » منه الوقل للوعل<sup>(٤)</sup>، وذلك لحركته، وقالوا: توقل في الجبل :

إذا صعد فيه، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتمال . قال ابن مقبل :

عوداً أحم القرا، إزمولة وقلا يأتى تراث أبيه يتبع القذا<sup>(٥)</sup>

الرابع « و ل و » قالوا : ولقى يلقي : إذا أسرع .

(١) هذا صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان ونسأله : \* جلسة الجازر يستنجى الوتر \*

وقبله :

ساعلاً مبة هل نهتها آثر الليل ببرد ذى حجر

والعرد : الذكر المنتشر . وقوله : تبازت أى رفعت مؤنرها، وتبازخ : مشى مشية العجوز أقامت صلبها

فتأخر كاهلها، وقوله يستنجى الوتر أى يقطعه، ويرى : جلسة الأعصر . وانظر اللسان في نجا وبزا .

(٢) البزا : أن يستقدم الظهر ويتأخر العجز . والوصف أبزى وبزواء؛ وكان الأنسب قرنه بهما .

(٣) كذا في الأصول . ويدل على أن هذا تحريف معاملة .

(٤) الوقل كضرب وسبب وكنتف .

(٥) العود : المسن وفيه بقية، و « أحم القرا » : أسود الظهر، و « إزمولة » : خفيفاً، وقوله :

« يأتى تراث أبيه » أى يفعل فعل أبيه في التصيد في الجبال، و « القذا » واحد قذفة كثرة وغرف

وهى ما أشرف من الجبال . وانظر كتابه الأعم على شواهد سيبويه ص ٣١٦ ج ٢

- قال : \* جاءت به عَنَسٌ من الشام تَلَقُ <sup>(١)</sup> \*  
 أى تَخَفٌ وتسرع . وقرئ <sup>(٢)</sup> « إِذ تَلَقُونَهُ بِالسُّتُكُم » أى تَخْفُونَ وتسرعون . وعلى  
 هذا فقد يمكن أن يكون الأول <sup>(٤)</sup> فوعلا من هذا اللفظ ، وأن يكون أيضا  
 أفعال منه . فإذا كان أفعال فأمره ظاهر ، وإن سميت به لم تصرفه معرفة ، وإن  
 كان فوعلا فأصله وَوَلَقَ ، فلما التقت الواوان في أول الكلمة أبدلت الأولى  
 همزة ، لاستنقاها أولا ، كقولك في تحقيق واصل : أو يصل . ولو سميت بأول  
 على هذا لصرفته . والذي حملته الجماعة عليه أنه فوعل من تَلَقَ البرق ، إذا خَفَقَ ،  
 وذلك لأن الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب . على أن أبا إسحاق <sup>(٥)</sup>  
 قد كان يميز فيه أن يكون أفعال ، من وَلَقَ يَاقُ . والوجه فيه ما عليه الكافة :  
 من كونه فوعلا من « أ ل ر » وهو قولهم « أَلِقَ الرجل فهو مَالِقٌ » ألا ترى  
 إلى إنشاد أبي زيد فيه :

تراقب عيناها القطيع كأنما يخالطها من مسه مس أولق <sup>(٦)</sup>

- (١) قاله القلاخ بن حزن المقرئ يهجو جليدا الكلابي ، وقبله :  
 إن الجلبد زلق وزملق كذنب العقرب شوال غلق  
 هذا ما في اللسان في زلق ، وفي المخصص ٧/٩ : « عيس » في مكان « عنس » . وفي اللسان في أنق :  
 ١٥ مات الزبير زلسق وزملق  
 جاءت به عنس من الشام تلق  
 لا آمن جليسه ولا أنق  
 (٢) نسب هذه القراءة أبو حيان في البحر ، ٦/٤٣٨ إلى عائشة وابن عباس وعيسى بن عمر  
 ٢٠ وزيد بن علي .  
 (٣) وكان الأصل : تخفون فيه فحذف الجار وأوصل الضمير بالفعل . وفي ح « تخفونه » .  
 (٤) هو الجنون .  
 (٥) يريد الزجاج . وكانت وفاته سنة ٣١٠ هـ . وانظر في أول الكتاب ٢/٣٤٤  
 (٦) روى « بخامرها » بدل « يخالطها » والقطيع : السوط .

وقد قالوا منه : ناقة مسعورة أى مجنونة ، وقيل في قول الله سبحانه « إن المجرمين في ضلال وسعر » : إن السُّعْر هو الجنون ، وشاهد هذا القول قول القطامي<sup>(٣)</sup> :

يتبعن سامية العينين تحسبها مسعورة أو ترى ما لا ترى الإبل<sup>(٤)</sup>

(الخامس) « لروم » جاء في الحديث « لا آكل من الطعام إلا ما لوق لي »<sup>(٥)</sup>  
أى ما خدِم وأعملت اليد في تحريكه ، وتلييقه<sup>(٦)</sup> ، حتى يطمئن وتتضام جهاته . ومنه  
اللُّوقَة للزُّبْدَة ، وذلك لخفَّتْها وإسراع حركتها ، وأنها ليست لها مُسْكَة الجبن ،  
وتقل المَصِيل ونحوها . وتوهم قوم أن اللُّوقَة — لما كانت هي اللُّوقَة في المعنى ،  
وتقاربت حروفهما — من لفظها<sup>(٧)</sup> ، وذلك باطل ؛ لأنه لو كانت من هذا اللفظ  
لوجب تصحيح عينها ؛ إذ كانت الزيادة في أولها من زيادة الفعل ، والمثال مثاله ،  
فكان يجب على هذا أن تكون اللُّوقَة كما قالوا في أثوب<sup>(٨)</sup> وأسوق وأعين وأنيب  
بالصححة ، ليفرق بذلك بين الاسم والفعل ، وهذا واضح . وإنما اللُّوقَة فعולה من  
تألق البرق إذا لمع وبرق واضطرب ، وذلك لبريق الزبدة واضطرابها .

(١) أى من معنى هذا البيت ، وهو وصف الناقة بالأولق الذى هو الجنون .

(٢) فأنه كما في اللسان في «سعر» الفارسي . ويرى غيره أن «سعرا» : جمع سمير للنار . ١٥

(٣) هو عمير بن شبيب — بالتصغير فيهما — الشاعر التغلبي الأموي ، والقطامي — بضم القاف وفتحها — في الأصل : الصقر .

(٤) «مسعورة» روى مجنونة ، وسامية العينين : رافعتها ، أو ترى ما لا ترى الإبل فهي تفرع منه لنشاطها . يصف ناقة يتبعها الإبل في السير ، وهو في لاميته :

\* إنا محبوك فاسلم أيها الطلل \*

٢٠

(٥) يريد حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه . وقد نرج هذا الحديث أبو عبيد . وانظر البلوى ٢/٧٧ (٦) يقال : لبق الزبد إذا خلطه بالسمن ولينه .

(٧) هذا خبر « أن اللُّوقَة » . والصمير في « لفظها » يعود إلى « اللوقَة » .

(٨) يريد : في باب أثوب وما بعده . ولو حذف « في » لكان أعذب في الأسلوب .



(السادس) « لومو » منه اللقوة للعقاب، قيل لها ذلك لحقتها وسرعة طيرانها؛ قال<sup>(١)</sup> :

كأنى بفتحاء الجناحين لقوة<sup>(٢)</sup>      دَفُوفٍ مِنَ الْعِقَابِ طَاطَاتُ شِمْلَالٍ<sup>(٣)</sup>  
ومنه اللقوة في الوجه . وألتقاؤهما أن الوجه اضطرب شكله ، فكأنه خفة فيه ،  
وطيش منه ، وليست له مُسَكَّةُ الصحيح ، ووفو المستقيم . ومنه قوله :  
\* وكانت لقوة لاقت قَيْسًا \*<sup>(٤)</sup>

واللقوة : الناقة السريعة اللقاح ، وذلك أنها أسرع إلى ماء الفحل فقيته ، ولم  
تَنب عنه نَبُو العاقر .

فهذه الطرائق التي نحن فيها حَزَنَةُ المذاهب ، والتوزد لها وعمر المسلك ،  
ولا يجب مع هذا أن تستنكر ، ولا تستبعد ؛ فقد كان أبو على رحمه الله يراها ويأخذ  
بها ؛ ألا تراه غلب كون لام أنفية<sup>(٥)</sup> — فيمن جعلها أفعولة — واوا ، على كونها باء ،  
— وإن كانوا قد قالوا « جاء يثفوه ويثفيه<sup>(٦)</sup> » — بقولهم « جاء يثفه » قال : فيثفه  
لا يكون إلا من الواو ، ولم يحفل بالحرف الشاذ من هذا ، وهو قولهم « يئس<sup>(٧)</sup> »  
مثل يعس ؛ لقلته . فلما وجد فاء وثف واوا قوى عنده في أنفية كون لامها  
واوا ، فتأنس للام بموضع الفاء ، على بعد بينهما<sup>(٨)</sup> .

(١) هو امرؤ القيس يصف فرسا . انظرا للسان في دف . (٢) يروى صيود ، وفتحاء الجناحين لينتها ،  
ودفوف أى تدبو من الأرض في طيرانها ، وشملال : خفيفة . وهذا في وصف فرس من قصيدته التي مطلعها :  
ألا عم صباحا أيها الطلل البالى      يوهل يعمن من كان في العصر الخالى  
(٣) هى مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه . (٤) هذا مثل يضرب للرجلين يكونان  
متفقين على رأى ومذهب فلا يلتبان أن يصطحبا ويتصافيا . واللقوة — كما فسر الكتاب — السريعة  
اللقاح ، والقيس الفحل السريع الإلقاح أى لا إبطاء عندهما في الإنتاج . وانظرا للسان في « لقو » .  
(٥) هى الجفرة تنصب ويجعل عليها القدر ، وهن ثلاث أنافى .

(٦) أى يتبعه ويلقى على أثره . (٧) لما كانت الهدزة في بعض وجوه الرسم لاصورة  
لها ظاهرة جروا على أن يقابلوها بالعين كما هنا . ويئس هنا مضارع يئس بحذف فاء الكلمة وهى يا ،  
وهذا شاذ ، وإنما يتناس ذلك في الواوى . وانظر الكتاب ٢/٢٣٣ (٨) فى جزء « بعد ما بينهما » .

وشاهدته غير صرّة، إذا أشكل عليه الحرف : الفاء ، أو العين ، أو اللام ،  
استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذى ذلك الحرف فيه . فهذا  
أغرب مأخذا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق ؛ لأن ذلك إنما يلزم فيه شرح واحد<sup>(١)</sup>  
من تالى الحروف ، من غير تقليب لها ولا تحريف . وقد كان الناس : أبو بكر  
رحمه الله وغيره من تلك الطبقة ، استسرفوا أبا إسحاق رحمه الله ، فيما تجشمه من  
قوة حشده ، وضمه شعاع ما أنشروا من المثل المتباينة إلى أصله . فأتا أن يتكلف  
تقليب الأصل ، ووضع كل واحد من أحنائه موضع صاحبه ، فشىء لم يعرض له<sup>(٢)</sup>  
ولا تضمن عهده . وقد قال أبو بكر : « من عرف أنس ، ومن جهل استوحش »  
وإذا قام الشاهد والدليل ، وضع المنهج والسبيل .

وبعد فقد ترى ماقدما فى هذا أنفا ، وفيه كاف من غيره ؛ على أن هذا وإن لم  
يطرد وينقد فى كل أصل ، فالعذر على كل حال فيه أبين منه فى الأصل الواحد ،  
من غير تقليب لشيء من حروفه ، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن  
تنظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله : فآؤه وعينه ، ولامه ، أسهل ،  
والمعذرة فيه أوضح .

- ١٥ (١) الشرح : الضرب ، يقال : هما شرح واحد وعلى شرح أى ضرب واحد .  
وفى المطبوعة والأصول : « شرح » ولا معنى له هنا . (٢) أى عدوه مسرفا ، وهو كذلك بالسبب  
فى ١٠ وفى المطبوعة : « استسرفوا » ولا معنى له . وانظر فى استسراف النحويين للزجاج فى طرده الاشتقاق  
ترجمته فى معجم الأدباء ٤ / ١٤٤ طبعة الحلبي . (٣) أحناء الأمور : أطرافها ونواحيها ، واحداها  
حنوكلم ، وأحناء الأصل اللغوى : تصاريقه ، فإن كل تصريف طرف له وناحية منه .  
٢٠ (٤) أنفا كمتى أى لم يسبق به ، من قولهم : روعة أنف : لم ترع ، وقد ضبط فى المطبوعة وبعض  
الأصول : « أنفا » ، وهذا غير مناسب .

وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تكدم تدمم  
قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذلك وجدته بإذن الله .

وأما «ك ل م» فهذه أيضا حالها، وذلك أنها حيث تقلبت فعناها الدلالة على  
القوة والشدة . والمستعمل منها أصول خمسة، وهى : «ك ل م» «ك م ل»  
«ل ك م» «م ك ل» «م ل ك» وأهملت منه «ل م ك»<sup>(١)</sup>، فلم تأت  
في ثبوت .

فن ذلك الأصل الأول «ك ل م» منه الكلام للجرح . وذلك للشدة التى فيه،  
وقالوا فى قول الله سبحانه : «دابة من الأرض تكلمهم» قولين : أحدهما من  
الكلام، والآخر من الكلام أى تجرحهم وتأكلهم، وقالوا : الكلام : ماغلظ من  
الأرض، وذلك لشدة وقوته ؛ وقالوا : رجل كلم أى مجروح وجريح ؛ قال :  
عليها الشيخ كالأسد الكلم<sup>(٢)</sup> \*

ويجوز الكلم بالجر والرفع، فالرفع على قولك : عليها الشيخ الكلم كالأسد،  
والجر على قولك : عليها الشيخ كالأسد [ الكلم<sup>(٣)</sup> ]، إذا جرح فحى أنفا، وغضب  
فلا يقوم له شيء ، كما قال :

(١) كأنه لم يصح عنده ما رواه المفضل : أن التلح تحرك المحبين بالكلام أو الطعام، وقالوا :  
ماذقت لما كأى شيئا . وانظر اللسان . (٢) مقتضى السياق أن يقول : «منا» وهو يعود  
على «ك ل م» باعتبارها مادة وقد راعى فى التذكير أنها أصل . (٣) هذا مجزيت للكلمة  
اليربوعى يصف فرسه المرادة . وصدره : \* هى العرس التى كرت عليهم \*

وقبله مطلع القصيدة وهو :  
تسألنى بنو جشم بن بكر أغراء المرادة أم بهيم  
ويقين من هذا أن القصيدة مرفوعة الروى، فتجوز الجر فى الكلم من أبى الفتح لأنه لم يطلع على  
عمود القصيدة . وانظرها فى المفضليات .  
(٤) زيادة من ش ، ومن اللسان ، خلت منها سائر الأصول .

كَأَنَّ مُحَرَّبًا مِنْ أُمْدٍ تَرْجُحُ <sup>(١)</sup> يَنَازِلَهُمْ ، لِتَابِيهِ قَيْبِ

ومنه الكلام، وذلك أنه سبب لكل شر [ وشدة <sup>(٢)</sup> ] في أكثر الأمور؛ ألا ترى <sup>(٣)</sup> إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كُفِيَ مَثُونَةٌ لَقَلَقَهُ وَقَبِيهِ وَذَبَذِبَهُ دَخَلَ <sup>(٤)</sup> الْجَنَّةَ » فاللحاق : اللسان ، والققيب : البطن ، والذذبذ : الفرج . ومنه قول أبي بكر — رضى الله عنه — في لسانه : « هذا أوردني الموارد » .  
وقال :

\* وجرح اللسان بكبح اليد <sup>(٥)</sup> \*

وقال طرفة :

فإن القسوافي يتلجن مواجها <sup>(٦)</sup> تضايقُ عنها أن توبلجها الإبر

١٠ (١) قاله أبو ذؤيب الهذلي . والمحرب : المنضب ، وترج : جبل بالجاز كثير الأسد ، وقيل قرية بين مكة واليمن مأسدة ، وقبيب : تصريت وقمقة . وهذا من قصيدة يرى بها حبيبا الهذلي . وانظر ديوان الهذليين ١/٩٨ طبعة الدار .

(٢) زيادة من ح . (٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس بلفظ « من وقى شرًا لقلقه » وانظر الجامع الصغير في حرف الميم .

١٥ (٤) رواه مالك وابن أبي الدنيا والبيهقي . انظر الترغيب والترهيب في « باب الترغيب في الصمت إلا عن خير ، والترهيب من كثرة الكلام » (٥) قبله — وفيه مطلع القصيدة — :

تطاول ليلك بالأمس  
وبات وبات له ليلة  
وذلك من نيا جاء  
ولو عن ثنا غيره جاءني  
لقلت من القول : مالا يزا  
ل يؤثر عني يد المسند

٢٠

وهذه القصيدة يختلف الرواة فيها فينسبها بعضهم إلى امرئ القيس بن جهمي في ديوانه ، وينسبها آخرون إلى امرئ القيس بن عابس . وانظر معاهد التنصيص .  
(٦) رواية ديوانه طبعة قازان ص ٤ : « وأيت القوافي » .

وأمثله الأخطل وأبرّ عليه ، فقال :

حتى اتقوني وهم مني على حذر<sup>(١)</sup> والقول ينفذ ما لا تنفذ الإبر

وجاء به الطائي<sup>(٢)</sup> الصغير ، فقال :

عتاب بإطراف القوافي ، كأنه طعان بأطراف القنا المتكبير

وهو باب واسع .

فلما كان الكلام أكثره إلى الشر ، اشتق له من هذا الموضع . فهذا أصل .

الثاني « ل ك م ل » من ذلك كمل الشيء وكمل وكيل فهو كامل وكيل . وعليه بقية تصرفه . والتقاؤهما أن الشيء إذا تم وكل كان حينئذ أقوى وأشد منه إذا كان ناقصا غير كامل .

الثالث « ل ك م » منه اللكم إذا وجأت الرجل ونحوه ، ولا شك في شدة ما هذه سبيله ؛ أنشد الأصمعي :

(١) من قصيدته الطويلة التي مدح فيها بني أمية ، ومطلعها :

خف القطين فراحوا منك وابسكروا وأزعجتهم نسوى في صرفها غير  
وقبل البيت في المتن على بني أمية بهجو من لم يكن من حزبهم من الأنصار :

بني أمية قد ناضلت دونكم أبناء قوم هم آووا وهم نصرنا  
ألمحت عنكم بن النجار قد علت عليا معد ، وكانوا طالما هذروا

ورواية الديوان بدل « اتقوني » : « استكانوا » وانظر الديوان ١٠٥ طبعة بيروت .

(٢) هو أبو عبادة البحرى . والطائي الكبير هو أبو تمام . والبيت من قصيدة في إبراهيم بن الحسن

ابن سهل ، وكان قد اشترى غلام البحرى نسيانم رده إليه ، وانظر الديوان ١٨١

كأن صوت جرعها تساجل هاتيك هانا حتى تكايل<sup>(١)</sup>  
\* لدم العجى تلکها الجنادل \*

وقال :

\* وخفان لكأمان للقلع الكبذ<sup>(٢)</sup> \*

الرابع « م ن ل » منه بتر مكول ، إذا قل ماؤها ، قال القطامي :

\* كأنها قلب مادية مكمل<sup>(٣)</sup> \*

والتقاؤها أن البتر موضوعة الأمر على جتمتها بالماء ، فإذا قل ماؤها كره موردها ،  
وجفا جانبها . وتلك شدة ظاهرة .

(١) في لسان العرب : ضرعها تساجل . « حتى » أي مستوية فعل من الحتن وهو المثل والنظير ، ولدم  
العجى : ضربها ، والعجى : أعصاب قوائم الإبل والخيل . وعلى رواية اللسان : صف صوت ضرع  
الإبل وقت الحلب ، وقوله : تساجل أي تبارى ، وكذلك تكايل ، وأصل المكيلة المباراة في السير .  
يقول : كأن صوت ضرعها حين تبارى هذه تلك وهن مقاربات أو تماثلات صوت ضرب قوائم الإبل  
حين تلکها الجنادل . وقد ورد وصف الضرع وقت الحلب في قوله :  
كأن صوت شخبها المحتان تحت الصقيع جرش أفسوان  
فأما على ما هنا فهو وصف بلرعها حين تشرب .

(٢) صدره : \* ستأتيك منها إن عمرت عصاية \*  
وقائل هذا الص يتعزأ بمسروقه . والقلع : الحجارة الضخمة ، والكبد جمع أكبد وكبداء من الكبد وهو عظم  
الوسط . وانظر اللسان في « لکم » .

(٣) هذا مجز بيت من قصيدة له مطلعها :  
إنا محيوك ، فاسلم أمها الطلل وإن بليت ، وإن طالت بك الطبل  
وصدره : \* لواغب الطرف منقوبا محاجرهما \*

وقبله في وصف الإبل :

خصوصا تدير عيونها ماؤها مرب على الخلدود إذا ما اغرورق المقل

فقوله : كأنها قلب يريد محاجر العين يصفها يثثور العين وسعة موضعها ، والمحاجر جمع محجر ، وهو  
ما دار بالعين ، والقلب جمع قلب وهو البئر ، والمادية : القديمة منسوبة إلى عاد ، والمكل جمع مكول .  
وانظر جمهرة العرب للقرشي ، وديوان القطامي المطبوع في ليدن .  
(٤) جملة البئر : ما اجتمع من مائها وارتفع .

الخامس « م ل ك » من ذلك ملكت العجين ، إذا أنعمت عجنه فاشتد وقوى . ومنه ملك الإنسان ، ألا تراهم يقولون : قد اشتملت عليه يدي ، وذلك قوة وقدرة من المالك على ملكه ، ومنه المُلْك ، لما يعطى صاحبه من القوة والغلبة ، وأُمِلِكْتِ الجارية ؛ لأن يد بعلمها تقتدر عليها . فكذلك بقية الباب كله .

فهذه أحكام هذين الأصلين على تصرفهما وتقلب حروفهما .  
فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول ؛ ليرى منه غور هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، ويُعَجَّب من وسيع مذهبها ، وبديع ما أمدت به واضعها ومبتدئها . وهذا أو أن القول على الفصل .

أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه . وهو الذي يسميه النحويون الجُمْل ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفي الدار أبوك ، وصه ، ومسه ، ورويد ، وحاء وعاء في الأصوات ، وحسّ ، ولَبّ ، وآف ، وأؤه . فكل لفظ مستقل بنفسه ، وجنبت منه ثمة معناه فهو كلام .

وأما القول فأصله أنه كل لفظ مِثْل به اللسان ، تاما كان أو ناقصا . فالتام هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان في معناها ، من نحو صيه ، وإليه . والناقص ما كان بضد ذلك ، نحو زيد ، ومحمد ، وإن ، وكان أخوك ، إذا كانت الزمانية للاحدية<sup>(٤)</sup> . نسكل كلام قول ، وليس كل قول كلاما . هذا أصله . ثم يُتَّسَع فيه ؛ فيوضع

(١) كذا في ب ، ش . وفي أ : « يعطيه » وفي ح : « أعطى » .

(٢) نسخة بمحذف « وهو » .

(٣) لب : في معنى ليك في لغة بعض العرب ، وهو في هذه الحالة يجري مجرى أس وفاق .

انظر اللسان .

(٤) يريد بالزمانية الناقصة ، وبالحدئية التامة .

القول على الاعتقادات والآراء؛ وذلك نحو قولك : فلان يقول بقول أبي حنيفة، ويذهب إلى قول مالك، ونحو ذلك، أى يمتد ما كانا يريانه، ويقولان به، لا أنه يحكى لفظهما عينه، من غير تغيير لشيء من حروفه؛ ألا ترى أنك لو سألت رجلا عن علّة رفع زيد، من نحو قولنا : زيد قام أخوه، فقال لك : ارتفع بالابتداء لقلت : هذا قول البصريين . ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره<sup>(١)</sup> لقلت : هذا قول الكوفيين، أى هذا رأى هؤلاء، وهذا اعتقاد هؤلاء . ولا تقول : كلام البصريين، ولا كلام الكوفيين، إلا أن تضع الكلام موضع القول، متجاوزا بذلك . وكذلك لو قلت : ارتفع لأن عليه عائدا من بعده، أو ارتفع لأن عائدا عاد إليه، أو لعود ما عاد من ذكره، أو لأن ذكره أعيد عليه، أو لأن ذكره له عاد من بعده، أو نحو ذلك، لقلت في جميعه : هذا قول الكوفيين، ولم تحفل باختلاف ألفاظه ؛ لأنك إنما تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم . وكذلك يقول القائل : لأبى الحسن في هذه المسئلة قول حسن، أو قول قبيح، وهو كذا، غير أنى لا أضبط كلامه بعينه .

ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا : القرآن كلام الله، ولا يقال : القرآن قول الله؛ وذلك أن هذا موضع ضيق متحجّر، لا يمكن تحويره، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه . فعبر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون إلا أصواتا تامة مفيدة، وعدل به عن القول الذى قد يكون أصواتا غير مفيدة، وآراء معتقدة . قال سيويه<sup>(٢)</sup> : « واهل أت « قلت » في كلام العرب إنما وقعت على أن

(١) يراد بالذكر الضمير العائد على المبتدأ، كأنه سبب في تذكره واستحضاره . وما ذكر من مذهب الكوفيين رأى لهم، ومنهم من يرى أن المبتدأ والخبر يترافان في نحو زيد منطلق . وانظر الإنصاف ٢١ وشرح الرضى على الكافية ١/٨٨  
 (٢) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ١ .



- يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا » . ففرق بين الكلام والقول كما ترى . نعم وأخرج الكلام هنا مُخرج ما قد استقرّ في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك . ثم قال في التمثيل : « نحو قلت زيد منطلق ؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق » فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه ، مستقلا بمعناه ، وأن القول عنده بخلاف ذلك ؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها ، الغانية عن غيرها ، وأن القول لا يستحق هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا ، وإن لم تكن كلاما ، ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولا ، وإن لم يكن كلاما . فعلى هذا يكون قولنا قام زيد كلاما ، فإن قلت شارطا : إن قام زيد ، فزدت عليه « إن » رجع بالزيادة إلى النقصان ، فصار قولا لا كلاما ؛ ألا تراه اقصا ، ومتنظرا للتمام بجواب الشرط . وكذلك لو قلت في حكاية القسم : حلفت بالله ، أى كان قسمى هذا لكان كلاما ، لكونه مستقلا ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا ، من حيث كان ناقصا ؛ لاحتياجه إلى جوابه . فهذا ونحوه من البيان ما تراه .
- ١٥ فأما تجوزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولا فلأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول ، أو بما يقوم مقام القول : من شاهد الحال ؛ فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولا ؛ إذ كانت سببا له ، وكان القول دليلا عليها ؛ كما يسمى الشيء باسم غيره ، إذا كان ملابسا له . ومثله في الملازمة قول الله سبحانه « ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت » ومعناه - والله أعلم - أسباب الموت ؛

إذ لو جاء الموت نفسه لمات به لا محالة . ومنه تسمية المزايدة<sup>(١)</sup> الراوية<sup>(٢)</sup> ، والنحو نفسه الغائط ، وهو كثير .

فإن قيل : فكيف عبروا عن الاعتقادات والآراء بالقول ، ولم يعبروا عنها بالكلام ، ولو سؤوا بينهما ، أو قبلوا الاستعمال ، كان ماذا ؟<sup>(٣)</sup>

فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام ؛ وذلك أن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره ، وهو العبارة عنه ، كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام وأخليت من ضمير فإنه لا يتم معناه الذي وضع في الكلام عليه وله ؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترنا بما يسند إليه من الفاعل ، وقام هذه نفسها قول ، وهي ناقصة محتاجة إلى الفاعل ، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه . فلما اشتبهتا من هنا عبر عن أحدهما بصاحبه . وليس كذلك الكلام ؛ لأنه وضع على الاستقلال ، والاستغناء عما سواه . والقول قد يكون من الفقر<sup>(٤)</sup> إلى غيره ، على ما قدمناه ، فكان إلى الاعتقاد المحتاج إلى البيان أقرب ، وبأن يعبر به عنه أليق . فاعرف ذلك .

(١) المزايدة : وعاء الماء كالقربة . والراوية في الأصل : البعير يستق عليه ويحمل المزايدة ، وتقال الراوية للزادة نفسها لأن الراوية — وهو البعير — يحملها ، فكانت بسبب مه .

(٢) يريد أن النجوم النجوة ، وهي ما ارتفع من الأرض . فقبل للناسط نجولاً لأن من يريد قضاء الحاجة يطلب النجوة — المرتفع من الأرض — يجلس تحتها تسترا .

(٣) ترى أنه أخرج « ماذا » عن الصدر ؛ إذ أعمل فيها « كان » وهذا لا شيء فيه . وكلام العرب على ذلك . وقد ذكر ابن مالك هذا في توضيحه الموضوع على مشكلات الجامع الصحيح ، وقد طبع في الهند ، واستشهد على هذا الحكم بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك : أقول ماذا ؟ أقل ماذا ؟ . وانظر حاشية الشيخ يس على التصريح في مبحث الموصول .

(٤) في عبارة اللسان : « المفقر » .

فإن قيل : ولم يضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه البتة ، والقول على ما قد يستقل بنفسه ، وقد يحتاج إلى غيره ؟ ألاشتقاق قضى بذلك ؟ أم لغيره من سماع متلقى بالقبول والاتباع ؟ قيل : لا ؛ بل لاشتقاق قضى بذلك دون مجرد السماع . وذلك أنا قد قدمنا في أول القول من هذا الفصل أن الكلام إنما هو من الكلام ، والكلام والكلام وهي الجراح ؛ لما يدعو إليه ، ولما يحنيه في أكثر الأمر على المتكلمة ، وأنشدنا في ذلك قوله :

\* وجرح اللسان بجرح اليد \*

ومنه قوله :<sup>(٤)</sup>

قوارص تأتيني ويحتقرونها وقد يملأ القطر الإناء فيفعم

ونحو ذلك من الأبيات ، التي جئنا بها هناك وغيرها ، مما يطول به الكتاب ، وإنما ينقم من القول ويحقر ، ما يلحق ويؤثر ، وذلك ما كان منه تاماً غير ناقص ، ومفهوماً غير مستبهم ، وهذه صورة الجمل ، وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، غير محتاج إلى متمم له ، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً كلاماً ؛ لأنه

(١) كذا في ج . وفي غيرها من الأصول : « الاشتقاق » .

(٢) كذا في ب ، ش ، و ، هـ ، و في أ : « به » .

(٣) يريد الطائفة المتكلمة ، وفي ش ، د : « المتكلم » وقد يكون « المتكلمة » تحريفاً عن « المتكلمة » : أى المتكلم الكلام .

(٤) هو الفرزدق . والقوارص جمع القارصة وهي الكلمة المؤذية ؛ وقبل هذا البيت :

تصرم منى ود بكر بن وائل وما كان منى ود تم يتصرم

وانظر الكامل طبعة المرسفي ١/٢٧ . وانظر ديوانه طبعة أوربة ٦٠ ، وفيه « عنى » بدل « منى » في الموضعين و « فيحتقرونها » بدل « ويحتقرونها » .

(٥) في الأصول والمطبعة : « يحقد » ، وما أثبتته هو الموافق لقوله في الشعر : « ويحتقرونها » ، ولأن حقد لا يعرف معدياً .

(٦) يقال : نشأ الحديث : أذاعه وحدّث به .

في غالب الأمر وأكثر الحال مضر بصاحبه ، وكالجراح له . فهو إذاً من الكلام  
التي هي الجروح . وأما القول فليس في أصل اشتقاقه ما هذه سبيله ؛ ألا ترى  
أنا قد عقدنا تصرف « رول » وما كان أيضاً من تقاليها الستة ، فأرينا أن  
جميعها إنما هو الإسراع والخفة ، فلذلك سموها كل ما يدل به اللسان من الأصوات  
قولاً ، ناقصاً كان ذلك أو تاماً . وهذا واضح مع أدنى تأمل .

واعلم أنه قد يقع كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه ، وإن  
كان أصلهما قبل ما ذكرته ؛ ألا ترى إلى رتبة كيف قال :

لو أني أوتيت علم الحُكْلِ<sup>(٢)</sup> علم سليمان كلام النمل

يريد قول الله عز وجل « قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم » وعلى هذا  
اتسع فيهما جميعاً اتساعاً واحداً ، فقال أبو النجم :

قالت له الطير تقدم راشداً إنك لا ترجع إلا حامداً  
وقال الآخر :

وقالت له العينان : سمعا وطاعة وأبدت كمثل الدر لمّا يتقَبَّ<sup>(٤)</sup>

(١) في ش : « يوضع ... موضع » ، وفي ج : « واعلم أنه قد يتسع فيهما فيوضع كل واحد منهما  
موضع الآخر » .

(٢) الحُكْل ما لا يسمع صوته . وبين الشطرين شطر ثالث هو :

\* علمت منه مستسر الدخل \* وانظر ديوانه .

(٣) كأنه يريد أن حديث النمل أشبه بالاعتقاد فكان الأجدر به القول الذي يستعمل في الرأي  
والاعتقاد لخفاؤه ، فاستعمل الكلام فيه من إيقاع الكلام موقع القول .

(٤) في اللسان في « قول » بدل « وأبدت كمثل الدر » : « وحاًرتا كالدر » وهذا يناسب التشبيه  
في العينين . وقد جاء الإفراد في « أبدت » في رواية الكتاب لأن العينين لتلازمهما في حكم المفرد  
كما قال الرازي :

لمن زحلوقة زل بها العينان تنهل

أولاً الضمير في أبدت المحبوبة .

وقال الراجز :

\* امتلاً الحوض وقال : قطنى <sup>(١)</sup> \*

وقال الآخر :

بينما نحن مُرتعون بفانج <sup>(٢)</sup> قالت الدُّحَّ الرواء : إننيه

إننيه : صوت رَزْمَةِ السحاب ، وحنين الرعد ؛ وأنشدوا :

\* قد قالت الأنساع للبطن الحق \*

فهذا كله أنساع فى القول .

ومما جاء منه فى الكلام قول الآخر :

فصبحت والطير لم تكلم جابية طمت بسيلٍ مفعم <sup>(٣)</sup>

- ١٠ وكان الأصل فى هذا الانساع إنما هو محمول على القول ؛ ألا ترى إلى قلة الكلام هنا وكثرة القول ؛ وسبب ذلك وعلته عندى ما قد مناه من سعة مذاهب القول ، وضيق مذاهب الكلام . وإذا جاز أن نسمي الرأى والاعتقاد قولاً ، وإن لم يكن صوتاً ، كانت تسمية ما هو أصوات قولاً أجدر بالجواز . ألا ترى أن الطير لها هدير ، والحوض له غطيط ، والأنساع لها أطيط ، والسحاب له دوى . فأما قوله : وقالت له العينان سمعا وطاعة فإنه وإن لم يكن منهما صوت ، فإن الحال

(١) بعده : \* مهلا رويدا قد ملأت بطنى \*

وانظر العينى ١-٣٦١ والسكامل ٦-٢٤٤ وحمل العينى القول هنا على دلالة الحال . (٢) مرتعون وصف من أرتع القوم إذا رعوا أى نازلون بهذا المكان ، وفتح : واد بين البصرة وحى ضربة ، والدح وصف للسحب واحدة دلحسة أى منقطة بالماء ، وإنه بكسر الهمزة كما نص عليه صاحب التاج فى « أنه » .

٢٠ (٣) الجابية : الحوض العظيم ، وطمت : غمرت ، يقال : جاء السيل فطم كل شئ أى علاه وعمره . وفى أ : « حفت » . وكتب فى هامشها « وطمت معا » وهو إشارة إلى الرواية الأخرى . ومفعم ورد هكذا بصيغة المفعول ، وهو على الإسناد المجازى ، ولو جاء على وجهه لقبل : مفعم بكسر العين .

آذنت بأن لو كان لها جارحةً نطق لقالنا : سمما وطاعة . وقد حرّر هذا الموضع وأوضحه عنقرة بقوله :

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى      ولكان — لو علم الكلام — مكلمى  
وامثله شاعرنا آخرًا فقال :<sup>(١)</sup>

فلو قدر السنان على لسان      لقال لك السنان كما أقول  
وقال أيضا :

لو تعقل الشجر التي قابلتها      مدت محبةً إليك الأغصنا

ولا تسنكر ذكر هذا الرجل — وإن كان مولداً — في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ، ولطف متسرّبه ؛ فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون . وقد كان أبو العباس — وهو الكثير التعقب لحلة الناس — احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق ، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه ، فأنشد فيه له<sup>(٢)</sup> :

لو رأينا التوكيد خُطّة عجز      ما شفّعنا الأذان بالثنوي<sup>(٣)</sup>

(١) يريد بقوله شاعرنا المتنبي . وكان ابن جني يحضر عند المتنبي الكثير . يناظره في شيء من النحو ، وكان المتنبي يعجب به وبذكائه وحذقه . ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، ويقول ابن جني في المحتسب وقد استشهد بيت المتنبي : « ولا تقل ما يقوله من ضعفته نحيزته ، وركت طريقته : هذا شاعر محدث ، وبالألمس كان معنا ، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله — جل وعز — ! فإن المعاني لا يرفعها تقدم ، ولا يزي بها تأخر . ولا ابن جني شراح على ديوان المتنبي . انظر البقية ومعجم الأدباء .

(٢) يريد المبرد محمد بن يزيد الإمام في النحو واللغة والأخبار . كانت وفاته سنة ٢٨٥ هـ

(٣) هو أبو تمام . وتوفي بالموصل سنة ٢٣١ (٤) كذا في أ وفي ب ، شه : « قوله » .

(٥) في أ : « إليك في التشريب » بعد شفّعنا .

- ولما يك والحنبلية بحثا ؛ فإنها خلق ذميم ، ومطعم على علته وخيم .<sup>(١)</sup>
- وقال سيويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » فاختار الكلم على الكلام ،<sup>(٢)</sup>
- وذلك أن الكلام اسم من كلم ، بمنزلة السلام من سلم ، وهما بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم ؛ قال الله سبحانه « وكلم الله موسى تكليما » وقال — عز اسمه — : « صلوا عليه وسلموا تسليما » فلما كان الكلام مصدرا ، يصلح لما يصلح له الجففس ، ولا يختص بالعدد دون غيره ، عدل عنه إلى الكلم ، الذي هو جمع كلمة ، بمنزلة سلمة وسلم ، ونيقة ونيق ، وثينة وثين .<sup>(٣)</sup>
- وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، وهى الاسم ، والفعل ، والحرف ، بجاء بما ينحصر الجمع ، وهو الكلم ، وترك ما لا ينحصر الجمع ، وهو الكلام ، فكان ذلك أليق بمعناه ، وأوفق لمراحده . فأتينا قول مزاحم العقيلي :
- لظل رهينا خاشع الطرف حظه      تخلب جدوى والكلام الطوائف<sup>(٤)</sup>

- (١) أى على كل حال . (٢) فى أول الكتاب . (٣) كذا فى الأصول . والأسوخ « بعدد » .
- (٤) فى ح : « مثل » . (٥) هى الهجرة . (٦) الثفة من البحر والناق : الركبة .
- (٧) « الطوائف » كذا فى أ . وفى ش ، ب . « الطوائف » والبيت من قصيدته التى يقول فيها :
- فقالا تـمـرّـنـها المـنازل من منى      وما كل من رافى منى أفا عارف
- وقد أورد منها المعنى فى شواهد الكبرى بضمة أبيات ، والبقداى فى شرح شواهد المغنى بعضا ، وصاحب فرحة الأديب بعضا ، ولم أقف فيها على البيت الشاهد ولا سابقه . وأورد صاحب اللسان فى « زغرف » منها بيتين أرجح أن الثانى منهما هو سابق هذا البيت وهو :
- ولو بذلت أنسا لأعصم عاقـل      برأس الشرى ، قد طردته المخاوف
- وقوله : بذلت هكذا أصلحته . وفى اللسان والتاج : أبدلت . والأعصم العاقل يريد الوعل ، والعاقل من عقل إذا صعد . ورهينا : ثابتا فى مكانه لا يريمه من الطرب لما سمع ، « وجدوى » : المرأة التى يتفرل بها ، وقد ذكرها فى بيت آخر من القصيدة إذ يقول :
- تذكرنى جدوى على النأى والعسدى      طوال الليالى والحمام المسراوىف
- وتخلبها : دله وحسن حديثها وسلبها عقل من يقع فى حباله هواها .

فوصفه بالجمع ، فإنما ذلك وصف على المعنى ، كما حكى أبو الحسن عنهم ،  
من قولهم : « ذهب به الدينار الخمر والدرهم البيض » وكما قال :  
\* تراها الضبيع أعظمهن رأسا \*<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

فأعاد الضمير على معنى الجنسية ، لا على لفظ الواحد ، لما كانت الضبيع هنا جلوسا .  
وبنو تميم يقولون : كلمة وكلم ، ككسرة وكسر .

فإن قلت : قدمت في أول كلامك أن الكلام واقع على الجمل دون الآحاد ،  
وأعطيت ههنا أنه اسم الجنس ؛ لأن المصدر كذلك حاله ؛ والمصدر يتناول الجنس  
وآحاده تناولا واحدا . فقد أراك انصرفت عما عقدته على نفسك : من كون  
الكلام مختصا بالجمل المركبة ، وأنه لا يقع على الآحاد المجردة ، وأن ذلك إنما هو  
القول ؛ لأنه فيما زعمت يصلح للآحاد ، والمفردات ، ولجمل المركبات .

قيل : ما قدمناه صحيح ، وهذا الاعتراض ساقط عنه ، وذلك أنا نقول : لا محالة  
أن الكلام مختص بالجمل ، ونقول مع هذا : إنه جنس أى جنس للجمل ، كما أن الإنسان  
من قول الله سبحانه « إن الإنسان لئى خسر » جنس للناس ، فكذلك الكلام ،  
جنس للجمل ، فإذا قال : قام محمد فهو كلام ، وإذا قال : قام محمد ، وأخوك  
جعفر فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاما ؛ وإذا قال :

(١) كذا فى وسقط « به » فى شه ، ب ، ي ، ه .  
(٢) كذا فى اللسان فى كلم وجرهم ، والمخصص ٧١/٨ وفى أصول الخصائص « تراه » .  
وعجز هذا البيت : \* جراحة لها حرة وثيل \*

وهو فى وصف ضبيع تحفر قبور الموتى ، والجراحة : العظيمة الرأس الجافية ، والحرة : الحر ، والثيل  
فضيب البعر وذكره وقد استأواه للضبيع ، وتزعم العرب أن الضبيع خنثى لها ما للرجال والنساء . يقول :  
إن هذه الضبيع تراها الضبايع أعظمهن رأسا أى أنها أعظم الضبايع . والبيت لحبيب الأعمى الهذلى (٢/٨٧)  
من ديوان الهذليين طبع الدار . وورد فى المخصص ٧١/٨ من غير عزو . وقد عزاه صاحب اللسان  
فى « جرهم » لساعدة بن جؤية ، وهو اشتباه سببه أن لساعدة قصيدة على هذا الروى ، وفيها أيضا وصف الضبيع .



قام محمد وأخوك جعفر ، وفي الدار سعيد ، فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على  
الجلتين كلاما . وهذا طريق المصدر لما كان جنسا لفعله ؛ ألا ترى أنه إذا قام  
قومة واحدة فقد كان منه قيام ، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، وإذا قام  
مائة قومة فقد كان منه قيام . فالكلام إذا إنما هو جنس للجمل التوأم : مفردا ،  
ومثنى ، ومجموعا ؛ كما أن القياس جنس للقومات : مفردا ومثنى ومجموعا .  
فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام . وهذا جلي .

ومما يؤنسك بأن الكلام إنما هو للجمل التوأم دون الآحاد أن العرب لما  
أرادت الواحد من ذلك خصته باسم له لا يقع إلا على الواحد ، وهو قولهم :  
« كلمة » ، وهي حجازية ، و« كلمة » وهي تميمية . ويزيدك في بيان ذلك قول كثير :  
لو يسمعون كما سمعت كلامها<sup>(١)</sup> خروا لعة ركما<sup>(٢)</sup> وسجودا<sup>(٣)</sup>  
ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تسجوا ، ولا تحزن ، ولا تملك قلب السامع ، إنما ذلك  
فيما طال من الكلام ، وأمتع سامعيه ، بعدوبة مستمعه ، ورقة حواشيه ؛ وقد قال  
سيبويه : « هذا باب أقل ما يكون عليه الكلم » فذكر هناك حرف العطف ، وفاء ،  
وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، وغير ذلك مما هو على حرف واحد ، وسمى كل  
واحد من ذلك كلمة . فليت شعري : كيف يستعذب قول القائل ، وإنما نطق<sup>(٤)</sup>

(١) من مقطوعة له مطلعها :

ولقد لقيت على الدريجة ليلة كانت عليك أيامنا وسعودا

وقبل البيت :

رهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب قعودا

٢٠

وانظر شرح الديوان ١ — ٦٥ والعين في الشواهد ٤/٦٠

(٢) في عبارة ابن سيده في اللسان في « كلم » : « تشبيه » . وأشجاء وأشجاء معناها واحد .

(٣) انظر الكتاب ص ٣٠٤ ج ٢ ، وترجمة الباب فيه : « هذا باب عدة ما يكون عليه الكلام » .

(٤) في عبارة ابن سيده في اللسان في « كلم » : « واحدة » .

بحرف واحد ! لا بل كيف يمكنه أن يجزئ للنطق حرفا واحدا ؛ ألا تراه أن لو كان ساكنا لزمه أن يدخل عليه من أوله همزة الوصل ، ليجد سبيلا إلى النطق به ، نحو « اب ، اص ، اء » وكذلك إن كان متحركا فأراد الابتداء به والوقوف عليه قال في النطق بالباء من بكر : بة ، وفي الصاد من صلة : صه ، وفي القاف من قدرة : قة ؛ فقد علمت بذلك أن لا سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجزئا من غيره ، ساكنا كان ، أو متحركا . فالكلام إذا من بيت ككثير إنما يعنى به المفيد لمن هذه الألفاظ ، القائم برأسه المتجاوز لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جنسه ؛ ألا ترى إلى قول الآخر <sup>(١)</sup> :

ولما قضينا من ميني كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح  
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت <sup>(٢)</sup> بأعناق الميطي الأباطح

فقوله بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملا كثيرة ، فضلا عن الجملة الواحدة ، فإن قلت : فقد قال الشنفرى :

كأن لها في الأرض نسيا تقصه على أمها وإن تخاطبك تبلى <sup>(٣)</sup>

(١) نسب البيتين غير واحد لكثير عزة ، ونسبهما المرزباني للضرب بن كعب بن زهير . وانظر نوادر القائل ٦٦ . السمط على النوادر ، واللسان في « طرف » .

(٢) « سالت » ، كذا في ش ، ب . وفي أ : « مالت » .

(٣) التسي : الشيء المنسى الذي لا يذكر ، وتقصه : تتبع أثره لتجده ، وعلى أمها (بفتح الهمزة) أى على سمتها وجهة قصدها ، وقوله إن تخاطبك ، يروى : إن تحدثك ، وتبلى — بكسر اللام — أى تقطع الكلام من الحياء ، وروى تبلى — بفتح اللام — أى تقطع ونسكت . يريد شدة استحبابها ففى لا ترفع رأسها كأنها تطلب شيئا في الأرض ، والبيت من قصيدة مفضلية . وانظر شرح المفضليات لابن الأنبارى ٢٠١ ، وانظر الكامل ١٠ / ٧

أى تقطع كلامها ، ولا تكثره ؛ كما قال ذوالرمة :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيخ الحواشي ، لا هراء ولا نزر<sup>(١)</sup>

فقوله : رخيخ الحواشي : أى مختصر الأطراف ، وهذا ضد الهذر والإكثار ،<sup>(٢)</sup>  
وزاغب فى التخفيف والاختصار ، قيل : فقد قال أيضا : ولا نزر ؛ وأيضاً فلسنا  
ندفع أن الخفر يقل معه الكلام ، ويحذف فيه أحناء المقال ، إلا أنه على كل حال  
لا يكون ما يجرى منه وإن قل ونزر أقل من الجمل ، التى هى قواعد الحديث ،  
الذى يشوق موقعه ، ويروق مستمعه . وقد أكرت الشعراء فى هذا الموضع ،  
حتى صار الدال عليه كالدال على المشاهد غير المشكوك فيه ؛ ألا ترى إلى قوله :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعت جدبا !

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح : هيا رباً !<sup>(٣)</sup>

— يعنى حنين السحاب وسبحره ، وهذا لا يكون عن نبرة واحدة ، ولا رزمة مختلصة ،  
إنما يكون مع البدء فيه والرجع ، وتثنى الحنين على صفحات السمع — وقول  
ابن الرومى :

(١) من قصيدته التى مطلعها :

ألا يا أصلى يا دارمى على البلا ولا زال منها بجمعائك الفطر ١٥

(٢) كذا فسر ابن جنى « رخيخ الحواشي » وكأنه ذهب بالترخيخ إلى معناه فى النحو ، وهو حذف  
آخر الكلمة ففهم منه معنى الاختصار . والمعروف فى رخامة الصوت ليه . ويقول شارح الديوان :  
« رخيخ الحواشي : أى لين نواحي الكلام » وانظر الديوان المطبوع فى أوردية ٢١٢

(٣) البيت الثانى غير مذكور فى ١ . وهذا البيت أورده صاحب اللسان فى هيا ، وفيه :  
« من طرب » فى مكان « من فرح » . والبيان فى أمالى القسالى ١/٨٤ وعنده : تنابت ، قال  
فى السط ٢٧٥ : « وهى رواية جيدة لأن التابع أخص بالشر » . ونسب البيتين البلوى فى « ألف باء »  
٢/٤٧٨ إلى الراعى وهو يقول فى المقدمة لها : « ألم تسمع أبها الواعى ، قول الراعى » .

(٤) السجر فى الأصل : صوت الناقة إذا مدت حنيتها فى إثر ولدها . وقد يستعمل فى صوت  
الزعد ، وهو المراد هنا .

وحديثها السحر الحلال لو أنه لم يجز قتل المسلم المحتجز  
إن طال لم يمل وإن هي أوجزت ودَّ المحدث أنها لم توجز  
شرك القلوب، وفتنة ما مثلها للمطمئن، وعقلة المستوفز<sup>(١)</sup>

فذكر أنها تطيل تارة، وتوجز أخرى، والإطالة والإيجاز جميعا إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه، ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان، ولا استعذاب؛ ألا ترى إلى قوله<sup>(٢)</sup> :

\* قلنا لها قفى لنا قالت قاف \*

وأن هذا القدر من النطق لا يعذب، ولا يحفو، ولا يرق، ولا يذو، وأنه إنما يكون استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل ذنبك، ويؤذيها إلى السمع، وهو أقل ما يكون جملة مركبة. وكذلك قول الآخر — فيما حكاه سيبويه — : « ألا تا » فيقول مجيبه :

(١) سقط هذا البيت في أ . (٢) « مقل » في أ . (٣) في أ بإسقاط « له » .  
١ (٤) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط . وكان عاملا لعثمان رضي الله عنه على الكوفة، فأتهم بشرب الخمر فأمر الخليفة بشخوسه إلى المدينة، وخرج في ركب، فنزل الوليد يسوق بهم، فقال :  
قلت لها : قفى ، فقالت : قاف لا تحسبنا قد نسينا الإيجاف  
والنشوات من معتق صاف وعزف قينات علينا عزاف  
وأنظر شواهد الشافية ٢٧١ والأغانى ١٣١/٥ وترى في الشطر الشاهد بعض المخالفة . وقوله قالت قاف أى إلى واقفة أو وقفت، فاستغنى بالحرف عن الجملة . (٥) « يجل » في أ .

(٦) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ٢ والنص فيه : « وسمعت من العرب من يقول : ألا تا ، بلى فا فإنما أرادوا : ألا تفعل ، وبلى فافعل ، ولكنه قطع » . وفي الكامل ١٢٧/٤ عن الأصمعي : « كان أخوان متجار ران لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنه حتى يأتي وقت الرعى ؛ فيقول أحدهما لصاحبه : ألا تا ، فيقول الآخر : بلى فا . يريد ألا تنهض ، فيقول الآخر : بلى فأنهض ، وأنظر نوادر أبي زيد ١٢٧ وشرح شواهد الشافية ٢٦٦ .

« بل فا » . فهذا ونحوه مما يقلّ لفظه ، فلا يحمل حسنا ولا قبحا ؛ ولا طيبا .  
ولا خبثا . لكن قول الآخر « مالك<sup>(١)</sup> بن أسماء » :

أذكر من جاري ومجلسها طرائفا من حديثها الحسن  
ومن حديث يزيدني مقصة<sup>(٢)</sup> ما لحديث المومسوق من ثمن

- أدلّ شيء على أن هناك إطالة وتما ، وإن كان بغير حشو ولا خطل ؛ ألا ترى  
إلى قوله : « طرائفا من حديثها الحسن » فإذا لا يكون مع الحرف الواحد ،  
ولا الكلمة الواحدة ، بل لا يكون مع الجملة الواحدة ، دون أن يتردد الكلام ،  
وتتكرر فيه الجمل ، فبين ما صمته من العذوبة ، وما في أعطافه من النعمة والدونة ؛  
وقد قال بشار :

- ١٠ وحوراء المدامع من معدّ كأن حديثها ثمر الجنان<sup>(٣)</sup>  
ومعلوم أنّ من حرف واحد ، بل كلمة واحدة ، بل جملة واحدة ، لا ينبغي ثمرجة  
واحدة ، فضلا عن جنان كثيرة . وأيضا فكأن المرأة قد توصف بالحياء والخفر ،  
فكذلك أيضا قد توصف بتغلّظها ودماثة حديثها ؛ ألا ترى إلى قول الله سبحانه :  
« عُرِّبَا أترابا لأصحاب اليمين » وأن العُروب في التفسير هي المتحبة إلى زوجها ،  
المظهرة له ذلك ؛ بذلك فسر أبو عبيدة . وهذا لا يكون مع الصمت<sup>(٥)</sup> ، وحذف  
أطراف القول ، بل إنما يكون مع الفكاهة والمداعبة ؛ وعليه بيت الشماخ :

(١) انظر ذيل الأما إلى ٩٠ واللسان في « طرف » .

(٢) كذا في شه ، وفي أ : « إتماما » .

(٣) بعده : إذا قامت لمشيئتها تنبت كأن عظامها من خيزران

(٤) يريد أنه ، وهذا ضمير الشأن حذفه هنا .

(٥) كذا في شه ، ب . وفي أ : « الضمير » .

(١) ولو أنى أشاء كنتت جسمي إلى بيضاء بهكنة شموع

قيل فيه : الشاعرة هي المرح والمداعية . وهذا باب طويل جدا ، وإنما أفضى بنا إليه ذرو من القول أحببنا استيفاءه تأثسا به ، وليكون هذا الكتاب ذاهبا في جهات النظر ؛ إذ ليس غرضنا فيه الرفع ، والنصب ، والجزء ، والجزم ؛ لأن هذا أمر قد فُرج في أكثر الكتب المصنفة فيه منه . وإنما هذا الكتاب مبنى على إثارة معادن المعاني ، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي .

(٢) فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برعوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل ، على اختلاف تركيبها . وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفا ، وأنه قد يقع على الجزء الواحد ، وعلى الجملة ، وعلى ما هو اعتقاد ورأى ، لالفظ وجرس . وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضع ، وضيق القول فيه عليهم ، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما . والعجب ذهابهم عن نص سيوييه فيه ، وفصله بين الكلام والقول .

(٣) \* ولكل قوم سنة وإمامها \*

(١) البهكنة : المرأة الغضة الخفيفة الروح . والشموع : المزاحة اللعوب ، وقوله : كنتت ، يوافق ما في ش ، وما في المخصص ص ٢ ج ٤ . وفي المطبوعة رأ : « كتبت » . وفي ديوانه : « كنتت نفسي » .

(٢) أي طرف .

(٣) كذا في أ . وفي ش : « لما » .

(٤) هذا مجز بيت من معلقة لييد صدره : \* من معشر سنت لم أبأؤهم \*

٥

١٠

١٥

## باب القول على اللغة وما هي<sup>(١)</sup>

أما حدّها (فإنها أصوات)<sup>(٢)</sup> يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . هذا حدّها . وأما اختلافها فلما سنذكره في باب القول عليها : أمواضة هي أم إلهام . وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنها فُعلة من لغوت . أى تكلمت ؛ وأصلها لغوة ككرة ، وقُلة ، وثُبة ، كلها لاماتها واوات ؛ لقولهم . كروت بالكرة ، وقلوت بالقلة ، ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يشوب . وقد دلت على ذلك وغيره من نحوه في كتابي في « سرّ الصناعة » . وقالوا فيها : لغات ولُغُون ، ككُرَات وكُرُون ، وقيل منها لغى يلغى إذا هدّى ؛ [ومصدره اللغا]<sup>(٣)</sup> قال :

وَرَبَّ أَسْرَابٍ حَجِيجٍ كُظِيمٍ      عَنِ اللَّفَا وَرَفِيتِ التَّكْلِمِ<sup>(٤)</sup>

- وكذلك اللغو؛ قال الله سبحانه وتعالى: « وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا » أى بالباطل ، وفى الحديث : « من قال في الجمعة : صبه فقد لغا » أى تكلم<sup>(٥)</sup> . وفى هذا كاف .

(١) سقطت الواو في ج . (٢) في أ : « فاصوات » .

(٣) في المطبوعة و أ ، ج : « لغة » ، ولا يناسب السياق . وما هنا يوافق ما في ش ، ب .

(٤) ذكر هذا في حرف الواو .

(٥) كذا بالواو التي تكون في الرفع لنبدو المضاهاة لـ « لُغُون » وفى المخصص ج ١ ص ٧ « كرين »

وهى ظاهرة . (٦) زيادة من ج .

(٧) سقط صدر البيت في أ . وهو لؤبة ، ونسب ابن برى للمعاج وهو الصواب ، انظر اللسان

في « لغو » وديوان المعاج . و « رب » ، تبعت في هذا الضبط ش ، واللسان في كظم ولغا ، وفى المطبوعة ،

وب : « رب » بضم الراء . وأسراب جمع سرب وهو فى الأصل القطيع من الوحش والظباء ، استعير

للاطائة من الحجيج . وقد ضبطتها من غير تنوين مضافة تبعاً لما فى اللسان ، وكظم أى سكوت .

(٨) لفظ الحديث فى البخارى فى أبواب الجمعة : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت والإمام

يخطب فقد لغوت » وانظر الجامع الصغير فى حرف الألف .

(٩) كذا فى الأصول وفى اللسان . ويفسر شراح الحديث هنا اللغو بالكلام بما لا ينبغي .

## باب القول على النحو

هو انتحاء سَمَت كَلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالثنائية، والجمع، والتحقيق، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليأحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شَدَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أى نحووت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خَصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أنَّ الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أى عرفته، ثم خَصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم؛ وكما أن بيت الله خُصَّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله. وله نظائر في قصر ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه. وقد استعملته العرب ظرفاً، وأصله المصدر.

أنشد أبو الحسن :

ترى الأماعيزَ يُجَمِّراتِ      بأرجلِ رُوحٍ مجنَّباتِ<sup>(٢)</sup>  
يحدوها كلُّ فتى هياتِ      وهنَّ نحو البيتِ عامداتِ<sup>(٣)</sup>

(١) في المطبوعة: «أو» وهو يخالف ما في الأصول.

(٢) الأماعيز واحدها أمعز، وهو ما علط من الأرض، والوجه فيها الأماعيز، ولكنه زاد الياء للشعر، و «مجمرات» يريد خفافاً صلبة، يقال: خف مجر، وقوله: «بأرجل» إبدال من قوله: «مجمرات»، وقد جاء هكذا في شـ، وأ، وفي اللسان في «نحو»، و «هيات»: «وأرجل». وروح جمع أروح وروحاء، يقال: رحل روحاء إذا كان في القدم ابسطاً واتساعاً، و «مجنَّبات» كذا في أ. وفي شـ، ب: «مجنَّبات». وتجنَّب الرجل الحياء فيها وتوتير، وتجنَّبها أيضاً بهذا المعنى. وهذا في وصف إبل. وانظر شواهد العين في مبحث المغرب والمبني.

(٣) هيات أى يهت بها، يصيح بها ويدعو: هيت هيت أى أقبل، وقوله: «وهن نحو البيت عامدات» فنحو البيت هو الخمر أى قاصدات جهة البيت، و «عامدات» حال من الضمير المستكن في الظرف. وانظر اللسان في «وحى» ففيه بعد الشطر الثالث:

\* تلقاه بعد الزهن ذا واحة \*



## باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه،  
وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول،  
ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستنبه أحدهما من صاحبه.

- فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا،  
وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم  
الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن  
كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛  
نحو أكل يحيى كثرى: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت؛ وكذلك ضربت  
هذا هذه، وكلم هذه هذا؛ وكذلك إن وضع الغرض بالثنية أو الجمع جاز لك  
التصريح؛ نحو قولك أكرم اليحيى البشريين، وضرب البشريين اليحيون؛  
وكذلك لو أومات إلى رجل وفسر، فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه لجمعت الفاعل  
والمفعول أيهما شئت؛ لأن في الحال بيانا لما تعني. وكذلك قولك ولدت هذه  
هذه، من حيث كانت حال الأثم من البنت معروفة، غير منكورة. وكذلك إن  
ألحقت الكلام ضربا من الإلتباس جاز لك التصرف لما تعقب من البيان؛ نحو  
ضرب يحيى نفسه بشرى، أو كلم بشري العاقل معل، أو كلم هذا وزيدا يحيى.  
ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يحز ذلك في نحو «كلم هذا وزيد يحيى» وهو يريد  
كلم هذا يحيى وزيدا، كما يحيز «ضرب زيدا وعمرو جعفر».

- (١) أى نوعا، وفي ج: «شرعا»، يقال: هما في هذا الأمر شرع واحد أى سواء. وقد أثبت  
«شرحا» بالجمم وفقا لما في د، هـ. وفي بقية الأصول: «شرحا». (٢) في الأصول:  
«البشريين». والصواب ما أثبتته. (٣) كذا في ج. وفي سائر الأصول: «قلت».  
(٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «يعقب».

فهذا طرف من القول<sup>(١)</sup> أدى إليه ذكر الإعراب .

وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه ؛ وفلان معرب عما في نفسه أى مبين له ، وموضع عنه ؛ ومنه عرّبت الفرس تعريبا إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيا من أمره لظهوره إلى مرآة العين ، بعد ما كان مستورا ؛ وبذلك تعرف حاله : أصْلَب هو أم رخو ؟ (وأصحح<sup>(٢)</sup>) هو أم سقيم ؟ وغير ذلك .

وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان . ومنه قوله في الحديث<sup>(٣)</sup> « الثيب تُعرب عن نفسها » والمُعرب : صاحب الخليل العَرَاب ، وعليه قول الشاعر :

يَصْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيلًا يُبَيِّنُ لِلْعَرَبِ<sup>(٤)</sup>

(١) في المطبوعة تبعا لما في ش وب : « من القول الذى أدى إليه ذكر الإعراب » وقد أسقطنا « الذى » لإذلا وجه لها في هذا التركيب .

(٢) كذا في الأصول بتقديم العاطف على أداة الاستفهام والاستفهام له المصدر . والاستعمال الصحيح : « أوصحح » .

(٣) تبعت في هذا ما في ح ، والضمير في « إليها » يرجع الى العرب وفي المطبوعة ، أ ، ب :

« اليه » ، وكان المراد : الى الإعراب . وفي ابن يعيش على المفضل ١/٧٢ : « إلهم » وهي ظاهرة .

(٤) في المطبوعة ، أ ، ب : « قولهم » ، ولا وجه له . وفي اللسان أنه يروى عن الرسول عليه الصلاة والسلام . وفي ح : « ومنه الحديث : الثيب ... » والحديث في مسند أحمد وابن ماجه . انظر الجامع الصغير .

(٥) « في مثل جوف الطوى » — ويرى الركني ، وكلاهما البئر — يصف سمة جوفه ، كأن جوفه

بئر ، أو أنه يصف شدة صهيله لأن الصوت يبين في البئر ، ويذكر أنه مجفر : عظيم الجنين ، « بين » كذا في ش ، أ ، واللسان في « عرب » والمخصص ص ١٧٧ ج ٦ . وفي المطبوعة وب « بين » . وهذا من نصيدة للناطقة الجعدى ذكرت في كتاب الخليل لأبي عبيدة . وانظر مصطلح اللاك ٤١٤ / ١ والكامل ٦٨ / ١

أى إذا سمع صاحب الخيل العراب صوته علم أنه عربى . ومنه عندى عروبة<sup>(١)</sup> والعروبة للجمعة ، وذلك أت يوم الجمعة أظهر أمرا من بقية أيام الأسبوع ؛ لما فيه من التأهب لها ، والتوجه إليها ، وقوة الإشعار بها ؛ قال :

\* يوائم رهطا للعروبة ضيما<sup>(٢)</sup> \*

- ولما كانت معانى المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفا أيضا ، وكأنه من قولهم : عيرت معدته ، أى فسدت ، كأنها استحالَت من حال إلى حال ، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة . وفى هذا كافٍ بإذن الله .

### باب القول على البناء

- وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا : من السكون أو الحركة ، لالشيء أحدث ذلك من العوامل . وكأنهم إنما سمّوه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء ، من حيث كان البناء لازما موضعه ، لا يزول من مكان إلى غيره ؛ وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المتبدلة<sup>(٣)</sup> ، كالخيمة والمظلة ، والفُسطاط والسُرَادِق ، ونحو ذلك . وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء ؛ تشبيها لذلك<sup>(٤)</sup> — من حيث

- ١٥ (١) يريد أن عروبة — ممنوعة الصرف — والعروبة معناها الجمعة . وعبرة اللسان : وعروبة والعروبة كلتاها الجمعة . وقد تبعت فى هذا الرسم ١ ، وفى المطبوعة وب : « الجمعة » . والجمعة بيان لها . صدره كافى شرح المفضل ١٠/٩٣ \* فبات عذوبا للباء كأنما \*
- وقوله : عذوبا أى لم يذق شيئا ، وقوله للباء أى باديا للباء ليس بينه وبينها ستر . وقوله : يوائم أى يوافق ويفعل ما يفعلون ، وصيما : قياما : يريد قوما يصلون الجمعة . وهذا فى وصف بعير ظل قائما لا يضع رأسه للرى . وانظر خلق الإبل للاصمى فى مجموعة الكنز اللغوى ١٣٢ .
- ٢٠ (٣) أى التى دون الأبنية الثابتة . وهذا الرسم يوافق ما فى المطبوعة ، ب ، واللسان . وفى ش و أ : « المتبدلة » ، وقد تكون إن صحت « المتبدلة » . أى التى تبدل وتنقل .
- (٤) تبعت فى هذا نسخة أ . وفى المطبوعة وب : « بذلك » ، ولا وجه له .

كان مسكوناً، وحاجزاً، ومظلاً — بالبناء من الأجر والطين والحصن؛ ألا ترى إلى قول أبي مارد الشيباني :

لو وصل الغيث أبين امرأً      كانت له قبةً سحق يجاد<sup>(١)</sup>

أى لو اتصل الغيث لأكلأت الأرض وأعشبت، فركب الناس خيلهم للغارات، فأبدلت الخيل الغني الذي كانت له قبة من قبه سحق يجاد، فبناه بيتاً له، بعد ما كان يبنى لنفسه قبة. فذنب ذلك البناء إلى الخيل، لما كانت هي الحاملة للغزاه الذين أغاروا على الملوك، فأبدلوهم من قباهم أكسية أخلاقاً، فضر بوها لهم أخبية تظلمهم. ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى من قول الشاعر :

قد كنت تأمنني والجدب دونكم      فكيف أنت إذا رُقش الجراد نزا<sup>(٥)</sup>

ومثله أيضاً ما روينا عنه [ عنه<sup>(٦)</sup> ] أيضاً، من قول الآخر :

قوم إذا اخضرت نعالهم      يتباهقون تناهق الحمر<sup>(٧)</sup>

(١) البجاد : الكساء المخطط ، والسحق : البالي . والبيت في تنبيه البكرى على أوهام القائل ١٩ وفي اللآلئ له ١/٢٣٣ والدى في اللآلئ : «أبنينا» بإسناد هذا الفعل إلى الشاعر وقومه .

(٢) كذا في الأصول . والمناسب : «الإبناء» .

(٣) هو المعروف بابن مقسم، وهو أبو بكر العطار المقرئ النحوي، كان من أعراف الناس بالقراءات ونحو الكوفيين مات سنة ٣٥٥، وهو راوية لعلب .

(٤) هو أبو العباس ثعلب من أئمة الكوفيين مات ٢٩١ .

(٥) قوله : « نزا » كان ينبغي تأنيث الفعل فيقول : نزت ، ولكنه نظر إلى المضاف إليه وهو الجراد . ونز الجراد كناية عن الخصب وكثرة المزدرع .

(٦) زيادة من أ . يريد عن أبي بكر عن أحمد بن يحيى .

(٧) انظر المحقق ص ١٧٩ ج ١ وفيه بعد البيت : « واخضرار النمل من اخضرار الأرض » وفي هذا ميل إلى أن النمل : ما يلبس في الرجل ، والكلام كناية عن الخصب .

قالوا في تفسيره : إن النعال جمع نعل وهى الحِزَّة ، أى إذا اخضرت الأرض يطروا ،  
وأشروا<sup>(١)</sup> ، فنزا بعضهم على بعض .

ونحو من هذا فسر أيضا قول النبي<sup>(٢)</sup> صلى الله عليه وسلم : « إذا ابتلت النعال  
فالصلاة فى الرجال » أى إذا ابتلت الحرار . ومن هذا اللفظ والمعنى ما حكاه  
أبو زيد من قولهم : « المعزى تبهى ولا تبنى » . فـ « تبهى » تفعل من البهو ،  
أى تتقافز على البيوت من الصوف ، فتخرقها فتتسع الفواصل من الشعر ، فيتباعد  
ما بينها ، حتى يكون فى سعة البهو . « ولا تبنى » ، أى لا تُلِّق لها وهى الصوف ،  
فهى لا يُحزُّ منها الصوف ، ثم ينسجونه ، ثم يبنون منه بيتا . هكذا فسر أبو زيد .  
قال : ويقال أبنيت الرجل بيتا ، إذا أعطيته ما يبنى منه بيتا .

ومن هذا قولهم : قد بنى فلان بأهله ، وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول  
بأهله بنى بيتا من آدم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر ، ثم دخل بها فيه ،  
فقليل لكل داخل بأهله : هو بان بأهله ، وقد بنى بأهله . وابتنى بالمرأة هو افتعل  
من هذا اللفظ ، وأصل المعنى منه . فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت  
ذوى الأمصار .

ونحو من هذه الاستعارة فى هذه الصنعة استعارتهم ذلك فى الشرف والمجد ؛  
قال لبيد :

وبنى لنا بيتا رفيعا سمكه فسما إليه كهلهما وعلامها

(١) و أ : « فأشروا » ، وما هنا أجود ؛ فإن الأشر هو البطر .

(٢) لم أقف على لفظ هذا الحديث . وفى الصحاح معناه . فقد روى مالك والشيخان وأبو داود  
والنسائى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن فى الليلة الباردة أو ذات المطر

فى السفر أن يقول : ألا صلوا فى رحالكم . انظر تيسير الوصول للريدى فى باب الجماعة .  
(٣) هكذا « يكون » كما فى ش ، وفى المطبوعة و أ : « تكون » . وما هنا أجود .

وقال غيره :

بني البناء لنا مجدا ومأثرة لا كالبناء من الأجر والطين

وقال الآخر<sup>(١)</sup> :

لسنا وإن كرمت أوائلنا يوما على الأحساب تتكل

بنى كما كانت أوائلنا تبنى، ونفعل مثل ما فعلوا

ومن الضرب الأول قول المولّد<sup>(٢)</sup> :

وبيت قد بنينا فا رد كالكوكب الفرد

بنيناه على أعمد من قُضِب الهند

وهذا واسع غير أن الأصل فيه ما قدمناه .

#### باب القول على أصل اللغة الإلهام<sup>(٤)</sup> هي أم اصطلاح

هذا موضع محوج إلى فضل تأمل ؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحى (وتوقيف)<sup>(٥)</sup> . إلا أن أبا علي رحمه الله ، قال لى يوما : هي من عند الله ، واحتج بقوله سبحانه : « وعلم آدم الأسماء كلها » وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدر

(١) هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب . انظر كامل المبرد بشرح المرفعى

ص ١٧٥ ج ٢ . وفي معجم الشعراء للزباني ٤٠٠ نسبتهما إلى ممن بن أوس .

(٢) يبدو أن قول المولّد من الضرب الثانى ، وهو استعارة البناء لبني الشرف والمجد ، فهو يريد أنهم بنوا بيت شرفهم بجند السيوف ومساولة الأعداء ، وذلك ما ضاه بقوله : بنيناه على أعمدة من قضب الهند ، وقضب الهند هي السيوف . (٣) فى ش : أوسع .

(٤) جعلتها هكذا «الإلهام» إذ المقام للاستفهام ، ويؤنس لهذا ما فى أ : «الإلهام» وفى ش ، ب ، والمطبوعة «إلهام» . ويمكن تحريك هذا على حذف همزة الاستفهام ، وهذا يميزه الألف فى الاختيار إذا كان فى الكلام ما يدل عليه كإلهامنا . وفى المزمع ١/٧ حيث ساق عبارة ابن جنى : « باب القول على أصل اللغة الإلهام هي أم اصطلاح » . (٥) كذا فى أ ، وفى ش ، ب : « ولا توقيف » .

آدم على أن واضع عليها ؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة . فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به . وقد كان أبو علي رحمه الله أيضا <sup>(١)</sup> قال به في بعض كلامه . وهذا أيضا رأى أبي الحسن ؛ على أنه لم يمنع قول من <sup>(٢)</sup> قال : إنها تواضع منه . على أنه قد فُسر هذا بأن قيل : إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات : العربية ، والفارسية ، والسريانية والعبرانية ، والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات ؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ، وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات ، فغلبت عليه ، واضمحلت عنه ما سواها ؛ لبعد عهدهم بها .

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده ، والانطواء على

القول به .

فإن قيل : فاللغة فيها أسماء ، وأفعال ، وحروف ؛ وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها : مما ليس بأسماء ، فكيف خص الأسماء وحدها ؟ قيل : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل <sup>(٣)</sup> الثلاثة ، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحروف

(١) أى بالقول بالتواضع والاصطلاح .

(٢) أى أبا الحسن ، وهو الأخفش ، وحاصل هذا أن أبا علي وأبا الحسن قالوا بالرأين ، وقد صرح بهذا في جفصيا بعد ذكر القولين : « وكلا الأمرين أجازوه أبو الحسن وأبو علي » . والتوقيف رأى الأشعري ، والاصطلاح رأى المعتزلة .

(٣) كان الضمير يعود على آدم ، وقد سبق ذكره في قوله : « أفدر آدم على أن واضع عليها » .

(٤) ضبط بالبناء للفاعل ، أى اعتمد ذلك الله تعالى ، وقد اعتمدت في هذا الضبط على ما في

المخصص ص ٤ ج ١ .

(٥) واحدة قبيل ، وهو الجماعة ، كأن كل نوع من أنواع الكلمة جماعة وطائفة . وفي عبارة

المخصص : « الأنواع » .

والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة ، على ما لا خفاء به  
جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ، ومحمول في الحاجة إليه عليها<sup>(١)</sup> . وهذا كقول  
المخزومي<sup>(٢)</sup> :

الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علّوا فرسى بأشقر مزبد

أى فإذا كان الله يعلمه فلا أبالى بغيره سبحانه ، أذكرته واستشهدته أم لم أذكره<sup>(٣)</sup>  
ولم أستشهده . ولا يريد بذلك أن هذا أمر خفى ، فلا يعلمه إلا الله وحده ،  
بل إنما يحيل فيه على أمر واضح ، وحال مشهورة حينئذ ، متعائلة . وكذلك قول الآخر:  
الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى أحببنا صور<sup>(٤)</sup>  
الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى أحببنا صور<sup>(٥)</sup>

(١) بنى ابن جنى هذا الجواب على أن المعنى بالأسماء في الآية الكريمة مصطلح الحاة فيها . وهذا  
اصطلاح حادث . والاسم في اللغة ما كان علامة على مسمى ، وهذا يشمل الأنواع الثلاثة ، وهذا  
يسقط السؤال . وانظر المزهري ١/١١

(٢) هو الحارث بن هشام ، عيره سيدنا حسان بفراره يوم بدر من المسلمين ، فقال هذا في قصيدة  
يعتذر بها عن فراره . ويعنى بالأشقر المزبد الدم ، وهو مزبد أى علاه الزبد ، وفي رواية سيرة ابن هشام :  
« الله أعلم » . انظر هذه السيرة في غزوة بدر .

(٣) هكذا في الأصول ما عدا المطبوعة وب ، ففيهما : « استشهدت به » .

(٤) كذا في ج « أم » وفي سائر الأصول « أو » وهذا لا يصح في البرية .

(٥) هكذا في أ . وفي المطبوعة وب : « مشهودة » .

(٦) صور واحد أصور ، وصف من الصور ، وهو إمالة العنق . وبعده :

وأنى حينئذى يدنى المسوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنوا فنظور

ونسب الزوزنى عند قول عنتره في معلقته .

\* ينباع من ذفرى غضوب جصرة \*

الشرط الأخير إلى ابن هرمة . وهذا اشتباه ، فإن لابن هرمة بيتا ينشد في هذا المقام — وهو إشباع  
الحركة فيتولد الحرف — وهو :

وأنت من الفواغل حين ترى ومن ذم الرجال بمنزاح

وانظر اللسان في « نزح » وقد تابع الزوزنى ابن جماعة في حاشيته على شرح الجارردى للشافية ص ٤٠ .  
والبيتان في الغزاة في الشاهد الحادى عشر ولم يمزهما .



وليس يمدح أن هذا باب مستور، ولا حديث غير مشهور، حتى إنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده، وإنما العادة في أمثاله عموم معرفة الناس به لفشوه فيهم، وكثرة جريانه على ألسنتهم.

فإن قيل: فقد جاء عنهم في كتابان الحب وطبه وستره والبجح بذلك، والادعاء له ما لا خفاء به؛ فقد ترى إلى اعتدال الحالين فيما ذكرت.

قيل: هذا وإن جاء عنهم، فإن إظهاره أنسب عندهم، وأعذب على مستمعيهم؛ ألا ترى أن فيه إيذانا من صاحبه ببعجه عنه وعن ستر مثله، ولو أمكنه إخفاؤه والتعامل به لكان مطيقا له، مقتدرا عليه، وليس في هذا من التغزل ما في الاعتراف بالبعث به، وخور الطبيعة عن الاستقلال بمنله؛ ألا ترى إلى قول عمر [بن أبي ربيعة]:

فقلت لها: ما بي لهم من رقيب <sup>(٦)</sup> وليكن سري ليس يحمله مثلي  
وكذلك قول الأعشى:

\* وهل تطيق وداعا أيها الرجل <sup>(٧)</sup> \*

وكذلك قول الآخر:

ودعته يدموعي يوم فارقتني <sup>(٨)</sup> ولم أطق جزعا للبين مد يدي

(١) البجح بالشيء: الفرح به. (٢) أي أرق نسيبا وأغزل. (٣) مصدر  
تجامل في الأمر وبه: تكلف على مشقة. (٤) البعل — بالتحريك —: الضجر.  
(٥) زيادة من ح. (٦) من قصيدة له مطلعها:  
جري ناصح بالود بيني وبينها فقزبني يوم الحصاب إلى قنصل  
وقبله:

فقلت — وأوخت جانب الستر بيننا — : معي فتحدثت في ردي رقة أهل  
وانظر الديوان. والحصاب — بزنة كتاب —: موضع رمي الجمار بمنى.

(٧) صدره: \* ودع حرارة إن الركب مر محل \*  
وهو مطلع معلقته. (٨) هذا البيت أول ثلاثة أبيات في المختار من شعر شار ٢٤٨  
وفي « صالحته » بدل « ودعته ».

والأمر في هذا أظهر، وشواهد أسير وأكثر .

ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحياً . وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة ، قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد [ منها ] <sup>(١)</sup> سمة ولفظاً ، إذا ذكر عرف به ما سماه ، ليمتاز من غيره ، وليُغنى بذكره عن إحضاره إلى امرأة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره ، لبُلوغ الغرض في إبانة حاله . بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه ، كالقاني <sup>(٢)</sup> ، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز ، وغير هذا مما هو جارٍ في الاستحالة والبعد مجراه ، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بنى آدم ، فأومئوا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك . فتمت سُميت اللفظة من هذا عريف معنيها ، وهلم جراً فيما سوى هذا من الأسماء ، والأفعال ، والحروف . ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها ، فتقول : الذى اسمه إنسان فليجعل مكانه مرد <sup>(٣)</sup> ، والذى اسمه رأس فليجعل مكانه سر <sup>(٤)</sup> ، وعلى هذا بقية الكلام . وكذلك لو بدئت اللغة الفارسية ، فوقعت المواضعة عليها ، لحاز أن تنقل ويولد

(١) زيادة من ش . (٢) العبارة في الزهر ص ٨ ج ١ : « عرف به مسماه » .

(٣) في عبارة الخصائص التي ساقها ابن علان في شرح الاقتراح : « كالقاني » .

(٤) في الزهر : « وكيف » . (٥) في ش : « معناها » .

(٦) مرد : هو الإنسان ، وسر : الرأس في الفارسية . والمرد — في العربية — الضيق من ثمر الأراك .

- منها لغات كثيرة : من الرومية ، والزنجية ، وغيرهما . وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصنّاع لآلات صنائعهم من الأسماء : كالنّجار ، والصّائغ ، والحائك ، والبناء ، وكذلك الملاح . قالوا : ولكن لا بدّ لأقوالها من أن يكون متواضعا<sup>(١)</sup> بالمشاهدة والإيماء . قالوا : والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحدا من عباده على شيء ؛ إذ قد ثبت أن المواضعة لا بدّ معها من إيماء وإشارة بالجارحة نحو الموماً إليه ، والمشار نحوه ، والقديم سبحانه لا جارحة له ، فيصحّ الإيماء والإشارة بها منه ؛ فبطل عندهم أن تصحّ المواضعة على اللغة منه ، تقدّست أسماؤه ؛ قالوا : ولكن يجوز أن ينقل الله اللغة التي قد وقع التواضع بين عباده عليها ، بأن يقول : الذي كنتم تعبّرون عنه بكذا عبّروا عنه بكذا ، والذي<sup>(٢)</sup> (كنتم تسمّونه) كذا ينبغي أن تسمّوه كذا ؛ وجواز هذا منه — سبحانه — بكوازه من عباده . ومن هذا الذي في الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشكال ، في حروف المعجم ؛ كالصورة التي توضع للمعنيات ، والتراجم ؛ وعلى ذلك أيضا اختلفت أقلام ذوى
- (١) كذا في الأصول . والواجب أن يقال : « متواضعا عليه » ، وفي الزهر ١/٥ « متواضعا » وكأنه مصدر ميمي . (٢) كذا في الأصول عدا ش فقها « والذي سمّوه » .
- (٣) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « بكذا » . (٤) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « في » .
- (٥) كذا في الأصول . وفي الزهر ١/٩ : « كالصور » .
- (٦) يريد بالمعنيات ما عني والفز في الرسم والكتابة . وذلك ما يكتب بصورة مصطلح عليها غير الاصطلاح المألوف . ومن أمثلة ذلك أن يكتب الكاف بدل الميم ، والطاء بدل الخاء ، والراء بدل الدال ، فيكتب محمد : كعلكر . وهو ما يعرف في اصطلاح العصر بالشفرة . والتراجم جمع الترجمة وهو المعنى نفسه ، ويقال له المترجم ؛ كأنه سمي بذلك لما أنه يحتاج إلى الترجمة والكشف عنه . وقد كان المتقدّمون يعرفون هذا ، وعقد له في صبح الأعشى بابا طويلا — ص ٢٣١ ج ٩ — ، وذكر أن لابن الدريهم كتابا فيه . وقد نقل عنه قدرا صالحا في هذا العلم . وانظر في فن المعنى بوجه عام الخزانة ١١٣ / ٣ . وفي قد النثر ٢٦ : « ومن الفن العيافة والقيافة والزجر والكهانة واستخراج المعنى والمترجم من الكتب » وفيه في ص ٢٨ : « ألا ترى أنك تطلق بالترجمة أنها حروف تام ، فإذا أدركتها في سائر المواضع التي تثبت صورها فيها وامنحتها فوجدتها مصدقة لظنك حكمت بصحتها ، وإذا خالفت علمت أن ظنك لم يقع موقعه ، فأوقعته على غير تلك الحروف إلى أن تصح لك » .

اللغات ؛ كما اختلفت أنفس الأصوات المرتبة على مذاهبهم في المواضعات . وهذا قول من الظهور على ما تراه . إلا أنني سألت يوما بعض أهل<sup>(١)</sup>ه ، فقلت : ما تنكر أن تصح المواضة من الله تعالى ؟ وإن لم يكن ذا جراحة ، بأن يحدث في جسم من الأجسام ، خشية أو غيرها ، إقبالا على شخص من الأشخاص ، وتحريكا لها نحوه ، ويُسمع في نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتا يضعه اسماء<sup>(٢)</sup> له ، ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دَقَعَاتٍ ، مع أنه — عز اسمه — قادر على أن يُقنع في تعريفه ذلك بالمرّة الواحدة ، فتقوم الخشبة في هذا الإيماء ، وهذه الإشارة ، مقام جراحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضة ؛ وكما أن الإنسان أيضا قد يجوز إذا أراد المواضة أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه ، فيقيمها في ذلك مقام يده ، لو أراد الإيماء بها نحوه ؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه ، ولم يخرج من جهته شيء أصلا فأحكيه عنه ؛ وهو عندى وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضة القديم تعالى لغة مرتجلة<sup>(٣)</sup> غير ناقلة لسانا إلى لسان . فاعرف ذلك .

وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الرياح ، وحنين الرعد ، وحرير الماء ، وشحج الحمام ، ونعيق الغراب ،

(١) هم المعتزلة . انظر المزهري ص ١٢ ج ١ ، وينسب هذا المذهب إلى أبي هاشم الجبائي عبد السلام ابن محمد من روض المعتزلة . وكانت وفاته سنة ٣٢١ . وانظر المزهري ١/١٠  
(٢) أى الشخص المراد وضع الاسم له . والشخص : سواد الإنسان وغيره ، والذي يفهم التسمية بالضرورة غير الشخص المسمى . (٣) العبارة في المزهري « وهذا عندى على ما تراه الآن لازم » .  
(٤) قيد بهذا لأن هذا موضع المنع عند الفاعلين به ، فهم إنما ينكرون أن يواضع البارئ لغة مرتجلة ، فأما أن يواضع لغة ثابتة من قبل بأن ينقلها إلى لغة أخرى فيقول : ما تعبرون عنه بكذا عبرا بكذا فلا شيء فيه كما سبق له .

وصهيل الفرس، وزيب<sup>(١)</sup> الطي ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل .

واعلم فيما بعد، أنني على تقادم الوقت، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضوع، فأجد الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي، مختلفة جهات<sup>(٢)</sup> تقول على فكري .

- وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاق، والرقّة، ما يملك على جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة<sup>(٣)</sup> السحر. فن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتابعه وانقياده، وبعد مراميّه وآماده، صحة ما وقّفوا لتقدميه منه . ولطف ما أسعدوا به، وفُرق لهم عنه . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من عند الله جل وعزّ، فقوى في نفسي اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه، وأنها وحى .

ثم أقول في ضدّ هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا — وإن بعد مداه عنا — من كان الطف منا أذهانا، وأسرع خواطر وأجراً جناناً . فأقف بين تين الخلتين حسيراً، وأكاثرهما فأنكفي مكنوراً . وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبها، قلنا به، وبالله التوفيق .

(١) الزيب : صوت تيس الغباء عند السفاد .

(٢) تقول الأمور : اشتباهها وتناكرها .

(٣) الغلوة : الغاية في سباق الخيل، يريد أنه يدنو من غاية السحر .

(٤) يبدو من هذا أن مذهب ابن جني في هذا المبحث الوقف، فتراه لا يجزم بأحد الرأيين : الاصطلاح والتوقيف . وقد صرح بهذا ابن الطيب في شرح الاقتراح .

(٥) كذا في شه والمزهر ١٠/١ . وفي أ : « بفكها » . أى يفصلها عنها . وهذا يرجع إلى المعنى الأول .

## باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية<sup>(١)</sup> ؟

اعلم أن علل النحويين — وأعني بذلك حذاقهم المتقنين ، لا ألفانهم<sup>(٢)</sup> المستضعفين — أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين . وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ؛ وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية للصفحة لنا ؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور ، والصلاة ، والطلاق ، وغير ذلك ، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جمل الصلوات في اليوم والليلة نحسا دون غيرها من العدد ، ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتسلاوات ؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تحل النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله ؛ وليس كذلك علل النحويين . وسأذكر طرفا من ذلك لتصح الحال به .

(١) لما كان هم أبي الفتح في هذا الكتاب إبداء حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا في لغتهم ، وكان ذلك بإبداء الملل لسننهم وخططهم في تأليف لسانهم أخذ نفسه في تقوية الملل التي تنسب إلى أفعالهم وتحمل عليهم ، وهو ما يقوم به النحويون . وكان من دواعي ذلك أن اشتهر بين الناس ضعف علل النحاة ؛ فهذا ابن فارس يقول :

مررت بنا هيفاء بمجدولة ترصكية تمي لترك  
ترنو بطرف فائر فاتن أضعف من حجة نحوي

انظر روفايات ابن خلكان ص ٣٦ ج ١ في ترجمة ابن فارس .

(٢) كذا في شه ، ب . وفي أ « علل جلال البحرين » . وفي المطبوعة « علل جل النحويين » .  
(٣) الألفاف : القوم يجمعون من قبائل شتى ليس أصلهم واحدا ، الواحد لف أوليف ، وشأن هؤلاء الأخلاط الضعف وعدم استحكام القوة .

(٤) كذا في الأصول ما عدا يد فقها «الصفح» . والصفح والصفحة : الجانب .

(٥) أي لا تنظر ، يقال : حليت من فلان بخسر : أصبته وأدركته ، ومن ذلك قولهم : ما حليت من هذا الامر بطلان ، وهو من باب علم .

- قال أبو إسحاق<sup>(١)</sup> في رفع الفاعل ، ونصب المفعول : إنما فُعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً ؟ قيل : الذي فعلوه أحرز ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثيرته ، وذلك ليقُل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون<sup>(٢)</sup> . فجرى ذلك في وجوبه ، ووضوح أمره ، مجرى شكر المنعم ، وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه ، لما يُعقبه من إناعمه وغفرانه . ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ؛ لنقل الواو الساكنة بعد الكسرة . وهذا أمر لا لبس في معرفته ، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به . وكذلك قلب الياء في مؤسر ، وموقن واوا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف في نقل الياء الساكنة بعد الضمة ؛ لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ؛ وهذا — كما تراه — أمر يدعو الحس إلى ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسية طبيعية<sup>(٣)</sup> ، فناهيك بها ولا معدل بك عنها . ومن ذلك قولهم في سيد ، وميت ، وطويت طياً ، وشويت شيئاً : إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد ، وميت ، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيئاً وطياً . فهذا

(١) هو الزجاج . (٢) يدور أن هذا آخر كلام الزجاج . (٣) كذا في الأصول . والظاهر أن هذا حديث عن طاعة القديم ، فكان الواجب أن يقال : لا تعقبه إذا جعل من أعقب ، أو لا يعقبها إذا جعل من عقب ، وكأنه ذهب بالطاعة مذهب الامتنال فذكر ضميرها .

(٤) كذا في ١ ، ح ٧ وفي المطبوعة وب : « يحلو » ولا معنى لها . (٥) كذا في الأصول . والقياس طبيعية ، وقد جاء الشذوذ في السليبية ، ولم يعرف في الطبيعية .

أمر هذه سبيله أيضا ؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بِسَيُورٍ وَمَيُوتٍ وطَوِيًّا وشَوِيًّا ،  
وَأَنْ سَيِّدًا ، وَمَيِّتًا ، وَطَيًّا ، وشَيًّا ، أخَفَّ على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون  
الأوّل منهما . فإن قلت : فقد جاء عنهم نحو حَيَوَةٍ ، وَضَيَوَنَ ، وعوى الكلب  
عَوِيَةً ، فستقول في هذا ونظائره ، في باب يلى هذا ، باسم الله . وأشبهه هذا  
كثيرة جدا .

فإن قلت : فقد مجد أيضا في حمل الفقه ما يضح أمره ، وتعرف علته ؛ نحو  
رجم الزاني إذا كان محصنا ، وحده إذا كان غير محصن ؛ وذلك لتحصين الفروج ،  
وارتفاع الشك في الأولاد والنسل . وزيد في حدّ المحصن على غيره لتعظيم جرمه ،  
وجبريته على نفسه . وكذلك إقادة القتاتل بمن قتله لحقن الدماء . وكذلك إيجاب  
الله الحج على مستطيعه ؛ لما في ذلك من تكليف المشقة ؛ ليستحق عليها  
المشوبة ، وليكون أيضا دُرْبَةً للناس على الطاعة ، وليشتهر به أيضا حال  
الإسلام ، ويُدَلَّ به على ثباتها واستمرار العمل بها ، فيكون أرسخ له ، وأدعى إلى  
ضمّ نشر الدين ، وَقَفَّ كَيْدَ المشركين . وكذلك نظائر هذا كثيرة جدا . فقد  
ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما أشتملت عليه علل الإعراب ، فلم جعلت  
علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ؟ قيل له : ما كانت هُنَا حاله من علل  
الفقه فأمر لم يُستفد من طريق الفقه ، ولا يُحصّ حديث الغرض والشرع ،

(١) حيوة من الأعلام ، الضيرون : السنور الذكر .

(٢) هكذا في ش ، أ . وفي ب ، ح والمطبوعة : « يصح » .

(٣) كذا في ش ، م . وفي أ : « لتشر » .

(٤) النشر : المنشر ، يقال : ضم الله نترك .

(٥) كذا في أ . والفتة : الكسر ، ويقال : فتأ الله عنك الشر ؛ كفه . وفي ب « فت »

ويقال : فت الماء الحارّ بالبارد : كرهه وسكته ، فهو قريب من الأوّل .



- بل هو قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به؛ ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصن فروج مفارشها ، وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به ، خلُقوا قادت إليه الأتفة والطبيعة ، ولم يقتضه نص ولا شريعة . وكذلك قول الله تعالى « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » قد كان هذا من أظهر شيء معهم ، وأكثره في استعمالهم ، أعنى حفظهم للجار ، ومدافعتهم عن الدمار ، فكان الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معلوما معمولا به ، حتى إنها لو لم ترد بإيجابه ، لما أحلت ذلك بحاله ، لاستمرار الكافة على فعله . فما هذه صورته من عليهم جار مجرى علل النحويين . ولكن ليت شعري من أين يعلم وجه المصلحة في جعل الفجر ركعتين ، والظهر والعصر أربعاً ، والمغرب ثلاثاً ، والعشاء الآخرة أربعاً ؟ ومن أين يعلم علّة ترتيب الأذان على ما هو عليه ؟ وكيف تعرف علّة تنزيل مناسك الحج على صورتها ، ومطّرد العمل بها ؟ ونحو هذا كثير جداً .
- ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطوي على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفُزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع ، بلجميع علل النحو إذاً مواطنة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد . فهذا فرق .

١٥

سؤال [قوى<sup>(٢)</sup>]: فإن قلت: فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا معصلة، لا نعرف لها سبباً، ولا نجد إلى الإحاطة بمللها مذهباً . فمن ذلك إهمال ما أهمل، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله؛ وهذا أوسع من أن يجوز إلى ذكر طرف

(١) الدمار - بزة كتاب - : ما لم يك حفظه مما يتعلق بك .

(٢) زيادة في أ . وقد جاء هذا الوصف في المطبوعة ، ش ، ب بجانب « فرق » وسقط فيها في هذا الموضع .

٢٠

منه ؛ ومنه الاقتصار في بعض الأصول على بعض المثل ، ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه ؛ نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعْلِلْ أو فَعْلِلْ ، أو فَعْلَلْ أو فَعْلَلْ ، أو فَعْلَلْ ، ونحو ذلك . وكذلك اقتصارهم في الخماسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوزها القسمة . ومنه أن عدلوا فَعَلَا عن فاعل ، في أحرف محفوفة . وهي فَعَل ، وَزَحَل ، وَغَدَرَ ، وَعَمَرَ ، وَزَفَرَ ، وَجَشَمَ ، وَقَمَ ، وما يقل تعداده . ولم يعدلوا في نحو مالك ، وحاتم ، وخالد ، وغير ذلك ، فيقولوا : مُلْكٌ وَلَا حُتْمٌ ، وَلَا خُلْدٌ . ولستأ نعرف سببا أوجب هذا العدل في هذه الاسماء التي أرينا كها ، دون غيرها ؛ فإن كنت تعرفه فهاتيه .

فإن قلت : إن العدل ضَرَب من التصرف ، وفيه إخراج للأصل عن بابيه إلى الفرع ؛ وما كانت هذه حاله أفنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل . ١٠

قيل : فهبنا سألنا ذلك لك تسليم نظر ، فن لك بالإجابة عن قولنا : فهلا جاء هذا العدل في حاتم ، ومالك ، وخالد ، وصالح ، ونحوها ، دون ناعل ، وزاحل ، وغادر ، وعامر ، وزافر ، وجاشم ، وقاشم ؟ ألك ههنا تفق فتسلكه ، أو مر تفق فتتوزك ؟ وهل غير أن تخلد إلى حيرة الإجمال ، وتخذ نار الفكر حالا على حال ! ولهذا ألف نظير ، بل ألوف كثيرة ندع الإطالة بأيسر اليسير منها . ١٥

وبعد فقد صَحَّ ووضع أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى ؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئا إلّا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه ، وإن خفيت عنا (١) المرتفق : المتكأ ، « فتتوزك » : تعتمد عليه ، والأصل في هذا أن يقال : تترك عليه ؛ وضع وزك عليه .

(٢) الإجمال : الانقطاع ، يقال : أجيل الشاعر ؛ صعب عليه القول ، لا يتبأ له سبيله . وأصل هذا أنه يقال : أجيل الحافر ؛ انتهى إلى صلاية وجبل فلا يصيب ماء . وقد ضبط في المطبوعة : « الأجمال » بفتح الهمزة ، ولا معنى لهذا هنا . ٢٠

أغراضه ومعانيه ، وليست كذلك حال هذه اللغة ؛ ألا ترى الى قوة تنازع أهل الشريعة فيها ، وكثرة الخلاف في مبادئها ، ولا تقطع فيها بيقين ، ولا من الواضع لها ، ولا كيف وجه الحكمة في كثير مما أريناه أنفسنا من حالها ، وما هذه سبيله لا يبلغ شأوا ما عيرف الأمر به — سبحانه وجلّ جلاله — وشهدت النفوس ، وأطردت المقاييس على أنه أحكم الحاكمين سبحانه . انقضى السؤال .

قيل : لعمري إن هذه أسئلة<sup>(٢)</sup> ، تلزم من نصب نفسه لما نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له . وههنا أيضا من السؤالات أضعاف هذه المؤرّدة ، وأكثر من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه ؛ غير أنه لا ينبغي أن يُعطى فيها باليد . بل يجب أن ينعم الفكر فيها ، ويكاس في الإجابة عنها . فأول ذلك أنا لسنا ندعى أن علل أهل العربية في ستمت العلل الكلامية آتية ، بل ندعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهية ، وإذا حكمتنا بديهية العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحس ، فقد وقينا الصنعة حقها ، وربأنا بها أفرع مشارفها . وقد قال سيويو : وليس شيء مما يضطرون إليه ، إلا وهم يحاولون به وجها . وهذا أصل يدعو إلى البحث عن

- (١) كذا في الأصول . والمناسب للسياق : أهل العربية . وقد أبقيته لأنه قد يريد أن مباحث أصول العربية تولوها أهل الشريعة ، فقد تكلم الشافعي في سمة العربية وأنه لا يحيط بها إلا نجي ، وكذا غيره من الفقهاء . (٢) تبعت في هذا الرسم ش ؛ وفي أ ، ب : «أسولة» ، وهو جمع سوال ، لغة في سؤال كما في اللسان . (٣) يقال : أعطى يده إذا انقاد ؛ كما في الأساس . وفي اللسان : أعطى البعير إذا انقاد ولم يستصعب . (٤) أي يجرى الكيس ، وهو الخلفة والتوقد والقطعة ، وقد كاس الرجل ، يكيس ، وهو كيس وكيس ؛ بتشديد الياء ، وتخفيفها . (٥) كذا في الأصول ماعدا ح فقها : «إذ» . (٦) المشارف : الأعلى ، وأفرع : أعلى ، وربأ الجبل : علاه . (٧) انظر الكتاب ص ١٣ ج ١ ، والعبارة فيه : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » . (٨) كذا في أ ، ح . وفي المطبوعة ، ب ، ش : «فها» . (٩) هكذا في الأصول ماعدا ح فقها « على » . وفيه تضمين « يدعو » معنى يبحث .

علل ما استكرهوا عليه ؛ نعم و يأخذ بيدك الى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمدد<sup>(١)</sup> التنبه على الأسباب المطلوبة منه . ونحن نجيب عما مضى ، ونورد معه ، وفي أثنائه ما يستعان به ، ويُفزع فيما يدخل من الشبه إليه ، بمشيئة الله وتوفيقه .

أما إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة ، أو المستعملة<sup>(٢)</sup> ، فأكثره متروك للاستتقال ، وبقيته ملحقة به ، ومقفاة على أثره . فن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه ؛ نحو سص ، وطس ، وظط ، ونظ ، وضض ، وشش ؛ وهذا حديث واضح لتفوق الحس عنه ، والمشقة على النفس لتكلفه . وكذلك نحو قج ، وجق ، وكق ، وقك ، وكج ، وجك . وكذلك حروف الحلق : هي من الائتلاف أبعد ؛ لتقارب مخارجها<sup>(٣)</sup> عن معظم الحروف ، أعنى حروف الفم . فإن جمع بين اثنين منها قدم الأقوى على الأضعف ؛ نحو أهيل ، وأحيد ، وأخ ، وعهد ، وعهير ؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما ، إلا بتقديم الأقوى منهما ؛ نحو أرل ، ووتد ، ووطد . يدل على أن الرء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام . وكأن ضعف اللام إنما أتاها لما نُشربه<sup>(٤)</sup> من الغنة عند الوقوف عليها ، ولذلك لا تكاد تعاض اللام ، وقد ترى إلى كثرة اللثغة في الرء في الكلام ، وكذلك الطاء ، والتاء : هما أقوى من الدال ؛ وذلك لأن

(١) كذا في معظم الأصول . وفي ش : « التنبه » . (٢) في ش : « والمستعملة » .

(٣) كذا وردت هذه الكلمات في نسخة ب ساكنة الحرف الثاني . وفي ش بالفتح .

(٤) في ج : « ومشقة النفس في تكلفه » .

(٥) كأنه ضمن « تقارب » معنى الامتياز والنباعد فعداه عن .

(٦) أرل — بصمين — جبل بأرض غطمان . وفي ج : « ول » وهو حيوان كالضب .

(٧) كذا في ج . وفي بقية الأصول : « كذلك » . وما أثبتته أجود .

(٨) كذا في أ ، ب . وهو الصواب . وفي بقية الأصول : « تمناض » ، وهو تحريف .

٥

١٠

١٥

٢٠

جرس الصوت بالتاء ، والطاء ، عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال . وأنا أرى أنهم إنما يقدمون الأقوى من المتقارين ، من قبل أن جمع المتقارين يشغل على النفس ، فلما اعتموا النطق بهما قدموا أقواهما ، لأمرين : أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى ؛ والآخر أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً ، وأظهر نشاطاً ، فقدم أثقل الحرفين ، وهو على أجل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه ، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ، ونصبوا المفعول لتأخره ، فإن هذا أحد ما يحتج به في المبتدأ ، والفاعل . فهذا واضح كما تراه .

- وأما ما رُفِضَ أن يستعمل وايس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال ، وبه الاشتغال . وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حليت به وأثقت له ، وإن تحاميت الإنصاف ، وسلكت سبيل الانحراف ، فذاك إليك ، ولكن جنايته عليك .
- « جواب قوى » : اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله ، وكالمحمول على حكمه . وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعي ، ونحاسي . فأكثرها استعمالاً ، وأعدلها تركيباً ، الثلاثي . وذلك لأنه حرف يتبدأ به ، وحرف يُحشى به ، وحرف يوقف عليه . وليس اعتدال الثلاثي لقلته حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه ؛ لأنه أقل حروفاً ، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ؛ نحو من ، وفي ، وعن ، وهل ، وقد ، وبلى ، وكم ، ومن ، وإذ ، وصه ، ومه . ولو شئت

(١) هذا الضبط بالبناء للمفعول من أ . ومصاه : آغاز . (٢) سقط هذا اللفظ في ش .  
(٣) ضبط في ج : « نفساً » ، بفتح الفاء ، وما أثبتته أجود . (٤) أثق للثني . وبه :  
أعجب به وسر . (٥) سقط هذان اللفظان « جواب قوى » في ش وب ، وأثبت في أ .

لأن ثبت جميع ذلك في هذه الورقة ، والثلاثي عاريا من الزيادة ، ومتيسرا بها ، مما  
يبعد تداركه ، وتُتعب الإحاطة به . فإذا ثبت ذلك عرفت منه ، وبه أن  
ذوات الثلاثة لم تتمكن في الاستعمال لقلّة عددها حسب ؛ ألا ترى إلى قلّة الثنائي ؛  
وأقل منه ما جاء على حرف واحد ؛ كحرف العطف ، وفائه ، وهمزة الاستفهام ،  
ولام الابتداء والحز ، والأمر ، وكاف رأيتك ، وهاء رأيتك . وجميع ذلك دون  
باب كم ، وعن ، وصه . فتمكن الثلاثي إنما هو لقلّة حروفه ، لعمري ، ولشيء  
آخر ، وهو حيز الحشو الذي هو عينه ، بين فائه ، ولامه ، وذلك لتباينهما ،  
ولتعادي<sup>(١)</sup> حالهما ؛ ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحرّكا ، وأن الموقوف عليه  
لا يكون إلا ساكنا ؛ فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ، لئلا يفجئوا  
الحس بضد ما كان آخذا فيه ، ومنصبا إليه .

فإن قلت : فإن ذلك الحرف الفاصل لما ذكرت بين الأول والآخر — وهو  
العين — لا يخلو أن يكون ساكنا ، أو متحرّكا . فإن كان ساكنا فقد فصلت<sup>(٢)</sup> عن  
حركة الفاء إلى سكونه ، وهذا هو الذي قدمت ذكر الكراهة له ؛ وإن كان متحرّكا  
فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبله  
في انتقاض حال الأول بما يليه من بعده .

فالجواب أن عين الثلاثي إذا كانت متحرّكة ، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركات ،  
حدث هناك اتواليهما ضرب من الملل لهما ، فاستروح حينئذ إلى السكون ، فصار  
ما في الثنائي من سرعة الانتقاض<sup>(٣)</sup> (معيّفا مأبيا) ، في الثلاثي خفيفا مرضيا ، وأيضا

(١) يقال : تعادى ما بين الرجلين : اختلف . (٢) يريد الحرف الأول المبدوء به .

(٣) في ش : « منصبا » . وفي ج : « منصبا نحوه » .

(٤) أي خرجت ، يقال : فصل عن البلد ، ومن البلد : خرج منه .

(٥) حالان من قوله « ما في الثنائي » فأما خبر صار فهو قوله : « خفيفا مرضيا » ولو كانت  
العارة : فصار ما كان في الثنائي الخ لكانت أدنى إلى الإيهام وأعلى عن اللبس .

- فإن المتحرك حشوا ليس كالمتحرك أولاً؛ أولاً ترى إلى صفة جواز تخفيف الهزمة حشوا، وامتناع جواز تخفيفها أولاً، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف، وأما إن كانت عين الثلاثي ساكنة فحديثها غير هذا . وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها سكون اللام . وسأوضح لك حقيقة ذلك ، لتعجب من لطف غموضه . وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده<sup>(١)</sup> كحاله لو وقفت عليه . وذلك لأن من الحروف حروفاً إذا وقفت عليها لحقها صُويت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصوت، وتضاهل للّيس نحو قولك، إـح، إـص، إـث، إـف، إـخ، إـك . فإذا قلت : يجرّد، ويصبر<sup>(٢)</sup> ويسلم، ويثرد، ويفتح، ويخرج، خفي ذلك الصوت وقُل، وخف ما كان له من الجُرس عند الوقوف عليه . وقد تقدّم سيّويه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح .
- ١٠ وسبب ذلك عندى أنك إذا وقفت عليه ولم تتناول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبّث عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدّرت بتلك التلبّث<sup>(٣)</sup>، على إتباع ذلك الصوت إياه . فأما إذا تاهّبت للنطق بما بعده، وتنبّأت له، ونشمت فيه، فقد

- (١) أى وصلته ، وإدراج الحرف وصله ؛ من الإدراج وهو الملى واللف ؛ فكأنك إذا وصلت الحرف فقد طويته ولم تنشره وتبرزه . والدرج في ذلك كالإدراج .
- ١٥ (٢) يريد حروف الخمس . ويقول ابن جنّي في « أعلام العرب » من هذا الكتاب في الحديث عن الحاء : « فضلاً عن أن يعلم أنها من الحروف المهموية ، وأن الصوت يلحقها في حال سكونها والوقف عليها ما لا يلحقها في حال حركتها أو إدراجها في حال سكونها في نحو بحر وحر » .
- (٣) كذا جعلتها مهملة وفي بعض الأصول : « اج » بالمعجمة . وفي بعضها الحرف غير واضح وهو لا يوافق التمثيل الآتى ، والجيم حرف مجهور شديد لا يلحقه صوت .
- ٢٠ (٤) كذا في ب ، ش . وفي أ : « إـح » . (٥) يلاحظ في التمثيل أنه أتى يسلم ولم يذكر « اس » ، ولم يمثّل لها فيه الكاف . (٦) أى سبق . وفي المطبوعة : « قول سيّويه » . (٧) هى التوقف . (٨) نثم في الشيء : ابتداء فيه .

حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت ، فيستهلك إدراجك إيّاه طرفاً من الصوت الذي كان الوقف يقتره عليه ويسوغك إمدادك لإيائه به .

ونحو من هذا ما يحكى أن رجلاً من العرب بايع<sup>(١)</sup> أن يشرب عُلبه لبن ولا يتنحج ؛ فلمّا شرب بعضه كده الأمر ، فقال : كبش أملح . فقيل له ؟ ما هذا ؟ تنحجت . فقال : من تنحج ، فلا أفلح . فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحركة ؛ ليكون ما يتبعها من ذلك الصوت عوناً له على ما كده وتكأده<sup>(٢)</sup> . فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله في إدراجه ، مخالفة لحاله في الوقوف عليه ، صارح ذلك الساكن المحشوبه المتحرك ؛ لما ذكرناه من إدراجه ؛ لأن أصل الإدراج للتحرك إذ كانت الحركة سبباً له ، وعونا عليه ؛ ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصوت ، نحو قولك صبر ، وسلم . فحركة الحرف تسابه الصوت الذي يُسمع الوقف به ؛ كما أن تأهيك للنطق بما بعده يستهلك بعضه . فأقوى أحوال ذلك الصوت عندك أن تقف عليه ، تقول : اص . فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه ، فقلت : أصبر ؛ فإن أنت حركته اخترمت الصوت البتة ، وذلك قولك صبر . فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتة ، والوقوف عليه يمكنه فيه ، وإدراج الساكن يبقى عليه بعضه . فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوبه ، لحال أول الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرك ، وتلك حال تخالف حالي ما قبله وما بعده ،

(١) أى عاهد وعاهد . والقصة في أذكياء ابن الجوزي في باب المقول عن العرب وطلقاء العربية ،

روى سر الصناعة في حرف العين . (٢) يقال : تكأده الأمر ؛ شق عليه .

(٣) في ثر : « عند أن تقف » .



وهو الغرض الذى أريد منه ، وجيء به من أجله ؛<sup>(١)</sup> لأنه لا يبلغ حركة ما قبله ، فيجفَو تنابعُ المتحرّكين ، ولا سكُون ما بعده ، فيفجأُ بسكونه المتحرّك الذى قبله ، فينتَقِضُ عليه جهته وتسمته . فتلك إذا ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية ؛ فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تنابع الأحوال المتغايرة على اعتدال وقرب ، لا على إبعاد في البعد .<sup>(٢)</sup> لذلك كان مثال فعلٍ أعدل الأبنية ؛ حتى كثر وشاع وانتشر . وذلك أن فتحة الفاء ، وسكون العين ، وإسكان اللام ، أحوال مع اختلافها متقاربة ؛ ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء . منها أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه ؛ نحو قولك في جمع فُعْلة وفِعْلة : فُعُلاتٍ ، بضم العين نحو غُرَفات ، وفِعْلات بكسرها نحو كِسرات ، ثم يستثقل نوالى الضميتين والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح ، فتقول : غُرَفات ، وكِسرات ، وأخرى إلى السكون فتقول : غُرَفات ، وكِسرات . أفلا تراهم كيف سَوَّوا بين الفتحة والسكون في العدُول عن الضمة ، والكسرة إليهما . ومنها أنهم يقولون في تكسير ما كان من فعلٍ ساكن العين وهى واو على فعال ، بقلب الواو ياء ؛ نحو : حوض ، وحياض ، وثوب ، وثياب . فإذا كانت واو واحدة متحرّكة صحّت في هذا المثال

- ١٥ (١) في الأصول : « إلا أنه » ، وهو لا يتفق مع السياق . (٢) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « فيجأ » ، وهو تحريف . (٣) كذا في ح . وفي بقية الأصول : « كذلك » . (٤) يريد إسكان اللام في حال الوقف . والعبارة في ح : « لأن فتحة الفاء وسكون العين في الدرج واللام في الوقف أحوال مع اختلافها متقاربة » . (٥) المعروف أن السكون في غُرَفات وكِسرات هو الأصل ، والضم والكسرجاء من إتباع العين حركة الفاء ، فليس السكون معدولا إليه حتى يكون كالفتح في هذا الباب ، ولكن أبا الفتح قد يكون له وجه مقبول في هذه النظرة ؛ فإن الضم والكسرها الكثير في هذا الباب حتى عادا كأنهما الأصل . وانظر في هذا المبحث الكتاب ٢ ص ١٨١ (٦) في ش : المدل..

من التكسير؛ نحو: طويل، وطوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة اعتلت<sup>(١)</sup> في هذا المثال؛ كاعتلال الساكن؛ نحو: جواد، وجياد. بفرت واو جواد مجرى واو ثوب. فقد ترى إلى مضارعة الساكن للفتوح. وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح كان بالمسكن أشبه<sup>(٢)</sup>. فلذلك كان مثال فعل أخف، وأكثر من غيره؛ لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها، كان أمثل من التقارب بغير خلاف، أو الاتفاق البتة والاشتباه. ومما يدل على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين؛ نحو: بكر، وعمرو؛ فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما؛ من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شيء. فكان يلزمك حينئذ أن تبدئي بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية. لا يل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن في السكون تمكن ما يوقف عليه، ولا يتطاول إلى ما وراء. ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفس، فتجد السين أتم صوتا من الفاء، فإن قلبت فقلت: النفس وجدت الفاء أتم صوتا، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولا يجوز حمله عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف ألينة. وهذا برهان ملحق بالهندسي في الوضوح والبيان.

- (١) لا يريد أبو الفتح أن هذا الاعتلال مذهبه القياس والاطراد، إذ كان لا يجزى إلا على شذوذ؛ بقياد من الشاذ الذي يوقف عنده، وإنما هم ابن جنى تحليل هذا الشاذ ذكر ما ناه في العربية. ويرى بعض النحويين أن جيادا جمع جيد ليخرج من الشذوذ.
- (٢) أي إن الساكن المدرج تجاذبه الشبه بالمفتوح وبالمسكن الموقوف عليه، ولكنه أقرب بالضرورة إلى الأخير من الأول.
- (٣) هذا عطوف على قوله « يوقف عليه » فإن الموقوف عليه يخبس ولا يتطلع إلى ما بعده.
- (٤) « لا » هنا زائدة كما تراد في قولك: ما جاء زيد ولا عمرو.

- فقد وضع إذا بما أوردناه وجه خفة الثلاثي من الكلام ، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي ؛ لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي — على قلة حروفه — فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه . ثم لا شك فيما بعد ، في تفصل الخماسي ، وقوة الكلفة به . فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه ، وطوله ، أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه . ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول ؛ نحو : جَعَلَ ، جَلَعَ ، عَجَلَ ، لَعَجَ . والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلا ؛ وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة ؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيبا ، المستعمل منها قليل ، وهي : عَقْرَب ، وَرَقَع ، وَرَقَب ، وَرَقِبْ ، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك ، والباقي كله مهملة . وإذا كان الرباعي مع قرابه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل التَّزَرُّ ، فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي هو مِثْنَةٌ من التصريف والتنقل عنه . فلذلك قلل الخماسي أصلا . نعم ثم لا تجد أصلا مما ركب منه قد نُصِرَفَ فيه بتغيير نظمته ونقصه ، كما تصرف في باب عَقْرَب ، [ وَرَقِع ] ، وَرُقِعَ ؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئا من نحو سفرجل قالوا فيه سِرْجَل ولا نحو ذلك ، مع أن ثقله يبلغ به مائة وعشرين أصلا ، ثم لم يستعمل من جميع ذلك

(١) في ش : « عليه » . (٢) ضبطت هذه الكلمات بالتحريك على ما تضبط المواد اللغوية .

وضبطت في الأصول بفتح الفاء وسكون العين على حد المصادر .

(٣) أي نشأت منه وتحققت فيه . (٤) ذكر هذا على أنه مثال ، كما لا يخفى .

(٥) أي مكان التصريف وخلق به . وفي حديث ابن مسعود : « إن طول الصلاة وقصر الخطبة

مثة من فقه الرجل » . وكل شيء دل على شيء فهو مثله . (٦) العبارة في المزهر ج ١ ص ١٤٥

بعد « باب عَقْرَب » : « بعقرو عرقب و رقع » . و رقع — بكسر الأول والثالث — : الساء السابعة .

(٧) زيادة من أ .

إلا سفرجل وحده . فاما قول بعضهم زبرجد<sup>(١)</sup>، فَقَلْبٌ لِحَقِّ الْكَلِمَةِ ضَرُورَةٌ فِي بَعْضِ  
الشعر ولا يقاس . فسدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها ،  
فأوجبت الحال الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق بها ، إلا فيما قل ونزر ؛  
ولما كانت ذوات الأربعة تليها ، وتتجاوز أعدل الأصول — وهو الثلاثي — إليها ،  
مَسَّها بقرباها منها قِلَّةُ التصرف فيها ؛ غير أنها في ذلك أحسن حالا من ذوات  
الخمسة ؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها . فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي ،  
وفوق تصرف الخماسي . ثم إنهم لما أَمَسُوا الرباعيَ طَرَفًا صالحا من إهمال أصوله ،  
وإعدام حال التمكن في تصرفه ، تَحَطَّوْا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي ، لا من  
أجل جفاء تَرْكِبِهِ بتقاربه ؛ نحو سص ، وصس ؛ ولكن من قِبَلِ أنهم حَدَّوْهُ على  
الرباعي ؛ كما حَدَّوْا الرباعيَ على الخماسي ، ألا ترى أن لبع لم يترك استعماله لثقله من  
حيث كانت اللام أخت الراء والنون ، وقد قالوا نجع فيه ، ورجع عنه ، واللام  
أخت الحرفين ، وقد أهملت في باب اللجج ؛ فبذل على أن ذلك ليس للاستثقال ،  
وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي ؛ لثلا يخلو هذا الأصل  
من ضرب من الإجماد له ، مع شَيَاعِهِ وَأَطْرَادِهِ فِي الْأَصْلِينَ الَّذِينَ فَوْقَهُ ؛ كما أنهم  
لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها ، وذلك ما استعملوه من تحقيرها ،  
وتكسيورها ، وترخيمها ؛ نحو قولك في تحقير سفرجل : سُفَيْرَج ، وفي تكسيره :

(١) أى في زبرجد . وفي شعر محدث لأحد أدباء شنقيط :

عليها صموط من محال ملوب من التبرأ من لؤلؤ وزبرجد

وانظر الوسيط في تاريخ أدباء شنقيط ٩٧

(٢) كذا في ١٠ . وفي ش وب ، والمطبوعة : « خفاء » ، وما هنا أجود .

(٣) أى جعله جامدا غير متصرف . وفي القاموس : « وجهد حق وجب وأجهدته » فأخذ

أين جنى واستعمله هذا الاستعمال .

سفارج، وفي ترخيمه — علما<sup>(١)</sup> — يا سَفَرُجُ أَقْبِلْ، وكما أنهم لما أعرَبوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تَخَطَّوْا ذاك أيضا إلى أن شَبَّهوا الماضي بالمضارع، فبنوه على الحركة؛ لتكون له مزية على ما لا نسبة بينه وبين المضارع، أعنى مثال أمر المواجه<sup>(٢)</sup>. فاسم الفاعل في هذه القضية كالتخامسي، والمضارع كالرباعي، والماضي كاللثلاثي. وكذلك أيضا الحرف في استحقاقه البناء كالتخامسي في استكراههم إياه، والمضمر في إلحاقهم إياه ببنائه، كالرباعي في إقلاطهم تصرفه، والمنادى المفرد المعرفة في إلحاقه في البناء بالمضمر كاللثلاثي في منع بعضه التصرف، وإهماله آتية، ولهذا التنزيل نظائر كثيرة. فأما قوله<sup>(٣)</sup>:

\* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَأَلْطَجَ \*

- فإنه ليس بأصل، إنما أبدلت الضاد من اضبطج لاما؛ فأعرفه<sup>(٤)</sup>.  
فقد عرفت إذا أن ما أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف، نحو ضت<sup>(٥)</sup>، ونقض<sup>(٦)</sup>،  
وثذ، وذت، إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي؛ فأتاه ذلك  
القدر من الجمود، من حيث ذكرنا؛ كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير،  
والتحقير، والترخيم، من حيث كان محله من الرباعي محل الرباعي من الثلاثي.  
وهذا عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قابلوا  
ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه؛ عمارة لبينهما، وتتميا للشبه  
الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف؛ ألا تراهم لما شَبَّهوا الاسم بالفعل  
فلم يصرفوه؛ كذلك شَبَّهوا الفعل بالاسم فأعرَبوه.

(١) هذه الكلمة ساقطة في ١. (٢) كذا في ١، ب. وفي ش: «فكا». (٣) ضبطت  
هذه الكلمة في نسخة أ بكسر الجيم؛ وهو تحريف. لأن المراد: أمر الخطاب الذي يواجه بالخطاب.  
(٤) هذا متصل بإهمال «الجمع» المفهوم مما سبق، فقد يتوهم أن «الجمع» في البيت هي «الجمع»  
مع الطاء المبدلة من تاء الافتعال، فدفع هذا بما ذكر. وسيرد هذا الرجز بعد. (٥) في ش: «س»،  
ه: «التالف». (٦) هكذا وردت هذه الكلمات في نسخة ش بالتشديد. وفي نسخة أ بالإسكان.

وإذ قد ثبت ما أردناه : من أن الثلاثي في الإهمال محمول على حكم الرباعي فيه ، لقربه من الخماسي ، بقي علينا أن نورد العلة التي لها استعمل بعض الأصول من الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، دون بعض ، وقد كانت الحال في الجميع متساوية . والجواب عنه ما أذكره .

٥ . اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها ، وترتيب أحوالها ، هم بفكره على جميعها ، ورأى بعين تصوره وجوه جملها<sup>(١)</sup> وتفصيلها ، وعلم أنه لا بد من رفض ما شئع تألفه منها ، نحو هـع ، وقج ، وكق ، فنفاه عن نفسه ، ولم يمرره بشيء من لفظه ، وعلم أيضا أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها ، وهو الثلاثي . وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس — وهو الاتساع به في الأسماء ، والأفعال ، والحروف — فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه ، وموحشا منه ، وهو أن نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر ، وبصر ، وصر<sup>(٢)</sup> ، وربص<sup>(٢)</sup> ، صورة الإعلال ، نحو قولهم « ما أطيبه وأيطبه » « واضمحل وأمضحل » « وقبى وأينق » وقوله :  
\* مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمَى \*<sup>(٣)</sup>

١٥ . وهذا كله لإعلال هذه الكلم وما جرى مجراها . فلما كانت انتقاهم من أصل إلى أصل ، نحو صبر ، وبصر ، مشابها للإعلال ، من حيث ذكرنا ، كان من هذا الوجه كالعذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تختمله قسمة التركيب في الأصول . فلما كان الأمر كذلك ، واقتضت الصورة رفض البعض ، واستعمال

(١) سبط في أ : جملها — بفتح فسكون — ، وهو مصدر جعل الشيء : جمعه .  
(٢) كذا في أ ؛ وفي مائز الأصول « ضرب وربط » ، والعبارة في المزمع ١ / ١٤٦ كما في أ .  
(٣) « فابى » قلب اليوم . ويشرح أبو الفتح هذا الرجز وما فيه في أواخر هذا الجزء في « باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير » . وانظر الكتاب ( ج ٢ ص ٣٧٩ ) .

البعض ، وكانت الأصول ومواد الكلم مُعرَّضة<sup>(١)</sup> لهم ، وعارضة أنفسهم على تخييرهم ، جرت لذلك [عندهم]<sup>(٢)</sup> تجري مال مُلقًى بين يدي صاحبه ، وقد أجمع لانفاق بعضه دون بعضه ، فيز رديته وزائفه ، فنفاه آلبته ، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه ، ثم ضرب بيده إلى ما أطف<sup>(٣)</sup> له من عُرض جيده ، فتناوله للحاجة إليه ، وترك البعض ؛ لأنه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه ؛ لما قدمنا ذكره ؛ وهويرى أنه لو أخذ ما ترك ، مكان أخذ ما أخذ<sup>(٤)</sup> ، لأغنى عن صاحبه ، ولأدّى في الحاجة إليه تأديته ؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا لجمع مكان نجح ، لقام مقامه ، وأغنى مغناه . ثم لا أدفع أيضا أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم ، عدلوا إليه لها ، ومن أجلها ؛ فإن كثيرا من هذه اللغة وجذته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها ؛ ألا تراهم قالوا قِضِم في اليابس ، وخِضِم في الرطب ؛<sup>(٥)</sup> ذلك لقوة القاف وضعف الخاء ، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى ، والصوت الأضعف للفعل الأضعف . وكذلك قالوا : صرّ الجندب ، فكروا الراء لما هناك من استطالة صوته ، وقالوا : صرصر البازي ، فقطعوه ؛ لما هناك من تقطيع صوته ، وسمّوا الغراب غاق حكاية لصوته ، والبط بطا ، حكاية لأصواتها ،

- ١٥ (١) أى ظاهرة لهم مبصرة ، يقال : أعرض لك الظبي : أمكك من عرضه وجانبه تصيده .  
وفي المطبوعة وأضبط معرفة بتشديد الراء على صيغة المفعول . وما أثبت أجود .  
(٢) زيادة في ش ، ز ، هـ . (٣) كذا في ش ، ب . وفي المطبوعة ، أ : « اتفاق »  
وهو لا يناسب السياق . (٤) أطف : دنا وقرب .  
(٥) العبارة في المزمهر ١/ ١٤٦ : « مكان ما أخذ » .  
٢٠ (٦) كذا في ش ، ز ، هـ . وفي أ ، ب : « الجمع » بسكون الجيم ، وفي ج : « الجمع » بفتح الجيم .  
(٧) كذا في ج . والضمير في « بها » لأجراس الحروف أو للكثير من اللغة باعتبار وقوعه على كلمات والضمير في «ها» للأفعال . وفي أ ، ب ، وش : « بها » ، والعبارة مقلوبة ؛ والوجه : « به عنها » ، والضمير المذكور للكثير من اللغة ، وضمير المؤنث للأفعال .

وقالوا : « قَطَّ الشيء » إذا قطعه عَرَضًا « وقطه » إذا قطعه طَوَّلاً ؛ وذلك لأنَّ منقطع الطاء أقصر مُدَّة من منقطع الدال . وكذلك قالوا : « مدَّ الحبيل » « ومَتَّ إليه بقرابة » بفعلوا الدال — لأنها مجهورة — لما فيه علاج ، وجعلوا التاء — لأنها مهموسة — لما لا علاج فيه ، وقالوا : الحَدَّأ — بالهمزة — في ضعف النفس ، والحَدَّأ — غير مهموز — في استرخاء الأذن ، <sup>(١)</sup> [يقال] : أذنَّ خذواءً ، وأذان خُدُو ، ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة . فجعلوا الواو — لضعفها — للعب في الأذن ، والهمزة — لقوتها — للعب في النفس ؛ من حيث كان عيب النفس أخش من عيب الأذن . وسنستقصي هذا الموضع — فإنه عظيم شريف — في باب نفرد به .

نعم ؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا ؛ ألا ترى إلى قول سيويوه : « أو لعلَّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر » ، يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال ، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية ؛ والآخر — لبعده عن الحال — لم يعرف السبب للتسمية ؛ ألا ترى إلى قولهم الإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته ؛ فلو ذهبت تشتق هذا ، أن تجمع بين معنى الصوت ، وبين معنى « ع ر ر » لبعد عنك وتعسفت . وأصله أن رجلاً قطعت إحدى رجليه ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته . وهذا مما ألزمه أبو بكر <sup>(٤)</sup> أبا إسحاق <sup>(٤)</sup>

(١) زيادة في ح . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لأت » .

(٣) ما هنا زائدة ، ويجوز أن تكون مصدرية . (٤) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو إسحاق

هو الزجاج ، وكلاهما تلميذ المبرد . وكان الزجاج مسرفاً في الاشتقاق وابن السراج مقتصداً فيه .



- فقبله منه ، ولم يردده . والكلام هنا أطول من هذا ، لكن هذا مقاده <sup>(١)</sup> ، فأعلق  
 يدك بما ذكرناه : من أن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب  
 الاستخفاف ؛ لكن كيف ؟ ومن أين ؟ فقد تراه على ما أوضحناه . فهذا الجواب  
 عن إهمالهم ما أهملوه ، من محتمل القسمة لوجوه التراكيب ، فأعرفه ، ولا تستطله ؛  
 فإن هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب ؛ وإنما هو مقام القول على  
 أوائل أصول هذا الكلام ، وكيف بدئ وإلام نجي . وهو كتاب يتساهم ذوو  
 النظر : من المتكلمين ، والفقهاء ، والمتفلسفين ، والنحاة ، والكتاب ، والمتأدين  
 التأمل له ، والبحث عن مستودعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما  
 يعتاده ، ويأنس به ؛ ليكون له سهم منه ، وحصّة فيه ! وأما ما أورده السائل  
 في أول هذا السؤال ، الذي نحن منه على سبيل الجواب ، من علة امتناعهم من تحميل <sup>(٢)</sup>  
 الأصل الذي استعملوا بعض مثله ورفضهم بعضاً ، نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي  
 بمثال فعّل ، وفعلّل ، وفعلّل — في غير قول أبي الحسن — بجوابه نحو من الذي <sup>(٣)</sup>  
 قدّمناه : من تحميمهم فيه الاستئصال ، وذلك أنهم كما حمّوا أنفسهم من استيعاب  
 جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول ، من حيث قدّمنا وأرينا ، كذلك أيضاً  
 توقّفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول ؛ من حيث كان أنتقالك في الأصل  
 الواحد رباعياً كان ، أو خماسياً ، من مثال إلى مثال ، في النقص والاختلال ، كانتقالك  
 في المادة الواحدة من تركيب إلى تركيب ، أعنى به حال التقديم والتأخير ، لكن

(١) أى وجه قوده والسيرة به ، يريد أن هذا مذهبه وسبيله . وهو هكذا في أ ، ب . وفي ش :  
 « مادة » . (٢) كذا في الأصول ، وأظهر من هذا في المقام : « تكبيل » ، وكأنه يريد  
 تحميله كل الوجوه المحتملة فيه باستعمالها . (٣) كذا في الأصول ، وأصرح من هذا لوقال :  
 « رفضوا » . (٤) يشبّ أبو الحسن الأعمش من أبنة الرباعي فعلاً بكعذب ، ولا يرى ذلك  
 بجملة النحاة .

(١) الثلاثي جاء فيه خلفته جميع ما تحتمله القسمة، وهي الاثنا عشر مثالا، إلا مثالا واحدا فإنه رفض أيضا لما نحن عليه من حديث الاستئصال؛ وهو فعل؛ وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم. وكذلك ما امتنعوا من بنائه في الرباعي — وهو فعل — هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم، وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن، فضعف لسكونه عن الاعتداد به حاجزا؛ على أن بعضهم حكى زبر<sup>(٢)</sup>، وضئيل<sup>(٢)</sup>، ونزف<sup>(٢)</sup>، وحكى عن بعض البصريين «إصبع» وهذه ألفاظ شاذة، لا تعقد بابا، ولا يتخذ مثلها قياسا. وحكى بعض الكوفيين ما رأيت مديست؛ وهذا أسهل — وإن كان لا حاجز بين الكسر والضم — من حيث كانت الضمة غير لازمة، لأن الوقف يستهلكها، ولأنها أيضا من الشذوذ بحيث لا يعقد عليها باب<sup>(٣)</sup>. فإن قلت: فما بالهم كثر عنهم باب فعل، نحو عتق، وطئ، وقل عنهم باب يفعل، نحو لبل وإطل مع أن الضمة أثقل من الكسرة؟ فالجواب عنه من موضعين: أحدهما أن سيبويه قال: «وأعلم أنه قد يقل الشيء في كلامهم، وغيره

(١) هكذا في أ. وفي ش وب: «جار»، وقد يكون الأصل: «جاز».

(٢) الزبر: هو ما يملأ الثوب الجديد، ويقال له: شوك الثوب، والضئيل: الداهية، والخرف: القطن. والألفاظ الثلاثة اللغة الشائعة فيها أن تكون على فعل (بكسر الأتزل والثالث) كزبر، وورد في الخرف أن حاءت على خرف (بضم الأتزل والثالث) كزبر.

(٣) ثبت لفظ «باب» في ش وب. وسقط في أ، ب.

(٤) أعتمدت في هذا على ما في ج. وفي أ: «وأعلم أنه قد... ويقل الشيء الخ»، وفي ش، ب: «وأعلم أنه... ويقل الشيء الخ». والسبب في هذا الاختلاف أن عبارة الكتاب طويلة ولو ساقها كلها لأورد ما ليس من قصده، هي ج. أورد ما يعنيه من عبارة سيبويه بالمعنى، وفي النسخ الأخرى أورد صدر عبارة سيبويه «وأعلم أنه قد» أو «وأعلم أنه» وترك بيضا لما ليس من هه ثم أورد ما يعنيه. على أنه أورد أيضا بمعناه. وعبارة الكتاب التي تنفق مع مراده هي: «وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهية ذلك أيضا» وهو يريد بقوله كراهية ذلك كراهية أن يكثروا في كلامهم ما يستعملون، وقد سقطت في كلامه. وانظر الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤.

أثقل منه ، كل ذلك لثلاً يكثر في كلامهم ما يستقلون \* فهذا قول ، والآخر أن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ؛ وقد يُحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف ؛ ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات ، وعجز الألف عن احتمالها ، وإن كانت خفيفة لضعفها ، وقوة الهمزة . وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها .

ومن حديث الاستئصال والاستخفاف أنك لا تجد في الثنائي<sup>٢</sup> - على قلة حروفه - ما أوله مضموم ، إلا القليل ؛ وإنما طامته على الفتح ، نحو هل ، وبلى ، وقد ، وأن ، وعن ، وكم ، ومن ، وفي المعتل أو ، ولو ، وكى ، وأى ، أو على الكسر ؛ نحو إن ، ومن ، وإذ . وفي المعتل إى ، وفى ، وهى . ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلاً ؛ قالوا : هو ، وأما هم فمحذوفة من هو ، كما أن مذ محذوفة من منذ . وأما هو من نحو قولك : رأيتهو ، وكلمتهو ، فليس شيئاً ، لأن هذه ضمة مشبعة في الوصل ؛ ألا تراها يستهلكها الوقف ، وواو هو في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل . فأما قوله :

فبيناه يشرى رحله قال قائل : لمن جمل ربحو الميلاط<sup>(١)</sup> نجيب

فللضرورة ، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه وقناه . فإن قلت : فقد قال<sup>(٢)</sup> :

\* أعنى على برقي أربك وميخمو \*

فوقف بالواو ، وليست اللفظة قافية ، وقد قُدمت أن هذه المدة مستهلكة في حال الوقف ، قيل : هذه اللفظة وإن لم تكن قافية ، فيكون البيت بها مقفى ، أو مصرعاً ،

(١) انظر البيت في الخزائن ص ٣٩٦ ج ٢ طبعة بولاق .

(٢) هو امرؤ القيس في الحلقة .

فإن العرب قد تقف على العَرُوض نحواً من وقوفها على الضرب ، أعنى مخالفة ذلك لوقف الكلام المنشور غير الموزون ؛ ألا ترى إلى قوله أيضاً :

\* فأضحى يسحّ الماء حول كتيفتن \*

فوقف بالتنوين خلافاً على الوقف<sup>(٢)</sup> في غير الشعر . فإن قلت : فأقصى حال قوله « كتيفتن » — إذ ليست قافية — أن تجرى مجرى القافية في الوقف عليها ، وأنت ترى الرواة أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوها بحرف اللين للوصل ، نحو قوله : ومتزلى ، وحومل ، وشمالي ، ومحمل ، فقوله « كتيفتن » ليس على وقف الكلام ولا وقف القافية ، قيل : الأمر على ما ذكرت من خلافه له ؛ غير أن هذا أيضاً أمر يخص المنظوم دون المنشور ؛ لاستمرار ذلك عنهم ؛ ألا ترى إلى قوله<sup>(٤)</sup> :

أنى آهتديت لتسلم على دمين<sup>(٥)</sup> بالغمر غيرهن الأعصر الأولو<sup>(٦)</sup>  
وقوله :

كان حُدُوج المسالكية غُدُوت<sup>(٧)</sup> خلايا سفين بالتواصف من ددى  
وقوله :

فمضى وقدمها وكانت عادت<sup>(٨)</sup> منه إذا هى عرّدت إقدامها<sup>(٩)</sup>

١٥ (١) كذا في ش وب ، وفي أ : « لوقوف » . (٢) كذا في ش وب ، وفي أ : « الوقوف » .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش وب : « فأقصى » . (٤) هو القطاع في قصيدته التي مطلعها :

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الليل

والبيت الشاهد على هذا البيت ، وهو يخاطب فيه نفسه ، بخازن أن يكون بكسر التاء في « اهتديت » وبالصم والفتح ، وضبط في أ بفتح التاء ، وفي ش بكسرهما . والغمر : اسم موضع .

٢٠ (٥) كتب العروض والضرب في هذه الأبيات على مقتضى الرسم العروضي ، فمزم التنوين نونا ، ورسم الوصل ، وهذا على ما في أ . وفي ش وب : جرى الرسم فيها على الرسم المألوف .

(٦) هو طرفة في معلقته . (٧) هذا البيت قائله لبدي في معلقته . وهو ساقط في أ .

وقوله<sup>(١)</sup> :

فوالله لا أنسى قتيلا رزئت<sup>(٢)</sup>ه  
بجانب قوسى ما مشيت على الأرضى<sup>(٣)</sup>  
وفيها :

ولم أدر من ألقى عليه رداء هو<sup>(٤)</sup> على أنه قد سُل عن ماجد مخفى

- وأمثاله كثير . كل ذلك الوقوف على عروضة مخالف للوقوف على ضربه ، ومخالف  
أيضا لوقوف الكلام غير الشعر . ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع في علم  
القوافي . وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل .

- ( رجع ) وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد : عامته على الفتح ،  
إلا الأقل ؛ وذلك نحو همزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء  
وكاف التشبيه وغير ذلك . وقليل منه مكسور ، كياء الإضافة ولامها ، ولام الأمر ،  
ولو عرى ذلك من المعنى الذى اضطره إلى الكسر لما كان إلا مفتوحا ، ولا نجد  
في الحروف المنفردة ذوات المعانى ما جاء مضموما ، هربا من ثقل الضمة .  
فأما نحو قولك : أقتل<sup>(٥)</sup> ، أدخل ، أستقي<sup>(٦)</sup> عليه ، فأمره غير معتد ؛ إذ كانت هذه  
الهمزة إنما يتبلغ بها في حال الابتداء ، ثم يسهطها الإدراج الذى عليه مدار  
الكلام ومتصرفه<sup>(٧)</sup> .

١٥

- (١) هو أبو نراش الهذلى . والقَتِيل أخوه عروة . وانظر في القصة معجم البلدان في « قوسى » .  
(٢) ضبط في الأصول « قوسى » بضم القاف ، والذى في المعاجم فتحها . وهو اسم موضع بالسراة .  
(٣) في أ و ياقوت : « سوسى » ومعنى هذا أن في البيت روايتين .  
(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لاه » . ولام الإضافة هي لام الجر وكذا ب . الإضافة ،  
وحروف الجر يقال لها حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء . وانظر الكتاب ١/٢٠٩  
(٥) سقط في ش ، ب . (٦) في ش ، ب : « فأمر » . (٧) في ش : « منصرفه » .

٢٠

فإن قلت : ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته<sup>(١)</sup>، وعُتبت بأحواله وتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها ، وزعمته مرآدا لها ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجنى طباعا ، وأيس طينا ، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذى لا يصح لذى الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له انحناؤه ، بل أن تُشرح له أعضاؤه ؟

قيل له : هيهات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم ، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترمهم وقد ضايقوا أنفسهم ، وخففوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا ، وأخفوها فلم يتمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها ؛ ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو « مالك لا تأمنا على يوسف » مختلِسا ، لا محققا<sup>(٢)</sup> ؛ وكذلك قوله عز وجل : « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى » مخفى لا مستوفى ، وكذلك قوله عز وجل : « فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِئِكُمْ » مختلِسا غير ممكن كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يستكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة ، لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رَووه ساكنا . ولم يؤت القوم في ذلك

(١) استشف الشيء : نظر ما رواه . واستشف الكتاب : تأمله .

(٢) كذا في أ ب قافين . وفي ش كافى المطبوعة : « مخففا » ، فهاين . وها في ب أقرب إلى ما في ش .

(٣) يريد سيويه . وانظر كتابه ص ٢٩٧ ج ٢ ، وهذا الذى رواه صاحب الكتاب رواه القراء

أيضا ، وروى مع هذا الإسكان . ومن روى الإسكان أبو محمد البرزى ، وهو من هوفى القراءة والبصر بالعربية . ومثل أبي محمد ما كان ليرى بإساءة السمع ، وقد روى أدق من هذا وأصنع من أبي عمرو ؛

فقد ذكر أن أبا عمرو كان يشم الهاء من يهذى وانحلاه من يخلصون شيئا من الفتح ، وهذا من اللطف

بمكان . وانظر النشر ٢/٢١٦

من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دراية . وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه  
من قول الراجز :

مضى أنا لم يؤرقني الكرى ليلاً ولا أسمع أجراس المطى

- بالشمام القاف من يؤرقني ، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن ، وليست  
هناك حركة آلبنة ، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ؛ ألا ترى أن الوزن من  
الرجز ، ولو اعتدت القاف متحركة لصار من الكامل . فإذا قنعوا من الحركة  
بأن يؤمّنوا إليها بالآلة التي من عاداتها أن تستعمل في النطق بها ، من غير أن يخرجوا  
إلى حس السمع شيئاً من الحركة ، مشبعة ولا مختلصة ، أعنى إعمالهم الشفتين  
للإشمام في المرفوع ، بغير صوت يسمع هناك ، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على  
عنايتهم بهذا الأمر ؛ ألا ترى <sup>(٤)</sup> إلى مصارفتهم أنفسهم <sup>(٥)</sup> في الحركة على قتلها ولطفها ،  
حتى يخرجوها تارة مختلصة غير مشبعة ، وأخرى مشبعة للعين لا للأذن . وما أسكنوا  
فيه الحرف إسكاناً صريحاً ما أنشدته <sup>(٦)</sup> من قوله <sup>(٧)</sup> :

- (١) يريد أن الإسكان لا وجه له في العربية ، ولو كان القراء على دراية بذلك لترددوا في رواية  
الإسكان . وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعدد للإسكان تخفيفاً ، وأن تسكين المرفوع في نحو  
يشعركم لغة تميم وأسد ، فلا وجه للإنكار من جهة الدراية . وأبن جني في الطعن على القراء في هذا الموطن  
تابع للبرد قبله . وهذه نزعة جانبيهما فيها الإنصاف . وانظر المرجع السابق . (٢) أي صاحب الكتاب .  
انظر كتابه ص ٤٥٠ ج ١ ، والكري بكسر الراء وهو الكرى بشد الياء تخفيفاً للضرورة وكذلك المطى .  
والكرى : مؤجر الذابة للركوب . وضبط في المطبوعة : « الكرى » بفتح الراء وهو خطأ .  
(٣) أي وتوافق الروي في الشطرين آية أنه من الرجز ، فإن هذا غير مألوف في الكامل .  
(٤) سقطت هذه العبارة « ألا ترى » في ش وب . وهي مثبتة في م . (٥) يقال صارف نفسه :  
صرفها . يريد انصرفهم عن استيفاء الحركة . (٦) أي سيويوه . وانظر الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢  
(٧) أي الأفيشر الأسدي — وهو المغيرة بن عبد الله — وكان قد سكر فبدت عورته فضحك منه  
امرأته فقال ثلاثة أبيات : هذا البيت ، وقبله :

- قول يا شيخ أما تستحي من شريك الخمر على المكبر !  
فقلت لو بأكرت مشمولاً صفراً كآون الفرس الأشقر  
وانظر المعنى ١٦/٥٤ ، والخزانة ٢٧٩/٢ .

رُحِتِ وفي رجلك ما فيهما وقد بدا هنك من المزور

بسكون النون ألبنة من «هنك» . وأنشدنا أبو علي رحمه الله بحرير :

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب<sup>(١)</sup>

بسكون فاء تعرفكم ، أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين وقد سئل عن قول الشاعر :

فلما تبين غيب أمرى وأمره وولت بأعجاز الأمور صدور<sup>(٢)</sup>  
وقال الراعي :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبنا وأبنا نزار فأتهم بيضة البلد  
وعلى هذا حملوا بيت لبيد :

تَرَكَ أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حامها<sup>(٣)</sup>  
وبنت الكتاب :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمنا من الله ولا واغل<sup>(٤)</sup>

(١) «ملا» كذا في ش وب . وفي أ : «ولا» وانظر المخصص ١٨٨ ج ١٥ ، وفي ياقوت في «نهر تيرى» : «ولم» . وانظر في بنى العم الأغاني ٣/٢٥٧ طبعة الدار ، والسطح ٢٧٥ .  
(٢) أى بعد الثلاثمائة .

(٣) هذا البيت لنهشل بن حرى ، (يفتح الحاء وتشديد الراء مكسورة فباء مشددة) . ورواه صاحب اللسان في (غيب) : «فلما رأى أن عب» الخ . وغيب في هذه الرواية فعل . وفي اللسان في «ناش» ، «أنشد يعقوب لنهشل بن حرى :

ومول عصافى واستبد بأمره كما لم يطع فيها أشار نصير  
فلما رأى ما غب أمره وأمره وبادت بأعجاز الأمور صدور  
تمنى نيشا أن يكون أطلاعى ويحدث من بعد الأمور أمور

قوله : «تمنى نيشا» أى تمنى في الأخير وبعد الفوت أن لو أطلاعى وقد حدثت أمور لا يستدرك بها ما فات أطلاعى في وقت لا تنفع فيه الطاعة» والبيت من شواهد الكشف . وانظر حاشية البعترى ٢٧٤

(٤) قاله امرؤ القيس وقد أوردته في الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢



وعليه ما أنشده<sup>(١)</sup> من قوله :

\* إذا أعوججنا قلت صاحب قوم<sup>(٢)</sup> \*

واعترض أبي العباس في هذا الموضع إنما هوردة للرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة ، مجردة من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جملة خصمه . وهذا واضح .

- ومنه إسكانهم نحو رُسُلٍ ، وعَجْزٍ ، وعَضِدٍ ، وظَرْفٍ ، وكرمٍ ، وعِلَمٍ ، وكيف ، وكبد ، وعَصِر . واستمرار ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أدل دليل — بفصلهم بين الفتحة وأختيها — على ذوقهم الحركات ، واستثقالهم بعضها<sup>(٥)</sup> واستخفافهم الآخر . فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير ، المحتقر من الأصوات ، فكيف بما فوقه من الحروف التواتر ، بل الكلمة من جملة الكلام .

١٠

وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني<sup>(٦)</sup> عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني<sup>(٧)</sup> ، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني<sup>(٨)</sup> ، في كتابه الكبير في القراءات قال :

- (١) أنشده ، أي صاحب الكتاب ، وانظر كتابه ص ٢٩٧ ح ٢ ، وقد اعتمدت في إثبات هذه الصيغة على ج . وفي بقية الأصول : « أنشده » . (٢) عجزه : . بالدق أمثال السفين القوم . وانظر المرجع السابق . ونسب هذا الرجل السرياني في « باب ما يحتمل الشعر » إلى أبي نخيلة . (٣) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « الموضع » . (٤) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « مجردا » . (٥) كذا في ش وب . وفي أ : « بعضا .. آخر » .

١٥

(٦) نسبة إلى قرميسين : بلد بالعجم . وقد ضبطها صاحب القاموس بكسر القاف ، وصاحب معجم البلدان بفتحها . وإبراهيم هذا قد يكون الذي في طبقات القراء لابن الجزرى . فقها : « إبراهيم ابن أحمد بن الحسن بن مهران أبو إسحاق القرماسيني » انظر الطبقات ص ٧ ج ١ . ويقول ابن جنى في مقتد سخاته المحتسب عن كتاب أبي حاتم السجستاني في القراءات : « أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني عن أبي حاتم » ومن هذا يبين أن هذين الرجلين كانا من القراء .

٢٠

(٧) هو إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض . قال ابن الجزرى : « وأحبه أول من صنف في القراءات » . كانت وفاته سنة ٢٥٥ وانظر طبقات ابن الجزرى ، رقم ١٤٠٣ .

٢٥

قرأ على أعرابي بالحرم : « طيبي لهم وحسن مأب » فقلت : طوبى ، فقال :  
طيبي ، فأعدت فقلت : طوبى ، فقال : طيبي ؛ فلما طال على قلت : طوطو ،  
قال : (طى طى) <sup>(١)</sup> . أفلا ترى إلى هذا الأعرابي ، وأنت تعتقده جافيا كرا ، لادمتا  
ولا طيعا ؛ كيف نبا طبعه عن ثقل الوار إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا شئ طبعه  
عن التماس الخفة هز ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خلى مع سومه ، وتساند إلى  
سليقته ونجده <sup>(٢)</sup> .

وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوهري ، التميمي — تميم  
جوهرة — فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك .  
فأدبرته على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول  
ضربني أخوك ، فرفع . فقلت : ألسن زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟  
فقال : أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا إلّا أدل شيء على تأملهم  
مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه ، وحصته من الإعراب ،  
عن ميزة <sup>(٣)</sup> ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيا . ولو كان كما توهمه هذا

(١) كتب هكذا بفصل الكلمتين فإنه لا يريد تكوين كلمة من هذين المقطعين . وفي هامش أ :  
« طيلى » .

(٢) أى ترك يفعل كيف يشاء . وأصل ذلك في الماشية وهى ترسل في المرعى ترى حيث شاءت ،  
فيقال : خلاها وسومها .

(٣) كذا في أ . وفي ش وب : « سليقته » . وكلاهما صحيح . يقال فلان يقرأ بالسليقة وبالسليقية  
إذا كان يقرأ بطبعه لا عن تعلم . والنجر : الأصل والطبيعة .

(٤) جوهرة بضم الجيم وسكون الواو : اسم حى أو موضع سبت إليه تميم . وتميم تقرأ بالنصب أى  
أعنى ، وسمي جرعا على حذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه أى صاحب تميم ، ولكوفين في الجزر توجيه  
آثر ، وانظر الصبان في أوّل النسب .

(٥) يقال : أدبرت فلانا على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفي اللسان : ما زال الشيء ميزا وميزة — بكسر الميم — وميزه : فصل  
بعضه من بعض .

السائل لكثير اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تنقذ مقاييسه . وهذا موضع نفرد له بابا بإذن الله تعالى فيما بعد . وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض : فيه تقرير الأصول ، وإحكام معاقدها ، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها ، وبه وبأمثاله تُخرج أضعافها ، وتُبعج أحضانها ، ولا سيما هذا السميت الذي نحن عليه ، ومرزون إليه ؛ فاعرفه ؛ فإن أحدا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل ، واستعمال ما استعمل . وجماع أمر القول فيه ، والاستمانة على إصابة غرضه ومطاويعه ، لزومك محجة القول بالاستئصال والاستخفاف ، ولكن كيف ، وعلام ، ومن أين ، فإنه باب يحتاج منك إلى تأن ، وفضل بيان وتأت . وقد دقت لك بابه ، بل خرقت بك حجابيه . ولا تستطل كلامي في هذا الفصل ، أو ترين أن المتقنع فيه كان دون هذا القدر ؛ فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمله علمت أنه منبهة للخيال ، مشجعة للنفس .

وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وناعل ، وتلك الأسماء المحفوظة ، إلى فعل : عمر ، وجشم ، وتعل ، وزحل ، وغدر ، دون أن يكون هذا العدل في مالك ، وحاتم ، وخالد فمحذوذاً ؛ فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط : أنهم لم يخصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفاً مما أطلق لهم من جملة لغتهم كما عت ، وعلى ما اتجه ، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله ؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله ؛ ولكن لا ينبغي أن تُخلد إليها ، إلا بعد السبر والتأمل ، والإينام والتصفح ؛ فإن

(١) مرزون : مستندون ، من أُرزيت إلى الله : استندت .

(٢) جمع غر ، وهو موضع تكسر الثوب أو الجسد ، وهو هنا يرادف « مطاوية » . وقد تبعت في رسم هذه الكلمة أ . وفي ثوب : « غره » . وفي المطبوعة : « غيره » .

وجدت عذرا مقطوعا به صبرت إليه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستئفال ؛ فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه ، ومأما تتورده . فقد أريتك في ذلك أشياء : أحدها استئفالهم الحركة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها ، فحذفوها ، ثم مِيلُوا<sup>(١)</sup> بين الحركات فأنحَوُوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجَوا<sup>(٢)</sup> الفتحة في غالب الأمر لخفتها ، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم .

أنشدنا مرة أبو عبد الله الشجري شعرا لنفسه ، فيه بنو عوف ، فقال له بعض الحاضرين : أقول : بنو عوف ، أم بنو عوف ؟ شكاً من السائل في بني وبنو ؛ فلم يفهم الشجري ما أراده ، وكان في ثانيا السائل فضل فرق<sup>(٣)</sup> ، فاشبع الصوت الذي يتبع الفاء في الوقف ؛ فقال الشجري ، مستنكرا لذلك : لا أقوى في الكلام على هذا النفخ .

وسألت غلاما من آل المهيا فصيحيا عن لفظة من كلامه لا يحضرنى الآن ذكرها ، فقلت : أكذا ، أم كذا ؟ فقال : « كذا بالنصب ؛ لأنه أخف » ، ففتح إلى الخفة ، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ . وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذي يقال له النَّصْب ، مما يتغنى به الركان . وسنذكر فيما بعد بابا نفصل فيه بين ما يجوز السؤال عنه ممَّا لا يجوز ذلك فيه بإذن الله .

(١) يقال : ميل بين الأمرين : تردد فيهما أيهما يأخذ . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « أحوا » . وإجماع الفتحة : تركها ؛ يقال : أجم البئر ، تركها يجتمع ماؤها ، فلا يستق منها . وأحمى لغة في حمى ، يقال : أحمى عرضه : حماه . (٣) الفرق — بالتحريك — : باعد ما بين التينين ؛ كالفج . (٤) كذا في الأصول ، والأسلوب المعروف في هذا أن يقال : وما لا يجوز .

ومما يدلّك على لطف القوم ورقّتهم مع تبتّلهم ، وبذاذة ظواهرهم ، مدحهم  
بالسبابة والرشاقة ، وذمهم بضدّها من الغلظة والغبّابة <sup>(١)</sup> ، ألا ترى الى قولها <sup>(٢)</sup> :

فتى قدّ قدّ السيف لا متآزف ولا رهّل لبّاته وبآدله <sup>(٣)</sup>  
وقول جميل في خبر له :

وقد رابى من جعفر أن جعفرًا يبتّ هوى ليل ويشكو هوى جميل  
فلو كنت عذرى الصبا لم تكن بطينا وأنساك الهوى كثرة الأكل  
وقول عمر :

قليلًا على ظهر المطية ظلّه سوى مانى عنه الرداء المحبر <sup>(٤)</sup>  
والى الأبيات المحفوظة فى ذلك وهى قوله <sup>(٥)</sup> :

ولقد سرّيت على الظلام يمحشم جلد من الفتيان غير منقليل  
وأظن هذا الموضع لو جمع لجاء مجلدا عظيما .

(١) فى ش : « القساوة » . (٢) يريد زينب أخت يزيد بن الطثيرة — بفتح الطاء  
والمثناة — من كلمة لها ترثيه بها . ويقال : البيت للعجير السلوى ، يرثى رجلا من بنى عمه وهو فى الحماسة  
فى شعر العجير بعض تغيير ، والمتآزف من الرجال : القصير ، أو الضعيف الجبان . وضبط فى م ، ب :

متآزف على متفعل . وهو خطأ . وانظر فى المرتبة الأمالى ٢/٩٩  
(٣) وهو أنه أضاف رجلا وقدم له طعاما شيبا ، فجعل الرجل يحسّث جحلا عن بنت عم له يحبها  
ويأكل حتى آتى على الطعام ، فقال هذا الشعر . وقد أورد القالى فى الذيل ٢٠٧ البيتين ببعض تغيير  
من غير عزو . وانظر السمط ٩٦ وأورد فى الكامل ٩١ - ٩٠ : « وأنشدت لأعرابي :

وقد رابى من زهدم أن زهدما يشدّ على خبزي ويبيكى على جميل  
فلو كنت عذرى العاقبة لم تكن سمينا وأنساك الهوى كثرة الأكل  
(٤) من قصيدته التى مطلعها :

أمن آل نعم أنت عاد فبكر عداة غده أم رانح فهجر  
وقوله « قليلا » كذا فى ج ، والأغاني ٨٢/١ طبعة الدار ، وفى سائر الأصول : « قليل » ، وهو  
وصف لـ « رجلا » فى البيت قبله ، وهو :

رأت رجلا أما إذا الشمس عارضت فيضسحى ، وأما بالعشى فيخصر  
(٥) يريد أبا كبير الهذلي ، والبيت من قصيدة له فى الحماسة .

وحدثني أبو الحسن علي بن عمرو عقيب منصرفه من مصر هاربا متعبفا، قال:  
 أَدَمْتُ لَنَا غَلامًا — أحسبه قال من طيء — من بادية الشام، وكان نجيبا متيقظا، يكنى  
 أبا الحسين ويخاطب بالأمر؛ فبعدنا عن الماء في بعض الوقت، فأصر ذلك بنا،  
 قال فقال لنا ذلك الغلام: علي رسلكم فإني أشم رائحة الماء. فأوقفنا بحيث  
 نُكِّأُ، وأجرى فرسه، فتشرف ههنا مستشفاً<sup>(٤)</sup>، ثم عدل عن ذلك الموضع إلى آخر  
 مستروحا للماء، ففعل ذلك دَفْعَات، ثم غاب عنا شيئا وعاد إلينا، فقال:  
 النجاة والغنيمة، سيروا على اسم الله تعالى؛ فسرنا معه قدرا من الأرض صالحا،  
 فأشرف بنا على بئر، فاستقينا وأزويننا. ويكفي من ذلك ما حكاه من قول بعضهم<sup>(٥)</sup>  
 لصاحبه: ألاتا، فيقول الآخر مجيبا له: بلى فاء، وقول الآخر:

\* قلنا لما قفى لنا قالت قاف \*

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا: «رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة» نعم وقد يحذفون  
 بعض الكلم استخفافا، حذفنا يَحْلُ بالبقية، ويعرض لها الشبه؛ ألا ترى  
 إلى قول علقمة:

كَأَن لِمُبرِّقِهِمْ ظَمِي عَلَى شَرْفٍ      مَقْدَمٌ يَسْبِبا الْكَثَّانِ مَلْثُومٌ<sup>(٧)</sup>

(١) أي أخذه الذمة والأمان. وهو هكذا في أ. وفي بقية الأصول: «إذ مر». ولا معنى له  
 في هذا الموضع. (٢) وثر: «فوقفنا». (٣) تشرف: فتطلع.  
 (٤) مستشفا: متأملا. (٥) أي سيبيويه، وانظر ما تقدم في ص ٣٠.  
 (٦) كذا في ب. وفي أ. «الشبهة».

(٧) المقدم: الذي على مهترقة، وملثوم متلف بها من تلثم بعامته إذا شذها على فقه. «ملثوم»  
 كذا في اللسان وهو رواية في البيت. والرواية الأخرى: «مرثوم». والمرثوم: الذي قدر ثم أمه  
 وكسر. والبيت من قصيدة مصلية.

أراد : بسبائب<sup>(١)</sup> . وقول لبيد :

\* درس المنا بمتاليع قايين \*

أراد المنازل . وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

حين ألفت يقبأ بركها واستحز القتل في عبد الأشل<sup>(٣)</sup>

يريد عبد الأشمل من الأنصار ، وقول أبي دؤاد :

يذرين جنادل حائر لجنوبها فكأنما تذكى سنابكها الحبا

أى تصيب بالحصى في جريها جنوبها ، وأراد الحباب<sup>(٤)</sup> ، وقال الأخطل :

أمست مناه بأرض ما يلفها بصاحب الهم إلا الجسرة الأجد<sup>(٥)</sup>

قالوا : يريد منازلها ، ويجوز أن يكون مناه قصدها<sup>(٦)</sup> .

١٠ (١) واحدها سبية ، وهى الشقة البيضاء من السوب . ويقول ابن سيده فى المخصص ج ١٥ ص ١٦٧ بعد أن أورد بحزيت علقمة : « قيل : إنه أراد السبائب لحذف ، وهو من شاذ الحذف . وقيل إن السبا هى السبائب ، وليس على الحذف » .

(٢) هو ابن الزبيرى ، كما فى اللسان « مادة برك » . وانظر ترجمته فى الأغاني ج ١٤ ص ١١٠ .

(٣) من قصيدة قالها فى غزوة أحد وهو يومئذ مشرك يفتخر فيها بهزيمة المسلمين وانتصار قريش . وقبله :

١٥ ليت أشياخى يبدر شهدوا جرع الخرج من وقع الأسل

وقوله « حين ألفت » يروى « حين حكى » والضمير فىهما للحرب ، والبرك : وسط الصدر رأى حين أناخت الحرب فيهم . وانظر السمط ٣٨٧ وسيرة ابن هشام فى غزوة أحد .

(٤) وهو يريد نار الحباب ، وهى نار ضعيفة ، والحباب درية تطير كالشرارة أضيف إليه النار ، وقيل فيه غير ذلك . (٥) من قصيدته التى مطلعها :

٢٠ حلت ضيرة أمواه العداد وقد كات تحل وأدنى دارها شك

وقبل البيت :

يا ليت أخت بنى دب يريع بها صرف النوى فينام العائر السد

وانظر الديوان ١٦٩

(٦) وأنت الفعل لأن المنى اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، على حد قولهم : قطعت بعض

٢٥ أصابعه ، أو أن فى « أمست » جدير من يتحدث عنها ، وجملة « مناه بأرض ... » هى الخبر . وانظر اللسان فى « منا » .

ودع هذا كله ، ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها ، والأسماء  
المشروط بها ، كيف أغني الحرف الواحد عن الكلام الكثير ، المتناهي في الأبعاد  
والطول ؛ فمن ذلك قولك : كم مالك ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك :  
أعشرة مالك ، أم عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم ألف ، فلو ذهبت تستوعب  
الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا ؛ لأنه غير متناه ؛ فلما قلت : « كم » أغنتك هذه اللفظة  
الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ، ولا المستدركة . وكذلك أين بيتك ؛  
قد أغنتك « أين » عن ذكر الأماكن كلها . وكذلك من عندك ؛ قد أغناك هذا  
عن ذكر الناس كلهم . وكذلك متى تقوم ؛ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على  
بُعدها . وعلى هذا بقية الأسماء من نحو : كيف ، وأتى ، وأيان ، وأتى . وكذلك  
الشرط في قولك : من يقيم أقم معه ؛ فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس ، ولولا  
هو لاحتجت أن تقول : إن يقيم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك ، ثم  
تقف حسيرا مهورا ، ولما تجدد إلى عرضك سبيلا . وكذلك بقية أسماء العموم  
في غير الإيجاب : نحو أحد ، وديار ، وكثيع ، وأريم ، وبقية الباب . فإذا قلت : هل  
عندك أحد أغناك ذلك عن أن تقول : هل عندك زيد ، أو عمرو ، أو جعفر ،  
أو سعيد ، أو صالح ، فتطيل ، ثم تقصر إقصار المعترف الكليل ، وهذا وغيره أظهر  
أمرا ، وأبدى صفحة وعنوانا . بجمع ما مضى وما نحن بسبيله ، مما أحضرناه ،  
أو نهنا عليه فتركناه ، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم ؛ وحذف فضول كلامهم .  
هذا مع أنهم في بعض الأحوال قد يتمكنون ويمتاطون ، ويخطون في الشق الذي

(١) كذا في ١ . وفي ش وب : « لم » .

(٢) في ح : « الشيء » . وقوله « يخطون في الشق الذي يؤنون » أي يجتهدون فيه ويذلون فيه  
وسمهم ؛ من قولهم : انحطت الناقة في سربها : أسرع ، وانحط في هوى فلان : سارع إلى إرضائه .



يؤمنون ، وذلك في التوكيد نحو جاء القوم أجمعون ، أكتمون ، أبصعون ، أبتعون<sup>(١)</sup> ؛ وقد قال جرير :

تزود مثل زاد أبيك فينا      فنع الزاد زاد أبيك زاداً<sup>(٢)</sup>  
فزاد الزاد في آخر البيت توكيداً لا غير .

وقيل لأبي عمرو : أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم لتبلغ<sup>(٣)</sup> . قيل : أفكانت توجز ؟ قال : نعم ليحفظ<sup>(٤)</sup> عنها .

واعلم أن العرب — مع ما ذكرنا — إلى الإيجاز أميل ، وعن الإثثار أبعد . ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملاها ، ودالة على أنها إنما تجسّمها لما عاها هناك وأهمها ؛ ففعلوا تحمّل ما في ذلك على العلم بقوة الكلفة فيه ، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه .

١٠

ووجه ما ذكرناه من ملاتها الإطالة — مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها — أنهم لما أكدوا فقالوا : أجمعون ، أكتمون ، أبصعون ، أبتعون ؛ لم يعيدوا أجمعون آتية ، فيكرروها فيقولوا : أجمعون ، أجمعون ، أجمعون ، ففعلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض ، تحامياً — مع الإطالة — لتكرير الحروف كلها .

١٥

فإن قيل : فلم أقصروا على إعادة العين وحدها ، دون سائر حروف الكلمة ؟ قيل : لأنها أقسى في السجعة من الحرفين اللذين قبلها ، وذلك أنها لام ، فهي قافية ، لأنها آخر حروف الأصل ، بلغى بها لأنها مقطع الأصول ، والعمل في المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع ، لا على المبدأ ، ولا المحشى<sup>(٥)</sup> .

٢٠

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج سقط هذا اللفظ . (٢) من قصيدة له في مدح عمر ابن عبد العزيز . وانظر الخزائن ١١٠/٤ والديوان ٥٣/١ (٣) كذا في ج . وفي أ : « لتبلغ » ، وكتب فوقه « لتؤكد » . ويبدو أن هذا تفسير لتبلغ أو إشارة للنسعة أخرى . وفي ش ، ب : « لتؤكد » . (٤) في ش : « لينقف » . (٥) « المحشى » : مكان الحشو . ويراد به وسط الكلمة .

ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع، وفي السجع كمثل ذلك، نعم، وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولهما، والعناية بها أمس، والحشد عليها أوفى وأهم، وكذلك كلما تطفأ الحرف في القافية ازدادوا عناية به، ومحافظته على حركه.

٥ ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو رذفين، نحو: سعيد، وعمود. وكيف استكروا اجتماعهما وصلين، نحو قوله: «الغراب<sup>(١)</sup> الأسود» مع قوله أو «معتدى» وقوله في «غدى» وبقية قوافيها، وعلّة جواز اختلاف الردف وبيع اختلاف الوصل هو حديث التقدم والتأخر لا غير. وقد أحكمتنا هذا الموضوع في كتابنا المعرب — وهو تفسير قوافي أبي الحسن — بما أغنى عن إعادته هنا. فلذلك جاءوا لما كرهوا إعادة جميع حروف أجمعين بقافيتها، وهي العين، لأنها أشهر حروفها، إذ كانت مقطعا لها. فأما الواو والنون فزائدتان لا يعتد<sup>(٢)</sup>ان لحذفهما في أجمع وجمع، وأيضا فلاّن الواو قد ترك فيه إلى الياء، نحو أجمعون وأجمعين. وأيضا لثبات النون تارة وحذفها أخرى، في غير هذا الموضوع، فلذلك لم يعتدّا مقطعا.

(١) من قصيدة النابتة التي أولها:

١٥ أمّن إلى مية رانح أو معتد  
عجلان ذا زاد وغير مزود  
ويقول فيها:

زعم البوارح أن رحلتنا غدا  
وبذاك خبرنا الغراب الأسود  
لا مرحبا بفسد ولا أهلا به  
إن كان تقريق الأحبة في غد

٢ (٢) كذا في ١٠ وفي ش، ب: «لا يعتد بحذفهما» وهذا غير ظاهر المعنى، وما أثبتته هو الصحيح، ويقرأ يعتدّان بالبناء للفعول، أي لا يحسبان؛ يقال: عدّه واعتده في معنى واحد. ويقرأ أيضا بالبناء للماعل؛ يقال: عدّه فاعتد. وفي ج: «ولم يعتدوا بالواو والنون لزيادتهما وسقوطهما في أجمع وجمع» وهي ظاهرة.

فإن قلت : إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافة، وهذه الأسماء التوابع، نحو « أجمعين وبابه » مما لم تسمع إضافته فالنون فيها ثابتة على كل حال ، فهلا اقتصر عليها ، وقُفِّيت الكلم كلها بها .

قيل : إنها<sup>(١)</sup> وإن لم يضاف هذا الضرب من الأسماء، فإن إضافة هذا القبيل من الكلم في غير هذا الموضع مطردة متقادة؛ نحو : مسموك، وضاربو زيد، وشاتموا جعفر، فلما كان الأكثر فيها جمع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل في ذلك عليه ، وألحق في الحكم به .

فأما قولهم : أخذ المال بأجمعه ؛ فليس أجمع هذا هو أجمع من قولهم : جاء الجيش أجمع ، وأكلت الرغيف أجمع ؛ من قيل أن أجمع هذا الذي يؤكد به ، لا يتنكر<sup>(٢)</sup> هو ولا ما يتبعه أبداً ؛ نحو أكتع ، وجميع هذا الباب ؛ وإذا لم يحز تنكيره كان من الإضافة أبعد ؛ إذ لا سبيل إلى إضافة اسم إلا بعد تنكيره وتصوره كذلك . ولهذا لم يأت عنهم شيء من إضافة أسماء الإشارة ، ولا الأسماء المضمرة ؛ إذ ليس فيها ما ينكر . ويؤكد ذلك عندك أنهم قد قالوا في هذا المعنى : جاء القوم بأجمعهم (بضم الميم) فكما أن هذه غير تلك لا محالة ، فكذلك المفتوحة الميم هي غير تلك . وهذا واضح .

وينبغي أن تكون « أجمع »<sup>(٣)</sup> هذه المضمومة العين جمعا مكسرا ، لا واحدا مفردا ؛ من حيث كان هذا المثال مما يخص التفسير دون الأفراد ، وإذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو . فأقرب ذلك إليه أن يكون جمع « جمع » من قول

(١) الصمير للقصّة ؛ على حد قوله تعالى : « فإنها لا تسمى الأبصار » .

(٢) كذا في الأصول الخطية . وفي المطبوعة : « ينكر » .

(٣) وهي الميم في هذه الكلمة .

الله سبحانه : « سَيَزِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونُ الدُّبَرَ » . ويجوز عندي أيضا أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة ؛ وعليه حمل أبو عبيدة قول الله تعالى : « وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ » أنه جمع أَشَدَّ ، على حذف الزيادة . قال : وربما استُكْرِهوا على حذف هذه الزيادة في الواحد ، وأنشد بيت عنترة <sup>(١)</sup> :

\* عهدي به شدّ النهار ... \*

أى أَشَدَّ النهار ، بمعنى أعلاه وأمتعته ، وذهب سيويو به في أَشَدَّ هذه إلى أنها جمع شِدَّة ؛ كنعمة وأنعم . وذهب أبو عثمان فيما رويناه عن أحمد بن يحيى عنه إلى أنه جمع لا واحدا له .

ثم لنعد فنقول : إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه ، مصانعين عنه علم أنهم إلى الإيجاز أميل ، وبه أعنى ، وفيه أرغب ؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام : من كثرة الحذوف ، كحذف المضاف ، وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير ، كالواحد من الجماعة ، وكالتلويح من التصريح . فهذا ونحوه — مما يطول إيراده وشرحه — مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خف وأوجز ، عما طال وأمل ، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعي حاجة ، أبانوا عن ثقلها عليهم ، واعتدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم ، وجعلوه كالمثبته على قُرط عنايتهم ، وتمكّن الموضع عندهم ، وأنه ليس كغيره مما ليست له حرمة ، ولا النفس معنية به .

(١) في العلقمة ، وتخته : ... كأنما \* حسب السان ورأسه بالعظم .

(٢) أبو عثمان المازني ، كانت وفاته سنة ٢٤٩ هـ وأحمد بن يحيى ثعلب وكانت وفاته ٢٩١ هـ ، ويقضى هذا النص أن ثعلبا أخذ عن المازني . وجاء في سر الصناعة في حرف الباء : « أخبرنا محمد ابن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال قال أبو عثمان يعني المازني ... » وأحمد بن يحيى الذي يروي عنه محمد ابن الحسن هو ثعلب بلا ريب .

(٣) المصانعة : المداراة . وقد ضمن « مصانعين » معنى التفرد والبداء فمداه عن .

نعم ، ولو لم يكن في الإطالة في بعض الأحوال إلا الخروج إليها عما قد أُلِفَ ومُلِّ من الإيجاز لكان مقنعا .

- ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عام الحال ، ثم مع هذا فقد ملوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوا قلبا ساذجا ، أو كالساذج لا لشيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال ؛ فإن المحبوب إذا كثر مُلِّ ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يَا أَبَاهُ رِيْرَةٌ زُرْعًا تَرْدُ حُبًّا » والطريق في هذا بحمد الله واضحة مَبْهِمٌ . وذلك الموضع الذي قلبت فيه الياء واوا على ما ذكرنا لام فَعَلِي إذا كانت اسما من نحو : الفتوى ، والرعى ، والثنوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، والعوى « لهذا النجم » . وعلى ذلك أو قريب منه قالوا : عوى الكلب عَوْه . وقالوا : الفتوة ، وهى من الياء ، وكذلك التُدوة . وقالوا : هذا أمر مَمْضُوْ عليه ، وهى المَضْوَاء ؛ وإنما هى من مضيت لا غير .
- وقد جاء عنهم : رجل مَهْوب ، ورجل مَكُول ، ورجل مَسُور به . فقياس هذا كله على قول الخليل أن يكون مما قلبت فيه الياء واوا ؛ لأنه يعتقد أن المحذوف من هذا ونحوه إنما هو واو مفعول لا عينه ، وأنسه بذلك قولهم : قد هوب ، وسور به ، وكول .
- واعلم أنا — مع ما شرحناه وعُيِّنَا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ، وإلحاقها بعلل الكلام — لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها

(١) رواه الطبراني وغيره . وله أسانيد حسنا . انظر شرح الجامع الصغير . وقوله : « عبا » أى وقتا بعد وقت ، وانتصابه على الطرف ، وانتصاب « حبا » على التمييز والتفسير . وانظر البلوى ١٥١ / ٢ .

(٢) الرعى : بمعنى المراعاة والحفظ . والثنوى : اسم من الاستثناء . والبقوى : اسم بمعنى الإبقاء . والشروى : المثل . وقد جعل المؤلف الإبدال في هذا الباب ساذجا أو كالساذج وإن كان للفرق بين الاسم والصفة لما كان غير مبنى على الاستقلال والاستخفاف الذى هو الأصل في حديث الإعلال .

(٣) من الندى ، وهو ما يسقط بالليل من الليل . (٤) المضواء (بضم الميم) : القدم .

(٥) هذه لغة بني أسد . ومكول مفعول من الكيل . (٦) رجل مسور به . ركذا طريق مسور فيه . وهما من السير .

براهين المهندسين ؛ غير أنا نقول : إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بد منه ؛ لأن النفس لا تطبق في معناه غيره . والآخر ما يمكن بحمله ؛ إلا أنه على تجشّم واستكراه له .

الأول — وهو ما لا بد للطبع منه — : قلب الألف واوا للضمّة قبلها ، وباء للكسرة قبلها . أما الواو فنحو قولك في سائر : سويتر ، وفي ضارب : ضويرب . وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيه : قريطيس ، وقراطيس . فهذا ونحوه ؛ بما لا بد منه ؛ من قبل أنه ليس في القوة ، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة<sup>(١)</sup> الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة . فقلب الألف على هذا الحدّ علته الكسرة والضمة قبلها . فهذه علّة برهانية ولا لبس فيها ، ولا توقّف للنفس عنها . وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه باء إذا انكسر ما قبلها ؛ نحو : عصيفير وعصافير ؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحمّل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ؛ وذلك بأن تقول : عصيفور وعصافور . وكذلك نحو : موسر ، وموقن ، وميزان ، وميعاد ؛ لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه ، وأمكنك منه ؛ وذلك قولك : ميوزان ، وموعاد ، وميسر ، وميقن . وكذلك ريج وقيل ؛ قد كنت قادرا أن تقول : قول ، وروح ؛ لكن محيى الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ، ومثله لا يكون . ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدّتين ؛ نحو ما صار إليه قلب لام

(١) هذا القيد للاحتراز عن الألف اليائسة ، وهي الهيرة ، وقد يعبر عن الألف المدة بالألف اللينة .

(٢) بعد أن ساق سيبويه مذهب يونس وناس من النحويين في توكيد المسند الى الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة فيقال عندهم : اصربان زيدا واضربان زيدا قال : « ويقولون في الوقف اصربا واضربا فيمدّون ، وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا إذا اجتمعت ألفان مدّ الحرف » وترى سيبويه يصوّر اجتماع ألفين : وفي السراى أن الزجاج كان يكره هذا . وسيشير المؤلف الى هذا في ص

كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو خطأ كسا ا ، أو قضا ا ، فهذا تنوهم  
تقديرا ولا تلفظ به ألبة . قال أبو إسحاق يوما لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين  
المدتين — ومد الرجل الألف في نحو هذا ، وأطال — فقال له أبو إسحاق :  
لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحدة .

- هـ . وعلة امتناع ذلك عندي أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ؛  
فلو التقت ألفان مَدَتان لانتقضت القضية في ذلك ؛ ألا ترى أن الألف الأولى  
قبل الثانية ساكنة ، وإذا كان ما قبل الثانية ساكنا كان ذلك نقضا في الشرط  
لا محالة . فأما قول أبي العباس في إنشاد سيويه <sup>(١)</sup> :

\* دار لسعدى إذ ه من هواكا \*

- ١٠ . إنه نرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنا  
متحركا في حال ، خطأ عندنا . وذلك أن الذي قال : « إذ ه من هواك » هو الذي  
يقول في الوصل : هي قامت ، فيسكن الياء ، وهي لغة معروفة ، فإذا حذفها في الوصل  
اضطرارا واحتاج إلى الوقف ردها حينئذ فقال : هي ، فصار الحرف المبدوء به  
غير الموقوف عليه ، فلم يجب من هذا أن يكون ساكنا متحركا في حال ، وإنما كان  
قوله « إذ ه » على لغة من أسكن الياء لا على لغة من حركها ، من قبل أن الحذف  
١٥ . ضرب من الإعلال ، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات  
لقوتها . وعلى هذا قبح قوله :

(١) انظر الكتاب ٩/١ . (٢) يريد أن بقاء الصمير المنفصل على حرف واحد يعرضه

للكون عند الوقف عليه والتحرك عند البدء به ، وهو عرضة للبدء مع الوقف دائما ؛ فمن هنا جاءت

٢٠ . الاستعانة التي زعمها المبرد . ويرد أن جئ على المبرد بأن الوقف يقصى برء المحذوف ؛ فيكون الوقف عليه

وسكينة ، فأما الحرف الباقي فلا يعرض له السكون . (٣) هي لغة بعض بني أسد وقيس .

يقولون : هي فعلت ؛ بإسكان الياء .

لم يك الحسق سوى أن هاجه رسم دار قد تعقّى بالسّرر<sup>(١)</sup>

لأنه موضع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك : لم يكن الحق .

وعلة جواز هذا البيت ونحوه ، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة ، هي أن هذه الحركة إنما هي لالتقاء الساكنين ، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدة ، فكان النون ساكنة ، وإن كانت لو أقرت لحُرّكت ، فإن لم تقل بهذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب المجازيين على قوهم : أردد الباس ، وأصعب الماء ، وأسأل السيف . وأن تحتج في دفع ذلك بأن تقول : لا أجمع بين مثيلين متحركين . وهذا واضح .

ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم ، فإن طريق الحسّ موضع تتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم : « أرد » للدقيق و « ماست » للين<sup>(٢)</sup> ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن . إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفا ، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت « ماست » كأنها مسّت .

(١) هذا البيت لشاعر جاهلي ، اسمه حسيل — بضم الحاء وفتح السين — بن عرفة . وصمير « هاجه » عائد إلى العاشق في بيت قبله . و « تعقّى » أي الرسم ، وفي أكتب فوقه « تعقت » أي الدار ، وهي رواية . والسرد — بفتح السين — اسم واد يدفع من الإمامة إلى حضرموت . وانظر الخرافة ص ٧٢ ج ٤ ونوادري زيد الأنصاري ص ٧٧ . وفيهما « على » بدل « سوى » . وبعد هذا البيت في ج : غير الجلسة من عرفانه \* خرق الريح وطوفان المطر

(٢) كذا في أ ، ح ، وفي ش : « لانتفاء » .

(٣) في الأصول : « تجنح » وما أثبتته أنسب لقوله : « بأن تقول » .

(٤) سقطت هاتان العبارتان : « للدقيق » و « للين » في أ ، وأثبتنا في ش ، ب .

(٥) أورد الجار بردي في شرحه للشافعية ١٥١ ما اجتمع فيه ثلاثة سواكن في كلام العجم « كوشت وريست » والسواكن الأول فيهما ليس ألفا . وكوشت — بكاف فارسية — : اللحم ، وريست يقابل في العربية اسم العدد عشرين .



فإن قلت : فأجز على هذا الجمع بين الألفين المذتين ، واعتقد أن الأولى منهما كالفتحة قبل الثانية .

قيل : هذا فاسد ؛ وذلك أن الألف قبل السين في « ماست » إذا أنت استوفيتها أذلتك إلى شيء آخر غيرها مخالف لها ، وتلك حال الحركة قبل الحرف : أن يكون بينهما فرق <sup>(١)</sup> ما ، ولو تجسست نحو ذلك في جمعك في اللفظ بين ألفين مذتين ، نحو كسا ، وحمرا ، لكان مضافا إلى اجتماع ساكنين أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها ، وعلى سمتها ، والحركة لا بد لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها ؛ هذا مع انتقاض القضية في سكون ما قبل الألف الثانية .

ورأيت مع هذا أبا على — رحمه الله — كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم . ولعمري إنه لم يصرح بإجازته ، لكنه لم يتشدد فيه تشدده .  
١٠ في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن . قال : وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقاربُ حال الساكن ، وإن كان في الحقيقة متحركا ، يعني همزة بينَ بينَ . قال : فإذا كان بعض المتحرك لمضارعة الساكن لا يمكن الابتداء به ، فما الظن بالساكن نفسه ! قال : وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمرة <sup>(٢)</sup> ؛ يريد أنها لما كثرت ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت . وأما أنا  
١٥ فأسمعهم كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا : « كليلد » ؛ فإن لم تبلغ الكاف أن تكون

(١) ثبت هذا اللفظ في أ ، ح ، وسقط في ش ، ب

(٢) الزمرة : كلام المجوس عند أكاهم ، يراطنون وهم صموت لا يستعملون اللسان ولا الشفة إنما هو صوت يديروه في خياشيمهم وحلقهم فيهم بعضهم عن بعض ، وفي الحديث أن عمر — رضى الله عنه — كتب إلى أحد عماله في أمر المجوس أن ينههم عن الزمرة .  
(٣) أى الفرس ومن يتكلم بالساهم .

ساكنة، فإن حركتها جِدْ مُضَعَفَةٌ، حتى إنها ليخفى حالها على<sup>(١)</sup>، فلا أدري أفتحة هي أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلا فلم أحل منه بطلائ.

وحديثي أبو علي رحمه الله قال : دخلت « هيتا<sup>(٢)</sup> » وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد ، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل ؛ فعجبت منها وأقنا هناك أياما ، إلى أن صلح الطريق للسير، فإذا أننى قد تكلمت مع القوم بها ، وأظنه قال لى : إننى لما بعدت عنهم أنسيها .

ومما نحن بسبيله مذهب يونس<sup>(٣)</sup> فى إلحاقه النون الخفيفة للتوكيد فى التثنية ، وجماعة النساء ، وجمعه بين ساكنين فى الوصل ، نحو قوله : اضربان زيدا ، واضربان غمرا ، وليس ذلك — وإن كان فى الإدراج — بالمنع فى الحس ، وإن كان غيره أسوغ فيه منه<sup>(٤)</sup> ، من قبل أن الألف إذا أشبع مدها صار ذلك كالحركة فيها ، ألا ترى إلى أطراد نحو : شابة ، ودابة ، وادهامت ، والضالين .

فإن قلت : فإن الحرف لما كان مدغما خفى ، فبنا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة ، بغيا لذلك مجرى الحرف الواحد ، وليست كذلك نون اضربان زيدا ، وأكرمنا جعفر ، قيل : فالنون الساكنة أيضا حرف خفى — فحرت لذلك نحوا من الحرف المدغم ؛ وقد قرأ نافع (محيى ومساى) بسكون الياء من «محيى» ، وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء ، والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف أحتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة ، وذلك قول الله تعالى (وَلَنَجْجِلَ خَطَايَاكُمْ) ولذلك يُحْصَى المبتدئون ، والمتلقنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف ، فإذا

(١) لم أحل منه بطلائ : لم أظفر ولم أستفد منه كبير فائدة .

(٢) هي بلدة على الفرات من نواحي بغداد ، ذات نخل كثير وخيرات واسعة .

(٣) انظر الكتاب ١٥٧ ح ٢ (٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « منه فيه »

- كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهي متحركة ازدادت خفاء بالسكون نحو محياى ،  
فأشبهت حينئذ الحرف المدغم . ونحو من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم : «التقت  
حلقتا البطان» بإثبات الألف ساكنة في اللفظ قبل اللام ، وكأن ذلك إنما جاز  
ههنا لمضارعة اللام النون ؛ ألا ترى أن في مَقْطَع اللام غُنة كالنون ، وهي أيضا  
تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم في اللفظ ياء ، فحملت اللام في هذا على النون ،  
كما حملت أيضا عليها في لَعْلَى ، ألا تراه كيف كرهوا النون من لَعْلَى مع اللام ، كما  
كرهوا النون في إِنْخَى ، وعلى ذلك قالوا : هذا يَلُوسَفَر ، وَيَلُ سَفَر ، فأبدلوا الواو ياء  
لضعف حمز اللام كما أبدلوها «في قنية» ياء ، لضعف حمز النون ، وكأن «قنية» — وهي  
عندنا من «قنوت» — ، و«يليا» أشبه من عَذَى وصبيان ، لأنه لا غُنة في الذال والباء .  
ومثل «يلى» قولهم : فلان من عِلَّة الناس ، وناقة عَلَيَّان . فأما إبدال يونس هذه  
النون في الوقف ألفا وجمعه بين ألفين في اضربا ا ، واضربنا ا ، فهو الضعيف  
المستكره الذى أباه أبو إسحاق وقال فيه ما قال<sup>(٦)</sup> .

ومن الأمر الطبيعى الذى لا بد منه ، ولا وعى عنه ، أن يلتقى الحرفان  
الصحيحان فيسكن الأول منهما في الإدراج ، فلا يكون حينئذ بد من الازدغام ،

- (١) أى فأشبه اجتماع الساكنين في «حلقتا البطان» اجتماعهما في اضربان على رأى يونس .  
(٢) هكذا بتقديم الواوى على اليائى في ا ، ح ، و فى ش ، ب بتقديم اليائى . وبلوسفر ، ويلي سفر :  
بلاء السفر والتجارب وحنكته مداورة الشنون .  
(٣) العذى : الزرع لا يسقى إلا من ماء المطر لبعده عن المياه والعيون ، وقد جعل ابن جنى الياء  
فيه مبدلة من الواو ، وهذا رأى فى اللغة ، ويرى بعضهم كصاحب القاموس أن الياء أصيلة فيه .  
(٤) هكذا بالباء الموحدة كما فى ا ، ب . وفى ش والمطبوعة «بالياء» وهو تصحيف ، والمراد  
الذال فى عذى والباء فى صبيان . (٥) يقال : ناقة عليان أى مشرقة ، وصوت عليان : جهير .  
(٦) انظر ص ٨٩ من هذا الكتاب .  
(٧) يقال : لا وعى لى عن هذا الأمر ؛ أى لا بد لى منه .

متصلين كانا أو منفصلين . فالمتصلان نحو قولك : شَدَّ، وَصَبَّ، وَحَلَّ، فلا دغام واجب لا محالة، ولا يوجدك اللفظ به بُدْأ منه . والمنفصلان نحو قولك : خذْ ذاك، ودع عامرا . فإن قلت : فقد أقدر أن أقول : شُدَّدَ، وَحُلِّلَ، فلا أدغم، قيل : متى تجشمت ذلك وقفت على الحرف الأول وقفة ما، وكلامنا إنما هو على الوصل . فأما قراءة عاصم : ( وقيل من راقٍ ) ببيان النون من « مَنْ »، فعييب في الإعراب، معييف في الأسماح، وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب ادغامها في الراء، نحو : من رأيت، ومن رآك؛ فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة، لِيُنْبَهَ به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضى أيضا؛ ألا ترى إلى قول عدي<sup>(٢)</sup> :  
مَنْ رَأَيْتَ الْمُنُونِ عَرَّيْنَ أَمْ مِنْ ذَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرٌ<sup>(٣)</sup>

بل ادغام نون « من » في راء رأيت . ويكفي من هذا إجماع الجماعة على ادغام (من راقٍ) وغيره مما تلك سبيله . وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ : « فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ » بل ادغام تاء تلقف . وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صار ما ههنا كالجزء الواحد، فجري « هَيْتَ » في اللفظ مجرى خَدَبَ، وَهَجَفَ ؛ ولولا أن الأمر كذلك للزمك أن تقدر الابتداء بالساكن، أعني تاء المضارعة من « تتلقف » . فاعرف ذلك . وأما المعتلان فإن كانا مَدينَ منفصلين فالبيان لا غير، نحو : في يده ، وذو وَفْرَةٍ ،

(١) كذا في ش . وفي أ ، ب : « الاستماع » . وقد كان خيرا لابن جني أن ينزه لسانه عن الوقوع في القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول عليه الصلاة والسلام وغاب عنه أن عاصما — وتبعه حمص — يسكت على « من » سكتة لطيفة ثم يبتدئ « راق » وعلى ذلك فلا سبيل إلى الإدغام، وهذه السكتة قصد بها دفع اللبس وألا يتوهم أن « من راق » هي مَرَّاقا فعالم من مرق وانظر النشر ١ / ١٩ طبعة دمشق، والآلوسي والقرطبي في تفسير سورة القيامة .

(٢) يريد عدي بن زيد ، وانظر القصيدة في الأغاني ص ١٣٨ ح ٢ طبعة الدار .  
(٣) عرين : أي تركن وأهمل ؛ تقول : عريت الشيء خليه وأهملته . وفي اللسان في « من » : « عرين » في مكان « عرين » ، وفي رواية الأغاني مكانهما : خلدن .  
(٤) هو البري كما في البحر المحيط ص ٣٦٣ ح ٤ . ويريد قوله تعالى : « وأوحينا إلى موسى أن اقصصناك فإذا هي تلقف ما بأفكون » آية ١١٧ سورة الأعراف .

وإن كانا متصلين ادغما نحو : مرضية ، ومدعوة ؛ فإن كان الأول غير لازم فك في المتصل أيضا ، نحو قوله :

\* بان الخليلط ولو طووعت ما بانا <sup>(١)</sup> \*

وقول العجاج :

\* وفاحيم دويى حتى أعلنكسا <sup>(٢)</sup> \*

ألا ترى أن الأصل داويت ، وطاوعت ، فالحرف الأول إذا ليس لازما . فإن كانا بعد الفتحة ادغما لا غير ، متصلين ومنفصلين ؛ وذلك نحو : قز ، وجز ، وحى ، وعى ، ومصطفو واقد ، وغلامى ياسر ؛ وهذا ظاهر .

فهذا ونحوه طريق ما لا بد منه ؛ [وما لا يجرى مجرى التحيز إليه والتخير له] <sup>(٣)</sup> .

- وما منه بد هو الأكثر وعليه اعتماد القول ، وفيه يطول السؤال والخوض ،  
وقد تقدم صدر منه ، ونحن نغترق في آتى الأبواب جميعه ، ولا قوة إلا بالله ؛  
فأما إن استوفينا فى الباب الواحد كل ما يتصل به — على تراحم هذا الشأن ؛  
وتقاود بعضه مع بعض — اضطرت الحال الى إعادة كثير منه ، وتكريره فى الأبواب  
المضاهية لبابه ؛ وسترى ذلك مشروحا بحسب ما يعين الله عليه ويُنهض به .

(١) هذا مطلع قصيدة بلرير . وبقية البيت :

\* وقطعوا من حبال الوصل أقرانا \*

(٢) الذى فى ديوان العجاج ٣١ : «فاحم» . وهو منقول بقوله قبل :

\* أزمار غرا ، تروق العنسا \*

(٣) زيادة فى سه ، ح .

(٤) أى نستوعب . والاعتراق والاستغراق معناها واحد .

## باب القول على الاطراد والشذوذ

أصل مواضع ( ط ر د ) في كلامهم التتابع والاستمرار . من ذلك طردت  
الطريدة ، إذ أتبعها واستمرت بين يديك ؛ ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ؛  
ألا ترى أن هناك كراً وقرأً ؛ فكل يطرد صاحبه . ومنه المطرد : ربح قصير يطرد به  
الوحش ، وأطرد الجدول إذا تابع ماؤه بالريح . أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي :  
مالك لا تذكر أو تزور بيضاء بين حاجبها نور  
تمشى كما يطرد الغدير  
ومنه بيت الأنصاري<sup>(١)</sup> :

\* أتعرف رثماً كأطراد المذاهب \*

١٠ أى كتتابع المذاهب ، وهى جمع مذهب ؛ وعليه قول الآخر<sup>(٢)</sup> :

سيكيفيك الإله ومسنات بكندل لب تطرد الصلالا

أى تتابع إلى الأرضين المطورة لشرب منها ؛ فهى تسرع وتستمر إليها . وعليه  
بقية الباب .

وأما مواضع ( ش ذ ن ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد ؛ من ذلك قوله :

١٥ \* يتركن شذان الحصى جوافلا \*<sup>(٣)</sup>

(١) الأنصاري : هو قيس بن الخطيم . والمذاهب : جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها في أربعض .  
وبقية البيت :

\* لعمره وحشا غير موقف راكب \*

وانظر اللسان في ذهب وطرده ، والديوان ١٠ ، وجمهرة أشعار العرب في المذهبات .

(٢) هو الراعى يصف الإبل رايتها مواضع المطر . فالمسنات : الإبل ولبن : يريد لبنى ، وهو واد  
حواله هضب كثير شبه به الإبل . وقوله تطرد الصلالا أى تتابع إليها لحذف الجار وأوصل الفعل والصلال  
جمع صلة وهى مواقع المطر فيها نبات فالإبل تراها . انظر اللسان في طرد وصلل ، والمخصص ١٠ / ٢٠٩  
(٣) شذان ( يفتح الشين ) . وهو وصف على فعلان ، على أن الأنسب بقوله « جوافلا » أن يقرأ :  
شذان بضم الشين جمعا .

أى ما تطاير وتهافت منه . وشذ الشيء يشذ ويشذ شذوذاً وشذاً ، واشذذته أنا ،  
وشذذته أيضاً أشذّه (بالضم لا غير) ، وأبأها الأصمى وقال : لا أعرف إلا شاذّاً  
أى متفرقاً . وجمع شاذّ شذّاذ ؛ قال :

\* كبعض من مر من الشذاذ \*

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة . ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على  
سنته وطريقه في غيرهما ، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب  
وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وأنفرد عن  
ذلك إلى غيره شاذّاً ؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما .

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :  
مطرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة ؛  
وذلك ؛ بو : قام زيد ، وضربت عمرا ، وصررت بسعيد .

ومن رد في القياس ، شاذّ في الاستعمال . وذلك نحو الماضي من : يدّر ويدّع .  
وكذلك قولهم « مكانٌ مبقل » هذا هو القياس ، والأكثر في السماع باقل ، والأول  
مسموع أيضاً ؛ قال أبو دؤاد لابنه دؤاد « يا بني ما أعاشك بعدى ؟ » فقال دؤاد :  
أعاشنى بعدك وإد مبقل <sup>(٢)</sup> آكل من حوذانه وأنسل <sup>(٣)</sup>

وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب ( حيلة ومحالة ) : مكانٌ مبقل . ومما يقوى  
في القياس ، ويضعف في الاستعمال مفعول عسى أسماً صريحاً ؛ نحو قولك : عسى زيد

(١) يريد أنه أنكر « شذّ » متدياً ولا يعرفها إلا فعلاً لازماً في معنى تفرّق لا في معنى تفرّق .  
(٢) الحوذان . اسم نبت . وأنسل . يروى بفتح الهمزة ، ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر .  
ويروى بضمها ؛ ومعناه تنسل إلى وغنى . وانظر اللسان في « نسل وبقل » .  
(٣) انظر معجم الأدباء ٢١٦/١ طبع مطبعة الحلبي .  
(٤) في ش : « استعمال مفعول » وكذا البارة في المزهر . وهو يريد بمفعول عسى خبرها .

قائماً أو قياماً ؛ هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظّره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ؛ وذلك قولهم : عسى زيد أن يقسوم ، و ( عسى الله أن يأتي بالفتح ) . وقد جاء عنهم شيء من الأول ؛ أنشدنا أبو علي :

أكثرت في العذل مُلجداً عَمّاً لا تعذُّلاً إني عسيّت صائماً<sup>(٢)</sup>

ومنه المثل السائر : « عسى الغوير أبؤسا » .

والثالث المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ؛ نحو قولهم : أخوص الرمث<sup>(٣)</sup> ، واستصوبت الأمر . أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : يقال استصوبت الشيء ، ولا يقال : استصبت الشيء . ومنه استحوذ<sup>(٤)</sup> ، وأغلبت المرأة<sup>(٥)</sup> ، وأسْتَنْوَقَ الجمل ، وأسْتَيْسَتِ الشاةُ ، وقول زهير :

\* هنالك إن يَسْتَحْوِلُوا المسال يُحْوِلُوا<sup>(٥)</sup> \*

ومنه استفيل<sup>(٦)</sup> الجمل ؛ قال أبو النجم :

\* يدير عني مصعب مستفيل<sup>(٧)</sup> \*

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً . وهو كستميم مفعول ، فيما عينه واو ؛ نحو : ثوب مَصْبُون ، ومسك مَدْوُوف<sup>(٨)</sup> . وحكى البغداديون : فرس مَقْوُود ،

(١) كذا ، ولا يعرف هذا ؛ فإن المعنى لا يخبر به عن الذات إلا بتأويل .

(٢) رسم « تعذلاً » بالألف ، مكان نون التوكيد الخفيفة وفقاً لما في . وفي بقية الأصول بالنون .

(٣) الرمث : شجرة ترعاها الإبل ، وإخواسه أنه يبيد فيه ورق ناعم كأنه خوصة .

(٤) يقال : أغلبت المرأة ولدها إذا أرضعته وهي حامل . (٥) عجز هذا البيت :

\* وإن يسألوا يعطوا وإن يسروا يغلوا \*

واستخوال المسال أن يسأل ناقة عارية للبهنا وأوبارها أوفرسا للفرس طليها ، وإخواله : إعطائه .

ويروى يستخبلوا ... يخبلوا . وانظر اللسان ( خبل ) . (٦) استفيل الجمل : صار كالفضيل .

(٧) هذا في وصف غل إبل . والمصعب : الذي لم يذل . وهذا من أرجوزة الطويلة التي أولها :

\* الحمد لله الوهوب المجزل \*

وانظرها بتمامها في الطرائف الأدبية .

(٨) أي مخلوط أرمبلول . ومن شواهد ذلك قوله : والمسك في عنبره مدوروف . وانظر اللسان ( داف ) .



ورجل مَعُود من مرضه . وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه . [ ولا يحسن<sup>(١)</sup> أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية ] .

واعلم أن الشيء إذا آطرد في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ؛ لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أديتهما بجاهلها ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في امتساع : استسوع ، ولا في استباع : استبيع ، ولا في أعاد : أعود ، لو لم تسمع شيئا من ذلك ؛ قياسا على قولهم : أخوص الزئب . فإن كان الشيء شاذًا في السماع مقتردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وبحرّيت في نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك امتناعك من : ودّر ، وودّع ؛ لأنهم لم يقولوها ، ولا عرو<sup>(٢)</sup> [ عليك ] أن تستعمل نظيرهما ؛ نحو : وزن ووعد لو لم تسمعهما . فأما قول أبي الأسود :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَيْلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحَبِّ حَتَّى وَدَّعَهُ

فشاذ . وكذلك قراءة بعضهم ( ما ودّعت ربك وما قلى ) . فأما قولهم : ودّع الشيء يدع — إذا سكن — فأتدع ؛ فسموع متبع ؛ وعليه أنشد بيت الفرزدق : وعصّ زمان يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحت<sup>(٣)</sup> أو مجلف

فعني «لم يدع» — بكسر الدال — أي لم يتدع ولم يثبت ، والجملة بعد «زمان» في موضع جر لكونها صفة له ، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم يدع فيه

(١) ما بين القوسين زيادة من . (٢) زيادة من أ .

(٣) انظر الخزانة ص ٣٤٩ ج ٢ ، والرواية التي أوردها ابن جني هنا رواها أبو عبيدة ، ورواها ابن الأباري في شرح المفضليات في قصيدة سويد بن أبي كاهل اليشكري . انظر الشرح ٣٩٦

أولاً لجله من المال <sup>(١)</sup> المُسَحَّتْ أو مُجَلَّفٌ ؛ فيرتفع «مسحت» بفعله و «مجلف» عطف عليه ، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الأخرى <sup>(٢)</sup> .  
ويمكن عن معاوية أنه قال : خير المجالس ما سافر فيه البصر ، وأتدع فيه البدن .  
ومن ذلك استعمالك « أن » بعد كاد نحو : كاد زيد أنت يقوم ؛ هو قليل شاذ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأياً في القياس . ومن ذلك قول العرب :  
أقائم أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامها . قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن  
نقول : أقائم أخواك أم قاعد <sup>(٣)</sup> هما ؟ إلا أن العرب لا تقول إلا قاعدان ؛ فنصل <sup>(٤)</sup>  
الضمير ، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى <sup>(٥)</sup> .

### باب في تقاود السماع وتقاوع الاتزان <sup>(٦)</sup>

هذا الموضع كأنه أصل الخلاف الشاكر بين النحويين . وسنفرد له باباً . غير  
أننا نقدم هاهنا ما كان لائقاً به ، ومقدمة للقول من بعده . وذلك على ضرب :  
فمنها أن يكثر الشيء فيسئل عن علته ؛ كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ،  
فيذهب قوم إلى شيء ، ويذهب آخرون إلى غيره . فقد وجب إذا تأمل القولين

(١) هي «مسحتنا» بالنصب ، ونرجعت على أن المراد : أو هو مجلف .

(٢) في نوادر القاملي ٢١٥ عزو هذا إلى الأحنف بن قيس ، وقد قيل له : أي المجالس أطيب ؟

(٣) لأنه معطوف على الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر ، وإنما يكون مرفوعه اسماً ظاهراً ،  
أو ضميراً منفصلاً . وابن هشام يرى أنه ليس له فاعل ظاهر ولا ضمير منفصل بل استغنى بالمستر على خلاف  
القياس ، وكأنه يفتفرق التواني ما لا يفتفرق غيرها ، ويرى غيره أن « أم » هنا منقطعة ، والتقدير :  
أم هما قاعدان . راجع الصبان على الأشموني في مبحث الابتداء . (٤) يريد الضمير المستتر

في قاعدان ، فإنه نوع من المنصل . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الأخرى » .

(٦) تقاود السماع : اطراده في شيء ، وعدم اختلافه فيه ؛ كرفع الفاعل : اتفق السماع فيه .  
وتقاوع الاتزان : تخالفه وتغايره ، من قولهم : تقارع القوم : تضاربوا بالسيف . والاتزان الاستنباط .

(٧) كذا في ب ، ج . وفي أ : « أننا » .

واعتماد أقوامها، ورفض صاحبه<sup>(١)</sup> . فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادها جميعا؛ فقد يكون الحكم الواحد معلولا بملتين . وسنفرد لذلك بابا . وعلى هذا معظم قوانين العربية . وأمره واضح، فلا حاجة بنا إلى الإطالة فيه<sup>(٢)</sup> .

ومنها أن يسمع الشيء، فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره<sup>(٣)</sup>، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول . وذلك كقولك : ضربتك ، وأكرمته ، ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع . فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله .

ووجه الدلالة منه على ذلك أنهم قد أجمعوا على أن الكاف في نحو ضربتك من الضمير المتصل ، كما أن الكاف في نحو ضربك زيد كذلك ، ونحن نرى الكاف في ضربتك لم تباشر نفس الفعل ، كما باشرته في نحو ضربك زيد ، وإنما باشرت الفاعل الذي هو التاء ، فلولا أن الفاعل قد مزج بالفعل ، وصيغ معه ، حتى صار جزءا من جملته ، لما كانت الكاف من الضمير المتصل ، ولا اعتدت لذلك منفصلة لامتصته . لكنهم أجزوا التاء التي هي ضمير الفاعل في نحو ضربتك — وإن لم تكن من نفس حروف الفعل — مجرى نون التوكيد التي يبنى الفعل عليها ، ويضم إليها ، في نحو لأضربتك . فكما أن الكاف في نحو هذا معتدة من الضمير المتصل وإن لم تلي نفس الفعل ، كذلك الكاف في نحو ضربتك ضمير متصل وإن لم تلي نفس الفعل . فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدة اتصال الفعل بفاعله ، وتصحيح القول بذلك .

(١) يريد بصاحبه الرأي الأضعف . جملة صاحب الأقوى لأنه يقرن معه ، إذ كان متده

ومقلده . وفيه : « رفض الآخر » . (٢) كذا في أ . وسقط في ش . ه .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش و ب ، والمطبوعة : « غناد » .

وأما وجه إفساده شيئا آخر فنقول أن فيه ردًا على من قال : إن المفعول إنما نصبه الفاعل وحده ، لا الفعل وحده ، ولا الفعل والفاعل جميعا .

وطريقة الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم : الضمير المتصل : أنه متصل بالفاعل فيه لا محالة ؛ ألا تراهم يقولون : إن الهاء في نحو صررت به ، ونزلت عليه ، ضمير متصل ، أى متصل بما عمل فيه وهو الجاز ؛ وليس لك أن تقول : إنه متصل بالفعل ؛ لأن الباء كأنها جزء من الفعل ؛ من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصوغة فيه ، وهى همزة أفعل ؛ وذلك نحو أنزلته ونزلت به ، وأدخلته ودخلت به ، وأخرجته وخرجت به ؛ لأصيرين<sup>(٤)</sup> :

أحدهما أنك إن اعتدلت الباء لم ذكرت كأنها بمض الفعل ، فإن هنا دليلا آخر يدل على أنها كعض الاسم ؛ ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب بالفعل ، حتى إنك لتجيز العطف عليهما جميعا بالنصب ؛ نحو قولك : صررت بك وزيدا ، ونزلت عليه وجعفرًا ؛ فإذا كان هنا أمران أحدهما على حكم الآخر على ضده ، وتعارض هذا التعارض ، ترافعا أحكامهما ، وثبت أن الكاف في نحو

(١) الذى قال : إن المفعول نصبه الفاعل وحده هو هشام بن معاوية من أعيان أصحاب الكساء ، وكانت وفاته سنة ٢٠٩ هـ ، وانظر البنية ٤٠٩ . وذهب جمهور الكوفيين الى أن العامل فيه الفعل والفاعل جميعا ، ويرى البصريون أن العامل فيه الفعل أو ما حل عليه ، وانظر الإنصاف ٤٠ وشرح الرضى على الكافية ٢١ / ١ ، والجمع ١٦٥ / ١ (٢) في ١ : « بالفاعل » .

(٣) متعلق بقوله : « متصل » وهو المنفى . (٤) متعلق بقوله : « ليس لك ... » فهو متعلق بالمنفى . (٥) هذا رأى ابن جنى ، ومحققو النحاة لا يجيزون ذلك ؛ فإن من شرط العطف حل المحل عندهم ظهور الإعراب المحل في الفصح ، نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدا . وانظر المنفى في أقسام العطف في الباب الرابع . (٦) أى أحدهما يدل على حكم ، فالتعريف محذوف وهو يدل . ويدوران « يدل » سقطت من النسخ . (٧) أى رفع كل منهما حكم الآخر وأزاله . وهذا كما يقول الجديون : إذا تعارض الشئان تماثلا وفى به : « وإذا تعارض الدليلان تماثلا » ، وانظر فيما يجرى الباب المقود لتراجع الأحكام .

مررت بك متصلة بنفس الباء ؛ لأنها هي العاملة فيها . وكذلك الهاء في نحو إنه أخوك، وكأنه صاحبك، وكأنه جعفر : <sup>(١)</sup> هي ضمير متصل ، أى متصل بالعامل فيه ، وهذا واضح .

- والآنرإطباق النحويين على أن يقولوا في نحو هذا : إن الضمير قد خرج عن الفعل ، وانفصل من الفعل ؛ وهذا تصريح منهم بأنه متصل أى متصل بالباء العاملة فيه ، فلو كانت التاء في ضربتك هي العاملة في الكاف ، لفسد ذلك ؛ من قبل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل ، وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل ، والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل ؛ من حيث كان الفعل موزعاً في التنكير ، والاسم المضمر متناه في التعريف . بل إذا لم يعمل الضمير في الظرف ولا في الحال — وهما مما تعمل فيه المعاني <sup>(٢)</sup> — كان الضمير من نصب المفعول به أبعد ، وفي التقصير عن الوصول إليه أقعد . وأيضاً فإنك تقول : زيد ضرب عمراً ، والفاعل مضمر في نفسك ، لا موجود في انفطك ، فإذا لم يعمل المضمر ملقوذاً به ، كان ألا يعمل غير ملقووظ به أخرى وأجدر .
- ١٠

- وأما الاستدلال بنحو ضربتك على شيء غير الموضعين المتقدمين ، فإن يقول قائل : إن الكاف في نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعاً ، ويقول : إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه في نحو إنك قائم ونظيره . وهذا أيضاً وإن كان قد ذهب إليه هشام فإنه عندنا فاسد من أوجه <sup>(٣)</sup> : <sup>(٤)</sup>
- ١٥

- (١) سقط هذا اللفظ في ش . (٢) يراد بالمعنى ما فيه معنى الفعل ، وهو ما يستنبط منه معنى العمل ولا يكون من صيغته ؛ كحرف النية وأمم الإشارة . انظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٢٠١ ، والكتاب ١ / ٢٤٧ . (٣) ما نسبته إلى هشام نسبته غيره إلى الكوفيين ، وينسبهم بعضهم إلى الفراء . منهم ، فأما هشام فهو صاحب القول بأن العامل هو الفاعل وحده ، وانظر ما كتبه آخراً . (٤) انظر في إفساد هذا القول الإنصاف ٤٠ .
- ٢٠

أحدها أنه قد صحّ ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزلاً باثني عشر دليلاً منزلة الجزء الواحد، فالعمل إذاً إنما هو للفعل وحده ، واتصل به الفاعل فصار جزءاً منه ؛ كما صارت النون في نحو لتضربن زيدا كالجزء منه ، حتى خلط بها ، وبني معها . ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى ، والمعاني لا تعمل في المفعول به ، إنما تعمل في الظروف .

ومن ذلك أن تستدلّ بقول ضيفم الأسدي<sup>(١)</sup> :

إذا هو لم يخفني في ابن عمي — وإن لم ألقه — الرجل الظلوم

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ؛ ألا ترى أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفني » ضمير الشأن والحديث ؛ وأنه مرفوع لا محالة . فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا ، أو بفعل مضمر . فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر ؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ، ولا تفسير له ؛ وما كانت هذه سبيله لم يحز إضماره .

فإن قلت : فلم لا يكون قوله « لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم » تفسيراً للفعل الرفع لـ « هو » ؟ كقولك : إذا زيد لم يلقي غلامه فعلت كذا ، فترفع زيدا بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيراً له .

قيل : هذا فاسد من موضعين : أحدهما أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عما فيه فعل محتاج إلى تفسير . فإذا أدّى هذا القول إلى مالا نظيره ،

(١) في مستدرک الناج (ضعف) : « وضيفم الأسدي شاعر ، قاله ابن جني » . (٢) بنى ابن جني هذا الكلام على أن الضمير ضمير الشأن والحديث ، كما ترى : ولا يلزم المصير إلى ما رأى . فقد يجوز أن يكون الضمير « هو » راجعاً إلى محدث عنه في الكلام السابق ، وأبدل منه « الرجل الظلوم » و « هو » فاعل لفعل يفسره « لم يخفني » أي أمن . (٣) في ش « حاله » . (٤) يريد ضمير الشأن والحديث .

- وجب رفضه وأطراح الذهاب إليه . والآحر أن قولك « لم يخفني الرجل الظلوم » إنما هو تفسير لـ « هو » ، من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بدله أن تفسره الجملة ؛ نحو قول الله عز وجل : ( قل هو الله أحد ) فقولنا ( الله أحد ) تفسير لـ « هو » . وكذلك قوله تعالى : ( فإنها لا تعمى الأبصار ) فقولك : ( لا تعمى الأبصار ) تفسير لـ « ها » ، من قولك : فإنها ، من حيث كانت ضمير القصة . فكذلك قوله : « لم يخفني الرجل الظلوم » إنما هذه الجملة تفسير لـ « هو » . فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضممر بقى ذلك الفعل المضممر لا دليل عليه ؛ وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضمماره ؛ لما فى ذلك من تكليف علم الغيب . وليس كذلك ( إذا زيد قام أكرمته ) ونحوه ؛ من قبل أن زيدا تام<sup>(١)</sup> ، غير محتاج إلى تفسير . فإذا لم يكن محتاجا إليه صارت الجملة بعده تفسيراً للفعل الراجع له ، لا له نفسه .
- ١٠ فإذا ثبت بما أوردناه ما أوردناه ، علمت وتحقق أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفني الرجل الظلوم » مرفوع بالابتداء لا بفعل مضممر .
- وفى هذا البيت تقوية لمذهب أبى الحسن فى إجازته الرفع<sup>(٢)</sup> بعد إذا الزمانية بالابتداء فى نحو قوله تعالى ( إذا السماء انشقت ) و ( إذا الشمس كورت ) .
- ١٥ ومعنا ما يشهد لقوله هذا : شىء غير هذا ، غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا ، إنما الغرض إعلامنا أن فى البيت دلالة على صحة مذهب أبى الحسن هذا . فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيغم الذى أنشدناه .

(١) كذا فى ش ، ب وهو الصواب . وفى ا والمطبوعة : قام . وهو تحريف . وفى ح : « من »

قبل أن زيدا غير محتاج إلى تفسير .

(٢) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « رفع زيد » .

(٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش والمطبوعة : « معنى » .

وفيه دليل آخر على جواز خلق الجملة الجارية خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها ؛ ألا ترى أن قوله « لم يخفني الرجل الظلوم » ليس فيه عائد على هو ، وكيف يكون الأمر إلا هكذا ؛ ألا تعلم أن هذا المضمرة على شريطة التفسير لا يوصف ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكر عليه ؛ وذلك لضعفه ؛ من حيث كان مفتقراً إلى تفسيره . وعلى هذا ونحوه عاقمة ما يرد عليك من هذا الضرب ؛ ألا ترى أن قول الله عز وجل ( الله أحد ) لا ضمير فيه يعود على ( هو ) من قبله . واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازا صحيحا أن يستدل به على أمر ما ، وأن يستدل به على ضده البتة . وذلك نحو مررت بزيد ، ورغبته في عمرو ، وعجبت من محمد ، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجر .

فأحد ما يبدل عليه هذا الضرب من القول أن الجاز معتد من جملة الفعل ١٠  
الواصل به ؛ ألا ترى أن الباء في نحو مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو أمرت زيدا ، وكذلك قولك أخرجته ونرجت به ، وأزلته ونزلت به . فكما أن همزة أفعل مصوغة فيه ، كائنة من جملته ، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضا من جملة الفعل ؛ لمعاقبته ما هو من جملته . فهذا وجه .

والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره ؛ ألا ترى ١٥  
أنك تحكم لموضع الجاز والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك ، فتقول :  
مررت بزيد وعمرا ، وكذلك أيضا لا يفصل بين الجاز والمجرور ؛ لكونهما في كثير

(١) وذلك أن الخبرين المبتدأ في المعنى ، إذا كان تفسيراً له ، فاستغنى عن العائد .

(٢) انظر في هذا المعنى في الباب الرابع ( المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة ) .

(٣) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « ماضوعة » .

(٤) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « فتعطف ... فتنصب » .



من المواضع بمنزلة الجزء الواحد . أفلا تراك كيف تقدّر اللفظ الواحد تقديرين مختلفين ، وكل واحد منهما مقبول في القياس ، متعلق بالبشر والإيناس .  
ومن ذلك قول الآخر :

زَمَانَ عَلَى غُرَابٍ غُدَافٌ فَطَيَّرَهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَارَا

- فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه إلى سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل ، ويمكن أيضا أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه . وذلك أن الظرف الذي هو (على) متعلق بمحذوف ، وتقديره غداة ثبتت على<sup>(٥)</sup> أو استقر على غراب ، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه . وقوله فطيره — كما ترى — معطوف . فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول : إن طيره معطوف على ثبت أو استقر ، وجواز العطف عليه أدل دليل على اعتداده وبقاء حكمه ، وأن العقد عليه ، والمعاملة في هذا ونحوه إنما هي معه ؛ ألا ترى أن العطف نظير التثنية ، ومحال أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا واحدا في الثبات والاعتداد واحدة .
- فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف ، وأنه ليس أصلا متروكا ، ولا شرعا منسوخا .

١٥ (١) كذا في أ ، ش ، ب . وفي ج : « الحرف » . (٢) سقط في ش هذا اللفظ .

(٣) هو أبوحية النخري . وقبل البيت :

زَمَانَ الصَّبَا ، لَيْتَ أَيَّامَنَا رَجَعْنَ لَنَا الصَّالِحَاتِ الْقَصَارَا

وبعده :

فَلَا يَمَعِدُ اللَّهُ ذَاكَ الْغُرَابَ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَذْكَارَا

٢٠ وقوله : « على غراب غداف » أراد به الشباب والشعر الأسود . وانظر الحيوان بتحقيق الأستاذ هرون ٤٢٩/٣ ، وأما المرتضى ١٠٠/٢ (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الظروف » .

(٥) المناسب لما هنا : زمان . وكان هناك رواية أخرى : « غداة على ... » فذهب ذكر المؤلف إليها .

(٦) هذا من ابن جني على أن « على غراب » جملة فعلية فاعلها « غراب » وليس يجب هذا ؛

فـ « غراب » مبتدأ لا فاعل ، وخبره « على » وليس في الكلام ما يختص بالفعل أو يقبل فيه حتى يقدر

٢٥ الفعل كما يريد . وعلى هذا فقوله « فطيره » صطف على الجملة الاسمية لا على متعلق الظرف .

وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلق به الظرف من هذا البيت فلا أنه قد عطف قوله « فطيره » على قوله « على » وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوى حكم الظرف في قيامه مقام الفعل المتعلق هو به، وإسقاطه حكمه وتولييه من العمل ما كان الفعل يتولاه، وتناوله به ما كان هو متناولا له .

فهذان وجهان من الاستدلال بالشئ الواحد على الحكمين الضدين، وإن كان وجه الدلالة به على قوة حكم الظرف وضعف حكم الفعل في هذا وما يجري مجراه هو الصواب عندنا، وعليه اعتمادنا وعقدنا . وليس هذا موضع الانتصار لما نعتقده فيه، وإنما الغرض منه أن نرى وجه ابتداء تفزع القول، وكيف يأخذ بصاحبه، ومن أين يقتاد الناظر فيه إلى انحائه ومصارفه .

ونظير هذا البيت في حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عز اسمه ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾ أفلا تراه كيف عطف الظرف الذى هو «له من قوة» على قوله «تبلى» وهو فعل، فالآية نظيرة البيت في العطف وإن اختلفا في تقدم الظرف تارة، وتأخره أخرى .

وهذا أمر فيه انتشار وامتداد، وإنما أفرض منه وما يجرى مجراه ما يستدل به ويجعل عيارا على غيره . والأمر أوسع شقة، وأظهر كلفة ومشقة؛ ولكن إن طبنت له، ورفقت به، أولاك جانبه، وأمطاك كاهله وغاربه؛ وإن خبطته وتوزطته كدك مهله، وأوعرت بك سبله، فرفقا وتأمتلا .

(١) كذا في ش وفي غيرها : « ترى » . (٢) إن المعطوف حمله « ماله من قوة ولا ناصر » لا الظرف . فترى كلام ابن جنى هنا غير دقيق . (٣) أى فطعت . (٤) يريد : عابته بعير رفق ونهت إلى وجهه . يقال : خبط الشئ : وطئه شديدا . (٥) أى سرت فيه على غير بصيرة . وأصل ذلك أن يقال : توزط في الأمر : ارتبك فيه فلم يسئل له المخرج منه . فاستعمله في سبب هذا وهو أخذه بعير رفق . والوارد أن يقال : توزط في الأمر : كما رأيت، وكأنه ضمه معنى ساءه، مثلا . (٦) يريد أنه يبطئ عليك تمزقه، فيسوءك ذلك .

### باب في مقاييس العربية

وهي ضربان : أحدهما معنوي والآخر لفظي . وهذان الضربان وإن عَمَّا  
وَفَشَوَا في هذه اللغة ، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي ؛ ألا ترى أن  
الأسباب المانعة من الصرف تسعة : واحد منها لفظي وهو شبه العمل لفظا ،  
نحو أحد ، ويرمع ، وتَنْضُب ، وإثمد ، وأبلم ، وبقم ، وإستبرق ، والثمانية الباقية  
كلها معنوية ؛ كالتعريف ، والوصف ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك . فهذا  
دليل .

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه  
فاعل ، ونصبت هذا لأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لالفظي . ولأجله  
ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ؛ ألا تراك إذا قلت :  
ضرب سعيد جعفرًا ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئًا ؛ وهل تحصل من قولك  
ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَلَ ، فهذا هو الصوت ،  
والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل .

وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ؛ ليؤكد أن بعض  
العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه ؛ كبررت بزيد ، وليت عمرا قائم ، وبعضه  
يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل  
لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ألا ترى إلى أ . . » . (٢) انظر في كتب  
المتأخرين أن المعنوي منها العلمية والوصفية والبقية أسباب لفظية ، ومنها العدل والتأنيث .  
(٣) اليرع : حجارة رخوة ، والتنضب : شجر جازي ، والأبلم : خوص المقل ، وهو شجر الدوم ،  
والبقم : شجر له ورق يتخذ منه صبيح . (٤) ما هنا زائدة . (٥) كذا في ش ، ب ، ج .  
وفي أ : « هذا الصوت » . (٦) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « فأما ما في الحقيقة » .

ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجز والجزم إنما هو للتكلم نفسه ، لا لشيء غيره . وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتغال المعنى على اللفظ . وهذا واضح .

واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجد طاريا من اشتغال المعنى عليه ؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن « إن » من قوله :<sup>(١)</sup>

ورج الفتى للغير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد

فإنك قائل : دخلت على « ما » — وإن كانت « ما » ههنا مصدرية — ؛ لشبهها لفظا بما النافية التي تؤكد بأن من قوله :<sup>(٢)</sup>

ما إن يكاد يخلّهم ليوجهتهم تحتاج الأمر إن الأمر مشترك

وشبه اللفظ بينهما يصير « ما » المصدرية إلى أنها كأنها « ما » التي معناها النفي ؛ أفلا ترى أنك لو لم تجذب أحدهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يميزك إلحاق « إن » بها .

(١) أي المعلوم بن بدل — بنية سبب — القريني ؛ كما ذكره السيرافي في شرح الكتاب ، نقل ذلك البغدادي في شرح شواهد المعنى في مبحث « إن » وفي اللسان . في « أن » : « للمعلوم بن بدل » وبذل محرف عن بدل . وفي الحماسة أبيات على هذا الروي لرجل من قريش منها :

مضى ما ير الناس الفتى وجاره يفير بقولوا : عاجر وجليد

وفي الخزائن ١/٣٦ هـ أن ابن جني في إعراب الحماسة عينه فقال : هو المعلوم بن بدل القريني ، وانظر السمط ٤٣٤ وشرح شواهد المعنى للبغدادي والكتاب ٢/٦ : ٣

(٢) أي زهير من قصيدة مظلما :

بان الخليل لم يأورا لمن تركوا وزودوك اشتياقا أية سلكوا

وانظر الديوان . وتحتاج الأمر : اختلافهم في الرأي : يقول هذا : نصنع كذا ، وذلك : نصنع كذا ، وقوله : إن الأمر مشترك ؛ أي لا يجتمعون على رأي واحد : هذا له رأي ، وهذا له رأي . وهذا الاختلاف يبطئ سيرهم وارتحالهم .

فالمعنى إذا أشيع وأسير حُكْمًا من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ، ولست في المعنوي محتاج الى تصور حكم اللفظي . فاعرف ذلك .

واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملت عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ؛ ألا ترى أنهم

- ٥ . لما أعربوا بالحروف في التنثية والجمع الذي على حده ، فأعطوا الرفع في التنثية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقى النصب لاحرف له فيأزابه ، جذبوه الى الجر فحملوه عليه دون الرفع ؛ لتلك الأسباب<sup>(١)</sup> المعروفة هناك . فلا حاجة بنا هنا الى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لما صاروا الى جمع التأنيث حملوا النصب أيضا على الجر ، فقالوا ضربت الهندات<sup>(٢)</sup> ( كما قالوا مررت بالهندات )

- ١٠ . ولا ضرورة هنا ؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا : رأيت الهندات ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه ، فدل دخولهم تحت هذا — مع أن الحال لا تضطر إليه — على إثارهم واستعجابهم حمل الفرع على الأصل ، وإن عيرى من ضرورة الأصل . وهذا جلي كما ترى .

ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض ، في نحو حذفهم الهمزة

- ١٥ . في نكرم ، وتكرم ، ويكرم ؛ لحذفهم إياها في أكرم ؛ لما كان يكون هناك من الاستثقال ؛ لاجتماع المحزتين في نحو أكرم ، وإن عيرت بقية حروف المضارعة — لو لم تحذف — من اجتماع همزتين ؛ وحذفهم أيضا الفاء من نحو وعد ، وورد ، في يعد ، ويرد ؛ لما كان يلزم — لو لم تحذف — من وقوع الواو بين ياء وكسرة ،

(١) قال الأشموني في مبحث إعراب المثني في باب المعرب والمثنى . « وحمل النصب على الجر فيهما

٢٠ — يريد التنثية وجمع المذكر السالم — لمناخبة النصب للجر دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين . »

(٢) سقط ما بين القوسين في ش ، ب وثبت في أ .

ثم حملوا على ذلك ما لولم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة؛ نحو أعُدْ ، وتَعِدْ ، وتَعِدْ ؛  
للاستثقال ، بل لتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها .

فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض — ومراتبها متساوية ،  
وليس بعضها أصلاً لبعض -- كان حمل المؤنث على المذكر لأن المذكر أسبق رتبة<sup>(١)</sup>  
من المؤنث ، أولى وأجدر .

ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد ؛ لأنه أسبق من الجمع ؛ ألا تراهم  
لمّا أعلت الواو في الواحد ، أعلوها أيضاً في الجمع ، في نحو قيمة وقيم ، وديممة  
وديم ، ولمّا صحّت في الواحد صحّحوها في الجمع ، فقالوا : زَوْج وزَوْجَة ، وثور  
وثورة .

فأما ثيرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال :

أما صاحب الكتاب فحمله على الشذوذ ، وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلوه<sup>(٢)</sup>  
ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور ، وهو القطعة من الأقط ؛ لأنهم  
لا يقولون فيه إلا ثورة بالتصحيح لا غير . وأما أبو بكر فذهب في إعلال ثيرة إلى<sup>(٣)</sup>  
أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة ، فتركوا الإعلال في العين أمانة لما نوّوه من  
الألف ؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا ، واعتنوا ، دليلاً على أنه في معنى ما لا بد  
من صحته ، وهو تجاوزوا وتعاونوا . وقد قالوا أيضاً : ثيرة ؛ قال :

(١) يريد حل جمع المؤنث في النصب على جمع المذكر على ما سبق .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٦٩ . ولفظه : « وقد قالوا : ثورة ، وثيرة . قلبوها حيث كانت بعد  
كسرة ، واستثقلوا ذلك ، كما استثقلوا أن تثبت في ديم . وهذا ليس بمطرد ، يعني ثيرة » .

(٣) يريد المبرد ، وأبو بكر هو ابن السراج .

(٤) أى الأعشى ميمون . وانظر ديوانه بشرح ثعلب طبعة أربعة ص ٨٤ .

\* صَدَرَ النَّهَارُ يَرَاغِي ثِيْرَةً رُتْعًا <sup>(١)</sup> \*

وهذا لا نكبر له <sup>(٢)</sup> في وجوبه ؛ لسكون عينه <sup>(٣)</sup> .

نعم وقد دعاهم إيتارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ؛  
ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله ، ويصحّحونه لصحّته . وذلك نحو قولك :  
قمت قياما ، وقاومت قواما . فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي  
هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيتارهم تشبيه الأشياء المتقاربة  
بعضها ببعض شبهة !

وعلى ذلك أيضا عوضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل ؛ فقالوا : أكرم بكرم ،  
فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر ، فقالوا : الإكرام ؛ فدلّ هذا <sup>(٤)</sup>

- (١) صدره : \* فظل يأكل منها وهي إراصة \* وهو من قصيدة طويلة . وهذا  
في وصف مهاة — بقرة وحشية — أكل السبع ولدها شبه بها نافذة ، وقبله :  
كانها بعد ما أفضى النجاد بها بالشيطان مهاة تبسّى ذرها  
أهوى لها صابى في الأرض مفتحص لحم قدما حفى الشخص قد خشعا  
فظلّ يخذعها عن نفس واحداه في أرض قى بفعل مثله حدعا  
حانت ليفجعها بأبن وتطلعوه لحما ، فقد أطعمت لحما ، وقد فجعا  
وبعد البيت :

- حتى إذا فبقة في صرعها اجنعت حاءت لترضع شقى النفس لورضعها  
عجلى إلى المعهد الأدنى فعاهاها أقطاع مسك ، وسافت من دم دفعا  
وقوله : فظل يأكل منها أى من ابنها الذى افترسه لا منها نفسها ؛ إذ كيف يكون هذا مع قوله : « وهي  
راثة » وقد غرّ هذا ابن دريد في الجمهرة ، فجعله في وصف بقرة مسبوغة . وانظر الآتى ٣١٢ .  
(٢) في الأصول : « نظير » والأنسب ما أثبت . ولما في الأصول وجه بعيد . وهو أنه بلغ الغاية  
في داعى وجوب الإعلال فلا نظير له في هذا ، وهو كلام خرج نخرج المبالغة .  
(٣) سقط « له » في أ .  
(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب . « من » .  
(٥) سقط لفظ « هذا » في ش ، ب وثبت في أ .

على أن هذه المثل كلها جارية مجرى المثال الواحد؛ ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين<sup>(١)</sup>،  
عوضوا منها الياء في نفس المثال فقالوا فرازنة . وكذلك لما حذفوا فاء عدة<sup>(٢)</sup>،  
عوضوا منها نفسها التاء . وكذلك أيتق<sup>(٣)</sup> في أحد قولي سيويه فيها: لما حذفوا عينها  
عوضوا منها الياء في نفس المثال .

فدل هذا وغيره مما يطول تعداده على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كل  
واحد منها يجري عندهم، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة؛ حتى إنه<sup>(٤)</sup>  
إذا لزم في بعضها شيء لعلته ما أوجبوه في الآخر، وإن عيرى في الظاهر من تلك  
العلة، فأما في الحقيقة فكانها فيه نفسه؛ ألا ترى أنه إذا صحح أن جميع هذه الأشياء  
على اختلاف أحوالها تجري عندهم مجرى المثال الواحد، فإذا وجب في شيء منها  
حكم فإنه لذلك كأنه أمر لا يخصه من بقية الباب، بل هو جاري في الجميع مجرى واحدا؛  
لما قدمنا ذكره من الحال آنفا .

واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب  
فهو عندهم من كلام العرب؛ نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل  
جعفر: ضرب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضيرب، أو ضورب،  
أو ضرورب، أو نحو ذلك، لم يمتد من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل  
استعمالا والأضعف قياسا . وسنفرد لهذا الفصل بابا؛ فإن فيه نظرا صالحا<sup>(٥)</sup> .

- (١) الواحد فرزان . وهو في الشطر مخ بمنزلة الوزير للسلطان . وهو معرب فرزين في الفارسية .  
والوارد في اللسان والقاموس جمعه على فرازين . (٢) كذا في أ، ب . وسقط في ش .  
(٣) في الكتاب ٣١٧/١ : « كما قالوا : أيتق لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضا » والراي الآخر  
ذكره في الكتاب ١٢٩/٢ إذ يقول : « ومثل ذلك أيتق : إنما هو أنوق في الأصل ، فأبدلوا الياء مكان  
الواو ، وقلوا » . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .  
(٥) كذا في ش ، ب . وفي المطبوعة : « كذلك » .  
(٦) كذا في أ ، ب . وسقط هذا اللفظ في ش .  
(٧) سقط في ش ، ب . (٨) كذا في ش ، ب وسقط في أ .



باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه

هذا باب ظاهره — إلى أن تعرف صورته — ظاهر التناقض ؛ إلا أنه مع تأمله صحيح ، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس .

- ٥ . الأول قولهم في النسب إلى شئونة : شئني ؛ فلك — من بعد — أن تقول في الإضافة إلى قنوية : قنيتي ، وإلى ركوبة : ركبتني ، وإلى حلوبة : حلّيتني ؛ قياسا على شئني . وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة ؛ لمشابتها إياها من عدة أوجه : أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي<sup>(١)</sup> ؛ ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك في الألف ، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف ، إلى غير ذلك . ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث . ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد ؛ نحو أثيم وأثوم ، ورحيم ورحوم ، ومشي<sup>(٢)</sup> وممشو ، ونهى<sup>(٣)</sup> عن الشيء ونهؤ .

فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار ، جرت واو شئونة مجرى ياء

حنيفة ؛ فكما قالوا : حنيتني قياسا قالوا : شئتني أيضا قياسا .

١٥

(١) كذا في أ ، ش ، ب . وفي ج : « تنوة : تنيت » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « واحد » .

(٣) أي دون اعتداد المدة .

(٤) المشي والمشي : الدراهم المسهل .

قال أبو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شئوءة -  
 قال : فإنه جمع ما جاء . وما أُلطف هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أن  
 الذى جاء في فعولة هو هذا الحرف ، والقياس قائله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه .  
 فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا ،  
 فلا غرر ولا ملام .

وأما ما هو أكثر من باب شئئي ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لأنه لم يكن  
 هو على قياس ، فقولهم في تقيف : تقيف ، وفي قرش : قرشي ، وفي سليم :  
 سليمي . فهذا وإن كان أكثر من شئئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس .  
 فلا يميز على هذا في سعيد سعيدي ، ولا في كريم كرمي .

فقد برد في اليد من هذا الموضع قانون يُحمل عليه ، ويرد غيره إليه . وإنما  
 أذكر من هذا ونحوه رسوما لتقتدى ، وأفرض منه آثارا لتقتفى ، ولو التزمت  
 الاستكثار منه لطال الكتاب به ، وأمل فارئه .

واعلم أن من قال في حلوبة : حلبي قياسا على قولك في حنيفة : حنفي ، فإنه  
 لا يميز في النسب إلى حرورية حرري ، ولا في ضرورية ضرري ، ولا في قوولة قولي .

(١) أي أبو الحسن ، وإنما ذكر « قال » لينص على أن هذا كلام أبي الحسن ، ويزيد به الأخفش  
 سعيد بن مسعدة . وقد حذف هذا اللفظ في عبارة ابن جني التي ساقها صاحب الاقتراح ، وهذا أجود .  
 (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « يرد » وهو تصحيف .

(٣) تراه استعمال هذا الفعل متعديا بنفسه ، والمعروف تعديه بالحرف ؛ يقال : اقتدى به . وكأنه  
 ضمه معنى « تتبع » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « أزلت » .

(٥) كذا بالحاء المهملة في ش . وفي أ ، ب « جزرة : جزري » وهذا تحريف هنا . والحرورية :  
 الحزنية . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ضرورية : ضرري » بالضاد المعجمة . والضرورية :  
 الذي لا يأتي النساء . (٧) كذا في أ ، ش . وفي ب : « فتولة » والماسب ما أتيبت .

- وذلك أن قولة في هذا محمولة الحكم على فعيلة ، وأنت لا تقول في الإضافة إلى فعيلة إذا كانت مضعفة أو ممتلئة العين إلا بالصحيح ؛ نحو قولهم في شديد : شديدي ، وفي طويلة : طويل ؛ استغفالا لقولك : شديدي ، وطويل . فإذا كانت فعولة محمولة على فعيلة ، وفعيلة لا تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإتمام ، فإما كان محمولا عليها أولى بأن يصح ولا يعل . ومن قال في شنوءة : شئني فأعل ، فإنه لا يقول في نحو جرادة وسعادة إلا بالإتمام : جرادي وسعادي . وذلك لبعد الألف عن الياء [ و ] لما فيها من الخفة . ولوجاز أن يقول في نحو جرادة : جردي ، لم يجز ذلك في نحو حماة وعجاجة : حمي ولا عججي ؛ استكراها للتضعيف ، إلا أن يأنس بإظهار تضعيف فعيل ، ولا في نحو سيابة وحالة : سبي ولا حول ؛ استكراها لحركة المعتل في هذا الموضع . وعلة ذلك ثابتة في التصريف ، ففتننا عن ذكرها الآن .

### باب في تعارض السماع والقياس

- إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره ؛ وذلك نحو قول الله تعالى : ( استحوذ عليهم الشيطان ) فهذا ليس بقياس ؛ لكنه لا بد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم . ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ؛ ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع .

(١) كذا في أ ، ب . وسقط هذا في ش . وهو معنى الإعلال بحذف المدة وتغيير حركة ما قبلها .

(٢) زيادة في ج . والمبارة فيها : « وتلفتها » .

(٣) في د ، هـ : « تقول » . (٤) في د ، هـ : « أنس » . (٥) هو السمة

(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « مثلهم » .

فأما قولهم « استنوق الجمل » و « استتست الشاة » و « استفيل الجمل »  
فكانه أسهل من استحوذ؛ وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلاً؛ نحو قوله:  
يحوذهن وله حوذى كما يحوذ الفئسة الكيمى

— يروى بالذال والزاي: يحوذهن ويحوزنهن —، فلما كان استحوذ خارجاً عن معتل:  
أعنى حاذ يحوذ، وجب إعلاله؛ إلحاقاً في الإعلال به. وكذلك باب أقام، وأطال،  
واستعاذ، واستزاد، مما يسكن ما قبل عينه في الأصل؛ ألا ترى أن أصل أقام  
أقوم، وأصل استعاذ استعوذ، فلو أخلينا وهذا اللفظ لأقتضت الصورة تصحيح  
العين لسكون ما قبلها؛ غير أنه لما كان منقولاً ومخرجاً من معتل — هو قام، وعاذ —  
أجرى أيضاً في الإعلال عليه. وليس كذلك « استنوق الجمل » و « استتست  
الشاة » لأن هذا ليس منه فعل معتل؛ ألا تراك لا تقول: نأق ولا تأس؛ إنما  
الناقة والتيس اسمان بلوهر، لم يصرف منهما فعل معتل. فكان خروجهما على  
الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ. وكذلك استفيل.

ومع هذا أيضاً فإن استنوق، واستتست شاذ؛ ألا تراك لو تكلفت أن تأق  
باستفعل من الطود، لما قلت: استطود، ولا من الحوت استحوط، ولا من  
الخوط استخوط؛ ولكان القياس أن تقول: استطاد، واستحات، واستخاط.

(١) هو العجاج. يصف ثوراً وكلاباً. و « حوذى » كذا في أ، ج. وفي ش، ب: « حاذى ».  
« الفئة » كذا في الأصول ما عدا ج ففيها: (المائة). والحوذ والحوز: السوق الشديد، والحوذى  
والحوزى: السائق المجد المستحث على السير. وانظر ديوان العجاج ٧٠.

(٢) في ش: « الزاء » وهى لغة في الزاي.

(٣) في ش: « استعان ».

(٤) كذا في أ. وفي ش، ب والمطبوعة: « ومن الخوط » والخوط: النصب الناعم.

- والعلة في وجوب إعلاله وإعلال استنوق ، واستفيل ، واستتيسست أنا قد  
 أَحَطْنَا عَلَمًا بِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يُسْتَقَى مِنَ الْحَدَثِ لَا مِنَ الْجَوْهَرِ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ <sup>(٢)</sup>  
 (وَأَمَّا الْفِعْلُ فَامْتِلَ أُخِذْتَ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ) فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ  
 أَنْ يَكُونَ اسْتِنُوقٌ مُشْتَقًّا مِنَ الْمَصْدَرِ . وَكَانَ قِيَاسُ مَصْدَرِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْتَلًّا ،  
 فيقال : اسْتِنَاقَةٌ ، كَاسْتِعَانَةٍ ، وَاسْتِشَارَةٍ . وَذَلِكَ أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَحْوَهُ ثَلَاثِيَّةً  
 مَعْتَلٌّ كَقَامٍ وَبَاعٍ فَلْيَزِمَ إِجْرَاؤُهُ فِي الْإِعْلَالِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّ بَابَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ  
 أَحَدَ الْحَرْفَيْنِ أَنْ يَحْيَى مَعْتَلًّا ، إِلَّا مَا يَسْتَنِي مِنْ ذَلِكَ ؛ نَحْوُ طَاوُلٍ ، وَبَاقٍ ،  
 وَحَوِيلٍ ، وَعَوِيرٍ ، وَاجْتَوَرُوا ، وَاعْتَوَنُوا ؛ لِتِلْكَ الْعِلَلِ الْمَذْكُورَةِ هُنَاكَ . وَلَيْسَ  
 بِبَابِ أَفْعَلٍ وَلَا اسْتَفْعَلَ مِنْهُ . فَلَمَّا كَانَ الْبَابُ فِي الْفِعْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَجُوبِ  
 ١٠ إِعْلَالِهِ ، وَجِبَ أَيْضًا أَنْ يَحْيَى اسْتِنُوقٌ وَمَحْوَةٌ بِالْإِعْلَالِ ؛ لِأَطْرَادِ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ ؛  
 كَمَا أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا كَانَ عَلَى فَاعِلٍ كَالْكَاهِلِ وَالْغَارِبِ ، إِلَّا أَنْ عَيْنُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ لَمْ  
 يَأْتِ عَنْهُمْ إِلَّا مَهْمُوزًا ، وَإِنْ لَمْ يَحْجِرْ عَلَى فِعْلٍ ؛ أَلَا تَرَاهُمْ هَمْزُوا الْحَائِشَ ، وَهُوَ  
 اسْمٌ لاصِفَةٌ ، وَلَا هُوَ جَارٍ عَلَى فِعْلٍ ، فَأَعْلَوْا عَيْنَهُ ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ وَאוּ مِنَ الْحَوْشِ <sup>(٥)</sup> .  
 فَإِنْ قُلْتَ : فَلَعَلَّهُ جَارٍ عَلَى حَائِشٍ ، جَرِيَانٌ قَائِمٌ عَلَى قَامٍ ؛ قِيلَ : لَمْ نَرَهُمْ أَجْرَوْهُ صِفَةً ،  
 وَلَا أَعْمَلُوهُ عَمَلَ الْفِعْلِ ؛ وَإِنَّمَا الْحَائِشُ : الْبُسْتَانُ بِمَنْزِلَةِ الصُّورِ ، وَبِمَنْزِلَةِ الْحَدِيقَةِ .  
 ١٥ فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْوِشُ مَا فِيهِ مِنَ النَّخْلِ وَغَيْرِهِ ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ  
 كَوْنَهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةً ، وَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ ؛ كَصَاحِبٍ وَوَالِدٍ ؛

(١) أى إعلال استنوق . (٢) يريد سيوييه في صدر كتابه .

(٣) سقط في شرح . (٤) هو جماعة النخل ، والبستان .

(٥) الحوش : الجمع . (٦) كذا في أ ، ب . والصور : جماعة النخل . وفي شرح .

قيل : ما فيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفة ؛ ألا ترى إلى قولهم : الكاهل<sup>(١)</sup> والغارب<sup>(١)</sup> ، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان .

ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال .  
من ذلك قولهم : مِفْتَاحٌ ، وَمِنْسَجٌ ، وَمُسْعَطٌ ، وَمِنْدِيلٌ ، ودارٌ ، ونحو ذلك ؛ تجد في كل واحد منها معنى الفعل ، وإن لم تكن جارية عليه . فمِفْتَاحٌ من الفتح ، وَمِنْسَجٌ من النسج ، وَمُسْعَطٌ من الإسعاط ، وَمِنْدِيلٌ من النَدْل ، وهو التناول ؛ قال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

على حينَ أَلهى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ      فندلاً زُرَيْقُ الْمَسَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ

وكذلك دار : من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها ؛ وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني الأفعال<sup>(٣)</sup> وإن لم تكن جارية عليها . فكذلك الحائش جاء مهموزا وإن لم يكن اسم فاعل ، لا لشيء غير مجيئه على ما يلزم اعتلال عينه ؛ نحو قائمٌ ، وبائعٌ ، وصائمٌ . فاعرف ذلك . وهو رأى أبي على رحمه الله ، وعنه أخذته لفظا ومراجعة وبحثا .

ومثله سواء الحائط : هو اسم بمنزلة الركن والسقف ، وإن كان فيه معنى الحائط<sup>(٤)</sup> . ومثله أيضا العائر الرمء ، هو اسم مصدر بمنزلة الفالج ، والباطل ، والباغز<sup>(٥)</sup> ، وليس اسم فاعل ولا جاريا على معتل ؛ وهو كما تراه معتل .

(١) الكاهل أعلى الظهر ، إلى العنق ، والغارب من البعير ما بين السنام والعنق . وكان معنى الاكتهال في الكاهل القوة والاجتماع ، والكهل من الرجال الذي جاوز الثلاثين . ولا مرة في قوته ونضجه ، ومعنى الغروب في الغارب انخفاضه عن السنام كالكوكب حين يغرب ويتخفى . (٢) هو — فيا زعم صاحب فرحة الأديب — رجل من الأنصار ، قال ذلك في النعمان بن العجلان الزرقى — وزريق من الخبزج — وكان ولده على رضى الله عنه البحرين . وفي هذا الشعر آراء أخرى . وانظر سيبويه ص ٥٩ ج ١ ، وشواهد العين على هامش الخزانة ص ٤٨ ج ٣ ، واللسان في ندل ، وفرحة الأديب رقم ٤٠ . (٣) كذا في شه ، ب . وفي أ : « من معاني » . (٤) كذا في شه ، ب . وفي أ : الرمء . (٥) ضبط في أ بتويع اسم ، وفي ب بالإضافة . (٦) هو من الأمراء . ومن مظاهره استرخاء لأحد شق البدن . (٧) الباغر : النشاط أو هو في الإبل خاصة .

٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥

فإن قلت : فما تقول في استعان وقد أُعِلَّ، وليس تحته ثلاثي معتل، ألا تراك لا تقول : عان يعون كقيام يقوم؟ قيل : هو وإن لم يُنطق بثلاثيه فإنه في حكم المنطوق به، وعليه جاء أعان بعين .

وقد شاع الإعلال في هذا الأصل؛ ألا تراهم قالوا: المعونة — فأعلوها كالمثوبة،<sup>(١)</sup> والمعوضة — والإعانة، والاستعانة : فأما المعاونة فكالمعاودة : صحّت لوقوع الألف قبلها .

فلما اطرّد الإعلال في جميع ذلك دلّ أن ثلاثيه وإن لم يكن مستعملاً فإنه في حكم ذلك . وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع (أن) لنصب الأفعال في تلك الأجوبة، وهي الأمر والنهي وبقية ذلك، وإن لم تستعمل قط . فإذا جاز اعتقاد ذلك، وطرّد المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته في النفس، كان إعلال نحو أعان، واستعان، ومُعِين، ومستعين، والإعانة والاستعانة — لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك في حكم الملفوظ به — أخرى وأولى .

وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيه بالْعُون، وهو مصدر، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع؛ قال لي أبو علي بالشام : إذا صحّت الصفة فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر؛ لأن المصدر أشد ملازمة للفعل من الصفة؛ ألا ترى أن في الصفة [ ما ليس بمشتق ]<sup>(٢)</sup> نحو قولك : مررت بلابل مائة، ومررت برجل

(١) هو العوض .

(٢) كذا في ش، ب . وفي أ : « على ما نبوته »، وقد ضبط فيها « نبوته » بالجزء على زيادة

« ما » . ويصح قراءته بالرفع، أي على الذي نبوته في النفس لا في اللفظ .

(٣) زيادة من ج .

أبى عشرة أبوه ، ومررت بفجاج عَرَجِ كُلُّهُ ، ومررت بصحيفة طين خائمه ،  
 ومررت بحجة ذراع طولها ، وليس هذا مما يُشَاب به المصدر ، إنما هو ذلك الحدث  
 الصافي ؛ كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب .

فإن قلت : ألا تعلم أن في الناقة معنى الفعل . وذلك أنها فعلة من التتوق في الشيء  
 وتحسينه ، قال ذوالرمة :

... .. تنوقت به حضرميات الأكف الحوائك<sup>(٤)</sup>

والتقاهما أن الناقة عندهم مما يُحسن به ويزدان بملكه ؛ وبالإبل يتباهون ، وعليها  
 يحملون ويحملون ؛ ولذلك قالوا لمذكرها : الجمل ؛ لأنه فعل من الجمال ، كما أن  
 الناقة فعلة من التتوق . وعلى هذا قالوا : قد كثر عليه المشاء ، والفشاء ، والوشاء ،  
 إذا تناسل عليه المال . فالوشاء فعال من الوشى ، كأن المال عندهم زينة وجمال  
 لهم ، كما يليق من الوشى للتحسن به . وعلى ذلك قالوا : ما بالدار دبسج<sup>(٦)</sup> ، فهو  
 فعيل من لفظ الديباج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يسون الأرض ، وبهم  
 تحسن ، وعلى أيديهم وبمبارتهم تجمل . وعليه قالوا : إنسان ؛ لأنه فعيل من الأُنس .

(١) انظر في بعض هذه الأمثلة سيويده ص ٢٢٩ ج ١ . والعرج : نبت طيب الريح ينبت في السهل ،  
 واحده عريفة .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « بحجة » .

(٣) هذا وارد على قوله فيما سبق ص ١١٨ : « ليس لاستنوق فعل معتل » .

(٤) صدره : \* كأن عليها سحق لفق تنوقت \* وهو في وصف نوق ذكرها قبل في قوله :

أنتحنا بها خوصا برى الص بدننا والصق منها باقيات العسرانك

والخوص : الفائرات العيون من الإبل ، والعرايك : الأسنة ، واللقق : أحدش الملاة ، والسحق :  
 البالي ، والحضرميات : نسوبات إلى حضرموت يريد فاصحات حوائك . وانظر الديوان ٤١٦ .

(٥) كذا في أ ، ج . وفي ب : « مما يحسن بملكه ويزدان به » . وفي ش : « مما يحسن بملكه  
 ويزدان به » . وظاهر تصحيف « تملكه » عن « بملكه » .

(٦) أى ما بها أحد ، ولا يستعمل إلا بالنفى كما ترى . ويرى الأزهري أن أصل دبسج في هذا  
 الموطأ دبق ، فأبدلت الباء الثانية جيم ، كما يقال في مرعى مرتج . وعلى هذا لا يمت لابن جنى ما بينى .



فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء، على انتشارها، وتباين شعاعها، وكونها عائدة إلى موضع واحد؛ لأن التنوق، والجَمال، والأُنس، والوُشَى، والديباج، مما يُؤثر ويستحسن — وكنت عرضت هذا الموضع على أبي علي رحمه الله فرضيه وأحسن تقبله — فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ؛ من حيث كان في الناقاة معنى الفعل من التنوق، دون أن يكون بعيداً عنه؛ كما رُمت أنت في أول الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ما قدّمنا . فأما ما في الناقاة من معنى الفعلية والتنوق، فليس بأكثر مما في الحجر من معنى الاستحجار والصلابة، فكما أن استحجر الطين واستنسر البغات من لفظ الحجر والنسر، فكذلك استنوق من لفظ الناقاة، والجميع ناء عن الفعل؛ وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما في مفتاح ومدق ومنديل ونحو ذلك منه .

ومما ورد شاذاً عن القياس ومطرّداً في الاستعمال قولهم : الحَوَكَة، والخَوَنَة . فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو في الاستعمال متفاد غير متأب؛ ولا تقول على هذا في جمع قائم : قَوَمَة، ولا في صائم : صَوَمَة، ولو جاء على فعلة ما كان إلا مُعَلّلاً . وقد قالوا على القياس : خانة .

ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح نحو مثل هذا في الياء : لم يأت عنهم في نحو بائع، وسائر بيعة ولا سيرة . وإنما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو ولا ياء؛ نحو الحَوَكَة، والخَوَنَة، والخَوَلِ، والدَوَلِ<sup>(٤)</sup> . وعلته عندى قرب الألف من الياء

(١) عطف على (توافي) . (٢) كذا في ش، ب . وفي أ ما يقرب أن يكون : «فذلك»

(٣) سقط لفظ «مثل» في ش، ب . (٤) هو النبل المتداول .

وبعدّها عن الواو ، فإذا صحّحت نحو الحَوَكَة كان أسهل من تصحيح نحو البَيْعة .  
وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها ، فكان ذلك  
أَسْوَعَ من انقلاب الواو إليها ؛ لبعد الواو عنها ؛ ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفا  
استحسانا لا وجوبا ؛ نحو قولهم في طَيٍّ : طَائِيٍّ ، وفي الحِيرة : حَارِيٍّ ، وقولهم  
في حِجيت ، وعِيعيت ، وهِيبيت : حاحيت ، وعاعيت ، وهاميت . وقلّما ترى  
في الواو مثل هذا .

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوُصل والقُرب ، كان تصحيح نحو بَيْعة ،  
ومِيرة ، أشقّ عليهم من تصحيح نحو الحَوَكَة والخَوَنَة ؛ لبعد الواو من الألف ،  
وبقدر بعدها عنها ما يقلّ انقلابها إليها .

ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي ما كثر عنهم نحو اجتوروا ، واعتنوا ، واهتوشوا .  
ولم يأتِ عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء ؛ ألا تراهم لا يقولون : ابتيعوا ولا استيروا  
ولا نحو ذلك ، وإن كان في معنى تبايعوا وتسايروا . وعلى أنه قد جاء حرف واحد  
امن الياء في هذا فلم يأت إلا معسلا وهو قولهم : استافوا ، في معنى تسايفوا ، ولم  
يقولوا استيفوا ؛ لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفا في هذا الموضع الذي قد قويت<sup>(٢)</sup>  
فيه داعية القلب . وقد ذكرنا هذا في ( كتابنا في شعر هذيل ) بمقتضى الحال فيه .

وإن شئت الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله  
أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

(١) ما زائدة أو مصدرية .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قربت » .

(٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا اللفظ « فيه » في ش .

- من ذلك اللغة التيمية في (ما) هي أقوى قياسا وإن كانت المجازية أسير استعمالا . وإنما كانت التيمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ«هل» في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدرى الجملتين : الفعل والمبتدأ ؛ كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تعمله على ما كثر استعماله ، وهو اللغة المجازية ؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل . وأيضا ففى رابك في المجازية ريب من تقديم خبر ، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك الى التيمية ؛ فكانك من المجازية على حرد ، وإن كثرت في النظم والنثر .

- وبذلك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها ما حدثنا به أبو علي رحمه الله قال : عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ (ولا الليل سابق النهار) بالنصب ؛ قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت (سابق النهار) قال فقلت له فهل قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . فقلوه : أوزن أى أقوى وأمكن في النفس . أفلا تراه كيف جَنَحَ إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها . ولهذا موضع نذكره فيه .

- واعلم أنك إذا أذاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه . فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه محير : تستعمل أيهما شئت . فإن صح عندك أن العرب

(١) هذا دليل آخر على أن التيمية في (ما) أقوى قياسا من المجازية .

(٢) الحرد : المنع أو الغضب . يريد : كأنه غاضب على المجازية غير مطبق إليها يخرج منها ما تبيات له الفرصة ، أو أنه على المنع لها والتخرج منها . وقد يكون الأصل : « على حرف » .

(٣) أبو بكر هو ابن السراج . وأبو العباس : المبرد . وعمارته هو ابن عقيل بن بلال بن جرير . وانظر ضرائر

لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه آلبته ، وأعددت ما كان قياسك  
أذلك إليه لشاعري مولد ، أو لساجع ، أو لضرورة ؛ لأنه على قياس كلامهم . بذلك  
وصى أبو الحسن .

وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوى في القياس فذلك ما لا غاية وراءه ؛ نحو  
منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجتز بحروف الجز ، والجزم بحروف  
الجزم ، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال ، قوى في القياس .

وأما ضعف الشيء في القياس ، وقوته في الاستعمال فمردول مطروح ؛ غير أنه قد  
يجيء منه الشيء إلا أنه قليل . وذلك نحو ما أنشدته أبو زيد من قول الشاعر :  
اضرب عنك الموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس<sup>(١)</sup>

قالوا أراد : ( اضرب عنك ) حذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على  
ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك . وذلك أن الغرض في التوكيد  
إنما هو التحقيق والتسديد<sup>(٢)</sup> ، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، ويتسنى  
عنه الإيجاز والاختصار . ففي حذف هذه النون نقض الغرض . بغيري وجوب  
استقبح هذا في القياس مجرى امتناعهم من أقدام الملحق ؛ نحو مهدد ، وقردد ،

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فردرد » .  
(٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « أنشدناه » . ولم يدرك أبو الفتح أبا زيد . فإن صح  
هذا فإن المراد : أنشدناه في محابه ، كأننا يحاطبنا فيه ، ولا يريد : أنشدنا شفاها .  
(٣) قال ابن بري : « البيت لطرفة ؛ ويقال : إنه مصنوع عليه » وانظر اللسان في « قنس » .  
وفي نوادر أبي زيد ١٣ : « قال أبو حاتم : أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة :  
اضرب عنك الموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس  
وقال : أراد النون الخفيفة » .  
(٤) قونس الفرس : ما بين أذنيه ، وقيل مقدم رأسه . وقوله « بالسيف » في اللسان بدله « بالسوط » .  
انظر اللسان في قنس .  
(٥) كذا في أ ، وفي ش : « التشديد » وفي ب احتمال هذا وذلك ؛ فإن النقط غير ظاهر .

وَجَلَّبَ ، وشملل ، وسهلل<sup>(١)</sup> ، وقفعدد<sup>(٢)</sup> ، في تسليمه وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالى المثاليين متحركين ؛ ليلغ المثل الغرض المطلوب في حركاته وسكونه ، واو ادغمت لتقصت الغرض الذي اعترمت .

ومثل امتناعهم من نقص الغرض امتناع أبي الحسن من تأكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو الذي ضربت زيداً ؛ ألا ترى أنه منع أن نقول : الذي ضربت نفسه زيداً ، على أن « نفسه » تأكيد للهاء المحذوفة من الصلة .

ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب :  
له زجل كأنه صوتٌ حادٍ إذا طلب الوسيقة أو زمير<sup>(٣)</sup>

فقوله : « كأنه »<sup>(٤)</sup> — بحذف الواو وتبقية الضمة — ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف .  
وذلك أن الوصل يجب أن يتمكن فيه واوه ، كما تمكنت في قوله في أول البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً ، وتسكن الهاء فيقال : (كأنه)

(١) كذا في شه ، ب . وفي أ : « سهل » وكأنه محذوف عما أثبتته أرأصله : نهل .  
والسهل : الفارغ ، يقال : حاء سهل لا شيء . معه ، ونهل يقال : هو الصلال بن نهل : أي لا يعرف . (٢) القفعدد : القصير .

١٥

(٣) بيت الكتاب فائله الشماخ بن ضرار . يصف حمارة وحشيا . والوسيقة : أنثاه . والزمير : الغناء في القصبة . وهي الزنارة ، بفتح الزاي وتشديد الميم . شبهه تطريه إذا طلب أثناء بصوت الحادي أو الفتا .  
والبيت في الكتاب ص ١١ ج ١ ، وديوان الشماخ ٣٦ . وفي فرحة الأديب إنكار هذه النسبة .

(٤) كذا في أ . وفي شه ، ب : « كأنه خلس بحذف الواو » . وهذه الكلمة « خلس » وضعت في أ فوق « كأنه » في البيت وضبطت « خلس » بفتح الأتزل وسكون الثاني وهو الصواب في وضعها ؛ يراد أن هذه الكلمة فيها خلس لامتد . ونقل في الخزنة ٢ / ٤٠٢ نص ابن جني من قوله : « وما ضعف في القياس والاستعمال جميعاً » إلى قوله : « وروينا أيضاً عن غيره : إن لنا لكنة » لكن ببعض حذف .

٢٠

فضمّ الماء بنيرواو متزلة بين متزلي الوصل والوقف . وهذا موضع ضيق ، ومقام  
 زلج<sup>(١)</sup> ، لا يتّيك بليناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس . وقال أبو إسحاق في نحو هذا :  
 إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ؛ وليس الأمر كذلك ؛ لِمَا أريتك من أنه لا على  
 حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . لكن ما أجرى من نحو هذا في الوصل على حدّ  
 الوقف قول الآخر<sup>(٢)</sup> :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخْبِلُهُ وَمِطْوَايَ مَشْنَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

على أن أبا الحسن حكى أن سكّون الماء في هذا النحو لغة لأزدي السّراة . ومثل هذا  
 البيت مارويناه عن قُطْرُبٍ من قول الشاعر :

وَأَشْرَبَ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشُ إِلَّا لِأَن عَيُونَهُ سَيْلٌ وَإِدْبَاهُ

ورويانا أيضا عن غيره :

|                            |   |
|----------------------------|---|
| إِنْ لَنَا لَكِنَّةٌ       | مِيقَةً مِيقَةً <sup>(٣)</sup>          |
| مَتِيحَةً مِيعَةً          | مِمْنَةً نِظْرَةً <sup>(٤)</sup>        |
| كَالذُّبِ وَسَطَ الْقِنَةِ | إِلَّا تَرَهُ تَنْظُنُهُ <sup>(٥)</sup> |

(١) كذا في ١ . وفي ب : « زلج » وفي ش : « زلج » وزلج — بسكون اللام وكسرهما —  
 مزلة تزل فيها الأقدام . (٢) ينسب ليعلى الأحول الأزدي . ومطواى : صاحبى . وضير  
 أخيله ، وله ، عائد إلى البرق في بيت قبله وهو :

أرقت لبرق دونه شدوان يمان وأهوى البرق كل يمان

وانظر الخزاة ١/٢ . ٤٠

(٣) الكنة امرأة الابن أو الأخ (مبقة) كثيرة الكلام (مفنة) قادرة على فنون الكلام .  
 (٤) متيحة : تعرض في كل شيء . والرجل متيح ، وكذلك معة . و« ممنة نظرة » : إذا تسمعت  
 شيئا أو تنظرت فلم تر شيئا ظننت وعملت بظنها . وانظر اللسان في سمع .

(٥) ذكر في اللسان في سمع روايتين في البيت : « كالذّب وسط العنة » ، و « كالرجح حول القنة »  
 وما هنا تليق من الروايتين . و « العنة » في الرواية الأولى : الحظيرة تحبس فيها الغنم والإبل ، و « القنة »  
 في الرواية الثانية الأكمة أو الجبل المستطيل .

فقبوله (تَرَه) مما أجرى في الوصل مجراه في الوقف، أراد : ألا تر، ثم بين الحركة في الوقف بالهاء، فقال « تَرَه » ثم وصل ما كان وقف عليه .

فأما قوله <sup>(١)</sup> :

أَتَوَا نَارِي، فقلت مَنُونٌ أَمْ ؟ فقالوا : الجُنُّ ؛ قلت : عَمُوا ظلاماً <sup>(٢)</sup>

ويروى :

... .. مَنُونٌ قالوا سَرَاهُ الجُنُّ قلت عَمُوا ظلاماً

فمن رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

فإن قلت : فإنه في الوقف إنما يكون « مَنُونٌ » ساكن النون ، وأنت

في البيت قد حرّكته ، فهذا إذاً ليس على نيّة الوقف ، ولا على نيّة الوصل ،

فالجواب أنه لمّا أجرى في الوصل على حده في الوقف ، فأثبت الواو والنون ١٠

التقيا ساكنين ، فاضطرّ حينئذ إلى أن حرّك النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة

إذاً إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف ، وإنما اضطرّ إليها الوصل : <sup>(٣)</sup>

(١) هو عند أبي زيد في نوادره ١٢٤ شمير بن الحارث الضبيّ ، وفي العيني ٤ — ٤٩٨ « ينسب

إلى شمير بن الحارث الضبيّ » ، وينسب إلى تابط شراً « وهناك أبيات على روى الحاء تنسب إلى جندع

ابن سنان الفسافي . وانظر الخزانة ج ٣ ص ٢ وما بعدها .

١٥

(٢) قبله كما في النوادر :

ونار قد حضأت بعيد وهرج بدار لا أريد بها مقاما

سوى تحليل راحلة ومين أسلّتها مخافة أن تناما

وبعد :

٢٠ فقلت : إلى الطعام ، فقال منهم زعيم : نخسد الأنس الطعاما

قال في الخزانة : « ذكر في أبياته أن الجُنَّ طرده وقد أوقد نارا الطعاما ، فدعاهم إلى الأكل منه ،

فلم يجيبوه ، وزعموا أنهم يحسدون الأنس في الأكل ، وأنهم فضلوا عليهم بأكل الطعام » .

(٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا اللفظ في ش .

وأما من رواه « منون أنتم » فأمره مشكل . وذلك أنه شبه من بآى ، فقال : ( منون أنتم ) على قوله : أيون أنتم ، وكما حمل ههنا أحدهما على الآخر كذلك جُمع بينهما في أن جُرد من الاستفهام كلُّ منهما ؛ ألا ترى إلى حكاية يونس عنهم : ضَرَبَ مَنْ مَنَّا كَقَوْلِكَ : ضرب رجل رجلا . فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر :

وأسماء ما أَسْمَاءُ لَيْلَةٍ أَدْبَلْتُ إِلَى وَأَصْحَابِي بَأَى وَأَيْنَا<sup>(٤)</sup>

بفعل « أى » اسما للجهة ، فلمَّا اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف .

(١) كذا في ١ ، ب . وى ش : « مكأ » .

(٢) انظر الكتاب ض ٤٠٢ ج ١ .

(٣) نسبة في اللسان في « أين » إلى حميد بن ثور الهلالي . ولحميد هذا قصيدة طويلة على روى البيت ليس فيها هذا البيت ، مطلعها :

سل الربع أنى يميت أم سالم وهل عادة لربع أن يتكلم !

وذكر الشقيطي في « الوسيط في أدباء شقيقط » أنه وقف على هذه القصيدة ، أرسلها إليه أحد تيمور باشا طيب الله ثراه . وقال : « وقد سقط من نسخته بيتان من أولها بقيا في حفطى . وما أدرى هل سقط منها غيرهما أم لا :

ألا هياما لقيت ! وهيا ! وريحان لم ألق منهـن وريحاً !  
أأسماء ما أَسْمَاءُ لَيْلَةٍ أَدْبَلْتُ إِلَى وَأَصْحَابِي بَأَى وَأَيْنَا

هيا كلمة تحسر .

وفي اللسان : « هي » نسبة الأول من هذين البيتين إلى حميد الأرقط ، والظاهر على هذا أن يكون هو أيضا صاحب البيت الثاني ، وعلى هذا لا يكون لحميد بن ثور شىء منهما ، وأن الشقيطي واهم في حفظه ، وكذلك لا يعول على ما في اللسان في أين ؛ فإن نسخة الديوان — وهو يطبع في الدار — خالية منه .

(٤) « أدبجت » كذا في اللسان وفي بعض نسخ الخصائص في « خلع الأدلة » . وهى الرواية الجيدة . وفى الأصول هنا : « أدبلوها » . وقوله : ( وأصحابى بآى وأينما ) أى مكان مجهول يسأل عنه بآى المكان هو ، وأين يقع . وقوله : « ليلة أدبجت » فالإدلاج : السير في آخر الليل على خلاف في ذلك بين علماء اللغة . يريد أن طيفها سرى إليه وهو في سفره مع أصحابه . وانظر الوسيط ١٢٨ .



- وأما قوله : « وأينما » ففيه نظر . وذلك أنه جرده أيضا من الاستفهام كما جرد  
 أى ، فإذا هو فعل ذلك احتمل هنا من بعد أمرين : أحدهما أن يكون جعل  
 ( أين ) علما أيضا للبقعة ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأي ، فتكون الفتحة  
 في آخر « أين » على هذا فتحة الجز وإعرابا ، مثلها في مررت بأحد . فتكون ( ما )  
 على هذا زائدة ، و ( أين ) وحدها هي الاسم كما كانت ( أى ) وحدها هي الاسم . والآخر  
 أن يكون ركب ( أين ) مع ( ما ) فلما فعل ذلك فتح الأول منهما كفتحة الياء من حيّل ،  
 لما ضمّ حى إلى هل ، فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست بالتي  
 كانت في أين وهي استفهام ؛ لأن حركة التركيب خلقتا ونابت عنها . وإذا كانت  
 فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها إليهما ؛ نحو قولك : هذه خمسة ، معرب ،  
 ثم تقول في التركيب : هذه خمسة عشر ، فتختلف فتحة التركيب ضمة الإعراب ،  
 على قوة حركة الإعراب ، كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أخرى بالجواز ،  
 وأقرب في القياس . وإن شئت قلت : إن فتحة النون في قوله : ( بأى وأينما ) ،  
 هي الفتحة التي كانت في أين ، وهي استفهام من قبل تجريدتها ، أقرها بحالها بعد  
 التركيب على ما كانت عليه ، ولم يحدث خالفا لها من فتحة التركيب ، واستدللت على  
 ذلك بقولهم : قمتُ إذ قمتَ ، فالذال كما ترى ساكنة ؛ ثم لما ضم إليها « ما »  
 وركبها معها أقرها على سكونها ، فقال :

\* إذ ما أتيت على الرسول فقل له <sup>(٣)</sup> \*

(١) كذا بواو المعطف في ١ ، وفي عبارة اللسان . وسقطت في ش ، ب .

(٢) في عبارة اللسان : « فتعرب » .

(٣) مجزؤه : \* حقا عليك إذا اطمان المجلس \*

وقبله :

يا أيها الرجل الذي تهوى به وجننا . بحجرة المناسم عرس =

فكما لا يُشكَّ في أنَّ هذا السكون في « إذ ما » هو السكون في ذالٍ إذْ ، فكذلك ينبغي أن تكون فتحة النون من ( أينما ) هي فتحة النون من ( أين ) وهي استفهام .  
والعلة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندي هي أنَّ ما يُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يُحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل غير مؤثر في المبنى ؛ نحو « من أين أقبلت » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف الجز على قوته لا يؤثر في حركة البناء فحدث التركيب — على تقصيره عن حدث الجاز — أخرى بالآ يؤثر في حركة البناء . فاعرف ذلك فرقا ، وقس عليه تُصب إن شاء الله .  
وفي ألف « ما » من ( أينما ) — على هذا القول — تقدير حركة لإعراب :  
فتحة في موضع الجز ؛ لأنه لا ينصرف .

وإن شئت كان تقديره « منون » كالقول الأول ، ثم قال : ( أتم ) ، أى أتم المقصودون بهذا الاستنبات ؛ كقوله :  
\* أنت فانظر لأى حالٍ تصير \*<sup>(٣)</sup>

== وبمصدره :

يا خير من ركب المطى ومن مشى فوق التراب إذا تصد الأنفُس  
لانا وفينا بالذى عاهدتنا والغيل تقعد بالكاة وتضرس  
وهذا الشعر من قصيدة للعباس بن مرداس السلمي قالها في غزوة حنين . وانظر سيرة ابن هشام على هامش  
الروض ٢ / ٢٩٨ ، والكامل ٣ / ١٥٨ ، والكتاب ١ / ٣٢٢  
(١) راجع للكلام على « منون أتم » .  
(٢) أى عدى بن زيد . وانظر الأغاني ٢ / ١٥٢ طبعة الدار ، والكتاب ١ / ٧٠ ، والمنفى  
في « الفاء المفردة » وأمالى ابن الشجرى ١ / ٨٩ . (٣) صدره :  
\* أرواح مودع أم بكور \*

أى أروح مودعا أم تترك ، أى لابت لك من الرحيل في البكور أو الأرواح — يريد ترك الدنيا والمصير إلى الموت — فانظر لأمر آخرتك . وقوله : ( مودع ) هو بكسر الهمزة والفتح أى مودع صاحبه ، =

إذا أراد : أنتُ الهالك .

وما يرد في هذه اللغة مما يضعف في القياس ، ويقل في الاستعمال كثير جدًا ، وإن تقصبتُ بعضه طال ، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدل به ، وتستغني ببعضه من كله ، بإذن الله وطوله .

### باب في الاستحسان<sup>(٢)</sup>

وجماعة أن علته ضعيفة غير مستحكة ؛ إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف . من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ؛ نحو قولهم : الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، ونحو ذلك ؛ ألا ترى أنهم قبلوا الياء هنا

١٠ = وإنما الروح يودع فيه ، وهو كقوله تعالى : (والنهار مبصر) أي يصرفه . فالإستادفة على جهة التجوز . ويرى السيراني أنه من قبيل النسب ، أي روح ذو توديع ، قال : "فتى له من المصدر الذي يقع به اسم فاعل ، وإن لم يكن جاريا على الفعل ؛ كما قالوا : راع وناشب ، على معنى ذو رخ وذو نشاب" وقد ضبط في الأغاني «مودع» بفتح الدال ، وقد علمت أن الرواية الكسرة . وقد أورد أبو علي الفارسي الفتح على أنه وجه جائز في العربية . وانظر أمالي ابن السجري .

١٥ (١) أي أن أنت مبتدأ محذوف الخبر . ويجوز عكس هذا على أن التقدير : الهالك أنت . ومن الأوجه الجائزة فيه أن يكون « أنت » مبتدأ خبره « روح » على المبالغة أو على حذف مضاف ، أي أنت روح أو صاحب روح . وقد بسط السيراني الكلام على البيت وأبدى فيه ستة أوجه .

٢٠ (٢) الاستحسان من مصطلح أصول الفقه . وهو أحد الأدلة عند الحنفية . وفي تحديده اختلاف كثير . ويقول السعد في حاشيته على شرح المضد لمختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ : « اعلم أن الذي استقر عليه رأى المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي الذي قسق إليه الأنهام » . ومن أمثله السلم ، فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز ؛ لما فيه من انعدام المقود عليه ، لكنه يجوز لما جاء إليه . وهذا المعنى للاستحسان يتقادم مع ما أراده ابن جني هنا . فنل الفتوى كان المتبادر ألا يجزى فيها لإعلا ، فيقال : الفتيا ، ولكن عارض هذا الأمر الجلي القاضى بالنصحيح أمر يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الآم والصفة ، وعمل العرب بهذا المعارض ، ولما كان الاعتماد في الاستحسان على ما يقابل الجلي من القياس كان جماع أمره أن علته ضعيفة غير مستحكة ، كما ذكر المؤلف .

٢٥ وقد عرض السيوطي في الاقتراح للاستحسان ، ونقل فيه بحث ابن جني في هذا الكتاب ، ونقل عن ابن الأنباري الخلاف في الأخذ به في العربية

(١) واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة . وهذه ليست علة معتدة ؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها . من ذلك قولهم في تكسير حسن : حسن ؛ فهذا بكيل وجبال ؛ وقالوا : فرس ورد ، وخيل ورد ؛ فهذا كسقف ، وسقف . وقالوا : رجل غفور ، وقوم غفر ، ونخور ونغر ؛ فهذا كعمود وعمد . وقالوا : حمل بازل ، وإبل بوازل ، وشغل شاغل ، وأشغال شواغل ؛ فهذا كغارب وغوارب ، وكاهل وكواهل . ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه ؛ إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة ، وليس يجاز تجزى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ؛ ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبا لحاء في جميع الباب ؛ كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد في جميع الباب .

فإن قلت : فقد قال الجعدي :

حتى لحقنا بهم تُعدي فوارسنا كأننا رغنُ قفَّ يرفعُ الآلا<sup>(٥)</sup>

(١) كذا في شه ، ب . وفي أ : « عن » . (٢) انظر ص ٨٧ من هذا الجزء . في إعلال الأمثلة المذكورة . (٣) أي ذولون أحمر يضرب إلى صفرة ، وكل ما فيه هذا اللون فهو ورد . (٤) ضبط في أ ، ب ، ج « ورد وسقف » بسكون العين كقفل . والوارد في ورد السكون . وأما سقف فالوارد فيه الضم كعتق ، ويظهر أن أبا الفتح وهم في هذا فطلق سقفا كقفل أو أنه راعى فيه التخفيف كما يقال في كتب : كتب وفي رسل : رسل بفتح العين فيما . (٥) بعده : فلم نوقف مثيلين الرماح ، ولم نوجد عواير يوم الزوع عزالا والبيت في الأمازي ٢/٢٢٨ ، وفي المختار من شعر بشار ٢٦٢ وفيه بعد أن أورده : « وقال العلماء : هذا من المقلوب ؛ وإنما أراد الشاعر : كأننا رغن قف يرفعه الآل ، والرمز : أزل كل شيء ، والقف : ما غلظ من الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلا » والآل : السراب ، وهو ما يراه الإنسان في الصحراء نصف النهار كأنه ماء . وترى ابن جني يذهب فيه مذهبا غير القلب الذي ذهب إليه غيره ، وقد تجمه البكري في اللآل .

فرفع المفعول ونصب الفاعل ، قيل لو لم يَحْتَمِلْ <sup>(١)</sup> هذا البيتُ إلّا ما ذكرته لقد كان على سَنَمٍ من القياس ، ومَطَرَبٌ <sup>(٢)</sup> متورّد بين الناس ؛ ألا ترى أنه على كل حال قد فُرق فيه بين الفاعل والمفعول ، وإن اختلفت جهتا الفرق . كيف ووجهه في أن يكون الفاعل فيه مرفوعا ، والمفعول منصوبا قائم صحيح مقول به . وذلك أن رَعِنَ هذا القُفّ لَمَّا رفعه الآل فُرِي فيهِ ، ظهر به الآل إلى مَرَاة العين ظهورا لولا هذا الرعن لم يَنْ للعين فيه بيانه إذا كان فيه ؛ ألا تعلم أن الآل إذا برق للبصر رافعا شخصا كان أبدى للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يزهاه فيزداد بالصورة التي حملها سفورا ، وفي مَسْرَح الطَّرَف تجلياً وظهورا .

فإن قلت : فقد قال الأعشى :

١٠ \* إذ يرفعُ الآلُ رأسَ الكلبِ فارتفعاً <sup>(٤)</sup> \*

بفعل الآل هو الفاعل ، والشخص هو المفعول ، قيل ليس في هذا أكثر من أن هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز ؛ ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد ، فلانما في هذا دليل على أن الذي هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه فلم تعرّض للإخبار بإثبات مجيء له أو نفيه عنه ، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضا لم يجر .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يحصل » . (٢) المطرب ، وكذا المطربة : الطريق . (٣) كذا في أ ، ب ، ش وسقط هذا اللفظ في عبارة اللسان . (٤) صدره :

\* إذ نظرت نظرة ليست بكاذبة \*

وقبله : ما نظرت ذات أشعار كنتظرها حقا ، كما صدق الدنيّ إذ سجعاً

٢٠ وهو في الحديث عن عز اليمامة ، والدنيّ : سطيح الكاهن . ورأس الكلب : جيل باليمامة . رانظر الديوان ٧٤ . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في الإخبار » ، وكأنه حين تعرض معنى تدخل فمته به . وفي عبارة اللسان : « فلم تعرض للإخبار » . (٦) كأنه جرى في هذا على اصطلاح المناطقة . فأما في العربية فإن قولك : ما جاءني عز زيد استثناء مفرغ ؛ كقولك : ما جاءني إلا زيد ، وهذا يفيد البتة مجيء زيد .

فإن قلت : فهل تجدد لبيت الجعدي على تفسيرك الذى حكمته ورأيته نظيراً ؟  
 قيل : لا يُنكر وجود ذلك مع الاستقراء ؛ وأعمل فيما بعد على أن لا نظير له ؛  
 ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئاً وُسِّع ذلك الشيء عينه ، فقد ثبت قَدَمُهُ <sup>(١)</sup> ،  
 وأخذ من الصحة والقوة مأخذه ، ثم لا يقدر فيه ألا يوجد له نظير ؛ لأن إيجاد  
 النظر وإن كان مانوساً به فليس فى واجب النظر إيجاداً ؛ ألا ترى أن قولهم :  
 فى شئونة شئني ، لما قبله القياس لم يقدر فيه عدم نظيره ؛ نعم ولم يرض له أبو الحسن  
 بهذا القدر من القوة حتى جعله أصلاً يرد إليه ، ويُجمل غيره عليه . وسنورد فيما بعد  
 باباً لما يسوغه القياس وإن لم يرد به السماع ، بإذن الله وحوله .

ومن ذلك — أعنى الاستحسان — أيضاً قول الشاعر :  
 أريت إن جئت به أملوداً مُرجلاً ويلس البروداً <sup>(٣)</sup>  
 \* أقائلن أحضروا الشهودا \*

فألقى نون التوكيد اسم الفاعل ؛ نسبها له بالفعل المضارع . فهذا إذا استحسان ،  
 لا عن قوة ملّة ، ولا عن استمرار عادة ؛ ألا تراك لا تقول : أقائم يازيدون ،  
 ولا أمتلّقن يا رجال ؛ إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنه  
 استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له .

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ثبت » ، وكلاهما جائز ؛ فإن القدم مؤنث مجازى .

(٢) انظر ص ١١٦ من هذا الجزء .

(٣) (جئت) يضم التاء كما نص عليه صاحب الخزائنة ، وإن ضبط فى أ يفتحها . وكان من قصة هذا  
 الرجل أن رجلاً من العرب آقأمة له ، فلما حبلت بجهدها وزعم أن لم يقربها ، فقالت هذا الرجل . تريد :  
 أخبرنى إن ولدت ولداً هذه صفته أقول لى وإن يشايعنى : أحضروا الشهود على أن هذا الولد منك .  
 إنك لن تقول ذلك وإنما ترضى بالولد . فاصبر فعسى أن أجىء بما يقتر عينك . وفى بعض الروايات  
 (جاءت) بدل (جئت) ، و(أحضرى) بدل (أحضروا) . وانظر الخزائنة ٥٧٤ ج ٤ ، وشرح الكامل  
 للرسنى ٩٧/١

ومن الاستحسان قولهم : صَبِيَّةٌ ، وَفَنِيَّةٌ ، وَعِذِّيٌّ ، وَيَلِيٌّ سَفِيرٌ ، وَنَاقَةٌ عَلِيَانٌ ،<sup>(١)</sup>  
وَدَبَّةٌ مِهْيَارٌ . فهذا كله استحسان لا عن استحكام علة . وذلك أنهم لم يعتدوا  
الساكن حائلا بين الكسرة والواو ؛ لضعفه ، وكله من الواو . وذلك أن (فَنِيَّة) من  
قَنَوْتُ ، ولم يُثَبِّت أصحابنا قَنَيْتُ ، وإن كان البغداديون قد حَكَّوها ؛ (وصَبِيَّة) من  
صَبَوْتُ ؛ و (عَلِيَّة) من علوت ، و (عِذْي) من قولهم أَرْضُون عَدَوَاتِي ؛ و (يَلِي) سَفِيرٌ  
من قولهم في معناه : يَلُوكُ أَيضاً ؛ ومنه الباوي ، وإن لم يكن فيها دليل ، إلا أن الواو  
مطرودة في هذا الأصل ؛ قال :

\* فَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَبْلُو<sup>(٢)</sup> \*

وهو راجع إلى معنى يَلُوسُ سفر ، وقالوا : فلان مَبْلُوءٌ بَحْنَةٌ ، وغير ذلك ، والأمر فيه  
واضح ؛ وَنَاقَةٌ (عَلِيَان) من علوت أيضا كما قيل لها : نَاقَةٌ سِنَادٌ ، أى أعلاها متساند  
إلى أسفلها ، ومنه سَنَدْنَا إلى الجبل أى علونا ؛ وقال الأصمعي قيل لأعرابي :  
ما الناقة القِرْوَاح ؟ فقال : التي كأنها تمشي على أرماع ، ودَبَّةٌ (مِهْيَار) ، من قولهم هَارَ  
يَهْورُ ، وتهْور الليل ؛ على أن أبا الحسن قد حَكَّى فيه هَارَ يَهْيرُ ، وجعل الياء فيه لغة ؛  
وعلى قياس قول الخليل في طاح يَطِيحُ ، وتاه يَتِيهُ ، لا يكون في يَهْيرُ دليل ؛ لأنه قد  
يمكن أن يكون : فَعِلَ يَفْعِلُ ، مثلهما . وكله لا يقاس ؛ ألا تراك لا تقول في جَرِي :  
جَرِي ، ولا في عِدْوَةِ الوادي : عِدْيَةٌ ، ولا نحو ذلك . ولا يجوز في قياس قول من

(١) الدبة : الكتيب من الرمل .

(٢) انظر في هذه الكلمات ص ٩٦ وما بعدها من هذا الجزء .

(٣) وذلك أن البلوى يحتمل أن تكون الواو فيها بدلا من الياء كالفنوى والتقوى .

(٤) هوزهير وانظر الديوان ١٠٩ .

(٥) صدره : \* جزى الله بالإحسان ما فعلنا بكم \*

(٦) انظر كتاب سيبويه ص ٣٦١ ج ٢

قال عليان، ومهيار، أن تقول في قِرَواح وِدِرَواس<sup>(١)</sup> : قِرَياح وِدِرَياس<sup>(٢)</sup> ، وذلك لئلا يلتبس مثال فِعْوال بَفِعْيا<sup>(٣)</sup>ل ، فيصير قِرَياح وِدِرَياس كِسِرَياح ، وكِرَياس . وإنما يجوز هذا فيما كانت واوه أصلية لا زائدة، وذلك أن الأصل<sup>(٤)</sup> يَحْفَظ نفسه بظهوره في تصَرَّف أصله ؛ ألا تراك إذا قلت : عِلْية ثم قلت : علوت وعلو وعلوة وعلوة<sup>(٥)</sup> ويعلو ونحو ذلك ، دَلَّك وجود الواو في تصرف هذا الأصل على أنها هي الأصلية وأن الياء في عِلْية بدل منها ، وأن الكسرة هي التي عَدَّرت بعض العذر في قلبها ؛ وليس كذلك الزائد ؛ ألا تراه لا يستحق في تصرف الأصل استقرار الأصلية ، فإذا عَرَض له عارض من بدل أو حذف لم يبق هناك في أكثر الأمر ما يدل عليه وما يشهد به ؛ ألا تراك لو حَقَّرت قِرَياحا بعد أنْ أَبَدْتَ واوه ياء على حذف زوائده لقلت : قُرَيح<sup>(٦)</sup> ، فلم تجد للواو أثرا يدلك على أن ياء قِرَياح بدل من الواو<sup>(٧)</sup> ؛ كما دَلَّك علوت ، وعلو ، ورجل مَعْلُو بالجمَّة ، ونحو ذلك على أنَّ ياء « عِلْية » بدل من الواو .

فإن قلت : فقد قالوا في قِرَواح : قِرَياح أيضا ، سَمِعنا جميعا ، فإن هذا ليس على إبدال الياء من الواو ؛ لا ، بل كَلَّ واحد منها مثال برأسه مقصود قصده .

(١) القرواح من النوق : العاوية القوائم ، والقرواح أيضا المزرعة ليس بها نبات ولا شجر ، ويقال فيها أيضا قِرَياح .

(٢) الدرَواس : الغليظ العنق من الناس والكلاب .

(٣) هو الكلب المقور .

(٤) يقال : أخذ مالي علوة أي عنوة وفهرا كما في اللسان . وقد يكون « علوه » بهاء الضمير .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يعلوه » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « قلت » .

(٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « واو » .



فَقَرَوَاحٌ كَقَرَوَاشٍ وَجَلَوَاحٌ ؛ وَقَرِيَّاحٌ كَكِرِيَّاسٍ وَسِرِّيَّاحٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ : كَرَوَاسٌ ، وَلَا سَرَوَاحٌ ؛ وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ أَيْضًا فِي سِرَوَاطٍ وَهَلَوَاحٍ : سِرِّيَّاطٌ ، وَلَا هَلِّيَّاعٌ . وَهَذَا أَحَدٌ مَا يَدُلُّكَ عَلَى صَعْفِ الْقَلْبِ فِي هَذِهِ صَوْرَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ لِلْكُسْرَةِ مَعَ الْحَاجِزِ لَوْ كَانَ قَوِيًّا فِي الْقِيَاسِ بِحَاءٍ فِي الزَّائِدِ مِثْلِهِ فِي الْأَصْلِ ؛ كَأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مِنْ ذَلِكَ .

ومثل امتناعهم من قلب الواو في نحو هذا ياء من حيث كانت زائدة فلا عِصْمَةٌ لَهَا ، وَلَا تَلْزِمُ لَزُومِ الْأَصْلِ فَيَعْرِفُ بِذَلِكَ أَصْلُهَا ، أَنَّ تَرَى الْوَاوَ الزَّائِدَةَ مَضْمُومَةً ضَمًّا لِأَزْمَا ثُمَّ لَا تَرَى الْعَرَبَ أَبْدَلَتْهَا هَمْزَةً ؛ كَمَا أَبْدَلَتْ الْوَاوَ الْأَصْلِيَّةُ ؛ نَحْوُ أَجُوهُ ، وَأُقْتَتَ . وَذَلِكَ نَحْوُ التَّرْهُوكِ ، وَالتَّسْهُورِ وَالتَّسْمُوكِ : لَا يَقَابِلُ أَحَدٌ هَذِهِ الْوَاوَ — وَإِنِ انْضَمَّتْ ضَمًّا لِأَزْمَا — هَمْزَةً ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ ، فَلَوْ قَلِبَتْ فَقِيلَ : التَّرْهُوكُ لَمْ يُظَنَّ أَنَّهَا هَمْزَةٌ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ مُبَدَّلَةٍ مِنْ وَاوٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا تَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ تَرْكُهُمْ قَلْبَ هَذِهِ الْوَاوِ هَمْزَةً خَافَةَ أَنْ تَقَعَ الْهَمْزَةُ بَعْدَ الْهَاءِ وَهِيَ حَلْقِيَّانٌ وَشَدِيدَا التَّجَاوُرِ ؟ قِيلَ يُفْسِدُ هَذَا أَنْ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ قَدْ تَجَاوَرَا ، وَالْهَاءُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْهَمْزَةِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : هَاهَا تِ فِي الدَّعَاءِ .

- ١٥ (١) هُوَ الْعَقِيلُ ، وَالْعَظِيمُ الرَّاسُ .  
 (٢) هُوَ الْوَادِي الْوَاسِعُ الْمُتَنَلِّ .  
 (٣) الْكَرِيَّاسُ : الْكَيْفُ يَكُونُ مُشْرِفًا عَلَى سَطْحِ الْقَنَاءِ إِلَى الْأَرْضِ .  
 (٤) يَقَالُ : فَرَسٌ سَرِيَّاحٌ : سَرِيعٌ ، وَالسَّرِيَّاحُ أَيْضًا الْجَرَادُ .  
 (٥) هُوَ الطَّوِيلُ .  
 ٢٠ (٦) هِيَ الْمَرِيَّةُ مِنَ النَّوْقِ .  
 (٧) يَقَالُ مَرٌّ يَرْهُوكَ أَيْ يَمْشِي فِي مِثْلِهِ مِنْ اسْتِرْخَاءٍ مَفَاصِلِهِ .  
 (٨) يَقَالُ تَمْهُوكُ : مَشَى رَوِيْدًا .  
 (٩) يَقَالُ هَاهَا بِالْإِبْلِ : دَعَاهَا لِلْعَلْفِ .

فإن قلت : هذا إنما جاء في التكرير ، والتكرير قد يجوز فيه ما لولاه لم يجوز ، ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده ، وهو « ورنتل » ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئاً متعالمًا ، نحو وحوح ، ووزوز ، ووكونك<sup>(١)</sup> ووزاوزه<sup>(٢)</sup> ، وقوقيت ، وضوضيت ، وزوزيت ، ومومة ، ودودة ، وشوشاة<sup>(٣)</sup> ، قيل : قد جاء امتناعهم من همز نظير هذه الواوات بحيث لا هاء . ألا تراهم قالوا : زحولته<sup>(٤)</sup> فترحول ترحولاً ، وليس أحد يقول ترحولاً . وقد جمعوا بينهما متقدمة الحاء على الحمزة : نحو قولهم في الدعاء : حو حو<sup>(٥)</sup> .

فإن قيل : فهذا أيضا إنما جاء في الأصوات المكررة ، كما جاء في الأول أيضا في الأصوات المكررة ، نحو هو هو ، وقد ثبت أن التكرير محتمل فيه ما لا يكون في غيره .

قيل هذه مطاولة نحن فتحنا لك بابها ، وشرعنا منبجها ، ثم إنها مع ذلك لا تصحبك ، ولا تستمر بك ، ألا تراهم قد قالوا في (عنونت الكتاب) : إنه يجوز

(١) هي الداهية ، والأمر العظيم .

(٢) الوحوشة : النفخ من شدة البرد .

(٣) الوزوزة الووب . والوزاوزه : الرجل الطائش الخفيف .

(٤) هو الجبان .

(٥) زوزى الرجل : نصب ظهره وقارب الخطو .

(٦) هي أثر الأرجوحة .

(٧) هي الناقة السريمة .

(٨) في الأصول : « رحولته فترحول ترحولاً » بالراء المهملة ولم أقف على هذا في اللغة ، فأصلحته إلى ماري . يقال : زحوله عن مكانه ، فترحول : أزاله عنه فزال .

(٩) كذا في الأصول . والذي في اللسان : « حى حى » : دعاء الحمار إلى الماء . ... والمحاجة — وزن الجمع — بالكسب : أن تقول له : حاحاً زجراً .

أن يكون فَعُولٌ من عَن يَعْنُ ، ومطاوَعُه تَعْنَوْنَ ، ومصدره التَّعْنُونُ ، وهذه الراو لا يجوز همزها ؛ لِما قَدَّمنا ذكره ، وأيضاً فقد قالوا في علوته : يجوز أن يكون فَعُولٌ من العلانية ، وحاله في ذلك حال عنوته على ما مضى . وقد قالوا أيضاً : سَرُولُه تسرُّولاً ، ولم يهمزوا هذه الواو ؛ لِما ذكرنا . فإن قيل : فلو همزوا فقالوا : التَّسَرُّولُ لِمَا خافوا ألَها ؛ لقولهم مع زوال الضمة عنها : تَسَرُّولٌ ، وسَرُولُته ، ومُسَرُّولٌ ؛ كما أنهم لَمَّا قالوا : وَقَّتْ ، وأوقات ، ومَوَقَّتٌ ، وَقَّتْهُ أعلمهم ذلك أن همزة « أَقَّتْ » إنما هي بدل من واو . فقد ترى الأصل والزائد جميعاً متساويين متساويين في دلالة الحال بما يصحب كل واحد منهما من تصريفه وتحريفه ، وفي هذا نقض لما رُمت به الفصل بين الزائد والأصل .

١٠ قيل كيف نصرفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه ، وأدُلُّ عليها من الزائد ؛ ألا ترى أنك لو حققت تَسَرُّولاً — وقد همزته — تحقير الترخيم ، لقلت « سُرِّلٌ » فحذفت الزائد ولم يبق معك دليل عليه ؛ ولو حققت نحو « أَقَّتْ » — وقد نقلتها إلى التسمية ، فصارت (أَقَّة) — تحقير الترخيم لقلت : وَقَّتْ ، وظهرت الواو التي هي فاء .

١٥ فإن قلت : فقد تجيز ههنا أيضاً « أَقَّتْ » قيل الهمز هنا جائز لا واجب ، وحذف الزوائد من « تَسَرُّولٌ » في تحقير الترخيم واجب لا جائز . فإن قلت : وكذلك همز الواو في « تَسَرُّولٌ » إنما يكون جائزاً أيضاً لا واجباً ، قيل همز الواو حشوا أثبتت قدما من همزها مبتدأة ، أعني في بقائها وإن زالت الضمة عنها ؛ ألا ترى إلى قوله في تحقير قائم : قَوَيْمٌ ، وثبات الهمزة وإن زالت الألف الموجبة

(١) كذا في ش ، ب . وفي ١ : « الزائد » . (٢) كذا في ش ، ب . وفي ١ : « الزائد » ويريد بالزائد الجنس . (٣) يريد سيبويه في الكتاب ١٢٧/٢

لها، فحرت لذلك بجرى الهمزة الأصلية في نحو سائل، وثائر، من سأل وثائر،  
— كذا قال —، فلذلك اجنبوا أن يهزوا واو «تسرول» لثلاثت قدم الهمزة فيرى  
أنها ليست بدلا، وليس كذلك همزة «أقتت»، ألا تراها متى زالت الضمة عنها  
عادت واوا، نحو موقت، ومويقت.

فإن قلت : فهلا أجازوا همز واو «تسرؤل» وأمنوا اللبس، وإن قالوا  
في تحقير ترخيمه «سريل» من حيث كان وسط الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة،  
إنما هو موضع زيادة الواو، نحو جَدُول، وخُرُوع، وعجوز، وعمود. فإذا رأوا  
الهمزة موجودة في «تسرؤل»، محذوفة من «سريل» علموا — بما فيها من  
الضمة — أنها بدل من واو زائدة، فكان ذلك يكون أمنا من اللبس؟

قيل : قد زادوا الهمزة وسطا في أحرف صالحة. وهي شَمَالٌ وشَامِلٌ، وجُرَائِضٌ،  
وحُطَائِطٌ بَطَائِطٌ، ونِثْدَلَانٌ، وتَابِلٌ، وخَاتِمٌ، وعَالَمٌ، وتَابِلْتُ القِدْرُ، والرَّيَالُ.<sup>(٨)</sup>  
فلما جاء ذلك كرهوا أن يقربوا باب لَبَسٍ.

فإن قلت : فإن همزة تَابِلٌ، وخَاتِمٌ، والعالم، إنما هي بدل من الألف،  
قيل : هي وإن كانت بدلا فإنها بدل من الزائد، والبديل من الزائد زائد، وليس  
البديل من الأصل بأصل.

- (١) في كتاب سيبويه ص ١٢٨ ج ٢ : «وشاء من شأوت».
- (٢) هو الشجر الذي يتخذ من حبه الزيت المسهل المعروف، وكل نبات ريان من شجر أو عشب خروع.
- (٣) هذه لغات في الشمال. وهي من الرياح ما تهب من ناحية القطب الشمالي.
- (٤) يقال : جمل حرائض : إذا كان أكولا.
- (٥) حطائط : الصغير من الناس وغيرهم. وبطائط : إتياع.
- (٦) النثدلان : الكابوس.
- (٧) التابل : لعة في التابل. والجمع التوابل. وهي الأبرار تصاف إلى الطعام كاللعلل والكور.
- (٨) الريال : الأسد.

فقد ترى أن حال البذل من الزائد أذهب به في حكم ما هو بدل منه من الأصل في ذلك . فاعرف هذا .

ومن الاستحسان قولهم : رجل غديان ، وعشيان ؛ وقياسه : غدون وعشوان ؛ لأنهما من غدوت وعشوت ؛ أنشدنا أبو علي :

بات ابنُ أسماءَ يعشوه ويصبحه من هجمة كآشاء النخل دُزار<sup>(٢)</sup> .

ومثله أيضا دامت السماء تديم ديمًا ، وهو من الواو ؛ لاجتماع العرب طراً على (الدوام) ، و (هو أدوم من كذا) .

ومن ذلك ما يخرج تنبيهها على أصل بابها ؛ نحو أستحوذ ، وأغليت المرأة ، و \* صددت فأطولت الصدود ... \*<sup>(٤)</sup>

- ١٠ (١) الضمير في (به) يعود على البذل .
- (٢) قائله قرط بن التوأم البشكري ولم أقف لهذا الشاعر على ترجمة . وفي العمدة ذكر للتوأم البشكري مع أمرئ القيس في إجازة أبيات . والبيت في إصلاح المنطق طبعة المعارف ٢٢٢ وفي شواهد ابن السرياني عليه ( الورقة ١٣٨ ب ) . وفيها : « كان » بدل « بات » ، ويقول ابن السرياني : « ويروي (كان ابن شماء) يذكر قتله لبني مطر ، وإغارته عليهم . وميار : اسم فارس يقول : افتدوا مني بهذا الفرس . وكان ابن أسماء يعشو هذا الفرس : أي يعشيه : يسقيه اللبن بالعشي » ، ويصبعه : يسقيه في الصباح اللبن ... وإذا سقى الفرس اللبن وربى عليه كان أنفع له ، وأسرع في عده » . ويقول الصاغاني في التكملة (صحيح) بعد أن أورد عن الصحاح البيت كما ورد في الإصحاح : « وإنيما هو . (كان ابن شماء) واسمه شرسفة بن خليف فارس ميار . قتلته قرط بن التوأم البشكري . والبيت اقترط » . والهجمة : القطعة من الابل ، ما بين الثلاثين والمائة . والأشاء : صغار النخل . ويروي (كفسيل النخل) . (ودرار) نعت هجمة : كثيرة الدر : وهو اللبن .
- ١٥ (٣) أي كان مطرها ديمة . وهو مطر خفيف لا برق فيه ولا رعد ، تدوم به السماء .
- (٤) هذا بعض البيت :
- صددت فأطولت الصدود وقلها وصال على طول الصدود يدوم
- وقد نسب هذا البيت في الكتاب ١ / ١٢ إلى عشرين أي ربيعة ونسبه الأعلام إلى المزار الفقمسي ، وهو ما في شرح شواهد المغني للبيدادي في مبحث « ما » وفي كتابة الأمير على المغني في هذا المبحث ، وما في الخزائنة ٤ / ٢٨٩ . وهذا البيت أحد أبيات أربعة ، وقبلة :
- صرمت ، ولم تصرم ، وأنت صروم وكيف تصابني من يقال : حلیم =

(١) وقالوا : هذا شرابٌ مَبُولَةٌ (٢) ، وهو مَطْبِيَّةٌ للنفس ، وقالوا :  
\* فإنه أهل لأن يؤكرا \* (٣)

ونظائره كثيرة ؛ غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استقام ، وأصل مَقَامَةٌ  
مَقُومَةٌ ، وأصل يُحْسِنُ يُوَحِّسُن . ولا يقاس هذا ولا ما قبله ؛ لأنه لم تستحکم  
علته ، وإنما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا .

### باب في تخصيص العلل (٤)

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبنى على جواز تخصيص  
العلل . وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى

- وبعده : وليس الفسوانى للجماء ، ولا الذى له عن تقاضى دينهن موم  
ولكننا يستتجز الوعد تابع هوانن حلاف لمن أنسيم  
قال أبو محمد الأعراي : « يقول : صرمت ، ولم تصرم صرم بنات ، ولكن صرم دلال ؛ يخاطب نفسه  
ويلومها على طول الصدود . أى لا يدوم وصال الفوانى إلا لمن يلازمهن ويخصنهن ، فسر ذلك باليتين  
بدهما » . انظر الخزانة فى الموطن السابق . ومنه يعلم أن التاء فى « صددت » وقوله : « فأطولت »  
ممنوحة ؛ لقوله قبل : « صرمت ولم تصرم » .  
(١) سقط فى ش ، ب ، و ، هـ .  
(٢) فى اللسان : « كثرة الشراب مبولة » وقد أنكر الشيخ سيد المرصنى لهذا على ابن جنى ما أورده ،  
وقال : « هذا ما يقول ابن جنى . وكلام العرب : كثرة الشراب مبولة » ، وفى ابن يعيش على المفصل  
(مبحث الواو والياء عينين) : « وحكى أبو زيد : هذا شئ مطبىة للنفس ، وهذا شراب مبولة » .  
(٣) هذا شطربيت من الرجز . قال البغدادى فى شرح شواهد الشافية ٥٨ : « وقد بالغت  
فى مراجعة المواد والمطائى فلم أجده فائله ولا تتمه » .  
(٤) هذا البحث مستعار فى العربية من أصول الفقه . ومحل تخصيص العلة أن يتخلف الحكم مع  
وجود العلة . ومن أمثلة هذا فى الفقه أن يعال الربا بالطعم ، فورد على هذا العرايا ، وهى بيع الرطب  
بالتمر ، والعنب بالزبيب ، ففيها الطعم ، والتعارض فيها مع جهل التائل ليس بحرام فى مقدار معين مبين  
فى الفروع . فقد وجدت العلة وتخلف الحكم . ويختلف الفقهاء فى هذا : فمنهم من يراه قدحا فى العلة ،  
ويسيه نقضا . ومنهم من لا يراه نقضا ، ويعود به على العلة بالتخصيص . وقد ذكر السيوطى فى الاقتراح  
هذا البحث فى باب « القوادح فى العلة » .  
(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « تصرف » .

التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً، — وإن كان على غير قياس — ومستثلاً؛ ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان، وميعاد، لقدرت على ذلك، فقلت: <sup>(١)</sup>موزان، وموعد. وكذلك لو آثرت تصحيح فاء مؤيسر، وموقين، لقدرت على ذلك فقلت: <sup>(٢)</sup>ميسر، وميقين. وكذلك لو نصبت الفاعل، ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل: <sup>(٣)</sup>تن الجسواز، والنواصب، والجوازيم، لكنك مقتدرا على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال. وليست كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحدة فاسد. لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوره. وكذلك ما كان من هذا القبيل. فقد ثبت بذلك تأثر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإن تقدمت علل المنفقيين.

ثم أعلم من بعد هذا أن علل النحويين على ضربين:

أحدهما ما لا بد منه، فهو لاحق بعلل المتكلمين، وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها، وياء لانكسار ما قبلها؛ نحو ضُورِب، وقرأطيس، وقد تقدم ذكره. ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن؛ وقد تقدم ما فيه.

ثم يبقى النظر فيما بعد، فنقول: إن هذه العلل التي يجوز تخصيصها، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء، وسبقت الأولى منهما بالسكون؛ نحو حيوة، وعوى الكلب عوية، ونحو صحة الواو، والياء، في نحو غزوا، ورماً، والزوان، والغليان، وصحة الواو في نحو اجتوروا، واعتنوا، واهتوشوا،

(١) كذا في ش، ب. وفي أ: «ذاك».

(٢) كذا في ش، ب. وفي أ: «بذاك».

(٣) يقال تهوش القوم، وتهارشوا؛ اختلطوا. ولم أقف في اللسان والقاموس على «اهتشوا».

إنما اضطُر القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها ؛ لأنه لم يحتَظ في وصف العلة ؛ ولو قدّم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها . وذلك أنه إذا عَقَد هذا الموضع قال في علة قلب الواو والياء ألفا : إن الواو والياء متى تحَوَّكَا وأنفتح ما قبلهما قُلْبَتَا ألفين ؛ نحو قام ، وباع ، وغزا ، ورمى ، وباب ، وعاب ، وعصا ، ورعى ، فإذا أُدْخِلَ عليه فقيـل له : قد صَحَّتْ في نحو غَزَوْا ، ورميا ، وغَزَوَان ، وصَيَّيَان ، وصَحَّت الواو خاصة في نحو اعْتَوْنُوا ، واهْتَوَشُوا ، أخذ يتطلب ويتعَدَّر فيقول : إنما صَحَّتْ في نحو رَمَيَا ، وغَزَوَا ؛ مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما : غزا ، ورمى ، فتلتبس التثنية بالواحد . وكذلك لو قلبوهما ألفين في نحو نَفَيَان ، ونَزَوَان ، لحذفت إحداهما ، فصار اللفظ بهما نَفَان ، ونَزَان ، فالتبس فَعْلَان مما لاه حرف علة بفعَال مما لاه نون . وكذلك يقولون : صَحَّت الواو في نحو اعْتَوْنُوا ، واهْتَوَشُوا ؛ لأنهما في معنى ما لا بد من صحته ، أعنى تعاونوا واهتاوشوا . وكذلك يقولون : صَحَّتْ في نحو عَوَّر ، وصَيَّد ؛ لأنهما في معنى آعَوَّر ، وأصَيَّد ، وكذلك يقولون في نحو بيت الكتاب <sup>(٥)</sup> : وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمِّه حتى أبوه يقاربه

- ١٥ (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ألفا » . (٢) أى أورد عليه دخل ، وهو الفساد والعيب . وهذا التعبير كقول المتأخرين : اعترض عليه . (٣) الصميان من الرجال : الشديد . وفي ش زيادة : « ورميان » وتأخير « غزوان » عن « رميان » . (٤) كذا في أ . وسقط لفظ « يقولون » في ش ، ب . (٥) لم أقف على هذا البيت في الكتاب . وهو ينسب إلى الفرزدق ، ولكن لم أقف له على صلة في ديوانه . وقد نسب إليه مفردا المبرد في الكامل ١ / ١٢٧ طبعة المرحوم ، وابن رشيـق في العمدة في « باب الوحشي المنكف ، والركب المستضعف » وأبو الفرج في الأغاني ج ١٩ ص ١٥ طبعة بولاق ببعض مخالفة في الشطر الأزل . وهو من شواهد البلاغة ، يذكر شاهداً للتعقيد اللفظي ، وقد أورده صاحب معاهد النعيص ، ولم يذكر صلته مع إطنابه في ترجمة الفرزدق .
- ٢٠



لأنما جاز ما فيه من الفصل (بين ما لا يحسن) فصله لضرورة الشعر . وكذلك ما جاء من قَصر الممدود ومدَّ المقصور ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، ومن وضع الكلام في غير موضعه ؛ يحتجّون في ذلك وغيره بضرورة الشعر ، ويحتجّون إليها مرسلة غير متحجّرة ، وكذلك ما عدا هذا : يسوون بينه ، ولا يحتاجون فيه ، فيحرسوا أوائل التعليل له . وهذا هو الذي تنقّ عليهم هذا الموضع حتى اضطّرهم إلى القول بتخصيص العلل ، وأصارهم إلى حيز التعذر والتحمل . وسأضع في ذلك رسماً يقتاس فينتفع به بإذن الله ومشيئته .

وذلك أن نقول في علّة قلب الواو والياء ألفا : إنهما متى تحوّرتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعبرى الموضع من اللبس ، أو أن يكون في معنى ما لا بدّ من صحّة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصّحة منبهة على أصل بابه ، فإنهما يُقبلان ألفا . ألا ترى أنك إذا احتطّيت في وصف العلّة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك بصّحة الواو والياء في حوابة وجبيل ؛ إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة ، إنما هي منقولة إليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف في حوابة وجبيل .

وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصّحة الواو والياء في نحو قوله تعالى « لَوِ أَطْلَعْتَ عَلَيْهِمْ » وفي قولك في تفسير قوله عز وجل « وانطلق الملائم منهم أن أمشوا »

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ما لا يحسن » .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يحتجون » وهو تصحيف .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تنقّ » وتنقّ الشيء : حركه ، وجذبه . وفنقه : فتحه وأبدى عنه وقد كان مستورا .

(٤) يقال . دلوحوابة : ضخمة . وهو من تركيب « ح أ ب » فوزنه فوعلة .

(٥) الجبال : الضبيع .

واصبروا على آلهنكم : معناه : أي أمشوا . فتصَحَّ الباء والواو متحركتين مفتوحاً ما قبلهما ؛ من حيث كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين ، فلم يعتد لذلك .

وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحة الواو والياء في عَوِرَ وصَيِدَ ، بأنهما في معنى ما لا بد فيه من صحة الواو والياء ، وهما أعوزَ وأصَيِدَ . وكذلك صَحَّت في نحو اعتَوُوا ، وازدَجُوا ، لما كان في معنى ما لا بد فيه من صحتهما ، وهو تعاونوا ، وتزاجوا . وكذلك صَحَّت في كَرَوَانَ ، وصَمَيَانَ ، مخافة أن يصيرا من مثال فَعْلَانَ ، واللام معتلة ، إلى فَعَالٍ ، واللام صحيحة ، وكذلك صَحَّت في رجل سَمِيته بكرَوَانَ ، وصَمَيَانَ ، ثم رنحته ترخيم قولك يا حَارِ ، فقلت : يا كَرَوَ ، ويا صَمَيَ ، لأنك لو قابتهما فيه ، فقلت : يا كَرَا ، ويا صَمَا ، لأتيسر فعلان ، بفعل ، ولأن الألف والنون فيهما مقدرتان أيضاً فصَحَّت كما صَحَّت وهما موجودتان . وكذلك صَحَّت أيضاً الواو والياء في قوله عز اسمه « وَعَصُوا الرسول » وقوله تعالى « لُتَبْلُوْا فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ » وقوله تعالى « فَإِنَّمَا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » من حيث كانت الحركة عارضة لالتقاء الساكنين غير لازمة . وكذلك صَحَّت في القَوْد ، والحَوَكة ، والغَيْب ؛ تنبيها على أصل باب ، ودار ، وعاب .

أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلها ، ولو لم تقدم الأخذ بالحزم لأضطررت إلى تخصيص العلة ، وأن تقول : هذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والعذر في كذا وكذا ... ، وفي كذا وكذا ... .

(١) أي نحو اعتونوا وازدوجوا .

(٢) كان من الخير له أن يحذف هذا الوجه من التعليل ويقتصر على ما بعده ؛ فإن ما فكره يقتضى ألا يقال : يا كرا ، ويا صما ، عند الترخيم على لفة الاستقلال ؛ لئلا يتيسر فعلان بفعل ، وهذا لم يمنع في النحو . وانظر الأشموني في مبحث « الترخيم » .

وأنت إذا قدمت ذلك الاحتياط لم يتوجه عليك سؤال ؛ لأنه متى قال لك :  
فقد صحّت الياء والواو في جَبَلٍ ، وَحَوْبَةٍ ، قلت : هذا سؤال يسقطه ما تقدّم ؛  
إذ كانت الحركة عارضة لا لازمة ، ولو لم تختط بما قدمت لأجاءك الحال  
إلى تحلّي الاعتذار .

- ° وهذا عينه موجود في العِلل الكلاميّة ؛ ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع  
الحركة والسكون على المحلّ الواحد : لو اجتماعا لوجب أن يكون المحلّ الواحد  
سائكا متحرّكا في حال واحدة ، ولولا قولك : في حال واحدة لفسدت العلة ؛  
ألا ترى أن المحلّ الواحد قد يكون سائكا متحرّكا في حالين اثنتين .

فقد علمت بهذا وغيره مما هو جارٍ مجراه قوة الحاجة إلى الاحتياط  
في تخصيص العلة .

١٠

فإن قلت : فانت إذا حصل عليك هذا الموضع لم تلجأ في قلب الواو والياء إذا  
تحرّكتا وانفتح ما قبلهما ألفين ، إلا إلى الحرب من اجتماع الأشباه ؛ وهي حرف  
العلّة والحركتان اللتان اكتنفتاه ، وقد علّم مضارعة الحركات لحروف اللين ، وهذا  
أمر موجود في قام ، وخاف ، وهاب ، كوجوده في حَوِيل ، وَعَوِير ، وصِيد ،  
وعين ؛ ألا ترى أن أصل خاف وهاب : خوف وهيب ، فهما في الأصل كحول  
وصيد ، وقد تجسّمت في حَوِيل وصِيد من الصّحة ما تحاميته في خَوْف وهَيْب .  
فأما احتياطك بزعمك في العلة بقولك : إذا عيرى الموضع من اللبس ، وقولك : إذا

١٥

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ولم » .

(٢) كذا في الأصول ، ولو جرى على نسق ما قبله في ذكر شروط القلب لقال : إذا لم يكن في معنى  
ما لا بد من صحته ، ولم تكن الحركة لازمة . وكأنه يريد : وقولك : إذا كان في معنى ما لا بد من صحته  
فلا قلب ، وقولك وكانت الحركة غير لازمة فلا قلب . فحذف الجواب وهو مراد .

٢٠

كان في معنى ما لا بد من صحته ، وقولك : وكانت الحركة غير لازمة ، فلم ترك أوردته إلا لتستثنى به ما يورده الخضم عليك : مما صح من الياء والواو وهو متحرك وقبله فتحة . وكأنك إنما جئت إلى هذه الشواذ التي تضطرك إلى القول بتخصيص العلل فحشوت بها حديث علتك لا غير ؛ وإلا فالذي أوجب القلب في خاف ، وهاب ، من استنقال حرفي اللين متحركين مفتوحا ما قبلهما موجود آتية في حيل وصيد ، وإذا كان الأمر كذلك دل على انتقاض العلة وفسادها .

قيل : لعمري إن صورة حيل وصيد لفظا هي صورة خوف وهيب ، إلا أن هناك من بعد هذا فرقا ، وإن صغر في نفسك وقل في تصورك وحسك ، فإنه معنى عند العرب مكين في أنفسها ، متقدم في إيجابه التأثير الظاهر عندها . وهو ما أوردناه وشرطناه : من كون الحركة غير لازمة ، وكون الكلمة في معنى ما لا بد من صحة حرف لينه ، ومن تخوفهم التباسه بغيره ؛ فإن العرب — فيما أخذناه عنها ، وعرفناه من تصرف مذهبها — ، عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بالفاظها . وسنفرد لهذا بابا نتقصاه فيه بمعونة الله . أو لا تعلم عاجلا إلى أن نصير إلى ذلك الباب آجلا ، أن سبب إصلاحها ألفاظها ، وطردتها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها ، وقصرتها عليها ، إنما هو لتحسين المعنى وتشريفه ، والإبانة عنه وتصويره ؛ ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ؛ وهذا الفرق أمر معنوي ، أصبح اللفظ له وقيد مقاده الأوفق من أجله . فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحسين المعاني وحياطتها . فالمعنى إذا هو المكرم المخدوم ، واللفظ هو المبتذل الخادم .

(١) جمع الخداء كتاب . وهو في الأصل مصدر هذا الشيء : قدره . وأريد به ما يقدر عليه الشيء كالفالب ، فيراد به هنا المثل والموازن التي قدرت عليها الألفاظ .  
(٢) كذا في الأصول . والأسوغ : « تحسين » .

وبعد، فإذا جرت العلة في معلولها، واستتبَّت على مَنهجها وأَمَّها قوى حَكَمها،  
 وأَحْتَمَى جانبها، ولم يَسع أحدًا أن يعرض لها إلا بإخراجها شيئًا إن قدر على  
 إخراجها منها. فأما أن يفصلها ويقول: بعضها هكذا، وبعضها هكذا فردود عليه،  
 ومرذول عند أهل النظر فيها جاء به. وذلك أن مجموع ما يورده المعتل بها هو حدها  
 ووصفها، فإذا انقادت وأثرت وجرَّت في معلولاتها فاستمَّت، لم يبق على بادئها،  
 وناصب نفسه للرامة عنها، بقية فيطالب بها، ولا قصمة سواك<sup>(٣)</sup> فيفك<sup>(٤)</sup> يد ذمته عنها.  
 فإن قلت: فقد قال الهذلي:

(بياض بالأصل)<sup>(٥)</sup>

فقد كنتُ قلت في هذه اللفظة في كتابي في ديوان هُذَيْل: إنه إنما أعلت<sup>(٦)</sup>

هذه العين هناك ولم تصح كما صحَّت عين اجتوروا واعتنوا من حيث كان ترك قلب  
 الياء ألفًا أنقل عليهم من ترك قلب الواو ألفًا؛ لبعد ما بين الألف والواو، وقربها  
 من الياء، وكلما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه، وانجذابُه نحوه،  
 وإذا تباعدا كانا بالصحة والظهور قسًا<sup>(٨)</sup>. وهذا — لعمري — جواب جرى هناك

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «على».

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: «إخراجها منها شيئًا».

(٣) قصمة السواك: الكسرة منه.

(٤) كذا في أ. وفي ب: «سؤال» وفي ش: «سوال».

(٥) بيت الهذلي الذي سقط هنا فيما بين أيدينا من الأصول فيه (استأنف) في معنى تسايفوا. ولم

أثر على البيت بعد طول البحث. وسبب ذلك أن شعر الهذليين لم يصلنا كله. وفي ج: «فإن قيل: فقد

قلت في كتابك في ديوان هذيل إنه إنما أعلت عين (استأنف) ولم تصح...».

(٦) يريد استأنف.

(٧) كذا في أ. وفي ش، ب: «اعلنت».

(٨) أي حريين، وأُفرد لأنه في الأصل مصدر.

على مألوف العرف في تخصيص العلة . فأمّا هذا الموضع فظنة من استمرار المحجة واحتواء العلة . وذلك أن يقال : إن استاف هنا لا يراد به تسافوا أى تضاربوا بالسيوف ، فنلزم صحته كصحة عين تسافوا ؛ كما لزمت صحة اجتوروا لما كان في معنى ما لا بد من صحة عينه ، وهو تجاوزوا ؛ بل تكون استافوا هنا : تناولوا سيوفهم وجردوها . ثم يعلم من بعد أنهم تضاربوا ؛ مما دلّ عليه قولهم : استافوا ، فكأنه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبب ؛ كقوله :

ذَرِ الْآكِلِينَ الْمَاءَ ظَلَمًا فَمَا أَرَى      يَنَالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أَكْلِهِمُ الْمَاءَ<sup>(١)</sup>

يريد قوما كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه ، فاكنتى بذكر الماء الذي هو سبب المأكول من ذكر المأكول .

فأما تفسير أهل اللغة أن استاف القوم في معنى تسافوا فتفسير على المعنى ؛ كما دلتهم في أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل « مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ » : إنه بمعنى مدفوق ، فهذا — لعمرى — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذودق كما حكاه الأصمعي عنهم من قولهم : ناقة ضارب إذا ضربت ، وتفسيره أنها ذات ضرب أى ضربت . وكذلك قوله تعالى « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » أى لا ذاعصمة ، وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا ، فمن هنا قيل : إن معناه : لا معصوم . وكذلك قوله :

لَقَدْ عَيَّلَ الْإِيْتَامَ طَعْنَةً نَاشِرَةً      أَنَا شَرٌّ لَزَالَتْ يَمِينُكَ آشِرَةً<sup>(٢)</sup>

(١) في اللسان « أكل » : « من الآكلين » بدل « ذر الآكلين » . (٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « من المأكول » . وفي عبارة اللسان في أكل : « عن ذكر المأكول » . (٣) أى ضربها الفحل ، وذلك أن يزرعها . (٤) قال ابن السيرافي في شرح شواهد لإصلاح المنطق ١ / ٣٣ : « ناشرة هذا من بنى تغلب ؛ وكان في بنى شيبان مقامه ، فكان همام بن مرة بن ذهل بن شيبان رباه . ووقعت حرب البسوس بين بكر وتغلب وناشرة هذا مع همام بن مرة » .

أى ذات أشهر، والأشهر: الحزّ والقطع، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا؛ وعلى ذلك عامة باب طاهر، وطالقي، وحائض، وطامث؛ ألا ترى أن معناه: ذات طهر، وذات طلاق، وذات حيض، وذات طمث<sup>(١)</sup>. فهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل؛ لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث؛ كما لحقت نفس الفعل. وعلى هذا قول الله تعالى « في عيشة راضية » أى ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مَرْضِيَّة. ولو جاءت مذكرة لكانت كضارب وبازل، كباب حائض وطاهر؛ إذ الجميع غير جاري على الفعل، لكن قوله تعالى « راضية » كقوله ( لا زالت يمينك آسرة ) .

وينبغي أن يعلم أن هذه التاء في ( راضية ) و ( آسرة ) ليست التاء التي يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل<sup>(٢)</sup> من لفظه؛ لأنها لو كانت تلك لفسد القول؛ ألا ترى أنه لا يقال: ضربت الناقة ولا رَضِيت العيشة. وإذا لم تكن إياها وجب أن تكون التي للبالغة؛ ككفروقة، وصروقة، وداهية، وراوية، مما لحقته التاء للبالغة والغاية. وحسن ذلك أيضا شيء آخر. وهو جريانها صفة

= فلما كان يوم واردات — وهو أحد الأيام التي كانت بين بكر وتغلب فيها حرب — قاتل همام بن مرة قتالا شديدا، وأبلى وأثنى في بني تغلب ثم عطش بغاء إلى رحله يستسقى وناشرة في رحله. فلما رأى ناشرة غفلة طعمته بحميرة فقتله وهرب إلى بني تغلب فقالت ناشرة همام تبكيه: لقد عيل الأيتام طعمة ناشرة. ويقال إن أم همام قالت ذلك « وانظر أيضا اللسان (أشهر) » .

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: « الألفاظ » .

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: « ذلك الفعل » .

(٣) الحق أن التاء اللاحقة للوصف إذا كان موصوفه مؤنثا للتأنيث، ولو كانت على جهة النسب. وإرادة النسب إنما يحيز التعرّية من التأنيث ولا تحتم ذلك، ويقول الشهاب في حواشي البيضاوي ٢٣٨ / ٨: « والحق — كما يفهم من شراح الكتاب — أن ما قصد به النسبة لا يلزم تأنيثه؛ وإن جاء فيه على خلاف الأصل الغالب أحيانا! » .

على مؤنث ، وهى بانقظ الجارى على الفعل ، فزاد ذلك فيما ذكرنا ؛ ألا ترى إلى همز حائض ، وإن لم يجر على الفعل ، إنما سببه أنه شابه فى اللفظ ما اطرده همزه من الجارى على الفعل ؛ نحو قائم ، وصائم وأشباه ذلك . ويدلُّك على أن عين حائض همزة ، وليست ياء خالصة - كما لعله يظنّه كذلك ظان - قولهم : امرأة زائر، من زيارة النساء ، وهذا واضح ؛ ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحة لوجب ظهورها واوا وأن يقال : زاور . وعليه قالوا : الحائش<sup>(١)</sup> ، والعائر للرمد ، وإن لم يجرى على الفعل ، لمّا جاء بجىء ما يجب تهمزه وإعلاله فى غالب الأمر .

نعم وإذا كانوا قد أنشؤا المصدر لمّا جرى وصفا على المؤنث ؛ نحو امرأة عدّلة ، وفريس طّوعة القياد ، وقول أمية<sup>(٢)</sup> :

والحية الحنفّة الرقشاء أخرجها من بُحورها آمينات الله والكليم<sup>(٣)</sup>

وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل ولا هى الفاعل فى الحقيقة ، وإنما استهوى لذلك جرّها وصفا على المؤنث ، كان باب «عيشة راضية» ، و «يد آشمة» أخرى يجواز ذلك فيه ، وجره عليه .

(١) انظر ص ١١٩ من هذا الجزء .

(٢) فى ج : « ذى الرمة » وهو خطأ . وهو أمية بن أن الصلت .

(٣) (بحرها) فى هامش أ (وبيتها) ومعنى ذلك أن هناك رواية : « بيتها » بدل « بحرها » .

وفى اللسان فى « حنف » ضبط (أمينات) جمع أمنة محركا وهى الأمن . وفيه فى « عدل » ضبط كما ضبط هنا . ويريد بأمينات الله التى تخرج الحية من بحرها القسم الذى يذّكره الحاروى ويعزم عليها به لتخرجن .

والحنف فى الأصل الهلاك ، وهو مصدر لفعل مهمل ثم يطلق على ما يكون منه الهلاك ، فيقال : هذا السبع

حنف لمن يلقاه ، وهذه العقرب حنف كذلك بالثذكير نظرا لأصله ، ولما كثر استعماله وصفا بساع لأمية

أن يلحق به التاء التى تلتحق الوصف . وانظر الديوان لأمية المطبوع فى بيروت ، والحيوان ١٨٧/٤ بتحقيق

الأستاذ عبد السلام هارون .



فإن قلت : فقد قالوا في يوجل : ياجل ، وفي نياس : ياءس ، وفي طيئ طائي ، وقالوا : حاجيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، فقلبوا الياء والواو هنا ألفين ، وهما ساكتتان ، وفي هذا نقض لقولك ؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التي أحدها كونهما متحركتين ، وأنت تجدهما ساكتين ، ومع ذلك فقد تراهما متقلبتين .

قيل : ليس هذا نقضا ، ولا يراه أهل النظر قدحا . وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلمتين ثنتين ، في وقت واحد تارة ، وفي وقتين اثنتين . وسندكر ذلك في باب المعلول بعلمتين .

فإن قلت : فما شرطك واحتياطك في باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء في نحو سيّد ، وهين ، وجيّد ، وشويت شيئا ، ولويت يده ليأ ، وقد تراهم قالوا حيوة ، وضبون ، وقالوا عوى الكلب عوية ، وقالوا في تحقير أسود ، وجذول : جذيول ، وأسيود ، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله : مما واره عين متحركة أو زائدة قبل الطرف ؟

فالذي نقول في هذا ونحوه : أن الياء والواو متى اجتمعتا ، وسبقت الأولى بالسكون منهما ، ولم تكن الكلمة علميا ، ولا مرادا بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها ، ولا كانت تحقيرا محمولا على تكسير ، نزن الواو منه تقلب ياء . فإذا فعلت هذا واحتطت للعلة به أسقطت تلك الإلزامات عنك ؛ ألا ترى أن (حيوة) علم والأعلام تأتي مخالفة للاتّجاس في كثير من الأحكام ، وأن (ضبون) إنما صحّ لأنه

(١) خير من هذا أن يحيل ما أورده السائل على الشذوذ ، فلا يرد على التعليل .

(٢) التعليل للقياس في هذا القلب ، وحسب العلة أن تكون رافعة به . والقلب في العلم وما قصد

به التنبيه على الأصل شذوذ فلا يجب أن يراعى في العلة .

نخرج على الصَّحَّة تنبيها على أن أصل سَيِّد ومَيِّت : سَيُّود ومَيِّوت . وكذلك (عَوِيَّة) نَحَرَجَت سالمة؛ ليعلم بذلك أن أصل لَبَّة لَوَّيَّة ، وأن أصل طَيِّة طَوَّيَّة ، وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قلَّ في الاستعمال ، فإنه مراد على كل حال .

وكذلك أجازوا تصحيح نحو أُسَيِّود وجُدَيول ، لإرادة للتنبيه على أن التحقير والتكسير في هذا النحو من المثل من قبيل واحد .

فإن قلت : فقد قالوا في العَلَم أُسَيِّد ، فأعلُّوا كما أعلُّوا في الجنس ؛ نحو قوله :<sup>(١)</sup>

أُسَيِّد ذو خَرِيطةٍ نهاراً من المتلقطى قَرَدَ القِيَامِ<sup>(٢)</sup>

فمن ذلك أجوبة . منها أن القلب الذي في أُسَيِّد قد كان سبق إليه وهو جنس كقولك : غُلِّمَ أُسَيِّدٌ ، ثم نُقِلَ إلى العَلَمية بعد أن أُسْرِعَ فيه القلبُ فبقى بحاله ،

(١) أى الفَرَزْدَق . وانظر اللسان (سود) والقائض طبعة أوربة ١٠٠٦ ، والكتاب ١/ ٩٥

(٢) من قصيدته التي مطلعها :

أَلَسْتُ عَائِجِينَ بِنَا ، لَنَا نَرَى العِرْصَاتِ أَوْ أَرَى الخِيَامِ

وقبله :

سَيَلْفَهْنَ وَحَى القُـوْلُ مَنِي وَيَدْخُلُ رَأْسُهُ تَحْتَ القِرَامِ

فقوله : « أُسَيِّد » فاعل « سَيَلْفَهْنَ » أى يبلغ النساء اللاتي يتحدث عنهن وله هوى فيهن . (وحى القول)

ما يحمله من رسالة أو كلام . والقِرَام : السراويل الذي يحجبهن . وقوله (أُسَيِّد) يريد « غلام أسود » .

والخريطة تصغير الخريطة : وهى كالحلقة يضع فيها ما يلتقط ، والقِيَام : الكفاة ، والقِرَد : ما تلبد

من الكفاة . يصف أن الغلام الأسود الرسول إلى من يحب لا يقر به له ، فهو قى . يقيم الكفاة ،

وبذلك يصل إلى هوى الشاعر دون أن يثير انتباه أحد . وانظر في اللسان (سود) وأيا آخر في تفسير

البيت يخالف ما أسلفت ، وهو غير مرضى .

(٣) أنت ترى أن ابن جنى بنى الاعتراض بأصيد على أنه في البيت علم ، وقد أبان عن هذا بما لا يحتمل

الشك في عبارته في جذاذ يقول : « فإن قلت : فقد قالوا في العلم أُسَيِّد ، كما قال : أُسَيِّد ... » ، وقد

علمت أن « أُسَيِّد » في بيت الفَرَزْدَق ليس من العلم فى شئ . كيف وقد وصفه بقوله : « ذو خريطة »

وهذا نكرة لا يوصف به العلم ، كما لا يخفى . وبهذا تعلم أن لا وجه لإيراد السؤال ، ولا الجواب ، بله

الأجوبة .

- لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلية، وقد كان قبلها — وهو جنس نكرة — صحيحاً .  
ويؤنس بهذا أيضاً أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس . فلما سبق  
القلب الذي هو أقوى وأقيس القولين سُمي به معلاً، فبقى بعد النقل على صورته .  
ومثل ذلك ما نقوله في « عينة » أنه إنما سُمي به مصغراً فبقى بعد بحاله قبل ،  
ولو كان إنما حُقر بعد أن سُمي به لوجب ترك إلحاق علامة التأنيث به ؛ كما أنك  
لو سُميت رجلاً هنذا ، ثم حُقرت قلت : هُنيد : ولو سُميته بها محقرة قبل التسمية  
لوجب أن تُقرَّ التاء بحالها ، فتقول : هذا هُنيدة مقيلاً . هذا مذهب الكتاب ،  
وإن كان يونس يقول بضده . ومنها أنا لسنا نقول : إن كلَّ علم فلا بد من صحة  
واوه إذا اجتمعت مع الباء ساكنةً أولاهما فيلزمنا ما رست إلزامنا ، وإنما قلنا :  
إذا اجتمعت الباء والواو ، وسبقت الأولى منهما بالسكون ، ولم يكن الاسم علماً ،  
ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تقلب ياءً وتدغم الباء في الباء . فهذه  
علة من علل قلب الواو ياء . فأما ألا تعتل الواو إذا اجتمعت مع الباء ساكنة  
أولاهما إلّا من هذا الوجه فلم تقل به . وكيف يمكن أن نقول به وقد قدّمنا أن الحكم  
الواحد قد يكون معلولاً بعلتين وأكثر من ذلك ، وتضمّناً أن نفرد لهذا الفصل باباً !  
فإن قلت : ألسنا إذا رافعناك في صحة « حيو » إنما نفزع إلى أن نقول : إنما  
صحّت لكونها علماً ، والأعلام تأتي كثيراً أحكامها تخالف أحكام الأجناس ،  
وأنت تروم في اعتلالك هذا الثاني أن تسوّى بين أحكامهما ، وتطرّد على سُميت  
واحد كلياً منهما .

(١) انظر كتاب سيويه ص ١٣٧ ج ٢

(٢) كذا في ب ، ش . وفي أ : « مخالف » ولا تستقيم هذه الصيغة مع الإخبار عن  
أحكامها « فقد كان يجب أن يقال : « مخالفة » .

قيل : الجواب الأول قد استمر ، ولم تعرض له ، ولا سوغت الحال الطعن فيه ، وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثاني . والخطأ فيه أيسر . وذلك أن لنا مذهبا سنوضحه في باب يلي هذا ؛ وهو حديث الفرق بين علة الجواز وعلة الوجوب .

ومن ذلك أن يقال لك : ماعلة قلب واو سوط ، وثوب ، إذا كسرت فقلت : ثياب ، وسياط ؟ .

وهذا حكم لا بُدَّ في تعليقه من جمع خمسة أغراض ، فإن نقصت واحدا فسد الجواب ، وتوجه عليه الإلزام .

والخمس : أن ثيابا ، وسياطا ، وحياضا ، وبابه جمع ، والجمع أثقل من الواحد ، وأن عين واحده ضعيفة بالسكون ، وقد يُرَاعَى في الجمع حكم الواحد ، وأن قبل عينه كسرة ، وهي مجلبة في كثير من الأمر لقلب الواو ياء ، وأن بعدها ألفا ، والألف شبيهة بالياء ، وأن لام سوط وثوب صحيحة .

فتلك خمسة أوصاف لا غنى بك عن واحد منها . ألا ترى إلى صحة خَوَانٍ ، وَيَوَانٍ ، وَصَوَانٍ ، لما كان مفردا لا جمعا . فهذا باب . ثم ألا ترى إلى صحة واو زَوْجَةٍ ، وَعَوْدَةٍ ، وهي جمع واحد ساكن العين ، وهو زَوْجٌ ، وَعَوْدٌ ، ولامه أيضا صحيحة ، وقبلها في الجمع كسرة . ولكن بقي من مجموع العلة أنه لا ألف بعد عينه ؛ كالألف حِيَاضٍ ، وَرِيَاضٍ . وهذا باب أيضا .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ، « يمرض » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الكسر والإلزام » .

(٣) في أ : « غنا » وهو خطأ . (٤) البوان : عموذ للبناء .

(٥) انظر في هذا الأسلوب الصفحة ٣٦ من هذا الجزء رقم ٢ في التعليق .

(٦) هو المستق من الإبل .

ثم ألا ترى إلى صحّة طَوَالٍ، وقَوَامٍ، وهما جمعان، وقبل عينهما كسرة، وبعدهما ألف، ولأماهما صحیحَتان . لكن بقي من مجموع العلة أنّ عينه في الواحد متحركة؛ وهي في طويل، وقويم . وهذا أيضا باب .

ثم ألا ترى إلى صحّة طَوَاءٍ، وِرَوَاءٍ، جمع طَيَّانٍ، ورَيَّانٍ؛ فيه الجمعية، وأن عين واحدة ساكنة، بل معتلة، وقبل عينه كسرة وبعدها ألف . لكن بقي عليك أن لامة معتلة، فكروها لإعلال عينه لثلاثا يجمعوا بين إعلايين .

وهذا الموضع مما يسترسل فيه المعتل لا اعتلاله، فلعله أن يذكر من الأوصاف الخمسة التي ذكرناها وصفتين (أو أكثره) <sup>(٢)</sup> ثلاثة ويُغفل الباقي، فيدخل عليه الدخول منه، فيرى أن ذلك نقض للعلّة، ويفزع إلى ما يفزع إليه من لا عصمة له، ولا مُسَكّة عنده . ولعمري إنه كسر لعلته هو لا اعتلالها في نفسها . فأما مع إحكام علة الحكم فإنّ هذا ونحوه ساقط عنه .

ومن ذلك ما يعتقد في علة الإدغام . وهو أن يقال : إن الحرفين المتلين إذا كانا لازمين متحركين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فَعِلَ، وفَعُلَ، أو كانت فَعَلْ فَعَلًا، ولا خرجت منبهة على بقية بابها، فإن الأول منها يُسَكَّن ويُدغم في الثاني . وذلك نحو شَدَّ، وشَلَّتْ يده، وحَبَّذا

(١) أي لا يحنط، ويلقى الكلام فيه على عواهنه، من قولهم : استرسل إليه : انبسط إليه واستأنس .

(٢) كذا في الأصول . وقد يكون الأصل : «أو إن أكثر» .

(٣) الدخول — بنسكين الخاء ويحرك — : العيب، ويراد به القدر والنقض .

(٤) كذا في أ . ش ، ب : «يعقده» .

(٥) هو حال من «فعل»، وهو يحترز به عن فعل اسما؛ نحو سبب .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفي ب : «منبهة»، بفتح الأول والثالث وسكون الثاني .

زيد ، وما كان عاريا مما استثنياه ؛ ألا ترى أن شد وإن كان فعل فإنه فعل ؛  
وليس كطليل ، وسرير ، وجديد ، فيظهر . وكذلك شلت يده : فعلت . وحبذا زيد  
أصله حبب ككرم ، وقضو الرجل . ومثله شر الرجل من الشر : هو فعل ؛ لقولهم :  
شررت يا رجل ؛ وعليه جاء رجل شرير كريد . وعلى ذلك قالوا أجد في الأمر ،  
وأمر الحديث ، واستعد ؛ لخلوه مما شرطناه .

فلو عارضك معارض بقولهم : أصبب المساء ، وأمدد الحبل ، لقلت : ليست  
الحركات لازمتين ؛ لأن الثانية لالتقاء الساكنين . وكذلك إن ألزمك ظهور نحو  
جلبب ، وشملل : وقعدد ، ورمدد ، قلت : هذا كله ملحق ؛ فلذلك ظهر .  
وكذلك إن أدخل على قولك هما يضرباني ، ويكرمانني ، ويدخلنا قلت : سبب  
ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين ؛ ألا ترى أن الثاني من الحرفين ليس ملازما ؛  
لفسولك : هما يضربان زيدا ويكرمانك ونحو ذلك . وكذلك إن ألزمك ظهور نحو  
جدد ، وقدد ، وسرر ، قلت : هذا مخالف لمثال فعل وفعل .  
فإن ألزمك نحو قول قمتب :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي أنى أجود لأقوام ، وإن ضينوا<sup>(٨)</sup>

(١) هي الأرض الغليظة ، أو الأرض الصلبة . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش :  
« وهو » . (٣) أى لعدم الإدغام ، كالإلحاق ومخالفة الكلمة لمثال الفعل . (٤) يقال :  
رماد رمدد : إذا كان دقيقاً غير متماسك . (٥) واحدة الجدة ، وهي الخطة في ظهر الحمار  
تخالف لونه . (٦) واحدة فدة ، وهي الفرقة من الناس . (٧) هو ابن أم صاحب  
النفطاني ، من شعراء الدولة الأموية . وانظر اللآل ٣٦٢ (٨) من قصيدة في مختارات  
ابن الشجري ٨ طبع مصر ١٣٠٦ هـ . وقبله :

هل للعواذل من ناه فيزجرها إن العواذل منها الجور واللسن  
اللائمات الفتى في أمره سفها وهن بعد ضعيفات القوى وهن  
وانظر اللسان (ضنن) والكتاب ١/١

وقول العجاج : \* تشكو الوجى من أظليل وأظليل<sup>(١)</sup> \*

وقول الآخر :

وإن رأيت المحجج الرواددا قسوا صرا بالعمر أو مواددا<sup>(٢)</sup>

- قلت : هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابه ، فتعلم به أن أصل الأصم أصم ، وأصل صبب صبب ، وأصل الدواب والشواب الدواب والشواب ؛ على ما نقوله .  
 في نحو استصوب وبابه : إنما خرج على أصله إيدانا بأصول ما كان مثله .  
 فإن قيل : فكيف اختصت هذه الألفاظ ونحوها بإخراجها على أصولها دون<sup>(٣)</sup>  
 غيرها؟ قيل : رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنا فرغنا منه معك في باب استعمال بعض  
 الأصول وإهمال بعضها ؛ فارجع إليه تره إن شاء الله .<sup>(٤)</sup>

- وهذا الذي قدمناه آنفا هو الذي عناه أبو بكر رحمه الله بقوله : قد تكون علّة<sup>(٥)</sup>  
 الشيء الواحد أشياء كثيرة ، فمضى عدم بعضها لم تكن علّة . قال : ويكون أيضا  
 عكس هذا ، وهو أن تكون علّة واحدة لأشياء كثيرة . أما الأول فإنه ما نحن  
 بصددّه من اجتماع أشياء تكون كلّها علّة ، وأما الثاني فمعظمه الجنوح إلى

(١) بعده : \* من طول إملال وظهر أملل \*

وقبله :

١٥

وكم حسنا من علاه عنسل حرف كقوس الشوخط المعطل

- وأظلل مفكوك أظلل ، والأظلل ما تحت منم البعير . وانفاز اللسان في ظلل ، والدبران ٤٧ .  
 (٢) انظر نوادر أبي زيد ١٦٤ . وكأن ابن جني يشتق (الروادد) من (رودد) أى من ضعف  
 الثلاث . ويشتمها الصاغاني في التكملة (رود) من (رود) ويجعل واحد الروادد الرودد ، ويفسره  
 بالعاطف ، وينشد الرجز . وآيا ما كان الأمر فلا استشهاد به (موادد) لا ريب فيه .  
 (٣) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « أصلها » . (٤) انظر ص ٦٥ من هذا الجزء .  
 (٥) هو ابن السراج . والظاهر أن هذا في كتابه « الأصول » .

المستخف، والعدول عن المستثقل . وهو أصل الأصول في هذا الحديث ؛ وقد مضى صدر منه . وسترى بإذن الله بقيته .

واعلم أن هذه المواضع التي ضممتم، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا وعنوها، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا، وإيّاها نَوَّاهُ ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدتها قالوا : إن علة شدّ ومدّ ونحو ذلك في الادغام إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد . فإذا قيل لهم : فقد قالوا : قُعْدُدْ ، وجلببْ ، واسحبك ، قالوا : هذا ملحَقٌ ، فلذلك ظهر . وإذا أَرَمُوا نحو آرَدِدِ الباب ، واصببِ الماء ، قالوا : الحركة الثانية عارضة لالتقاء الساكنين ، وليست بالازمة . وإذا أُدْخِلَ عليهم نُحُوْ جَدِّ ، وقَدِّ ، وُخْلٍ <sup>(١)</sup> ، قالوا : هذا مخالف لبناء الفعل . وإذا عورضوا بنحو طَلَّلٍ ، ومَدِّ ، فقليل لهم : هذا على وزن الفعل قالوا : هو كذلك ، إلا أن الفتحة خفيفة ، والاسم أخف من الفعل ، فظهر التضعيف في الاسم ؛ لخفته ، ولم يظهر في الفعل — نحو قص ، ونص — لثقله . وإذا قيل لهم : قالوا هما يضربانني ، وهم يحاجوننا ، قالوا : المثل الثاني ليس بلازم . وإذا أُوجِبَ عليهم نُحُوْ قوله « وَإِنْ ضَمِنُوا » وَلِحَحَّتْ عَيْنُهُ ، وَضَبَّ الْبَلَدُ ، وَالِلِ السَّقَاءُ ، قالوا : خرج هذا شاذًّا ؛ ليدل على أن أصل قَرَّتْ عينه قَرَرَتْ ، وأن أصل حَلَّ الحبل ونحوه حَلَل . فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرقة قدمناه نحن مجتمعاً .

(١) كذا في ش . وفي أ : « حال » . والتَّحَلَّل جمع الخَلَّة . وهو من البهات والمرعى ما كان فيه حلاوة .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « وجب » .



وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينزع أصحابا منها العلل، لأنهم يحدوها  
منتورة في أثناء كلامه، فيُجمع بعضها الى بعض بالملاطفة والرفق. ولا تجده له  
علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة  
غير منكور.

- الآن قد أريتكم بما مثلته لك من الاحتياط في وضع العلة كيف حاله، والطريق  
إلى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته، وأن تستشف ذلك الموضوع، فتتأمل إلى آخر ما  
يُذكر من إياه الخضم، فتدخل الاستظهار بذكره في أضعاف ما تنصبه من علة؛ لتسقط  
عنه فيما بعد الأصول والإلزامات التي يروم مراسلك الاعتراض بها عليك، والإفساد  
لما قررت من عقد علة. ولا سبيل إلى ذكر جميع ذلك؛ لطوله وخافة الإملال  
بعضه. وإنما تراد المثل ليكني قليلها من كثير غيرها، ولا قوة إلا بالله.

(١) هو صاحب أبي حنيفة، وصاحب الكتب النادرة في الفقه، منها الجامع الكبير، والجامع  
الصغير. وهو ابن خالة الفراء. ويرى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: ما رأيت ممينا ذكيا إلا محمد  
ابن الحسن. مات بالري سنة ١٩٨ في اليوم الذي مات فيه الكسائي. وقيل إن الرشيد قال: دفنت  
الفقه والعربية بالري. انظر ابن خلكان.

- (٢) كذا في أ، ب، وفي ش: «ينزع».
- (٣) يريد الحنفية، وكان ابن جني حنفيا، وكان ينصر الحنفية على الشافعية. وانظر من أمثلة  
هذا كلامه في الترتيب في الوصوه في حرف الواو من سر الصاعقة؛ وكلامه في إفادة الباء للتبعيض،  
في الكتاب السابق.

- (٤) يريد علل الفقه. وقد ساق في الاقتراح هذا النص عن ابن جني، وزاد شارحه ابن علان  
بعد «العلل» كلمة «النحوية» وهي زيادة لا وجه لها، ولا معنى لهذا ابن جني. إنما يعنى أنه جمع عناصر  
العله فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين وقد كانت منتورة فيه، كما كان أصحاب محمد بن الحسن يجمعون  
العلل الفقهية من كلامه. فله في النحو أسوة بأصحابه في الفقه.

(٥) استشف الشيء: نظرا ما وراء.

- (٦) كذا في الأصول الثلاثة. وهي نسخة صحيحة. وانظر ص ٥٣ من هذا الجزء.

### باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة

اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه<sup>(١)</sup> في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعمل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها؛ وعلى هذا<sup>(٢)</sup> مقاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب<sup>(٣)</sup>.

من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمامة، هي علة الجواز، لا علة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمامة لا بد منها، وأن كل مُمَالٍ لعلته من تلك الأسباب الستة<sup>(٤)</sup> لك أن تترك إمامته مع وجودها فيه. فهذه إذاً علة الجواز لا علة الوجوب.

ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو «أقنت» همزة؟ فنقول: علة ذلك أن الواو انضمت ضمناً لازماً. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوا غير

(١) وذلك تكبير كان ومعمول ظن.

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: «تجوزها».

(٣) كذا في أ، ب. وفي ش: «مقاد» بالفاء، وكذا ورد في العبارة المنقولة في الاقتراح، وقال ابن علان في شرحه: «بضم الميم أى إفادة».

(٤) قال في الاقتراح عقب هذا الكلام: «فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجبا يسمى علة، وما كان مجوزا يسمى سببا» قال ابن علان في شرح الاقتراح: «ما كان موجبا للحكم يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها: أنه يجب معلوها عند وجودها إن لم يوجد مانع. وما كان مجوزا يسمى سببا؛ لأن المسبب قد يتخلف عن السبب لفقد سبب عند تعدد الأسباب أو لوجود مانع» وفي هامشه: «لأنه السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب؛ كوجود الراحلة: من أسباب جواز الحج لا وجوبه».

(٥) هي انقلاب الألف عن الباء، وصيرورتها إلى الياء، وكونها بدلا عن مكسور من وار أو ياء، ووجود ياء قبلها أو بعدها، ووجود كسرة قبلها أو بعدها، والتناسب. وانظر الأشتوني في مبحث الإمامة، وشرح ابن يعيش ٥٥/٩.

مبدلة ، فتقول : وقُتت . فهذه علة الجواز إذا ، لا علة الوجوب . وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه فإنه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنى تعقله النفس ؛ كما أن الوجوب كذلك ؛ فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز . هذا أمر لا ينكر ، ومعنى مفهوم لا يُتدافع .

- ٥ ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يَمُ الكَلامُ بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذٍ مخيراً في جعلك تلك النكرة — إن شئت — حالا ، و — إن شئت — بدلاً ؛ فتقول على هذا : مررت بزيد رجل صالح ، على البديل ، وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلاً صالحاً ، على الحال . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين ، لا علة لوجوبه .
- ١٠ وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان ، والثلاثة ، وأكثر من ذلك على هذا الحد ، فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه ، لا علة لوجوبه . فلا تستنكر هذا الموضع .

- فإن قلت : فهل تجب أن يحل السواد محلاتها ، فيكون ذلك علة لجواز اسوداده لا لوجوبه ؟ قيل : هذا في هذا ونحوه لا يجوز ، بل لا بد من اسوداده البتة ، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك متى حل شيء منها في محل لم يكن له بد من وجود حكمه فيه ووجوبه البتة له ؛ لأن هناك أمراً لا بد من ظهور أثره . وإذا تأملت ما قدمناه رأيت أنه عائد إلى هذا الموضع ، غير مخالف له ولا بعيد عنه ؛ وذلك أن وقوع النكرة تليسة المعرفة <sup>(٤)</sup> — على ما شرحناه من تلك الصفة — سبب لجواز

(١) كذا في الأصول . ويدور أن هنا سقطاً ، والأصل : « وإن كان في ظاهر ما تراه شيئاً »

وبدل عليه قوله في الصفحة التالية : « فقد زالت عنك إذا شاع هذا الظاهر » .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « تم » . (٣) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « اسوداد

به » . (٤) أي تابعة لها ، من تلاء : تبعه . ويقال : وقع كذا تلية كذا أي عقبه .

الحكمين اللذين جازا فيه ؛ فصار مجموع الأمرين في وجوب جوازها كالمعنى المفرد الذى استند به ما أرى بناه : من تمسكك<sup>(١)</sup> بكل واحد من السواد والبياض ، والحركة والسكون .

فقد زالت عنك إذا شناعة هذا الظاهر ، وآلت بك الحال إلى صحة معنى ما قدمته : من كون الشيء علّة للجواز لا للوجوب . فاعيرف ذلك وقسه ؛ فإنه باب واسع<sup>(٢)</sup> .

### باب في تعارض العلل

الكلام في هذا المعنى من موضعين : أحدهما الحكم الواحد يتجاذب<sup>(٣)</sup> كونه العلتان أو أكثر منهما . والآخر الحكمين في الشيء الواحد المختلفان ، دعت إليهما علتان مختلفتان .

الأول منهما كرفع المبتدأ ؛ فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء ، على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه . والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثانى الذى هو مرافقه<sup>(٤)</sup> عندهم ، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقفه<sup>(٥)</sup> . وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ، ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر إن وأخواتها . وكذلك نصب ما انتصب ، وجر ما انجر ، وجرم ما انجزم ، مما يتجاذب الخلاف في علله ، فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل ، على ما هو مشروح من حاله في أما كنه .

(١) كذا في أ . وفى ش ، ب : « تمسكك » .

(٢) كذا في أ . وفى ش ، ب : « وإيه » .

(٣) كذا في أ ، ب . وفى ش : « تجاذب » .

(٤) أى وجوده وحصوله .

(٥) يريد بذلك أن الخبر والمبتدأ يترافعان ، فالمبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .

(٦) كذا في أ ، ب ، ج . وفى ش : « مرافقه » .

وإنما غرضنا أن نرى هنا جملة<sup>(١)</sup>، لا أن نشرحه، ولا أن نتكلم على تقوية ما قوى منه، وإضعاف ما ضعف منه .

الثاني منهما الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما عِلَّتَانِ مختلفتان؛ وذلك كإعمال أهل الجواز ما النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها، وإجرائهم إياها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل؛ فكأن أهل الجواز لمَّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما، ونافية للحال نفياً إياها، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها<sup>(٢)</sup>. وكأن بني تميم لمَّا رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيا؛ كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى (هل)؛ ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؛ ولذلك كانت عند سيبويه<sup>(٣)</sup> لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الجوازيين .

ومن ذلك (ليتما)؛ ألا ترى أن بعضهم يركبها جميعاً، فيسلُب بذلك (ليت) عملها، وبعضهم يأنى (ما) عنها، فيُقِرُّ عملها عليها؛ فمن ضمَّ (ما) إلى (ليت) وكفها بها عن عملها ألحقها بأخواتها: من (كأن) و (لعل) و (لكن) وقال أيضاً: لا تكون (ليت) في وجوب العمل بها أقوى من الفعل؛ [و] قد نراه إذا كُفَّ بـ (ما) زال عنه عمله؛ وذلك كقولهم: قلَّما يقوم زيد فـ (ما)

(١) كذا في أ، ب. وى ش: « جملة » .

(٢) كذا في ش، ب. وى أ: « منها » .

(٣) إذ يقول في الكتاب ١ / ٢٨ في الحديث عن (ما): « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى

أما وهل؛ وهو القياس، لأنها ليست بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار » .

(٤) أى يركب (ليت) و (ما) .

(٥) كذا في أ، ب. وى ش: « يلقى » .. (٦) زيادة في أ .

دخلت على ( قل ) كافة لها عن عملها ، ومثله كثر ما ، وطالما ، فكما دخلت ( ما ) على الفعل نفسه فكفته عن عمله وهيأته لغير ما كان قبلها متقاضيا له ، كذلك تكون ما كافة لـ ( ليت ) عن عملها ، ومصيرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعا بعدها ، ومن ألقى ( ما ) عنها وأقرَّ عملها ، جعلها كحرف الجر في إلقاء ( ما ) معه ؛ نحو قول الله تعالى : « فبما نقضهم ميثاقهم » ، وقوله : « عما قليل » ، و « مما خطيئاتهم » ونحو ذلك ، وفصل بينها وبين ( كأن ) و ( لعل ) بأنها أشبه بالفعل منهما ؛ ألا تراها مفردة وهما مرگبتان ؛ لأن الكاف زائدة ، واللام زائدة .

هذا طريق اختلاف العالٍ لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد ؛ فأما أيها أقوى ، وبأيها يجب أن يؤخذ؟ فشيء آخر ليس هذا موضعه ، ولأوضح هذا الكتاب له .

ومن ذلك اختلاف أهل الجواز وبني تميم في هلم .

فأهل الجواز يُجرونها مجرى صه ، ومه ، ورؤيد ، ونحو ذلك مما سمي به الفعل ، وألزم طريقا واحدا . وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع ، ويراعون أصل ما كانت عليه لم . وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه .

فانحلاف إذا بين العلماء أعم منه بين العرب . وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما انفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه ، وكل ذهب مذهباً ، وإن كان بعضه قوياً ، وبعضه ضعيفاً .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « بينهما » وما أثبتته هو الصواب ، يريد : بين ليت ...

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منها » والصواب ما أثبتته ، يريد : من كأن ولعل .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الباب » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « انفقوا » وما أثبتناه هو الصواب .

## باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح<sup>(١)</sup>

من ذلك قول من اعتل لبناء نحوكم ، ومن ، وما ، وإذ ، ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لمّا كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ؛ نحو هلّ ، وبل ، وقد . قال : فلمّا شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبنيّة . وهذه علة غير متعديّة ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يُبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين ؛ نحو يد ، وأخ ، وأب ، وديم ، وفيم ، وجر ، وهين ، ونحو ذلك .

فإن قيل : هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة ، وإنما حذف منها حرف ، فهو لذلك معتد ، فالجواب أنّ هذه زيادة<sup>(٢)</sup> في وصف العلة ، لم تأت بها في أول اعتلاك . وهبنا ساحتناك بذلك ، قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يد ، وأخ ، وأب ونحو ذلك ؛ لأنه لمّا حُذف فنقص شابه الحرف ، وإن كان أصله الثلاثة ؛ ألا ترى أن المتأدى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب ، فلمّا دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمير يُبنى ، ولم يمنع من بنائه جريه معربا قبل حال البناء . وهذا شبه

(١) يعبر عن العلة إذا لم تتعد بالفاصرة . وقد عقد لها بحثا في الاقتراح ، ونقل عن ابن الأنباري خلافا في الأخذ بها .

(٢) يراد بالزيادة في وصف العلة التي تخرج نحو يد أن يكون الاسم على حرفين أصالة أي في أصل وضعه ، فلا يدخل في هذا نحو أخ فإنه ليس على حرفين في وضعه . وهذه الزيادة مرادة لمن اعتل بهذه العلة لبناء كم ومن ، وهو تعليل صحيح ، ولا يرد عليه ما أورده المؤلف من بناء المفرد المعرفة لوقوعه موقع المضمير مع إعرابه قبل حال البناء ، فإن العلة في حال النداء موجودة صحيحة ، وأخ ونحوه لا يوجد فيه الشبه بهل كاملا ؛ لأنه لم يوضع على حرفين بل على ثلاثة . ويرى بعض النحويين أن وضع الاسم على حرفين لا يقتضى البناء إلا إذا كان الشاى حرف لين كالضمير « نا » ويعتل لبناء كم ومن ونحوهما بغير الشبه الوضئ . وعلى هذا رأى المؤلف ، كما يؤخذ من كلامه في هذا الكتاب في « باب في هذه اللغة في وقت واحد وضمت أم تلاحق تابع بها فارتط » وانظر الأشئوفى على الألفية في مبحث العرب والمبنى .

(١) معنوي<sup>(١)</sup> كما ترى ، مؤثر دافع إلى البناء ، والشبه اللفظي أقوى من الشبه المعنوي ، فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل في الثلاثة ، وألا يمنع من بنائه كونه في الأصل ثلاثياً ، كما لم يمنع من بناء زيد في النداء كونه في الأصل معرباً ، بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة ، ثم لم يمنع ذلك من بنائه كان أن يبنى باب يد ، ودم ، وهن ، لنقصه ولأنه لم يأت تاماً على أصله إلا في أماكن شاذة أجدر . وعلى أن منها ما لم يأت على أصله البتة وهو معرب . وهو حر ، وسه ، وفم . فأما قوله :

(٢) \* يا حبذا عينا سليمي والقميا \*

(٣) وقول الآخر :

(٤) \* همّا نفثا في في من قمويهما \*

فإنه على كل حال لم يأت على أصله ، وإن كان قد زيد فيه ما ليس منه .

(١) يريد بالشبه المعنوي ما لا يرجع إلى اللفظ ، ولا يريد به ما اصطاح عليه المتأخرون ، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف .

(٢) عجزه : \* والجيد والنحروندى قد نما \* وانظر اللسان في فوه ، والجمهرة ٤/٣٨٤

(٣) هو الفرزدق . وانظر الخزانة ٢/٢٦٩ ، ٣/٣٤٦ ، والكتاب ٢/٨٣ ، والمديون طبعة أوربة ١١١

(٤) عجزه : \* على النابج العاوى أشد رجام \* وقوله :

وإنت ابن إبليس وإبليس ألبنا لهم بعذاب الناس كل علام

وهما من قصيدة ينوب فيها من الهجاء ، وقذف المحصنات . وقوله : « همّا نفثا » يريد إبليس وابنه . يريد أنهما ألقيا على لسانه ما لا يحل من القول . ثم استأنف فقال : على النابج ، يريد من يهجو الفرزدق ، ورحام ، فهو مصدر راجع بالهجاء : رمى بها ، يريد الإجابة بأسوأ الجواب .

(٥) يريد أن (الفا) في بيت الرجز ، وفي بيت الفرزدق نقص العين واللام ؛ إذ أصله فوه ؛ بدليل جمعه على أفواه ، وزيد فيه الميم والألف ، وهما ليسا في أصل تركيبه ، ويذكر التحويون في بيت الفرزدق أن فيه جمعا بين البديل — وهو الم — والمبدل منه ، وهو الواو . وقد أورد ابن جني في سر الصناعة (حرف اللون) الرجز وبيت الفرزدق وأورد في « الفا » بضمة أوجه ، ثم قال : ويجوز أن يكون (الفا) في موضع رفع ، إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عصا ؛ وعليه بيت الفرزدق :

\* همّا نفثا في في من قمويهما \*



فإن قلت : فقد ظهرت اللام في تكسير ذلك ؛ نحو أفواه<sup>(١)</sup>، وأسناه<sup>(٢)</sup>، وأحراج<sup>(٣)</sup>،  
 قيل : قد ظهر أيضا الإعراب في زيد نفسه<sup>(٤)</sup>، لا في جمعه، ولم يمنع ذلك من بنائه .  
 وكذلك القول في تحقيره وتصريفه ؛ نحو فويه<sup>(٥)</sup>، وأسته<sup>(٦)</sup>، وجريح<sup>(٧)</sup> .

ومن ذلك قول أبي إسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر ؛ نحو جوار<sup>(٨)</sup>،  
 وغواش<sup>(٩)</sup> : إنه عوض من صمة الياء ؛ وهذه علّة غير جارية ؛ ألا ترى أنها لو كانت  
 متعدية لوجب أن تعوّض من صمة ياء يرمى، فتقول : هذا يرمى، ويقض<sup>(١٠)</sup>،  
 ويستقيض .

فإن قيل : الأفعال لا يدخلها التنوين ، ففي هذا جوابان : أحدهما أن يقال  
 له : علّتك ألزمتك ليّاه، فلا تلمّ لآ نفسك ؛ والآخر أن يقال له : إن الأفعال إنما يمتنع  
 منها التنوين اللاحق للصرف، فأما التنوين غير ذلك فلا مانع له ؛ ألا ترى إلى تنوينهم  
 الأفعال في القوافي لما لم يكن ذلك الذي هو علم للصرف ؛ كقول العجاج<sup>(١١)</sup> :  
 \* من طليل كالأنجمي<sup>(١٢)</sup> أنهمجن \*  
 وقول جرير :

\* وقولي إن أصبت : لقد أصابن<sup>(١٣)</sup> \*

ومع هذا، فهل التنوين إلا نون ، وقد ألحقوا الفعل النونين : الخفيفة والثقيلة .  
 وههنا إفساد لقول أبي إسحاق آخر ؛ وهو أن يقال له : إن هذه الأسماء قد عاقبت

(١) الأسته : عظيم الاست . (٢) هو المولع بالحر .

(٣) يريد أنها قاصرة غير متعدية، فكانها واقفة غير جارية .

(٤) صدره : \* ماهاج أشجانا وشجوا قد شجن \* وشجن أصله شجا فألحقه تنوين الترنم . وانظر

الديوان ص ٧ . وقوله : « أنهمجن » كذا رسم بالنون وفقا لما في أ . وفي ش ، ب : « أهجا » .

(٥) صدره : \* أقلّ اللوم عاذل والعابن \* وهو مطلع قصيدة له طويلة يهجو فيها الراعي

النبيرى . وانظر الديوان ٣٠/٢ والخزائن ٣٤/١ ، وقوله : « أصان » كذا رسم بالنون وفقا لما في أ ،

وفي ش ، ب : « أصابا » .

يأءاتها ضَمَانُهَا ؛ ألا تراها لا تجتمع معها ، فلمَّا عاقبتها جرت لذلك مجراها ، فكما أنك لا تعوّض من الشيء وهو موجود ، فكذلك أيضا يجب ألا تعوّض منه وهناك ما يعاقبه ويجرى مجراه . غير أن الغرض في هذا الكتاب إنما هو الإلزام الأول ؛ لأن به ما يصحّ تصوّر العلّة ، وأنها غير متعدية .

ومن ذلك قول الفراء في نحو لغة ، وثبة ، وربة ، ومئة : إن ما كان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأول ؛ نحو لغة ، وبرّة ، وثبة ، وكرة ، وقلة ؛ وما كان من الياء فإنه يأتي مكسور الأول ؛ نحو مئة ، وربة . وهذا يفسده قولهم : سنة ، فيمن قال : سنوات ، وهى من الواو كما ترى ، وليست مضمومة الأول .

وكذلك قولهم : عضة ، محذوفها الواو ؛ لقولهم فيها : عضوات ؛ قال :  
هذا طريق يأزم المآزما      وعضوات تقطع اللامازما<sup>(٣)</sup>  
وقالوا أيضا : ضعة ، وهى من الواو مفتوحة الأول ؛ ألا تراه قال :

\* متخذًا من ضَعَوَاتٍ تَوَلَّجًا \*

فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية . وهو كثير ، فطالب فيه بواجبه ، وتأمل ما يرد عليك من أمثاله .

(١) ما هنا زائدة أو مصدرية . (٢) أى لا فيمن قال في الجمع سنات . وانظر الكامل ٢٠٧/٦ . (٣) يروى تمشق بدل « تقطع » وتمشق : تضرب . والمآزم جمع المآزم ، وهو المضيق بين جبلين ، يريد أن المضائق بالنسبة إلى ضيقه لا تذكر . وانظر الكامل بشرح المصنف ٢٠٦/٦ وهذا البيت رواه الأصمعي عن أبي مَهْدِيَةَ . وانظر اللسان في أزم ، وسيبويه ص ٨١ ج ٢ .  
(٤) أى جرير يهجو البعث . وقوله : \* كأنه ذبح إذا تنفجا \* والذبح — بزنة ديك — : الذكر من الضباع ، وتنفج : وتب وعدا . وفي اللسان (ويلج) : « ما معجا » والمعج : سرعة المتز ، والنويلج : كئاس الظى والوحش . والضمة : شجر بالبادية مثل الثمام . وانظر اللسان في ضعو وويلج وتلج ، والديوان ٣٤/١ . (٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « واقعة » . وما أثبت هو الصواب . يريد بالواقعة غير الجارية ، وهى الفاصرة .

### باب في العلة وعلة العلة

ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ؛ ومثّل منه برفع الفاعل . قال : فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة .

- (٢) وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجاوز في اللفظ ، وأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لا ابتداء هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل . وهذا هو الذي أراده المحيب بقوله : ارتفع بفعله ، أي بإسناد الفعل إليه .

- نعم ولو شاء لمأطله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمّة أقوى الحركات ، بفعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتبّه أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة . وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول : وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة ؛ لئلا يجمعوا بين ثقيلين . فإن تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت عدة العلل ، وأدى ذلك إلى تهنئة القول وضعفة القائل به ، وكذلك لو قال لك قائل في قولك : قام القوم إلا زيدا : لم نصبت زيدا ؟ لقلت : لأنه مستثنى ؛ وله من بعد أن يقول :

(١) هو ابن السراج .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يعلم » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « علة » .

(٤) الصيغة : قلة القطنة وضعف الرأي .

ولم نصبت المستثنى ؟ فيكون من جوابه ؛ لأنه فضلة ؛ ولو شئت أجبت مبتدأ بهذا  
فقلت : إنما نصبت زيدا في قولك : قام القوم إلا زيدا ؛ لأنه فضلة . والباب  
واحد ، والمسائل كثيرة . فتأمل وقس .

فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمع ( فيه أبو بكر )<sup>(١)</sup> أولم ينعم تأمله .

ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ؛ ألا ترى أن السواد  
الذى هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاءه جعله على هذه  
القضية . وفي هذا بيان .

فقد ثبت إذاً أن قوله : علة العلة إنما غرضه فيه أنه تنجيم وشرح لهذه العلة  
المقدمة عليه . وإنما ذكرناه في جملة هذه الأبواب لأن أبا بكر — رحمه الله —  
ذكره ، فأجبنا أن نذكر ما عندنا فيه . وبالله التوفيق .

### باب في حكم المعلول بعلتين

وهو على ضربين : أحدهما ما لا نظرفيه ؛ والآخر محتاج إلى النظر .  
الأول منهما نحو قولك : هذه عشرين ، وهؤلاء مائة . فقياس هذا على  
قولك : عشرون ومائة أن يكون أصله عشرون ومائة ، فقلت الواو ياء  
لأمرين كل واحد منهما موجب للقلب ، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على  
قلبه : أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون ؛ والآخر أن ياء  
المتكلم أبدا تكسر الحرف الذى قبلها إذا كان صحيحا ، نحو هذا غلامى ، ورأيت  
صاحبى ؛ وقد ثبت فيما قبل<sup>(٣)</sup> أن نظير الكسر فى الصحيح الياء فى هذه الأسماء ؛

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أبو بكر به » مكان « فيه أبو بكر » .

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « و » .

(٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « قيل » ، وهو تحريف .

نحو مررت بزید ، ومررت بالزیدین ، ونظرت إلى العشرین . فقد وجب إذاً ألا يقال : هذه عشروی بالواو ، كما لا يقال : هذا غلامی بضم الميم . فهذه علة غير الأولى في وجوب قلب الواو ياء في عشروی وصالحوی ونحو ذلك ، وأن يقال عشری بالياء البتة ؛ كما يقال هذا غلامی بكسر الميم البتة .

- ویدل على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء في هذا الموضع من هذا الوجه ٥  
ولهذه العلة لا للطريق الأول — من استكراههم إظهار الواو ساكنة قبل الياء —  
أنهم لم يقولوا : رأيت قاتی ، وإنما يقولون : رأيت فی . هذا مع أن هذه الياء لا يتكر  
أن تأتي بعد الألف ؛ نحو رَحَايَ وَعَصَايَ ؛ لِحَقِّقَةِ الألف ، فدل امتناعهم من إيقاع  
الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال ،  
وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواو قبلها ؛ كتركهم الفتحة والضمة قبل الياء ١٠  
في الصحيح ؛ نحو غلامی وداری .

- فإن قيل : فأصل هذا إنما هو لاستثقالهم الياء بعد الضمة لوقالوا : هذا  
غلامی ، قيل : لو كان لهذا الموضع البتة ، لفتحوا ما قبلها ؛ لأن الفتحة على كل  
حال أخف قبل الياء من الكسرة ، فقالوا : رأيت غلامی . فإن قيل : لما تركوا  
الضمة هنا وهي علم للرفع أتبعوها الفتحة ؛ ليكون العمل من موضع واحد ، كما أنهم ١٥  
لما استكروهوا الواو بعد الياء نحو يعد حذفوها أيضا بعد الهمزة والنون والتاء في نحو  
أعد ، ونعد ، وتعد ؛ قيل يفسد هذا من أوجه . وذلك أن حروف المضارعة تجرى  
مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية في جعلها الفعل صالحا لزمانين :  
الحال والاستقبال ؛ فإذا وجب في أحدها شيء أتبعوه سائرهما ، وليس كذلك علم  
الإعراب : ألا ترى أن موضوع الإعراب<sup>(١)</sup> على مخالفة بعضه بعضا ؛ من حيث كان ٢٠  
إنما جرى به دألا على اختلاف المعاني .

(١) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « موضع » .

فإن قلت : فخر وف المضارعة أيضا موضوعة على اختلاف معانيها ؛ لأن الهمزة للتكليم ، والنون للتكلم إذا كان معه غيره ؛ وكذلك بقيتها ، قيل : أجل ، إلا أنها كلها مع ذلك مجتمعة على معنى واحد ، وهو جعلها الفعل صالحا للزمانين على ما مضى .  
فإن قلت : فالإعراب أيضا كله مجتمع على جريانه على حرفه ، قيل : هذا عمل لفظي ، والمعاني أشرف من الألفاظ .

وأيا فتركهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يعتقد من خفة الألف حتى إنه لم يسمع منهم نحو فاي ، ولا أباي ، ولا أخاي ، وإنما المسموع عنهم رأيت أبي وأني ، وحكي سيبويه كسرت في أدل دليل على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفاف والاستثقال حسب ، وأنه أمر غيرهما . وهو اعتزامهم ألا تنجي هذه الياء إلا بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون علما للنصب : نحو هذه عصاي وهذا مصلاي .  
وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضع أيضا فقلب هذه الألف ياء فقال : عَصَى ، وَرَحَى ، وَيَا بُشْرَى [ هذا غلام ] ، وقال أبو دؤاد<sup>(١)</sup> :

فأبلوني بلبتكم لعل أصالحكم وأستدرج نويًا

(١) زيادة في أ . وهي قراءة أبي الطفيل والجن والحدري . انظر البحر ٥/٢٩٠

(٢) هذا هو الصواب ، ونسبه في المغني في مباحث أقسام العطف ٩٧/٢ إلى الهذلي . وقوله :

ألم تر أني جاورت كعبا وكان جوار بعض الناس غيا

وكان أبو دؤاد جاور هلال بن كعب من تميم ، فلعب غلام له مع علسان الحى في غدير ، ففطسوه في المساء ، ومات ، فعزم أبو دؤاد على مفارقتهم وذم جوارهم ، وأحس منهم أنهم يحاولون إرضاءه ، فقال هذين البيتين . وقد أعطاه هلال فوق الرضا ، حتى ضرب به المثل في الوفاء فقليل : حاربك أباي دؤاد .  
وقوله : ( فأبلوني ) يقال : أبلاه إذا صعب به صنعا جميلا ، والبلية اسم منه . و « نويًا » يريد نواي . والنوى : النية ، وهو الوجه الذى يقصد ، و « أستدرج » : أرجع أدراجي من حيث كنت . يقول : أحسنوا إلى فإن أحسنتم فلعلى أصالحكم وأرجع حيث كنت جاراكم . وقد أحسنوا إليه ، وظل على جوارهم . وانظر شرح شواهد المغني للبغدادي في الشاهد ٦٦٩

وروينا أيضا عن قُطْرِب<sup>(١)</sup> :

يَطُوفُ بِي عِكَبٌ فِي مَعَدٍّ وَيَطْمُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفِيٍّ<sup>(٢)</sup>

لأن لم تثاراني من عِكَبٍ فلا أرويتنا أبداً صدياً<sup>(٣)</sup>

وهو كثير . ومن قال هذا لم يقل في هذان غلاماي : [ غلامتي ] بقلب الألف ياء ؛  
لئلا يذهب علم الرفع .

ومن المعلول بعَلتين قولهم : يسي ، وري . وأصله سيوى ، وروى ، فانقلبت الواو  
ياء — إن شئت — ؛ لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة ، و — إن شئت — ؛  
لأنها ساكنة قبل الياء . فهاتان عَلتان ، إحداهما كَعَلَةٌ قلب ميزان ؛ والأخرى كَعَلَةٌ  
طياً ولياً مصدرى طويت ولويت ؛ وكل واحدة منهما مؤنثة .

- ١٠ . فهذا ونحوه أحد ضربى الحكم المعلول بعَلتين ، الذى لا نظرفيه .  
والآخر منهما ما فيه النظر ؛ وهو باب ما لا ينصرف . وذلك أن عِلَّةَ امتناعه  
من الصرف إنما هى لاجتماع شَبهين فيه من أشباه الفعل . فأما السبب الواحد  
فَيَقِلُّ عن أن يُسَمَّ عِلَّةً بنفسه حتى ينضم إليه الشَّبه الآخر من الفعل .

(١) نسبة في اللسان في «عكب» للنخل البشكى ؛ وكان يَتَم بالمتجردة امرأة النعان بن المنذر ، ووقف  
النعان على ذلك فدفعه إلى عكب ، وهذا قيد وعذبه . وانظر شرح الحماسة للتريزى ٨/٢ ؛ طبعة بولاق ،  
والإصلاح ٤٤٤

(٢) عكب صاحب سجن النعان بن المنذر . والصمْلَةُ العصا ؛ كما في التاج في صل . وفي الجمهرة أنها حربة .  
(٣) «تأراى» في ش ، ب . وفي أ «تأراى» ؛ وكلاهما وارد مسوع ، يقال : تأرت  
القنيل ، وتأرت به . وفي ج : «تأراى» . «وصدى» يريد صدأ . والصدى — في زعم الجاهلية —  
طائر يصيح إذا لم يثار بالمقتول .

(٤) زيادة اقتضاها السياق وظهرت لى من اختلاف الأصول . ففي أ «غلاماي» ، وفي ش ، ب :  
«غلامى» ، وقد بدا لى أن العبارتين «غلاماي» و «غلامى» في السبعة الأصلية ، وحذف النسخ  
إحداهما لما يفهموا المراد .  
(٥) ضبط هكذا في ب . وفي أ «يتم» ، بفتح الياء من الثلاثى . وكلاهما صحيح .

فإن قيل : فإذا كان في الاسم شبه واحد من أشباه الفعل ، أله فيه تأثير أم لا ؟  
فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير ؟ وهل صُرف زيد إلا كصرف كلب وكعب ؟ وإن  
لم يكن للسبب الواحد إذا حل الاسم تأثير فيه مما بالله إذا انضم إليه سبب آخر أثرا  
فيه فمنعاه الصرف ؟ وهل إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثر فيه الآخر  
كما لم يؤثر فيه الأول ؟ وما الفرق بين الأول والآخر ؟ فكما لم يؤثر الأول ههنا  
لم يؤثر الآخر ؟

فالجواب أن السبب الواحد وإن لم يَقوَ حكمه إلى أن يمنع الصرف فإنه لا بد  
في حال انفراده من تأثير فيما حله ، وذلك التأثير الذي نوحى إليه وتدعى حصوله  
هو تصويره الاسم الذي حله على صورة ما إذا انضم إليه سبب آخر اعتونا معاً على منع  
الصرف ؛ ألا ترى أن الأول لو لم يجعله على هذه الصفة التي قد ما ذكرها لكان مجيء  
الثاني مضموماً إليه لا يؤثر أيضاً ؛ كما لم يؤثر الأول ، ثم كذلك إلى أن تفتى أسباب  
منع الصرف ، فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف . لا ، بل دلّ تأثير الثاني على  
أن الأول قد كان شكّل الاسم على صورة إذا انضم إليه سبب آخر انضم إليها مثلها ،  
وكان من مجموع الصورتين ما يوجب ترك الصرف .

فإن قلت : ما تقول في اسم أعجمي ، علم في بابيه ، مذكر ، متجاوز للثلاثة ؛ نحو  
يوسف وإبراهيم ، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماع التعريف والعجمة  
عليه ، فلو سميت به من بعد مؤنثا ألسنت قد جمعت فيه بعد ما كان عليه —  
من التعريف والعجمة — التانيث ، فليت شعري إذا الأسباب الثلاثة منعت الصرف  
أم باثنين منها ؟

- (١) أي وفيه العلمية ، وبها يتحقق أحد الشبهين . وقوله كعب وكعب أي غير عليين .  
(٢) كذا في ١ . وفي شـ ، ب : « في » . (٣) كذا في ١ . وفي شـ ، ب : « بصورة » .  
(٤) كذا في ١ . وفي شـ : « يجعله » .



فإن كان بالثلاثة كلها فما الذى زاد فيه التانيث الطارئ عليه ؟ فإن كان لم يزد فيه شيئا فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثر؛ وليس هذا من قولك . وإن كان أثّر فيه التانيث الطارئ عليه شيئا فعرفنا ما ذلك المعنى .

- فالجواب هو أنه جعله على صورة ما إذا حُذِفَ منه سبب من أسباب الفعل بقى بعد ذلك غير مصروف أيضا ؛ ألا تراك لو حذفت من يوسف اسم امرأة التانيث ، فأعدته الى التذكير لأقررتَه أيضا على ما كان عليه من ترك الصرف ، وليس كذلك امرأة سَمِيَتْها بجمعٍ ، ومالك ؛ ألا تراك لو نَزَعْتَ عن الاسم تانيثه لصرفته ؛ لأنك لم تُبَقِّ فيه بعدُ إلا شَبَها واحدا من أشباه الفعل . فقد صار إذا المعنى الثالث مؤثرا أثرا ما ؛ كما كان السبب الواحد مؤثرا أثرا ما ؛ على ما قدّمنا ذكره ؛ فاعرف ذلك .
- وأيضا فإن « يوسف » اسم امرأة أثقل منه اسم رجل ، كما أن « عقرب » اسم امرأة أثقل من « هند » ؛ ألا تراك تميز صرفها ، ولا تميز صرف « عقرب » علما . فهذا إذا معنى حصل ليوسف عند تسمية المؤنث به ، وهو معنى زائد بالشبه الثالث .

- فأما قول من قال : إن الاسم الذى اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فُتِعَ إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلا ففاسد عندنا من أوجه :
- أحدها أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف ، وترك الصرف ؛ إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير . وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حَذَام ، وَقَطَام ، وبقوله فيه : إنه لما كان معدولا عن حاذمة ، وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتة ، فلاحق في الفساد بما قبله ؛ لأنه منه ، وعليه حذاه . وذلك أن علّة منع هذه
- (١) كذا في الأصول . والوجه أن يقال : تنصرفان ، وكأنه ذكر نظرا لتأويلها باللفظين .

الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب دراك، ونزال، ثم شُبّهت حذام، وقطام،  
ورقائش بالمثال، والتعريف، والتأنيث بباب دراك، ونزال، على (ما بيناه) هناك.  
فأما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا .

ومما يُفسد قول من قال : إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع  
الثلاثة فيه ترفع<sup>(٤)</sup> عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة  
أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبني . وذلك كامرأة سميتها  
« بأذريجان » فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهى التعريف، والتأنيث،  
والعجمة، والتركيب، والألف والنون، وكذلك إن عنت « بأذريجان » البلدة،  
والمدينة ؛ لأن البلد فيه الأسباب الخمسة ؛ وهو مع ذلك معرب كما ترى . فإذا كانت  
الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجبى بالأ ترفعه، وهذا بيان . ولتحامى  
الإطالة ما أحذف أطرافاً من القول ؛ على أنى فيما يخرج إلى الظاهر كافياً  
بإذن الله .

(١) كذا . والأسوغ حذف هذا الحرف . وكان « ثم » فيه للترتيب الدكرى ، يراد فيه التعليل  
للمعلة السابقة .

(٢) يراد بالمثال الوزن . والباء فيه للسببية . والفرض ذكر وجه الشبه بين باب حذام و باب دراك .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ناقد بيناه » .

(٤) كذا فى جميع الأصول . والتأنيث لاكتساب المضاف « اجتماع » التأنيث من المضاف إليه .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « خمس » .

(٦) من أذر للنار ، وبيجان أى حافظ وخازن ، ومعنى ذلك بيت النار أو خازن النار . وقد كانت

بيوت النار المعلقة لعبادة الفرس كثيرة فى هذه الناحية . انظر معجم البلدان

(٧) يجب ابن قاسم العبادى عن هذا بأن توالى العلل المانعة من الصرف يجوز للبناء لا موجب .

وأخذه فى حذام ، ولم يؤخذ به فى أذريجان ؛ للتنبيه على هذا ، وانظر حاشية الصبان فى مبحث  
« ما لا ينصرف » .

### باب في إدراج العلة واختصارها<sup>(١)</sup>

هذا موضع يستمر (النحويون عليه) ، فيفتق عليهم ما يتبعون بتداركه ، والتعذر منه . وذلك كسائل سأل عن قولهم : آسيت الرجل ، فأنا أواسيه ، وأخيته ، فأنا أواخيه ، فقال : وما أصله ؟ فقلت : أواسيه ، وأواخيه — وكذلك نقول — فيقول لك : فما علته في التغيير ؟ فنقول : اجتمعت الهمزتان ، فقلبت الثانية واوا ، لانضمام ما قبلها . وفي ذلك شيان : أحدهما أنك لم تستوفِ ذكر الأصل ، والآخر أنك لم تتقصّ شرح العلة .

أما إخلالك بذكر حقيقة الأصل فلان أصله « أواسوك » لأنه أفاعلك من الأسوة ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة ، وكذلك أوأخيك أصله « أوأخوك » لأنه من الأخوة<sup>(٥)</sup> ، فانقلبت اللام ميّاً ذكرنا ، كما تنقلب في نحو أعطى واستقصى .

وأما تقصّي علة تغيير الهمزة بقاها واوا فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عيين<sup>(٦)</sup> ، ( الأولى منهما مضمومة ، والثانية مفتوحة ) و ( هي ) حشو غير طرف ، فاستثقل ذلك ، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها — وهي الضمة —

- ١٥ (١) إدراج العلة : طيبا وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها . والإدراج في اللغة : الطي ؛ تقول : أدرجت الكتاب إذا طويته . وفيه معنى المراجعة ، ومن ذلك مدرجة الطريق : التي يسرع الناس فيها . وانظر اللسان (درج) وأدب الكتاب للصول ١٣٦ (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « النحويون فيه عليه » . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ينعون » . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ما » . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ زيادة : « والإخوة » بكسر الهمزة وتشديد الحاء . (٦) سقط ما بين القوسين في أ . (٧) كذا أثبت هذه الكلمة ، وسأ ينضم الكلام . وفي أ : « وكلناهما متأخر غير طرف » وفي غيرها من الأصول : « وكلناهما حشو غير طرف » .

واوا . ولا بد من ذكر جميع ذلك ، وإلا أخلت ؛ ألا ترى أنك قد تجمع في الكلمة الواحدة بين همزتين فتكونان عینین ، فلا تفسر ذلك ؛ وذلك نحو سأل ورأس ، وكبتاك من سألت نحو تبع<sup>(١)</sup> ، فنقول : « سؤل » فتصحان لأنهما عینان ، ألا ترى أن لو بنيت من قرأت مثل « جرشع<sup>(٢)</sup> » لقلت « قرء » وأصله قُرُوؤُ ، فقلبت الثانية ياء ، وإن كانت قبلها همزة مضمومة ، وكانت في كلمة واحدة ، لم كانت الثانية منهما طرفاً لا حشوا . وكذلك أيضا ذكر كونهما في كلمة واحدة ؛ ألا ترى أن من العرب من يحقق الهمزتين إذا كانتا من كلمتين ؛ نحو قول الله تعالى « السفهاء ألا » فإذا كانتا في كلمة واحدة فكلمتهم يقلب ؛ نحو جاء ، وشاء ، ونحو خطايا ، ورزايا ، في قول الكافة غير الخليل .

فأما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما في الكلمة الواحدة ؛ نحو أئمة ، وخطائي [مثل خطأ عم] ، وجائ فشاذ لا يجوز أن يُعَدَّ عليه باب . واوا اقتضت في تعليل التنغير في (أؤاسيك) ونحوه على أن تقول : اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة ، فقلبت الثانية واوا ، لوجب عليك أن تقلب الهمزة الثانية في نحو سأل ورأس واوا ، وأن تقلب همزة آدم وأؤمن واوا ، وأن تقلب الهمزة الثانية في خطائي واوا . ونحو ذلك كثير لا يحصى ؛ وإنما أذكر من كل نبذاً ، لئلا يطول الكتاب جداً .

(١) كذا في ب وفي أ : « فيقال » . وفي ش : « فيقول » .

(٢) هو العظيم من الإبل والحيل .

(٣) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٤) كذا في معظم الأصول : « ورزايا » جمع رزينة . وفي أ : « روبايا » وهو جمع رويثة ، والأكثر فيها ترك الهمز : رويثة .

(٥) زيادة في ش ، ب وإن كان فيهما « خطأ عج » وهو تحريف .

## باب في دور الاعتلال<sup>(١)</sup>

هذا موضع طريف . ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو  
ضَرَبْنَ، وضَرَبْتُ إلى، أنه لحركة ما بعده من الضمير : يعني مع الحركتين قبل .  
وذهب أيضا في حركة الصمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكون ما قبله . فتارة  
اعتل لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى، فاعتل لهذا بهذا . وفي ظاهر ذلك اعتراف  
بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصه في نفسه ، وإنما استقر على  
ما استقر عليه لأمر راجع إلى صاحبه .

ومثله ما أجازته سيبويه في جر (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه . وذلك  
أنه أجاز فيه الجر من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهرة، والآخر تشبيهه  
بالضارب الرجل . [ وقد أحطنا علما بأن الجر إنما جاز في الضارب الرجل ] ونحوه  
مما كان الثاني منهما منصوبا ، لتشبيههم إياه بالحسن الوجه ؛ أفلا ترى كيف صار  
كل واحد من الموضعين عللة لصاحبه في الحكم الواحد الجارى عليهما جميعا . وهذا  
من طريف أمر هذه اللغة، وشدة تداخلها، وتزاحم الألفاظ والأغراض على جهاتها .  
والعذر أن الجر لما فشا واتسع في نحو الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، والقاتل  
البطل ، صار — لتمكّنه فيه ، وشياعه في استعماله — كأنه أصل في بابه، وإن كان  
إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه . فلما كان كذلك قوى في بابه ، حتى صار اقوته

(١) يريد بدور الاعتلال أن يعمل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء . والدور بين شيئين توقف كل منهما  
على الآخر . وهذا من مصطلحات المتكلمين ، وهم فيه تقاسيم وبحوث . وليس الدور في هذا المقام هو  
الدوران كما ذهب إليه شارحا الاقتراح : ابن الطيب وابن علان ، فإن الدوران هو حدوث الحكم  
بحدوث العلة ، واعداده بعدهما ، كما في حرمة التبيد تدور مع الإسكار وجودا وعدما ، والدوران من  
مسالك العلة ، والدور أدنى إلى أن يكون من قوادحها . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش .  
« طريف » . (٣) ثبت ما بين القوسين في ش ، ب . وسقط في أ .

قياسا وسماعا ، كأنه أصل للجز في (هذا الحسن الوجه) ، وسأني على بقية هذا الموضع في باب تفرد له <sup>(١)</sup> بإذن الله .

لكن ما أجازاه أبو العباس وذهب إليه في باب ضَرَبَ وَضَرَبَتْ من تسكين اللام لحركة الضمير ، وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر ، والعذر فيه أضعف منه في مسألة الكتاب ؛ ألا ترى أن الشيء لا يكون علّة نفسه ، وإذا لم يكن كذلك كانت من أن يكون علّة علته أبعد ، وليس كذلك قول سيويوه ؛ وذلك أن الفروع إذا تمكّنت (قويت قوّة تسوّغ <sup>(٢)</sup>) حمل الأصول عليها . وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوّة الحكم .

### باب في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين

لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة

اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى . وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلّة ضعيف وإد ساقط غير متعال . وهذا كقولهم : يقول النحويون إن الفاعل رَفَعَ ، والمفعول به نَصَب ، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك ؛ ألا ترانا نقول : ضَرَبَ زيد فترفعه وإن كان مفعولا به ، ونقول : إن زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا ، ونقول : عَجِبْتُ من قيام زيد فنجرّه وإن كان فاعلا ، ونقول أيضا : قد قال الله عزّ وجلّ (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ) فرفع (حَيْثُ) وإن كان بعد حرف الخفض . ومثله عندهم في الشناعة قوله — عزّ وجلّ — (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) وما يجري هذا المجرى .

(١) كذا في أ . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب «أوضح» .

وما أثبت هو الصواب . (٣) كذا في أ . وفي بقية الأصول : «وقويت قوّة تسوّغ» .

ومثل هذا يُتَعَب مع هذه الطائفة ، لا سيما إذا كان السائل [ عنه ] <sup>(١)</sup> مَنْ يلزم الصبر عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو ؛ ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كلٌّ من كان فاعلا في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقط صداع <sup>(٢)</sup> هذا المضموف السؤال .

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب إذا أُسند الفعل إلى الفاعل ، بخاء <sup>(٣)</sup> هو فضلة ، وكذلك لو عرف أن الضمة <sup>(٤)</sup> في نحو حيثُ وقبلُ وبعْدُ ليست إعرابا وإنما هي بناء .

وإنما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط في المشكل الغامض .  
وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال : قال النحويون : إن أفعِل الذي <sup>(٥)</sup> مؤنثه فُعِل لا يجتمع فيه الألف واللام ومن ، وإنما هو مِن أو بالألف واللام ؛ نحو قولك : الأفضل وأفضل منك ، والأحسن وأحسن من جعفر ، ثم قال : وقد قال الأعشى :

فَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ <sup>(٦)</sup>

ورحم الله أبا عثمان ، أما إنه لو عليم أن " مِن " في هذا البيت ليست التي تصحّب أفعِل للبالغة ؛ نحو أحسن منك وأكرم منك ، اضرب عن هذا القول إلى

(١) زيادة في أ ، ج . (٢) كذا في أ . وموافق ما في ج : « لسقط صداع » .  
وفي ش ، ب : « سؤال » . (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « انتصب » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أو » . وما أثبت هو الصواب .  
(٥) يريد أفعِل التفضيل ، احترازا عن أفعِل الذي مؤنثه فعلاه ، فهو صفة مشبهة .  
(٦) هذا البيت هو السابع والعشرون من قصيدته التي مطلعها :  
شاقك من قتلة أملاها بالشط فالوتر إلى حاجر  
وانظر الصبح المنير ١٠٤ - ١٠٨ ، والخزانة ٣/ ٨٩

غيره مما يعلو فيه قوله ، ويعود اسداده وصحته خصمه . وذلك أن "من" في بيت الأعشى إنما هي كالتى في قولنا : أنت من الناس حرّ، وهذا الفرس من الخيل كريم . مكانه قال : لست من بينهم بالكثير الحصى ، ولست فبهم بالأكثر حصى . فاعرف ذلك .

### باب فى الاعتلال لهم بأفعالهم

ظاهر هذا الحديث طريف ، ومحصوله صحيح ، وذلك إذا كان الأول المردود <sup>(١)</sup> إليه الثانى جاريا على (صحّة على) <sup>(٢)</sup> .

من ذلك أن يقول قائل : إذا كان الفعل قد حذف فى الموضع الذى لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره فى الموضع الذى لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأجسّ ؛ ألا ترى أنهم يقولون : الذى فى الدار زيد ، وأصله الذى استقرّ أو ثبت فى الدار زيد ، ولو أظهرنا هذا الفعل هنا لما أزال معنى ، ولا أزال غرضاً ، فكيف بهم فى ترك إظهاره فى النداء ؛ ألا ترى أنه لو نُجِّشَ إظهاره ففُتِلَ : أدعو زيدا ، وأنادى زيدا لاستحال أمر النداء فصار الى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب .

ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول : إذا كان اسم الفاعل — على قوّة تحمله للضمير — متى جرى على غير من هوله — صفة أو صلة أو حالا أو خبراً — لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل ، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو

(١) كذا فى أ ، ب . وسقط هذا الحرف فى ش . (٢) كذا فى أ ، ب ، ش .

وفى ش ، ج : « نلة صحيحة » . (٣) كذا فى أ . وسقط هذا اللفظ فى ش ، ب .

(٤) مقتضى هذا الكلام أن الضمير مع الفعل إذا جرى على غير من هوله يجوز استناره ، وهو

ما فى الإنصاف (المسألة الثامنة) . وفى الجمع ٩٦/١ : « والفعل كالمشتقّ فيما ذكر أيضاً ؛ يجوز به

عمرو يضره هو ، ويريد هـ يضر بها ، ويضر بها هو ، على الخلاف » وقد نقل ذلك الصبّان فى حاشيته

على الأشتونى عند قول ابن مالك فى « الابتداء » :

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا



قولك : زيدٌ هَندٌ شديدٌ عليها هو ، إذا أُجريت (شديدا) خبرا عن (هند) وكذلك قولك : أخواك زيدٌ حسنٌ في عينيهما ، والزيدون هَندٌ ظريفٌ في نفسها هم ، وما ظنك أيضا بالشفة المشبهة [ بالصفة المشبهة ] باسم الفاعل ؛ نحو قولك : أخوك جاريُّك أكرمٌ عليها من عمرو هو ، وغلامك أبوك أحسنٌ عنده من جعفرٍ هما ، والمجرر الحية أشدُّ عليها من العصا هو .

٥

ومن قال : مررت برجلٍ أبي عشرة أبوه قال : أخواك جاريتهما أبو عشرة عندهما هما ، فأظهرت الضمير . وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر ؛ لأن هذا الضمير وإن كان منفصلا ومُشَبَّها للظاهر بانفصاله فإنه على كلِّ حال ضمير . وإنما وُحِّدَتْ فقلت : أبو عشرة عندهما هما ولم تُثَنِّه فتقول : أبوا عشرة ؛ من قبل أنه قد رفع ضميرا منفصلا مشابها للظاهر ، بجرى مجرى قولك : مررت برجلٍ أبي عشرة أبواه . فلما رفع الظاهر ، وما يجرى مجرى الظاهر شَبَّهه بالفعل فوحد البتة . ومن قال : مررت برجلٍ قائمٍ أخواه فأجراه بجرى قاما أخواه فإنه يقول : مررت برجلٍ أبوي عشرة أبواه . والثنية في (أبوي عشرة) من وجه تقوى ، ومن آخر تضعف . أمَّا وجه القوة فلا أنها بعيدة عن اسم الفاعل الجارى بجرى الفعل ، فالثنية فيه — لأنه اسم — حسنة ؛ وأمَّا وجه الضعف فلا أنه على كل حال قد أُعْمِلَ في الظاهر ، ولم يُعْمَلْ إِلَّا لَشَبَّهه بالفعل ؛ وإذا كان كذلك وجب له أن يقوى شَبَّه الفعل ؛ ليقوم العذر بذلك في إعماله عمله ؛ ألا ترى أنهم لمَّا شَبَّهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كَتَفَوْا هذا المعنى بينهما ، وأيدوه بأن شَبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وهذا في معناه واضح شديد كما تراه .

(١) يحتز بهذا عن أن تجعل «شديد» خبرا عن «هو» مقدما . (٢) زيادة اقتضاها السياق خلت منها الأصول ١ ، ب ، ش . وفي ما يفيدها وهو : « فَا ظَنَّاك أيضا بالصفة المشبهة بهذه الصفة » .

وأمثال هذا في الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرة، وإنما أضع من كل شيء رسماً ما،  
ليُحتَذَى . فأما الإطالة والاستيعاب فلا .

### باب في الاحتجاج بقول المخالف

اعلم أن هذا — على [ ما في ] ظاهره — صحيح ومستقيم . وذلك أن ينبغي  
من أصحابه تأييد فيُنشئ خلافاً ما على أهل مذهبه، فإذا سَمِعَ خصمه به، وأجلب  
عليه قال : هذا لا يقول به أحد من الفريقين ؛ فيخرجه مُخَرَّجَ التَّبْيِيحِ له ،  
والتشنيع عليه .

وذلك كإتكار أبي العباس جواز تقديم خبر ( ليس ) عليها ؛ فأحد ما يحتاج  
به عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا ،  
والكوفيون أيضاً معنا . فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك

(١) زيادة في أ ، وقد حلت منها ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب :  
« في أصحابه » . وفي ح : « من أصحابنا » . و « ينبغي » أي يخرج ويظهر . والضمير في « أصحابه »  
يسود على « تأييد » . (٣) يقال : سمع بالرجل : أذاع عنه عيباً وتذبه وفضحه .  
(٤) أبو العباس هو المبرد . (٥) عبارة ابن عقيل عند قول ابن مالك :

\* ومنع سبق خبر ليس اصطنافى \*

« اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر  
المؤخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز ، فتقول :  
فإنما ليس زيد . واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع . وفي الإنصاف  
في المسألة ٨ ص ٧٣ : « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها . وإليه ذهب  
أبو العباس المبرد من البصريين ؛ وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح . والصحيح أنه ليس له  
في ذلك نص . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها » وفي الإرشاد نسخة الداررقم  
١١٠٦ نحو في الورقة ١٦٧ أ : « وأما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد وابن  
السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المؤخرين إلى أنه  
لا يجوز . وذهب قدماء البصريين والعزاء وأبو علي في المشهور وابن برهان والزنجشري والأستاذ أبو علي  
إلى جواز ذلك ، واختاره ابن عصفور ، وروى أيضاً عن السيرافي . واختلف النقل في ذلك عن سيبويه ،  
فنسب الجواز والمنع إليه . وقال ابن جنى في الخصائص عن المبرد : خالف في ذلك البصريين والكوفيين . »  
(٦) يريد البصرة والكوفة .

— يا أبا العباس — أن تنفر عن خلافه ، وتستوحش منه ، ولا تأنس بأول خاطرٍ يبدو لك فيه .

ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم ؛ إلا أن فيه تشديعا عليه ، وإهابة به الى تركه ، وإضافة لعذره في استمراره عليه ، وتهالكه فيه ، من غير إحكامه وإتمام الفحص عنه . وإنما لم يكن فيه قطع لأن الإنسان أن يتجمل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ، ما لم يؤبنص<sup>(١)</sup> أو ينتهك حُرمة شرع . ففُس على ما ترى ؛ فلاننى إنما أضع من كل شيء مثالا موجزا .

### باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة

اعلم أن إجماع أهل البلد إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص . والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد من بطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله :<sup>(٢)</sup> « أمّتي لا تجتمع على ضلالة » وإنما هو علم منتزع من استقرار هذه اللغة .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إضافة » . وما أثبت هو الصواب . والإضافة : التضييق .

(٢) يقال : ألقى بالكلام : خالف به عن جهته ، وانحرف عن قصده .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش : « تخالف » . وهو تحريف . وفي ب لم ينقط الحرف الأول .

(٤) روى هذا الحديث بعدة طرق ، وفي بعضها : « لا تجتمع أمتي على خطأ » ويستدل بهذا الأصوليون على حجية الإجماع . وفي أسانيد بعض المقال ، غير أنه قيل : إن معناه روى من طرق عدة بلغت مبلغ التواتر المعنوي ، فصار يكود حاتم وشجاعة عترة . وانظر شرح ابن السبكي لمناهج البيضاوي في مبحث الإجماع .

فكَلَّ مَنْ فُيِّرَ لَهُ عَنْ عِلَّةٍ صَحِيحَةٍ ، وَطَرِيقٍ نَهْجَةٍ <sup>(١)</sup> كَانَ خَلِيلَ نَفْسِهِ <sup>(٢)</sup> ،  
وَأَبَا عَمْرٍو فَكَّرَهُ <sup>(٣)</sup> .

إِلَّا أَنَّنَا — مَعَ هَذَا الَّذِي رَأَيْنَاهُ وَسَوَّغْنَا مَرْتَكِبَهُ — لَا نَسْمَحُ لَهُ بِالْإِقْدَامِ عَلَى  
مُخَالَفَةِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي قَدْ طَالَ بَحْثُهَا ، وَتَقَدَّمَ نَظَرُهَا ، وَتَنَالَتْ أَوَانِحَ عَلَى أَوَائِلِ ، وَأَعْجَازًا  
عَلَى كَلَالِ كُلِّ ، وَالْقَوْمِ الَّذِينَ لَا نَشْكُ فِي أَنَّ اللَّهَ — سُبْحَانَهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ —  
قَدْ هَدَاهُمْ لِهَذَا الْعِلْمِ الْكَرِيمِ ، وَأَرَاهُمْ وَجْهَ الْحِكْمَةِ فِي التَّرْجِيهِ لَهُ وَالتَّعْظِيمِ ، وَجَعَلَهُ  
بِرِكَاتِهِمْ ، وَعَلَى أَيْدِي طَاعَاتِهِمْ ، خَادِمًا لِلْكِتَابِ الْمَنْزِلِ ، وَكَلَامِ نَبِيِّهِ الْمُرْسَلِ ، وَعَوْنًا  
عَلَى فَهْمِهِمَا ، وَمَعْرِفَةِ مَا أُصِرَّ بِهِ ، أَوْ نُهِى عَنْهُ الثَّقَلَانِ مِنْهُمَا ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَنْهَاضَهُ <sup>(٤)</sup>  
إِتْقَانًا ، وَيُثَابِتَهُ عِزْفَانًا ، وَلَا يُجِلِّدُ إِلَى سَانِحِ خَاطِرِهِ ، وَلَا إِلَى تَزْوِيَةٍ مِنْ تَزَوَّاتِ تَفَكُّرِهِ .

فَإِذَا هُوَ حَذَا عَلَى هَذَا الْمَثَالِ <sup>(٥)</sup> ، وَبَاشَرَ بِإِنْعَامِ تَصَفُّفِهِ أَحْنَاءَ الْحَالِ ، أَمْضَى الرَّأْيِ فِيمَا  
يُرِيهِ اللَّهُ مِنْهُ ، غَيْرَ مُعَاوَرٍ بِهِ ، وَلَا غَاضٍ مِنَ السَّلَفِ — رَحِمَهُمُ اللَّهُ — فِي شَيْءٍ مِنْهُ .  
فَإِذَا هُوَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ سُدَّدَ رَأْيُهُ . وَشُبِّعَ خَاطِرُهُ ، وَكَانَ بِالصَّوَابِ مِثَّةً ، وَمِنَ التَّوْفِيقِ <sup>(٦)</sup>  
مِظَنَّةً ، وَقَدْ قَالَ أَبُو عَثْمَانَ عَمْرٍو بْنُ بَحْرٍ الْجَاهِظُ : مَا عَلَى النَّاسِ شَيْءٌ أَضَرَّ مِنْ قَوْلِهِمْ :

(١) أَيْ بَيِّنَةٍ وَاضِحَةٍ . وَفِي نَقْلِهِ الشَّاطِئِيُّ عَنْ ابْنِ جَنَى : « طَرِيقُ نَهْجٍ » . وَهُوَ صَحِيحٌ ؛ فَإِنَّ الطَّرِيقَ  
يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ . انْظُرْ حَوَاشِي يَسَّ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ ص ٢٥٤ ج ٢

(٢) يَرِيدُ إِمَامَ نَفْسِهِ كَالْخَلِيلِ إِمَامَ النَّاسِ ، وَكَأَنِّي عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ فِي ذَلِكَ .

(٣) عَقِبَ الشَّاطِئِيُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِقَوْلِهِ : « فَهُوَ قَوْلُ مُرَدُّدٍ ، سَبِيلُهُ فِي ذَلِكَ سَبِيلُ النِّزَامِ وَبَعْضُ  
الْخَوَارِجِ وَالشَّيْئَةِ » . بَلْ يَقْطَعُ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ فِي كُلِّ مَنْ هِجَةَ شَرْعِيَّةً . انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ .

(٤) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش : « نَظَرُهَا » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٥) كَذَا فِي ب بِالْجَمِ . وَفِي ش ، أ : « التَّرْجِيهِ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ : « يَفَاهِمُهُ » .

(٧) الْمَعَاوَةِ : الْمَغَالَةِ . وَهُوَ هَكَذَا فِي أ ، ج . وَفِي ش ، ب : « مَعَانٍ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٨) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش : « الصَّوَابِ » .

(٩) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ سَقَطَ كَلِمَةُ « الْجَاهِظُ » .

ما ترك الأول للآخر شيئاً . وقال أبو عثمان المازني<sup>(١)</sup> : « وإذا قال العالم قولاً متقدماً  
فلمتعلم الاقتداء به (والانتصار له)<sup>(٢)</sup> ، (والاحتجاج)<sup>(٣)</sup> لخلافه<sup>(٤)</sup> ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً »  
وقال الطائي الكبير :

يقول من تطرق أسمائه      كم ترك الأول للآخر!

- ٥ . فَمَا جاز خلافاً للإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ،  
ما رأيته أنا في قولهم : هذا بُحْرٌ ضَبَّ حَرْبٍ . فهذا يتناوله آخِرُ عن أَوَّلٍ ، وتَالِ

(١) كذا في أ . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب . وانظر قول أبي عثمان في تصريفه في « باب ما فليس  
من المعتل ولم يجيء على مثاله إلا من الصحيح » ص ٦١٠ نسخة التيمورية . (٢) في المازني :  
« والاحتجاج لقوله » . (٣) في المازني : « والاختيار » . (٤) كذا في أ . وفي ش ،  
ب : « بخلافه » ، وفي ج : « على خلافه » . وهذا موطن الاستشهاد من كلام المازني .  
(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « إذا » . (٦) هو من قصيدة له في مدح أبي سعيد ، أولها :

قل للأمر الأريجى الذى      كفاء للبادى وللخاضر  
لازلت من شكرى فى حلة      لا بدىها ذو سلب فاجر

فالحديث في البيت الشاهد عن حلة الثناء في البيت قبله . وانظر الديوان ١٤٣

- (٧) أورد السيرافي هذا الرأي وعمره لبعض النحويين ، فهل يعني ابن جني ؟ وكانت وفاة السيرافي  
سنة ٣٦٨ ، ووفاته ابن جني سنة ٣٩٢ ، والسيرافي في درجة أبي على أستاذ ابن جني . وعلى كل حال  
فقد تعاصر ابن جني والسيرافي دهرًا ، فلا ضير أن يكون رأى ابن جني عرف في حياة السيرافي ،  
واستحق منه العناية بذكره . وهذا يتم لابن جني دعواه انفراد به في هذا الرأي وأنه لم يسبق به . وهالك عبارة  
السيرافي : « ورأيت بعض النحويين قال في ( هذا بحر ضب حرب ) قولاً شرحت وقوته بما يحتمله .  
زعم هذا النحوي أن المعنى : هذا بحر صب حرب البحر . والذي يقوى هذا أنا إذا قلنا : حرب البحر  
صار من باب حسن الوجه ، وفي حرب ضمير البحر مرفوع ؛ لأن التقدير كان حرب بحره ... » ويقول  
ابن هشام في المغنى ، في القاعدة الثانية من الكتاب الثامن : « أنكر السيرافي وأن جنى الخفص  
على الجوار ، وتأولوا قولهم : ( حرب ) على أنه صفة لـ ( ضب ) ... » وقد علمت أن نسبة هذا الرأي  
للسيرافي من قبل أنه قواد وأبده ، وليس ابن جني . وإذا صح أن الرأي لاس جنى في الأصل كان تقدم  
السيرافي على ابن جنى في عبارة المغنى لتقدم وفاته . وانظر السيرافي في شرح الكتاب ٥ في « هذا باب  
يجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك » .

عن ماض على أنه غَلَط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه ، ولا يجوز رده غيره إليه .

وأما أنا فعندى أن في القرآن مثل هذا الموضع نيّفاً على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لا غير . فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسّيس ، وشاع وقيل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جُحْرَضِبٌ حَرِبٌ مُحْرَةٌ ؛ فيجرب «حرب» وصفاً على «ضِب» وإن كان في الحقيقة للجُحْر . كما تقول مررت برجل قائم أبوه ، فتجرب «قائماً» وصفاً على «رحل» وإن كان القيام للاب لا للرجل ، لما ضمّن من ذكره .<sup>(١)</sup> والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه . فلما كان أصله كذلك حذف الجُحْر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفيس «خرب» بفجري وصفاً على ضِب — وإن كان الخراب للجحرا للضِب — على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا . وقلت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع .

وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله :

\* كبير أناس في يجادٍ مزمل <sup>(٢)</sup> \*

(١) أى ضميره . يريد أن المستوع لمحي . قائم وصفاً للرجل وهو ليس بوصف له في الحقيقة ، بل الموصوف حقيقة الأب ، هو تضمن الأب ذكر الرجل .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وشاهد » .

(٣) من مطلقه امرئ القيس . صدره :

\* كأن نيرا في عرافين ريله \*

ونير — بوزن كرم — جبل . والبجاد : كساء مخطط .

ولم يحمله على الغلط، قال : لأنه أراد : مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجز، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع وأطرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به .  
ومثله قول لبيد :

أومذهب جدد<sup>(١)</sup> على الواح<sup>(٢)</sup> الناطق المبروز<sup>(٣)</sup> والمختوم

أى المبروز به ، ثم حذف حرف الجز فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول .  
وعليه قول الآخر :

\* إلى غير موثوق من الأرض تذهب<sup>(٢)</sup> \*

أى موثوق به ، ثم حذف حرف الجز فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول .

(١) قبله : طلال لمؤولة بالرسيس قديم فبعاقل فالأنعمين رسوم

فكأن معروف الديار بقدام فبراق غول فالرجام وشوم

فقله : « مذهب » عطف على « وشوم » . والمذهب : اللوح المطلى بالذهب فيه الكتابة . وجعل له ألواحاً كأنه جعل كل جانب منه لوحاً . و « جدد » جمع جدّة ، وهى الطريقة ، والخط ، كأنه يريد أسطر الكتابة . ويريد بالناطق الخط الواضح ، ووصفه بـ « المبروز » أى المظهر المنشور ، و« المختوم » أى غير الواضح والغامض . شبه المعروف من الديار — وهو ما بقى من آثارها ودل عليها — بالوشوم وباللوح الذى فيه « آبة » بعضها واضح وبعضها خفى . وانظر الديوان طبع أوربة ٩٢ ، وشرح الأعلام لشواهد الكتاب فى حواشيه ٢ / ٢٧٤ ، وشرح السيرافى للكتاب ٥ / ٣٨٧ نسخة التيمورية ، واللسان ( برز ) . (٢) ورد هذا الشعر مع اختلاف فى ثلاثة أبيات لبشر بن أبى خازم ، وهما كما :

٣٠ حلفت برب الداميات نحسورها وما ضم أجساد المصلى ومذهب

لئن شئت الحرب العوان التى أرى وقد طال إيعاد بها وترهب

لنحتملن بالليل منكم ظعنسة إلى غير موثوق من العز ترهب

وانظر معجم البلدان ( أجساد ) .

### باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبتة لحال المزيد عليه . وذلك كقولك في همز (أوائل) : أصله (أَوَاوِل) فلما اكتسفت الألف واوان ، وقربت الثانية منهما من الطرف ، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل ؛ تنبها على غيره من المفغيرات <sup>(١)</sup> في معناه ، ولا هناك ياء قبل الطرف منوية مقدرة ، وكانت الكلمة جمعا ثقل ذلك ، فأبدلت الواو همزة ، فصار أوائل .

بجميع ما أوردته محتاج إليه ، إلا ما استظهرت به من قولك : وكانت الكلمة جمعا ، فإنك لو لم تذكره لم يُخلل ذلك بالعلّة ؛ ألا ترى أنك لو بنيت من قُلت وبعث واحدا على فُؤَاعِل كعُؤَارِض ، أو أَفَاعِل [ من أول أو يوم أو وئج ] كأبَتر <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> لعمزت كما تهمز في الجمع .

فذكر (الجمع) في أثناء الحديث إنما زدت الحال به أنسا ؛ من حيث كان الجمع في غير هذا ممّا يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو حُقي ودُلي ، فذكرته هنا تأكيداً لا وجوباً . وذكر أنك لم تؤثر في هذا إخراج الحرف على أصله دلالة على أصل ما غير من غيره في نحوه لئلا يدخل عليك أن يقال لك : قد قال الرازي : <sup>(٥)</sup> \* تَسْمَعُ مِنْ شُدَائِهَا عَوَاوِلَا \* <sup>(٦)</sup>

(١) كذا في ج . وفي سواها : « لا لأن » . (٢) عوارض : جبل ببلاد طبرستان ، وعليه قبر حاتم . انظر اللسان في « عرض » . (٣) كذا في ش ، ب ، ج . وسقط هذا في أ . وقد كان في النسخ الثلاث : « ريج » وأصلحتها : « وئج » . (٤) الأباتر : الذي يقطع رحمه ، وقيل : الأباتر : الذي لا ينسل له . (٥) جمع حقو — بفتح الأوّل وسكون الثاني — وهو الخصر . (٦) الشدان جمع شاد . والوادل جمع وادل — بكسر العين وتشديد الواو — مصدر عول أي صاح كما يقال كذب كذانا . وكأنه يصف دلويا يتناثر منها الماء . أو منجنيقا يتناثر منها الحجارة . وهذا الضبط عن اللسان (عول) . وفي ب ، ش : « شداتها » ، بفتح الشين وهو بالمعنى السابق . وفي أ ، ح : « شداتها » .



وذكرت أيضا قولك : ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدرة ؛ لئلا يلزمك قوله :

\* وَحَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَارِ<sup>(١)</sup> \*

ألا ترى أن أصله عواوير ، من حيث كان جمع عوار . والاستظهار في هذين  
الموضعين أغنى حديث عواول ، وعواور أسهل احتمالا من دخولك تحت الإفساد  
عليك بهما ، واعتذارك من بعد بما قدمته في صدر العلة . فإذا كان لا بد من إيراد  
فيما بعد إذا لم تحط بذكره [ فيما قبل<sup>(٢)</sup> ] كان الرأي تقديم ذكره ، والاستراحة من  
التعقب عليك به . فهذا ضرب .

ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خطلا ولغوا من  
القول ؛ ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك : جاءني طلحة ، فقلت :  
ارتفع لإسناد الفعل إليه ، ولأنه مؤنث<sup>(٣)</sup> ، أو لأنه علم ، لم يكن ذكرك التأنيث  
والعلمية إلا كقولك : ولأنه مفتوح الطاء ، أو لأنه ساكن عين الفعل ، ونحو  
ذلك مما لا يؤثر في الحال . فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم  
مما يعرَى من ذلك ، فلا يكون له فيه حجب . وإنما المراعى من ذلك كله كونه  
مستندا إليه الفعل .

١٥ (١) من رجب بن سعد بن المنفى الطهوي وهو :

عزك أن تقاربت أبا عري      وأن رأيت الدهر ذا الدوائر  
حتى عظمى وأراه ناغري      وبكل ... ..

والعوار : الرد . يريد أن الدهر أصابه بضعف البصر من المشيب والحرم . وانظر شرح شواهد

الشافعية للبغدادى ٣٧٤

٢٠ (٢) زيادة في أ . وسقطت في ش ، ب .

(٣) كذا في م . وفي ش ، ب : « أو » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في ذلك » .

(٥) أى قدر ، يريد التهوين من أمره . وحجم الشيء ما يبدو منه ناتئا ، فليس .

فإن قيل : هَلَا كَانَ ذِكْرُكَ أَنْتَ أَيْضًا هُنَا الْفَعْلَ لَا وَجْهَ لَهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا  
ارْتَفَعَ بِإِسْنَادٍ غَيْرِهِ إِلَيْهِ ، فَاعْلَمْ أَنَّ أَوْ مَبْتَدَأً . وَالْعَلَّةُ فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ هِيَ الْعَلَّةُ فِي رَفْعِ  
الْمَبْتَدَأِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا مِنْ جِهَةِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ؟

قلنا : لا ، لَسْنَا نَقُولُ هَكَذَا مُجَرَّدًا ، وَإِنَّمَا نَقُولُ فِي رَفْعِ الْمَبْتَدَأِ : إِنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ  
ذَلِكَ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ ، عَارِيًا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ قَبْلَهُ فِيهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
الْفَاعِلُ ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ فَإِنْ قَبْلَهُ عَامِلًا لَفِظِيًّا قَدْ عَمِلَ فِيهِ ، وَهُوَ الْفَعْلُ ؛  
وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُنَا : زَيْدٌ قَامَ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرْتَفِعْ لِإِسْنَادِ الْفَعْلِ إِلَيْهِ حَسَبُ<sup>(٢)</sup> ، دُونَ  
أَنْ أَنْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ تَعَرِّيهِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مِنْ قَبْلِهِ . فَلِهَذَا قُلْنَا : أَرْتَفَعَ الْفَاعِلُ  
بِإِسْنَادِ الْفَعْلِ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَحْتَجْ فِيمَا بَعْدُ إِلَى شَيْءٍ نَذْكُرُهُ ، كَمَا احْتَجْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي بَابِ  
الْمَبْتَدَأِ ؛ أَلَا تَرَكَ تَقُولُ : إِنَّا زَيْدًا قَامَ فَتَنْصِبُهُ — وَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ —  
لَمْ يَلَمْ يَعْرِ مِنَ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ النَّاصِبِ .

فقد وضح بذلك فرق ما بين حالى المبتدأ والفاعل في وصف تعليل ارتفاعهما ،  
وأُنْهَمَا وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْنَدًا إِلَيْهِ ، فَإِنْ هُنَاكَ فَرْقًا مِنْ  
حَيْثُ أَرَيْنَا .

ومن ذلك قولك في جواب من سألَكَ عَنْ عِلَّةِ انْتِصَابِ زَيْدٍ ، مِنْ قَوْلِكَ :  
ضَرَبْتُ زَيْدًا : إِنَّهُ إِنَّمَا انْتَصَبَ ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ ، وَمَفْعُولٌ بِهِ . فَالْجَوَابُ قَدْ اسْتَقَلَّ  
بِقَوْلِكَ : لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ ، وَقَوْلُكَ مِنْ بَعْدِ : (وَمَفْعُولٌ بِهِ) تَأْنِيسٌ وَتَأْيِيدٌ لَا ضَرُورَةَ بَكِ إِلَيْهِ ؛  
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي نِسْبِ «نَفْسٍ» مِنْ قَوْلِكَ : طَبْتُ بِهِ نَفْسًا : إِنَّمَا انْتَصَبَ لِأَنَّهُ  
فَضْلَةٌ ، وَإِنْ كَانَتِ النَّفْسُ هُنَا فَاعِلَةً فِي الْمَعْنَى . فَقَدْ عَلِمْتَ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ : وَمَفْعُولٌ بِهِ

(١) كَذَا فِي ١ . وَسَقَطَ هَذَا فِي ش ، ب .

(٢) هَذَا فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ . وَإِلَّا فَالْفَعْلُ مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وَالْمُسْنَدُ إِلَى (زَيْدٍ) جَمْعَةُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ .

(٣) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي ١ : «يَحْتَجُّ» .

زيادة على العلة تطوّعت بها . غير أنه في ذكر كونه مفعولا معنى ما ، وإن كان صغيرا . وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رَفَعَ ، والمفعول به نَصَب ، وكأنك أنستَ بذلك شيئا . وأيضاً فإن فيه ضرباً من الشرح . وذلك أن كون الشيء فضلة لا يدلّ على أنه لا بدّ من أن يكون مفعولاً به ؛ <sup>(١)</sup> ألا ترى أن الفضلات كثيرة ؛ كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء . فلما قلت : (ومفعول به) ميّزت أيّ الفضلات هو . فاعرف ذلك وقسّه .

### باب في عدم النظر

أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظر . وذلك مذهب الكتاب ، فإنه <sup>(٣)</sup> حتّى فيما جاء على فعل (إيلا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ؛ لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأئس به ، لا للحاجة إليه .  
فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظر ؛ <sup>(٤)</sup> ألا ترى إلى عزويته ، <sup>(٥)</sup> لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعليل بالنظر ، فمنعت من أن يكون (فَعْوِيلا) لما لم تجد له نظيراً ، وحملته على (فَعْلِيّة) ؛ لوجود النظر ؛ وهو عِفْرِيّة ونِفْرِيّة .

وكذلك قال أبو عثمان في الردّ على من ادّعى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعة : لم نر عاملاً في الفعل تدخّل عليه اللام ، وقد قال سبحانه (ولسوف تعلمون) . فجعل عدم النظر رتداً على من أنكر قوله .

- (١) كذا في ١ . وسقط لفظ « به » في ش ، ب . (٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « المفعول » . (٣) يريد كتاب سيبويه . وانظر ص ٣١٥ ج ٢ إذ يقول : « ويكون فعلاً في الاسم نحو إبل . وهو قليل لا تدخل في الأسماء والصفات غيره » . (٤) ذكره سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٤٨ وفسره ثعلب بالقصير ، وقال ابن دريد : اسم موضع . وانظر معجم البلدان . (٥) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « التعليل » . (٦) في ابن علان : « وهذا القائل لم أر من سماه » . وانظر الأشباه ٢٦٦

(١) وأما إن لم يَقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير. وذلك كقولك في الهمزة والنون من أُنْدَلَسْ : <sup>(٢)</sup> إنهما زائدتان ، وإن وزن الكلمة بهما « أَفْعَلْ » وإن كان مثالا لا نظير له . وذلك أن النون لا محالة زائدة ؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَل) فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد برّر في يدك ثلاثة أحرف أصول ، وهى الدال واللام والسين ، <sup>(٣)</sup> وفي أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة ؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها ؛ نحو مُدَحِّج وبابه . فقد وجب إذا أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أَفْعَلْ ، وإن كان هذا مثالا لا نظير له .

(٤) فإن ضاتم الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك ؛ وهذا كنون عَنَتْر . <sup>(٥)</sup> فالدليل يقتضى بكونها أصلا ، لأنها مقابلة لعين جعفر ، والمثال أيضا معك ودو (فَعْلَل) وكذلك القول على بابه . فاعرف ذلك وقس .

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فأنا » .

(٢) ضبطها شارح القاموس بضم الهمزة ، وفى معجم البلدان يفتحها . ويقول ابن الطيب فى شرح الاقتراح ٧٩ نسخة التيمورية فى الكلام على الأندلس : « ومن ضبطه بضم الهمزة أو الدال أو بضمهما مقدحره » ، وإن حكى شيخ شيوخنا الشهاب الحفاحى فى شرح الشفا أن ضم الدال لفة ، وأما ضم الهمزة فلا قائل به .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فنى » .

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « وإن » .

(٥) من معانيه الشجاع ، والذباب .

### باب في إسقاط الدليل

وذلك كقول أبي عثمان : لا تكون الصفة غير مفيدة ، فلذلك قلت : مررت  
برجل أفعل<sup>(١)</sup> . فصرف أفعل هذه لما لم تكن الصفة مفيدة . وإسقاط هذا أن  
يقال له : قد جاءت الصفة غير مفيدة . وذلك كقولك في جواب من قال رأيت  
زيدا : آلمني<sup>(٢)</sup> يا فتى ؛ فالمتى صفة ، وغير مفيدة .

ومن ذلك قول البغداديين<sup>(٣)</sup> : إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره ؛ نحو  
زيد مررت به ، وأخوك أكرمه . فارتفاه عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه ،  
فارتفع بذلك العائد . وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم : فنحن نقول : زيد هل  
ضربته ، وأخوك متى كلمته ؟ ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ،  
فكما اعتبر أبو عثمان أن كل صفة فينبغي أن تكون مفيدة فأوجد<sup>(٤)</sup> أن من الصفات  
مالا يفيد ، وكان ذلك كسرا لقوله ؛ كذلك قول هؤلاء : إن كل عائد على اسم عاير  
من العوامل يرفعه يفسده وجود عائد على اسم عاير من العوامل وهو غير رافع له ،  
فهذا<sup>(٥)</sup> طريق هذا .

(١) أى تكنى به عن صفة زنتها أفعل كالحق . يرى سيبويه منع صرف هذا ، ويخالف أبو عثمان  
المسازنى . وانظر الكتاب ص ٦ ج ٢ ، وشرح الكافية للرضى ص ١٣٥ ج ٢ ، والجمع ٧٣/١ .  
(٢) تريد السؤال عن نسبة ، والمتى منسوب إلى من . فكانك قلت : آلفرضى ؟ أو البكرى ؟ والأكثر  
في هذا قراءته بهجزة الاستفهام كما أثبتته . وانظر الكتاب ٤٠٤/١ ، وشرح الرضى للكافية ٦٤/٢ ،  
والجمع ١٥٣/٢ .

(٣) سبق له نسبة هذا إلى الكوفيين في ص ١٨ .

(٤) من قولهم : أرجدته مطلوبه : أغفرت له ، أى حصل له هذا الأمر ، وهو يرد عليه .

(٥) كذا في شرح ب ، وفي أ ؛ « فهذه » .

## باب في اللفظين على المعنى الواحد

يَرَدُّان عن العالم متضادين

وذلك عندنا على أوجه: أحدها أن يكون أحدهما مُرْسَلًا، والآخر معلَّلًا. فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلَّل، ووجب مع ذلك أن يُتَأَوَّل المرسل. وذلك كقول صاحب الكتاب — في غير موضع — في التاء من (بنت وأخت): إنها للتأنيث<sup>(١)</sup>، وقال أيضا مع ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: إنها ليست للتأنيث. واعتل لهذا القول بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا، إلا أن يكون أَلْفًا؛ كقناة، وفناة، وحَصاة، والباقي كله مفتوح؛ كُرُطبة، وعِنبة، وعلامة، ونسابة. قال: ولو سُمِّيَتْ رجلا بَيْنَت وأخت لصرفته<sup>(٢)</sup>. وهذا واضح. فإذا ثبت هذا القول الثاني بما ذكرناه، وكانت التاء فيه إنما هي عنده على ما قاله بمنزلة تاء (عَفْرِيت) و(مَلَكُوت) وجب أن يُحْمَل قوله فيها: إنها للتأنيث على المجاز وأن يُتَأَوَّل، ولا يُحْمَل القولان على التضاد.

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لمَّا لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها: إنها للتأنيث؛ ألا ترى أنك إذا ذُكِرْتَ قلت (ابن) فزالت التاء كما تزول التاء من قولك: ابنة. فلما ساوقت تاء بنت تاء ابنة، وكانت تاء ابنة للتأنيث، قال في تاء بنت ما قال في تاء ابنة. وهذا من أقرب ما يتسمَّح به في هذه الصناعة؛ ألا ترى أنه قال في عدة مواضع في نحو (حمراء)

(١) كقوله في ص ٨٢ ج ٢: «وأما بنت فلأنك تقول: بنوى من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة». وانظر أيضا ص ٢٤٨ ج ٢. (٢) انظر ص ١٣ ج ٢. (٣) أى في الموطن السابق. (٤) كذا في ١. وفي ٥، ب زيادة «معرفة» وهذه زيادة لاحاجة إليها، وليست في عبارة سيويه. (٥) كقوله في ص ١٠ ج ٢: «واعلم أن الألفين لا ترادان أبدا إلا للتأنيث».

و (أصدقاء) و (عُشْرَاءُ) <sup>(١)</sup> و بابها : إن الألفين للتأنيث ، وإنما صاحبة التأنيث  
منهما الأخيرة التي قُلبت همزة لا الأولى ، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية التي  
هي كَالِف (سَكْرَى) و (عَطَشَى) فلَمَّا التقت الألفان وتحركت الثانية قُلبت همزة .  
و يدلّ على أن الثانية للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو اعترمت إزالة العلامة  
للتأنيث في هذا الضرب من الأسماء غيّرت الثانية وحدها ، ولم تعرض للأولى .  
وذلك قولهم (حمراوان) و (عُشْرَوَات) و (صحراوى) . وهذا واضح .

قال أبو علي رحمه الله : ليس بنت من ابن كصعبة من صعب ، إنما تأنيث  
ابن على لفظه ابنة . والأمر على ما ذكر .

فإن قلت : فهل في بنت وأخت عَلم تأنيث أولا ؟

- ١٠ قيل : بل فيهما عَلم تأنيث . فإن قيل : وما ذلك العَلم ؟ قيل : الصيغة (فيهما  
علامة تأنيثهما) ، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فَعَل : بَنَوْ وأخَو ، بدلالة  
تكسيرهم إِيَابهما على أفعال في قولهم : أبناء ، وآخاء . قال بشر بن المهلب <sup>(٢)</sup> :  
وجدتم بئكم دوننا إذ نُسبتم وأى بني الآخاء تنبو مناسبه !  
فلَمَّا عُدِلَا عن فَعَلٍ إلى فِعْلٍ وفُعِلٍ وأبدلت لهماهما تاء فصارتا بنتا ، وأختنا  
١٥ كان هذا العمل وهذه الصيغة عَلمًا لتأنيثهما ، ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من  
التأنيث رفضت هذه الصيغة أَلْبَتَّة ، فقلت في الإضافة إليهما : بَنَوِي ، وأخَوِي ؛  
كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها أَلْبَتَّة ؛ نحو حمراوى وطَلِجِي ،  
وحُبْلَوِي . فأما قول يونس : بَنَتِي وأُخْتِي فردود عند سيبويه . وليس هذا الموضع  
موضوعا للحكم بينهما ، وإن كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوّغه .

- ٢٠ (١) يقال ثافة عشراء : مضى ليلها عشرة أشهر . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « إذا » .  
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لفظ » . وقوله : « لفظه » أى لفظ « ابن » فكأن (بنتا)  
تأنيث (ابن) على معناه لا على لفظه . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فيها علامة تأنيثها » .  
(٥) كذا في ش ، ج . وفي أ : « بسر » .

وكذلك إن قلت : إذا كان سيويه لا يجمع بين ياءى الإضافة وبين صيغة<sup>(١)</sup> بنت ، وأخت ، من حيث كانت الصيغة علما لتأنيثهما فلم صرفهما علمين لمذكّر ، وقد أثبت فيهما علامة تأنيث بفكّهما ونقضهما مع ما لا يجمع علامة التأنيث : من ياءى الإضافة في بنسوي ، وأخوي ؟ فإذا أثبت في الاسمين بها علامة للتأنيث ، فهلا منع الاسمين الصرف بها مع التعريف ، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث<sup>(٢)</sup> إلى التعريف في نحو طلحة ، وحمة ، وباهما ، فإن هذا أيضا مما قد أجبنا عنه في موضع آخر .

وكذلك القول في تاء ثنان ، وتاء ذيت ، وكيت ، وكيتي : التاء في جميع ذلك بدل من حرف علّة ، كياء بنت وأخت ، وليست للتأنيث . إنما التاء في ذية ، وكية ، واثنان ، وابنتان ، للتأنيث .

فإن قلت : فمن أين لنا في علامات التأنيث ما يكون معنى لا لفظا ؟ قيل : إذا قام الدليل لم يلزم النكير . وأيضا فإن التاء في هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها تبدل خصص التأنيث ، والبدل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه فإن له أيضا شبرا بالزائد من موضع آخر ، وهو كونه غير أصل ، كما أن الزائد غير أصل ؛ ألا ترى إلى ما حكاه عن أبي الخطاب من قول بعضهم في راية : راية بالهمز ، كيف شبه ألف<sup>(٣)</sup>

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يا » .  
(٣) في الأصول : « صرفتهما » . وما أثبتته أرفق للسياق . أي فلم صرفهما سيويه .  
(٤) بيان لما لا يجمع علامة التأنيث . (٥) في الأصول : « ثنت » . وما أثبتته أرفق للسياق ، والحديث في هذا كله عن سيويه . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « مع » .  
(٧) يريد الصيغة في بنت وأخت وقد قامت مقام علامة التأنيث . وقد اعتمدت في إثبات « بها » على أ . وفي ش ، ب : « بها » وهو خطأ . (٨) أي سيويه . (٩) يريد الصيغة هي علم تأنيث بنت وأخت ، والصيغة ليست بلفظ . (١٠) أي سيويه . انظر الكتاب ٢ / ١٣٠



راية — وإن كانت بدلا من العين — بالألف الزائدة، فهمز اللام بعدها، كما يهزها بعد الزائدة في نحو سقاء، وقضاء. وأما قول أبي عمر: إن التاء في كُتبي زائدة، وإن مثال الكلمة بها (فَعَتَلَ) فردود عند أصحابنا؛ لما قد ذكر في معناه من قولهم: إن التاء لا تزداد حشوا إلا في (افعل) وما تصرف منه، [و] لغير ذلك،

- غير أني قد وجدت لهذا القول نحوًا ونظيرًا، وذلك فيما حكاه الأصمعي من قولهم للرجل القواد: الكُتبان، وقال مع ذلك: هو من الكَلَب، وهو القيادة. فقد ترى التاء على هذا زائدة حشوا، ووزنه فَعَتَلَان. ففي هذا شيان: أحدهما التمسيد من قول أبي عمر، والآخر إثبات مثال فائت للكَلَب. وأمثلة ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكَلَب ثلاثيًا، والكُتبان رباعيًا؛ كَرِيم وازرآم، وَضَيْد، واضفأد، وكَرْغَب الفَرْخ وازلغب، ونحو ذلك من الأصلين الثلاثي والرباعي، المتداخِلين. وهذا غور عَرَض، فقلنا فيه ولنعد.

- ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه. وهو أن يحكم في شيء يحكم بما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنه لم يعلل أحد القولين. فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجري على قوانينه، فيجعل هو المراد المعترَم منهما، ويتأول الآخر إن أمكن.

- (١) ريد الجرمي صالح بن إسحق. أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة، ومات سنة ٢٢٥، انظر البقية. وانظر اللسان في كاو.
- (٢) كذا في أ، ب. وفي ش سقطت الواو.
- (٣) يقال: زرم دمه وازرآم: انقطع.
- (٤) يقال ضفد الرجل واضفأد: كان ثقيل الهم رخوا أحمق. وفي الأصول: «ضفندد» وهو الوصف من ضفد بزادة الإلحاق. وما أثبتته أوهي بالسياق.
- (٥) زغب الفرخ وازلغب: طلع ريشه.

وذلك كقوله <sup>(١)</sup> : حَتَّى الناصبة للفعل ، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجر ، وهذا ناف لكونها ناصبة له ، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال ، فضلا عن أن تعمل فيها . وقد استقر من قوله في غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة للفعل ، وليست فيها حَتَّى . فعلم بذلك وبنصه <sup>(٢)</sup> عليه في غير هذا الموضع أن ( أَنْ ) مضمرة عنده بعد حَتَّى ، كما تضمّر مع اللام الجازة في نحو قوله سبحانه ( لِيَعْرِفَ لَكَ اللَّهُ ) ونحو ذلك . فالمذهب إداً هو هذا .

ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لما انتصب بعد حتى ، ولم تظهر هناك ( أَنْ ) وصارت حَتَّى عوضاً منها ، ونائبة عنها نَسَب النصب الى ( حَتَّى ) وإن كان في الحقيقة لـ ( أَنْ ) .

ومثله معني لا إعراباً قول الله سبحانه : وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ، فظاهر هذا تناف بين الحالتين ؛ لأنه أثبت في أحد القولين ما نفاه قبله : وهو قوله ما رميت إذ رميت . ووجه الجمع بينهما أنه لما كان الله أفدره على الرمي ومكنه منه وسدده له وأمره به فأطاعه في فعله نسب الرمي الى الله ، وإن كان مكتسباً للنبي صلى الله عليه وسلم مشاهداً منه <sup>(٦)</sup> .

ومثله معني قولهم : أذن ولم يؤذن ، وصلى ولم يصل ، ليس أن الثاني ناف للأول ، لكنه لما لم يعتد الأول مجزئاً لم يثبتته صلاة ولا أذاناً .

(١) يريد سيدي به . بقول في ص ٤١٣ ج ١ : « اعلم أن حتى تنصب على وجهين » .

(٢) انظر ص ٤٠٧ ج ١ من الكتاب .

(٣) كذا بوار العطف في ج . وسقطت في سائر الأصول .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « نسبت » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قبيله » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منه وله » .

وكلام العرب لمن عرفه وتذرت بطريقها فيه جار مجرى السحر لطفًا، وإن  
(١) جسا عنه أكثر من ترى وجفا .

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نص في أحدهما على  
الرجوع عن القول الآخر، فبعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبتته ولم ينغه، وأن  
القول الآخر مطروح من رأيه .

فإن تعارض القولان مرسلين، غير مبين أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به  
بحيث عن تاريخهما، فعلم أن الثاني هو ما اعتمده، وأن قوله به انصراف منه عن  
(٢) القول الأول؛ إذ لم يوجد في أحدهما ما يميز به عن صاحبه .

فإن استهيم الأمر فلم يعرف التاريخ وجب سبر المذهبين، وإنعام الفحص  
١٠ عن حال القولين . فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظن بذلك  
العالم، وأن ينسب إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد،  
وأن الأضعف منهما هو الأول منهما الذي تركه إلى الثاني . فإن تساوى القولان  
في القوة وجب أن يعتقد فيهما أنهما رأيان له؛ فإن الدواعي إلى تساويهما فيهما  
عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن آعتقد كلا منهما .

١٥ هذا بمقتضى العرف، وعلى إحسان الظن؛ فاما القطع البات فعند الله عليه .  
وعليه طريق الشافعي في قوله بالقولين فصاعدًا . وقد كان أبو الحسن ركابًا لهذا  
التيج، آخذًا به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عاتمة كتبه عليه . (وكننت إذا  
(٣) (٤) (٥) (٦)

(١) جسا ضد لطف . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا » .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بأن » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش :

٢٠ « رابجا » . (٥) شج البحر : وسطه ومعظمه . (٦) كذا في أ ، ب ، ش .

وفي ج : « وكننت إذا ألزمت أبا الحسن شيئًا في بعض أقواله يقول أبو علي : مذاهب أبي الحسن  
كثيرة » وأبو الحسن هو الأخفش سعيد بن مسعدة .

أَلَزِمْتُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — قَوْلًا لِأَبِي الْحَسَنِ شَيْئًا لَا يَبْدُو لِلنَّظَرِ مِنْ لَزَامِهِ لِيَاَهُ  
يَقُولُ لِي : مَذَاهِبُ أَبِي الْحَسَنِ كَثِيرَةٌ .

وَمِنَ الشَّائِعِ فِي الرَّجُوعِ عَنْهُ مِنَ الْمَذَاهِبِ مَا كَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ تَتَّبِعُ بِهِ كَلَامَ  
سَيِّبِيهِ ، وَسَمَّاهُ مَسَائِلَ الْعَلَطِ . فَخَذْنِي أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ كَانَ يَعْتَذِرُ  
مِنْهُ وَيَقُولُ : هَذَا شَيْءٌ كَارِئِنَاهُ فِي أَيَّامِ الْحِدَاثَةِ ، فَأَمَّا الْآنَ فَلَا . وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ ،  
قَالَ : كَانَ أَبُو يُوسُفَ إِذَا أَفْتِيَ بِشَيْءٍ أَوْ أَمِلَ شَيْئًا ، فَقِيلَ لَهُ : قَدْ قُلْتَ فِي مَوْضِعٍ  
كَذَا غَيْرَ هَذَا يَقُولُ : هَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ يَعْرِفُهُ ، أَيْ إِذَا أُنْعِمَ النَّظَرُ فِي الْقَوَائِمِ وَجِدَا  
مَذْهَبًا وَاحِدًا .

وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — يَقُولُ فِي هَيْهَاتَ : أَنَا أَفْتِيَ مَرَّةً بِكُونِهَا اسْمًا سَمِيَّ بِهِ  
الْفِعْلُ ، كَصَمَةٍ وَمَهْ ، وَأَفْتِيَ مَرَّةً أُخْرَى بِكُونِهَا ظَرْفًا ، عَلَى قَدَرِ مَا يَحْضُرُنِي فِي الْحَالِ .  
وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى : إِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ ظَرْفًا فَغَيْرُ مَمْتَنِعٍ أَنْ تَكُونَ مَعَ ذَلِكَ اسْمًا سَمِيَّ  
بِهِ الْفِعْلُ ، كَعَيْنِكَ وَدُونِكَ . وَكَانَ إِذَا سَمِعَ شَيْئًا مِنْ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ يَخَالِفُ قَوْلَهُ  
يَقُولُ : عَكْرَ الشَّيْخِ . وَهَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ خِلَاجِ الْخَاطِرِ ، وَتَعَادِي الْمُنَاطِرِ ، هُوَ الَّذِي  
دَعَا أَقْوَامًا إِلَى أَنْ قَالُوا بِتَكْفِيرِ الْأَدْلَةِ ، وَاحْتِمَالِ الْأَثْقَالِ الصَّغِيرِ وَالذَّلَّةِ .

(١) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب : « يَتَمَع » . (٢) هُوَ ابْنُ السَّرَاجِ ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الْمُرْدُ .  
(٣) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب : « يَقُولُ فِيهِ » . (٤) يَرِيدُ مَا حَبَّ أَيْ حَبِيبَةً يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ .  
مَاتَ سَنَةَ ١٨٣ فِي خِلَافَةِ هَارُونَ الرَّشِيدِ . (٥) كَذَا فِي أ . وَفِي سَائِرِ الْأَصُولِ : « شَيْئًا » .  
(٦) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش : « أَمَلِي » وَهَذَا لَعْنَان . (٧) إِذَا قُلْتَ : هَيْهَاتَ مَا تَقُولُ  
فَالْعَنَى : فِي الْبَعْدِ مَا تَقُولُ ، كَمَا تَقُولُ : الْحَقُّ أَمَّا أَمَلِي فِي الْحَقِّ . وَهَذَا الرَّأْيُ سَبَقَ بِهِ الْمُرْدُ فِي الْمُقْتَضَبِ  
فِي بَابِ الْأَسْمِ الَّذِي تَلَحُّقُهُ صَوْتًا أَعْجَمِيًّا ، يَقُولُ فِيهِ : « فَأَمَّا هَيْهَاتَ فَأَمَلِيهَا : فِي الْبَعْدِ ، وَهِيَ طَرَفُ  
غَيْرِ مَمْتَنِعٍ ، لِإِبْرَاهِيمَ ، وَلِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ » . (٨) كَذَا فِي جَوْفِ عِبَارَةِ اللِّسَانِ (هَيْهَاتَ) .  
وَفِي سَائِرِ الْأَصُولِ : « يَكُونُ » . (٩) أَيْ أَخْرَجَ كَلَامَهُ عَنِ الْوُضُوحِ وَالصَّفَاءِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ :  
عَكْرَ الشَّرَابِ : جَعَلَ فِيهِ مَا يَكْتَدِرُهُ وَيَجْعَلُهُ عَكْرًا . (١٠) تَكْفِيرُ الْأَدْلَةِ : تَسَاوُيُهَا . فَلَا يَنْصَرُ  
مِثْزَبٌ عَلَى مِثْزَبٍ ، وَدَلَالَتُ كُلِّ مَقَالَةٍ عِدَّةُ الْقَائِلِينَ بِهِ مَكَوَسَةً لِدَلَالَةِ سَائِرِ الْمَقَالَاتِ . وَانْظُرْ الْمُلَّ  
وَالنَّجْلَ لِابْنِ حَزَمٍ ٤ / ١١٩ .

١٥

٢٠

٢٥

وحدثني أبو علي : قال : قلت لأبي عبد الله البصري : أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة ، وبغيه أخرى . وهذا يدل على أنه من عند الله . فقال : نعم ، هو من عند الله ، إلا أنه لا بد من تقديم النظر ؛ ألا ترى أن حامدا البقال لا يخطر له .

ومن طريف حديث هذا الخاطر أنني كنت منذ زمان طويل رأيت رأيا .  
جمعت فيه بين معنى آية ومعنى قول الشاعر :<sup>(١)</sup>

وكننت أمشي على رجلين معتديلا      فصرت أمشي على أخرى من الشجير

ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ثقة بحضوره متى استحضرتُه ، ثم إنني الآن — وقد مضى له سنون — أعان الخاطر واستنمده ، وأفانيه وأنودده ، على أن

يسمح لي بما كان أرائيه من الجمع بين معنى الآية والبيت ، وهو معتاض متاب ،  
وضنين به غير مُعْط .

وكننت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مررتُ بشيء قد كنت رأيت طرأ منه ،  
أو ألمت به فيما قبل أقول له : قد كنتُ شارفت هذا الموضع ، وتلوح لي بمصه ،  
ولم أنته إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكنت فيه ، فيتبسم —  
رحمه الله — ، له ويتطلق إليه ؛ سرورا باستمائه ، ومعرفة بقدر نعمة الله عليه<sup>(٢)</sup>  
فيه ، وفي أمثاله .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « طريف » . (٢) نسبه البغدادى فى شرح شواهد الشافى ٣٦٠ إلى أبى حنيفة ، ونسبه فى الأمالى ١٦٣ / ٢ فى أربعة أبيات إلى عبد الله بن عبيد بن حمزة أسود . وانظر السمط ٧٨٥ . ويريد بـ « أخرى من الشجر » العضا يعتمد عليها حين أدركه الحرم .  
(٣) أى أعارض . (٤) أى أخذته ثمدا . وهو الماء القليل — أردده وأرتوى منه .  
(٥) أى أصانعه وأداريه . (٦) كذا فى أ . وفى غيرها : « يتطلق » .

وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي — رحمه الله — وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره، ونبأه محله: أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول عليه.

وإنما تبسط في هذا الحديث ليكون باعثا على إرهاف الفكر، واستحضار الخاطر، والتطاول إلى ما أوفى نهده، وأوعر سمته، وبالله سبحانه الثقة.

### باب في الدور، والوقوف منه على أول رتبة<sup>(٤)</sup>

هذا موضع كان أبو حنيفة — رحمه الله — يراه يأخذه به. وذلك أن تؤدى الصنعة إلى حكمٍ ما، مثله مما يقتضى التغير؛ فإن أنت غيرت صرت أيضا إلى مراجعة مثل ما منه هربت. فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة،

(١) في هامش ب: «أبو بكر الرازي» هو المشهور من أصحابنا بالخصاص «والخصاص هو شيخ الحنيفة ببغداد، له تصانيف كثيرة، منها شرح مختصر الكرخي، وكتاب في أصول الفقه. وقد طبع له في القسطنطينية سنة ١٣٣٥ هـ كتاب أحكام القرآن في ثلاثة مجلدات. وكانت وفاته سنة ٨٣٧٠ هـ واطر الشذرات ٧١/٣، والجوهر الزاهرة ١٣٨/٤، والفوائد الهية في تراجم الحنيفة للكنوز.

(٢) النبوة: الارتفاع والشرف. (٣) تنازعه خطر وانتزع، وقد عمل الثاني.

(٤) هذا المبحث في الدور غير المبحث السابق فيه (دور الاعتلال ص ١٨٣)؛ فإن ذلك في الدور يقع في العلة لحكم في العربية يقول بها المحوى، فيعود على العلة بالفساد، وهذا يراد أن القياس على الظاهر في بعض الأمور يقتضى بحكم، فتكلم العرب عنه؛ لأنه يفصى إلى الدور. ومن أمثلة الدور أنك لو سست إلى العصا ثقل الألف واوا فتقول: عصوي، فإذا قلت هذا إن الواو تدخل في باب الواو المتحركة المفتوح ما قبلها، وهذا يقضى ببقائها أمدا، ولكن تجنب هذا فرارا من الدور؛ فإنك لو قلبت الواو ألفا لعدت فقلب الألف واوا؛ لوقوعها قبل ياء الإضافة، فترجع إلى الواو. وانظر شرح الرضى للشافعية ١٠٩/٣. (٥) في «عرت» وهو محذوف عن «عدت».

ولا تتكلف عناء ولا مشقة . وأنشدنا أبو علي — رحمه الله — غير دفعة <sup>(١)</sup> بيتا مبنى معناه على هذا ، وهو :

رأى الأمر يُقضى إلى آخرٍ فصير آخره أولا

وذلك كأن تبني من قويت مثل رسالة فتقول على التذكير <sup>(٢)</sup> : قِواء ، وعلى

التأنيث : قِواوة ، ثم تكسرها على حد قول الشاعر :

موالي حليف لا موالي قرابة ولكن قطينا يُحلبون الأثاويا <sup>(٣)</sup>

— جمع إتاوة — ، فيلزمك أن تقول حينئذ : قَواو ، فتجمع بين واوٍين مكتنتي ألف التكسير ، ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطرف .

ووجه ذلك أن الذي قال ( الأثاويا ) إنما أراد جمع إتاوة ، وكان قياسه أن

- ١٠ يقول : آتاوى ؛ كقوله في علاوة ، وهراوة : علاوى ، وهراوى ؛ غير أن هذا الشاعر سلك طريقا أخرى غير هذه . وذلك أنه لما كثر إتاوة حدث في مثال التكسير همزة بعد ألفه بدلا من ألف فعالة ؛ كهمزة رسائل وكائن ، فصار التقدير به إلى آتاء ، ثم تبدل من كسرة الهمزة فتحة ؛ لأنها عارضة في الجمع ، واللام معتلة <sup>(٤)</sup>

(١) كذا في أ . وفي غيرها : « مرة » . (٢) كأنه يريد : على اعتبار التاء عارضة على

- ١٥ قواو في حكم المنفصلة ، فتكون الواو في حكم الطرف ، فتستحق الإعلال : وأما على التأنيث فإن الكلمة تكون كشقاوة ، فلا تكون الواو في الطرف فتصح ؛ إذ كانت الكلمة بنيت على التاء .

(٣) هو النافعة الجعدي . انظر اللسان في « آتو » .

(٤) قبله : فلا تنهى أضغان قوى بينهم وسواهم حتى يصيروا مواليا

وقوله : « يحلبون الأثاويا » أى يهملونها ، وذلك أنهم خدم فهم يأخذون الخراج والأجر على

- ٢٠ خدمتهم . ورواية اللسان في ( آتو ) : « يسألون الأثاويا » . وانظر اللسان في ( حلب ) ويبدو أن من هذه القصيدة ما أورده له ابن قتيبة في الشعر والشعراء ( ٢٥٢ ) تحقيق الأستاذ أحمد شاكر ) يذكر قومه :

ولو أن قوى لم تحنى صدورهم وأحلامهم أصبحت للفق آسيا

ولكن قوى أصبحوا مثل خبير بها داؤها ولا تضر الأعدا

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يبدل » .

كباب مطايا، وعطايا، فتصير حينئذ إلى أتاوى، ثم تبدل من الياء ألفا فتصير إلى أتااء، ثم تبدل من الهمزة واوا، اظهورها لاما في الواحد، فتقول: أتاوى كعلاوى. وكذا تقول العرب في تكسير إتاوية: أتاوى. غير أن هذا الشاعر لو فعل ذلك لأفسد قافيته، فاحتاج إلى إقرار الكسرة بحالها لتصح بعدها الياء التي هي روى القافية كما معها من القوافي التي هي (الروايا) و (الأدانيا) ونحو ذلك؛ فلم يستعِز أن يقر الهمزة العارضة في الجمع بحالها؛ إذ كانت العادة في هذه الهمزة أن تُلَّ وتُغَيَّر إذا كانت اللام معتلة، فرأى إبدال همزة أتااء واوا؛ ليزول لفظ الهمزة التي من عادتها في هذا الموضع أن تُلَّ ولا تصح لما ذكرنا، فصار (الأتاويا) .

وكذلك قياس فعالة من القوة إذا كُسرَت أن تصير بها الصنعة إلى قواء، ثم تبدل من الهمزة الواو؛ كما فعل من قال (الأتاويا) فيصير اللفظ إلى قواوى. فإن أنت استوحشت من اكتناف الواوين لألف التكسير على هذا الحد وقلت: أهُمِزْ كَمَا هَمَزْتُ<sup>(١)</sup> في أوائل لزمك أن تقول: قواء؛ ثم يلزمك ثانيا أن تبدل من هذه الهمزة الواو على ماضى من حديث (الأتاويا) فتعاود أيضا قواوى، ثم لا تزال بك قوانين الصنعة إلى أن تبدل من الهمزة الواو، ثم من الواو الهمزة، ثم كذلك، ثم كذلك إلى ما لا غاية. فإذا أدت الصنعة إلى هذا ونحوه وجبت الإقامة على أول رتبة منه، وألا تتجاوز إلى أمر تَرَدُّ<sup>(٢)</sup> بعد إليها، ولا تُوجد سبيلا ولا منصرفا عنها .

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «أهمز». (٢) كذا في الأصول. والخبر محذوف  
أى لا غاية له. (٣) أى لا تعدل عنها إلى غيرها، لتلا يلزم الدور، أو قصرا للسافة وإراحة  
من التعب والعت والعبث. انظر شرحي الاقتراح. (٤) كذا في أ. وفي غيرها: «يرد». (٥) هو من أوجدتك المسال: أمكنتك منه وأظفرتك به. وما أثبت «توجد» في أ. وفي ش، ب: «يوجد» .



فإن قلت : إن بين المسألتين فرقا . وذلك أن الذى قال (الأنابيا) إنما دخل تحت هذه الكلفة ، والتزم ما فيها من المشقة ، وهى ضرورة واحدة ، وأنت إذا قلت فى تفسير مثال فعالة من القوة : قَوَايُ قد التزمت ضرورتين : إحداهما إبدالك الهمزة الحادثة فى هذا المثال واوا على ضرورة (الأنابيا) ، والأخرى كَنَفَكَ<sup>(١)</sup> الألف بالواوين مجاوزا آخرهما الطرف ، فتأنيك ضرورتان ، وإنما هى فى (الأنابيا) واحدة . وهذا فرق ، يقود إلى اعتذار مترك .

قيل : هذا ساقط ، وذلك أن نفس السؤال قد كان صَحِيحاً ما يلغى هذا الاعتراض ؛ ألا ترى أنه كان : كيف يكسّر مثال فعالة من القوة على قول من قال (الأنابيا) ؟ والذى قال ذلك كان قد أبدل من الهمزة العارضة فى الجمع واوا ، فكذلك فأبدلها أنت أيضا فى مسألتك . فأما كون ما قبل الألف واوا أو غير ذلك من الحروف ، فلم يتضمن السؤال ذكره له ، ولا عَجَباً به ، فلا يغنى إذا ذكره ، ولا الاعتراض على ما مضى بحديثه ؛ أفلا ترى أن هذا الشاعر لو كان يسمح نفسا بأن يُقَرَّ هذه الهمزة العارضة فى أثناء مكسورة بحالها كما أقرها الآخر فى قوله :  
له ما رأت عينُ البصير وفوقه سماءُ الإله فوق سبع سماءيا<sup>(٢)</sup>

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « إبدال » . (٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « كيف كان » . وما أثبت أقرب ، يريد أن السؤال الذى وقع هو : كيف يكسراخ ، أى صيغة السؤال هكذا . (٣) أى أكثرنا ، يقال : ما عاج بالشيء ، أى ما عجا به وما بالى . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أو لا ترى » . (٥) أى أمية بن أبى الصلت كما فى اللسان فى (سمو) ، والخزانة ١١٩/١ (٦) من قصيدة فى توحيد الله وذكر بعض قصص الأنبياء ، وقبلة :

٢٠

وإن يك شيء خالدا ومعمرا تأمل تجد من فوقه الله باقيا

وقوله « له » : أى لله ، يريد أن الله ما تقع الأعين عليه ، وقوله « وفوقه » فالضمير يرجع إلى ما رأت عين البصير . وقوله « فوق سبع سماءيا » حال من الضمير فى الخبر « فوقه » . وانظر المرجع السابق .

— وكان أبو علي ينشدناه \* .. فوق سِت سَمائيا \* — لقال (الأثنايا) كقوله (سمائيا) .  
فقد علمت بذلك شدة نفوره عن إقرار المعزة العارضة في هذا الجمع مكسورة .

وإنما اشتد ذلك عليه ونبا عنه لأمر ليس موجودا في واحد (سمائيا) الذي  
هو سماء<sup>(٢)</sup> . وذلك أن في إتاوة واوا ظاهرة، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة في قوله  
(الأتاوى) كالعلاوى والهرآوى ؛ تنبيها على كون الواو ظاهرة في واحده — أعنى إتاوة  
— كوجودها في هراوة وعلاوة، كذلك أبدل منها الواو في أتاوى، وإن كانت مكسورة ؛  
شحا على الدلالة على حال الواحد، وليس كذلك قوله : \* ... فوق سبع سمائيا \*  
ألا ترى أن لام واحده ليست واوا في اللفظ فتراعى في تكسيره ؛ كما روعيت  
في تكسير هراوة وعلاوة . فهذا فرق — كما تراه — واضح . نعم، وقد يلتزم الشاعر  
لإصلاح البيت ما تتجمع فيه أشياء مستكرهة لا شيان اثنان : وذلك أكثر من أن  
يحاط به . فإذا كان كذلك لزم ما رُمناه، وصحح به ما قدمناه .  
فهذا طريق ما يبيى عليه ؛ فقس ما يرد عليك به .

### باب في الجمل<sup>(٣)</sup> على أحسن الأقبحين

اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة<sup>(٤)</sup> . وذلك أن تُحضرك الحال  
ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تجعل الأمر على أقربهما  
وأقلهما خُشا .

وذلك كواو (وَرَتَّسَل)<sup>(٥)</sup> أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تدعى كونها  
أصلا في ذوات الأربعة غير مكررة، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع

(١) وذلك أن السماء السابعة هي « سماء الإله » ويريد بها العرش . وانظر الكتاب ٥٩/٢  
والمرجع السابق . (٢) كذا في ش، ب وسقط « هو » في أ . (٣) هذه الترجمة  
في أشباه السيوطي ١٩٩/١ (٤) يقال ميل بين الأمرين : رح بينهما . فقوله : الميلة —  
على صيغة المفعول — يريد الميل فيها والمرجح . (٥) هو الشر والأمر العظيم .

التكرير؛ نحو الوصوصة ، والوحوحة ، وضوضيت ، وقوقيت . والآخر أن يجعلها زائدة أولاً ، والواو لا تزداد أولاً . فإذا كان كذلك كان أن يجعلها أصلاً أولى . أن يجعلها زائدة ؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه ، أعنى في حال التضعيف . وأما أن تزداد أولاً فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

ومثل ذلك قولك : فيها قائماً رجل . لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف — وهذا لا يكون — وبين أن تنصب الحال من النكرة — وهذا على قلته جائز — حملت المسئلة على الحال فنصبت .

وكذلك ما قام إلا زيدا أحد ، عدلت إلى النصب ؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدل منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه . وهذا وإن كان ليس في قوة تأخير عنه فقد جاء على كل حال . فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره .

باب<sup>(٢)</sup> في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول

ذلك الحكم

اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي ؛ وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو ؛ وذلك نحو حمراوى ، وصفراوى ، وعشراوى . وإنما قيلت الهذرة فيه ولم تُقر بجالها لثلاث تفع علامة التأنيث حشوا . فضى هذا على هذا لا يختلف .

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قائم » .

(٢) كتب بإزاء هذه الترجمة في هامش ب : « يعطون كلمة حكم كسرة وإن لم يوجد فيها سبب الحكم ؛ لمنابهة بينهما » . والحمل الذي تكلم عنه ابن جني في هذا الباب هو المعروف بتقدم بقياس الشبه ، وعرفه ابن الأنباري بأن يجعل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . ومقابل هذا الحمل قياس العلة ، وذلك أن يشترك الأصل والفرع في علة الحكم . وانظر في الاقتراح المسلك السادس من مسائل العلة ، وانظر في أشباه السبوطي ٢٠١/١ هذه الترجمة . (٣) يريد النسب .

ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى عِلْبَاءٍ : عِلْبَاوِيٌّ ، وإلى حِرْبَاءٍ : حِرْبَاوِيٌّ ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنها لما شابهت همزة حمراء وباءها بالزيادة حملوا عليها همزة عِلْبَاءٍ . ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تُقلب في حمراوى لكونها زائدة فُتَشَبَّهَ بها همزة عِلْبَاءٍ من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُمِلَت همزة عِلْبَاءٍ على همزة حمراء ، ثم لأنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِسَاءٍ ، وقَضَاءٍ : كِسَاوِيٌّ ، وقَضَاوِيٌّ ؛ فأبدلوا الهمزة واوا ، حملا لها على همزة عِلْبَاءٍ ؛ من حيث كانت همزة كِسَاءٍ ، وقَضَاءٍ مبدلة من حرف ليس للتأنيث ؛ فهذه علّة غير الأولى ؛ ألا تراك لم تبدل همزة عِلْبَاءٍ واوا في عِلْبَاوِيٌّ لأنها ليست للتأنيث ، فتحملَ عليها همزة كِسَاءٍ وقَضَاءٍ من حيث كانتا لغير التأنيث .

ثم إنهم قالوا من بعد في قُزَاءٍ : قُزَاوِيٌّ ، فشبهوا همزة قُزَاءٍ بهمزة كِسَاءٍ ؛ من حيث كانت أصلا غير زائدة ؛ كما أن همزة كِسَاءٍ غير زائدة . وأنت لم تكن أبدلت همزة كِسَاءٍ في كِسَاوِيٌّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظية يُحْمَلُ أحدها على ما قبله ، تشبها به وتصوّرا له . وإليه وإلى نحوه أو ما سيؤويه بقوله : وليس شيء يُضْطَرُّونَ إليه إلّا وهم يحاولون به وجهها .

وعلى ذلك قالوا : صحراوات ، فأبدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين علمى وتأنيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ، ثم قالوا : عِلْبَاوَانٌ حملا بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا : كِسَاوَانٌ تشبيها له بعِلْبَاوَانٌ ، ثم قالوا : قُزَاوَانٌ حملا له على كِسَاوَانٌ ، على ما تقدّم .

(١) كذا في ١٠ . وفي ش ، ب ، ج : « ما يضطرون » بزيادة « ما » . وفي الكتاب ص ١٣ ج ١

وسبب هذه الحول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها ، وغلبة حاجة أهلها الى التصرف فيها ، والترشح<sup>(١)</sup> في أثنائها ؛ لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور ؛ والشعر الموزون ، والخطب والشجوع ، ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً ، وتخيّلهم ما لا يكاد يشعرون به من لم يالف مذاهبهم .

- ٥ وعلى هذا ما مُنِع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو أحمر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألّب ، وتنضّب<sup>(٢)</sup> صلبين ؛ لما في ذلك من شبه لفظ الفعل ، فخذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصّة له في التنوين ، وهو الفعل . والشبه اللفظي كثير . وهذا كاف .

باب في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني

- ١٠ اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية ، وأكرمها ، وأعلاها ، وأزهرها . وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤثّر<sup>(٣)</sup>ك ، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك . وذلك أن العرب كما تُعنى<sup>(٤)</sup> بالألفاظ فتصاحبها وتهذبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها ، بالشعر تارة ، وبالخطب أخرى ، وبالأشجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأغرم قُدرا في نفوسها .

- ١٥ فأقول ذلك عنايتها بالألفاظ ، فإنها لما كانت عنوان معانيها ، وطريقا الى إظهار أغراضها ، ومراميها ، أصاحبوها وربّوها ، وبالفوا في تحبيرها وتحسينها ؛ ليكون

- (١) أى التصرف فيها والتوسع . يقال : ترشح في ساحة الدار ، وترشح في المعيشة : تصرف .  
(٢) أى نواحيها ووجوهها . وأثناء الشوب : تضاعفه ومطايبه ، واحدها شى ، بكسر الشاء . وسكون النون . (٣) هذا راجع لـ (تألّب) و (تنضّب) . ويراد به التعرّض أن يكون تألّب وتنضّب في معانها الأصل في اللغة ، فالألب : شجرة تخذ منها القى ، والتنضّب : شجر له شوك قصار .  
(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تذهب » . (٥) كذا في أ . وفي ب : « تداعيا » ، وفي ش : « تداعيا » . (٦) في ي « زينوها » .

ذلك أوقع لها في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد ؛ ألا ترى أن المثل  
إذا كان مسجوعاً لَدَّ لسامعه خَفِظَه ، فإذا هو حفظه كان جذيراً باستعماله ، ولولم يكن  
مسجوعاً لم تأنس النفس به ، ولا أقيمت لمستمعه ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ،  
وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له ، وجرى به من أجله .  
وقال لنا أبو عليّ يوماً : قال لنا أبو بكر : إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه ،  
فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه . وكذلك الشعر : النفس له أحفظ ، واليه أسرع ؛  
ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعياً جلفاً ، أو عبداً عسيفاً ، تَبَوَّ صورته ، وُتَمَّجَّ جملته ،  
فيقول ما يقوله من الشعر ، فلا أجل قبوله ، وما يورده عليه من طلاوته ، وعذوبة  
مستمعه ما يصير قوله حُكماً يرجع إليه ، ويُقْتَنَسَ به ؛ ألا ترى إلى قول العبد الأسود :

إن كنتُ عبداً فنفسى حُرّةً كَرَمًا      أو أسوداً اللونِ إني أبيض الخُلُقِ  
وقول نصيب :  
(٩)

سودت فلم أملك سوادى وتحتي      قبيص من القويّ يَبِصُّ بَنَاتِقَه  
(١٠)

(١) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « له » . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج :  
« بمسمة » . وضبط في ب بفتح الميم في معنى المصدر أى لاستماعه . وفي أ بكسر الميم .

(٣) هو ابن السراج . (٤) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « خلقته » . ١٥

(٥) الطلاوة — مثلثة الطاء — : الحسن والبهجة . (٦) في ش : « مسمه » .

(٧) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « يقاس » . (٨) هو يحيى عبد بنى الحساس .

وانظر الأغاني ص ٢ ج ٢٠ طبعة بولاق ، والديوان ٥٥ (٩) هذا يوافق ما في الأمالي

٨٨/٢ وذيها ١٢٧ والأغاني طبعة الدار ٣٥٤/١ . وقد نسب صاحب الأغاني ٢/٢ طبعة بولاق

إلى صحيح ، وليس في ديوانه ، ونسبه صاحب اللسان في (قوله) إلى نصيب . (١٠) كذا في أ ، ج . ٢٠

وفي ب ، ش : « ولم » . (١١) القويّ : ضرب من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان ، وهو

إقليم في فارس . وقوهستان معناه في الأصل موضع الجبال . وانظر معجم ياقوت . والبناتق جمع بئقة .

وسائق القميص : العرا التي تدخل فيها الأزرار ، ويريد بالقميص الذي تحت سواد . وخلقه .

وقول الآخر: <sup>(١)</sup>

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ صَغِيرًا سِئْتِي <sup>(٢)</sup> وَكَانَ فِي الْعَيْنِ نُبُوٌّ عَنِّي  
فَإِنْ شَيْطَانِي أَمِيرُ الْجَنِّ يَذْهَبُ بِي فِي الشَّعْرِ كُلِّ فَنَّ  
\* حَتَّى يُزِيلَ عَنِّي التَّظَنِّي \*

- فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها ، وحمّوا حواشيها وهذبوها ،  
وصقلوا غرورها وأرشفوها <sup>(٣)</sup> ، فلا تَرَيَنَّ أَنْ العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ ، بل  
هي عندنا خدمة منهم للمعاني ، وتنويه [بها] وتشريف منها . وبظير ذلك إصلاح  
الوعاء وتحصيده ، وتركيبه ، وتقديسه ، وإِنَّمَا المَبْغَى بذلك منه الاحتياط للوعى <sup>(٤)</sup>  
عليه ، وجواره بما يُعْطَرُ بَشَرَهُ ، ولا يعرّ جوهره ، كما قد نجد من المعاني الفاحرة <sup>(٥)</sup>  
السامية ما يهجنه ويفضّ منه كدرة لفظه ، وسوء العبارة عنه .

فإن قلت : فإننا نجد من ألفاظهم ما قد نَمَقُوهُ ، وزخرفوه ، ووشّوه ، ودجّجوه ،  
ولسنا نجد مع ذلك تحمسه معنى شريفا ، بل لا نجد قَصْدا ولا مقاربا ؛ ألا ترى <sup>(٦)</sup>  
إلى قوله :

- (١) هو مالك بن أمية كما في الوحشيات ، ووردت الأشعار الثلاثة الأولى في الحواش ٣٠٠ / ١  
غير معبرة . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « صغير السن » . وفي الوحشيات :  
« حديث السن » . (٣) هو استعارة من عروب الأسان ؛ أي أطرافها ، واحدتها غرب بفتح  
الأول وسكون الثاني . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . (٥) كذا في أ .  
وفي ب : « توكيته » . وفي ش : « تكوينه » . (٦) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ح :  
« المعنى » . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ومه » . (٨) شئت هذه الصلة  
في أ ، ب ، ش . وسقطت في ج ، وهذا أجود . والموعى — بضم الميم وفتح العين — أو الموعى  
ما وضع في الوعاء . يقال : أوعيت الشيء ووعيته . وكأنه ضمن الموعى معنى المحافظ فمداه بعل .  
(٩) كذا في أ . والبشر : طاهر الجلد . وفي غيرها : « نثره » والشر — بفتح الون وسكون  
الشين — الرائحة الطيبة . (١٠) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فلا » . ويمر : ييب .  
(١١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « نهجه » . (١٢) تنازه في العمل بهجه ويفض .  
(١٣) القصد : الوسط . والمقارب : غير الجيد . (١٤) جاء هذان البيتان في أسرار البلاغة  
مع ثالث بينهما ص ١٦ ، وفي الوساطة ٨ د ، ونسبا فيها إيزيد بن الطرية ، وانظر ص ٢٨ من هذا الجزء .

ولمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِثْنَى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ  
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَمَسَّاتِ بِأَعْنَاقِ الْمَطْعَى الْأَبَاطِحُ

فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائه ، وصيقاله وتلامج أنحائه ، ومعناه مع هذا  
ما تحسسه وتراه : إنما هو : لمَّا فرغنا من الحجّ ركبنا الطريق راجعين ، وتحدثنا على  
ظهور الإبل . ولهذا نظائر كثيرة شريفة الألفاظ رفيعتها ، مشروفة المعاني  
خفيفتها .

قيل : هذا الموضع قد سبق إلى التعاقب به مَنْ لم يُتِمَّ النظر فيه ، ولا رأى  
ما أراه القومُ منه ، وإنما ذلك لطفاء طبع الناظر ، وخفاء غرض الناطق . وذلك  
أن في قوله « كل حاجة » [ ما ] يفيد منه أهل النسيب والزفة ، وذوو الأهواء  
والحقّة ما لا يفيد غيرهم ، ولا يشاركهم فيه مَنْ ليس منهم ؛ ألا ترى أن من حوأنج  
(مِثْنَى) أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه ، والمعتاد فيه سواها ؛ لأن منها التلاقي ،  
ومنها التشاكى ، ومنها التخلّي ، إلى غير ذلك ممّا هو تالٍ له ، ومعقود الكون به .  
وكأنه صانع عن هذا الموضع الذي أوما إليه ، وعقد غرضه عليه ، بقوله في آخر  
البيت :

\* ومسح بالأركان من هو ماسح \*

- (١) أى ظهورها ولعانها . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب ، « رآه » .  
(٣) ثبت هذا اللفظ في أ ، وسقط في ش ، ب . وفي ج : « أن قوله كل حاجة يفيد » . وهي  
عبارة مستقيمة بخلاف ما في ب ، ش . (٤) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « ذو » .  
(٥) في الأصول : « سواء » ولا يستقيم عليه المعنى ، وجملة « والمعتاد فيه سواها » عطف على  
« غير ما الظاهر عليه » فهو من وصف « أشياء » . والضمير في « فيه » يعود إلى « الظاهر » .  
(٦) كذا في أ ، ج . وفي ب ، ش : « التشاكى » . (٧) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج :  
« التجلّي » . وكان التخلّي طلب الحلوة بالحبيب . (٨) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج : « لقوله » .



أى إنما كانت حوائجنا التى قضيناها، وآرابنا التى أنضيناها، من هذا النحو الذى هو مسح الأركان وما هو لاحق به، وجارٍ فى القربة من الله مجراه؛ أى لم يتعد هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح. وأما البيت الثانى فإن فيه :

\* أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا \*

وفى هذا ما أذكره؛ لتراه فتعجب ممن عجب منه ووضع من معناه. وذلك أنه لو قال : أخذنا فى أحاديثنا، ونحو ذلك لكان فيه معنى يكبره أهل النسب، وتمنوه لمبة الماضى الصليب. وذلك أنهم قد شاع عنهم واتسع فى محاوراتهم علوقدر الحديث بين الالقيين، والمكاهة بجمع شمل المتواصلين؛ ألا ترى إلى قول الهذلى :  
وإن حديثاً منك - لو تعلمينه - جنى النخل فى ألبان عود مطافيل<sup>(١)</sup>

وقال آخر :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تابعت جدبا

فأصاخ يرجو أن يكون حياً ويقول من فرج هباً رباً<sup>(٢)</sup>

وقال الآخر :

وحديثي يا سعدُ عنها فزدني جنونا فزدني من حديثك يا سعد

(١) أى فرغاً منها، من قولهم : أنضى السوب : أبله . وقد نقل ابن الأثير فى المشل السائر ( المقالة الثانية ) معظم كلام ابن جنى على البيتين ، ولما بلغ هذا الموضع قال : « وآرابنا التى بلغناها » .  
(٢) يريد قوته . ومبة الشباب : نشاطه وأوله . والماضى : نافذ الأمر ، والصليب : الشديد ذو الصلابة . (٣) هو أبو ذؤيب ، وانظر ديوان الهذليين طبعة الدار ١٤٠/١  
(٤) رواية ديوان الهذليين واللسان فى « طفلس » : « تبذليه » بدل « تعليمه » . والضمير فى « تبذليه » يعود إلى « حديثا » وفى « تعليمه » للخبز والحكم . (٥) انظر ص ٢٩ من هذا الجزء .  
(٦) هو العباس بن الأحنف . وانظر الديوان المطبوع فى استامبول ص ٥٨ ، وما هذا التنصيص ٥٧/١

وقال المولّد<sup>(١)</sup> :

وحديثها السّحر الحلال لو أنّه لم ينجّ قتل المسلم المتحرّز

الآبيات الثلاثة . فإذا كان قدر الحديث — مُرسلاً — عندهم هذا ، على ما ترى فكيف به إذا قيّده بقوله (بأطراف الأحاديث) . وذلك أن في قوله (أطراف<sup>(٢)</sup> الأحاديث) وحياً خفياً ، ورمزاً خلوياً ، ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبّون ، ويتفاوضه ذوو الصبابة المتّيمون<sup>(٣)</sup> ، من التعريض ، والتلويح ، والإيحاء دون التصريح ، وذلك أحلى وأدمث ، وأغزل وأنسب ، من أن يكون مشافهة وكشفاً ، ومصارحة وجهرًا ، وإذا كان كذلك فعنى هذين البيتين أعلى عندهم ، وأشدُّ تقدُّماً في نفوسهم ، من لفظهما وإن عذّب موقعه ، وأنيق له مستمعه .

نعم ، وفي قوله :

\* وسالت بأعناق المطى الأباطح \*

من الفصاحة ما لا خفاء به . والأمر في هذا أسير ، وأعرّف وأشهر .

فكأنّ العرب إنما تحلّى ألفاظها وتدبجها وتشيها ، وتزخرفها ، عنايةً بالمعاني التي وراءها ، وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إت من الشمر لحكاً وإت من البيان لسحراً» . فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم ، التي جُعِلت مصابيد وأشراكاً للقلوب ، وسبباً وسُلماً إلى تحصيل المطلوب ، عُرِف بذلك أن الألفاظ خَدَمُ للمعاني ، والمخدوم — لا شك — أشرفُ من الخادم .

(١) هو ابن الرمي . وانظر في هذا الجزء ص ٢٩ (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ ،

ج : « ذكره » . (٣) كذا في ش ، ج . وفي أ ، ب : « يتفاوضه » .

(٤) رواه أحمد في مسنده ، وأبو داود . قال شارح الجامع الصغير : وإسناده صحيح . انظر هذا الكتاب . وقوله « حكاً » يضبط كقفل مصدرًا ، وكعنب جمع حكمة .

والأخبار في التلطف بمذوبة الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤتى عليها ، أو يُتَجَسَّمُ للحال (نعت لها) ، ألا ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخر حاجة ، فقال المسئول : إن على يميننا ألا أفعلَ هذا . فقال له السائل : إن كنت — أيديك الله — لم تحلف يميناً قط على أمرٍ فرأيت غيره خيراً منه فكفرت عنها له ، وأمضيته ، فما أحب أن أحنثك ، وإن كان ذلك قد كان . منك فلا تجعلني أدون الرجلين عندك . فقال له : سحرته ، وقضى حاجته .

وندع هذا ونحوه لوضوحه ، ولناخذ لياً كما عليه فنقول :  
 مما يدل على اهتمام العرب بمعانيها ، وتقدمها في أنفسهم على ألفاظها ، أنهم قالوا  
 في شملت ، وصعرت ، وبطرت ، وحولت ، ودهورت ، وسلقت ، وجعيت :  
 إنها ملحقة بباب درجت . وذلك أنهم وجدوها على سمتها : عدد حروف ،  
 وموافقة بالحركة والسكون ، فكانت هذه صناعة لفظية ، ليس فيها أكثر من إلحاقها  
 بنائها ، واتساع العرب بها في محاوراتها ، وطرق كلامها .

والدليل على أن فعلت ، وفعلت ، وفعلت ، وفعلت ، وملحقة بباب درجت  
 مجيء مصادرها على مثل مصادر باب درجت . وذلك قولهم : الشملة ، والبيطرة ،  
 والحوقة ، والدهورة ، والسلقة ، والجعبة . فهذا [ ونحوه ] كالدحرجة ، والهملبة ،

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تعب بها » . (٢) كذا في ش ، ب . وسقط في أ هذا الحرف . (٣) سقط لفظ « على » في أ . فالعبارة فيها : « تقدمها أنفسهم ألفاظها » . وعليه يكون ألفاظها مفعول التقدم ، وهو قد يمتدئ بنفسه . (٤) شمل : أسرع وشمر . (٥) يقال : صعرت الشيء : درجته . (٦) حولت : ضعف . (٧) يقال : دهورت الشيء : حمه وقذفه في مهواة . (٨) يقال : سلقت إذا طعمته فألقاه على جنبه . (٩) جمعها إذا صرعه . (١٠) السمت : الطريق والهيئة . (١١) هذه الزيادة في أ . وسقطت في ش ، ب . (١٢) الهمابة : حزن سير الدابة في مرة .

والقوفاة ، والزوزاة . فلما جاءت مصادرها على مصادر الرباعية ، والمصادر أصول  
للافعال حَكِمَ بلحاقها بها ؛ ولذلك استمرت في تعريفها استمرار ذوات الأربعة .  
فقولك : بَيَّطَرُ بَيَّطَرَةً ، كدحرج يدحرج درجة ، ومُبَيَّطَرٌ كدحرج . وكذلك  
شَمَلٌ يَشْمَلُ شَمَلَةً ، وهو مُشْمَلٌ . فظهور تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على  
إرادة إلحافه . ثم إنهم قالوا : قَاتِلٌ يَقَاتِلُ قِتَالًا ، ومَقَاتَلَةٌ ، وأَكْرَمٌ يَكْرُمُ إِكْرَامًا ، وقَطَعَ  
يَقْطَعُ قِطْعًا ، بَلَّغُوا بَأْفَعَلٍ ، وفَاعَلٌ ، وفَعَّلٌ ، غير ملحقة بدحرج ، وإن كانت على  
سَمْتِهِ وَيُوزَنُ بِهَا كَمَا كَانَتْ فَعْلًا ، وَقِيْعَلٌ ، وَقَوْعَلٌ ، وَقَعُولٌ ، وَقَعْلٌ ، على سَمْتِهِ وَيُوزَنُ  
ملحقة . والدليل على أن فَاعَلٌ وَأَفْعَلٌ وفَعَّلٌ غير ملحقة بدحرج وبإيه امتناع  
مصادرها أن تأتي على مثال الفَعْلَةِ ؛ ألا تراهم يقولون : ضارب ضاربة ،  
ولا أكرم أكرمة ، ولا قطع قطعة ؛ فلما امتنع فيها هذا — وهو العبرة في صحة  
الإلحاق — علم أنها ليست ملحقة بباب دَحْرَج .

فإذا قيل : فقد تجيء مصادرها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات  
الأربعة ؛ ألا تراهم يقولون : قَاتِلٌ قِتَالًا ، وأَكْرَمٌ إِكْرَامًا ، «وكَذَّبُوا بآيَاتِنَا كَذِبًا»  
فهذا بوزن الدحراج ، والسرّهاف ، والزّلزال ، والفَلْقَال ؛ قال :  
\* سَرَهْفَتُهُ مَا شَلَّتْ مِنْ سِرْهَافٍ \*

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ «مصادرها» . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ «وظهور» .  
(٣) في الأصول «غير ملحقة» وزيادة «غير» ممسدة ، وقد جريت على ما في المطبوعة ، وهو  
الصواب . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : «قتالا» . والأوفق بالسباق ما أثبتناه ، ألا تراه  
يقول : «فهذا بوزن الدحراج» وإنما يظهر هذا في القيتال . والقيتال والقتال كلاهما يقال في مصدر  
قاتل ، وإن كان الأغلب الاستعمال الثاني ، وهو مخفف من الأول . وانظر شرح المفصل ٨/٦ .  
(٥) هو العجاج ، وهو من أرجوزة يعاتب فيها ابنه روبة . وبعده :

حتى إذا ما آض ذا أعراف كالكدون المشدود بالإكاف  
قال : الذي جمعت ل صوافي من غير ما عصف ولا اضطراف =

قيل : الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفعللة ، دون الفعلال ، وبه كان يعتبر سيويوه . ويدل على صحة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيه ، فهو بفعلل أشبه من مثال الفعلال ، والاعتبار بالأصول<sup>(١)</sup> أشبه منه وأؤكد منه بالفروع . فإن قلت : ففى الفعللة الهاء زائدة ، قيل : الهاء فى غالب أمرها وأكثر أحوالها غير معتدة ، من حيث كانت فى تقدير المنفصلة .

فإن قيل : فقد صح إذا أن فاعل ، وأفعل ، وفعل — وإن كانت بوزن دحرج — غير ملحقة به ، فلم لم تلحق به ؟ قيل : العلة فى ذلك أن كل واحد من هذه المثل جاء لمعنى . فافعل للنقل وجعل الفاعل مفعولا ، نحو دخل ، وأدخلته ، ونخرج ، وأخرجته . ويكون أيضا للبلوغ ، نحو أحصد الزرع ، وأركب المهر ، وأقطف الزرع ، ولغير ذلك من المعانى . وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعدا ، نحو ضارب زيد عمرا ، وشاتم جعفر<sup>(٢)</sup> بشرا . وأما فعل فلكثير ، نحو غلق الأبواب ، وقطع الحبال ، وكسر الحرار .

فلما كانت هذه الزوائد فى هذه المثل إنما جىء بها للعانى خشوا أن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ ، نحو شملل ، وجهور ، وبيطر ، فتنبؤوا إلحاقها بها ، صوتا للمعنى ، وذبا عنه أن يستهلك ويسقط حكمه ، فأخلو بالإلحاق لما كان صناعة لفظية ، ووقروا<sup>(٣)</sup> المعنى

== « سرفته » : أحبت غذاءه ، يريد جهده فى تربيته . « أعراف » جمع عرف — بضم فسكون — وهو الشعر من العنق . « الكودن » من الخيل ما لم ينتج من الراب ، وقوله : « صوافى » جمع صاف أى خالص لى ، « والعصف » : الكسب ، و « الاصطراف » : التصرف فى كسب المال . يقول : أحسنت تربيته حتى إذا شب وترعرع وصار كالبرذون طمع فى مالى وزعم أنه خالص له . وذلك مع أنه لم يتم فى كسب هذا المال وجمعه . وانظر الجزء الثانى من مجموع أشعار العرب طبعة أوربة ص ٤ .

(١) كذا فى ١ . وفى ش ، ب زيادة بعد (الاعتبار) هى : « والمراعاة » .

(٢) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « بكرا » .

(٣) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « ووقروا » .

ورجّوه؛ لشرفه عندهم، وتقدّمه في أنفسهم. فأوّل الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً، وتحمّلاً محقّراً. وهذا الشمسُ إنازةً مع أدنى تأمل.

ومن ذلك أيضاً أنهم لا يلحقون الكلمة من أولها إلا أن يكون مع الحرف الأول غيره؛ ألا ترى أن (مفعلاً) لما كانت زيادته في أوله لم يكن ملحّقاً بها؛ نحو: مضرب، ومقتل. وكذلك (مفعّل) نحو: مقطع، ومنسج، وإن كان مفعّل بوزن جعفر، ومفعّل بوزن هجرع<sup>(٢)</sup>. يدلّ على أنهما ليسا ملحّقين بهما ما نشاهده من ادغامهما، نحو مسدّ، ومرّد، ومثل، ومشل. ولو كانا ملحّقين لكنا حرّى أن نخرجا على أصولهما، كما خرج شملل وصعّر على أصله. فأما محبّب فعلم نخرج شاذّاً، كتهليل، ومكوزة، ونحو ذلك مما احتيل لعلّيته.

وسبب امتناع مفعّل ومفعّل أن يكونا ملحّقين— وإن كانا على وزن جعفر، وهجرع— أن الحرف الزائد في أولهما، وهو يلعن، وذلك أن مفعلاً يأتي للصادر، نحو ذهب مذهباً، ودخل مدخلاً، ونخرج مخرجا. ومفعلاً يأتي للآلات، والمستعملات؛ نحو مطرق، وضروج، ونخصيف، ومثزير. فلما كانت الميان ذواتي معنى خشوا إن هم ألحقوا بهما أن يتوهم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حسب، فيستهلك المعنى المقصود بهما، فتحاموا الإلحاق بهما؛ ليكون ذلك موقراً على المعنى لهما.

ويدلّك على تمكّن المعنى في أنفسهم وتقدّمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أوّل الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدّموا دليله ليكون ذلك أمارةً لتمكّنه عندهم.

(١) أي هذه الزيادة، أي بسببها. (٢) من معانيه الأحق، والمجنون.

(٣) كذا في أ. وفي ش، ب: « إدغامها ». (٤) التل: الصرع، ويقال ربح مثل؛

أي يذل به ويصرع. ورجل مثل: قوى. (٥) التل: الطرد، وإيشل المطرد، وهورج

قصير. (٦) كذا في أ. وفي ش، ب سقطت الواو. (٧) تثبتت الواو في أ،

وسقطت في ش، ب. (٨) هي المروحة يترجح بها. (٩) هو المخرز.

وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل ؛ إذ كُنَّ دلائل على الفاعلين : مَنْ هم ، وما هم ، وكم عدتهم ؛ نحو أفعَل ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل ، وحكوا بضد [هذا للفظ<sup>(١)</sup>] ؛ ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان في الإلحاق : إن أقنسه أن يكون بتكرير اللام ، فقال : باب شمالت ، وصعرت ، أقيس من باب حوقلت ، وبيطرت ، وجهورت .

أفلا ترى إلى حروف المعاني : كيف بابها التقدم ، وإلى حروف الإلحاق والصناعة : كيف بابها التأخر . فلولم يعرف سبق المعنى عندهم ، وعلاؤه في تصوّرهم ، إلا بتقدم دليله ، وتأخر دليل نقيضه ، لكان مغنيا من غيره كافيا .

- وعلى هذا حشوا بحروف المعاني لخصنوها بكونها حشوا ، وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف ، المعرضة للحذف والإحجاف . وذلك كألف التفسير ١٠ وياء التصغير ؛ نحو دراهم ، ودريهم ، وقساطر ، وقطيطر . فخرت في ذلك — لكونها حشوا — مجرى عين الفعل المحصنة في غالب الأمر ، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عِدَّة ، وزنة ، وناس ، والله في<sup>(٢)</sup> الطرفين من الحذف ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عِدَّة ، وزنة ، وناس ، والله في أظهر قولَي سيبويه ، وما حكاه أبو زيد من قولهم ، لآب لك ، وويله<sup>(٣)</sup> ،

- (١) هذا عن أ وإن كان فيها : « هذا اللفظ » ، وهو خطأ في الرسم . وفي ش ، ب : « هذه الصناعة اللفظية » ، وهي غير مستقيمة ، وكان الأصل : « هذا الصناعة اللفظية » . وفي ح : « ذلك لصناعة اللفظ » ، وهي عبارة صحيحة . (٢) ثبت لفظ « إلى » في ش ، ب ، وسقط في أ . (٣) يريد المأزني . وقد جاء في تصريفه في الباب الأول (باب الأسماء والأفعال : كم يكون عددهما في الأصل وما يزداد فيهما) : « وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع . فإذا سمع قيل : أُلحق ذا بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرد . فأتنا المطرود الذي لا ينكسر فإن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق ؛ مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال : جلب ، يجلب ، جلبية . (٤) فأصل ناس أناس . وانظر سيبويه ١/٣٠٩ ، ٢/١٢٥ . (٥) هذا القول في الكتاب ١/٣٠٩ يقول فيه : « وكان الاسم — والله أعلم — إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصادت الألف واللام خلفا منها » . (٦) أي في لا ب لك ، (٧) أصله : ويل أمة . يقال ذلك لمن يستجاد .

(١) ويا بالمفسرة ، وكثرة باب يد ، وديم ، وأخ ، وأب ، وغد ، وهن ، وحر ، وآست ، وباب ثبة ، وقلة ، وعزرة ، وقلة باب مذ ، وسه : إنما هما هذان الحرفان بلا خلاف . وأما ثبة ولثة فعلى الخلاف . فهذا يدل على ضمهم بحروف المعاني ، وضمهم عليها : حتى قدموها عناية بها ، أو وسطوها تحصيلنا لها .

فإن قلت : فقد نجد حرف المعنى آخر ، كما نجد أولاً ووسطاً . وذلك تاء التانيث ، وألف التثنية ، وواو الجمع على حده ، والألف والتاء في المؤنث ، وألفا التانيث في حمراء وبابها ، وسكرى وبابها ، وباء الإضافة ، كهني ، فما ذلك ؟ قيل : ليس شيء مما تأثرت فيه علامة معناه لإلا لعاذر مقنع . وذلك أن تاء التانيث إنما جاءت في طلحة وبابها آخر من قبل أنهم أرادوا أن يعرفونا تانيث ما هو ، وما مذكره ، بفاءوا بصورة المذكر كاملة مصححة ، ثم ألحقوها تاء التانيث ليُعلموا حال صورة التذكير ، وأنه قد استحال بما لحقه إلى التانيث ؛ فجمعوا بين الأمرين ، ودلوا على الغرضين . ولو جاءوا بعلم التانيث حشوا لانكسر المثال ، ولم يعلم تانيث أى شيء هو .

(١) ورد هكذا في قوله :

يا بالمفسرة رب أمر معضل فزجنه بالكر منى والدها

يريد : يا بأب المفسرة ، وانظر الخرافة ٤/ ٣٣٥ .

(٢) يريد بباب مذ ، وسه ما حذف منه الحشو ؛ فإن أصل مذ مند ، وسه سه .

(٣) التثنية يراد بها وسط الحوض ، وقد قيل إنها من ثاب الماء إذا اجتمع ، فالحذف منها العين ، وقيل إن المحذوف منها اللام ، وهي واو أو ياء على الخلاف . وانظر اللسان في ثبو . واللثة ما حول الأسنان . ويقول بعض اللغويين : أصلها التي حذفت لامها الياء ، ويقول ابن جني إنها محذوفة العين — وهي الواو — من لثت العمامة أى أدبتها على رأسى ، واللثة محيطة بالأسنان دائرة بها .

(٤) أى في جمع المؤنث . (٥) أى في النسبة إلى المن . (٦) الطلحة هنا :

الواحدة من شجر الطلح ، ولا يراد به العلم .



- فإن قلت : فإن ألف التكسير وباء التحقير قد تكسيران مثال الواحد والمكبر ،  
وتختزمان صورتيهما ؛ لأنهما حشو لا آخر . وذلك قولك دفاتر ودُفَيْر ، وكذلك كليب ،  
وحَجِير ، ونحو ذلك ، قيل : أما التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير ؛ ألا تراك  
تقول في تحقير حبل : حَبِيل ، وفي صحراء : صَحِيرَاء ، فُتِقِرَ ألف التانيث بحالها ،  
فإذا كسرت قلت : حبالى ، وصحارى ، وأصل حبالى حبال ؛ كدعاه وتكسيرا دعوى ،  
فغير علم التانيث . وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الإسم لا يخرججه  
عن رُتبته الأولى — أعنى الأفراد — فأقِرَّ (بعض لفظه) لذلك ؛ وأما التكسير فيبعده  
عن الواحد الذى هو الأصل ، فيحتمل التغير ، لا سيما مع اختلاف معانى الجمع ،  
فوجب اختلاف اللفظ . وأما ألف التانيث المقصورة والممدودة فمحمولتان على تاء  
التانيث ، وكذلك علم التثنية والجمع على حذّه لاحق بالهاء أيضا . وكذلك ياء النسب .  
وإذا كان الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه ، حتى لحق بالأصول عندهم ، فما ظنك  
بالزائد ذى المعنى ؟ وذلك قولهم فى اشتقاق الفعل من قَلَسُوا تارة : تَقَلَّسَ ، وأخرى :  
تَقَلَّسَى ، فأقزوا النون وإن كانت زائدة ، وأقزوا أيضا الواو حتى قلبوها ياء فى تقلسيت .  
وكذلك قالوا : قَرَنُوا ، فلما اشتقوا الفعل منها قالوا قرّيت السَّقاء ، فأثبتوا الواو ،  
كما أثبتوا بقية حروف الأصل : من القاف ، والراء ، والنون ، ثم قلبوها ياء فى قرّيت .  
هذا مع أن الواو فى قرّنة زائدة للتكثير والصيغة ، لا الإلحاق ولا للعين ، وكذلك  
الواو فى قَلَسُوا للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى . وقالوا فى نحوه : تعفرت الرجل إذا

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لفظ بعضه » .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وعليه فقله : « الممدودة » عطف على (ألف التانيث المقصورة) حتى

يصح ثنية الخبر . وفى ج : « وألفا التانيث محمولتان » . وهى واضحة .

(٣) هى عشب ينبت فى الرمل يدغ به الأساقى .

صار عفريتاً ، فهذا تفعلت ؛ وعليه جاء تَمَسَّكَ ، وتَمَدَّرع ، وتَمَنَّق ، وتَمَنَّدل ،  
وَتَمَحَّرق ، وكان يسمي محمداً ثم تَمَسَّل أى صار يسمي مُسَلِّماً ، (مَرَحَبَكُ اللهُ ،  
وَمَسْمَلُكَ) ، فتَحَمَّلوا ما فيه تَبْقِيَةُ الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق ؛ كُلُّ ذلك  
تَوْفِيَةٌ لِّلْعَنَى ، وحراسة له ، ودلالة عليه . ألا تراهـم إِذْ قالوا : تَدَّرع ، وتَسَكَّن وإن  
كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عَرَّضُوا أَنْفُسَهُمْ لثَلَا يعرف غرضهم : أَمِنْ  
الدَّرع والسكون ؛ أَمْ مِنَ المدرعة والمَسْكَنَةِ ؟ وكذلك بَقِيَّةُ الباب .

ففى هذا شيْتان : أحدهما حرمة الزائد فى الكلمة عندهم حتى أقزوه إقراراً لأصول .  
والآخر ما يوجبهُ وَيَقْضِي بِهِ : من ضعف تحقير الترخيم وتكسيـره عندهم ، لِمَا يَقْضِي بِهِ ،  
وَيُقْضَى بِكَ إِلَيْهِ : من حذف الزوائد ، على معرفتك بِمُحَرِّمَتِهَا عندهم .

١٠ فإن قلت : فإذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا بالهمزة  
فى أَلْتَدَّى (٦) وَأَلْتَجَجَ (٧) ، وبالياء فى يَلْتَدَّى (٦) وَيَلْتَجَجُ (٧) ، والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف ؟  
قيل : قد قلنا قَبْلُ : إنهم لا يلحقون الزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد  
آخر ؛ فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة وبالياء فى أَلْتَدَّى ، وَيَلْتَدَّى ، لِمَا انْضَمَّ إِلَى الهمزة  
وبالياء النون .

١٥ (١) أى لبس المدرعة — كتمكنسة — وهى ضرب من الثياب ، ولا يكون إلا من الصوف .  
(٢) أى مسح بالمنديل . (٣) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : ” تمحرق ” ويقول ابن جنى  
فى سر الصناعة فى آخر حرف الميم : ” وقالوا : تمحرق الرجل ، وضعفها ابن كيسان ” . وفى المنصف  
للمصنف فى الباب الثانى : ” وأما قول العامة تمحرق فينبغى أن يكون لا أصل له . أو إن كان قد جاء عن  
العرب فهو بمنزلة تمسكن فى الشذوذ ؛ والجيد تمحرق ؛ لأنهم يقولون : تمحرق فلان بالمعروف ، ولم نسمعهم  
يقولون تمحرق ، فلانما هو من المخرق وهو الكريم من الرجال إلا أن بعض أصحابنا حكى مخرق وليس بالقوى ” .  
٢٠ (٤) أى حياك الله بهذه التحبة : مرحباً وسهلاً . (٥) كذا فى أ وفى اللسان فى درج .  
وفى ش ، ب : « توقية » . (٦) الألتدد واليلتدد : الشديد المحصومة الجدل .  
(٧) الألتجج واليلتجج : عود من العليب يتخبر به .

وكذلك ما جاء عنهم من إِنْقَعِلَ<sup>(١)</sup> - في قول صاحب الكتاب<sup>(٢)</sup> - يَنْبَغِي أَنْ  
تكون الهمزة في أوله للإلحاق - بما اقترن بها من النون - بباب حِرْذَحِلْ .  
ومثله ما روينا عنهم من قولهم : رجلٌ إِنْزَهُوْ ، وامرأةٌ إِنْزَهُوْ ، ورجالٌ إِنْزَهُوْونَ ،  
ونساءٌ إِنْزَهُواتُ ، إذا كانَ ذا زَهْوٍ ؛ فهذا إذاً إِنْقَعِلْ . ولم يحك سيبويه من هذا  
الوزن إلا إِنْقَعِلًا وحده ؛ وأنشد الأصمعي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - :

\* لَمَّا رَأَيْتِي خَلَقًا إِنْقَعِلًا \*

ويجوز عندى فى إنزهِوٍ غيرُ هذا ، وهو أن تكون همزته بدلا من عين ، فيكون  
أصله عِنْزَهُوْ : فَنَعْلُوْ ، من العِزْهَاءِ ، وهو الذى لا يَقْرَبُ النساءَ . والتقاؤهما أن  
فيه انقباضا وإعراضا ، وذلك طَرَفٌ من أطراف الزهوى ؛ قال :

١٠ إذا كنت عِزْهَاءَةً عن اللهوَ والصَّبَا فكن حَجْرًا مِن يَابِسِ الصَّخْرِ جَلَمًا  
وإذا حملته على هذا لحق ببابٍ أوسع من إِنْقَعِلْ ، وهو باب قِنْسَدَاوْ ، وسِنْدَاوْ ،  
وَحِنْطَاوْ ، وَكَنْتَاوْ .

فإن قيل : ولم لَمَّا كان مع الحرف الزائد إذا وقع أولًا زائدًا ثانٍ غيره صار  
جميعا للإلحاق ، وإذا انفرد الأول لم يكن له ؟ قيل : لِمَا كَمَا عليه من غلبة المعانى  
للالفاظ ، على ما تقدم .

١٥

(١) كذا فى ١ . وسقط هذا اللفظ فى ش ، ب . (٢) يقال رجل إِنْقَعِلْ إذا كان  
يابسا من الحر . (٣) انظر سيبويه ٣١٧/٢ (٤) هذا راجع للوصف الأول  
وهو إِنْزَهُوْ . وعبارة اللسان بعد سبابة ما سبق هنا : « وذلك إذا كانوا ذوى زهوى » . وفى ج :  
« إذا كنتَ ذا زهوى » والصواب : « ذوات » وهو راجع للأخير . (٥) انظر كتاب خلق  
الإنسان فى مجموعة الكثر اللئى ص ١٦١ (٦) هو الأحوص بن محمد الأنصارى . وانظر  
الأغانى ١٣ / ١٥٩ . وانظر فى ترجمته الخزانة ٢٣٢/١ (٧) وهو باب فَنَعْلُوْ ، والأول  
باب إِنْقَعِلْ . وانظر فى هذا الباب الكتاب ٣٥١ / ٢ (٨) القندأو : الجرى . المقدم . والسندأو :  
القصير أو الخفيف . والحنطأو : العظيم البطن أو القصير . والكنتأو : الجمل الشديد .

٢٠

وذلك أن أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل . وتلك حروف المضارعة في أفعُل ، ونَفَعُل ، وتَفَعُل ، ويفَعُل ، وكل واحد من أدلة المضارعة إنما هو حرف واحد ، فلما انضم إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى ، فلم يُنكَر أن يُصار به حينئذ إلى صَنعة اللفظ ، وهى الإلحاق .

ويدلّك على تمكّن الزيادة إذا وقعت أولاً في الدلالة على المعنى تركّهم صرف أحمد ، وأرمل ، وأزمل ، وتنَضِب ، ونَرَجِس ، معرفة ؛ لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع ، وهى حروف المضارعة . فصارع أحمد أركب ، وتنَضِب تقتل ، ونرجس نصير ، فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال ؛ دلالة على أن الزيادة في أوائل الكلام إنما بابها الفعل .<sup>(١)</sup> فإن قلت : فقد نجد لها للمعنى ومعها زائد آخر غيرها ؛ وذلك نحو ينطلق وأطلق ، وأحرنجم ، ويخرنطسم ، ويقعنيس . قيل : المزيد للمضارعة هو حرفها وحده ، فأما النون فصوغة في حشوا الكلمة في الماضى ؛ نحو احرنجم ، ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد ، كما التقت الهمزة والياء مع النون في ألنجيج وبلنديد في وقت واحد .

فإن قلت : فقد تقول : رجل ألد ثم تليح النون فيما بعد ، فتقول : ألدند ، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحيّتين . قيل : هاتان حالان متعاديّتان ؛ وذلك أن ألد ليس من صيغة ألدند في شيء ، إنما ألد مذكر لَدَاء ؛ كما أن أصم تذكري صَمَاء . وأما ألدند فهمزته مرتجلة مع النون في حال واحدة ، ولا يمكنك أن تدعى أن احرنجم لما صرت إلى مضارعه فككت يده عما كان فيها من الزوائد ، ثم ارتجلت

(١) هو في الأصل الصوت المختلط . (٢) كذا في أ . وفي غيرها : « للفعل » .

(٣) كذا في ب وفي أ : « تجدها » وفي ش : غير منقوطة الأول .

له زوائد غيرها؛ ألا ترى أن المضارع مبناه على أن ينتظم جميع حروف الماضي من أصل أو زائد؛ كييطر ويديطر، وحوقل ويحوقل، وجهور، ويجهور، وسائق ويُسائق، وقطع ويقطع، و(تَكْسِرُ ويتكسر<sup>(١)</sup>) وضارب ويضارب.

فأما أكرم يُكرم، فلولا ما كره من التقاء الهمزتين في أو كرم لو جىء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه؛ كما جىء بالزيادة في نحو يتدحرج، وينطلق، وأما همزة أنطلق فإنما حذفت في ينطلق للاستغناء عنها، بل قد كانت في حال ثباتها في حكم الساقط أصلاً؛ فهذا واضح.

ولأنجل ما قلناه: من أن الحرف المفرد في أول الكلمة لا يكون للإلحاق ما حمل أصحابنا تهال<sup>(٢)</sup> على أن ظهور تضعيفه إنما جاز لأنه علم، والأعلام تغير كثيراً. ومثله عندهم محجب؛ لما ذكرناه.

وسألت يوماً أبا عليٍّ — رحمه الله — عن تحفيف<sup>(٤)</sup>: أتأثّر للإلحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتجّ في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها. فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أملود وأطفور ملحقاً بباب عسلوج، ودملوج<sup>(٦)</sup>، وأن يكون إطريرج وإسليج ملحقاً بباب شنظير وخنزير. وبعد هذا عندى؛ لأنه يلزم منه أن

- (١) كذا في أ. وفي ش، ب: «كسر ويكسر». ويلاحظ أن الواو بين الفهملين في هذا وما بعده ساقطة في أ. (٢) بالناء والهاء قرية بالريف. وفي معجم البكري، والقاسموس أن تهال — بالثلثة — موضع قريب من سيف كاظمة، وكاظمة ماء في الطريق بين البصرة ومكة: وما أثبت أولاً هو ما في معجم البلدان لياقوت. (٣) كذا في أ. وفي ش، ب: «عنده». وما أثبت هو الصواب. (٤) هو ما يوضع على الخليل من الحديد وغيره في الحرب؛ ليقيا الجراح. (٥) يقال: غصن أملود: ناعم لين. (٦) العسلوج: ما أخضر ولان من القضبان. (٧) الدملوج من الحل ما يلبسه المضد. (٨) كان الأصل: باب إطريرج؛ إذ طال ثم مال في أحد شقيه. وبذلك يتوجه أفراد الخبر. وفي ج: «ملحقين». ويقال سنام إطريرج إذا طال ثم مال في أحد شقيه. (٩) الإسلج شجرة ترعاها الإبل فيغزلونها. (١٠) الشنظير: السبي الخلق، والسجف العقلي.

يكون باب إيصار وإسنان ملحقا بسباب حذبار وهلقام<sup>(٢)</sup>، وباب إفعال لا يكون ملحقا؛ ألا ترى أنه في الأصل للمصدر نحو إكرام، وإحسان، وإجمال، وإنعام، وهذا مصدر فعل غير ملحق، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سبب فعله غير مخالف له . وكأن هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقا من قبل أن ما زيد على الزيادة الأولى في أوله إنما هو حرف لين، وحرف اللين لا يكون للإلحاق، إنما جئ به لمعنى، وهو امتداد الصوت به، وهذا حديث غير حديث الإلحاق؛ ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل، وباب المد إنما هو الزيادة أبداً، فالأمران على ما ترى في البعد غايتان .

فإن قلت على هذا : فما تقول في باب إزمول<sup>(٧)</sup>، وإذرو<sup>(٨)</sup>، أملح هو أم غير ملحق، وفيه — كما ترى — مع الهمزة الزائدة الواو زائدة؟ قيل : لا، بل هو ملحق باب جردح<sup>(٩)</sup> وحزقير . وذلك أن الواو التي فيه ليست ممدداً؛ لأنها مفتوح ما قبلها، فشابهت الأصول بذلك فالحقت بها .

فإن قلت : فقد قال في طومار : إنه ملحق بقسطاس، والواو كما ترى بعد الضمة، أفلا تراه كيف ألحق بها مضموما ما قبلها . قيل : الأمر كذلك؛ وذلك

- ١٥ (١) الإسنان : ضرب من الشجر . (٢) الحذبار : الناقة الضامرة .  
 (٣) اللفقام : الضخم الطويل . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الزائدة » .  
 (٥) كذا في أ « حرف » بالإفراد ، وبذكر الفعل والضائر بعد ، وهو الموافق لعبارة اللسان في سلع . وفي ش ، ب : « حروف » مع تأنيث ما بعدها من الفعل والضائر . (٦) كذا أ .  
 وفي ش ، ب : « ما » . (٧) هو المصتر من الوعول . (٨) الإذرون : مفضل الدابة ، والأصل . (٩) هو القصير الدميم من الناس . (١٠) أي أبو علي ؛ فإنه هو الذي سلف الحديث عنه . وإن كانت عبارة ابن سيده في اللسان (طمر) تفشى أن قائل هذا سيبويه ، ولم أقف في كتابه على هذا الحكم . والعلومار : الصحيفة .
- ٢٠

أن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاوراً له بكألف عماد، ويا سعيده، وواو عمود .  
فأما واو طومار ، ويا ديماس فيمن قال دياميس فليستا للمد ؛ لأنهما لم تجاورا  
الطرف . وعلى ذلك قال في طومار : إنه ملحق لما تقدمت الواو فيه ، فلم تجاور  
طرفه .

- فلو بنيت على هذا من ( سألت ) مثل طومار وديماس لقلت : سؤال ، وسؤال .  
فإن خففت الهمزة ألقيت حركتها على الحرفين قبلها ، ولم تحتشم ذلك ، فقلت :  
سؤال ، وسؤال ، ولم تُجْزِهما مجرى واو مقروءة ويا خطيئة في إبدالك الهمزة بعدهما  
إلى لفظهما ، وآذغاك إياهما فيها ، في نحو مقروءة ، وخطيئة . فلذلك لم يُقل  
في تخفيف سؤال ، وسؤال : سؤال ، ولا سؤال . فاعرفه .

- ١٠ • فإن قيل : ولم لم يتمكن حال المد إلا أن يجاور الطرف ؟ قيل : إنما جىء بالمد  
في هذه المواضع لتعتمده ولدين الصوت به . وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف ،  
ومكان الاستراحة والأون ؛ فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه ،  
وما يُخَفِّض من علواء الناطق واستمراره على سنن بحرية ، وتتابع نطقه . ولذلك كثرت

(١) أى لا فيمن قال : دياميس في الجمع ؛ لظهور أن الياء عند هؤلاء بدل من الضميمة

وانظر سيبويه ٢ - ١٢٧ . هذا ، والديماس : الحام . (٢) الأصل : « من ذلك »

فإن الاحتشام يتعدى بمن ، فحذف الحرف وأوصل الفعل ، وانظر اللسان (حشم) .

(٣) وذلك لأن واو مقروءة ويا خطيئة مدتان لا تقبلان الحركة ، فلا سبيل إلى نقل حركة الهمزة

إليهما ؛ لأن ذلك ينقض الغرض منهما ، فكان تخفيف الهمزة في مثل ذلك بقلب الهمزة حرفاً من جنس المدّة

والآذغام . فأما واو وسؤال ويا سؤال على الإلحاق فهما شبيهان بالحروف الأصلية بقبلان نقل الحركة

إليهما فحذف الهمزة . (٤) النعمة — بفتح النون — في الأصل الترفه ، ويراد به هنا رقة الصوت .

(٥) كذا في أ ، ب ، شه . وفي ج : « السكون » . والأون : الدعة والسكون .

(٦) كذا في ح ، وفي غيرها : « علو » وكأنها محسومة عن « علو » ودو كالفلو . والفعلو :

النشاط والدرعة . (٧) كذا في أ ، ب ، شه . وفي ج : « غربه »

حروف المد قبل حرف الروى — كالتأسيس والردف — ليكون ذلك مؤذنا بالوقوف ، ومؤذنا إلى الراحة والسكون . وكلاً جاور حرف المد الروى كان آنس به ، وأشد إنعاما مستمعه . نعم وقد نجد حرف اللين في القافية عوضاً عن حرف متحرك ، أوزنة حرف متحرك حذف من آخر البيت في أتم أبيات ذلك البحر ، كالثالث الطويل ، وثانى البسيط والكامل . فلذلك كان موضع حرف اللين إنما هو لما جاور الطرف . فأما ألف فاعل وفعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة في اللين ، وعريقة في المد ، فليس ذلك لاعتزامهم المد بها ، بل المد فيها — أين وقعت — شئ يرجع إليها في ذوقها ، وحسن النطق بها ؛ ألا تراها دخولاً في ( فاعل ) لتجعل الفعل من اثنين فصاعداً ؛ نحو ضارب وشاتم ؛ فهذا معنى غير معنى المد ، وحديث غير حديثه . وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في شرح تصريف أبي عثمان وغيره من كتبى ، وما خرج من كلامى .

فإن قلت : فإذا كان الأمر كذا فهل زيدت المئات في أواخر الكلام للمد ، فإن ذلك أنأى لهن ، وأشد تمادياً بهن ؟ قيل : يفسد ذلك من حيث كان مؤذناً إلى تقض الغرض ، وذلك أنهم لو تطرقوا لتسلط الحذف عليهم ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهن داعياً إلى استهلاكه بحذفهن ؛ ألا ترى أن ما جاء في آخره الياء والواو قد حفظان عليه ، واربطان له بما زيد عليهن من التاء من بعدهن ؛ وذلك كعفريه ، وحذرية ، وعفارية ، وقراسية ، وعلانية ، ورفاهية ،

(١) كذا في شه ، ب . وفى أ : « نجد » .

(٢) بالنصب بدل من الضمير المنصوب في تراها .

(٣) حفظان أى الواو والياء ، وجمع باعتبار أرادهما ، وقوله (عليه) أى على ما جاء في آخره الواو والياء .

(٤) الحذرية : الأرض الخشنة .

(٥) هو الضخم الشديد من الإبل .



وَبَلَهْنِيَّةٌ ، وَصَحْفَنِيَّةٌ<sup>(١)</sup> ، وكذلك عَرْقُوةٌ ، وَرَقُوةٌ ، وَقَلَنْسُوةٌ ، وَقَحْدُوةٌ<sup>(٢)</sup> . فأما رَبَّاعٍ<sup>(٣)</sup> وَثَمَانٍ وَشَنَاجٍ<sup>(٤)</sup> فَإِنَّمَا احْتِمِلَ ذَلِكَ فِيهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي رَّبَّاعِيَّةٍ وَثَمَانِيَّةٍ وَشَنَاجِيَّةٍ . وَأَيْضًا فَلَوْ زَادُوا الْوَاوَ طَرَفًا لَوَجِبَ قَلْبُهَا يَاءٌ ؛ أَلَا تَرَاهَا لِمَا حَذَفَتْ النَّاءَ عَنْهَا فِي الْجَمْعِ قَلْبُوهَا يَاءٌ ؛ قَالَ :

\* أَهْلِي الرِّبَاطِ الْبَيْضِ وَالْقَلَنْسِي<sup>(٥)</sup> \*

وقال المجنون :

\* وَبَيْضُ الْقَلَنْسِي مِنْ رِجَالِ أَطَاوِلَ \*

وقال :

\* حَتَّى تَقْضَى عَرَقِي الدُّلِيَّ<sup>(٦)</sup> \*

وَأَيْضًا فَلَوْ زِيدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ طَرَفًا لَأَدْبَهَا لَانْتَقَاضِ الْغُرُضِ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ . وَذَلِكَ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى حَرْفِ اللَّيْنِ يَنْقُصُهُ وَيَسْتَهْلِكُ بَعْضَ مَدِّهِ ، وَلِذَلِكَ احْتِاجُوا لِهَنْ إِلَى الْهَاءِ فِي الْوَقْفِ ؛ لِيَبَيِّنَ بِهَا حَرْفَ الْمَدِّ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَأَزِيدَاهُ<sup>(٧)</sup> ، وَوَاغْلَامُهُمْ ، وَوَاغْلَامُ غُلَامِيهِمْ . وَهَذَا شَيْءٌ اعْتَرَضَ فَقَلْنَا فِيهِ ، وَأَعْبَدُ .

(١) هو المخلوق الرأس . (٢) هي الهنة النائرة فوق الفقا . (٣) هو الذي

يلق الرباعية من الأسنان . (٤) هو الجسم الطويل من الإبل . (٥) صدره : ١٥

\* لَا نَهْلَ حَتَّى تَلْحَقَ بَعْسُ \*

وعن قبيلة من اليمن . والراجز يخاطب ناقته . يقول : لَا أَرْفُقُ بِكَ فِي السَّيْرِ حَتَّى تَلْحَقَ بِهِؤَلَاءِ الْقَوْمِ . والرجز في سبويه ٢ / ٦٠ . ويقول صاحب تاج العروس في فائس : إِنَّهُ رَأَى هَذَا الرَّجْزَ فِي هَامِشِ الْجَهْرَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ :

لَا رَى حَتَّى تَلْحَقَ بَعْسُ أَوَّلِ الْمَلَأِ الْبَيْضِ وَالْقَلَنْسِي ٢٠

(٦) كذا في شرحه ، ب . وهو يوافق ما في اللسان في عرق . وقد اختلفت في الضبط عليه .

والقض : الكسر ، أى حَتَّى تَكْمُرَى . وفى أ : « نَقْصَى » . والشعار في سبويه ٢ / ٥٦ ، وفيه : « تَنْقُصَى » بِالْفَاءِ ، وَالْقَضُ : الْكَسْرُ كَالْقَضِ ، وَيَقُولُ الْأَعْلَمُ فِي شَرْحِهِ : « أَيْ لَا تَزَالُ سَافِيَةً الْإِبِلَ حَتَّى تَكْمُرَى عِرَاقِي الدَّلَاءِ » . (٧) بُتَّ فِي أ ، ب . وسقط في غيرها ، فقها : « قَوْلُكَ : وَوَاغْلَامُهُمْ » .

فإن قيل زيادة على ما مضى : إذا كان موضع زيادة الفعل أوله ؛ بما قدمته ،  
وبدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه ، نحو استفعل ؛ وباب زيادة الاسم آخره بدلالة  
اجتماع ثلاث زوائد فيه ؛ نحو عُنْطَيَان ، وَخَنْدِيَان ، وَخَنْزَوَان ، وَعَنْفَوَان ، فما بالهم  
جعلوا الميم — وهى من زوائد الأسماء — مخصوصا بها أول المثل ؛ نحو فَعَلَ ،  
ومفعول ، ومفعِل ، ومُفْعِل ، وذلك الباب على طوله ؟ .

قيل : لما جاءت لمعنى ضارعت بذلك حروف المضارعة فقدمت ، وجعل ذلك  
عوضا من غلبة زيادة الفعل على أول الجزء ؛ كما جعل قلب الياء واوا فى التَقَوَى والتَقَوَى  
عوضا من كثرة دخول الواو على الياء . وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة فى آخره من الفعل ،  
وذلك لقوة الاسم وخفته ، فاحتمل تحب الزيادة من آخره . والفعل — لضعفه وثقله —  
لا يتحمل بما يتحمل به الاسم من ذلك لقوته . ويدلّك على ثقل الزيادة فى آخر  
الكلمة أنك لا تجد فى ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إلا الألف لحقتها ؛ وذلك  
قَبَعْرَى ، وَضَبَّطَرَى ، وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة ، فلا يُتَمَتَّى إلى آخرها  
إلا وقد مُلَّتْ أطولها . فلم يجمعوا على آخرها تمامية وتحمله الزيادة عليه . وإنما  
زيادتها فى حَشَوَهَا ؛ نحو عَضْرَفُوْط ، وَقَرْطَبُوْط ، وَيَسْتَعْوِر ، وَصَهْصَلِيْق ،  
وجعْفَلِيْق ، وعَنْدَلِيْب ، وَحَنْبَرِيْت . وذلك أنهم لما أرادوا ألا يُحْلُوا ذوات الخمسة

(١) كذا فى أ ، ب ، وفى ش : « عُنْطَيَان » ، وهما البذى . الفحاش .

(٢) هو الكثير الشر . (٣) هو الكبير . (٤) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش :  
« زيدت » . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « عليه » . (٦) هو الجمل الضخم .

(٧) هو الأحق . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تنتهى » . (٩) هودرية

بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى . (١٠) القرطوس — بفتح القاف — الداهية ،

وبكرها الناقة العظيمة الشديدة . (١١) هو شجر تصنع منه المساريك ، وقيل هو موضع .

(١٢) هى العجوز الصنابة . (١٣) هى العظيمة من النساء . (١٤) يقال ماء

حَنْبَرِيْت : خالص .

من الزيادة، كما لم يخلوا منها الأصلين اللذين قبلها حشواً بالزيادة تقدماً لها، كراهية أن يُنتهى إلى آخر الكلمة على طولها، ثم يتجشّموا حينئذٍ زيادة هناك فيثقل أمرها، ويتشنع عليهم تحمّلها<sup>(١)</sup>.

فقد رأيت — بما أوردناه — غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً له، مُشيداً<sup>(٢)</sup> به، وأنه إنما جرى به له، ومن أجله. وأما غير هذه الطريق : من الحمل على المعنى وترك اللفظ — كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف، والأجزاء التوابع، والحمل، وغير ذلك حملاً عليه وتصوراً له، وغير ذلك مما يطول ذكره، ويميل أيسره — فأمر مستقر، ومذهب غير مستنكر.

## ١٠ باب في أن العرب قد أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها

أعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسكة وعِصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب : من أنها أرادت كذا الكذا، وفعلت كذا لكذا. وهو أحرز لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلفت ما تكلفته : من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقرّرها منهاجاً واحداً، تراعيه

(١) كذا في ش : ب وفي أ : « يتشنع » ولم أقف على التشنع في دراوين اللغة . واستعمل المؤلف التشنع متعدياً في ص ٢٠٨ من هذا السفر . و « يتشنع » : يقبح، يقال : تشنع القوم : قبح أمرهم باختلافهم واضطرابهم . (٢) يقال : أشاد بالشئ : رفع صوته به ونوّه به . وضبط « مشبداً » في أ بفتح الميم . والوجه ما أثبت . (٣) كذا في ش ، ب . وسقط في أ لفظ « أنه » . (٤) الذي يبدو أن « من » هذه ليست داخلية على المعضل عليه ، فليست متعلقة بأدل ، وإنما هي للتعليل متعلقة بقوله : « المنسوبة » .

وتلاحظه ، وتحمل لذلك مشاقه وكلفه ، وتعذر من تقصير إن جرى وقتنا منها في شيء منه .

وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم ، وعند كل قوم منهم ،<sup>(١)</sup> حتى لا يختلف ولا ينتقض ، ولا يتهاجر ، على كثرتهم ، وسعة بلادهم ، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على ألسنتهم ، اتفاقا وقع ، حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعه فريقان ، ألا وهم له مريدون ، وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيون ؛<sup>(٢)</sup> ألا ترى إلى أطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجزم بحروف الجز ، والصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التنثية والجمع ، والإضافة والنسب ، والتحقيق ، وما يطول شرحه ؛ فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد اتجه !

فإن قلت ؛ (فما تنكر)<sup>(٥)</sup> أن يكون ذلك شيئا طبعوا عليه ، وأجيبوا إليه ، من غير اعتقاد منهم لعلله ، ولا لتقصيد من القصد التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه ، بل لأن آخر ما نسب هذا على ما نهج الأول فقال به ، وقام الأول للثاني في كونه إماما له فيه مقام من هدى الأول إليه ، وبعنه عليه ، ملكا كان أو خاطرا ؟  
 قيل : لن يخلو ذلك أن يكون خبرا رويوا به ، أو تيقظا نبهوا على وجه الحكمة فيه ، فإن كان وحيا أو ما يجري مجراه فهو أثبه له ، وأذهب في شرف الحال

(١) ثبت هذا الحرف في أ ، ب . وسقط في ش .

(٢) ثبت هذا الحرف في أ ، وسقط في ش ، ب .

(٣) هو خبر « يكون » في قوله : « وليس يجوز أن يكون ... »

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لسياقه »

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب « ما تنكر » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب « لعله » .

به ؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه ؛ لأن في طباعهم قبولاً له ، وانطواء على صحة الوضع فيه ؛ لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب من لطفه الحس وصفائه ، ونصاعة جوهر الفكر ونقاؤه ؛ لم يؤثروا هذه اللغة الشريفة ، المنقادة الكريمة ، إلّا ونفوسهم قابلة لها ، مُحسّنة لقوة الصنعة فيها ، معترفة بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها ؛ ألا ترى إلى قول أبي مَهْدِيَّة <sup>(١)</sup> :

يقولون لي : شَنِذٌ ، ولست مشنِذاً طَوَّالُ اللَّيَالِي ما أقام ثَبِير <sup>(٢)</sup>  
ولا قائلًا : زودًا ليعجل صاحبي ويسنان في صدرى على كَبِير <sup>(٣)</sup>  
ولا تاركًا لَحْيٍ لأحسِن لَحْثَهُم ولو دار صرف الدهر حيث يدور <sup>(٤)</sup>

وحدثني المتنبّي شاعرنا — وما عرفته إلا صادقاً — قال : كنت عند منصرفي

١٠ من مِصر في جماعة من العرب ، وأحدهم يتحدث . فذكر في كلامه فلاة واسعة ، فقال : يحير فيها الطّرف ، قال : وآخر منهم بلّغته سرّاً من الجماعة بينه وبينه ، فيقول له : يحار يحار . أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض ، وتنبيهه إياه على الصواب .

وقال عمار الكلبي <sup>(٥)</sup> — وقد عيب عليه بيت من شعره ؛ فامتعض لذلك — :

ماذا لقينا من المستغربين ومن قياس نحويهم هذا الذي ابتدعوا <sup>(٦)</sup>

١٥ (١) كذا في أ ، ج . وفي غيرها : « بدم » . (٢) في المعزب للجواليقي ص ٩ نسبه لأبي المهدي ، وكذا هو في مجالس ابن حنّابة ونصه : « كان أبو مهدي هذا — وهو من باهلة — يضرب حنكيه مينا وشمالاً ... » وكذا هو « أبو مهدي » في ذيل الأملاني ٣٩٠ . وفي السمط ٢١ أن الصواب : « أبو مهدي » كما في فهرست ابن النديم ٤٩ والمرزباني ١٨٥ . وهو صاحب قصة في اللسان (خسا) باسم أبي مهدي . (٣) شَنِذٌ أى قل : شون بوذ ، وهي عبارة فارسية معناها كيف ؟ يعنون الاستفهام ؛ انظر التقريب لأصول التمرّيب للشيخ طاهر الجزائري ص ٧٩ . وقوله ... (ما أقام ثَبِير) في ابن حنّابة : « أريزول ثَبِير » . (٤) يقال : زود بالفارسية أى عجل . ويسنان — بكسر الباء كما في المرجع السابق — أى خذ . وقوله : « ليعجل » في ابن حنّابة : « لأعجل » . (٥) ثبتت الوارد في أ ، وسقطت في ش ، ب . (٦) هذا الشعر في معجم الأدياء في ترجمة ابن جني ١٢/١٠٣ ، وفيه : « عمرو » بدل « عمار » (٧) « نحوهم » كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « شعرهم » .

إن قلتُ قافيةً يَكْرًا يكونُ بها بيتُ خلافِ الذى قاسُوه أو ذَرَعُوا  
 قالوا لَحْنَتٌ ، وهذا ليسَ متَّصِبًا وذلكَ خَفَضٌ ، وهذا ليسَ يرتَفِعُ  
 وحَرَضُوا بينَ عبدِ الله من حُمُقٍ وبينَ زيدٍ فطالَ الضربُ والوجعُ  
 كمَ بينَ قومٍ قد احتالوا لِمَنطِقِهِم وبينَ قومٍ على إعرابِهِم طُبِعُوا  
 ما كُلُّ قولى مشروحا لَكُم ، نَحْذُوا ما تَعْرِفُونَ ، وما لمَ تَعْرِفُوا فَدَعُوا  
 لأنَّ أَرْضِي أَرْضَ لا تُسَبُّ بها نارُ الجُوسِ ولا تُبْنَى بها اليَبعُ  
 والخبرُ المشهورُ فى هذا للتأبغة وقد عَيبَ عليه قولُه فى الداليةِ المجرورة :  
 \* وبذلكَ خَبَرنا الغرابَ الأسودُ \*

فلَمَّا لم يفهمه أُنِىَ بِمَغْنِيَةِ فَعَنَّتْهُ :  
 مِنْ آلِ مَيْسَةَ رَائِحٍ أو مَغْتَبِدٍ عَجَلانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مَزَوْدٍ  
 ومَدَّتِ الوصلَ وأشَبَعَتْهُ ، ثم قالتَ :  
 \* وبذلكَ خَبَرنا الغرابَ الأسودُ \*

ومَطَّلَتْ واوَ الوصلِ ، فلَمَّا أَحَسَّه عَرَفَهُ واعتذرَ مِنْهُ وَغَيْرَهُ — فَيَا يَقَالُ —  
 إلى قولِهِ :  
 \* وبذلكَ تَتَعَابُ الغرابُ الأسودُ \*

وقالَ ؛ دخلتُ يَثِيبَ وفى شَعْرِي صَنَعَةٌ ، ثم خرجتُ مِنْهَا وأنا أشعرُ العَرَبِ .  
 كَذَا الروايةُ . وأما أبو الحسنِ فَمَكَانَ يرى ويعتقدُ أنَ العَرَبَ لا تَسْتَنكِرُ الإقواءَ .  
 ويقولُ : قلتُ قصيدةً إلَّا وفيها الإقواءُ . ويعتَلُّ لذلكَ بأنَ يقولُ : إن كلَّ بيتٍ  
 مِنْهَا شِعْرٌ قائمُ برأسِهِ . وهذا الاعتلالُ مِنْهُ يُضْعِفُ وَيَقْبَحُ للتَضَمُّينِ فى الشعرِ .  
 وأنشدنا أبو عبدِ الله الشَّجَرِيَّ يوما لنفسِهِ شعرا مرفوعا ، وهو قولُهُ :  
 نظرتُ بِسِنْجَارٍ كَنظَرَةِ ذِي هَوَى رأى وَطْنا فأنهَلُ بالماءِ غَالِبُهُ

لأونس من أبناء سعيد طعمائنا <sup>(١)</sup> يزقن الذى من نحوهن مناسبه  
يقول فيها يصف البعير :

فقامت إليه خدلة الساق أعلقت <sup>(٢)</sup> به منه مسموما دؤينة حاجيه

فقلت : يا أبا عبد الله : أتقول (دؤينة حاجيه) مع قولك (مناسبه)

و (أشأنيه) ! فلم يفهم ما أردت ، فقال : فكيف أصنع ؟ أليس ههنا تضع الحرير <sup>(٣)</sup>  
على القرمة ، على الحرفة ؟ وأوما إلى أنفه ، فقلت : صدقت ، غير أنك قلت <sup>(٤)</sup>  
(أشأنيه) و (غالبه) فلم يفهم ، وأعاد اعتذاره الأول . فلما طال هذا قلت له :  
أيجسن أن يقول الشاعر : <sup>(٥)</sup>

آذنتنا بينها أسماء رب نايمل منه الشواء

ومطلت الصوت ومكنته ، ثم يقول مع ذلك :

\* ملك المنذر بن ماء الساقى \* <sup>(٦)</sup>

(١) « لأونس » أى لأبصر ، يقال : آنس الشيء : أبصره .

(٢) « خدلة الساق » : مبطنتها ، وكأنه يريد بالمسموم الخطام تشده في أنفه ، يقال : سمه : تشده .

و « دؤينة » تصغير دون ، والمعروف في تصغيره دوين ، وانظر الكتاب ١٣٨/٢ ، وقد استرعى هذا  
نظرا بن سبده وقال : « فلا أدري ما الذى صغره هذا الشاعر ؟ » وانظر اللسان (دون) . وكأنه حمل  
« دون » على « وراء وقدام » في تصغيرهما بالناء نظرا الى الذهاب بهما مذهب الجهة .

(٣) كذا في أ . وفى ش ، ب ، ج : « كيف » .

(٤) كذا في أ ، ب ، ج . وفى ش : « الحرير » وهو تحريف . والحرير : سير من جلد  
مضفور ، يلوى عليه وتر ، ويجعل على أنف البعير ليدله . وانظر المنصف ٧١٢ نسخة التيمورية .

(٥) القرمة — بفتح القاف وكسرهما — من سمات الإبل تكون فوق الأنف .

(٦) الحرفة — بفتح الجيم وكسرهما — من سمات الإبل أيضا تكون دون الأنف .

(٧) هو الحارث بن حزة الشكرى . والبيت مطلع مملقة .

(٨) هو من المملقة السابقة . وصدره :

\* فلنكا بذلك الناس حتى \*

فأحسَّ حينئذٍ، وقال : أهذا ! أين هذا من ذاك ! إن هذا طويل، وذاك قصير . فاستروح إلى قصر الحركة في (حاجبه) وأنها أقل من الحرف في (أسماء) و (السماء) .

وسأله يوما فقلت له : كيف تجمع (دُكَّانًا) ؟ فقال : دكا كين، قلت : فيسرحانًا ؟

قال : سراحين، قلت : فقرطانا<sup>(١)</sup> ؟ قال : قرأطين، قلت : فعمنان ؟ قال : عثمانون .

قلت له : هَلَّا قلت أيضا عثمانين ؟ قال : أَيْش عثمانين ! أرايت لإنسانا يتكلم بما ليس من لفته، والله لا أقولها أبدًا<sup>(٢)</sup> .

والمروى عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجليل فيها أكثر من أن يُورد أو جزء من أجزاء كثيرة منه .

فإن قلت : فإن العجم أيضا بلغتهم مشغوفون ، ولها مؤثرون ، ولأن يدخلها

شيء من العربي كارهون ، ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعرا فيه ألفاظ

من العربي عيب به<sup>(٣)</sup> ، وطعن لأجل ذلك عليه . فقد تساوت حال اللغتين في ذلك . فأية فضيلة للعربية على العجمية ؟

قيل : لو أحسَّت العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة ، وما فيها من

الغموض والذقة والدقة لأعتمدت من اعترافها بلغتها ، فضلا عن التقديم لها ،

والتنويه منها .

فإن قيل : لا ، بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها ، وسداد

تصرفها ، وعدوبة طرائقها لم تبء بلغتها ، ولا رفعت من رءوسها باستحسانها

وتقديمها .

(١) هو ما يكون تحت السرج . وفي ج : « فقرطاسا ؟ قال : قراطيس » .

(٢) انظر هذه القصة مع أمريات عن هذا الأعرابي في معجم الأدباء في ترجمة ابن جني ١٢ / ١٠٨

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « شغفهم » والشغف والشغف واحد .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « عليه » .

(٥) من بأى يباى — كسمى يسمى — بأوا ، وبأيا : نفر . وفي ر : « تبأ » .



قيل : قد اعتبرنا ما تقوله ، فوجدنا الأمر فيه بضته . وذلك أنا نسأل علماء العربية ممن أصله عجمي وقد تدرب بلغته قبل استعراجه ، عن حال اللغتين ، فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ؛ لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وخسسه . سألت غير مرة أبا علي — رضى الله عنه — عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحوا مما حكيت .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون ذلك ، لأنه كان عالما بالعربية ، ولم يكن عالما باللغة العجمية ، ولعله لو كان عالما بها لأجاب بغير ما أجاب به . قيل : نحن قد قطعنا بيقين ، وأنت إنما عارضت بشك ، ولعل هذا ليس قطعا كقطعنا ، ولا يقينا كيقيننا . وأيضا فإن العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية ، وتؤنسهم بها ، وتزيد في تنبيههم على أحوالها ؛ لاشتراك العلوم اللغوية واشتراكها وتزاميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها . ولم نر أحدا من أسيادنا فيها — كأبي حاتم<sup>(٢)</sup> ، وبندار<sup>(٣)</sup> ، وأبي علي ، وفلان ، وفلان — يسوون بينهما ولا يقربون بين حالهما . وكانت هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال ؛ لوضوحه عند الكفاة . وإنما أوردنا منه هذا القدر احتياطاً به ، واستظهاراً على مورد له عسى أن يورده .

فإن قلت : زعمت أن العرب تجتمع على اغتها فلا تختلف فيها ، وقد نراها ظاهرة الخلاف ؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) المجازية ، والتيمية ، وإلى الحكاية في الاستفهام

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ذكر هذه العبارة بعد « أحدا » .

(٢) هو سهل بن محمد السجستاني البصري ، أساذ المبرد . مات سنة ٢٥٥ هـ وانظر البغية .

(٣) هو ابن عبد الحميد الكرنبي . وانظر البغية ، وفهرست ابن النديم ١٢٣ .

عن الأعلام في المجازية ، وتزي ذلك في التيمية ، إلى غير ذلك ، قيل : هذا القدر  
 من الخلاف لقلته ونزاريته ، محتقر غير محتفل به ، ولا مبيح عليه ، وإنما هو في شيء  
 من الفروع يسير . فأما الأصول وما عليه العادة والجمهور ، فلا خلاف فيه ،  
 ولا مذهب للطاعن به . وأيضا فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير ، وخلق  
 (من الله) عظيم ، وكل واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد  
 عنده تعاد فيها . فهل ذلك إلا لأنهم يختلطون ، ويقتاسون ، ولا يفترطون ،  
 ولا يُخلطون . ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه — على قلته وخفته — إلا له من  
 القياس وجه يؤخذ به . ولو كانت هذه اللغة حشوا مكثرا ، وحشوا مهيلا ، لكثير  
 خلافها ، وتعددت أوصافها : بقاء عنهم بحر الفاعل ، ورفع المضاف إليه والمفعول  
 به ، والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف الجزم ؛ بل جاء عنهم الكلام سُدى  
 غير محصل ، وغفلا من الإعراب ، ولأستغني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه ،  
 والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه .

هذا كله وما أكتفي عنه من مثله — تحاميا للإطالة به — إن كانت هذه اللغة  
 شيئا خوطبوا به ، وأخذوا باستعماله . وإن كانت شيئا اصطلاحوا عليه ، وتوافدوا

(١) فإذا قال قائل : رأيت عليا فأهل المجاز يقولون : من عليا ؟ بالحكاية ، وبنو تميم يقولون :

من علي ؟ ولا يكون . وانظر الكتاب ٤٠٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٦٣/٢ .

(٢) كذا في ش ، ب ، ح . وفي أ : « والخلاف » . (٣) هو من قولهم : ما عاج  
 بالشيء : ما أكثر به ، وقد ضمنه معنى الحرص فعاده ب(عل) . (٤) كذا في الأصول : أي خلق

ناشي من فعل الله وإيجاده ، وقد يكون الأصل : « من خلق الله » . (٥) الحشو : الرذال والردى ،

وصفه بالمكيل أنه ليس مما يدق ويتنافس فيه فيوزن كالدُّهَب . (٦) أراد به ما يحش ويثار كالتراب

والرمل . وهو هكذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « حشا » وهو بمعنى حشا ، فالسادة واردة وبائية .

و « مهيل » أي ينال وينصب عند سقوطه بلا مقدار ولا ضبط . (٧) يريد بذلك أنها توقعية .

(٨) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « ترادفوا » وفي ج : « توافروا » .

بخواطيرهم ومواد حُكْمهم على عمله وترتيبه ، وقسمة أبحاثه ، وتقديمهم أصوله ، وإثباتهم إياها فروعَه — وكذا ينبغي أن يُعتقد ذلك منهم ؛ لما نذكره آنفاً — فهو مَفْتَخَرٌ لهم ، ومَعْلَمٌ من معالم السِّدَاد ، دَلٌّ على فضيلتهم .

والذى يدلُّ على أنهم قد أحسُّوا ما أحسَّسنا ، وأرادوا [ وقصودوا ]<sup>(١)</sup> ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا .

فالقائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب (ووجوهها)<sup>(٢)</sup> ، وتُضطرُّ إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئاً أو استنقاله ، وتقبُّله أو إنكاره ، والأُنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود ، بل الخالفة على ما في النفوس ؛ ألا ترى إلى قوله<sup>(٣)</sup> :

تقول - وصكَّت وجهها بيمينها - أبعلِّي هذا بالرحى المتقاعس<sup>(٤)</sup> !  
فلو قال حايكا عنها : أبعلِّي هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صكَّ الوجه - لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجِّبة منكراً ، لكنه لما حكى الحال فقال : ( وصكَّت وجهها ) عُلِمَ بذلك قوَّة إنكارها ، وتماظُم الصورة لها . هذا مع أنك سابع لحكاية الحال ، غير مُشاهد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولِعَظُم الحال في نفْس تلك

(١) زيادة في ش ، ب ، س ، دخلت منها أ .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في وجوهها » .

(٣) هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي . انظر اللسان في ردع ، وشرح المصنف للكامل ١٤٢/١

(٤) من أبيات أوردها في الكامل (الموضع السابق) . كان الشاعر قد عقد له البكاح على امرأة ولم يدخل بها بعد ، فزوت به في نسوة وهو يطعن بالرحى لضيغ نزلوا به ، فقالت : أبعلِّي هذا ! تعجبا واحتقارا له ، فقال الأبيات . والمتقاعس : الذي يخرج صدره ويدخل ظهره ، وذلك شكل من يطعن بالرحى .

المرأة أبين ، وقد قيل ( ليس المخبر كالمعابن )<sup>(١)</sup> ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكت وجهها ، لم نعرف به حقيقة تعاطف الأمر لها . وليست كل حكاية تُروى لنا ، ولا كل خبر يُنقل إلينا يُشفع به شرح الأحوال التابعة له ، المقترنة — كانت — به . نعم ولو نقلت إلينا لم نُقد بسماحها ما كنا نفيده لو حضرناها . وكذلك قول الآخر :

\* قلنا لها قني لنا قالت قاف<sup>(٢)</sup> \*

لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئاً آخر من جملة الحال فقال مع قوله « قالت قاف » : ( وأمسكت بزمام بعيرها ) ، أو ( حاجته علينا ) لكان أبين لما كانوا عليه ، وأدلى على أنها أرادت : وقفت ، أو توقفت ، دون أن يُظن أنها أرادت : قني لنا ! أى يقول لى : قني لنا ! متعجبة منه . وهو إذا شاهدها وقد وقفت علم أن قولها ( قاف ) إجابة له ، لا رد لقوله وتعجب منه في قوله « قني لنا » .

وبعد فالحمّارون والحمائمون ، والساسة ، والوقادون ، ومن يليهم ويُعتدّ منهم ، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أُخبر به عنه ، ولم يحضره يُنشده . أو لا تعلم أن الانسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه ، ويُتعمّ تصوّره له في نفسه استعطفه ليُقبل عليه ، فيقول له :

(١) كذا في الأصول ما عدا ر ، فقيها : « ليس المخبر كالمعابنة » وبضبط ما ها ( المخبر ) على صيغة اسم المفعول ، فإن أريد به الذى يلقى إليه الخبر ضبط ( المعابن ) بكسر الباء على صيغة اسم الفاعل ، وإن أريد به ( المخبر ) النبأ يخبر به ضبط ( المعابن ) بفتح الباء على صيغة اسم المفعول .  
(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : \* قلت لها قني قالت : قاف \*

وانظر في الرجز ص ٣٠ من هذا السفر .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ « علت » .

(٤) يريد ساسة الدواب القائمين عليها ، والخادمين لها .

يا فلان ، أين أنت ، أرى وجهك ، أقبل على أحدثك ، أما أنت حاضرياهناه .  
فإذا أقبل عليه ، وأصغى إليه ، اندفع يحذنه أو يأمره أو ينهيه ، أو نحو ذلك .  
فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين ، مجزئا عنه لما تكلف القائل ،  
ولا كلف صاحبه الإقبال عليه ، والإصغاء إليه . وعلى ذلك قال :

آل عين تبيد الذي في نفس صاحبها من العداوة أو ود إذا كانا<sup>(٢)</sup>  
وقال الهذلي<sup>(٣)</sup> :

رَسَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرْعُ فَقُلْتُ — وَأُنْكُرْتُ الْوُجُوهُ — : هَمْ هَمْ<sup>(٤)</sup>

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه ، وجعلها دليلا على ما في النفوس .  
وعلى ذلك قالوا : « رب إشارة أبلغ من عبارة » وحكاية الكتاب<sup>(٥)</sup> من هذا الحديث ،  
وهي قوله : ( ألا تا ) و ( يلي فا ) . وقال لى بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسن  
أن أسكلم إنسانا في الظلمة .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تكلف » .

(٢) كذا في أ : « ود » — بالجر — وفي ش ، ب ، ج : « ودًا » . والبيت في بيان  
الجاحظ بتحقيق الأماذهارون ٧٩/١ . وقوله :

والعين تنطق ، والأفواه صامتة حتى ترى من ضمير القلب تبيانا

(٣) هو أبو نراش خويلد بن مرة ، أدرك الإسلام شيخا كبيرا ، ووفد على عمر وقد أسلم ، ومات  
في خلافته كما في الإصابة رقم ٢٣٤١ ، وانظر الأغاني ٥٤/٢١ طبعة ليدن ، والخزامة ٢١١/١ .  
وانظر شعر الهذليين ١٢٤ من القسم الثاني طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) « رفوني » : سكنوني ، وقالوا : لا بأس عليك . وقوله : « هم هم » أي هم الذين أخاف .

وانظر اللسان في رفا ورفو . وهو مطلع قصيدة في المرجع السابق . كان الشاعر وقع في نسوم من أعدائه  
فاظهروا له الملاينة حتى يتمكنوا منه ، ولكنه عرف منهم الشر على الرغم مما أبدوه ففر منهم . وانظر  
أيضا معاني ابن قتيبة ٩٠٢

(٥) انظر ص ٣٠ من هذا الجزء .

ولهذا الموضع نفسه ما توقف أبو بكر عن كثير مما أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق ، واحتج أبو بكر عليه بأنه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندر ما حديثها ، ومثّل له بقولهم ( رفع عقيرته ) إذا رفع صوته . قال له أبو بكر : فلو ذهبنا نستق لقولهم ( ع ق ر ) من معنى الصوت لبعد الأمر جدًّا ، وإنما هو أن رجلاً قُطعت إحدى رجله فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته ، أى رجله المعقورة . قال أبو بكر : فقال أبو إسحاق : لست أدفع هذا . ولذلك قال سيبويه في نحو من هذا : أولأن الأول وصل إليه فلم يصل إلى الآخر ، يعنى ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل .

فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسهم ، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير متهم الرأي والتجيزة والعقل .  
فهذا حديث ما غاب عنا فلم ينقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، مناج لنا .

(١) انظر ص ٦٦ من هذا الجزء .

(٢) كذا أثبتناه . وفي أ ، ب ، ج : « يتعاطاه » . وفي ش : « تتعاطاه » .

(٣) كذا في ش ، ب . أى ألا تستفيد تلك الطبقة أو جماعة علماء البلدين . وفي أ : « ألا يستفيد » .

أى من في الطبقة والوقت .

(٤) كذا في أ وفي غيرها : « مباح » .

وأما ما روى لنا فكثير . منه ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال : سمعت رجلا من اليمن يقول : فلان لَغُوبٌ ، جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أنقول جاءته كتابي ! قال : نعم أليس بصحيفة . أفترك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرّجوا ، وقاسوا ، وتصرفوا أن يسمعوأ أعرابيا جافيا غفلا ، بعال هذا الموضوع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا (يتاجواهم) <sup>(١)</sup> ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربي ذلك ، ووقفهم على سميته وأمه .

وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : سمعت عُمارة بن عَـيـل ابن يَـلـال بن جَـرير يقرأ «ولا الليل سابق النهار» فقلت له ما تريد؟ قال : أردت : سابق النهار . فقلت له : فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . ففى هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها : أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا ، والآخرون : إنها فعلت كذا لكذا ، ألا تراه إنما طلب الخفة ، يدل عليه قوله : لكان أوزن : أى أنقل في النفس وأقوى ، من قولهم : هذا درهم وازن : أى ثقيل له وزن . والثالث أنها قد تنطق بالشئ غيره في أنفسها أقوى منه ؛ لإيثارها التخفيف .

وقال سيبويه حدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له أما بمكان كذا وكذا وجسد <sup>(٦)</sup> ؟ فقال : بلى وجادا ، أى أعرف بها وجادا ، وقال أيضا : وسمعنا بعضهم

(١) فى ح : « يتاجهم » ولم يعرف فى ( احتاج ) التمدى . (٢) سلفت هذه القصة فى ص ١٢٥ من هذا السفر . (٣) أى العرب . (٤) كذا فى أ ، ح . وفى غيرها : « نغمها » . (٥) انظر الكتاب ١/ ١٢٩ (٦) هو موضع يسلك الماء ، كما فى سيبويه . (٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج : « فاعرف » . وهذا الأخير هو الموافق لنسخة الكتاب المطبوعة . (٨) فى الكتاب أن هذا مثل من أمثالهم ، وقد أورده على هذا الوجه ، وأسلف قيل هذا أن هذه جمح سمعت من العرب ومن يوثق به يزعم أنه سمعها عن العرب . وترى من هذا أن ابن جنى اعتمد فى نقل ما فى الكتاب على المعنى .

يدعو على غَنَمِ رَجُلٍ ، فقال : اللهم ضُبِّعاً وذُبِّباً ، فقلنا : له ما أردت ؟ فقال :  
أردتُ : اللهم اجمع فيها ضُبُّعاً وذُبِّباً ، كلَّهم يفسر ما ينوى .  
فهذا تصريح منهم بما ندَّعيه عليهم ، وننسبُه إليهم .

وسألت الشجرى<sup>(٢)</sup> يوماً فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول ضربت أخاك ؟  
فقال : كذلك . فقلت : أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول : أخوك أبداً .  
قلت : فكيف تقول ضربتني أخوك ؟ فقال : كذلك . فقلت : ألسنت زعمت  
أنك لا تقول : أخوك أبداً ؟ فقال أبش ذا ! اختلفت جهتنا الكلام . فهل هذا  
في معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلاً ، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه  
هو لا محالة .

ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قوماً من العرب أتوه ،  
فقال لهم : مَنْ أَنْتُمْ ؟ فقالوا : نحن بنو غِيَّانٍ ، فقال : بل أَنْتُمْ بنو رَشْدَانٍ<sup>(٤)</sup> . فهل  
هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان — عليه  
السلام — لم يتفوه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من النى بمنزلة قولنا نحن : إن الألف

(١) في الكتاب : « وإذا سألتهم ما يعمدون قالوا اللهم اجمع أواجمل فيها ضُبُّعاً وذُبِّباً » .  
وترى من هذا أن ابن جنى لم يكن أمامه الكتاب إذ يقل هذا ، وإنما ينقل من حفظه ، أو أن  
الكتاب منه عدة نسخ مختلفة . (٢) سبق له في ص ٧٦ نسبة هذه القصة إلى أبي عبد الله محمد  
ابن العساف العقيلي . فهل هما واحد ؟ أم تكررت القصة معهما ؟ (٣) هؤلاء حتى من جهة ،  
منهم بسبس بن عمرو ، وكعب بن حمار من شهدوا بدرًا ، وفي الإصابة في ترجمة بسبس بن عمرو —  
وهو بسبس — إذ ساق نسبه ترى في آبائه رَشْدَانٍ ، وهو غِيَّانٌ هذا . وقد غير الرسول — صلوات  
الله وسلامه عليه — سوى هذا بما فيه لفظ النى إلى ما فيه الرشد . ففي سنن أبي داود : « وسمى  
بني مغوية بنى رَشْدَةَ » وانظر القساموس وشرحه والإصابة ، وسنن أبي داود في « باب في تعبير  
الأسماء » من كتاب الأدب . (٤) هكذا يفتح الراء وهو المناسب لفيان . قال في اللسان  
« وضبطه قوم بكسر الراء » ، وقد جاء هذا الضبط في أ .



والنون فيه زائدتان . وهذا واضح . وكذلك قولهم : <sup>(١)</sup> إنما سميت هانثا لتهنأ ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا : إن الألف في هانثا زائدة ، وكذلك قولهم : <sup>(٢)</sup> بخاء يدرم من تحتها — أى يقارب خطاه ، لنقل الحريطة بما فيها ، فسمى دارما — قد أفادنا اعتقادهم زيادة الألف في دارم عندهم .

- باب في الجمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره .
- اعلم أن المذهب هو هذا الذى ذكرناه ، والعمل عليه ، والوصية به . فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه ، ألا ترى أن سيديو به حمل سيديا على أنه مما عينه ياء ، فقال في تحقيره : <sup>(٣)</sup> سييد ، كديك ودييك ، وفيل وفيليل . وذلك أن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء ، وقد وجدت في سيدي ياء ، فهى في ظاهر أمرها ، <sup>(٤)</sup> إلى أن يرد ما يستتر عن بادية حالها .

- (١) هذا من أمثالهم . وقوله : « لهنأ » أى لتمطى . راجع اللسان في هنا .
- (٢) هو بحر بن مالك بن حنظلة أروحي من تميم . كان أبوه قد أتاه قوم في تحمل بعض الديات ، فقال له : يا بحر أئتني بخريطة — يريد ما استحفظ فيه المال — فاحملها وهو يدرم تحتها أى يقارب خطاه من ثقلها — وأصل ذلك في الأرنب والقنفذ ، يقال : درمت الأرنب — فعلب عليه اسم دارم من حينئذ . وانظر اللسان والقاموس في « درم » .
- (٣) انظر الكتاب ١٣٦/٢ . والسيد : الأسد ، والذئب . وذكر الجوهري في الصحاح ، والمجد في القاموس ( سيديا ) في تركيب ( سد و د ) ، ويقول في التاج : « وهو قول أكثر أئمة الصرف » وكأنهم راعوا الحمل على الأكثر . وهو وجه صحيح .
- (٤) ضبط في أ بضم السين وكسرها ، والوجهان جائزان لمكان الياء ، تقول في شيخ : شيخ وشيخ .
- (٥) أى موازن الفعل ، بكسر الأوّل وسكون الثانى .
- (٦) في عبارة اللسان في سيد : « علي » .

فإن قلت : فإننا لا نعرف في الكلام تركيب (س ي د) فهلاً لم يجد ذلك ،  
حمل الكلمة على ما في الكلام مثله ، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو ، وهو السواد  
والسودد ، ونحو ذلك ؟<sup>(٢)</sup>

قيل : هذا يدلك على قوة الظاهر عندهم ، وأنه إذا كان مما تحتمله القسمة ،  
وتنظيمه القضية ، حكم به وصار أصلاً على بابه . وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى  
إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألا يحكم به ، حتى يوجد له نظير . وذلك  
أن النظر — لعمري — مما يؤنس به ، فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا ؛  
ألا ترى أنه قد أثبت في الكلام فعُلت تَفَعَّل ، وهو كُدت تَكَاد ، وإن لم يوجدنا<sup>(٦)</sup>  
غيره ، وأثبت بِلَا تَفَعَّل باب (لأنفعل) ، وإن لم يحك هو غيره ، وأثبت بَسَخَاخِين<sup>(٨)</sup>  
(فُعَاعِيلاً) وإن لم يأت بغيره . ١٠

فإن قلت : فإن (سبيداً) مما يمكن أن يكون من باب ريجٍ وديمة ، فهلاً  
توقف عن الحكم بكون عينه ياء ، لأنه لا يأمن أن تكون واوا ؟ قيل : هذا الذي  
تقوله إنما تدعى فيه ألا يؤمن أن يكون من الواو ؛ وأما الظاهر فهو ما تراه .  
واسننا ندع حاضرا له وجه من القياس لغائب يجوز ليس عليه دليل .

فإن قيل : كثرة عين الفعل واوا تفود إلى الحكم بذلك ، قيل : إنما يحكم  
بذلك مع عدم الظاهر ، فأما والظاهر معك ، فلا معدّل عنه بك . لكن — لعمري —

(١) أي سبويه ، وكذلك قوله « حمل » يريد أيضاً . (٢) في اللسان : « السود » .  
(٣) المصدر المؤنزل فاعل « يلزم » . (٤) أي سبويه ، وكذا فيما بعده .  
(٥) الكتاب ٢/٢٢٧ . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ج : « يوجد » ، وفاعل  
« يوجد » هو سبويه . (٧) الكتاب ٢/٣١٧ . (٨) الكتاب ٢/٣٢٠ . ويقال :  
ماء سخاخين : حار . (٩) أي سبويه أيضاً . (١٠) كذا في ش ، ب . وفي أ :  
« أنه لا » . (١١) كذا في عبارة اللسان . وفي أ ، ب ، ش : « يقود » . والوجه ما أثبت .

إن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل، والحكم بالأليق، والحليل على الأكثر. وذلك إذا كانت العين ألفاً مجهولة فينشد ما تحتاج إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأكثر. فلذلك قال في ألف (آء) : إنها بدل من واو. وكذلك ينبغي أن تكون ألف (راء) لضرب من التثنية، وكذلك ألف (الصاب) لضرب من الشجر. فأما ألا يبيء من ذلك اللفظ نظير فتعلل بغير نافع ولا تجديء، ألا ترى أنك تجدد من الأصول ما لم يتجاوز به موضع واحد كثيراً. من ذلك في الثلاثي حوشب (٤)، وكوكب، ودودري (٥)، وأبزم (٦). فهذه ونحوها لا تفارق موضعاً واحداً، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها.

وعلى نحو مما جئنا به في (سيد) حمل سيوييه عينا، فأثبت به (فيعلاً) (٧) مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (فوعلاً) و (فوعلاً) من لفظ العين ومعناها، ولو حكم بأحد هذين المثالين لحمل على ما لو في غير منكور؛ [ألا ترى أن فوعلاً وفوعلاً (٨)]

- (١) كأنه يريد ما ورد في الكتاب ٣٧٦/٢، فقد ذكر الآء في كلمات لا يصاح منها فعل لنقله.
- وذكر أن الفعل الذي كان يصاغ هو أوت، كفات، وهذا يقضى بأن ألف آء في الأصل وار.
- والآء واحدة الآء. وهو ثمر شجر بعينه. (٢) كذا في أ. وفي غيرها «مالا».
- (٣) أي لا توجد تلك الأصول في كلمة أخرى، فدودري لا يوجد أصولها وهي (ددر) في سوى هذه الكلمة؛ إذ لم يصح العرب منها دواها. وقد سلك المؤلف في عداد هذا الضرب (حوشبا)؛ وكأنه لم يبلغ علمه (الحشيب) للثوب الغليظ، ولا (احتشيب) القوم؛ تجمعوا، ولا (أحشبه)؛ أغصبه.
- (٤) من معانيه العظيم البطن، وقد سمى به. (٥) هو الذي يذهب ويبيء في غير حاجة.
- وألفه للأنيث، فهو غير مصروف، وانظر الأشموني في بحث ألف التأنيث. (٦) هو اسم موضع، وقد ذكره سيوييه في أبنية المزيد من الأسماء ٣١٧/٢، وانظر اللسان ومعجم بانوت.
- (٧) يقال : سقاء عين ومين — بفتح الياء المشددة وكسرها — إذا رقى فلم يمسك الماء. انظر الكتاب ٣٧٢/١ (٨) كذا في أ. وفي ب : «فيه» وسقط هذا في ش.
- (٩) ما بين القوسين في ش، ب. وفي أ بعد «منكور» : «لأنه لا مانع الخ».

لا مانع لكل واحد منهما أن يكون في المعتل كما يكون في الصحيح ، وأما (فَعَل) — بفتح العين — مما عينه معتلة فعزيز ، ثم لم يمنعه عِزَّة ذلك أن حَكَم به على (عَيْن) وعدل عن أن يجعله على أحد المتألفين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونه في المعتل العين كونه في الصحيح<sup>(١)</sup> . وهذا أيضا مما يبصر بك بقوة الأخذ بالظاهر عندهم ، وأنه يمكن القَدَم راسيها في أنفسهم .

وكذلك يوجب القياس فيما جاء من الممدود لا يُعرف له تصرف ، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلا ، فينبغي حينئذ أن يُعتقد فيها أنها أصلية . وكذلك همزة (قُساء)<sup>(٣)</sup> فالقياس يقتضي اعتقاد كونها أصلا ، اللهم إلا أن يكون (قُساء) دو (قُسى)<sup>(٤)</sup> في قوله :<sup>(٥)</sup>

يَجْسُو من قُسى ذَفِر الخُزَامَى      تَدَاعَى الجُرَيَاءُ بهِ الحَيْنِ

١٠

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الصحيح » .

(٢) كذا في أ . وفي غيرها : « الممدودة » يريد الأسماء الممدودة .

(٣) حواسم جبل . وراه مضهوما . وفي المقصور والممدود لابن ولاد ٩١ : « وقال الغزاة : قساء يضم أوله ويكسر . فإذا صحت لم تصرفه ، وإذا كسرت صرفته » .

(٤) هو موضع بالعالية كما في ياقوت . وقيل : وهو جبل رمل من رمال الدهناء ، كما في اللسان .

١٥

(٥) هو ابن أحمركا في اللسان في قُسا وقُسا ، وياقوت .

(٦) (بجوق) يروى (بهبجل) . والهجل : المطمن من الأرض ؛ والجرياء من الرياح : النكباء التي

يجرى بين النبال والديور . والخزاعي نبت طيب الريح ، وذفر الخزاعي : ذكرى رائحة هذا النبت . وقوله

« تداعى » . في اللسان في أكثر من موضع : « تهادى » . وقوله (الحين) كذا في أ . وفي ش ،

ب : (حينيا) . وفي ج : « الحينيا » وكتب في هامشه : « الحين : شجر الدفلى » ، وكأن المراد

٢٠

أن الجرياء تدعو الحين ، والحين يدعوها ، يصف طيب هذا الموضع ورقة هوانه . وانظر الكامل

٦ ، والبيان ١٩٠ ، ٣ / ١٦٤ .

فإن كان كذلك وجب أن يُحكم بكون همزة (قُساء) أنها بدل من حرف العلة الذي أبدلت منه أَلِف (قَسَى) . وأن يكون ياءً أولى من أن يكون واوًا ؛ لما ذكرناه في كتابنا في شرح المقصور والمدود ليعقوب بن السكيت .

فإن قلت : فلعل (قَسَى) هذا مبدل من (قُساء) والهمزة فيه هي الأصل .

قيل : هذا حمل على الشذوذ ؛ لأن إبدال الهمز شاذًا ، والأول أقوى ؛ لأن إبدال حرف العلة همزة إذا وقع طَرَفًا بعد أَلِف زائدة هو الباب .

وذكر محمد بن الحسن (أَرَوَى) في باب (أَرَوَى) فقلت لأبي علي : من أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمنه أن تكون ياء ، فتكون من باب التَّقْوَى ، والرَّغْوَى ؟ فجئنا إلى ما نحن عليه : من الأخذ بالظاهر ، وهو القول .

فاعرف بما ذكرته قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ، ما لم يمنع منه مانع .  
وأما حيوة ، والحيوان فيمنع من حمله على الظاهر أنا لا نعرف في الكلام ما عينه

(١) كذا في ج . وفي بقية الأصول : « التي » وهو غير مناسب ؛ إذ هو وصف لـ (حرف) ، وكأنه روعي اكتسابه التأنيث من المضاف إليه ، أو أن الحرف يذكر ويؤنث ، فرعى تأنيثه في رسمه ، وروعي تذكيره في ضميره في « منه » . وهو تكلف ؛ فالوجه ما أثبت .

(٢) والوجه إذا أن يكتب بالياء كما أثبتناه وكما في اللسان (قسا) . وفي هامشه في التعليق على بيت ابن أحرر : « أورده ابن سيده في الياء بهذا اللفظ » . وقد جعله ياقوت في معجم البلدان منقولاً من الفعل « قسا » من القسوة ، فيكتب بالألف . وفي المقصور والمدود لابن ولاد ٨٨ : « قسا مقصور يكتب بالألف » ، وأنشده بيت ابن أحرر ، ثم قال : « ويروي (قسا) بالكسر ، وحكاها الفراء » .

(٣) هو ابن دريد صاحب الجهرة . وقد ذكر المؤلف في « باب سقطات العلماء » من هذا الكتاب أن أستاذه أبا علي « لم يقرأه الجهرة على مؤلفها محمد بن الحسن » . ويقول : « وكان أبو علي يقول : لما سمعت قراءة رسالة هذا الكتاب على محمد بن الحسن قال لي : يا أبا علي لا تقرأ هذا الموضوع على » فأنت أعلم به مني » وانظر اللسان (روى) . وتذكر الأروى في المجامع في « روى » .

(٤) في أ ، ج : « رو » . وما أثبتناه هو الموافق لما يتضح به الرسم . وفي ش ، ب : « عرو » . وهو تحريف منشؤه الرسم « ور » فظن أن الهمزة عين موصلت بالراء .

ياء ولامه واو، فلا بد أن تكون الواو بدلا من ياء، لضرب من الاتساع مع استئصال التضعيف في الياء، ولمعنى العلمية في حيوة . وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغير في حاحيت ، وهاهيت ، وعاعيت كان إبدال اللام في الحيوان — ليختلف الحرفان — أولى وأجبي .

فإن قلت : فهلا حملت الحيوان على ظاهره، وإن لم يكن له نظير، كما حملت سيدا على ظاهره، وإن لم تعرف تركيب (س ي د) ؟ قيل : ما عينه ياء كثر، وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلا من الكلام . فلهذا أثبتنا سيدا<sup>(١)</sup> ، ونفينا (ظاهر أمر) الحيوان<sup>(٢)</sup> .

وكذلك القول في نون عنتر، وعنبر : ينبغي أن تكون أصلا، وإن كان قد جاء عنهم نحو عنبس، وعنسل ؛ لأن ذينك أخرجهما الاشتقاق . وأما عنتر وعنبر، وخنشلت وخنزقر، وحننبر<sup>(٣)</sup>، ونحو ذلك فلا اشتقاق يحكم له بكون شيء منه زائدا، فلا بد من القضية بكونه كله أصلا . فاعرف ذلك، واكتف به بإذن الله تعالى .

### باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحكما،

#### لا زمانا ووقتا

هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته . وذلك كقولنا : الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول، وفي خاف، ونام، وهاب خوف، ونوم، وهيب، وفي شد شدد، وفي استقام استقوم، وفي يستعين يستعين،

(١) كذا والمناسب : « س ي د » . (٢) كذا في ش، ب . وفي أ : « ظاهرا من » .  
(٣) « خنشلت » في أ . ويقال : خنشل الرجل : أسق وضعف، والخنزقر : القصور والخنبر : الشدة . (٤) كذا في أ . وفي ش، ب : « الإيهام » وما أثبت هو الصواب .  
ومن كلامه بعد : « فهذا يوم ... » . (٥) كذا في أ . وفي ش، ب : « مالا » .

وفي يستعدّ يستعدّد . فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها — مما بدّعي أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه — قد كان مرّة يقال ؛ حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد : قومَ زيد ، وكذلك نوم جعفر ، وطول محمد ، وشدد أخوك يده ، واستعدد الأمير لعدوه ؛ وليس الأمر كذلك ، بل بضدّه . وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه .

وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلل<sup>(١)</sup> لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا)<sup>(٢)</sup> . فأنما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ خطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر .

ويدلّ على أن ذلك عند العرب معتقّد [كما أنه عندنا مراد معتقّد] إخراجها

بعض ذلك مع الضرورة ، على الحدّ الذي نتصوره نحن فيه . وذلك قوله :

سددت فأطولت الصدود وقتلنا<sup>(٤)</sup> وصال على طول الصدود يدوم

هذا ؛ لأنك على أن أصل أقام أقوم ، وهو لذي نومي نحن إليه ونغيّله ، فربّ حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابيه ، ولعلّه إنما أخرج على أصله فتجسّم ذلك فيه لما يُعقّب من الدلالة على أوليّة أحوال أمثاله .

وكذلك قوله<sup>(٥)</sup> :

\* أنى أجود لأقوام وإن ضبنوا \*

(١) يريد بالصحيح ما لم يحدث فيه تغيير ، وبمقابله ما حدث فيه تغيير ، أو ما يدعى أن له أصلاً

يخالف ظاهر لفظه كما في عبارته . فتشّد ليس من الصحيح في هذا الموضع .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « كذاك » .

(٣) هذه الزيادة في أ ، ج . وقد سقطت في ش ، ب .

(٤) انظر الكلام على هذا البيت في ص ١٤٨ من هذا الجزء .

(٥) انظر ص ١٦ من هذا السفر .

فأنت تعلم بهذا أن أصل شلت يده شِلَّتْ : أى لوجاء بجىء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه . وقد قال الفرزدق :

(١)  
ولو رَضِيتْ يَدَايَ بِهَا وَضَنْتُ لَكَ عَلَى فِي الْقَدْرِ الْخِيَارِ  
(فأصل ضَنْتُ إِذَا ضَنْتُ، بدلالة قوله : ضَيْنُوا) .  
وكذلك قوله : (٢)

تراه — وقد فات الرامة — كأنه أُمَامَ الْكَلَابِ مُصْفِيُ الْخَلْدِ أَصْلَمُ  
تعلم منه أن أصل قولك : هذا معطى زيد : معطى زيد .

(١) يقول ذلك فى امرأته نوار وكان طلقها ثم تبعها نفسه وندم على طلاقها ، وأفرد الضمير فى ضنت وهو يعود على اليمين لما كانتا متلازمين . يقول : لو بقيت نوار يدي لظلمت مالكا أمرها فكان على أن أختار فى المقدر لها من الإمساك أو التسريح ، ولكنها أفلتت من يدي ، فليس لى عليها خيار . وقد أورد أبو العباس فى الكامل قصة الفرزدق ، وذكر أبياتا فيها هذا البيت برواية أخرى وهى :  
ولو أنى ملكت يدي ونفسى لكان على القدر الخيار  
وكذا أوردته هذه الرواية المرزوقى فى الأئمة والأمكنة وقال : المعنى : لو ملكت أمرى لكان على أن أختار للقدر ، ولم يكن على القدر أن يختار لى . وانظر الكامل ٢ / ٨٤ ومعجم الأدباء فى ترجمة المازنى ١٢٦ / ٧ طبعة الحللى .

(٢) هو أبو خراش . وهو من قصيدة مطلعها البيت :

رفوفى وقالوا يا خويلد لا ترع \*

وانظر ص ٥٧ ، من هذا السفر .

(٣) الضمير فى « تراه » يرجع إلى تيس أربل — وهو الظى — المذكور فى قوله قبل :

فوالله ما ربهاء أو عسج عانة أقب ، وما إن تيس ربل مصم

وأصل : مقطوع الأذنين . يقول : إن هذا الظى فى عدوه الشديد يميل خذّه ويصفيه ، ويخفف أذنيه فكأنه أصل : قطعت أذناه . وقد قرأ ابن جنى ( مصنف الخلد ) برفع ( مصنف ) خبرا ( كأنه ) . والثنى فى تعليقات ديوان الهذليين ٤ / ١٣ ، أنه بالنصب على الحسالية . وعلى ذلك لا يأتى ما يريد ابن جنى الاستشهاد به .



ومن أدلّ الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعى أنها أصول مرفوضة<sup>(١)</sup> لا يعتقد أنها قد كانت مرّة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذّره . وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل ؛ نحو سماء ، وقضاء . ألا ترى أن الأصل سماء ، وقضاي ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا ألفين ، فصار التقدير بهما إلى سماء ، وقضالا ، فلما التقت الألفان تحوّرت الثانية<sup>(٢)</sup> [ منهما ] فانقلبت همزة ، فصار ذلك إلى سماء ، وقضاء . أفلا تعلم أن أحد ما قدرته — وهو التقاء الألفين — لا قدرة لأحد على النطق به .

وكذلك<sup>(٣)</sup> ما تصوّره ونبّه عليه أبداً من تقدير (مفعول) مما عينه أحد حرفي العلة ؛ وذلك نحو مبيع ، ومكيل ، ومقول ، ومضوغ ؛ ألا تعلم أن الأصل مبيع ، ومكيل ، ومقول ، ومضوغ ، فقلت الضمة من العين إلى الفاء ، فسكنت ، وواو مفعول بعده ساكنة ، فحذفت إحداهما — على الخلاف فيهما — لالتقاء الساكنين . فهذا جمع لما تقديراً وحكماً . فأتى أن يمكن النطق بهما على حال فلا .

واعلم مع هذا أن بعض ما ندعى أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله — وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصوّر الأحوال الأول — وذلك اللغتان تختلف فيهما القيلتان كالجازية والتميمية ؛ ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية — نحو شُدّ ، وضُنّ ، وفتر ، واستعدّ ، واصطبّ<sup>(٤)</sup> با رجل ،

(١) كذا بالنون في أ ، ب . وفي شه : « تدعى » . بالناء . (٢) كذا في أ . وفي شه ،

ب : « نعتقد » . (٣) زيادة في شه ، ب خلت منها أ . (٤) كذا في أ ، ج .

وفي شه ، ب : « فكذلك » . (٥) كذا في أ . وفي شه ، ب سقطت الواو .

(٦) يقال : اصطب من القرية ماء : صبه منها ليشربه .

واطمئن يا غلام — : إن الأصل أشدُّ ، واضنن ، وافرز ، واستعيد ، واصطبيب ،  
واطمئن ، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز ، وهى اللغة الفصحى القُدِّمى .

ويؤكد ذلك قول الله سبحانه : (فما استطاعوا أن يظهره) ، أصله استطاعوا ،  
فحذفت التاء لكثرة الاستعمال ، ولقرب التاء من الطاء ، وهذا الأصل مستعمل ؛  
ألا ترى أن عقيقه قوله تعالى : (وما استطاعوا له نقبا) . وفيه لغة أخرى ؛ وهى :  
استعت بحذف الطاء كحذف التاء ؛ ولغة ثالثة : أسطعت ، بقطع الهمزة مفتوحة ،  
ولغة رابعة : أستعت ، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضا . فلك خمس لغات :  
أسطعت ، وأسطعت ، وأستعت ، وأسطعت ، وأستعت . وروينا بيت الجرجان :  
وفيك إذا لا قيتنا عجرفية مرارا فما نُستيع من يتعجرف<sup>(٢)</sup>  
بضم حرف المضارعة والتاء .

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين ؛ نحو مبيع ، ومخيط ، ورجل  
مدين ، من الدين . فهذا كله مغير . وأصله مبيوع ، ومديون ، ومخيوط ، فغير ، على  
ما مضى . ومع ذلك فبنو تميم — على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمى — يُتمون  
مفعولا من الياء ، فيقولون : مخيوط ومكيول ؛ قال :

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فكذا » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب :

« وأصله » . (٣) هو جرجان العود النخري ، وهذا لقبه . واسمه عامر بن الحارث بن كلفة .

(٤) هذا من قول من ينزل فيها له . تقول : إنك تلقانا بالجفاء ، وهذا شديد علينا . يصف .

مكانته عندها ، والعجرفية : الجفوة فى الكلام . والبيت من قصيدة له طويلة . وانظر الديوان ١٧

(٥) عبارة المازنى فى تصريفه ٢٦٠ نسخة التيمورية : « وبنو تميم — فيما زعم علماءنا — يمتد

مفعولا من الياء ، فيقولون : مبيوع ومسبور به » وفى ص ٢٦٣ بعد أن أورد من الشواهد « مطبوبة »

و « مغيوم » يقول : « أخبرنى أبو زيد أن تميم تقول ذلك ، ورواه الخليل وسيبويه » ترى أن أبا عثمان

لم يروه هذه اللغة عن الأصمى . بل روى الشاهد الآتى عن الأصمى ، وهو الذى فيه « مطبوبة » على

ما يأتى فى الكلام على الشواهد الآتية . (٦) هو العباس بن مرداس السلى يخاطب كليب

ابن عيمة السلى فى قصة جرت بينهما . وانظر شرح شواهد الشافعية للبغدادى ٣٨٧

قد كان قومك يزعمونك سيّداً وإخالُ أنك سيّد معيون<sup>(١)</sup>  
وأنشد أبو عمرو بن العلاء:<sup>(٢)</sup>

\* وكأنها تفاحة مطبوبة \*

وقال علقمة بن عبدة :

\* يوم رذاذٍ عليه الدّجن مغيوم<sup>(٣)</sup> \*

ويروى : يوم رذاذٍ .

وربما تحطّوا الياء في هذه إلى الواو ، وأخرجوا مفعولاً منها على أصله ؛ وإن  
كان ( أنقل منه من ) الياء . وذلك قول بعضهم : ثوب مَصُون ، وفرس  
مقوود ، ورجل معوود من مرضيه . وأنشدوا فيه :

\* والمسك في عنبره مَدووف<sup>(٤)</sup> \*

ولهذا نظائر كثيرة ؛ إلا أن هذا سمّتها وطريقها<sup>(٥)</sup> .

فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول الموماً إليها على أضرب :

منها ما لا يمكن النطق به أصلاً ؛ نحو ما اجتمع فيه سا كان ؛ كساء ، ومبيع ،  
ومصوغ ، ونحو ذلك .

١٥ (١) معيون : مصاب بالعين . ويروى : مغيون من قولهم : غين على قلبه أى غطى عليه ؛ فيكون  
الأصل : مغيون عليه ؛ وجرى فيه الحذف والإيصال . وانظر المصدر السابق .

(٢) في تصريف المازني مع شرحه المصنف ١ / ٢٦٣ نسخة تيمور : « قال أبو عثمان : وسمعت  
الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر العرب : \* وكأنها تفاحة مطبوبة \*  
(٣) صدره : \* حتى تذكر برياض وهيجه \*

٢٠ وهو في وصف الظالم . وهو من قصيدة طويلة مفضّلة .

(٤) كذا في أ . وفي ب « يقل منه في » وفي ش : « يقل في » . وفي ج : « أنقل من » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « من » . وانظر ص ٩٨ من هذا الجزء في التعليقة ٨ .

(٦) كذا في أ ، وفي ش : « طريقتها » .

ومنها ما يمكن النطق به ، غير أن فيه من الاستئصال ماداء إلى رفضه وإطراحه ،  
إلا أن يشد الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلا على أولية حاله ؛  
كقولهم : لِحَثَّ عينه ، وألِل السقاء ، إذا تغيرت ريحه ، وكقوله :  
لأبارك الله في الغواني هل يُصبحن إلّا لحن مطلب

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسير ، وموقن ، والواو في نحو  
ميزان ، وميعاد ، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فائوه صادًا ،  
أو ضادًا ، أو طاء ، أو ظاء ، أو دالا ، أو ذالا ، أو زايا على أصله ، وامتناعهم  
من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة ، وامتناعهم من جمع  
الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عيين . فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده ، يُمتنع  
منه استكرها للكلفة فيه ، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذر .

وحدثنا أبو علي رحمه الله فيما حكاه — أظنه<sup>(٣)</sup> — عن خلف الأحمر : قال : يقال  
التقطت النوى ، واشتقطته ، واضتقطته . فصَحَّح تاء افتعل وفائوه ضاد ، ونظائره  
— مما يمكن النطق به إلا أنه رَفِضَ استئصالا له — كثيرة . قال أبو الفتح : ينبغي

(١) هو ابن قيس الرقيات . وانظر المفصل في مبحث «الواو والياء لا مين» في أواخر الكتاب ،  
والكتاب ٩/٢ ، والمحاسب في سورة البقرة ، والدويان ٦٨ . ورواية الديوان : « في الغواني فا » .  
بسكون الياء ، ولا شاهد فيه . وفي شرح السكري : « روى الخليل : (في الغواني هل) جعل مثل الصواب ،  
أنخرج ذوات الياء فخرج التام فأعربه » .

(٢) يقصد بذلك الاحتراز عن نحو سأل ورأس .

(٣) جزم بأنه من خلف في مواطن أخرى من هذا الكتاب . وانظر « باب فيما يراجع من الأصول  
ما لا يراجع » فيما يأتي .

(٤) كذا في أ ، رج . وفي ش ، ب : « استقطته » . وهو تحريف .

(٥) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « اصطقطته » . وهو تحريف .

أن تكون الضاد في اضة قطعت بدلا من شين اشتقطت ، فلذلك ظهرت ؛ كما تصح التاء مع الشين . ونظيره قوله <sup>(١)</sup> :

\* مأل إلى أرطاة حَقِيف فالتَّجَع <sup>(٢)</sup> \*

اللام بدل من الضاد ، فلذلك أُقِرَّت الطاء بدلا من التاء ، وجعل ذلك دليلا على البديل .

ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل ، لا لثقله لكن لغير ذلك : من التعويض منه ، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه . وذلك نحو ( أَنْ ) مع الفعل إذا كان جوابا للامر والنهي ، وتلك الأماكن السبعة ؛ نحو اذهب فيذهب معك « ولا تفتروا على الله كذبا فَيُسيحِتكم بهذاب » وذلك أنهم عوضوا من ( أَنْ ) الناصبة حرف العطف ، ( وكذلك ) قولهم : لا يَسْعُنْ شَيْءٌ ويعجزَ عنك ، وقوله :

١٠ ... .. إنمّا نحاول ما بكا أو نموت فنَعُدُّرَا <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>

(١) ينسب هذا الرجز إلى منفلوط بن حبة الأسدى . انظر شواهد الشافية للبغدادى ٢١٦

(٢) قبله :

يارب أباز من العفر صدع تقبض الذئب إليه واجتمع

١٥ \* لما رأى أن لا دعه ولا شيع \*

والأباز يريد به الظبي ، والأباز : الوثاب ، والصدع : الخفيف اللحم ، والعفر من الظباء : التي تعمل ألوانها حمرة . وقوله : « لما رأى » أى الذئب . وقوله : « تقبض » أى جمع قوائمه ليئب على الظبي ، يريد أنه لما رأى أنه لا يدرك الظبي فيشيع من لجمه ، وأنه قد تعب في طلبه عمد إلى أرطاة فاضطجع عندها . والرجز في شواهد الإصلاح ، وفي شرح ابن السرياف لشواهد في الورقة ٩٠ ب . وانظر ص ٦٣ من هذا الجزء .

٢٠ (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فكذلك » .

(٤) هو أمرؤ القيس بن حجر .

(٥) صدره :

\* فقلت له لا تبك عينك ... \*

وانظر الديوان .

صارت أو [ والواو ] فيه عوضاً من ( أن ) ، وكذلك الواو التي تحذف ( معها رب )<sup>(٢)</sup> في أكثر الأُمُر ؛ نحو قوله :<sup>(٣)</sup>

\* وقَاتِمِ الأعماق خَاوِيِ المختَرِقِ<sup>(٤)</sup> \*

غير أن الحزب لا للواو، كما أن النصب في الفعل إنما هو لأن المضمر، لا للقاء ولا للواو ولا ( لأو ) .

ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره، مصدرًا كان أو غيره؛ نحو ضَرْبًا زيدًا، وشتتًا عمرًا. وكذلك دونك زيدًا، وعندك جعفرًا، ونحو ذلك : من الأسماء المسمى بها الفعل، فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب .

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة ؛ نحو قولك إذا رأيت قادمًا : خيرٌ مُقَدِّمٌ، أى قَدِمت خير مقدم . فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب . وكذلك قولك للرجل يهوى بالسيف ليضرب به : عمرًا، وللراى للهدف إذا أرسل التزع فسمعت صوتًا : القرطاس والله : أى اضرب عمرًا ، وأصاب القرطاس .

فهذا ونحوه لم يُرْفَضْ ناصبه لثقله ؛ بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه، ومؤدُّ تأديته . وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم « بالتعاقب » من هذا النحو ما فيه كفاً بإذن الله تعالى .

(١) كذا في ش ، وب . وفي أ : « صارت الواو فيه عوضاً » وفي ج : « صارت هذه الحروف » . (٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « مع رب » ولا يستقيم الكلام مع هذا . (٣) هو رُوْبَةُ بن المِجَاج . (٤) هو مطلع أربوْزة . وبعده :

\* مشبه الأعلام لماع الخفق \*

وانظر الخزانة ٣٨/١ (٥) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « ونابت »

## باب في فرق بين البديل والعوض<sup>(١)</sup>

جَماع ما في هذا أن البديل أشبه بالمبدل منه من العِوض بالمعوض منه . وإنما يقع البديل في موضع المبدل منه ، والعوض لا يلزم فيه ذلك ؛ ألا تراك تقول في الألف من قام : إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عوض منها ، وكذلك يقال في واو جَوْنٍ وِاءٍ مَيِّرٍ : إنها بدل للتخفيف من همزة جَوْنٍ<sup>(٢)</sup> وميِّرٍ ، ولا تقول : إنها عوض منها . وكذلك تقول في لام غَايِرٍ ، وداجٍ : إنها بدل من الواو ، ولا تقول : إنها عوض منها . وتقول في العوض : إن التاء في عِدَّةٍ ، وزِنَةٍ ، عوض من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . فإن قلت ذاك فما أقله ! وهو تجوز في العبارة . وسنذكر كَـلِم ذلك . وتقول في ميم (اللَّهُمَّ) : إنها عوض من (يا) في أوَّلِهِ ، ولا تقول : بدل . وتقول في تاء زَادِقَةٍ : إنها عوض من ياء زَادِيقٍ ، ولا تقول : بدل . وتقول في ياء (أَيُّنِي) : إنها عوض من عين (أَنُوق) فيمن جعلها أَيْفُلَ ، ومن جعلها عينا مقدّمة مغيرة إلى الياء ، جعلها بدلا من الواو .

فالبديل أعمّ تصرّفا من العوض . فبكل عِوضٍ بدل ، وليس كل بدل عِوضا . وينبغي أن تعلم أن العوض من لفظ (عَوْضٌ) — وهو الدهر — ومعناه ؛ قال الأعشى :

رَضِيْعِي لِيَانٌ نَدَى أُمُّ تَقاسِمَا      بِاسْتَحَمَ دَاجٍ : عَوْضٌ لَا تَتَفَرَّقُ<sup>(٣)</sup>

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الفرق » . (٢) كذا في أ . وفي ب ، ش ، " البديل والمبدل منه والعوض والمعوض منه " . (٣) (جَوْنٍ) جمع جَوْنَةٍ بالضم . وهي سلة مستديرة مغطاة أدماء . تكون مع العطارين . و(مَيِّرٍ) جمع مَيِّرة . بالكسر وهي الدحل والدواة . (٤) قال ابن جني في كتاب التناقب : « فإن قلت : قلل الهماء في (زَادِقَةٍ) و(جَاهِجَةٍ) لتأنيث الجمع ، كهماء ملائكة وصياقله ، فلا تكرن عوضا ، قلنا : لم تأت الهماء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل ؛ إنما جاءت في مثال مفاعلة ؛ نحو ملائكة » من أشباه السبوطي ١/١٣٦ (٥) كذا في ش ، ب . وسقط « الأعشى » في أ . (٦) قبله :
- لعمري لقد لاحت عيون كثيرة :      إلى ضوئه نار في بفاع تحترق =

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرم أجزائهما، فكُلما مضى جزء منه خَلَفه جزء آخر يكون عوضاً منه . فالوقت الكائن الشانئ غير الوقت الماضي الأول . فلهذا كان العوض أشد مخالفة للعوض منه من البديل .

وقد ذكرت في موضع من كلامي مفرد اشتقاق أسماء الدهر والزمان، وتقصيته هناك . وأتيت أيضاً في كتابي الموسوم بـ «التعاقب» على كثير من هذا الباب ، ونهجت الطريق إلى ما أذكره بما نبتت به عليه .

### باب [ في ] الاستغناء بالشئ عن الشئ<sup>(١)</sup>

قال سيديويه : وأعلم أن العرب قد تستغني بالشئ [ عن الشئ ] حتى يصير المستغنى عنه مُسْقَطاً من كلامهم البتة .

فن ذلك استغناؤهم بترك عن (ودع) ، و(وذر) . فأما قراءة بعضهم «ما ودعك ربك وما قلى» وقول أبي الأسود (حتى ودعه) فلغة شاذة، وقد تقدم القول عليها .

== نشب لمسرورين يصطليانها وبات على النار الندي والحلق وهو من قضيته التي طلعهما :

أرقت وما هذا السهاد المؤرق وما بي من سقم وما بي معشوق وانظر ديوان الأعشى طبع أوربة ١٤٥ والخزانة ٣ / ٢٠٩ و « لياك » بالتثنية ، و « تدى » روى بالجر على البدلية ، والنصب على تقدير « أعنى » ، أو غيره . وانظر الخزانة في الموطن السابق .

(١) كذا في . وسقط هذا الحرف في ش ، ب (٢) كذا في ش ، ب . وسقط حرف العطف في أ .

(٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا في ش . وانظر في هذا ص ١٩١ ، ٢٥١ ج ٢ من الكتاب .

(٤) الصواب أنه قول أنيس بن زعيم في عبيد الله بن زياد . وهالك البيت بهامه :

سئل أميرى ما الذى غيرة من وصالى اليوم حتى ودعه

وفى الحامسة البصرية نسبته إلى عبد الله بن كرز . وانظر الخزانة ٣ / ١٢١

(٥) انظر ص ٩٩ من هذا الجزء .



ومن ذلك استغناؤهم بالهجة عن مائة، وعليها كسرت ملاح، وبشبهه عن مشبه،  
وعليه جاء مشابه، وبليلة عن ليلاء، وعليها جاءت ليال، وعلى أن ابن الأعرابي قد أنشد:  
في كل يوم ما وكل ليلاء حتى يقول كل راء إذ راه<sup>(١)</sup>

\* يا ويحه من بحل ما أشقاه! \*

- وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة . وكذلك استغنوا بذكر عن مذكر ،  
أو مذكبر، وعليه جاء مذاكبر . وكذلك استغنوا بـ «أيتى» عن أن يأتوا به والعين  
في موضعها، فالزموه القلب، أو الإبدال، فلم يقولوا (أتوتى) إلا في شيء شاذ حكاه  
الفتراء . وكذلك استغنوا بقسى عن قويس، فلم يأت إلا مقلوبا . ومن ذلك استغنوا بهم  
بجمع القلة عن جمع الكثرة ؛ نحو قولهم أرجل، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة . وكذلك  
شسوع : لم يأتوا فيه بجمع القلة . وكذلك أيام : لم يستعملوا فيه بجمع الكثرة .  
فأما جبران فقد أتوا فيه بمثال القلة ؛ أنشد الأصمعي :  
مدمة الأجوار والحقوق<sup>(٢)</sup> \*

- وذكره أيضا ابن الأعرابي فيما أحسب . فأما دراهم، ودنانير، ونحو ذلك — من  
الرباعى وما ألحق به — فلا سبيل فيه إلى جمع القلة . وكذلك اليد<sup>(٣)</sup> التى هى العضو،  
قالوا فيها أيده البتة . فأما أياد فتكسر أيده لا تكسر يده، وعلى أن (أياد) أكثر ما تستعمل  
في النعم، لا فى الأعضاء . وقد جاءت أيضا فيما ؛ أنشد أبو الخطّاب :  
ساءها ما تأملت فى أيادي سنا وإشناقها إلى الأعناق<sup>(٤)</sup>

(١) ثبت لفظ «إذ» فى أ، ب، سقط فى ش، ب . (٢) كذا فى أ، ج . وفى ش، ب :  
«فكذلك» . (٣) «مدمة» كذا بالمعجمة فى ش، ب، ج . وفى أ : «مدمة» بالهمزة .  
(٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : «فكذلك» . (٥) نسبه فى اللسان فى شتى الى عدى —  
وهو عدى بن زيد كما فى التاج والسيرافى شرح سيبويه — . وكان يبدل أنه عدى المهلهل من قصيدته التى  
يقول فيها : طفلة ما أبسة المحلل هيفا . لصوب لذيذة فى العناق =

وأنشد أبو زيد :<sup>(١)</sup>

أما واحدا فكفالك مثلي      فن ليد تطاوحها الأيادي<sup>(٢)</sup>

ومن أبيات المعاني في ذلك [ قوله ]<sup>(٣)</sup> :

ومستامة تستام وهي رخيصة      تباع بساحات الأيادي وتمسح<sup>(٤)</sup>

(مستامة) يعني أرضا تسوم فيها الإبل ، من السير لا من السوم الذي هو البيع ،  
(تباع) أي تمتد فيها الإبل أبواعها ، وأيديها ، و (تمسح) من الممسح وهو القطع ،  
من قول الله تبارك وتعالى « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَانِ » وقال العجاج :  
وخطرت فيه الأيادي وخطرت<sup>(٥)</sup>      رأى إذا أورده الطعن صدر<sup>(٦)</sup>

١٠ : وانظر الأغاني ٤/ ٥ طبع الدار ، حتى رأيت في قصيدة عدى بن زيد في الأغاني ٢/ ١١٦ . وإشفاقها  
إلى الأعناق رغبها إلى العنق بالغل . يذكر أنه كان الغل في يده مرفوعة إلى عنقه وكان كذلك في جمع من  
أصحابه فساء ما ذلك . وانظر الخزائن ٣/ ٣٤٨ .

(١) انظر نوادره ص ٥٦ ، وقد نسبته إلى نفع : رجل من عبد شمس جاهل .

(٢) ورد في اللسان في طوح وفي يدى . وفيه : (أيادي) وما هنا في النوادر . وتطاوحها : ترامها  
يقول : إني أكفك واحدا يعدو عليك . فأما إذا رامتك أياد فلا طاقة لي بذلك .

(٣) أبيات المعاني : ما يخالف ظاهره بطله ، فهي ما فيها تسمية وإلغاز عن المراد . وانظر شفاء  
الغليل (حرف الألف) . وقد ألف في أبيات المعاني كتب أشهر ما طبع منها كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة .  
وقد طبع في الهند . وانظر أيضا الخزائن ج ٣ ص ٨١ (٤) زيادة في أ .

(٥) نسب هذا البيت في اللسان (مسح ، رباع ، وصام) إلى ذى الرمة ، ويبدو أن هذا اشتباه ،  
سببه أنه على روى قصيدة لذي الرمة أولها :

أمنزلى من سلام عليك      على النأي ، والنائي يؤذون نصيح

٢٠ : وليس هذا البيت في القصيدة . وقد أورده جامع الديوان المطبوع في أوربة في ذيل الديوان في المفردات  
التي جمعت على ذى الرمة . (٦) كذا في اللسان (بوع) ، وهو يريد : من السوم الذي هو السير ،  
يقال : سامت الناقة : حمرت سريمة ، وكذا الرمح . وفي اللسان (سوم) : «من السوم الذي هو الرمي» .  
(٧) جاء هذا في الكتاب ١ / ١٨٩ والرواية فيه :

\* وخطرت أيدي الكما وخطرت \*

وهو من أوجوذة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وقيل :

أليس يمشى قدما إذا أذكر      ما وعد الصابر في اليوم اصطر

\* إذ لقي اليوم العاص واقطر \*

وقال الراجز :<sup>(١)</sup>

كَأَنَّهُ بِالصَّحْصَحَانِ الْأَنْجِلِ قُطِرَ سَخَامٌ بِيَايِدِي غَزَلِ<sup>(٢)</sup>

- ومن ذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجود جوابه عن (هو أفعَل منك) من الجواب .  
فأما قولهم : ما أشد سواده ، وبياضه ، وغوره ، وحوله ، فلا بد منه . ومنه  
أيضا استغناؤهم بأشدد واقتصر عن قولهم : فقُر ، وشَد . وعليه جاء فقير . فأما شد  
فحكاه أبو زيد في المصادر ، ولم يحكها سيبويه . ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل  
بجودا من الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة ، وهو صدر صالح من اللغة .  
وذلك قولهم ( حوشب ) هذا لم يستعمل منه ( حشب ) عارية من الواو الزائدة ،  
ومثله ( كوكب ) ألا ترى أنك لا تعرف في الكلام ( حشب ) عاريا من الزيادة ،  
ولا ( ككب ) ومنه قولهم ( دَوْدَرِي ) لأننا لا نعرف ( ددر ) ومثله كثير في ذوات  
الأربعة . وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة . فن الأربعة فلنقمس ، وصرفنح ،  
وسميدع ، وعمبيل ، وسرومط ، وبجججي ، وقسقب ، وقسحب ، وهششف . ومن

== واليوم العاص : الشديد ، يريد يوم الحرب . واقطر : صعب واشتد . والراي : جمع راية . يقول : إنه  
يدخل الحرب قدما غير هيا ، يفتي ما وعد الله الصابرين في الجهاد . وقوله : خطرت أيدي الكاة  
أي تحركت أيديهم في القتال ، وخطرت الرايات يوردها العلن فتصدر رايات بدم الأعداء . وقد جاء  
الشاهد في ديوان الأعشين المطبوع في أوربة فيما حل على الأعشى ميمون بن قيس .

- (١) هو جندل بن المنثي الطهوي كما في اللسان في بنهم . (٢) هذا في وصف سراب ذكره  
في قوله قبله : \* والآل في كل مراد هو جل \* فقوله ( كأنه ) أي الآل . والصحصحان : ما استوى  
من الأرض . والأنجل : الواسع . والسخام من القطن : اللين . (٣) انظري حوشب وما بعده  
ص ٢٥٣ من هذا الجزء . (٤) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش « الأربع » . (٥) هو البخيل  
الردى . (٦) هو الصياح . (٧) هو السيد الكريم . (٨) من معانيه التشبط .  
(٩) هو الجمل الطويل . (١٠) حق من الأنصار . (١١) هو الضخم .  
(١٢) هو الضخم أيضا . (١٣) من معانيه الكبير المهزول ، والمجوز المسنة .

ذوات الخمسة جَعْفَلِيْق ، وَحَنْبَرِيْت ، وَدَرْدَيْس ، وَعَضْرَفُوط ، وَقَرَطْبُوس <sup>(١)</sup> ،  
وَقَرَعْبَلَانَة ، وَقَنْجَلِيْس . فَأَمَّا عَرَطْلِيل <sup>(٢)</sup> — وهو رباعي — فقد استعمل بغير  
زيادة ؛ قال أبو النجم :

\* فِي سَرَطْمٍ هَادٍ وَعُنُقِي عَرَطْلِيل <sup>(٣)</sup> \*

وكذلك خَنْشَلِيل ؛ ألا ترى إلى قولهم : خَنْشَلَتِ الْمَرْأَةُ وَالْفَرَسَ إِذَا أَسْنَتَ ؛  
وكذلك عَنَرِيْس ؛ ألا ترى أنه من العَنَرَسَةِ وهي الشَّدَّة . فَأَمَّا قَنْفَخَرُفَانِ النَّوْنِ <sup>(٤)</sup>  
فِيهِ زَائِدَةٌ . وقد حذفت — لعمرى — في قولهم : امْرَأَةٌ قُفْفَانِيَّةٌ إِذَا كَانَتْ فَائِقَةً  
فِي مَعْنَاهَا ؛ غير أنك وإن كنت قد حذفت النون فإنك قد صِرتَ إلى زيادة  
أخرى خلفتها ، وشغلت الأصل شغلها وهي الألف وياء الإضافة . فَأَمَّا تَاءُ التَّائِيثِ  
فغير معتدة . وَأَمَّا حَيْرَبُونُ فرباعي لزمته زيادة الواو . فإن قلت : فهَلَّا جعلته <sup>(٥)</sup>  
ثَلَاثِيًّا مِنْ لَفْظِ ( الْحَزْبِ ) ؟ قِيلَ يُفْسِدُ هَذَا أَنَّ النَّوْنَ فِي مَوْضِعِ زَايٍ عِيْضُمُوزْ <sup>(٦)</sup> ،  
فِيَجِبُ لَذَلِكَ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا ، بِكَيْمِ ( خَيْسَفُوج ) <sup>(٧)</sup> وَأَمَّا ( عَرَّيْقَصَان ) <sup>(٨)</sup> فَتَنَاوَبَتْهُ  
زِيَادَتَانِ ، وَهُمَا الْيَاءُ فِي عَرَّيْقَصَانِ ، وَالنُّونُ فِي ( عَرَّيْقَصَانِ ) <sup>(٩)</sup> كِلَاهُمَا يُقَالُ بِالنُّونِ <sup>(١٠)</sup>

(١) انظر ص ٢٤٥ (٢) هي دويبة عريضة عظيمة البطن .

(٣) هي الكرة العظيمة . (٤) هو الطويل .

(٥) قبله : \* يَأْوِي إِلَى مَلَطٍ لَهُ وَكُلُّهُل \* وهو في وصف بعير السائية الذي يستقي عابه . . والمَلَطُ

جمع مَلَطَ وهو الجنب ، والسرطام : الطويل ، والهادي : العنق ، ويكون قوله : « وعنق عرطل »

من عطف المرادف . والرواية في الطرائف الأدبية : \* وكاهل ضمير وعنق عرطل \*

(٦) هو التاء الناعم الضخم الجنة . (٧) هي المعجوز .

(٨) هو حب القطن والخشب البالي . (٩) هو من النباتات .

(١٠) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يقالان » .

والياء . وأما (عِزْوَيْت) <sup>(١)</sup> فن لفظ (عزوت) لأنه (فعليت) والواو لام . وأما (قنديل) فكذلك أيضا ؛ ألا ترى إلى قول العجلى <sup>(٢)</sup> :  
\* رُكِبَ فِي صَنْخِ الدَّفَارِي قَنْدِيلٌ \* <sup>(٣)</sup>

وأما علندي فتناهبته الزوائد . وذلك أنهم قد قالوا فيه : عِلْدٌ ، وَعِلْدَى ، وَعِلْدَى وَعِلْدَى ، ألا تراه غير منفك من الزيادة .

ولزوم الزيادة لما لزمته من الأصول بضعف تحقير الترخيم ؛ لأن فيه حذفاً للزوائد . وبإزاء ذلك ما حذف من الأصول ؛ كلام يد ، وديم ، وأب ، وأخ ، وعين سيه ، ومُدْ ، وفاء عِدَّة ، وَزِيَّة ، وناس ، والله في أقوى قولي سيبويه . فإذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره كان حذف الزوائد التي ليست لها حرمة الأصول أحجى وأحرى .

وأجاز أبو الحسن أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلا .  
ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين ، وبأثنين عن واحدَيْن ، وبسبعة عن ثلاثين ، وبعشرة عن خمسين ، وبعشرين عن عشرين ونحو ذلك .

١٥ (١) انظر ص ١٩٧ من هذا الجزء . (٢) هو أبو النجم .

(٣) صدره كما في اللسان (قندل) : \* يهدى بنا كل نياف عندل \* يهدى : يتقدم . والنياف يريد جملا طويلا في ارتفاع ، والمنسدل : الطويل ، والقندل : العظيم الرأس . وفي الطرائف الأدبية وكب الشطر الشاهد مع غير الشطر السابق .

(٤) هو البعير الضخم الشديد .

٢٠ (٥) انظر ص ٢٣٦

(٦) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « قول » وانظر في هذا ص ٢٣٦

### باب في عكس التقدير

هذا موضع من العربية غريب. وذلك أن تعتقد في أمر من الأمور حكماً ما، وقتاً ما، ثم تحور في ذلك الشيء عينه في وقت آخر فتعتقد فيه حكماً آخر.<sup>(١)</sup>  
من ذلك الحكاية عن أبي عبيدة<sup>(٢)</sup>. وهو قوله: ما رأيت أطرف من أمر النحويين؛ يقولون: إن علامة التانيث لا تدخل على علامة التانيث، وهم يقولون (عَلَقَاة) وقد قال العجاج:

\* فَكَّرَ فِي عَلَقٍ وَفِي مَكُورٍ \*<sup>(٣)</sup>

يريد أبو عبيدة أنه قال (في عَلَقٍ) فلم يصرف للتانيث، ثم قالوا مع هذا (عَلَقَاة) أى فالحقوا تاء التانيث ألفه. قال أبو عثمان: كان أبو عبيدة أجنى من أن يعرف هذا. وذلك أن من قال (عَلَقَاة) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر، كالف (أرطى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه، وجعل الألف للتانيث فيما بعد، فيجعلها للإلحاق مع تاء التانيث، وللتانيث إذا فقد التاء. ولهذا نظائر.  
هى قوطم: بهى وبهامة، وشكاعى، وشكاعة، وباقل وباقلاة، ونقاوى، ونقاواة،<sup>(٤)</sup>

(١) أى ترجع. وهو هكذا في أ، ب. وفي ج: «تجوز» وكذا هو في ش فيما يبدو للقارئ، وهو تحريف. (٢) كذا في الأصول ما عداش فقها: «عبيد» وهو خطأ. وما أثبت هو الصواب. (٣) كذا في أ، ب، ش وفي ج: «أظرف». (٤) هذا في وصف الثور الوحشي الذي شبه به نافتسه. ويروى: «خط» بدل «فكر» ويروى أيضاً بدلهما «يستن» أى يرمى في العلق وفي المكور، وهى جمع مكر — كضرب — وهو ضرب من النبات، كالعلق. وانظر أراجيز العرب ٩٢ وديوان العجاج والكتاب ٩ / ٢ وشرح شواهد الشافعية للبندادى ٤١٧  
(٥) انظر الكشف في سورة المؤمن عند قوله تعالى: يصبكم بعض الذى يعدكم، والجواهرى على الشافعية ٣١٥ (٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «هو». (٧) هو ضرب من النبات من حير المرائى. ولا يثبت سيبويه بهامة ألف بهى عدده للتانيث وانظر الكتاب ٩ / ٢  
(٨) من دق النبات يتداوى بها. (٩) ضرب من النبات له زهر أحمر. وقوله «نقاوى ونقاواة» بالنون كذا في أ، ب، ج. وفي ش: «نقاوى ونقاواة». وهو تحريف.

وَسَمَانِي، وَسَمَانَاة. ومثل ذلك من الممدود قولهم: طَرَفَاءُ وطَرْفَاءُ، وَقَصْبَاءُ وَقَصْبَاءُ،  
وَحَلْفَاءُ وحَلْفَاءُ، وَاَقْلَاءُ وَاَقْلَاءُ. فمن قال: (طَرْفَاءُ) فالهمزة عنده للتأنيث،  
ومن قال: (طَرْفَاءُ) فالتاء عنده للتأنيث، وأما الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث.  
وأقوى القولين فيها عندى أن تكون همزة مَرْتَجَلَةٌ غير متقلبة؛ لأنها إذا كانت  
متقلبة في هذا المثال فلأنها عن ألف التأنيث لا غير، نحو صحراء، وصَلَفَاءُ، وخَبْرَاءُ،  
والحرشاء. وقد يجوز أن تكون متقلبة عن حرف لغير الإلحاق فتكون — في الانقلاب  
لا في الإلحاق — كَأَلْفِ عِلْبَاءٍ، وحِرْبَاءٍ. وهذا مما يؤكد عندك حال الهاء؛ ألا ترى  
أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكماً ما، فإن لم تلحق حار الحكم إلى غيره. ونحو  
منه قولهم: الصَّفْنَةُ، والصَّفْنُ، والرضاع، والرضاعة، وهو صَفْنُو الشَّيْءِ وصفوته،  
وله نظائر قد ذكرت، ومنه البركة، والبركة للصدر.

١٠

ومن ذلك قولنا: كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ (كان)، ويكون (يقوم)  
خبراً مقدماً عليه. فإن قيل: ألا تعلم أت (كان) إنما تدخل على الكلام الذى كان قبلها

(١) هو ضرب من الطيور. (٢) هى المكان الغليظ الجلد. (٣) هو القاع يثبت الصدر.

(٤) يقال أفعى حرشاء: خشنة الجلد. (٥) كذا في أ، ب، ش. وفي ج: «جاز».

(٦) يريد أن هذه الكلمات فيها مذكر ومؤنث ومدلولها واحد. فالصفة مؤنث والصفة مذكر، فهذا

كعلق: يكون مؤنثاً فيمنع الصرف، ومذكراً فيصرف، والمعنى واحد. (٧) هى وعاء الخصى،

وكذلك الصفن بسكون الفاء وفتحها. وقد ضبط «الصفن» في أ بفتح الفاء. (٨) يفتح الراء وكسرهما

في الرضاع والرضاعة. (٩) بتثنية الصاد. (١٠) البرك بالفتح والبركة بالكسر. وكلاهما

صدر البعير. (١١) من النحويين من لا يميز هذه المسألة ويجعل المنع عاماً. ويقول أبو حيان

في البحر ١٠٩ / ٥: «مسألة كان يقوم زيد على أن زيد اسم كان فيها خلاف والصحيح المنع»

وقد حمل المميز لما قوله تعالى في آخر سورة التوبة: من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم بقراءة تزيف

بالتاء على أن (قلوب) اسم كاد وجملة (تزيغ) الخبر، ويرى من يمنع ذلك أن في كاد ضمير الشأن.

وانظر الجمع ١ / ١١٨

مبتدأ وخبراً ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك ؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا : كان يقوم زيد أن زيدا مرفوع بـ (كان) ، وأن (يقوم) مقدّم عن موضعه ، فإذا حذف (كان) زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ، كما أن ألف (علّقاء) للإلحاق ، فإذا حذف الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث ، حتى قال :

\* فَكَّرَ فِي عَلَقَى وَفِي مُكُورٍ \*

على ذا تأوله أبو عثمان ، ولم يحمله على أنها لغتان . وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره ؛ نحو سُمَانِي وَسُمَانَا ، وَشُكَايِي وَشُكَاةَا ، وَبُهْمِي وَبُهْمَا . فألف (بُهْمِي) للتأنيث ، وألف (بُهْمَا) زيادة لغير الإلحاق ، كالألف قبَعَرِي ، وَضَبَغَطَرِي . ويجوز أن تكون للإلحاق يُجْخَدُ على قياس قول أبي الحسن الأَخْفَشُ ، إلا أنه إلحاق اختصّ مع التأنيث ؛ ألا ترى أن أحدا لا يَنُونُ (بُهْمِي) فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا : كان يقوم زيد ، ونحن نعتقد أن زيدا مرفوع بـ كان .

ومن ذلك ما نعتقد في همزة حمراء ، وصفراء ، ونحوهما أنها للتأنيث ، فإن رَكِبَتِ الأسم مع آخر قبله ، حُرِّتْ <sup>(٢)</sup> عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها ، واعتقدت غيره . وذلك أن تَرَكِبَ مع (حمراء) <sup>(٣)</sup> اسما قبلها فتجعلهما جميعا كاسم واحد فتصريف (حمراء) حينئذ . وذلك قولك : هذا دار حمراء ، ورأيت دار حمراء ، ومررت

(١) يريد همزة حمراء وصفراء ، وهمزة نحوهما ، ولو أفرد لكان أجود . (٢) أي رجعت . (٣) يريد التركيب المزجي . (٤) يريد أنها لا تلزم منع الصرف كما في أمرها الأول ، بل قد تصرف ، على التفصيل الآتي . وذلك أنك إن أردت التعريف منعت الصرف وإلا صرفت . والعبارة في ج : « ومن ذلك حمراء وصفراء ؛ همزة للتأنيث ؛ فإن ركبته مع اسم آخر قبله ثم سميت به صرفه في النكرة ؛ لأنك لا تترك صرفه للتأنيث ، إنما تنزهه للتعريف والتركيب ... » وهي ظاهرة .



- بدار حراء ، وكذلك هذا كَلْبَصَفْرَاءُ<sup>(١)</sup> ، ورأيت كلبصفراء ، ومررت بـكَلْبَصَفْرَاءَ ،  
 [ فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضر موت . فإن نكّرت صرفت فقلت :  
 رَبُّ كَلْبَصَفْرَاءٍ مررت به ] ، وكَلْبَصَفْرَاءٍ آخر . فتصرف في النكرة ، وتعتقد  
 في هذه الهمزة مع التركيب أنها لغير التانيث ، وقد كانت قبل التركيب له . ونحو  
 من ذلك ما نعتقد في الألفيات إذا كن في الحروف والأصوات أنها غير منقلبة ،  
 وذلك نحو أَلِف لا ، وما ، وأَلِف قَافٍ ، وكَافٍ ، ودَالٍ ، وأَخَوَاتِهَا ، وأَلِف عَلى ،  
 وإلى ، وَلَدَى<sup>(٢)</sup> ، وإذا ، فإن نقلتها فجعلتها أسماء أو اشتقت منها فعلا استحال ذلك  
 التقدير ، واعتقدت فيها ما نعتقد في المنقلب . وذلك قولك : مَوَّيت إذا كتبت  
 ( ما ) ولوَّيت إذا كتبت ( لا ) وكَوَّفت كافا حسنة ، ودَوَّلت دالا جيدة ، وزَوَّيت  
 زايًا قوية . ولو سَمَّيت رجلا بـ ( مَعلى ) أو ( مالى ) أو ( لَدَى ) أو ( أَلَا ) أو [ إذا ]<sup>(٤)</sup> ،  
 لقلت في التثنية : عَلاَوَانٍ ، وإِلاَوَانٍ ، وَلَدَوَانٍ ، وَأَلَوَانٍ ، وإِذَوَانٍ ، فاعتقدت في هذه  
 الألفيات مع التسمية بها وعند الاشتقاق منها الانقلاب ، وقد كانت قبل ذلك  
 عندك غير منقلبة . وأغربُ من ذلك قولك : بَأبى أنت ! . فالباء في أول الاسم  
 حرف جز بمنزلة اللام في قولك : لله أنت ! فإذا اشتقت منه فعلا اشتقاقا صوتيا  
 استحال ذلك التقدير فقلت : بأبأت به بئباء<sup>(٥)</sup> ، وقد أكثرْتُ من البأبأة . فالباء الآن  
 في لفظ الأصل ، وإن كنا قد أخطأنا علما بأنها فيما اشتقت منه زائدة للجز . ومثال

(١) تبع في رسم كلبصفراء بالوصل ما في أ . وهذا قياس التركيب المزجى كعمد يركب . وهو  
 مركب من كلب وصفراء . (٢) ما بين الفوسين زيادة في ش ، ب ، خلت منها أ .  
 (٣) في أ كتبت هذه الحروف بالألف : علا ، وإلا ، ولدا .  
 (٤) هذه الزيادة من ج .  
 (٥) أى قلت له : بَأبى أنت . وهذا معنى الاشتقاق الصوتي ؛ كما تقول حوقل : قال : لا حول  
 ولا قوة إلا بالله ، وسبحل : قال سبحان الله . وانظر الكتاب ١/١٧٧

الْيَبَاءُ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ كَالزَّلَالِ، وَالْقَلْقَالِ، وَالْبَابَاءِ الْفَعْلَةُ، كَالْقَلْقَلَةِ، وَالزَّلْزَلَةِ،  
وَعَلَى هَذَا اسْتَقْوَا مِنْهَا (الْيَبَاءُ) فَصَارَ فِعْلًا مِنْ بَابِ سَلَسَ، وَقُلِقَ؛ قَالَ:

\* يَا بَابِي أَنْتَ وَيَا فَوْقَ الْيَبَاءِ ! \*

فَالْيَبَاءُ الْآنَ بِمَنْزِلَةِ الضِّلَعِ، وَالْعَنْبِ، وَالْقَمْعِ، [وَالْقَرَبِ] (٤). وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: الْقَرْنُوتَةُ  
لِلنَّبْتِ، وَقَالُوا: قَرْنَيْتَ السَّقَاءَ، إِذَا دَبَغْتَهُ بِالْقَرْنُوتَةِ، فَالْيَبَاءُ فِي قَرْنَيْتَ الْآنَ لِلْإِلْحَاقِ،  
بِمَنْزِلَةِ يَاءِ سَلَقَيْتَ، وَجَعَيْتَ، وَإِنَّمَا هِيَ بَدَلُ مِنْ وَאו (قَرْنُوتَةُ) الَّتِي هِيَ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ.  
وَسَأَلَنِي أَبُو عَلِيٍّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — عَنْ أَلْفٍ (يَا) مِنْ قَوْلِهِ — فِيمَا أُنْشَدَهُ  
أَبُو زَيْدٍ —:

نَفَيْرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ يَا لَا (٧)

فَقَالَ: أَمِنْ قَبْلِ هِيَ؟ قُلْتُ: لَا؛ لِأَنَّهَا فِي حَرْفٍ أُعْنِي (يَا) فَقَالَ: بَلْ هِيَ مُنْقَلِبَةٌ. فَاسْتَدَلَّتْهُ  
عَلَى ذَلِكَ، فَاعْتَصَمَ بِأَنَّهَا قَدْ خُلِطَتْ بِاللَّامِ بَعْدَهَا وَوُقِفَ عَلَيْهَا، فَصَارَتْ اللَّامُ كَأَنَّهَا  
بِحَرْفٍ مِنْهَا، فَصَارَتْ (يَا) بِمَنْزِلَةِ قَالَ، وَالْأَلْفُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ وَهِيَ مُجْهُولَةٌ،  
فِيَنْبَغِي أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهَا بِالْإِتْقَانِ عَنِ الْوَاوِ. هَذَا جُمْلٌ مَا قَالَهُ؛ وَلِلَّهِ هُوَ وَعَلَيْهِ رَحْمَتُهُ،

(١) هُوَ بِالْجُرْعَةِ عَلَى «الْيَبَاءِ». وَفِيهِ الْعُطْفُ عَلَى مَعْمُولِينَ. وَيَقْرَأُ أَيْضًا بِالرَّفْعِ عَلَى حَذْفِ  
الْمُضَافِ وَهُوَ «مِثَالُ» أَيْ وَمِثَالُ الْبَابَاءِ. (٢) هُوَ آدَمُ مَوْلَى بَلْعَبَرَكَ فِي اللِّسَانِ فِي أَيُّو. وَهُوَ مِنْ  
رَجَزِ الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ لِلْجَاهِظِ ١/١٦٣، يَقُولُهُ فِي ابْنِ لَه. (٣) «يَا فَوْقَ الْيَبَاءِ» — وَيُرْوَى  
الْيَبِ — أَيْ أَنْتَ فَوْقَ أَنْ يَقَالَ لَهُ: يَا بَابِي أَنْتَ. (٤) زِيَادَةٌ فِي أُخِلَتْ مِنْهَا ش، ب. —  
(٥) انْظُرْ ص ٢٢٧ (٦) انْظُرْ ص ٢١ مِنْ نَوَاصِرِ أَبِي زَيْدٍ، وَالْخُرَازَمِيِّ ص ٤ ج ٢ مِنْ  
السُّلَفِيَّةِ. وَهَذَا مِنْ بَيْتَيْنِ لَزُهَيْرِ بْنِ مَسْعُودٍ الضُّبَمِيِّ. (٧) بَعْدَهُ:

وَلَمْ يَشَقَّ الْعَوَاقِقُ مِنْ غِيُودِ بَغِيْرَتِهِ وَخَلِيْفِ الْجِيَالِ

الْمَثُوبُ: الَّذِي يَدُورُ النَّاسُ لِلْحَرْبِ يَسْتَنْصِرُهُمْ، وَقَوْلُهُ (يَا لَا) يَرِيدُ يَا لِيْ فُلَانٍ. وَالْعَوَاقِقُ جَمْعُ عَاتِقٍ وَهِيَ  
الَّتِي لَمْ تَنْزَوِجْ، وَقَوْلُهُ (خَلِيْفِ الْجِيَالِ) أَيْ مِنَ الْفَرْعِ يَخْرُجْنَ مِنَ الْجِيَالِ فَلَا يَشُقْنَ بِأَنْ يَمْنَعَهُنَّ الْأَزْوَاجُ وَالْأَبَاءُ.  
وَالْإِخْوَةُ، يَقُولُ: نَحْنُ عِنْدَهُنَّ أَوْثَقُ مِنْكُمْ. (٨) كَذَا فِي أ. وَفِي ش، ب: «وَهَذَا».

فما كان أقوى قياسه ، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه . فكانه إنما كان مخلوقا له . وكيف كان لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها ، وأعيان شيوخها ، سبعين سنة ، زائحة علاه ، ساقطة عنه كلفه ، وجعله همه وسدمه <sup>(١)</sup> ، لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجر ، ولا يسوم به مَطْلَبا ، ولا يخدّم به رئيسا <sup>(٢)</sup> إلا بأخرة وقد سقط من أنقاله ، وألقى عصا ترّحاله ! ثم إنى — ولا أقول إلا حقا — لأعجب من نفسى فى وقتى هذا ، كيف تطّوع لى بمسئلة ، أم كيف تطمح بى إلى انتزاع علة ! مع ما الحال عليه من علق الوقت وأشجانه ، وتذاذبه <sup>(٣)</sup> وخلج أشطانه ، ولولا معازة الخاطر واعتناقه ، ومساورة الفكر واكتداده <sup>(٧)</sup> ، لكنت عن هذا الشأن بمنزل ، وبأمرٍ سواه على شغل .

وقال لى مرّة رحمه الله تأنيسا بهذه الانتقالات : كما جاز إذا سميت بـ (ضرب) ١٠ أن تُخرجه من البناء إلى الإعراب ، كذلك يجوز أيضا أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره .

ومن طريف ما ألقاه — رضى الله تعالى عنه — على أنه سألتى يوما عن قولهم هاتِ لاهاتيتَ ، فقال (ما هاتيتِ) ؟ فقلت : فاعلت ، فهاتِ من هاتيتِ ، كعاطِ من عاطيتِ ، فقال : شئء آخر ؟ فلم يحضر إذ ذاك ، فقال أنا أرى فيه غير هذا . فسألته عنه ، فقال : يكون فعليت ، قلت : ممّه ؟ قال : من الهبوة ، (١) السدم : الحم . (٢) يريد خدمته عضد الدولة بن بويه . وقد صنف له الإيضاح والتكملة . (٣) أى اضطرابه واختلافه كتذاذب الرياح . وقد أثبت «تذاذبه» بالمعجمة . وفى : «تذاذبه» بالمهملة . وفى ش ، ب : «تداويه» ، وكلاهما تحريف . (٤) الأشطان جمع شطن وهو الحبل ، وخلج الأشطان جذبها وانتزاعها . وضبط فى «خلج» بالتحريك . والخلج : الفساد فالمنى : فساد أشطانه وأسبابه . (٥) المعازة : المغالبة . (٦) يقال : اعتنف الأمر : أخذه بعنف . يريد أنه يأخذ خاطره بالشدّة . (٧) أى جهده والإحلاح عليه . وقوله : «اكتداده» كذا فى أ ، ب . وفى ش : «اكتداره» . وهو تحريف . (٨) بفتح الهاء وضما .

وهي المنخفض من الأرض — قال : وكذلك (هَيْت<sup>(١)</sup>) لهذا البلد ، لأنه منخفض من الأرض — فأصله هَوَيْت<sup>(٢)</sup> ، ثم أبدلت الواو التي هي عين فعليت ، وإن كانت ساكنة ، كما أبدلت في ياجل<sup>(٣)</sup> ، وياحل<sup>(٣)</sup> ، فصار هاتيت ، وهذا لطيف حسن . على أن صاحب العين قد قال : إن الهاء فيه بدل من همزة ، كهرقت ونحوه . والذي يجمع بين هاتيت وبين الهوتة حتى دعا ذلك أبا علي إلى ما قال به ، أن الأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها . وكذلك قولك : هات ، إنما هو استدعاء منك للشيء ، واجتذابه إليك . وكذلك صاحب العين إنما حمله على اعتقاد بدل الهاء من الهمزة أنه أخذه من أئيت الشيء ، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشيء . والذي ذهب إليه أبو علي في (هاتيت) غريب لطيف .

ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم (هلمت) إذا قلت : هَلُمَّ . فهلمت الآن كصعرت ، وشملت ، وأصله قبل غير هذا ، إنما هو أَوَّل<sup>(٤)</sup> (ها) للتنبيه لحقت مثال الأمر للواجه توكيدا . وأصلها هَلُمَّ<sup>(٥)</sup> ، فكثرت استعمالها ، وحُطِّطت (ها) بـ (لَمْ) ، توكيدا للمعنى لشدة الاتصال ، فحذفت الألف لذلك ، ولأن لام (لَمْ) في الأصل ساكنة ، ألا ترى أن تقديرها أَوَّل<sup>(٦)</sup> (المَمْ) وكذلك يقولها أهل الحجاز ، ثم زال هذا كله بقولهم (هلمت) فصارت كأنها فعليت ، من لفظ (الهلمام<sup>(٦)</sup>) وتنوسيت حال التركيب . وكانت الذي صرفهما - جميعا عن ظاهر حاله حتى دعا أبا علي إلى أن جعله من (الهوتة) ، وغيره من لفظ أئيت عدم تركيب ظاهره ،

(١) هو بلد على شاطئ الفرات ، وعلى هذا فالهاء في هيت أصلها الواو .

(٢) أى أصل هاتيت . (٣) والأصل : يوجل ويوجل . (٤) هو هنا ظرف .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فأصلها » . (٦) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش :

« الهلمام » . وكذا في عبارة اللسان في هلم . (٧) يريد أن تأليفه غير موجود في اللغة ، فذلك

اعتمد تخريجه على غير ظاهره . وهو عود إلى الكلام على هاتيت .

ألا ترى أنه ليس في كلامهم تركيب ( ه ت و ) ولا ( ه ت ي ) فتزلا جميعا عن  
بادى أمره إلى لفظ غيره .

فهذه طريق اختلاف التقدير ، وهى واسعة ، غير أنى قد نهت عليها ، فأَمِضْ  
الرأى والصنعة فيما يأتى منها .

ومن لفظ (الموتة) ومعناها قولهم مضى هيتاء من الليل ؛ وهو فعلاء منه ،  
ألا تراهم قالوا : قد تهوّر الليل ، ولو كسرت ( هيتاء ) لقلت ( هواتى ) وقريب  
من لفظه ومعناه قول الله سبحانه ( هيت لك ) إنما معناه هلم لك ، وهذا اجتذاب  
واستدعاء له ؛ قال :

أَنْبَ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ      عَنْقُ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا<sup>(١)</sup>

#### ١٠ باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى<sup>(٥)</sup>

هذا الموضع كثيرا ما يستهوى مَنْ يَضْعِفُ نَظْرَهُ إلى أن يقوده إلى إنساد  
الصنعة . وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ) معناه أَلْحَقْ أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ ،  
فربما دعا ذاك مَنْ لَا دُرْبَةَ لَهُ إلى أن يقول (أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ) فيجتره ، وإنما تقديره  
أَلْحَقْ أَهْلَكَ وَسَابِقَ اللَّيْلِ . وكذلك قولنا زيد قام : ربمّا ظَنُّ بَعْضِهِمْ أَنَّ زَيْدًا

١٥ (١) كان الليل بنهاب وقت من يخفّض وتذهب قته . (٢) أى وقت منه .

(٣) أى ذهب أكثره . وفى ذلك معنى الانخفاض . وتراه « تهوّر » بالراء وهو هكذا فى أ ،  
ب ، ش . وفى ج : « تهوت » . ولعمري لو جاءت هذه الصيغة فى اللسان لكانت هى الحدودى ،  
(٤) هذا ثانى بيتين أنشدهما الفراء لشاعر فى على رضى الله عنه أولهما :

أبْلِغْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ      مِنْ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَا

٢٠ ورى أن السياق يقضى بفتح أن . وقد روى كسرها على قطعه عما قبله أو على تأويل أبلغ بقل . وقوله :

عنى أى ما ثلث . وانظر اللسان ( هيت ) وشرح المفضل ٤ / ٣٢

(٥) كذا فى ش ، وفى أ ، ب : « فرق » . وفى ج : « فرق تقدير » .

هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى . وكذلك تفسير معنى قولنا : سَرَّنى قيامُ هذا وقعودُ ذاك، بأنه سَرَّنى أن قام هذا وأن قعد ذاك، ربما اعتُقد في هذا وذلك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى . ولا تستصغر هذا الموضع ؛ فإن العرب أيضا قد مرَّت به وشمَّت رواحيه، وراعته . وذلك أن الأضمة أنشد في جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا، ممدودا، مقيدا، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها في موضع جَزْ لا بيتا واحدا من الشعر :<sup>(٣)</sup>

يستميكون من حذار الإلقاء      بتلعات كجذوع الصيصاء<sup>(٤)</sup>  
رِدَى رِدَى وَرَدَ قِطَاة صَمَاء      كُذْرِيَّةٌ أَعْجَبَهَا بَرْدُ الْمَاءِ<sup>(٥)</sup>

تطرد قوافيها كلها على الجز لا بيتا واحدا، وهو قوله :

\* كأنها وقد رآها الرؤاء<sup>(٦)</sup> \*

والذى سَوَّغَه ذاك — على ما التزمه في جميع القوافى — ما سَكَّأ على سَمْتِه من القول . وذلك أنه لما كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصور معنى الجز من هذا الموضع، فجاز أن يتخاط هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالف .

(١) كذا في أ . وفي ب، ش : « وربما » . (٢) هما في موضع رفع زيادة عن مكان الجز بالإضافة . ويظهر هذا في التابع . فلا غرابة فيه وإنما الوهم الذى يحذر منه ابن جنى أن يعتقد أنه ليس إلا مرفوعا، حتى لو قيل يعجبني قيام زيد ورفع زيد . وانظر فيما يأتي ص ٢٨٢

(٣) في أ بعد « الشعر » : « قوله » . وما هنا في ش ، ب . (٤) نسبته في اللسان في تلح إلى غيلان الرعى . وذكر ابن جنى في الجزء الثانى من هذا الكتاب (باب التطوع بما لا يلزم) قصيدة لغيلان على هذا الروى، وليس فيها ما أورد هنا إلا : \* كأنها وقد رآها الرؤاء \* وهو يصف قوما في سفينة . يقول إنهم يسكنون بسكانات السفينة — وسكانها ذنبا الذى به تعدل وهو المعروف بالدفة — وهى طويلة تلعات بكذوع الصيصاء، وهو ثم نخله طويل، وقد كنى بالتلعات عن السكانات لطولها . وإنما يسكنون بها خشية أن تلقىهم في البحر فيهلكوا . والشعر في إصلاح المطلق . (٥) يتخاطب السفينة فيقول : ردى حتى تصلى المرفأ كما ترد قِطَاة صَمَاء — وصممها ضيق أذنيها . (٦) انظر تكملة هذا الشعر في الجزء الثانى من الخصائص (باب التطوع بما لا يلزم) . (٧) كذا في أ . وفي ب : « سَوَّغَ له » .

ونظير هذا عندى قول طرفة :

في جفانٍ تعترى ناديتا وسديف حين هاج الصنبر<sup>(١)</sup>

- يريد الصنبر، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها، تشبيها بباب قولهم : هذا بـكـر، ومررت ببـكـر، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول : الصنبر؛ لأن الراء مضمومة، إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال : حين هيّج الصنبر، فلما احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجزف فكسر الباء، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها . ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر<sup>(٢)</sup> . وهذا أقرب مأخذا من أن تقول : إنه حرف القافية للضرورة كما حرفها الآخر في قوله :

- هل عرفت الدار أم أنكرتها . بين تبراك فشئى عبقر<sup>(٣)</sup>  
في قول من قال : أراد عبقر<sup>(٤)</sup>، ثم حرف الكلمة . ونحوه في التحريف قول العبد :

(١) الصنبر : الريح الباردة . والسديف : السنام أو شحمه . والبيت من قصيدة له في الديوان

٦٣ مطلعها :

أصحوّت اليوم أم شاقنك هر ومن الحب جنون مستعر

- (٢) ألفز البدر الدمامي في قول طرفة هذا : « حين هاج الصنبر » بفاعل للفعل مجرور ، وأجاب  
١٥ عنه الشيخ السجاعي بمضمون كلام ابن جني ، ولم ينسب هذا إلى ابن جني فعابه عليه الجبرق . انظر هذا  
في تاريخ الجبرق في ترجمة السجاعي في الجزء الثاني ٢ / ٨٠ وانظر كتابة الأمير على المخني في مبحث الجملة  
الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب في الباب الثاني .

(٣) أى المزار العدوى كما في معجم البلدان في عبقر .

- (٤) تبراك وعبقر موضحان و « شئى » تثنية شس ، وهو المكان المليط .

(٥) ومن اللغويين من يقول : أراد : عبقر . انظر اللسان في عبقر .

(٦) هو محمّد بن الحسين . وهو من قصيدة له في الديوان المطبوع في دار الكتب المصرية

ص ٤٢ وما بعدها .

وما دُمِيَّةٌ مِنْ دُمِيٍّ مَيَّسًا <sup>(١)</sup> نَّ مَعِيَّجَةً نَظَرًا وَاتِّصَافًا  
أراد — فيما قيل — مَيَّسَانِ، فزاد النون ضرورة، فهذا — لعمرى — تحريف بتعجرف  
عارٍ من الصنعة . والذي ذهب أنا إليه هناك في (الصنبر) ليس عاريا من الصنعة .  
فإن قلت : فإن الإضافة في قوله ( حين هاج الصنبر ) إنما هي إلى الفعل لا إلى الفاعل  
فكيف حُرِّفت غير المضاف إليه ؟ قيل الفعل مع الفاعل كالجاء الواحد ، وأقوى  
الجزأين منهما هو الفاعل ، فكأن الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل ، فلذلك جاز  
أن يتصور فيه معنى الجزأ .

فإن قيل : فانت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جرته في اللفظ  
واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع ، فإذا كان في اللفظ أيضا مرفوعا  
فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى أن تحوّر  
به فتوهمه مجرورا ؟ قيل هذا الذي أردناه وتصوّره هو مؤكّد للعنى الأول ، لأنك  
كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع ، كذلك تَمَّمت حال الشبه بينهما فتصوّرت  
في المرفوع معنى الجزأ . ألا ترى أن سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه  
وتمثّل ذلك في نفسه ورّسا في تصوّره ، زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه ،  
بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجزأ ، كلّ ذلك تفعله العرب ،  
وتعتقده العلماء في الأمرين ، ليقوى تشابههما وتعمّر ذاتُ بينهما <sup>(٢)</sup> ، ولا يكونا على

(١) قبله — وهو مطلع القصيدة — :

ألم خيال عشاء فطاما      ولم يك إذ طاف إلا اختافا  
لمبة إذ طرقت موهنا      فأضفى بها دقا مستجافا

رصد : ٢٠

بأحسن منها غداة الرحيل      بل قامت ترايك وحفا غدافا

(٢) هي كورة بين البصرة وواسط كما في ياقوت . والبيت في اللسان (ميس ووصف) .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الفاعل مع الفعل » . (٤) بالبناء للفاعل كما ضبط

في أ . يقال : عمر الشيء — كنصر وكرم وسميع — : صار عامرا كما في القاموس .



(١) حُرِدٌ، وتناظر غير مُجْدٍ، فاعريف هذا من مذهب القوم واقتفه تصب بإذن الله تعالى .

ومن ذلك قولهم في قول العرب : كُلُّ رَجُلٍ وَصَّنَعْتُهُ ، وَأَنْتَ وَشَأْنُكَ : معناه أنت مع شأنك ، وكل رجل مع صنعته ، فهذا يوهم من أَمِّمَ أَنْ الثَّانِي خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قوله ( مع شأنك ) خبر عن أنت .  
وليس الأمر كذلك ؛ بل لعمري إن المعنى عليه ، غير أن تقدير الأعراب على غيره .  
وإنما ( شأنك ) معطوف على ( أنت ) ، والخبر محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كُلُّ رَجُلٍ وَصَّنَعْتُهُ مَقْرُونَانِ ، وَأَنْتَ وَشَأْنُكَ مَصْطَحِبَانِ . وعليه جاء العطف بالنصب مع أنت ؛ قال :

(٢) أَغَارَ عَلَى مِعْزَايَ لَمْ يَدْرِ أُنْثَى وَصَفْرَاءَ مِنْهَا عِبِلَةُ الصَّفَوَاتِ  
ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أن ( أنت ظالم ) جواب مقدم ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله ( أنت ظالم ) دالٌّ على الجواب وساد مسدده ؛ فأما أن يكون هو الجواب فلا .

(٣) ومن ذلك قولهم في عليك زيدا : إن معناه خُذْ زيدا ، وهو — لعمري — كذلك ، إلا أن ( زيدا ) الآن إنما هو منصوب بنفس ( عليك ) من حيث كان اسما لفعل متعدي ، لا أنه منصوب بـ ( خذ ) .

ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ؛ فإذا مررت بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ؛ فإن أمكك أن يكون

- (١) أي على غضب واغتيال ، يقال : حرد الرجل إذا اغتالط فحرش بالذي غاظه .  
(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش ، ج : « ضيعة » . والضيعة هنا : حرفة الرجل وتجارته وصناعته .  
(٣) أورده في اللسان ( معز ) . و « صفراء » يريد قوسا . والصفوات حجارة ملس مسترزة ، وكأنها كان يرى بها مكان الصهام . وقوله ( أغار ) أي الذئب أو السبع . (٤) كذا في ش ، ب . وقد سقط هذا اللفظ « ما » في أ .

تقدير الإعراب على ستمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ، ألا تراك تفسر نحو قولهم : ضربت زيدا سوطا أن معناه ضربت زيدا ضربة بسوط . وهو — لا شك — كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أى ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبثة حذف المضاف . ولو ذهبت لتأول ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه : ضربة بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله : أمرتك الخير ، وأستغفر الله ذنبا ، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف ، أى ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط ، فهذا — لعمري — معناه ، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف .

### باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ

به ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه

من ذلك أن ترى رجلا قد سدّدهما نحو الغرض ثم أرسله ، فتسمع صوتا فتقول : القرطاس والله ، أى أصاب القرطاس . فد (أصاب) الآن في حكم الملفوظ به

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تركت » . وهو يحفظ مغاير ويبدو أنه إصلاح من الشنقيطى أو كتابة في موضع ترك يراضا . (٢) يريد قول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ففسد تركك ذا مال وذا نسب

وانظر الكتاب ١ / ١٧ ، والخزانة ١ / ١٦٤ (٣) يريد قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

وانظر الخزانة ١ / ٨٦ (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بقوله » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فأما على طريق » .

لَبْتَةً ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه ثابت مناب اللفظ به .  
 وكذلك قولهم لرجل مَهْوٍ بِسَيْفٍ في يده : زيدا ، أى أضرب زيدا . فصارت  
 شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به . وكذلك قولك للقادم من سفر : خيرَ مَقْدَمٍ ،  
 أى قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَمٍ ، وقولك : قد مررت برجلٍ إن زيدا وإن عمرا ، أى إن  
 كان زيدا وإن كان عمرا ، وقولك للقادم من حَجَّبه : مبرور مأجور ، أى أنت  
 مبرور مأجور ، ومبرورا مأجورا ، أى قَدِمْتَ مبرورا مأجورا ، وكذلك قوله :  
 رَسَمِمْ دارَ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كَدْتُ أَقْضَى الغَدَاةَ من جَلَلِهْ<sup>(١)</sup>

أى ربَّ رسم دار . وكان رؤية إذا قيل له كيف أصبحت يقول : خير عافاك  
 الله — أى بخير — يَحْذِفُ<sup>(٢)</sup> الباء لدلالة الحال عليها بحرى العادة والعرف بها .  
 وكذلك قولهم : الذى ضربتُ زيد ، تريد المَاءَ وتحذفها ، لأن في الموضع دليلا  
 عليها . وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة ، وهى قوله سبحانه « واتقوا  
 الله الذى تساءلون به والأرحام » ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش  
 والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس<sup>(٣)</sup> ، بل الأمر فيها دون  
 ذلك وأقرب وأخف والطف ؛ وذلك أن حمزة أن يقول لأبى العباس : لمانى لم  
 أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمَر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية  
 حتى كأنى قلت : (وبالأرحام) ، ثم حذف الباء ؛ لتقدم ذكرها ؛ كما حُذِفَتْ لتقدم<sup>(٤)</sup>

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « أر » . (٢) انظر مجالس نعلب ٩١

(٣) هو جميل بن عبد الله بن معمر ، صاحب بئنة . وانظر الأمالى ١ / ٢٤٦ والسقط ٥٥٧  
 والخزانة ٤ / ١٩٩ والعينى ٣ / ٣٣٩ ، والسيوطى ١٢٦ (٤) هذا البيت من شواهد النحو

في مباحث حرف الجر ، وهو مطلع القصيدة ، وبعده :

موحشا ما ترى به أحدا تنسج الرياح ترب معتدله

واقفا في رباع أم جبير من ضحا يومه إلى أصله

(٥) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « ويحذف » . (٦) يريد المبرد . وانظر الكامل

١٥٥ / ٦ ، وشرح الفصل ٣ / ٧٨ (٧) كذا في أ ، ش . وفي ب : « كآ » .

ذكرها في نحو قولك : بَمَنْ تَمَرُّرُ أَمْرٌ ، وعلى من تنزِلُ أنزِلَ ، ولم تقل : أَمْرٌ به ولا أنزل عليه ، لكن حذف الحرفين لتقدم ذكرهما . وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجز لدلالة ما قبله عليه (مع مخالفته له في الحكم<sup>(١)</sup>) في قوله :

وَأَيُّ مَنْ قَوْمَ بِهِمْ يَتَّقِي الْعِدَا      وَرَأْبُ النَّأْيِ وَالْجَانِبُ الْمَتَخَوِّفُ<sup>(٢)</sup>

٥ أراد : وبهم رأب النَّأْيَ ، فحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في قوله : بهم يتقى العدا ، وإن كانت حالهما مختلفتين . ألا ترى أن الباء في قوله (بهم يتقى العدا) منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى ، كقولك : بالسيف يضرب زيد ، والباء في قوله : (وبهم رأب النَّأْيَ) مرفوعة الموضع عند قوم ، وعلى كل حال فهي متعلقة بمحذوف ورافعه الرَّأْبُ — ونظائر هذا كثيرة — كان حذف الباء من قوله (والأرحام) لمشابتها الباء في (به) موضعاً وحكماً أجدر ، وقد أجازوا تباً له وويل على تقدير وويل له ، فحذفوها وإن كانت اللام في (تباً له) لا ضمير فيها وهي

(١) كذا في ب ، ش . وفي أ : « مع مخالفته في الحكم له » . (٢) من نقيضة الفرزدق التي مطلعها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف      وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

وانظار النقاوض ٥٦ طبعة أوربة ، واللسان (رأب) .

(٣) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « مختلفين » .

(٤) كذا في أ ، ب . وقد سقط هذا الحرف في ش .

(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قولهم » .

(٦) كأنه يريد أن يجعل خبراً ، وهذا وجه . والوجه الآخر أن يكون « بهم » صفة (قوم) ، و(رأب) فاعل به ، وعلى هذا فقوله (بهم) مجرور الموضع . وهذا الوجه لا يريده هنا إذ هو قريب من (بالسيف يضرب زيد) .

(٧) كذا في ب . والمعنى عليه صحيح . أي (بهم) خبر والرأب مبتدأ والخبر رافعه المبتدأ عند البصريين . وفي أ ، ش : « رافعة للرأب » وهو لا يستقيم على رأى البصريين .

(٨) جواب « إذا جاز للفرزدق » .

متعلقة بنفس (تبا) مثلها في هلم لك وكانت اللام في (ويل له) خبرا، ومتعلقة بمحذوف وفيها ضمير، فهذا عَرُوض يَدِ الفرزدق .<sup>(١)</sup>

- فإن قلت : فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز  
توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الذي ضربت زيد ، فتقول : الذي ضربت  
نفسه زيد ؛ كما تقول : الذي ضربته نفسه زيد ؟ قيل : هذا عندنا غير جائز ؛  
وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف  
هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض .<sup>(٢)</sup>  
وذلك أن التوكيد والإسماء ضد التخفيف والإيجاز ؛ فلما كان الأمر كذلك  
تدافع الحُكْمَان ، فلم يجوز أن يجمعهما ؛ كما لا يجوز ادغام الملحق ؛ لما فيه من نقض  
الغرض . وكذلك قولهم لمن سدد سمها ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت :  
القرطاس وأنه أى أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب (القرطاس) .  
لو قلت : إصابة القرطاس ، فجعلت (إصابة) مصدرا للفعل الناصب للقرطاس لم  
يجز ؛ من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ،  
ونائبة عنه ، فلو أكدته لنقضت الغرض ؛ لأن في توكيده تثبيتا للفظه المختزل ،  
ورجوعا عن المعتزم من حذفه وأطراحه والاكتفاء بغيره منه . وكذلك قولك للهوى

- (١) المعروف أن اللام في مثل هذا للتبيين . وتقدير الكلام (له أعنى) أو (إرادتي له) ، وليست  
متعلقة بنفس تبا ، نعم يجيز الصبان إذا كان المحذوف غير مخاطب كما هنا أن يتعلق بالمصدر ، ولكن  
ابن جني لا يرى هذا التفصيل ، يدل على ذلك تنقيحهم لك ، واللام في المثال الأخير للتبيين عند الصبان  
أيضا . انظر صبان الأشتوني في مبحث المفعول المطلق .  
(٢) أى مثيله . يقال : هذه المسألة عرّضت لك أى نظيرها ، وقد يقال لابن جني : إن في بيت  
الفرزدق وفي « تبا له ويل » حذف الجواز والمجروح ، وهو خبر ، وحذف الخبر سنن مألوف ، ومنهج  
معروف . فأتينا قراءة حمزة فحذف الجواز وإنهاء حمزة ، وهذا موضع القول بالمواخاة .  
(٣) كذا في ش . وفي أ : « فيه » . (٤) انظر ص ١٢٧ من هذا الجزء .

بالسيف في يده : زيدا ، أى اضرب زيدا لم يحجز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب لزيد ؛ ألا تترك لا تقول : ضربا زيدا وأنت تجعل (ضربا) توكيدا لأضرب المقدرة ؛ من قبل أن تلك اللفظة قد أُنيبت عنها الحال الدالة عليها ، وحذفت هي اختصارا ، فلو أكدتها لنقضت القضية التي كنت حكمت بها لها ، لكن لك أن تقول : ضرباً زيدا لا على أن تجعل ضربا توكيدا للفعل الناصب لزيد ، بل على أن تبدله منه فتقيمه مقامه فتصيب به زيدا ، فأما على التوكيد به لفعله وأن يكون زيد منصوبا بالفعل الذي هذا توكيد له فلا .

(٢) فهذه الأشياء لولا ما عارض من صناعة اللفظ — أعنى الاختصار على شيء دون شيء — لكان توكيدها جائزا حسنا ، لكن (عارض ما منع) <sup>(٣)</sup> فلذلك لم يحجز لا لأن المحذوف ليس في تقدير المفقوظ به .

(٤) ومما يؤكد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة المفقوظ به إنشادهم قول الشاعر :  
قاتلي القوم يا خِزَاعَ ولا يا خُذُكُم مِّن قَتَالِهِمْ فَشَلَّ <sup>(٥)</sup>

فتمام الوزن أن يقال : فقاتلي القوم ، فلولا أن المحذوف إذا دلّ الدليل عليه بمنزلة المثبت ، لكان هذا كسرا ، لا زحافا . وهذا من أقوى وأعلى ما يحتاج به لأن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة المفقوظ به البتة ، فاعرفه ، واشدد يدك به .

(١) في س ، هـ : « هو » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الشيء » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لكن عارض عرض ما منع » . (٤) هو الشذخ ابن يعمر الكافى من شعراء الحماسة ، وهو جاهل . وليس الشناخ ، كما في شرح الدمايني للجزرجية . هـ ، فهو تحريف . (٥) البيت من المنسرح وقد دخله الخوم ، ولو قال : ( فقاتلي ) نجا من ذلك . وقد ذكره أبو رياش كاملا هكذا . وانظر التبريرى في شرح الحماسة . ونهاية الشطر الأول « لا » وانظر الدمايني في الموطن السابق .

وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده ، لتدافع حاله به ؛ من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز . فاعرف ذلك مذهبا للعرب .

وما يدلك على صحة ذلك قول العرب — فيما روينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — : (راكب الناقة طليحان) كذا روينا هكذا ؛ وهو يحتمل عندى وجهين :

أحدهما مانحن عليه من الحذف ، فكأنه قال : ركبُ الناقةِ والناقةُ طليحان ، فحذف المعطوف لأمرين : أحدهما تقدم ذكر الناقة ، والثىء إذا تقدم ذكره دل على ما هو مثله . ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل « فقلنا أضرب بعصاك الحجرَ فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا » أى فضرِب فانفجرت . فحذف (فضرِب) لأنه معطوف على قوله : (فقلنا) . وكذلك قول التغلبى<sup>(٤)</sup> :

\* إذا ما الماء خالطها سبخينا<sup>(٥)</sup> \*

أى شربنا فسبخينا . فكذلك قوله : ركب الناقة طليحان ، أى ركب الناقة والناقة طليحان .

فإن قلت : فهلاً كان التقدير على حذف المعطوف عليه ، أى الناقة وراكبُ

الناقة طليحان ؟ قيل يبعد ذلك من وجهين :

(١) كذا فى الأصول . والأحسن فى التعبير : من حيث إنَّ . (٢) انظر فى تخريجه أيضا التصريح على التوضيح ، والأشبهون فى آخر ما بحث عطف النسق . (٣) كذا فى ١ . وسقط هذا فى ش ، ب . (٤) يريد عمرو بن كلثوم صاحب الحلقة التى أوتها :

ألا هي بصحنك فاصبحينا ولا تبق نحسور الأندرينا

(٥) صدره فى وصف الخمر : \* مشعشة كأن الخمر فيها \* (٦) هذا وجه فى فهم البيت . ويرى بعضهم أن (سبخينا) وصف من السخونة وهو حال من الضمير فى خالطها ، وذلك مزج الخمر بالماء الساخن .

أحدهما أن الحذف اتساع ، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه ، لا صدره وأوله ؛ ألا ترى أن من اتسع بزيادة (كان) حَشَوْا أو آخِرا لا يميز زيادتها أولا ، وأن من اتسع بزيادة (ما) حشوا وغير أول لم يستجز زيادتها أولا إلا في شاذ من القول ؛ نحو قوله <sup>(١)</sup> :

وقدما هاجني فازددت شوقا      بكاء حمامتين تجاوبان

فيمن رواه (وقدما) بزيادة (ما) على أنه يريد : وقد هاجني ، لا فيمن رواه فقال : (وقدما هاجني) أى وقديما هاجني .

والآخر أنه لو كان تقديره : الناقة وراكب الناقة طليحان ، لكان قد حذف حرف العطف وبقى المعطوف به ؛ وهذا شاذ ، إنما حكى منه أبو عثمان عن أبي زيد : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا ، وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحت كيف أمسيت      يزرع الود في فؤاد الكريم <sup>(٢)</sup>  
وأنشد ابن الأعرابي <sup>(٣)</sup> :

وكيف لا أبكي على علاقي      صباي غباي قبالتي <sup>(٤)</sup>

(١) مجذور اللص قصيدة طويلة فيها هذا البيت ، لكن يلفظ : « وما هاجني » في موضع : « وقد ما هاجني » وانظر الأما إلى ٢٨١/١ ، والخزانة ٤٨٣/٤ ومعجم البلدان (حجر) وشواهد المغني للسيوطي ١٣٩ (٢) حذف فيه حرف العطف والأصل : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ، أى إبداء التحية يعمل على الودة والمحبة . والبيت في ديوان المعاني ٢/٢٢٥ عن أبي زيد . وفيه : « يثبت » في مكان « يزرع » . (٣) في اللعان في قيل : « الأزهرى : أنشدني أعرابي :

سالى لا أسق حبيباتي      ومن يوم الورد أمهاتي

\* صباي ، غباي ، قبالتي \* قيلاتي \*

أراد بجبيباته إبله التي يسقيها يشرب الباهيا جعلون كأمهاته « فهل ترى ما هنا محرفة عما في اللسان . والظاهر أن هذه رواية أخرى عن ابن الأعرابي . (٤) العلات جمع علة ، وكأنه يريد هنا ما يتعلل به ، وفسرها بالصباح والغباي والقيلات . يريد نوقا يحلبها صباحا وبعد المغرب وفي القائلة . فالصباح جمع سيوح ، والغباي جمع غبوق ، والقيلات جمع قيلة .



وهذا كله شاذ، ولعله بجميع ما جاء منه، وأما على القول الآخر، فإنه — لعمرى — قد حذف حرف العطف مع المعطوف به<sup>(١)</sup>، وهذا ما لا بد منه؛ ألا ترى أنه إذا حذف المعطوف لم يحز أن يبقى الحرف العاطف قبله بحاله؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه. فإن قلت فقد قال:

قد وعدتني أم عمرو أن<sup>(٢)</sup> تآ تذهن رأسي وتقليني<sup>(٣)</sup> وأ  
\* وتمسح القنفاء حتى تنأ \*<sup>(٤)</sup>

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر، ولأنه أيضا قد أعاد الحرف في أول البيت الثاني، بخاز تعليق الأول بعد أن دعمه بحرف الإطلاق وأعاده، فعرف ما أراد بالأول، بغيري تجرى قوله:

عجل لنا هذا وألحقنا بهذا<sup>(٥)</sup> آل الشحم إنا قد مللناه بجمل<sup>(٦)</sup>  
فكما علق حرف التعريف مدعوما بألف الوصل وأعاده فيما بعد، فكذلك علق حرف العطف مدعوما بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد. فإن قلت: فألف قوله<sup>(٧)</sup> (وا) ملفوظ بها، وألف الوصل في قوله (بذا آل) غير ملفوظ بها، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من الهمزة بذا. فإن قلت: أفيجوز على هذا (قام زيدوه، وعمرو) فتجری

- ١٥ (١) كذا في أ. وفي ش، ب: «من». (٢) يريد بذلك ألا يكون له تأثير ظاهر  
بحذف المعطوف. (٣) أي حكيم بن مبة القمي. انظر الموشح ٢٠ (٤) «تقليني»  
في أ، ب: «تفديني» وقوله «وا» كذا في أ، ب، وفي اللسان في تنأ وفنف وفي  
وقد أصلحت في ش: «واتا» وهو إفساد للشعر ومجافاة للرواية و«القنفاء»: الكمرة، و«تنأ»  
أي تنأ وتبدو، وضبط في الموشح «تنأ» بكسر التاء وهي لغة. (٥) نسب في مسيبويه  
٢٧٣/٢ إلى غيلان وهو غيلان بن حريث الربيعي الراجز كما في العيني ١/٥١٠ على هامش الخزانة.  
٢٠ (٦) «الشحم» في مسيبويه والعيني «بالشحم» و«بجل» أي حسب. وقوله «بذا آل»  
رسم في أ، والكتاب «بذل». (٧) كذا في أ، ب. وفي ش: «وكما». (٨)  
(٨) كذا في أ، ب. وفي ش: «تا».

(١) هاء بيان الحركة تُجرى ألف الإطلاق؟ فإنه أضعف القياسين . وذلك أن ألف الإطلاق أشبه بما صيغ في الكلمة من هاء بيان الحركة ؛ ألا ترى إلى ما جاء من قوله :<sup>(٢)</sup>

ولاعب بالعتي بني بنيه      كفعل الهرّ يحترش العظايا<sup>(٤)</sup>  
فأبعده الإله ولا يؤبى      ولا يُسقى من المرض الشفايا<sup>(٥)</sup>

— وقرأته على أبي علي : ولا يُشقى — ألا ترى أن أبا عثمان قال : شبه ألف الإطلاق ببناء التانيث ، أى فصّح اللام لها كما يصحّحها للهاء ، وليست كذلك هاء بيان الحركة ؛ لأنها لم تقوّ قوة تاء التانيث ؛ أولا ترى أن ياء الإطلاق في قوله :  
\* ... كُله لم أصنعى<sup>(٦)</sup> \*  
قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال : لم أصنعه ، فلذلك كان ( وا ) من قوله ( وتغلينى وا ) كأنه لاتصاله بالألف غير معلق . فإذا كان في اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعد معطوفا به لم يكن هناك كبير مكروه فيعتدّر منه .

١ (١) يريد هاء السكت . (٢) هذا جواب قوله : « فإن قلت أفيجوز » . (٣) هو أعصر ابن سعد بن قيس عيلان كما اللسان في حما . وفي حاشية البحرى ٣٢٤ هذه الأبيات ببعض تغير عما في اللسان منسوبة إلى المستنصر بن ربيعة ، وكذا في طبقات ابن سلام طبعة أدوية ١٢ (٤) قبله :  
إذا ما المرء هم فلم يكلم      وأعيا سمعه إلا ندايا  
والعطاء واحدها عطاية وهى درية . واحترائها : صيدها . (٥) « يؤبى » كذا فى . وفى ش ، ب : « تؤبى » و « الشفايا » كذا فى ش ، ب . وهو الصواب . وفى أ : « الشفايا » يراد الشفاء وهو خطأ . (٦) يريد المازنى . وقد جاء هذا فى تصريح المازنى ص ٥٩ ٥٩ تيمور والعبارة فيه : « فإن الشاعر شبه ألف النصب بهاء التانيث حين قال عطاية وصلاية وما أشبهه » .  
(٧) هذا جزء من بيت تمامه :

قد أصبحت أم الخيلارتدعى      على ذنبا كله لم أصنع  
وهو من أرجوزة لأبي النجم العجلي . وانظر الكتاب ١ / ٤٤ ، والخزانة فى الشاهد ٥٦ .

فإن قلت : فإن هاء بيان الحركة قد عاقبت لام الفعل ؛ نحو أَرَمَهُ ، واغْزَهُ ،  
واخْشَهُ ، فهذا يقوِّمها ، فإنه موضع لا يجوز أن يسوَّى به بينها وبين ألف الإطلاق .  
والوجه الآخر الذي لأجله حَسُن حذف المعطوف أن الخبر جاء بلفظ التثنية ، فكان ذلك  
دليلا على أن الخبر عنه اثنان . فدلَّ الخبر على حال الخبر عنه . إذ كان الثاني هو الأول .  
فهذا أحد وجهي ما تحتمله الحكاية .

والآخر أن يكون الكلام محمولا على حذف المضاف أى راكب الناقة أحد  
طليحين ، كما يحتمل ذلك قوله سبحانه « يَخْرُجُ مِنْهُمَا الذَّوْلُ وَالْمَرْجَانُ » أى من  
أحدهما ، وقد دُهِب فيه إليه فيما حكاه أبو الحسن . فالوجه الأول ؛ وهو ما كنا  
عليه : من أن المحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة المفلوظ به ،  
ألا ترى أن الخبر لما جاء مثنى دَلَّ على أن الخبر عنه مثنى كذلك أيضا ، وفي هذا  
القول دليل على ما يرد من نحوه بمشينة الله [وحوله] .

### باب فى نقض المراتب إذا عَرَضَ هناك عارض

من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل فى نحو ضرب غلامه زيدا . فهذا لم يمتنع  
من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقريئة انضمت إليه ، وهى

- ١٥ (١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ما » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « التنبيه »  
وهو تصحيف ، يريد قوله : « طليحان » : (٣) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ .  
(٤) هذا مقابل قوله فى ص ٢٨٩ : « أحدهما ما نحن عليه من الحذف » .  
(٥) فى الحجة بعد أن أورد ما ذكره المؤلف : « وقال أبو الحسن : زعم قوم أنه يخرج من العذب  
أيضا » ويخطر فى خلدى لهذا أنه سقط هنا بعد « أحدهما » : « لا منهما » .  
٢٠ (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فالأوجه » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب :  
« القدر » . (٨) زيادة فى ش ، ب . وقد خلت منها أ . (٩) كذا فى أ .  
وقد سقطت « لم » فى ش ، ب .

إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمهر على مظهره لفظاً ومعنى. فلهذا<sup>(١)</sup>  
 وجب إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤخر الفاعل فتقول: ضرب زيداً غلامه،  
 وعليه قول الله سبحانه: «وإذ آتينا إبراهيم ربه»<sup>(٢)</sup> وأجمعوا على أن ليس بجائز<sup>(٣)</sup>  
 ضرب غلامه زيداً، لتقدم المضمهر على مظهره لفظاً ومعنى. وقالوا في قول النابغة:  
 جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل  
 إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لثلاث يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً<sup>(٤)</sup>  
 (إلى الفاعل) فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:  
 \* جزى ربه عني عدي بن حاتم \*

عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة.

فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقديم، والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل<sup>(٥)</sup>  
 منهما الموقع الذي هو أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن<sup>(٦)</sup>

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «أوجب».

(٢) من القائلين بالجواز أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد، وهو من أصحاب الكسائي. وكانت  
 وفاته سنة ٢٤٣، فكان ابن جني لم يطلع على خلافه. وانظر كتب النحوي مبحث الفاعل.

(٣) أي الذي يأتي. والذي طبعه الزواة أن فائل هذا أبو الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم.  
 وإنما وهم من وهم في نسبه إلى النابغة أن النابغة شمر شيبها بهذا وهو:

جزى الله عبسا عبس آل بغيض جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ويقول العيني: «عزاه بعضهم إلى النابغة الذي يأتي، وأبو صيدة إلى عبد الله بن همارق، والأعلم  
 لأبي الأسود، وقيل: لم يدركه، حتى قال ابن كيسان: أحسبه مولداً مصنوعاً» والبيت من شواهد  
 النحوي باب الفاعل. وانظر الخزائن طبعة السلفية ١/ ٢٥٣ والعيني ٢/ ٨٧ على هامش الخزائن.

(٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «إلى». (ه) كذا في الأصول. والمناسب: «إليه».

(٦) كذا في أ. وفي ب، ش: «فاني أجيز». (٧) كذا في أ. وفي ش، ب:

«التأخير». (٨) كذا في أ. وفي ش، ب: «كل واحدة».

موضعه التأخير، وإتاما المأخوذ به في ذلك أن يُعتقد في الفاعل إذا وقع مؤثرا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدما فقد أخذ مأخذه، ورست به قدمه . وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظا ومعنى . وهذا ما لا يجوز القياس .

قيل : الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله، فإن هنا طريقا آخر يسوغك غيره، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم وأطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل ، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال : إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا ؛ نحو قول الله عز وجل « إنما يخشى الله من عباده العلماء » وقول ذي الرقة :

- ١٠ أستحدثت الركب من أشياءهم خبرا أم عاود القلب من أطرايه طرب<sup>(٢)</sup>  
وقول معقرب بن حماد الباري :<sup>(٣)</sup>  
أجد الركب بعد غد خُفوف وأمسّت من لبائلك الألوف<sup>(٤)</sup>  
وقول درّتي بنت ععبدة :<sup>(٥)</sup>

(١) كذا في ش . وفي أ ، ب ، ج : « تقديم » . (٢) ثالث بيت من قصيدته التي مطلعها :  
ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كل مفرة سرب  
وانظر شرح شواهد الشافية ١٨٩ ، والديوان في صدره . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قال » .  
(٤) الخفوف : الارتحال . وأجد : أورت الجدة . كأنه يريد أن الارتحال بعد غد أي نية ذلك جعلهم يجتدون وينشغلون في التهيؤ للرحيل . والألوف محبوبته . ويبدو أن هذا من قصيدته التي فيها :  
وذبيانية وصت بنيا بأن كذب القراطيف والقرورف

- ٢٠ وانظر في هذا البيت وثلاثة معه الخزنة ٢/٢٩٣ ، ١٥/٣ ، واللائل ٤٨٤ ، والكشاف العنكوت) .  
(٥) من بن قيس بن ثعلبة كما في الكتاب ١/٩٢ . وفي اللسان (أبو) : « درّتي بنت سيار بن ضبرة...  
ويقال : هو لعمة الخثيمية » . وفي الحاشية أن هذا الشعر لعمة الخثيمية ؛ وكذا في العيني . ويبدو أن ما في اللسان ( الخثيمية ) تحريف عن ( الخثيمية ) . وانظر الحاشية بشرح التبريزي طبعة بن ٨٣٤ .

إذا هبط الأرض المخوف بها الردى يُخَفِّضُ مِنْ جَاشِيَهُمَا مُنْصَلَاهُمَا<sup>(١)</sup>  
وقول لبيد :

فَسَدِيقُ الرِّيَّانِ عُرِّيَ رَسْمُهَا خَلَقًا كَمَا صَيَّنَ الْوَحْيَ سِلَاحُهَا<sup>(٢)</sup>  
ومن أبيات الكلاب :<sup>(٣)</sup>

إِعْزَادُ قَلْبِكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدِهِ وَهَاجَ أَهْوَاكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ  
فقدّم المفعول في المصراعين جميعاً، ولبيد أيضاً :

رُزِقْتُ مَرَايِيعَ النُّجُومِ وَصَابِهَا وَدُقُّ الرُّوَاعِدِ جَوْدُهَا فَرِيَاهُمَا  
وله أيضاً :

لَمَعْفَرٍ قَهْدٍ تَنَازَعِ شِلْوَهُ غَبَسُ كَوَاسِبُ مَا يَمْنُ طَعَامُهَا<sup>(٤)</sup>  
وقال الله عز وجل : « أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ » وقال الآخر :

أَبْهَكَ اللَّهُ مِنْ قَلْبٍ نَصَحْتُ لَهُ فِي حُبِّ جُمْلٍ وَيَأْنِي غَيْرِ عَصِيَانِي  
وقال المرقش الأكبر :

لَمْ تَشْجُ قَلْبِي مِلْحوَادِثٍ إِذْ لَا صَاحِبِي الْمَتْرُوكُ فِي تَغْلَمِ<sup>(٥)</sup>

(١) تقول ذلك في أخويها ترثيها . وفي الجماسة أن هذا العمرة في ابنها ترثيها . ومن هذه  
المرثية ما يستشهد به النحويون في باب الإضافة :

هنا أخوا في الجرب من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما

وانظر العيني في شواهد الإضافة ، والأعلم في المرجع السابق ، واللسان في أبو . (٢) من معلقته التي أوتها :  
عفت الديار محلها فقامها يعني تأبد غولها فرجامها

(٣) ١٤٢ / ١ ، وفي شواهد المغنى للبغدادى ٩٢٦ / ٢ : « قال ابن خلف : الشعر لعمر بن  
أبي ربيعة » ولم أره في الديوان . (٤) يصف بقرة وحشية تضطرب لولدها الذي أكلته السباع ، وهو

المعنى بالمعفر القهيد — والمعفر : الذى قطعت عنه الرضاعة إما يراى فطامه . والقهيد : الأبيض في كدرة —  
ويعنى بالغبس الكواسب السباع ، وجعلها لا يمين طعامها لأنهن يكسبنه بأنفسهن فلا يد طين لأحد .  
وقوله : « غبس » كذا في أ . وفي ش : « غبس » . (٥) هذا من قصيدة مفضلية . يرب  
صاحبها له دفن في تغلم وهو وضم : وانظر شرح ابن الأنبارى للفضليات ٤٨٧

وفيها :

- (١) في باذخاتٍ من عَمَايَة أو يرفعُه دون السماء خِمْ
- والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعلّم غير مستنكر، فلما كثُر وشاع تقديم المفعول [على الفاعل<sup>(٢)</sup>] كان الموضع له ، حتى إنه إذا أُخِّر موضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه قال : جزي عدى بن حاتم ربّه ، ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدّماً عليه مفعوله بخاز ذلك<sup>(٣)</sup> ، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يحفّ عليك ؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبسّع ؛ ألا ترى أن سيويوه أجاز في جر (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون من موضعين : أحدهما بإضافة الحسن إليه ، والآخر تشبيهه له بالضارب الرجل ، هذا مع أنّا قد أحطنا علماً بأن الجتر في (الرجل) من قولك : هذا الضارب الرجل إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إياه بالحسن الوجه ، لكن لما اطرّد الجتر في نحو هذا الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، صار كأنه أصل في بابه ، حتى دعا ذلك سيويوه إلى أن عاد (فشبه الحسن الوجه) بالضارب الرجل ، [من الجهة التي إنما صحّت للضارب<sup>(٤)</sup> الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه] وهذا يدلّك على تمكّن الفروع عندهم ، حتى إن أصولها

(١) قبله :

١٥

لو كان حيّ ناجياً لنحا من يومه المرلم الأعصم  
والمرلم الأعصم : الوعل ، وعماية جبل ، وكذا خيم . يقول : هذا الوعل معنم بأعلى الجبال ومع ذلك يدركه الموت . وقوله « في باذخات » كذا في أ . وهو الصواب . وفي ش ، ب : « ياذخ » .

(٢) زيادة في ش خلت منها أ ، ب .

(٣) كذا في أ . ش ، وفي ب : « لذلك » .

(٤) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « تشبيهه » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فشبه به الحسن الوجه » .

(٦) زيادة في ش ، ب ، و ، ه ، خلت منها أ .

٢٠

التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته<sup>(١)</sup>  
إليها ، وجعلته عطية منها لها ، فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لمّا استمرّ وكثر  
كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل .

فإن قلت ، إن هذا ليس مرفوعاً إلى العرب ولا محكياً عنها أنها رأته مذهبا ،  
وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولاً ، ولستنا نقول سيبويه ولا غيره في هذه العلة  
ولا غيرها ، فإن الجواب عن هذا حاضر عتيق ، والخطب فيه أيسر ، وسند كره  
في باب على هذا بإذن الله . ويؤكد أن الهاء في ( ربه ) لعدى بن حاتم من جهة  
المعنى عادة العرب في الدعاء ؛ ألا تراك لا تكاد تقول : جزى ربُّ زيد عمراً ، وإنما  
يقال : جزاك ربُّك خيراً أو شراً . وذلك أوفق ؛ لأنه إذا كان مجازيه ربه كان أقدر  
على جزائه وأملأ به . ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه .

ومما تقيضت مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط ، فإنهما يميّزان مقبدين<sup>(٥)</sup>  
على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رتبة المفعول أن يكون بعد العامل فيه . وذلك  
قوله سبحانه وتعالى « وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » ف ( أي منقلب )  
منصوب على المصدر بـ ( ينقلبون ) ، لا بـ ( سيعلم ) ، وكذلك قوله تعالى « أيما الأجلين

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « واستعادت » . وفي الخزانة في شواهد الفاعل : « فاستعادت » .  
(٢) جواب قوله : « فإن قلت إن هذا ... » . (٣) عرض ابن زمخشري في شرح المفصل  
٧٦/١ لمذهب ابن جني في مسألة ( ضرب غلامه زيدا ) ورأيه في مرجع الضمير في البيت ، ثم قال : « وذلك  
خلاف ما عليه الجمهور ، والصواب أن تكون الهاء مائدة إلى المصدر ، والتقدير : جزى رب الجزاء ،  
وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر ؛ إذ كان دالاً عليه » . وترى مثل هذا في أمالي ابن السجري ١٠٢/١  
(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج « إملأته » وفي عبارة الخزانة : « إيلامه » . والوجه ما أثبتنا .  
و « إملأ به » أي أوتق بأدائه ، يقال : ملؤ فهو ملء . إذا كان ثقة غنيا . (٥) أي المفعول  
في الاستفهام والمفعول في الشرط ، وقصدتني الضمير نظراً لهذا التعدد . (٦) كذا في أ ،  
وفي ش ، ب : « متقدمين » . (٧) كذا في ب ، ش . وفي أ : « يعلم » .



- قضيت فلا عدوان على » وقال « آياتنا تدعوا لله الأسماء الحسنى » فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولا . وكيف يكون ذلك وقد قال عز اسمه « وضرب الله مثلا » وقال تعالى « ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت » وقال « يحرفون الكلم عن مواضعه » وقال « قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم » وهو ملء الدنيا كثرة وسعة ، لكن إنما وجب تقديمه لقريضة انضمت إلى ذلك ، وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها . فهذا من النقض العارض .
- ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا ، نحو قولهم : عندك مال ، وعليك دين ، وتحتك بساطان ومعك ألفان . فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها ، إلا أن مانعا منع من ذلك حتى لا تقدمها عليها ، ألا ( ترى أنك ) لوقات : غلام لك ، أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن ؛ لا لأن المبتدأ ليس ( موضعه التقديم )<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup> لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتدأ هنا نكرة ؛ ألا تراه لو كان معرفة لاستمر وتوجه تقديمه ، فنقول : البساطان تحتك ، والغلام لك . أفلا ترى أن ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه : من قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب ، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة ؛ كقولك : هل غلام عندك ، وما بساط تحتك ، بغنيته الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحته ، واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جليا مفهوما . ولو أخبرت عن النكرة في الإيجاب مقدمة فقلت : رجل عندك كنت قد أخبرت عن

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بقسمها » . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« تراك » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب ، و ، هـ : « يحجز » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، و ، هـ ، ب : « موضعه يحسن التقديم » .

منكور لا يعرف ، وإنما ينبغي أن تقدم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور ، نحو زيد عندك ومحمد منطلق ، وهذا واضح . فإن قلت : فلم وجب مع هذا تأخير النكرة في الإخبار عنها بالواجب ، قيل لما قبح ابتداؤها نكرة لما ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي باب به أن يكون نكرة ؛ فكان ذلك إصلاحاً للفظ ، كما أخرّوا اللام لام الابتداء مع ( إن ) في قولهم : إن زيدا لقايم لإصلاح اللفظ . وسترى ذلك في باب بعون الله وقدرته . فاعلم إذا أنه لا تنقّص مرتبة إلا لأمر حادث ، فتأملّه وابحث عنه .

### باب من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصل من فصول العربية طريف<sup>(١)</sup> ؛ تجده في معاني العرب ، كما تجده في معاني الإعراب<sup>(٢)</sup> . ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة .  
فَمَما جاء فيه ذلك للعرب قولُ ذى الرِّمة :  
ورَمِلَ كأوراكِ العَذاري قطعتهُ إذا أَلْبَسْتَهُ الْمُظْلِمَاتُ الحَنادِسَ<sup>(٣)</sup>  
أفلا ترى ذا الرِّمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً . وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبّه أعجاز النساء بكُثبان الأنقاء ، ألا ترى إلى قوله :  
ليسَ قَضِيبٌ تحتَه كَثِيبٌ وفي القِلَادِ رَشَاءٌ رَبِيبٌ<sup>(٤)</sup>

(١) كذا في ب . وفي ش ، ج : « طريف » وسقط هذا اللفظ في أ .

(٢) يريد ما يرجع إلى الإعراب في الكلام ، وجعل ذلك مقابلاً لمعاني العرب التي تعالجها وأعراضها من الكلام . وسيعرض لهذا في قوله : « وهذا المعنى عني قد استعمله النحويون » .

(٣) ( ألبسته ) : غطته . والحنادس جمع حندس . والحندس : اشتداد الظلة ، وقد ذهب بها مذهب الوصف . وانظر الديوان ٣١٨ ، والبيت من قصيدته التي مطلعها :

ألم تسأل اليوم الطلول الدوارس بحزري وهل تدري القفار البسايس

وانظر أيضاً كامل المبرد ص ٢ ج ٧ (٤) القلاد واحد قلادة . والرشاء : الغلي إذا تحرك وقوى ومشي مع أمه . والبيت في اللسان في قد .

وإلى قول ذي الرقة أيضا - وهو من أبيات الكتاب - :  
 ترى خلفها نصفاً قناة قويمية<sup>(١)</sup> ونصفاً نقاً يرتج أو يتمرم<sup>(٢)</sup>  
 وإلى قول الآخر :

خُلِقَتْ غير خَلْقِ النِّسْوَانِ      إِنْ قَبِتْ فَالْأَعْلَى قَضِيبُ بَانَ  
 وَإِنْ تَوَلَّيْتُ فِدَعَصَتَانِ      وَكَلَّ إِذْ تَفَعَّلُ الْعَيْنَانِ<sup>(٣)</sup>  
 وإلى قوله :<sup>(٤)</sup>

كِدَ عِصِّ النَّقَا يَمْشِي الْوَلِيدَانِ فَوْقَهُ      بِمَا احْتَسَبَا مِنْ لَيْنٍ مَسٍ وَتَسْهَالِ  
 وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائي الكبير :  
 كَمْ أَحْرَزْتُ قُضْبُ الْهِنْدِيِّ مُصَلَّتَةً      تَهْتَرُ مِنْ قُضْبٍ تَهْتَرُ فِي كُثْبٍ<sup>(٥)</sup>

- ١٠ (١) ص ٢٢٣ ج ١  
 (٢) قال الأعمى : « وصف امرأة بفعل أعلاها في الإرهاف واللطافة كالقناة ، وأسفلها في ابتلائه  
 وثباته كالنقا المرتج . والنقا : الكتيب من الرمل . وارتجابه اضطرابه وانهايل بعضه على بعض ليه .  
 والتمرم أن يجرى بعضه في بعض » . وهو من قصيدة في الغزل بمبة أولها :  
 خليلى لأربع بوهين مخبر ولا ذوجى يستنطق الدار يعذر  
 وانظر الديوان .  
 ١٥ (٣) ( دعصتان ) ثنية دعصة ، وهى قطعة من الرمل . والإذ : العجب والإمر العظيم . والشعر  
 فى اللسان فى دعص . (٤) هو لامرى القيس . وقد وقعت النسبة فى ج .  
 (٥) من قصيدته التى أولها :

- السيف أصدق إنباء من الكتب      فى حده الحد بين الحد واللعب  
 و « قضب الهندى » أى الحديد أو الصنع الهندى يريد السيوف ، و « مصلة تهتر » حالان من القضب ،  
 و « من قضب » تميز ( كم ) ويريد بهذه القضب القدرود القويمة فوق الأعجاز اللينة كالكتب من الرمال .  
 يريد أن السيوف تغلف المصارلين بها بحسان النساء إذ يقعن فى السبي ، ومثله ما قبله :  
 كم كان فى قطع أسباب الرقاب بها      إلى المختورة الصذراء من سبب  
 و « تهتر » كذا فى ج . وفى ش ، ب : « تهتر » . وقد سقط « تهتر » فى الموضع الثانى فى أ .

(١) (ولله البحريّ) فما أعذب وأظرف وأدمث قوله :

أين الغزال المستعير من التقى      كفلاً ومن نور الأفاحي مبسماً<sup>(٢)</sup>

فقلب ذو الرمة العادة والعرف في هذا ، فشبه كُثبان الأنقاء بأعجاز النساء . وهذا كأنه يخرج يخرج المبالغة ، أى قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار كأنه الأصل فيه ، حتى شبه به كُثبان الأنقاء . ومثله للطائي الصغير :

في طلعة البدر شيء من ملاحيتها      وللقيصيب نصيب من تثنيها<sup>(٣)</sup>  
وآخر من جاء به شاعرنا ، فقال :

نحن ركب ملجئ في زى ناس      فوق طير لها شخوص الجمال<sup>(٤)</sup>

بفعل كونهم جئاً أصلاً ، وجعل كونهم ناساً فرعاً ، وجعل كون مطاياها طيراً أصلاً ، وكونها جملاً فرعاً ، فشبه الحقيقة بالمجاز في المعنى الذى منه أفاد المجاز من الحقيقة

(١) كذا في ب ، ج . وفي ش : « ولله دثر البحريّ » وفي أ : « والبحريّ » وهو عطف على الطائي .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أحمد وإبراهيم ابني المدبر أوطا :

أحلتى سلى بكازمة اسلمها      وتعلما أن الجسوى ما هجما

واظفر الديوان .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فهذا » .

(٤) كذا في ب ، ش . وفي أ : « فصار » .

(٥) « من تثنيها » . كذا في ج ، وفي ب ، ش : « في تثنيها » . وهو من قصيدة في مدح المتوكل أوطا :

أنافعى عند ليلى فرط حبها      ولوعة لى أديها وأخفيها

(٦) كذا في أ . وفي ب ، ج ، ش : « ما » .

(٧) من قصيدة في مدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكي ، أوطا :

صلة الهجرلى وهجر الوصال      نكساتى في السقم تنكس الهلال

وبعده :

من بنات الجدبل تمشى بنا في الد      يبيد مشى الأيام في الآجال

وقوله (فوق طير) أى فوق ركائب كالطير .

ما أفاد . وعلى نحو من هذا قالوا للناقاة (جُمَالِيَّة) لأنهم شبهوها بالجمل في شدته وعلو خلقه ؛ قال الأعشى :

جُمَالِيَّةٌ تَغْتَسِلُ بِالرِّدَافِ إِذَا كَذَبَ الْآثِمَاتُ الْهَجِيرَا<sup>(١)</sup>

وقال الراعي :

\* على جُمَالِيَّةٍ كَالْفَحْلِ هِمْلَاجٍ \*  
وهو كثير . فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل في بابه ، حتى عادوا فشبهوا الجمل بالناقاة في ذلك ؛ فقال :

وَقَرَّبُوا كُلَّ جُمَالِيٍّ عَصِيٍّ قَرِيبَةً نُذُوْتُهُ مِنْ تَحْمِيْضَةٍ

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كانت الفرع أفاده من الأصل ، ونظائره في هذه اللغة كثيرة .

١٠

وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم ، فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجتر في الوجه من موضعين ، أحدهما

(١) (تقتل) : تسرع ، والرداف جمع الرديف وهو — كالردف — : من يركب خلف الراكب ،

يريد أنها تقوى على السير وفوقها أكثر من راكب ، والآثمات من التوق : المبطئات ، وكذب البعير الهجير : أساء السير فيه ولم يصدق . وهو من قصيدة له في الديوان وقيله :

ويبيداه يلعب فيها السرا      ب لا يهتدى القوم فيها مسيرا  
قطعت إذا سمع السامعو      ن للجدب الجون فيها صبرا  
بناجية كأنات الثميل      توفي السرى بعد أين صيرا

(٢) هو هيمان بن خفافة كما في اللسان في جبل وعظه وحض . وعظه : يرعى الغشاء من الأنهار . والندوة موضع شرب الإبل . والمحمض : حيث يرعى الحمض وهو من النبات ما فيه ملوحة ، وهو ما تشبه الإبل . يقول : موضع شربه قريب لا يتعب في طلب الماء . وانظر نوادر أبي زيد ١١٤ والأمال

الإضافة، والآخرة تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجز تشبيها له بالحسن الوجه؛ على ما تقدم في الباب قبل هذا .

فإن قيل : وما الذي سوغ سبويه هذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعمل به ؟ قيل يدل على صحة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شبت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما ؛ ألا تراهم لما شتبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تسمى ذلك المعنى بينهما بأن شتبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وكذلك لما شتبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم ( عليه السلام والرحمت ) وقوله : \* بل جَوَزَ تِهَاءَ كظَهَرَ الْجَحْفَتِ \*<sup>(٥)</sup>

وقوله :<sup>(٦)</sup>

اللهُ نَجَاكَ بِكَفَى مَسَامَتْ من بعيدا وبعيدا وبعدمت<sup>(٧)</sup>  
صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

(١) في اللسان (جمل) : « عمت » ويدرو أنه تحريف عما هنا . (٢) كذا في أ ، ج ، ش ، ب : « فكذلك » . (٣) سقط لفظ « نحو » في ش ، ب . وثبت في أ ، ج . (٤) أي سؤ الذنب كما في اللسان في جف ، وشواهد الشافية ٢٠٠ (٥) بعده :  
قطعها إذا المها تجمعت مآرنا إلى ذراها أهدفت

جوز التيهاء : وسطها . والجحفة : الترس من جلد ، وتجمعت : دخلت في جوفها . والمآرنا أصلها المآرين جمع المثران وهو كاس الوحش ، وذراها : ظلها ، وأهدفت : بلغت . وقوله : ( بل جوز تيهاء ) أي رب جوز تيهاء . وقوله كظهر الجحفة أي في الاستواء ، وقوله قطعها إذا المها تجمعت مآرنا أي في وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كنسه من الحور تلتجأ إلى ظل المسارين .

(٦) هو أبو النجم كما في اللسان في ما . وانظر شواهد الشافية ٢١٨ ، وانظر ١٤٨/٢

(٧) « بعدمت » أراد : بعد ما ، فأبدل الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث . انظر اللسان ( ما ) .

كذلك شبهوا أيضا الوصل بالوقف في قولهم : ثلاثة أربعة يريد ثلاثة أربعة ، ثم تخفف الهمزة فتقول : ثلاثة أربعة ، وفي قولهم : (سبباً وكللاً) . وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم : (الحمر ، ورأيا) وقولهم : وهو الله ، وهى التى فعلت ، وقوله :

فقمْتُ للطيف مرثاعاً وأرقى فقلت أهى سرت أم عادنى حلم

(١) أى لوجرياً في الشعر . ومن الأول قوله :

إن الدب فوق المتن دبا وهبت الريح بمورها

\* ترك ما أبى الدب سبباً \*

والدب : الجراد . والتنون جمع المتى ، وهو ما صلب من الأرض . والمور - بضم الميم - : الغبار . والسبب : القفر والمفاضة .

ومن الثانى قوله :

كان مهواها على الكلكل وموقعا من ثفتات زل

موقع كنى راهب يوصل في غيش الصبح وفي التجل

وهو في وصف ناقته . والكلكل : الصدر . والثفتات جمع الثفنة ، وهو ما يقع على الأرض من أعضاء

الإبل . وزل : خفاف . وانظر شرح شواهد الشافعية للبغدادي في الشاهدين ، وفي الشاهد الثانى الخزانة

٥٥١/٢ (٢) يريد أن (الأحر) إذا خفف يحذف الهمزة وتقل حركتها إلى اللام يجوز حذف

همزة الوصل في غير الوصل لتحريك اللام ، وهو وإن كان عارضا فقد أجرى مجرى اللازم على هذا الوجه .

(٣) يريد أن (رؤيا) إذا خففت همزتها بإبدالها واوا فإن بعض العرب يرى إبدال الواو ياء

لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وهو يجعل العارض كالأصل اللازم ، ومادة العرب على خلافه

فيقولون : الرويان من غير إبدال . (٤) أجرى واو العطف وهى ليست لازمة مجرى اللازمة

التي هى جزء من الكلمة تخفف بتسكين ما هو في حكم الوسط . (٥) هو زياد بن حمل من قصيدة

طويلة في الحماسة ، وقبله :

زارت رويقة شعنا بعد ما هجموا لدى نواحل في أرساغها خدم

يريد أن خيال رويقة - وهو اسم محبوبته - زارهم وقد عرسوا في السفر . وأراد بالنواحل الرواحل ،

والخدم واحدتها خدمة وهى السيرة شدة عليها . وانظر الخزانة ٣٩١/٢ ، وشرح الحماسة للبريزي

طبعة بن ٦٠٨ (٦) «لطيف» كذا في ش ، ب ، ج . وفى أ : «الضيف» . «وأرقى»

كذا هو فى أ ، ب ، ش . والمعروف فى الرواية : «فأرقى» .

وقولهم ها الله ذا، أجروه مجرى دابة، وقوله :<sup>(١)</sup>

ومن يتق فلان الله معه ويرزق الله مؤثاب<sup>(٢)</sup> وغا<sup>(٣)</sup>

أجرى (تق ف) مجرى علم حتى صار (تقف) كعلم، كذلك أيضا أجروا اللازم<sup>(٤)</sup>

مجري غير اللازم في قول الله سبحانه « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى »<sup>(٥)</sup>

فأجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه

الحرف أصلا، وكما حيل النصب على الجز في التثنية والجمع الذي على حد التثنية،

كذلك حيل الجز على النصب فيما لا ينصرف، وكما شبهت الياء بالالف في قوله :

\* كأن أيديهن بالقاع<sup>(٦)</sup> الفرق<sup>(٧)</sup> \*

(١) كذا في ش، ب، ج، وفي أ : « هاء » . وهو خطأ . و (ها) للتثنية، وهي من تمام (ذا)

وانظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٣٣٦ وما بعدها . ويقرأ (ها الله) بإثبات ألف (ها) كما هي في الرسم .

(٢) « رزق الله » كذا في أ، ج، وفي ش، ب : « رزق المرء » والبيت أورده اللسان

في أوب روى غير معزق : وانظر شواهد الشافية ٢٢٨، وقد ورد في السيرافي غير معزق أيضا، في ١ / ٢٧٠،

٤٠٢ / ٦ / ٣٣٣ من نسخة التيمورية، والصاحبي ١٩

(٣) عبارة ابن سيده : « أراد : يتق . فأجرى تق ف، من (يتق فأن) مجرى علم، تخفف كقولهم

علم في علم » وانظر اللسان (وق) . وقوله : « تق ف » كذا في ش، ب، ج . وسقط في أ « ف » .

(٤) موصول بقوله آتفا : « كما أجروا غير اللازم مجرى اللازم » .

(٥) أى بالاقصصار على ياء واحدة . وهذا في قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان، أما قراءة

الجمهور فنصب يحيي وإظهار الياء الثانية . وانظر البحر المحيط ٨ / ٣٩١

(٦) كذا في أ، ب، وش . والمناسب : « أو » .

(٧) ثبت لفظ « مجرى » في ش، ب، ج، وسقط في أ .

(٨) بعده :

\* أيدي نساء يتعاطين الورق \*

وهو في وصف إبل بسرعة السير والفرق : المكان المستوى لا حجارة فيه . والورق : الدراهم . وانظر اللسان

في فرق، وهو مما نسب إلى روبة في الديوان ١٧٩ وانظر الخزانة ٣ / ٥٢٩، وأما إلى ابن السجري ١ / ١٠٥ .



(۱)  
وقسوله :

\* یادار ہند عفتِ اِلا اُٹافیا \*

كذلك حملت الألف على الياء في قوله - فيما أنشد أبو زيد - :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكِ<sup>(٢١)</sup>

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله :

\* إليك حتى بلغت إياك \*

ومنه قول أمية :  
(٣)

بِالْوَارِثِ الْبَاعِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَمِيرِ الدَّهَائِرِ

كذلك وضع أيضا المتصل موضع المنفصل في قوله :

۱. فما نبأی إذا ما كنت جارتنا ألا يحاورنا إلاك ديار<sup>(۴)</sup>

وَمَا قَلْبُكَ الْوَاقِعُ اسْتَحْسَانًا ، لَا عَنْ قُوَّةِ عِلَّةٍ فِي نَحْوِ غَدِيانٍ ، وَعَشِيَانٍ<sup>(٥)</sup> ، وَأَبْيَضٍ<sup>(٥)</sup> ، كَذَلِكَ أَيْضًا [ قَلْبُ الْيَاءِ<sup>(٦)</sup> أَوْ ] فِي نَحْوِ الْقَوَى ، وَالرَّعَوَى ، وَالْقَوَى ،

(۱) آورد سیوبه فی کتاب ۵۵/۲ هذا الشطرونسبه إلى بعض السعديين .

(٢) نسبة العيني إلى رثوة . انظر شواهد العرب والمبني ، وهو في ديوان رثوة ٧٩ ، فيما نسب إليه .

(٣) قال العيني في شواهد الضمير : « قاله الفرزدق . وما قيل إنه لأمية بن أبي الصلت غير صحيح . » ١٥

وقبله :

إني حلفت — ولم أحلف على فند — فناء بيت من الساعين معمود

وہملاہ بیت :

لـو لم يـشـر به عـيـمـي و بـنـسـه  
كـنـت النـبـي الـذـي بـدـعـو الـى النـور

٢. وهو من قصيدة للقرزوق في مدح يزيد بن عبد الملك وهما: يزيد بن المهلب ، وانظر الديوان ١٠٢ طبع  
أردية ، ويخسر الشواهد المعنى ٢٨ . وقوله : « بالوارث » في الأصول : « الوارث » وهو تحريف .

(٤) قال : العيني : « أنشدوه القراء . ولم يعزه إلى أحد » . (٥) غديان وصف من غدى

— بكسر الهمزة : تغدي ، وعشيان وصف من عشي — بكسر الشين — : تعشي ، وأبيض

الباح : شديد البياض . ويقال فيه أيضا بالكرس . (٦) أثبتت هذه الجملة هنا وفقا لما في أ، ج . وفي ش، ب أثرت هذه الجملة عن «الشرى» .

والبَقْوَى ، والثَنَوَى ، والشَّرَوَى — وقد ذُكِرَ ذلك <sup>(١)</sup> — وقولهم عَوَى الكلب عَوَّةً .  
وكما أتبعوا الثاني الأول في نحو شُدُّ ، وفِرَّ ، وَعَصَّ ، ومُنْذُ ، كذلك أتبعوا الأول  
الثاني في نحو: أُقْتِلَ ، أُخْرِجَ ، أُدْخِلَ ، وأشباه هذا كثير ، فلما رأى سيبويه العرب  
إذا شَبَّهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه ، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه ،  
تثبيتاً لها وتقيماً لمعنى الشَّبه بينهما ، حَكَمَ أيضاً لجزء الوجه من قوله ( هذا الحسن  
الوجه ) أن يكون محمولا على جزء الرجل في قولهم ( هذا الضارب الرجل ) كما أجازوا  
أيضاً النصب في قولهم ( هذا الحسن الوجه ) حملاً له منهم على ( هذا الضارب  
الرجل ) ونظيره قولهم : يا أُمَيَّةَ <sup>(٢)</sup> ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا : أُمَيِّمَ ، فلما أعادوا  
الهاء أقرؤا الفتحة بحالها اعتياداً للفتحة في الميم ، وإن كان الحذف فرعاً . وكذلك  
قولهم ( اجتمعت أهل اليمامة ) أصله ( اجتمع أهل اليمامة ) ثم حذف المضاف  
فأنت الفعل فصار ( اجتمعت اليمامة ) ثم أعيد المحذوف فأقرئ التانيث الذي هو الفرع  
بحالها ، فقليل اجتمعت أهل اليمامة ( نعم ) وأيد ذلك ما قدمنا ذكره : من عكسهم  
التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع ، في تشبيههم كُتُبُانِ الانقضاء بأعجاز  
النساء ، وغير ذلك مما قدمنا ذكره .

ولما كان النحويون بالعرب لاجقين ، وعلى سَمْتِهِمْ آخذين ، وبألفاظهم  
متحليين ، ولما نبههم وقصودهم آمين ، جاز لصاحب هذا العلم ، الذي جمع  
شعاعه ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلق أسطوانته ،

(١) انظر ٨٧ من هذا الجزء . (٢) كذا في ش ، ب وفي أ : « كثيرة » .  
(٣) من هذا قول النابغة : كليني لم يا أمية ناصب وليل أفا سيه بلى الكواكب  
فقد روى بفتح الباء ونحوه سيبويه على ما ذكره المؤلف . وانظر الكتاب ١ / ٣١٥  
(٤) كذا في أ . وقد سقط هذا اللفظ في ش ، وأثبت في ب ولكن ضرب عليه . وانظر في هذا  
سيبويه ٢٦ / ١ (٥) ثناء على سيبويه . وهو به حقيق . (٦) أى ما تفرق منه .  
(٧) واحده غفل — كقفل — وهو ما لامية عليه .

وبعج أحضانه ، وزم شوارده ، وأفاء فوارده ، أن يرى فيه نحواً مما رأوا ، ويحذوه على أمثلهم التي حدّوا ، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله ، لاستيما والقياس إليه مُصنّغ ، وله قابل ، وعنه غير متناقل . فاعيرف إذا ما نحن عليه للعرب مذهبا ، ولبن شرح لغاتها مُضطربا ، وأن سيبويه لاحق بهم ، وغير بعيد فيه عنهم . ولذلك عندنا لم يتعقب هذا الموضع عليه أحد من أصحابه ، ولا غيرهم ، ولا أضافوه الى ما نعوه عليه ، وإن كان بحمد الله ساقطاً عنه ، وحرى بالاعتذارهم منه . وأجاز سيبويه أيضا نحو هذا وهو قوله ( زيدا إذا يأتيني أضرب ) فنصبه بـ (أضرب) ، ونوى تقديمه ، حتى كأنه قال ( زيدا أضرب إذا يأتيني ) ألا ترى الى نيته بما يكون جوابا لـ (إذا) — وقد وقع في موقعه — أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه .

١٠

ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات ، نحو زيد ، وزيدا ، وزيد ، وهو يقوم ، وإذا تجووزت رتبة الآحاد أعربوا بالحروف ، نحو الزيدان ، والزيدان ، والزيدون والعَميرين ، وهما يقومان ، وهم ينطلقون . فأما ما جاء في الواحد من ذلك ، نحو أخوك ، وأباك ، وهتيك ، فإن أبا بكر ذهب فيه الى أن العرب قدمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف . وهذا أيضا نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملا لهم على ذلك في التثنية والجمع . فأما قولهم ( أنتِ تفعلين )

١٥

(١) الفوارد واحدها فارد وفاردة ، وهو المنقطع من الحيسوان عن القطيع ، وأفاء الفوارد : رجمها وأعادها الى جماعتها . (٢) كذا في ش ، أ ، ج . وفي ب : « أصحابنا » .

(٣) هذا جار في الجواب المرفوع أن يجوز تقديم معموله على أداة الشرط بلا خلاف . وإنما يجري الخلاف في تقديم معمول الجواب المحزوم . وانظر الجمع ٢ / ٦١ ، والكتاب ١ / ٦٨ .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الأعداد » .

٢٠

فإنهم إنما أعربوه بالحرف<sup>(١)</sup> وإن كان في رتبة الأحاد — وهى الأول — من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعية، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة، فقد ترى الى علم إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه، فصار — لذلك — الأقوى كأنه الأصل، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع؛ ألا تراهم لما حذفوا الحركات ٥  
— ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب، ولم ينطلق — تجاوزوا ذلك الى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول، فقالوا: لم يخش، ولم يرم، ولم يغز. ومن ذلك [أيضاً]<sup>(٢)</sup>  
أنهم حذفوا ألف مَعَزَى، ومَدَعَى في الإضافة فأجازوا مَعَزَى، ومَرَمَى، ومَدَعَى، فحملوا الألف هنا — وهى لام — على الألف الزائدة في نحو حَبِلَى وسَكِرَى . ومن ذلك ١٠  
حذفهم ياء تحية وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقية، وإن كانت زائدة؛ فلذلك قالوا تحوى كما قالوا شقوى، وغنوى، في شقية وغنية . وحذفوا أيضاً النون الأصلية في قوله<sup>(٣)</sup>:

\* ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل \*  
وفي قوله<sup>(٤)</sup>:

\* كأنهما ملآن لم يتغيرا \* ١٥

(١) كذا في أ، ج . وفي ش، ب: « بالحرف » . (٢) زيادة في أ، ب .  
(٣) كذا في أ . وفي ب، ج: « معزى » . (٤) ثبت لفظ « نحو » في أ، وسقط في ش، ب . (٥) هو النجاشي الحارثي . وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٣٩ والكأب ٩/١ . والشطر الذي أورده من أبيات فيها حديث عن ذئب لقيه على ما ورد، وقوله:  
فقلت له يا ذئب هل لك في أخ يواسى بلا من عليك ولا بخل  
فقال هداك الله للرشد إنما دعوت لما بأنه سبع قبلى  
فلمست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

(٦) عجزه: \* وقد مر\* للدارين من بعدنا عصر \*  
وانظر اللسان في أين . وهو من قصيدة لأبي جعفر الهذلي في الأما إلى ١٤٨/١، وبقيّة أشعار المهذلين ٩٣ .  
وقبل هذا البيت: ٢٥

للبلى بذات الجيش دار عرفتها وأخرى بذات البين آياتها سطر

وقوله<sup>(١)</sup> :

أبلغ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً غيرَ الذي قد يُقال مَلَكِيبَ<sup>(٢)</sup>  
كما حذفوا الزائدة في قوله<sup>(٣)</sup> : <sup>(٤)</sup>

\* وحاتمُ الطائي وهَّابُ المي \*  
٥

وقوله<sup>(٥)</sup> :

\* ولا ذاكر الله إلا قليلا \*

ومن ذلك حملهم الثنية — وهي أقرب إلى الواحد — على الجمع وهو أنأى عنه ؛  
ألا تراهم قبلوا همزة التانيث فيها واوا فقالوا : حمراوان ، وأربعاوان ، كما قبلوها فيه  
واوا ، فقالوا : حمراوات علما ، وصحراوات ، وأربعاوات . ومن ذلك حملهم الاسم —  
وهو الأصل — على الفعل — وهو الفرع — في باب ما لا ينصرف (نعم) وتجاوزوا  
بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه — وهو الحرف — فبنوه ؛ نحو أمس ، وأين ،  
وكيف ، وكم ، وإذا . وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصريف ( ليس ) إلى أنها  
أُلْحِقَتْ بـ ( ما ) فيه ، كما أُلْحِقَتْ ( ما ) بها في العمل في اللغة المجازية . وكذلك قال  
أيضا في ( عسى ) : ( إنها )<sup>(٦)</sup> مُنِعَتِ التَّصْرِيفُ لِحَمْلِهِمْ إِيَّاهَا عَلَى لَعَلٍّ . فهذا ونحوه يدلُّك

١٥ (١) انظر البيت في اللسان في ألك . (٢) أبو دختنوس لقيط بن زرارعة ، ودختنوس سماها  
باسم بنت كسرى ويقال : دختنوش . وهي منقولة عن الفارسية أصلها دخت نوش ، ومعناه : بنت الخن .  
وانظر اللسان ، والمغرب لجوابي ١٤٢ . وقوله : « ملكيب » . يريد : من الكذب . وانظر أمالي ابن  
السجري ٩٧/١ . (٣) كذا في ١ ، ج . وفي ب ، ش : « الزوائد » . (٤) عزاء في اللسان  
في ماى إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها من اليمن وكذا في النوادر ٩١ والخزانة ٣/٤٣٠ . وقبله :

٢٠ \* حيدة خالى ولقيط وعلى \*

(٥) هو أبو الأسود الدؤلى . وانظر الخزانة طبعة السلفية ، ص ٢٥٨ ج ١ والشرط الذي أورده  
صدره : \* فالقته غير مستعجب \* (٦) كذا في أ . وفي ب : « فه » .  
(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ي ، هـ : « إنها المراد ومقط ما » .

على قوّة تداخل هذه اللغة وتلاحمها، واتصال أجزائها وتلاحقها، وتناسب أوضاعها،  
وأنها لم تُقْتَمِثِ اقْتِعاثًا، ولا هِيلَتْ هَيْلًا، وأن واضعها عُنِيَ بها وأحسّن جوارها،  
وأَمِدَّ بالإصابة والأصالة فيها .

### باب في إصلاح اللفظ<sup>(٤)</sup>

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للعاني أزمّة، وعليها أدلّة، وإليها موصلة، وعلى<sup>(٥)</sup>  
المراد منها محصلة، عُنِيت العرب بها فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها.<sup>(٦)</sup>  
فمن ذلك قولهم : أمّا زيد فنطلق؛ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت  
بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق،  
فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين، مقدّمة عليهما . وأنت في قولك :  
أمّا زيد فنطلق إنما تجدد الفاء واسطة بين الجزأين ولا نقول : أمّا فزيد منطلق؛  
كما تقول فيما هو<sup>(٧)</sup> (في معناه) : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وإنما فُعل ذلك  
لإصلاح اللفظ .

١٠

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابًا ولم تكن عاطفة، فإنها<sup>(٨)</sup>  
على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق، كما يقولون :  
مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية بحرى فاء العطف بعدها اسم

١٥

(١) كذا في أ . وفي ش : « تحاملها » . وفي ب : « تلاحمها » . (٢) كأنه يريد  
أنها ليست جزافًا، بل هي مقبّدة بمقياس، يقال : قعت له إذا حفن له بيده وأعطاه، واقتمّث العطية  
إذا أكثرها . وفي هذا معنى الخروج عن التقدير والحساب . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش :  
« جوازها » . (٤) كذا في أ ش، ج . وفي ب : « اصطلاح » . (٥) كأنه ضمن  
(محصلة) معنى «وقفه، فعّاه به (حلي) . (٦) كذا في ب، ش، ج . وقد سقط هذا اللفظ  
في أ . (٧) كذا في ش، ب، و، هـ . وفي أ : « بمعناه » . (٨) ثبت هذا اللفظ  
في أ . وسقط في ش، ب، ج .

٢٠

وليس قبلها اسم، وإنما قبلها في اللفظ حرف، وهو أماً . فتنبؤوا ذلك لما ذكرنا،  
ووسطوها بين الحرفين ؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتى على صورة العاطفة؛  
فقالوا : أماً زيد فنطلق ، كما تأتى عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو .  
وهذا تفسير أبى على رحمه الله تعالى . وهو الصواب .

- ومثله امتناعهم أن يقولوا: انتظرتك وطلوع الشمس، أى مع طلوع الشمس،  
فينصبوه على أنه مفعول معه ؛ كما ينصبون نحو قمت وزيدا ، أى مع زيد . قال  
أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التى بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذى  
لو استعملت فيه عاطفة لحاز. ولو قلت: انتظرتك وطلوع الشمس، أى (انتظرتك<sup>(٢)</sup>  
طلوع الشمس) لم يحز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى  
العاطفة، فكذلك أيضا تجرى الفاء غير العاطفة في نحو أماً زيد فنطلق مجرى العاطفة،  
فلا يؤتى بعدها بمالا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة ، وبُسرة، ونحو ذلك : تمرات ، وبُسرات ،  
فكبروا إقرار التاء، تناكرا لاجتماع علامتى تأنيث في لفظ اسم واحد، فحذفت وهي  
في التنية [ مرادة التنية<sup>(٤)</sup> ] لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها في المعنى مقدرة منوية<sup>(٦)</sup>

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فنصبوه » .  
(٢) كذا في أ . وفي ب : « انتظرتك وطلوع الشمس » . يريد أنه لا يصح تسليط الانتظار  
على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع منها انتظار ، فلا يصح عطفه على التاء ، ومن ثم لا يصح نصبه على  
المفعول معه . وهذا رأى الأخفش ، وجمهور النحاة لا يلتزمون هذا ، ومن الجائز عندهم سرت والنيل ،  
والنيل لا يسير ، وانظر سر الصناعة في حرف الباء ، وشرح الرضى للكافية في المفعول معه ١ / ١٩٥  
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « عليها » .  
(٤) ثيب ما بين القوسين في ش ، ب : وسقط في أ .  
(٥) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « بشى » .  
(٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « متونة » . وهو تحريف .

لا غير ، ألا تراك إذا قلت ( تَمَرَات ) لم يعترض شك في أن الواحدة منها تمرّة ، وهذا واضح . (والعناية<sup>(١)</sup>) إذا في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ، إذ المعنى ناطق بالناء مقتضى لها ، حاكم بموضعها<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك قولهم : إن زيدا لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدرها ، لا آخرها وعجزها ، فتقديرها أول : لئن زيدا منطلق ، فلهذا كره تلاقى حرفين لمعنى واحد — وهو التوكيد — أخرت اللام إلى الخبر فصارت إن زيدا لمنطلق .

فإن قيل : هلا أخرت (إن) وقدمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجه : أحدها أن اللام لو تقدمت وتأخرت (إن) لم يجوز أن تنصب (إن) اسمها الذي من عاداتها نصبه ، من قبل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه ، وحمّت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لزيد إن قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) — وفيه لام الابتداء — سبيل . ومنها أنك لو تكلفت نصب زيد — وقد أخرت عنه (إن) — لأعملت (إن) فيما قبلها ، وإن لا تعمل أبدا إلا فيما بعدها . ومنها أن (إن) عاملة واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما ، وخبره قد يكون جملة وفعلا وظرفا وحرفا ، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ، ومنعت منه (إن) لأنها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلّها النصب ، إنما تعمل في أحد جزأها ، ولا تعمل أيضا في الظرف ، ولا في حرف الجزأ . ويدل على أن موضع اللام في خبر (إن) أول الجملة قبل (إن) أن العرب لمّا جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إن)

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « فالعناية » .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « لإصلاح » .

(٣) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « بموجبها » .

(٤) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « فتقديرها » .

(٥) كذا في ١ . وفي ش ، ب ، ي ، هـ : « التي » .



فيزول أيضا ما كان مستكرها من ذلك، فقالوا (لَهْنَك قائم) (١) أى لَهْنَك قائم . وعليه قوله — فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس (٢) — :

أَلَا يَأْسَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْجَمَى لَهْنَك مِن بَرَقَ عَلَى كَرِيمٍ (٣)  
فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر : (٤)

ثمانين حولاً لا أرى منك راحة لَهْنَك في الدنيا لَبَاقِيَةُ الْعُسْرِ (٥)  
وما هاتان اللامان ؟ (٦)

قيل : أما الأولى فلام الابتداء، على ما تقدم . وأما الثانية في قوله : ( لَبَاقِيَةُ العمر ) فزائدة كزيادتها في قراءة سعيد بن جبيرة « إلا أنهم لَيَاكُلُونَ الطعام » . ونحوه ما رويناه عن قُطْرُب من قول الشاعر :

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرَ الْمِطْيِ (٧)  
بفتح أُنْ في الآية وفي البيت . وروينا عن أحمد بن يحيى — وأنشدناه أبو علي — رحمه الله تعالى — :

(١) كتب في أ فوق هُنْكَ « مثل لَهْنَك » وسقط هذا في أ ، ش ، ب . ويبدو أنها قصد بها توضيح ما في النص على أن تكون خارجة عنه ، ومن ثم لم أثبتها . وهذا الرأي في « لَهْنَك » هو رأي سيويه في الكتاب ١/ ٤٧٤ (٢) هو المبرد . وانظر سر الصناعة في حرف اللام . (٣) من أربعة أبيات في الأمل ١/ ٢٢٠ والسقط ١١١ والخزانة ٤/ ٣٣٩ وديوان المعاني ٢/ ١٩٢ ، وانظر نوادر أبي زيد ٢٨ (٤) هو عروة الرحال . وانظر الأمل ٢/ ٣٦ والسقط ٦٧١ وشرح الحماسة ٤/ ١٧٦ بولاق . (٥) وبعده :

فإن أنقلب من عمر صعبة سالماً تكن من نساء الناس لي ببصّة العقر

وقد ثبت الشطر الأول من الشاهد في ش ، ب ، وسقط في أ ، ج .

(٦) في ب ، ش ، س ، ه قبل هذا زيادة : « مثل لَهْنَك » وهو راجع لقوله في الشعر « لَهْنَك » .

(٧) « خير » كذا في ج . وفي أ ، ب : « شر » . وما أثبتته موافق لما نقله في الخزانة ٤/ ٣٢٨

عن سر الصناعة . وهو في سر الصناعة في حرف اللام .

مَرُّوا عِجَالًا وَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبِكُمْ! قال الذى سألوا: أَمْسَى بِتَجْهُّودِ<sup>(١)</sup>  
 فزاد اللام. وكذلك اللام عندنا فى (لَعَلَّ) زائدة؛ ألا ترى أن العرب قد تحذفها؛ قال:  
 عَلَّ صُرُوفَ الدهرِ أو دُولَاتِهَا يُدَلِّنَنَّ اللَّعْمَةَ<sup>(٢)</sup> مِنْ لَمَّاتِهَا<sup>(٣)</sup>  
 \* فتستريح النفس من زفرائها \*  
 وكذلك ما أنشده ابن الأعرابي من قول الراجز:  
 نُمَّتَ يَغْدُو الْكَأْنَ لَمْ يَشْعُرِ رِخْوَ الْإِزَارِ زُجَّ التَّبَخُّرِ<sup>(٤)</sup>  
 أى كأن لم يشعر، فكذلك تكون اللام الثانية فى قوله:  
 \* لَهْنِكَ فى الدنيا لِبَاقِيَةِ الْعَمْرِ \*  
 زائدة.

١٠ فإن قلت: فلم لا تكون الأولى هى الزائدة والأخرى غير زائدة؟ قيل:  
 يَفْسُدُ ذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ: إحداهما أنها قد ثبتت فى قوله: «لَهْنِكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ»  
 هى لام الابتداء لا زائدة، فكذلك ينبغى أن تكون فى هذا الموضع أيضا هى لام  
 الابتداء. والأخرى أنك لو جعلت الأولى هى الزائدة، لكانت قد قدمت الحرف  
 الزائد، والحروف إنما تزداد لضرب من ضروب الاتساع؛ فإذا كانت للاتساع  
 ١٥ كان آخر الكلام أولى بها من أوله، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأة، وإنما  
 تزيدها حشوا أو آخرًا، وقد تقدم ذكر ذلك.

(١) أنشده نعلب غير معز (المجالس ١٥٣ وما بعدها) مع بيت بعده:  
 يا وِجْ نَفْسِي مِنْ غِبْرَاءِ مَطْلَعَةِ قَيْسَتْ عَلَى أَطْوَلِ الْأَقْوَامِ مَعْدُودَا  
 وانظر الخسزاة ٤ / ٣٣٠ (٢) «يدلننا» كذا فى أ، ب، ش. وفى ج: «تدنى لنا»  
 ٢٠ وفى اللسان فى لم «تدلىنا»؛ وترى فى هذا الموطن من اللسان أن الفراء أنشد هذا الرجز من غير عزو.  
 (٣) كذا فى أ، ج. وفى ب، ش: «فكذلك». (٤) كذا فى ش، ب. وفى أ:  
 «أنشدناه» وفى ج: «أنشدنا» ولم يلق أبو الفتح ابن الأعرابي؛ فإن صح ما فى أ، ج فالمراد:  
 أنشدنا فى كتبه وما روى عنه لاشفاها. (٥) «زج التبخر»؛ ثقله بغيضه. والزج: السىء  
 الخلق. وقد أصلحتها هكذا. وفى أ، ب: «زج». وفى ج: «زج».

(١) فأما قول من قال : إن قولهم ( لِهِنَّكَ ) إن أصله ( لِهِنَّكَ ) فقد [ تقدّم ذكرنا ]<sup>(٢)</sup>  
ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر؛ وعلى أن أبا عليّ قد كان قوّاه بآخره،  
وفيه تعسف<sup>(٣)</sup>.

ومن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيدا عمرو . اعلم أن أصل هذا الكلام :  
زيد كعمرو ، ثم أرادوا تأكيد الخبر فزادوا فيه ( إن ) فقالوا : إن زيدا كعمرو ، ثم  
لأنهم بالغوا في تأكيد التشبيه فقدّوه وحرفه إلى أول الكلام عنائة به ، وإعلاما أن عقد  
الكلام عليه ؛ فلما تقدّمت الكاف وهي جارة لم يجوز أن تباشر ( إن ) لأنها ينقطع  
عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأن زيدا عمرو .

ومن ذلك أيضا قولهم : لك مال ، وعليك دين ؛ فالمال والدين هنا مبتدآن ،  
وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رُمّت تقديمهما إلى المكان المقدّر لهما لم يجوز؛ لقيح  
الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ أخرّوا المبتدأ وقدموا الخبر ،  
وكان ذلك سهلا عليهم ، ومُضِلّيا لما فسد عندهم . وإثما كان تأخره مستحسنًا  
من قبيل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك  
صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أخطأنا علما بأنه في المعنى مبتدأ . فأما من رفع<sup>(٤)</sup>  
الاسم في نحو هذا بالظرفية ، فقد كفي مئونة هذا الاعتذار ؛ لأنه ليس  
مبتدأ عنده .

(١) في شرح السيرا في ٤/ ١٠٧ تيمورية أن هذا الرأي حكاه المفضل بن سلة لغير الفراء . ونسبه

في الإنصاف ٩٤ إلى المفضل بن سلة .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ذكرنا » . ولا يريد أنه ذكره في هذا الكتاب .

(٣) انظر بسط الكلام في هذا البحث في الخزائن ٤/ ٣٣٤ وما بعدها ، وانظر نوادر أبي زيد ٢٨

(٤) هم الأخفش والكوفيون . وانظر شرح الرضي للكافية ١/ ٨٧

فإن قلت : فقد حَكَى عن العرب ( أَمْتُ فِي حَجَرٍ لَا فِيكَ ) ، وقولهم : ( شَرُّ أَهْرَ ذَا نَافٍ ) ، وقولهم : ( سلام عليك ) قال الله سبحانه وتعالى : ( سلام عليك سأستغفر لك ربِّي ) ، وقال : ( ويل للطففين ) ونحو ذلك . والمبتدأ في جميع هذا نكرة مقدّمة .

٥ قيل : أمّا قوله سلام عليك ، وويل له ، وأمت في حجر لا فيك ، فإنه جاز لأنه ليس في المعنى خبراً ، إنما هو دعاء ومسألة ، أى لیسلم الله عليك ، ولئليزمه الويل ، وليكن الأمت في الحجارة لا فيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع والاختلاف ؛ قال الله عز وجل : ( لا ترى فيها عِوَجاً ولا أَمْتاً ) أى اختلافاً . ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وهى ممّا توصف بالخلود والبقاء ؛ ألا تراه كيف قال :  
١٠ ما أطيّب العيش لو أن الفتى حجّر تنبو الحوادثُ عنه وهو مالموم !  
وقال :

\* بقاء الوحى في الصمّ الصلاب \*

(١) ضبطتها بالبناء للعلوم على ما في | فقد رسمت : « حكا » وهو يريد سبويه . وانظر الكتاب ١٥  
١٦٦/١ وضبط في ب : « حكي » بالبناء للفعول .  
(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فالمبتدأ » .  
(٣) أى تميم بن أبي بن مقبل كما في شواهد المغنى للبغدادى ٢٥٦/٢  
(٤) بعده :

٢٠ لا تنفع المرء أجماء البلاد ولا تبنى له في السموات السلايم  
لا ينفع المرء أنصار وراية يأبى الهوان إذا عدّ الجرائيم  
أجماء البلاد : نواحيها . والراية : ما ارتفع من الأرض ، وأراد به القلعة المرتفعة ، والجرائيم جمع جرثومة وهى الأصل ، بقول إنه في جرثومة من قومه .

وأما قولهم ( شرّ أهرّ ذا ناب ) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفي، أى ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى؛ ألا ترى أنك لو قلت : أهرّ ذا ناب شرّ لكنت على طرّف من الإخبار غير مؤكّد، فإذا قلت : ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ كان ذلك أوكّد؛ ألا ترى أنك قولك : ما قام إلا زيد أوكّد من قولك : قام زيد . وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرا عانيا مهيّما . وذلك أن قائل هذا القول سمع هريير كلب فأضاف منه وأشفق<sup>(١)</sup> لاستماعه أن يكون لطارق شرّ، فقال : شرّ أهرّ ذا ناب؛ أى ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ؛ تعظيما عند نفسه، أو عند مستمعه . وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يلمّ به مسترشد . ( فلما عناه وأهمّه، وكّد الإخبار عنه )، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرها؛ نحو أرطى، ومعرّى، وحبنطى، وسرندى، وزبعرى، وصلخدى؛ وذلك أنها إذا وقعت طرّفا وقعت موقع حرف متحرك، فدلّ ذلك على قوتها عندهم، وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقوّ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركة؛ ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية، فقلت : خاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهى ساكنة، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوها بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وأدلّ على شدة تمكّنها وليعلم بتنوينها أيضا وكون ما هي فيه على ( وزن أصل من الأصول له ) أنها للإلحاق به . وليس كذلك ألف قبعرى، وضبغطرى؛ لأنها

(١) « وأشفق » عطف تفسير . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فلما عناه وأهمّه »

وكنا الإخبار عنه . (٣) يقال أهب للأمر : استعذله . (٤) كذا فى ب .

وفى أ ، ش : « متحركة » . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « قابله » .

(٦) كذا فى أ . ولا يبدو عليها الحاجة إلى عبارة ( له ) . وفى ش ، ب : « وزن من الأصول له » .

وإن كانت طرفاً ومنونة ، فإن المثال الذى هى فيه <sup>(١)</sup> [ لا ] مَصْعَدٌ للأصول إليه فيلحق هذا به ، لأنه لا أصل لها سداسياً ، وإنما أَلِفٌ قَبَعَثْرَى قسم من الألفات الزوائد فى أواخر الكلم ثالثٌ ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لمَّا (أجمعوا الزيادة <sup>(٤)</sup>) فى آخر بنات الخمسة — كما زادوا فى آخر بنات الأربعة — خصصوا بالزيادة فيه الألف ؛ استخفافاً لها ، ورغبة فيها هناك دون اختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطلوها لا يُلْتَهَى إلى آخرها إلا وقد مُلِتْ ، فلما تجلوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخف الثلاث — وهى الألف — فخصصوها بها ، وجعلوا الواو والياء حَشَوًا فى نحو عَضْرَفُوط ، وجَعْفَلِيق ؛ لأنهم لو جاءوا بهما طرفاً <sup>(٦)</sup> وسُداسيين مع ثقلهما ، لظهرت الكلفة فى تجسيمهما ، وكَدَّتْ فى احتمال النطق بهما ، كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الإدغام فى المتقارب ؛ نحو وَدَّ فى وِتْدٍ ، ومن الناس (مَيَّقُول) فى (من يقول) ، ومنه جميع باب التقريب ؛ نحو اصطبر ، وازدان ، وجميع باب المضارعة ، نحو مصدِرٍ وبابِه <sup>(٧)</sup> .

ومن ذلك تسكينهم لآم الفعل إذا اتصل بها عِلْمُ الضمير المرفوع ؛ نحو ضَرَبْتُ ، وضَرَبْنِ ، وضَرَبْنَا . وذلك أنهم أجزوا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل ، ففكره

(١) زدت هذا الحرف ليستقيم الكلام ، وقد خلت منه الأصول . والزيادة ( لا ) فى الأشباه للسيوطى ج ١ ص ٧٣ (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « له » وكان الضمير فى « لها » يرجع إلى الأسماء . وفى الأشباه ( لنا ) وهو أجود . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وإنما » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أجمعوا على الزيادة » . وكلاهما صحيح ؛ يقال : أجمع الأمر وأجمع عليه : عزم عليه . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « وإنما » . (٦) كذا فى الأشباه . وفى الأصول : « أُر » . وقوله : « سداسين » كذا فى الأصول ، والأجود : « سادسين » . (٧) فى أ كتب الحرف « ز » فوق « مصدر » وهذا علامة على نطق الصاد قربة من الزاى تحقياً للضاربة .

اجتماع الحركات (الذى لا يوجد) فى الواحد . فاسكنوا اللام ، لإصلاحا  
لللفظ فقالوا : ضربت ، ودخلنا ، وخرجتم . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضا خمس  
متحركات ؛ نحو : خرجتما ، فالإسكان إذا أشد وجوبا . وطريق إصلاح اللفظ كثير  
واسع ؛ فتفطن له .

- ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة (ولم)  
يجز أن يُجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف  
التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أخوه ، ونحوه .

### باب فى تلاقى اللغة

هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئا إلا لأبى على رحمة الله .

- وذلك أنه كان يقول فى باب أجمع ، وجمعاء ، وما يتبع ذلك من أكنع ،  
وكتعاء ، وبقيته : إن هذا اتفاق وتوارد وقع فى اللغة على غير ما كان فى وزنه  
منها قال : لأن باب أفعال وفعلاء ، إنما هو للصفات ، وجميعها نجىء على (هذا الوضع)  
نكرات ؛ نحو أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وأسود وسوداء ، وأبلق وبلقاء ، وأخرق  
ونرقاء . هذا كله صفات نكرات ، فأما أجمع وجمعاء ، فاسمان معرفتان وليسا  
بصفتين ، وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدة بها .

قال : ومثله ليلة طَلْقَة وليالي طوالق ، [قال : فليس طوالق] تكسير (طَلْقَة) ،  
لأن فعلة لا تكسر على فواعل ، وإنما طوالق جمع طالقة ، وقعت موقع جمع طَلْقَة .

- (١) كذا فى أ . وفى ش رب : « التى لا توجد » . (٢) فى الأصول : « ما قبل اللام »  
وهذا لا يستقيم به الكلام ولا يصح ، فإن التسين للام كاسين له . وقد يكون الأصل : « الآخر »  
فحرف إلى « اللام » . (٣) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « فلم » .  
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ وح : « يجرى » . وقد راعى اكتساب المبدأ التأنيث من  
المضاف إليه فأنث الخبر . (٥) كذا فى أ ، ح . وفى ش ، ب : « غير هذا الموضع » .  
(٦) كذا فى أ ، ح . وفى ش وب : « من » . (٧) زيادة فى أ وح .

وهذا الذى قاله وجه صحيح . وأبين منه عندى وأوضح قولهم فى العلم : سلمان ،  
وسلمى ؛ فليس سلمان إذاً من سلمى ، كسكران من سكرى . ألا ترى أن فعلان  
الذى يقاوده فعلى إنما بابه الصفة ، كغضبان وغضبي ، وعطشان وعطشى ، ونخزيان  
ونخزيا ، وصديان وصديبا ، وليس سلمان ، ولا سلمى بصفتين ، ولا نكرتين ، وإنما  
سلمان من سلمى كقحطان من ليلى ؛ غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيان عرض  
اللغة من غير قصد لجمعهما ، ولا إشاراً لتقاؤدهما . ألا تراك لا تقول : هذا رجل  
سلمان ، ولا امرأة سلمى ؛ كما تقول : هذا سكران ، وهذه سكرى ، وهذا غضبان ،  
وهذه غضبي . وكذلك لو جاء فى العلم ( ليلان ) لكان ليلان من ليلى ، كسلمان من  
سلمى . وكذلك لو وجد فى العلم ( حطلى ) لكان من حططان كسلمى من سلمان .  
وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلمى ، قولهم فى العلم : عدوان ، والعدوى ،  
مصدر أعداء الحرب ونحوه . ومن ذلك قولهم : (أسعد) لبطن من العرب ؛ ليس  
هذا من سعدى كالأكبر من الكبرى ، والأصغر من الصغرى . وذلك أن هذا  
إنما هو تقاود الصفة ، وأنت لا تقول : مررت بالمرأة السعدى ، ولا بالرجل  
الأسعد . فينبغى — على هذا — أن يكون أسعد من سعدى كأسلم من بشرى . وذهب  
بعضهم إلى أن أسعد تذكير سعدى ، ولو كان كذلك لكان حرى أن يبيى به سماع ،  
ولم نسمعهم قط وصفوا بسعدى ، وإنما هذا تلاقي وقع بين هذين الحرفين المتفقين  
اللفظ ، كما يقع هذان المثالان فى المختلفيه ؛ نحو أسلم ، وبشرى .

(١) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « قد تقاوده » .

(٢) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « فليس » .

(٣) كذا فى ١ ، ب . وسقط فى ش .

(٤) كذا فى اللسان والتاج (مادة سعد) . وفى الأصول : « المختلفة » وطا وجه أى الألفاظ المختلفة .

وما أمته أجود .



وكذلك أيهم ويهماء ليسا كأدهم ودهماء؛ لأمرين: أحدهما أن الأيهم الجمل الهاجج،<sup>(١)</sup>  
(أو السيل) واليهماء الفلاة؛ فهما مختلفان. والآخر أن أيهم لو كان مذكراً يهماء لوجب<sup>(٢)</sup>  
أن يأتي فيهما (يهم) كدهم، ولم نسمع ذلك؛ فعلمت بذلك أن هذا تلاقٍ بين اللغة،<sup>(٣)</sup>  
وأن أيهم لا مؤنث له، ويهماء لا مذكراً لها.

- ومن التلاقي قولهم في العلم: أسلم وسُئِم. وليس هذا كالأكبر والكبرى؛ لأنه ليس وصفاً. فتأمل أمثاله في اللغة، ومثله شتان، وشئى؛ وإنما هما كسرعان وسكرى. وإنما وضعت من هذا الحديث رسماً لتنبيه على ما يجيء من مثله، فتعلم به أنه توارد وتلاقي وقع في أثناء هذه اللغة عن غير قصدٍ له، ولا مراسلة بين بعضه وبعض. وليس من هذا الباب سعد وسعدة؛ من قبل أن هاتين صفتان مسوقتان على مناج واستمرار. فسعد من سعدة؛ بحالٍ من جلدة؛<sup>(٤)</sup> ونديب من ندبة. ألا تراك تقول: هذا يوم سعد، وهذه ليلة سعدة؛ كما تقول: هذا شعر جعد، وهذه جمعة جعد. فاعرف ذلك إلى ما يليه، وقسّه بما قررته عليه؛ بإذن الله تعالى.

باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟<sup>(٥)</sup>

- سألت أبا عليّ رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا.

(١) كذا في أ، ب. وفي ش: «وليسنا». (٢) كذا في ح واللسان (يهم) وسقط هذا في سائر الأصول. وفي القاموس (يهم): «والأيهمان عند أهل البادية السيل والجمل الهاجج الصئول». (٣) كذا في أ. وفي ش، ب: «من». (٤) كذا في أ، ب. وفي ش: «ومما». (٥) هو الخفيف في الحاجة، الظريف النجيب، وأثناء ندبة. (٦) الجملة: مجتمع شعر الرأس. (٧) كذا في أ. وفي ش، ب: «على ما». (٨) كذا في ش، ب. وفي أ، ح: «أم».

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا . وما بين ذلك بين ذلك .

فإن قيل : هلاً لم يجز لنا متابعتهم على الضرورة ، من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسل المولدين ، ولا يتأثون فيه ، ولا يتلومون<sup>(١)</sup> على حوكه ( وعمله ) ، وإنما كان أكثره ارتجالاً ، قصيداً كان ، أو رجلاً ، أو رملًا . فضرورتهم إذا أقوى من ضرورة المحدثين . فعلى هذا ينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع ، وعذر المولدين أضيق .

قيل : يسقط هذا من أوجه : أحدها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجالاً ، بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه ، والملاطفة له ، والتلوم على رياضته ، وإحكام صنعه نحو مما يعرض لكثير من المولدين . ألا ترى إلى ما يروى عن زهير : من أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين ، فكانت تسمى حوليات زهير ؛ لأنه كان يحوك القصيدة في سنة . والحكاية في ذلك عن ابن أبي حفصة أنه قال : كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر ، وأحكمها في أربعة أشهر ، وأعريضها في أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس .

(١) التسل في الأمر : التمهّل فيه والترفق .

(٢) التلوم : الانتظار والتلبّث .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وعلى عمله » .

(٤) هو مروان الأكبر مات سنة ١٨٢ وانظر معجم الشعراء للزباني ٣٩٦

(٥) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ب : « أحكمها » . وهو كذلك في ضرائر الألويسي ١١ . والتحكيك مبالغة في الحك ، وحك الشيء : قشره ومعالجته . ويريد بتحكيك الشعر تنقيحه ونفي الردي عنه . وفي الأغاني ٣ / ٢٥ : « وكان الأصمعيّ يحبّ بشار لكثرة فنونه وسعة تصرفه ويقول : كان مطبوعاً لا يكلف طبيعته شيئاً متعذراً ، لا كن يقول البيت ويحككه أياً ما » .

(١) قَبِيلُ لَهُ : فهذا هو الخَوَلِيُّ المنقَح . وكذلك الحكاية عن ذى الرِّمَّة : أنه قال :  
لَمَّا قَالَ :

\* بَيْضَاءُ فِي نَعَجٍ صَفْرَاءُ فِي بَرَجٍ \*

(٤) أَجْبَلُ حَوْلًا لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ ، إِلَى أَنْ مَرَّتْ بِهِ صَبِيئَةٌ فِضَّةٌ [ قَدْ ] أَشْرَبَتْ  
ذَهَبًا فَقَالَ :

(٦) \* كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ \*

وقد وردت أيضا بذلك أشعارهم ؛ قال ذو الرمة :

(٧) \* أَجْنَبَهُ الْمُسَانِدَ وَالْحَالَا \*

(٨) ألا تراه كيف اعترف بتأنيبه فيه وصنعتة إياه . وقال عدي بن الرقاع العاملي :

١٠ وقصيدة قد بثَّ أجمع بينها حتى أفروم مِيلَهَا وَسِنَادُهَا  
نظر المثقف في كُغُوبِ قَنَانِهِ حتى يقيم نِقَافَهُ مُنَادَهَا

(١) كذا في أ ، ح . وسقط هذا في ب ، ش . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وسقط هذا  
اللفظ في ح . (٣) كذا في ب ، ش . وكان ينبغي أن يكون بهذا : لما قلت ... أجبلت .  
ولكن المؤلف لم يحك قوله ، يتحدث عنه كالفائب . وهو طريق مسلوك . وقد سقط هذا اللفظ في ح ،  
وهو أسوغ وأقرب متناولا . (٤) أجبل : انقطع عن القول . (٥) زيادة في أ .  
١٥ (٦) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « شابه » . والبيت خامس أبيات القصيدة التي مطلعها :  
ما بال عينك منها الدمع ينسكب كأنه من كل مفسرية مرب

وانظر الديوان ص ٥ والبيان والتبيين ( نشر محب الدين الخطيب ) ١ / ١٢٦

(٧) في ج أثبت صدره \* وشعر قد أرقت له طريف \* وسقط هذا في أ ، ب ، ش .  
٢٠ وقوله : « أجنبه » كذا في أ وفي ش ، ب ، ج : « أجانبه » وما أثبت يوافق ما في الموشح ١٣  
وانظر الديوان ٤٤ . والمسند : ما فيه السناد ، وهو من عروب القافية . والحال عند الخليل : الكلام لم ير شي .  
كما في اللسان . ويقسول سيويوه في الكتاب ١ / ١٨ : « وأما الحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب  
ماء البحر أمس » . (٨) كذا في ش . وفي غيرها : « بتانيه » ويقال : تأني للأمر : ترفق  
فيه ، وكأنه استعمل ( في ) بدل اللام لتضمنته معنى الترفق . (٩) انظر الموشح ١٣

وقال سويد بن كراع <sup>(١)</sup> :

أبيت بأبواب القوافي كأنما أذود بها مبربا من الوحش <sup>(٢)</sup> نزعاً  
ولمّا يبيت عليها لخلوة بها، ومراجعتة النظر فيها . وقال :

أعددت للحرب التي أُنِي بها قوافيا لم أُنِي <sup>(٣)</sup> باجتلابها

حتى إذا أذلت من صمائها <sup>(٤)</sup> واستوسقت لي صحت في أعقابها

فهذا - كما ترى - مزاولة ومطالبة واغتصاب لها ومعاناة كلفة بها .

ومن ذلك الحكاية عن الكُتَيْب وقد افتتح قصيدته التي أولها :

\* أَلَا حُيِّتَ عَنَّا يَا مَدِينَا \*

ثم أقام برهنة لا يدرى بماذا يعجز على هذا الصدر، إلى أن دخل حمّاماً وسمع إنساناً

دَخَلَهُ ، فسَلَّم على آخر فيه ، فأنكر ذلك عليه ، فانتصر بعض الحاضرين له فقال :

وهل بأس بقول المسلمين ؛ فاهتبلها الكُتَيْب فقال <sup>(٥)</sup> :

\* وهل بأس بقول مسلمينا . \*

(١) انظر البيان والبيان ١٢ / ٢ بتحقيق الأستاذ هارون وشعراء ابن قتيبة ٦١٦ .

(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش : « عن الوحش » . وبعده :

أكلتها حتى أعرض بعدما يكون سحيراً أو بعيداً فأجمعا

وانظر شعراء ابن قتيبة ٦١٦ / ٢٣ من طبعة الأستاذ أحمد شاكر . (٣) « لم أعني » ، كذا في ب ،

أي لم تعجزني . وفي أ : « لم أعني » ، وهي رواية جيدة . وفي ش : « لم أعني » .

(٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ذلت » . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« احتصاب » . (٦) أي يأتي بعجز البيت . والقصة في اللسان في (عجز) .

(٧) من قبيل ما وقع للكُتَيْب ما وقع لمولود أحد أدباء شذريق إذ أراد إنشاء قصيدة فنظم الشطر

الأول ؛ وهو : \* أمربع الفصن ذا أم تلك أعلامه \* ثم أرتج عليه ستة لا يستقيم له تكلته . وورد

يوماً منبلاً ليسقي به لاله ، فتخاصمت جاريثان في المنهل ، فقالت إحداها للآخرى : والله ما ذلك كذلك ،

ولا كانت أيامه كما تقولين ، أو ما هو قريب من ذلك ؛ فضرب جله من غير أن يسقيه ودخل الحى وهو

يجرى ، فظن الناس أنه رأى ما يذعره ، فسألوه فأخبرهم أنه وجد شطراً يتم به مطلع قصيدته ، فقال :

أمربع الفصن ذا أم ذاك أعلامه لا هسق هو ، ولا الأيام أيامه

وانظر الوسيط ١٩٧

ومثل هذا في أشعارهم الدالة على الاهتمام بها ، والتعب في إحكامها كثير معروف .  
فهذا وجه .

وثاني : أن من المحدثين أيضا من يسرع العمل ولا يعتاقه ببطء ، ولا يستوقف  
فكره ، ولا يتتبع خاطره . فمن ذلك ما حدثني به من شاهد المتنبي وقد حضر عند  
أبي على الأواريجي<sup>(١)</sup> ، وقد وصف له طردا كان فيه وأراد على وصفه ، فآخذ الكافد<sup>(٢)</sup>  
والدواة واستند الى جانب المجلس — وأبو على يكتب كتابا — فسبقه المتنبي في كتبه  
الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده :

\* ومنزل ليس لنا بمنزل \*

وهي طويلة مشهورة [ في شعره ]<sup>(٤)</sup> .

وحضرت أنا مجلسا لبعض الرؤساء ليلة وقد جرى ذكر السرعة وتقدم البداية ،  
وهنا لك حدث من غير شعراء بغداد ، فتكفل أن يعمل في ليلته تلك مائتي بيت  
في ثلاث قصائد على أوزان اخترناها عليه ومعان حدناها له ؛ فلما كان الغد في آخر  
النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح ، وقد صنعها وظاهر إحكامها  
وأكثر من البديع المستحسن فيها .

وثالث : كثرة ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات ؛ كقصص الممدود ،  
وصرف ما لا ينصرف ، وتذكير المؤنث ونحوه . وقد حضر ذلك وشاهده جلة أصحابنا

(١) يقال : تعنته : أقلقه وأزعجه . (٢) كذا في أ ، ح . والأواريجي منسوب إلى الأوارجة  
وهو من دقاتر أصحاب الخراج ، وهو لفظ فارسي . وفي ب : « الأوراجي » وفي ش : « الأوراجي » .  
وأبو على الأواريجي هو هارون بن عبد العزيز الكاتب . وقد مدحه المتنبي بالقصيدة التي مطلعها :

أمن ازد يارك في الدبي الرقاء إذ حيث أنت من الظلام ضياء  
(٣) الطرد : مزاوله الصيد . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . والأورجوة  
في الديوان . وانظر معاهد التنصيص ٤٨ / ٢ (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ح : « إبلا » .  
(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « اخترعناها » وهذه ظاهر أنها محرفة عن : « اخترعناها » .

من أبي عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان، ولم نر أحدا من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها وما كان نحوها ؛ فدل ذلك على رضاهم به وترك تنكيرهم إياه .

فإن قلت : فقد عيب بعضهم كأبي نواس وغيره في أحرف أخذت عليهم ، قيل : هذا كما عيب الفرزدق وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا . فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولدين أحرى بالجواز .

فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر بل في حال السعة لموقف الدعة كان ما يرد من المولدين في الشعر — وهو موقف فُسحة وعذر — أولى بجواز مثله .

فمن ذلك استنكارهم همز مصائب، وقالوا : منارة ومناثر، ومزادة ومزائد ؛ فهمزوا ذلك في الشعر وغيره؛ وعليه قال الطبري<sup>(١)</sup> :

مزائدُ خرقاءِ اليدين مُسَيِّفَةٌ يُحِبُّ بِهَا مُسْتَخَلِفٌ غَيْرَ آثِنٍ<sup>(١)</sup>

(١) قبله :

كان الميمون المرسلات عشية شأبيب دمع العبرة المجاتن المتعائن : المتابع . وشأبيب الدمع : دفعاته ، واحدها شؤبوب . وقوله : « مزائد » خبر « كان » واحدها المزادة ، وهي ضرب من القرب يجعل فيه الماء . والمسيقة : وصف من أساف الخارز : أفسد الخرز . والمستخلف : من يستق الماء . والآثن : البطيء من الأرن وهو الزاحة . وفي شرح ديوان الطرماع : « من الأين وهو الأعياء » وقوله : « يحب » ضبط بضم الياء من الإغباب وفقا في الديوان ، وهذا ليوافق قول الراعي :

مزائد خرقاء اليدين مسيقة أحب بين المخلجان وأحفدا وفي أ : « يحب » بفتح الياء وضم الخاء من الخبيب . وانظر شعراء ابن قتيبة في ترجمة الراعي ٣٧٨ طبعة الأستاذ أحمد شاكر، وديوان الطرماع ١٦٥

وإنما الصواب مزايِد، ومصاوب، ومناوِر؛ قال :

يُصاحِبُ الشَّيْطَانَ مَنْ يَصَاحِبُهُ      فَهُوَ أَذَىٌ <sup>(١)</sup> جَمَّةٌ مَصَاوِبُهُ

ومن ذلك قولهم في غير الضرورة : ضَيَّبَ البلد : كَثُرَ ضَيَابُهُ <sup>(٢)</sup> . وألِلَ السِّقَاءُ :  
تَغَيَّرَ رِيحُهُ . وَلِحَحْتُ عَيْنِهِ : التَّصَقَّتْ ، وَمَشَّتِ الدَّابَّةُ <sup>(٣)</sup> . وقالوا : إن الفكاكة  
مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى <sup>(٤)</sup> . وقرأ بعضهم «لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ» ، وقالوا : كثرة الشراب  
مَبُولَةٌ ، وكثرة الأكل مَنُومَةٌ ، وهذا شيءٌ مَطْيَبَةٌ لِلنَّفْسِ ، وهذا طريقٌ مَهْمَعٌ ، إلى  
غير ذلك مما جاء في السَّعة ومع غير الضرورة . وإنما صوابه : لَحَّتْ عَيْنُهُ ، وَضَبَّ  
الْبَلَدُ ، وَأَلَّ السِّقَاءُ ، وَمَشَّتِ الدَّابَّةُ ، ومقادة إلى الأذى ، ومثابة ، ومباله ، ومنامة ،  
ومطابة ، ومهاع .

فإذا جاز هذا للعرب عن غير حصر ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة <sup>(٥)</sup>  
في الشعر للولدين أسهل ، وهم فيه أعذر .

فأما ما يأتي عن العرب لحنا فلا نَعِذُ في مثله مولدا .

فمن ذلك بيت الكِتَابِ <sup>(٦)</sup> :

وما مثله في الناس إلا مَلَكًا      أبوأُثمِهِ حَيٌّ أبوه يَصَارِبُهُ

- 
- ١٥ (١) الأذى : الشديد التأذي ، وقبل : هو المؤذى . وقوله : «جمّة» جاء في اللسان في (أذى) :  
جمّة ، بالحاء المهملة . (٢) الضباب جمع الضب : الحيران المعروف . وفي اللسان :  
«كثرت ضبابه» . (٣) من المشش ، وهو ورم يكون في ساق الدابة . (٤) تنسب هذه  
القراءة إلى أبي السّمال وقتادة . وانظر شهاب البضاوي ٨١٢/٢ وهذا في الآية ١٠٣ من البقرة ؛  
(٥) كذا في ٥ . وفي ١ ، ب : «حفر» وفي ٥ : «حقر» . والحصر بالش : الضيق به  
٢٠ (٦) كثر هذا البيت منسوباً للفرزدق في الكتب . ويذكر الكتاب أنه من قصيدة في مدح إبراهيم  
ابن هشام الخزرجي خال هشام بن عبد الملك بن مروان . وليس في ديوان الفرزدق هذه القصيدة . ولم  
أر هذا البيت في الكتاب .

ومراد فيه معروف ، وهو فيه غير معذور . ومثله في الفصل قول الآخر —  
(١) أنشدته ابن الأعرابي — :

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسوما قلم  
أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلم خط رسوما ؛ فوقع من الفصل والتقديم  
والتأخير ما تراه .

وأنشدنا أيضا :

فقد والشك بين لي عناء بوشك فراقهم صرد يصيح<sup>(٢)</sup>  
أراد : فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء . فقد ترى إلى ما فيه  
من الفصول التي لا وجه ( لها ولا لشيء منها ) .

وأغرب من ذلك وأخش وأذهب في القبح قول الآخر :

لها مقلنا حوراء طلل نعيمة من الوحش ماتنك ترعى عرارها  
أراد : لها مقلنا حوراء من الوحش ماتنك ترعى نعيمة طلل عرارها . فمثل هذا  
لا يجيزه للعربي أصلا ، فضلا عن أن نتعده للولدين رثما .

وأما قول الآخر :

معاوى لم ترع الأمانة فارعها<sup>(٥)</sup> وكن حافظا لله والدين شاكر  
فحسن جميل ؛ وذلك أن ( شاكر ) هذه قبيلة ، وتقديره : معاوى لم ترع الأمانة شاكر ،  
فارعها أنت وكن حافظا لله والدين . فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل ،

(١) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشد » .  
والظاهر أنه يريد أبا علي . (٣) أورده في المعنى في مبحث « قد » وتكلم عليه البغدادي في شرح  
شواهد (٩٦٥/١) ولم يزه . (٤) كذا في أ . وفي ب ، ش : « لشيء منها » .  
(٥) من همدان في اليمن ؛ كما في اللسان في ( شكر ) .



والاعتراض للتشديد<sup>(١)</sup> قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين الموصول والصلة ، وغير ذلك ، مجيئا كثيرا في القرآن ، وفصيح الكلام . ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله<sup>(٢)</sup> :

وقد أدركتني - والحوادث جمّة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن . ونحن نفرده بابا يلي هذا الباب . بإذن الله سبحانه وتعالى .

ومن طريف الضرورات وغريبها ووحشيتها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

هل تعرف الدار بيديا إنه      دار لخوذة قد تعقت إنه  
فانهأت العينان تسفحته      مثل الجمان جال في سلكته  
لا تمعجى منا سليمي إنه      إنا للحلالون بالثغرة

وهذه الأبيات قد شرحها أبو علي رحمه الله في البغداديات<sup>(٣)</sup> ، فلا وجه لإعادة ذلك هنا . فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمس منها .

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « للتشديد » .

(٢) في شرحي شواهد المغني للسيوطي ٢٧٣ وللبنادى ٢/٦٠٥ أن هذا الرجل من بني دارم مدح  
١٥ بني عجل وقد أسروه ، وقد أطلقوه جزاء مدحه . ونبله :

وقائلة ما باله لا يزورنا      وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل  
وبعده :      لهم أن يطروني بنعمة      كما صاب ماء المزن في البلد المحل  
فقد ينش الله الفتى بعد عثرة      وتصلح الحسنى سراة بني عجل

(٣) انظر شرح البيت الأول في اللسان في (بيد) . ويبدأ يريد البيداء ، وهي أرض بين مكة والمدنة .  
٢٠ والنصي : نبت من أفضل المرعى .

وكذلك ما أنشده أيضا أبو زيد للزقّان السعدي<sup>(١)</sup> :

يا إيلي ما ذامه فتأبته ماء رواء ونصّي حوليّة  
هَذَا بأفواهك حتى تأبته حتى تروحي أصلاً بُباريّة  
\* تَبَارَى العانة فوق الزازيّة \*

هكذا روينا عن أبي زيد ، وأما الكوفيون فروّوه على خلاف هذا ؛ يقولون :  
فتأبته ، ونصّي حوليّة ، وحتى تأبته ، وفوق الزازيّة . فينشدونه من السريع لا من  
الرجز كما أنشده أبو زيد . وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها في كتابي  
« في النوادر الممتعة » ومقداره ألف ورقة . وفيه من كلتا الروايتين صنعة طريفة .  
وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — أحسبه عن ابن الأعرابي —  
بقول الشاعر :

وما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم من الناس ذنبا جاءه وهو مسلماً  
وقال في تفسيره معناه : ما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم مسلماً ذنبا . جاءه  
وهو ، ولو وكّد الضمير في جاء فقال : جاءه هو وهو ، لكان أحسن . وغير التوكيد  
أيضاً جائز .

- ١٥ (١) انظر النوادر ص ٩٧ . وهذا الشعر في اللسان في ( زيز ) و ( أبي ) ، وفي ديوان الزقّان ١٠٠  
وقوله : هذا فاعل سرعة القطع ، ويرى : « هذا » اسم إشارة . والعانة : القطيع من حمر الوحش . والزازيّة :  
المكان المرتفع . (٢) في مجالس ثعلب : « إلزام » وهذا بعد أن فسر الإحلاس بالإلزام .  
(٣) قال ثعلب : « يقول : ما كنت أظن أن إنساناً ركب ذنبا هو آخر ثم نسب إليه دونه » وانظر  
اللسان في ( حلس ) ، ومجالس ثعلب ٩٦ . وجاء البيت في الأما ١/٢٠٦ وقال أبو علي : « أراد :  
وما كنت أخشى الدهر إلزام مسلم مسلماً ذنبا جاءه وهو ، أي جاءه معاً » .

وأبيات الإعراب<sup>(١)</sup> كثيرة ، وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب . ولكن أعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زَيْغُ الإعراب ، وقبح الزحاف ، فإن الجفافة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدَّى إلى صحَّة الإعراب . كذلك قال أبو عثمان ، وهو كما ذكر . وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله :

\* ألم يأتيسك والأنباء تنمى \*

\* ألم يأتك والأنباء تنمى \* لكان أقوى قياسا ، على ما رتبته أبو عثمان ؛ ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصا ؛ لأنه يرجع إلى مفاعيل : ألم يأت مفاعيل . وكذلك بيت الأخطل :

كلمع أيدي مثاكيل مسلبة ينْدُبْنَ ضرس بنات الدهر والخطب<sup>(٢)</sup>

أقوى القياسين على ما مضى أن ينشد « مثاكيل » غير مصروف ؛ لأنه يصير الجزء فيه من مستفعلن إلى مفتعلن ، وهو مطوًى ، والذي روى « مثاكيل » بالصرف . وكذلك بقية هذا .

فإن كان ترك زَيْغِ الإعراب يكسر البيت كسرا ، لا يزاحفه زحافا ، فإنه لا بد من ضعف زَيْغِ الإعراب واحتمال ضرورته ، وذلك كقوله :

\* سماء الإله فوق سبع سمائيا \*

(١) كذا في ١ ، ب . وفي ش بخط غير الخط الدائم : « الاعتراض » وكأنه إصلاح . والوجه ما أثبت . وكأنه يريد بأبيات الإعراب الأبيات التي الإعراب فيها مشكل يحتاج إلى تأويل ، وهي ما تعرف بأبيات الألفاظ والأحاجي . وقد صنف فيها . (٢) انظر تصريف المازني ، الباب ١٠ (باب ما يكسر طيه الواحد) . (٣) أي قيس بن زهير المبيى في إبل للربيع بن زياد العبسي استأقها وباعها بمكة ، وذلك أن الربيع كان قد أخذ منه درعا ولم يردها عليه . وتمة البيت :

\* بما لاقت ليون بن زياد \*

وبعده : ومحبسها على القرشي تنرى بأدراع وأسياف حداد وانظر شواهد المعنى للسيوطي ١١٣ (٤) « مسلبة » : لابس السلاب — وهي الثياب السود — حدادا ، وزنا . وانخطب : يريد الخطوب جمع الخطب لخلف تخفيفا ، يشبه الإبل في رمها الحصى بهؤلاء النساء . وانظر ديوان الأخطل ١٨٨ . (٥) انظر ص ٢١١

فهذا لا بد من التزام ضرورته ؛ لأنه لو قال : سَمَا يَا لِمَا مِنْ الضَّرْبِ الثَّانِي إِلَى  
الثَّالِثِ ، وَإِنَّمَا مَبْنَى هَذَا الشَّعْرِ عَلَى الضَّرْبِ الثَّانِي لَا الثَّالِثَ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ :<sup>(١)</sup>

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَأَخْرَاجُ بَيْنَ مُلُوبٍ كَدَمِ الْعِبَاطِ

لأنه لو قال : مَعَارِي لِمَا كَسَرَ الْوِزْنَ ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يَصِيرُ مِنْ مَفَاعِلَتَيْنِ إِلَى مَفَاعِلَيْنِ ،  
وَهُوَ الْعَصْبُ . لَكِنْ مِمَّا لَا بَدَّ مِنْ التَّزَامِ ضَرُورَتُهُ مَخَافَةَ كَسْرِ وَزْنِهِ قَوْلُ الْآخَرِ :

خَرِيعٌ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَأْزُرُ طَوْرًا وَتُرْنِي الْإِزَارَا<sup>(٢)</sup>

فهذا لا بد من تصحيح معتله ؛ ألا ترى أنه لو أعلّ اللام وحذفها فقال دَوَادٍ ،  
لَكَسَرَ الْبَيْتَ أَلْبَتَهُ .

فَاعْرِفْ إِذَا حَالَ ضَعْفُ الْإِعْرَابِ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْ التَّزَامِ مَخَافَةَ كَسْرِ  
الْبَيْتِ ، مِنْ الزَّحَافِ الَّذِي يَرْتَكِبُهُ الْجُفَاءُ الْفَصَحَاءُ إِذَا أَمْنُوا كَسَرَ الْبَيْتِ ، وَيَدَّعُوهُ  
مَنْ حَافِظٌ عَلَى صِحَّةِ الْوِزْنِ مِنْ غَيْرِ زَحَافٍ ؛ وَهُوَ كَثِيرٌ . فَلَنْ أَمِنْتَ كَسَرَ

(١) الشعر من الطويل . والضرب الثاني فيه ما كان عروضه وصره مقبوضين . والضرب الثالث  
ما كان الضرب فيه محذوفاً .

(٢) هو المختلخل الهذلي . والبيت في الكتاب ٥٨/٢ ، ودِيَوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ٢٠/٢ في قصيدة طويلة .

(٣) قال ابن قتيبة : « ولو قال :

\* أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِفَاتٍ \*

كَانَ الشَّعْرُ مُوزُونًا ، وَالْإِعْرَابُ صَحِيحًا ، ... وَهَكَذَا قَرَأْتُهُ عَلَى أَصْحَابِ الْأَصْمَعِيِّ « انظر الشعراء له ٤٦

(٤) الخريع : الناعمة مع فجور . والدوادي . الأراجيح . والبيت المكيت . ويظهر لي أنه من

القصيدة الرائية التي منها أبيات في الخزائن ٨٢/١ . ويذكر صاحب الخزائن أنها في مدح أبان بن الوليد

ابن عبد الملك بن مروان . والذي في الأغاني ١٥ — ١٢٩ أن الكيت كان مداحاً لأبان بن الوليد

البحلي . وانظر الكتاب ٦٠/٢ ، وتصريف المازني ، في الموطن السابق .

(٥) كذا في ١ . وفي سائر الأصول : « صرفها » .

البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره ألبتة دخلت تحت  
كسر الإعراب .

### باب - في الاعتراض

اعلم أن هذا القليل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر،  
ومنتور الكلام . وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، ولذلك لا يشنع عليهم،  
ولا يستنكر عندهم، أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك  
مما لا يجوز الفصل (فيه) بغيره، إلا شاذاً أو متأولاً . قال الله سبحانه وتعالى :  
(فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ \* إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ)  
فهذا فيه اعتراضان : أحدهما قوله (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) لأنه اعترض به  
بين القسم الذي هو قوله (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) وبين جوابه الذي هو قوله  
(إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر، بين الموصوف الذي  
هو (قَسَمٌ) وبين صفته التي هي (عَظِيمٌ) وهو قوله (لَوْ تَعْلَمُونَ) . فذاذك اعتراضان  
كما ترى . ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون : فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ  
النُّجُومِ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ [عَظِيمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ] .

ومن ذلك (قولُ امرئ القيس) :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ -  
بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنِ عَمْرٍاءَ بَيَّعَ

١٥

٢٠

- (١) كذا في ش. وفي ب. : « ينشع »، وفي أ. : « يتشع » . (٢) ثبت هذا في ش. ب. وسقط في أ. .  
(٣) أي بغير الاعتراض . (٤) الآيات ٧٥ - ٧٧ من سورة الواقعة . (٥) كذا في أ. ،  
ب. د. هـ . وفي ش. : « فذان » وكأنها مصلحة عن : « فذاذك » . (٦) كذا في أ. وفي ش. ب. :  
« جاز » . (٧) ثبت هذا في أ. ب. وسقط في ش. (٨) كذا في ش. ب. وفي أ. : « قوله » .  
(٩) « تملك » : هي أمه ؛ والمشهور في اسمها فاطمة . وانظر شرح الوزير أبي بكر بن عاصم ص ٢٠٢ . و« يقر » :  
ترك البادية ونزل العراق ، أو نزل الحضرة وأعيانها . وانظر معاني ابن قتيبة ٨٧٥ . وانظر أيضاً الخزانة ٤/ ١٦٢

فقوله : « والحوادثُ جَمَّةٌ » اعتراض بين الفعل وفاعله . ومثله قوله :

\* ألا هل أتانا والحوادثُ كالحصى \*

وأنشدنا أبو عليّ :

وقد أدركني - والحوادثُ جَمَّةٌ - أسنةٌ قومٍ لا ضِعَافٍ ولا عُزَلٍ<sup>(١)</sup>

فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله . وأنشدنا أيضا :

ذاك الذي - وأبيك - تعرف مالِك<sup>(٢)</sup> والحقُّ يدفعُ ترهاتِ الباطِلِ

فقوله : « وأبيك » اعتراض بين الموصول والصلة . وروينا لُعْبِيدَ اللَّهِ بْنِ الْحَزْزِ :

تعلّم ولو كاتمته الناسُ أني طيك - ولم أظلم - بذلك عاتِب

فقوله : « ولو كاتمته الناس » اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله : « ولم أظلم

بذلك » اعتراض بين اسم أن وخبرها .

ومن ذلك قول أبي النّجَم - أنشدناه<sup>(٤)</sup> - :

وبُدِلَتْ - والدهرُ ذو تبديل - هيفًا دُبُورا بالصَّبا والشمالِ<sup>(٥)</sup>

فقوله : « والدهرُ ذو تبديل » اعتراض بين المفعول الأوّل والثاني .

ومن الاعتراض قوله :

ألم يأتِكَ - والأنباءُ تنمى - بما لاقت لبؤنُ بني زيادِ<sup>(٧)</sup>

(١) انظر ص ٣٣١ من هذا الجزء . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشد » .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يعرف » . والبيت من مقطوعة لحرير يهجو يحيى بن عقبة الطهوي . ويريد بمالك قبيلة . الك بن حنظلة من تميم . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧٦ وديوان جرير طبعه الصاوي ٤٣٠ (٤) الظاهر أنه يريد أبا عليّ . وهذا إن قرئ بالبناء للفاعل .

(٥) الهيف : ريح حارة تأتي من قبل اليمن . وقوله : « بدلت » أي الإبل . وفي شرح شواهد المغني للبغدادى أن هذا في الريح . وليس الأمر كما ظنّ . وانظر الأرجوزة في الطرائف الأدبية ٥٨

(٦) وهو هنا نائب الفاعل . (٧) انظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء .

فقوله : « والأنبياء تنمى » اعتراض بين الفعل وفاعله . وهذا أحسن مأخذاً في الشعرين أن يكون في « يأتيك » ضمير ( من متقدم مذكور )<sup>(١)</sup> .

فأما ما أنشدته أبو علي<sup>(٢)</sup> من قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

أَتَنَسَى — لا هداك الله — ليلي وعهدُ شبابه الحسنُ الجميلُ !

كأنَّ — وقد أتى حَوْلَ جديد — أنا فيها حماماتٌ مُثُول

فإنه لا اعتراض فيه . وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب ، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم . فأما قوله :

« وقد أتى حَوْلَ جديد » فذو موضع من الإعراب ، وموضعه النصب بما

في « كأنَّ » من معنى التشبيه ؛ ألا ترى أن معناه : أشبهتُ وقد أتى حَوْلَ جديد

حماماتٍ مُثُولاً ، أو أشبهها وقد مضى حَوْلَ جديد بحماماتٍ مُثُولٍ ، أى أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا .

وأنشدنا :

أُرَانِي — ولا كُفْرانَ لله آيةً لنفسى — لقد طالبتُ غير مُنِيلٍ<sup>(٤)</sup>

(١) كذا في الأصول . وهذا البيت أول القصيدة ؛ كما في الخزانة وغيرها . وفي أمالي ابن السجري

٨٧ / ١ : « قيل إنه مضمّر مقدر ، كما حكى سيبويه إذا كان غداً فأتى ؛ أى إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو البلاء غداً فأتى . وتقديره : ألم يأتك النبا . ودل على ذلك قوله : والأنبياء تنمى » .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشدناه » . (٣) هو أبو الفول الطهوي . وانظر

شواهد المفنى للسيوطي ٢٧٧ والنوادر لأبي زيد ٥١ . وقوله : « وعهدُ شبابه الحسنُ الجميل » جملة

حالية ؛ كما في شواهد المفنى للبغدادى ٦٢١ / ٢ « الخيل » وضبط في النوادر :

\* وعهدُ شبابه الحسنُ الجميل \*

٢٠

بنصب « عهد » وجرّ « الجميل » .

(٤) أورده ابن الأنبارى في شرح المفضليات ٨٠٥ ولم ينسبه ، ونقل كلامه البغدادى في شرح

شواهد المفنى . وقوله : « آية » بفتح الهمزة ؛ كما في اللسان ( أرى ) وأمن الخصائص . وفي ابن الأنبارى :

« آية » بكسر الهمزة ؛ وكأنه يريد الهيئة .

ففى هذا اعتراضان : أحدهما — « ولا كفران لله » . والآخر — قوله : « أية »<sup>(١)</sup>  
أى أَوَيْتَ لنفسى أية ؛ معناه رَجِمْتَها ورَفَقْتَ لها . فقوله : أَوَيْتَ لها لا موضع  
له من الإعراب . وسألنا الشجرى أبا عبد الله يوما عن فرس كانت له ؛ فقال :  
هى بالبادية . قلنا لم ؟ قال : إنها وَجِية<sup>(٢)</sup> ، فانا آوى لها ؛ أى أرحمها وأرق لها .  
وكذلك قول الآخر<sup>(٣)</sup> :

أُراني ولا كفران لله إنيما أواني من الأقوام كلَّ بنخيل  
ومن الاعتراض قولهم : زيد — ولا أقول إلّا حقًا — كريم . وعلى ذلك مسألة<sup>(٤)</sup>  
الكتاب : إنه — المسكين — أحمق ؛ ألا ترى أن تقديره : إنه أحمق ، وقوله  
« المسكين » أى هو المسكين ؛ وذلك اعتراض بين اسم إن وخبرها . ومن ذلك  
مسئلته<sup>(٥)</sup> : « لا أخا — فاعلم — لك » . فقوله : « فاعلم » اعتراض بين المضاف  
والمضاف إليه ، كذا الظاهر . وأجاز أبو علي رحمه الله أن يكون « لك » خبرا ،  
ويكون « أخا » استمّا مقصورا تاما غير مضاف ؛ كقولك : لا عصا لك . ويدل على  
صحة هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال ، وفأوه مفتوحة ؛ فهو إذا فعل<sup>(٦)</sup> ، وذلك  
قولهم : أخ وآخاء فيما حكاه يونس . وقال بعض آل المهلب :  
وجدتم بئكم دوننا إذ نسبتم وأئى بنى الآخاء تنبؤ مناسبه !<sup>(٧)</sup>

(١) ذكر ابن هشام فى المتن فى مبحث الجملة المعترضة أن أبا علي لا يبيح الاعتراض بأكثر من  
جملة ، وأقول هذا البيت ، وترى ابن جنى هنا على خلافه ، ولم ينبه عليه . (٢) كذا فى ١ .  
وفى ش : « أرفقت بها » . وفى ب : « رفقت لها » . (٣) من الوجى . وهو الحفا ؛ أى رقة  
قدم الدابة من كثرة المشى . (٤) هو كثير عزة . وانظر الكتاب ١ / ٤٦٦ . ولم أره فى قصيدته  
اللامية فى الأمل ٢ / ٦٢ وفى الديوان ٢ / ٢٤٨ (٥) ص ٢٥٦ ج ١ (٦) فى ج :  
« لأحمق » . (٧) أى مسألة الكتاب أيضا . وانظر سيبويه ١ / ٣٤٧ (٨) انظر ص ٢٠١  
من هذا السفر . وضبط « نسبتم » هنا بالبناء للفاعل على ما فى ١ . وضبط فيا خلف بالبناء للفعول .



فغير منكّر أن يخرج واحدا على أصله ، كما تخرج واحد الآباء على أصله . وذلك قولهم : هذا أبأ ، ورأيت أبأ ، ومررت بابأ . وروينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال : يقال هذا أبوك ، وهذا أباك ، وهذا أبك ، فمن قال : هذا أبوك ، أو أباك ، فتثنيته أبوان ، ومن قال هذا أبك ، فتثنيته أبان ، وأبوان . وأنشد :

سوى إليك الأدنى وإن محمدا      علا كلّ عالٍ يابن عم محمد  
وأنشد أبو علي عن أبي الحسن :

تقول ابنتي لمّا رأيتني شاحبا      كأنك فينا يا أباتٍ غريب<sup>(١)</sup>

قال : فهذا تأنيث أبأ ، وإذا كان كذلك جاز جواز احسنا أن يكون قولهم : لا أبالك «أبا» منه اسم مقصور كما كان ذلك في «أخالك» ويحسّنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبرا ، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر ؛  
غير أنه يؤسّ بمعنى إرادة الإضافة قول الفرزدق :

\* ظلمت ولكن لا يدنى لك بالظلم<sup>(٢)</sup> \*

فلهذا جوّزناهما جميعا .

وروينا لمعن بن أوس :

وفين - والأيام يعثرن بالفتى -      نوداب لا يملّنه ونواتح<sup>(٣)</sup>

(١) كذا في ش ، ب ، ز ، هـ . وفي أ : «خرج» . (٢) انظر مجالس ثعلب ٤٦٨ ، وينتهي ما في المجالس بعد البيت الآتي . وهو في اللسان (أبو) . (٣) «يا أبات» كذا ببناء المفتوحة في ش ، ب . وفي أ : «أبأة» ، وفي جـ : «أباه» . وفي اللسان في «أبو» كأثبت . والبيت نسبة أبو زيد في النوادر ٢٣٩ إلى أبي أبي المدرجان . (٤) قبله في بيتين يخاطب بهما عمر بن بلأ :  
ما أنت إن قرما تميم تساميا      أخا التيم إلا كالشظية في المعظم  
ولو كنت مولى العز أو في ظلاله      ... ..

يريد بقرى تميم : نفسه وجريرا ، وكان عمر دخل بينهما في الهجاء . وانظر ديوان الفرزدق طبعة الصاوي ٨٢٥ (٥) قبله :

رأيت رجالا يكرهون بشانهم      وفين - لا تكذب - نساء صواخ

والبيان في الأمل ١٩٠/٢ ، واللائل ٨٠٤ ، والخزائن ٣/٢٥٨ ، والأغاني (بولاقي) ١٠/١٦٥

ففصل بقوله : « والأيام يعثرن بالفتى » بين المبتدأ وخبره . وأنشدنا :

لعلك - والموعود صدق لقاءه - بدا لك في تلك القلوص <sup>(١)</sup> بدءاً

وسألته عن بيت كثير :

وإني وتهايمى بعزة بعدما تخليتُ مما بيننا وتخلتُ <sup>(٢)</sup>

فأجاز أن يكون قوله : « وتهايمى بعزة » جملة من مبتدأ وخبر، اعترض بها بين اسم إن وخبرها الذى هو قوله :

لكالمرتجى ظل الغامة كلما تبوأ منها للقليل اضمحلّت

فقلت له : أيجوز أن يكون (وتهايمى) بعزة قسماً ؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه . وقال الله عز وجل : ﴿ هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ <sup>(٣)</sup> ﴾ . فقوله تعالى : « فليذوقوه » اعترض بين المبتدأ وخبره . وقال رؤبة : <sup>(٥)</sup>

إني وأسطارِسطرن سَطَرا لقائل يا نصرُ نصرُ نصر <sup>(٦)</sup>

فأعترض بالقسم بين اسم إن وخبرها .

(١) كان رجل وعد محمد بن بشر الخسارجي قلوصاً — وهى الناقة الفتية — فطله ؛ فقال ذلك

يذمه . وانظر الأغاني ١٥٧/٤ والأمال ٧١/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٧٤ ، وللبغدادى ٦١٢/٢

(٢) من قصيدته الطويلة التى أوتها :

خليلٌ هذا ربيع عزة فاعقلا قلو صيكا ثم ابكا حيث حلت

انظر الأمال ١٠٧/٢ ، والخزانة ٣٧٩/٢ ، وشواهد المغنى للبغدادى ٦٢١/٢

(٣) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « تهايمى » . (٤) آية ٥٧ سورة ص .

(٥) تبع فى هذا ما فى سيبويه ٣٠٤/١ ، وردّه الصاغاني وأكر نسبته إلى رؤبة . ويقول البغدادى

فى الخزانة : « والعجب من الصاغاني حيث ردّ على سيبويه فى أن هذا الشاهد ليس لرؤبة . ولم يبين

قائله . ويقول البغدادى فى شواهد المغنى ٦١٩/٢ : « وهذا الرجز قيل لرؤبة ، ولم أره فى ديوانه »

وقد أورد طابع ديوان رؤبة فيما نسب إليه ص ١٧٤

(٦) بعده : بلفك الله فبلغ نصرا نصر بن سيار يثني وفرا

ونصر فى البيت الأول حاجب نصر بن سيار أحد ولادة الأمويين ، وهو المراد بنصر فى البيت الثانى . ويرى =

والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه ، وقد رأيت في أشعار المحدثين ، وهو في شعر إبراهيم ابن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولدين <sup>(١)</sup> .

### باب — في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

- هـ هذا في كلام العرب كثير فاش ، والقياس له قابل مسوغ .
- فمن ذلك قولهم : مررت بزيد ، وما كان نحوه ، مما يلحق من حروف الجر معرفة لتعدي الفعل . فمن وجه يعتد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له .
- كما أن همزة النقل في ( أفعلت ) وتكرير العين في ( فَعَلت ) يأتيان لنقل الفعل وتعديته ؛ نحو قام ، وأقمت ، وقومت ، وسار ، وأسرت ، وسيرته . فلما كان حرف الجر الموصل للفعل معاقبا لأحد شيئين <sup>(٢)</sup> ، كل واحد منهما مصوغ في نفس المثال جرى مجراهما في كونه جزءا من الفعل أو كالجزء منه <sup>(٤)</sup> . فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل .

وأما وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب <sup>(٥)</sup> ، وهذا يقضى له بكونه جزءا مما بعده أو كالجزء منه ؛ ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب ، كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك : ضربت زيدا وعمرا ؛ وذلك <sup>(٧)</sup> .

- ١٥ = صاحب القاموس أن الصواب في اسم الحاجب نصر ( بالمعجمة ) . وقد أبان في الخزانة أن المجد تبع في هذا الصاغاني في العباب . وانظر الخزانة ٣٢٥/١ وشواهد المفني لصاحب الخزانة ٦١٩/٢ ، والقاموس ( نصر ) ، وسيبويه في الموطن السابق .

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « المحدثين » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الشيتين » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « موضوع » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « و » . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقتضى » . (٦) كذا في ب ، ج . وفي أ : « مجموعها » (٧) انظر ص ١٠٧ من هذا الجزء .

قولك : مررت بزيد وعمرا ، ورغبتُ فيك وجعفرأ ، ونظرتُ لـإليك وسعيدأ ؛ أفلا ترى إلى حرف الجر الموصول للفعل كيف قُدِّرَ تقديرين مختلفين [ لمعنيين مختلفين ]<sup>(١)</sup> .

ووجه جوازه من قِبَلِ القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين ؛ وذلك كأن تروم أن تدلّ على قوة اتصال حرف الجر بالفعل ، فتعتده تارة كالبعض له ، والأخرى كالبعض للاسم . فهذا ما لا يجوز مثله ؛ لأنه لا يكون كونه كـبعض الاسم دليلا على شدة امتزاجه بالفعل ، لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران ، فاعرف ذلك ، فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه .

ومثل ذلك قولهم : ( لا أبا لك ) ، فههنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين . وذلك أن ثبات الألف في ( أبا ) من ( لا أبا لك ) دليل الإضافة ؛ فهذا وجه . ووجه آخر أن ثبات اللام وعمل ( لا ) في هذا الاسم يوجب التنكير والفصل . فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف ، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير . وليس هذا في الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحقير مثال الكثرة الذي جاء فسادا من قبل تدافع حاليه . وذلك أن وجود باء التحقير يقتضى كونه دليلا على القلة<sup>(٢)</sup> ، وكونه مثالا موضوعا للكثرة دليل على الكثرة ؛ وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيرا . وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده .

وليس كذلك تقدير كالباء في نحو : مررت بزيد تارة كـبعض الاسم ، وأخرى كـبعض الفعل ، من قِبَلِ أن هذه إنما هي صناعة لفظية يسوغ معها تنقل

(١) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٢) ثبت هذا اللفظ في ش ، ب . وسقط في أ .

(٣) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « إثبات » .

(٤) في ش ، ب : « تقتضى » . وفي أ من غير نقط الحرف الأول .

الحال وتغيرها ، فأما المعاني فأمر ضيق ، ومذهب مستصعب ؛ ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا : قام زيد سميته فاعلا ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد قام سميته مبتدأ لا فاعلا ، وإن كان فاعلا في المعنى . وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فأختلفت السمة ، فأما المعنى فواحد . فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضييق طريق المعنى .

فإن قلت : فأنت إذا قلت في (لا أبا لك) إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف ، واللام تؤذن بالفصل والتنكير ، فقد جمعت على الشيء الواحد في الوقت الواحد معنيين ضدين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان — كما ترى — متدافعان .

قيل : الفرق بين الموضعين واضح ، وذلك أن قولهم : (لا أبا لك) كلام جرى مجرى المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الداء ؛ أي أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه . كذا فسره أبو علي ، وكذلك هو لم تأمله ؛ ألا ترى أنه قد أنشد توكيدا لما رآه من هذا المعنى فيه قوله :  
\* وتترك أخرى قردة لا أخا لها \*

ولم يقل : لا أخت لها . ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك) (ولا أخا لك) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر ، فخرى هذا نحواً من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة (الصيف ضيعت اللبن) على التانيث ؛ لأنه كذا جرى أوله ، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم (لا أبا لك) إنما فيه تعادى ظاهره ، (واجتماع<sup>(١)</sup>) صورتي الفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ، لفظاً لا معنى . وإذا آل الأمر إلى ذلك عدنا إلى مثل ما كنا عليه ؛ من تنافر

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا سلكت ... اخذت » .

(٢) كذا في أ ، ج . وفي ب ، ش : « تقدير » .

(٣) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « من اجتماع » .

قضيتي اللفظ في نحو : مررت بزيد؛ إذا أردت بذلك أن تدلّ على شدة اتصال حرف الجرّ بالفعل وحده دون الاسم ، ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى؛ كأن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيرا . (وهذا) <sup>(١)</sup> ما لا يدعيه مُدَّعٍ ، ولا يرضاه — مذهبا لنفسه — راضٍ .

و يؤكّد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته في الشعر، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب . فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة ، وإن كان في اللفظ خبرا . ولو كان دعاء مصرّحا وأمرّا معنيّا <sup>(٢)</sup> لمّا جاز أن يقال لمن لا أب له ؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يمسز أن يُدعى عليه بما هو فيه لا محالة ؛ ألا ترى أنك لا تقول للأعمى : أعماه الله ، ولا للفقير : أفقره الله ؛ وهذا ظاهر باٍ . وقد <sup>(٣)</sup> (مرّ به) الطائي الكبير فقال :

نِعْمَةُ اللَّهِ فِيكَ لَا أَسْأَلُ الدَّيَّةَ إِلَيْهَا نُسَمَى سَوَى أَنْ تَدُومَا

وَلَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كُنْتُ كَمَنْ يَدِي . أَلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ أَنْ يَقُومَا

فإنّك لا تقول لمن لا أب له : أفقدك الله أباك ؛ كذلك يعلم أن قولهم لمن لا أب له : (لا أبالك) لاحقيقة لمعناه مطابقة للفظه ، وإنما هي خارجة مخرج المثل ، على ما فسره أبو علي . قال عنتره :

فَأَقْنِي حَيَاءَكَ لَا أَبَاكَ وَأَعْلِيَّ أَنِّي أَمْرُؤُ سَامُوتٍ إِنْ لَمْ أَقْتُلْ <sup>(٤)</sup>

(١) كذا في أ . وسقط في ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وهذا » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « معينا » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « قربه » .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وكا » . (٦) من قصيدته التي أولها :

طال السراء على رسوم المنزل بين اللبكي وبين ذات الحرمل

وقال :<sup>(١)</sup>

ألقى الصحيفة لا أبالك إنه يُخشى عليك من الحياء النقرس

وقال :<sup>(٢)</sup>

أبالموت الذى لا بُدَّ أنى مُلاقٍ لا أبالك تخوِّفنى

أراد : لا أبالك ؛ لحذف اللام من جارى عُرِف الكلام . وقال جرير :

يا تميم تميم عدي لا أبالك لا يُلقينكم فى مساواة<sup>(٣)</sup> سر

وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثلاً لا حقيقة ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للميم كلها أب واحد ، ولكن معناه : كلكم أهل للدعاء عليه والإغلاظ له .  
وقال الحطيئة :

أقبلوا عليهم لا أبأ لأبيكم من اللوم أو سدوا المكان الذى سدوا<sup>(٤)</sup>

فإن قلت : فقد أثبت الحطيئة فى هذا البيت ما نفىته أنت فى البيت الذى قبله ، وذلك أنه قال ( لأبيكم ) فجعل للجماعة أباً واحداً ، وأنت قلت هناك : إنه لا يكون للجماعة تميم أب واحد ؛ فالجواب عن هذا من موضعين : أحدهما ما قدمناه من أنه لا يريد حقيقة الأب ، وإنما غرضه الدعاء مُرسلاً ففحش بذكر الأب على ما مضى .  
والآخر أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله ( لأبيكم ) الجمع ، أى لا أبأ لأبائكم . يريد

(١) أى المتلبس يخاطب طرفة بن العبد . وانظر اللسان فى (نقرس) . والنقرس هنا : الهلاك . وقوله :

(إنه يخشى) فى أ ، ب ، ش : (إنى أخشى) . والوجه ما أثبت ، وهو من أبيات أولها كما فى الشعر والشعراء لابن قتيبة :

من مبلغ الشعراء عن أخويهم خبرا فتصدقهم بذلك الأنفس

(٢) هو أبو حبة النمرى . وانظر الخزانة فى شواهد لا النافية للجنس ، وكامل المبرد ٨٥/٥ ،  
واللسان فى (أب) . (٣) عمر هو ابن بلأ التميمى ، كانت بينه وبين جرير مهاجرة . وانظر الخزانة  
١/٣٦٠ والنقائض ٤٨٨ (٤) انظر الديوان والكامل ١٥٤/٥ (٥) كذا فى أ .  
وفى ش ، ب : « قيل فالجواب » .

الدعاء على آبائهم من حيث ذكروها، بجاء به جمعا مصححا على قولك : أب، وأبؤن،  
وأبين ؛ قال :

فأما تبين أصواتنا      بكنين وفديننا بالأبينا<sup>(١)</sup>  
وعليه قول الآخر — أنشدناه — :

فمن يك سائلا عني فإني      بمكة مولدي وبها ريت<sup>(٢)</sup>  
وقد شئت بها الأباء قبلي      فما شئت أبي ولا شئت<sup>(٣)</sup>  
أى ما شئت أبائى . فهذا شئ عرض ، ولنعد .

ومن ذلك قولهم : مختار ومعتاد ، ونحو ذلك ؛ فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين  
مختلفين . وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مختير ومعتد ؛ كقسطع (بكسر العين) .  
وإن كان مفعولا فأصله مختير ومعتد ، كقسطع . فـ « مختار » من قولك : أنت  
مختار ، للثياب ؛ أى مستجيد لها أصله مختير . ومختار من قولك : هذا ثوب مختار ، أصله  
مختير . فهذان تقديران مختلفان لمعنيين . وإنما كان يكون هذا منكرا أو كان تقدير  
فتح العين وكسرها لمعنى واحد ؛ فأما وهما لمعنيين فسائق حسن . وكذلك ما كان من  
المضغف في هذا الشرح من الكلام ؛ نحو قولك : هذا رجل معتد للجد ؛ ونحوه ،  
فهذا هو اسم الفاعل ، وأصله معتد (بكسر العين) ، وهذا رجل معتد ؛ أى منظور إليه ،  
فهذا مفتعل (بفتح العين) وأصله معتد كقولك : هذا معنى معنى معتبر ؛ أى ليس ؛

(١) أورده سيبويه في الكتاب ١٠١/٢ ، وقال : « أنشدناه من نثى به ، وزعم أنه جاهل » ودو  
زياد بن واصل السلمي . وانظر الخزانة ٢٧٥ / ٢ (٢) البيتان نسهما ابن دريد في الجهمرة  
٨٨/٣ إلى قصي بن كلاب . وفيها : « شئت » في الموضعين في مكان « شئت » و « شيت » . وفسر ذلك  
ابن دريد : « شئت : سبقت » من قولهم : شأوت الرجل إذا سبقته « وهذا أيضا في جـ ، أ . و « ريت » :  
نشأت ، يقال : ربي في حجر فلان يربي ربا ؛ نشأ عنده . وانظر اللسان ( ربا ) ففيه البيت الأول غير معزوف .  
(٣) في جـ ، أ : « سبقت » . (٤) الشرح ( بالجيم ) : الضرب والنوع .  
(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « في » .



بصغير محقّر. وكذلك هذا جَوَزٌ معتدّ، فهذا أيضا اسم المفعول، وأصله معتدّ كمقتسم، ومقتطع. ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية.

ومن ذلك قولهم: كساء، وقضاء، ونحوه؛ أعلّت اللام لأنك لم تعتدّ بالألف حاجزا لسكونها، وقلبت<sup>(٢)</sup> أيضا لسكونها وسكون الألف قبلها؛ فاعتدتها من وجه، ولم تعتدّها من آخر.

ومن ذلك أيضا قولهم: أيهم تضرب يقيم زيد. ف(أيهم) من حيث كانت جازمة ل(تضرب) يجب أن تكون مقدّمة عليها، ومن حيث كانت منصوبة ب(تضرب) يجب أن تكون في الرتبة، وثرة عنها، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما؛ من حيث كان هذا إنما هو عمل صاعى لفظي. ولو كان التعادي والتخالف في المعنى لفسد<sup>(٤)</sup> (ولم) يجز. وأيضاً فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدر المراد، لا ل(بأى)؛ (فإذا) كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذاً، وألين ملمساً.

### باب — في تدريج اللغة

وذلك أن يُنبئ شيء شيئاً من موضع، فيُضَيّ حكمه على حكم الأول، ثم يرقى منه إلى غيره.

فمن ذلك قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، (ولو) جالسهما جميعاً لكان صيباً مطيعاً لا مخالفاً، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشئيين.

(١) كذا في أ، ب. وفي غيرهما: «جون». والجوز هو الذي يؤكل كالبدق، واحده جوزة.

(٢) أى قبلها ألفا لكونها واوا أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها، على اعتداد الألف غير حاجز.

(٣) أى قلبت همزة فرارا من اجتماع ساكنين، وقد قلبت لأقرب الحروف إليها، وهي الهمزة.

(٤) كذا في أ. وفي سائر الأصول: «فلم».

(٥) كذا في أ. وفي ش، ب: «ولذا».

(٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «فلو».

وإنما جاز ذلك في هذا الموضع ، لا لشيء رجع إلى نفيس (أو) بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو) . وذلك لأنه قد عُرف أنه إنما رُغِبَ في مجالسة الحسن لما لمجالسته في ذلك من الحظ ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضا ، وكأنه قال : <sup>(١)</sup> حَالِسَ هذا الضرب من الناس . وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطَّرِيزِ من القول في قول الله سبحانه <sup>(٢)</sup> « وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا » ، وكأنه — والله أعلم — قال : لا تطع هذا الضرب من الناس . ثم إنه لما رأى (أو) في هذا الموضع قد جَرَتْ مجرى الواوِ تدرّج من ذلك إلى غيره ، فأجراها مجرى الواوِ في موضع عاير من هذه القرينة التي سوّغت استعمال (أو) في معنى الواوِ ، ألا تراه كيف قال :

وكان سيّان ألا يسرحوا نَعْمًا أو يترحوه بها ، واغبرت السوح <sup>(٣)</sup>  
وسواء وسيّان لا يستعمل إلا بالواو . وعليه قول الآخر :

فسيّان حَرَبٌ أو تُبوءوا بمنزله <sup>(٤)</sup> وقد يقبل الضيم الذليل المسير

(١) انظر الكتاب ٤٨٩/١ . (٢) آية ٢٤ سورة الإنسان . (٣) هو أبو ذؤيب الهذلي . وانظر اللسان في « سوا » ، وشرح شواهد المعنى للسيوطي ٧٢ ، وديوان الهذليين طبعة دار الكتب ١٠٨/١ . (٤) هذا بيت مركب من بيتين . وهما مع بيتين قبلهما في الرثاء :

المانح الأدم كالمرء الصلاب إذا ما حارده الخور واجنت المجليح

ورفت الشول من برد العشي كما زف النعام إلى حفسانه الروح

وقال ما شيم : سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح

وكان مثلين ألا يسرحوا غنما حيث استرادت مواشيم وتسرج

فترى أن لا شاهد في البيت في روايته ، وأن ما أورده النحويون بيتا أصله بيتان . وقوله : « وكان سيان ... » كان هنا على هذا الوجه ثانية ، وسيان خبر المصدر المؤنزل بعده : قال ابن هشام في المعنى في مبحث أور : « أى وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوا سيان لوجود القحط . وإنما قدرنا كان ثانية لتلا يلزم الإخبار عن التكرار بالمعرفة » . وفي أمالي ابن السكيت ١/٦١ : « هكذا أنشده الرواة (سيان) مرفوعا على إضمار الشأن في كان » . (٥) كذا في أصول الخصائص . وفي عبارة اللسان : « يستعملان » . وما هنا تأويله (لا يستعمل كلاما) .

أى فسيان حرب وبواؤكم بمثله<sup>(١)</sup>، كما أن معنى الأول : مكان سيان ألا يسرحوا نعباً، وأن يسرحوه بها . وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم : صبية وصبيان ؛ قلبت الواو من صبيان وصبوة في التقدير—  
لأنه من صبوت— لانكسار الصاد قبلها، وضعف الباء أن تعتد حاجزاً لسكونها . وقد  
ذكرنا ذلك . فلما ألف هذا واستمر تدرجوا منه إلى أن أفزوا قلب الواو ياء بحاله .  
وإن زالت الكسرة ، وذلك قولهم أيضاً : صبيان وصبية ، ( وقد<sup>(٢)</sup> ) كان يجب —  
لما زالت الكسرة — أن تعود الياء واوا إلى أصلها ، لكنهم أفزوا الياء بحالها لاعتيادهم  
إياها حتى صارت كأنها كانت أصلاً . وحسن ذلك لهم شيء آخر ، وهو أن القلب<sup>(٣)</sup>  
في صبية وصبيان إنما كان استحساناً وإيثاراً ، لاعن وجوب علة ، ولا قوة قياس ؛  
فلما لم تتمكن علة القلب ورأوا اللفظ بياء قوى عندهم إفزأ الياء بحالها ؛ لأن السبب  
الأول إلى قلبها لم يكن قوياً ، ولا مما يعتاد في مثله أن يكون مؤثراً .

ومن ذلك قولهم في الاستنبات عمن قال ضربت رجلاً : منا ؟ وممرت برجل  
منى ؟ وعندى رجل : منو ؟ فلما شاع هذا ونحوه عنهم تدرجوا منه إلى أن قالوا :  
ضرب من مناً ؛ كقولك : ضرب رجل رجلاً .

ومن ذلك قولهم : أبيض ليّاح ، وهو من الواو ؛ لأنه بياضه ما يلوح للنظر .  
فقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوة علة ، إنما هو للجنوح إلى  
خفة الياء مع أدنى سبب ، وهو التطرق إليها بالكسرة طلباً للاستخفاف ، لاعن  
وجوب قياس ؛ ألا ترى أن هذا الضرب من ( الأسماء التي ليست<sup>(٤)</sup> ) جمعاً كـ بياض ،

(١) ثبت في ش ، ب . وسقط في أ . وقد ثبت أيضاً في عبارة اللسان . (٢) كذا في ش ،

وفي أ ، ب : « فقد » . (٣) كذا في أ ، ب ، ع ، هـ ، و في ش : « حيث » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الأسماء ليست » .

وحياض، ولا مصدرا جاريا على فعلٍ معتل؛ كقيام، وصيام، إنما يأتي مصححا؛ نحو: خوان، وصوان؛ غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أقنعوا أنفسهم في إياح في قلبهم لياؤه إلى الياء بتلك الكسرة قبلها، وإن كانت ليس مما يؤثر حقيقة التأثير مثلها، ولا أنهم شبهوه لفظا إما بالمصدر كيخال، وصيال، وإما بالجمع كسوط، وسياط، ونوط، ونياط. نعم، وقد فعلوا مثل هذا سواء في موضع آخر. وذلك قول بعضهم في صوان: صيان، وفي صوار: صيار؛ فلما ساغ ذلك من حيث أرينا أو كاد تدرجوا منه إلى أن فتحوا فاء إياح، ثم أقرأوا الياء بجالها وإن كانت الكسرة قبلها قد زابتها، وذلك قولهم فيه: إياح. وشجعه على ذلك شيئا أن قلب الواو ياء في إياح لم يكن عن قوة ولا استحكام علة، وإنما هو لإيثار الأخف على الأثقل، فاستمر على ذلك وتدرج منه إلى أن أقرأ الياء بجالها مع الفتح؛ إذ كان قلبها مع الكسر أيضا ليس بحقيقة موجبة. قال: وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحة عمل، وإنما هو لتخفيف مؤثر، فمكذلك أقلب أيضا مع الفتح وإن لم يكن موجبا، غير أن الكسر هنا على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتح، فلذلك جعلنا ذاك تدرجا عنه إليه ولم نسو بينهما فيه. فأعرف ذلك.

وقريب من ذلك قول الشاعر:

ولقد رأيتك بالقواديم مرة وعلى من سدف العشي رياح<sup>(٧)</sup>

(١) كذا في أ، ب، ش. وهو المناسب لقوله بعد: «فاستمر على ذلك وتدرج منه» يريد راصع العربية. وفي ج: «وشجهم» وهو المناسب للكلام السابق. (٢) كذا في أ. وسقط في ش، ب (٣) كأنه يريد واضع العربية. (٤) كذا في أ، ب. وفي ش: «قلب». (٥) كذا في أ. وفي ش، ب: «إلى غيره». (٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «يسو». (٧) القواديم موضع في بلاد غطفان. وجاء البيت في اللسان في (روح) وفيه «نظرة» بدل «مرة» وضبط فيه رياح بكسر الزاء، وجاء في (سدف) وفيه «إياح» بدل «رواح» وكان الرياح وقت الرواح وأصله الكسر. وفي اللسان: «خرجوا بريح من العشي» (بكسر الزاء) ورواح وأرواح أي بأول: يريد: بأول العشي. ويريد أنه رآه وقد آن له أن يروح إذ حل سدف العشي وطلبته. وقد يكون في الكلام قلب أي وعلى سدف العشي من الرياح.

قياسه رَوَاحٌ، لأنه فَعَالٌ من راح يروح، لكنه لمَّا كثر قلب هذه الواو في تصريف هذه الكلمة ياء — نحو رِيحٌ ورياحٌ، ومُريحٌ ومستريحٌ — وكانت الياء أيضا عليهم أخفٌ، ولإيهم أحبٌ، تدرجوا من ذلك إلى أن قلبوها في رِيَّاحٌ، وإن زالت الكسرة التي كانت قلبتها في تلك الأماكن .

- ومن ذلك قلبهم الذال دالا في ( ادَّكر ) وما نصَّرف منه ؛ نحو يَدِّكرُ، ومُدِّكرُ،  
وَأدِّكرُ، وغير ذلك : تدرجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالا في غير بناء افتعل،  
فقال ابن مقبل :

\* مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدِّكْرِ <sup>(١)</sup> \*

ومن ذلك قولهم : الطِّئَةُ — بالطاء — في الطِّئَةِ، وذلك في اعتيادهم اَطَّنَ، ومُطَّنَ،  
واطَّنَّانَ، كما جاءت الدِّكْرُ على الأكثر .

١٠

ومن ذلك حذفهم الفاء — على القياس — من ضِعْمَةٍ وِيقَةٍ ؛ كما حذفت من  
عِدَّةٍ وِزْنَةٍ ؛ ثم لمَّ بهم عدلوا بها عن فِعْلَةٍ إلى فَعْلَةٍ، فأقروا الحذف بحاله، وإن زالت  
الكسرة التي كانت موجبة له، فقالوا : الضَّعْمَةُ، والقَحَّةُ، فتدرجوا بالضَّعْمَةِ،  
والقَحَّةِ، إلى الضَّعْمَةِ، والقَحَّةِ، وهي عندنا فَعْلَةٌ، كَقَصْعَةٍ، وجَفْنَةٍ، ( لا أن )  
فتحت لأجل الحرف الخلق <sup>(٢)</sup> فيما ذهب إليه محمد بن يزيد .

١٥

(١) لم أفف على تمة هذا . ويدوأنه من قصيدته التي فيها :

كانت الشباب لحاجات وكنت له فقصد فزعت إلى حاجاتي الآخر

وقد أورد منها ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٤٢٦ عشرة أبيات ، وفي اللسان ( هيب ) لابن مقبل بيت

على رويها ، وكذا فيه في ( جذا ) . ( ٢ ) أى التهمة . ( ٣ ) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « من » .

( ٤ ) في ش ، ب : « إلا أن » . وفي ١ : « لأن » ، وقد رأيت أن الأنسب بالسباق ما أثبت .

٢٠

( ٥ ) انظر الكامل ١٨٩ / ٥ ، ١٩٦ بشرح الرصنى .

ومن ذلك قولهم : بأيّهم تمرر أمرز<sup>(١)</sup>؛ فقدّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوه فيه ، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ؛ لكنهم لمّا لم يجدوا طريقاً إلى تعليق<sup>(٢)</sup> حرف الجرّ استجازوا إعماله في الشرط . فلمّا ساغ لهم ذلك تدرّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا : غلامٌ منّ تضربُ أضربه ، وجاريةٌ منّ تلقى ألقها . فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان محمولاً في ذلك على حرف الجرّ .  
وجميع هذا حكمه في الاستفهام حكمه في الشرط من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام ؛ كما أن الشرط كذلك . فعلى هذه جاز بأيّهم تمرّ ؟ وغلامٌ منّ تضربُ ؟ فأما قولهم :

\* أتذكر إذ منّ يأتينا نأيه<sup>(٣)</sup> \*

١٠ فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ ، أى أتذكر إذ الناس منّ يأتينا نأيه ، فلمّا باشر المضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصل<sup>(٤)</sup> بين المضاف والمضاف إليه ؛ فلذلك أجازوه في الضرورة .

فإن قيل : فما الذى يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر ؟ قيل : لأن الشرط له صدر الكلام ؛ فلمّا أضفت إليه لعلّفته بما قبله ، وتأنك حالتان متدافتان . فأما بأيّهم تمرر أمرز ونحوه فإن حرف الجرّ متعلّق بالفعل بعد الاسم ، والظرف في قولك : أتذكر إذ منّ يأتينا نأيه متعلّق بقولك أتذكر ، وإذا خرج ما يتعلّق به حرف الجرّ من حيّز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به ولا المشروط به .

(١) كذا في ١ ، ب . وسقط في ش ، ب . (٢) أى عدم عمله لفظاً .

(٣) هذا صورة شطربيت من الشعر ، ولم يأت في شعر ، ولكنه أجيز إذا فرض أن أدخله شاعر في شعره . وانظر الكتاب ١/٤٤٠ ، والجمع ٢/٦٢ . (٤) كذا في ش ، ب . وفي ١ : « من » .  
(٥) في الأصول : « تلك » ويدور أنه تحريف عما أثبت . (٦) كذا في ش ، ب .  
وفي ١ : « حالان » .

ومن التدرّيج في اللغة أن يكتسب المضاف من المضاف إليه كثيرا من أحكامه :  
من التعريف ، والتذكير ، والاستفهام ، والشّيع وغيره ؛ ألا ترى أن ما لا يستعمل  
من الأسماء في الواجب إذا اضيف إليه شيء منها صار في ذلك إلى حكمة <sup>(١)</sup> . وذلك  
قولك : ما قرعت حلقة باب دارٍ أحدٍ قط ؛ فسرى ما في (أحد) من العموم والشّيع  
إلى «الحلقة» . ولو قلت : قرعت حلقة باب دارٍ أحدٍ ، أو نحو ذلك لم يميز .

ومن التدرّيج في اللغة : إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفي العلة عينا مجرى الهمزة  
الأصلية . وذلك نحو قولهم في تحقير قائم ، وبائع : قوَّيتم ، وبُويَّع ؛ فالحقوا  
الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصلية في سائل ، وثائر ؛ من سأل وثار ، إذا قلت : سويَّيل ،  
وثويَّير . وليست كذلك اللام إذا انقلبت همزة عن أحد الحرفين ؛ نحو كساء <sup>(٢)</sup> ،  
وقضاء ؛ ألا تراك تقول في التحقير : كُسيَّ ، وقُضيَّ ؛ فترد حرف العلة وتحذفه  
لاجتماع الياءات . وليست كذلك الهمزة الأصلية ؛ ألا تراك تقول في تحقير سلاء <sup>(٣)</sup>  
وخلاء ؛ بإقرار الهمزة لكونها أصلية ، وذلك سُليَّ ، وخُلِّيَّ . وتقول أيضا في تكسير  
كساء وقضاء ؛ بترك الهمزة البتة ؛ وذلك قولك : أكُسيَّة ، وأقُضيَّة . وتقول في سلاء ،  
وخلاء : أسلئة وأخلئة ؛ فاعرف ذلك .

لكلّ لو بنيت من قائم وبائع شيئا مرتجلا أعدت الحرفين البتة . وذلك  
كأن تبني منهما مثل جعفر ، فتقول : قوَّيتم وبَيَّع . ولم تقل : قأيم ، ولا بأع ؛  
لأنك إنما تبني من أصل المثال لا من حروفه المغيّرة ؛ ألا تراك لو بنيت من قيل  
وديمية مثال (فعل) لقلت : دَوَّيتم وقَوَّيتم ؛ لا غير .

(١) أي من الأسماء . (٢) أي الشيء من الأسماء الذي يضاف إلى ملازم النفي .

(٣) وهو ملازمة النفي . (٤) يريد الواو والياء . (٥) كذا في أ . وسقط هذا في ب .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « على » . (٧) السلاء : السمن . والخلاء في الناقة

أن تحرن أو تبرك فلا تمض لغير علة ، وقد خلّات الناقة ، تخلّا خلا ، وخلاء ، يدخلوا .

فإن قلت : ولم تُقرر الهمزة في قائم وبائع فيما تبيينه منهما ، كما أقرتها في تحقيرهما ؟

قيل : البناء من الشيء أن تعيد لأصوله ، فتصوغ منها وتطرح زوائده فلا تحفل بها . وليس كذلك التحقير . وذلك أن صورة المحقَّر معك ، ومعنى التكبير والتحقيق في أن كل واحدٍ منهما واحد واحد ، وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير ، فأما الإفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه . قال أبو علي — رحمه الله — في صحَّة الواو في نحو أسويد ، وجديول : مما أعان على ذلك وسوغه أنه في معنى جدول صغير ، فكما تصح الواو في جدول صغير فكذلك أنس بصحَّة الواو في جديول . وايس كذلك الجمع ؛ لأنه رتبة غير رتبة الآحاد ، فهو شيء آخر ، فلذلك سقطت في الجمع حرمة الواحد ؛ ألا تراك تقول في تكسير قائم : قوَّام ، وقوِّم ، فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل ، ولا تقول : قوَّام ، ولا قوِّم ؛ كما قلت في التحقير : قويم ، بالهمز .

وسألت مرة أبا علي — رحمه الله — عن ردِّ سيدي به كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحمله إياها عليها ؛ ألا تراه قال يقول : سريحين لقولك : سراحين ، ولا تقول : عثيمين ؛ لأنك لا تقول : عثامين ، ونحو ذلك . فقال : إنما حُل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد . فأعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقَّر هو المكبَّر ، والتحقيق فيه جارٍ مجرى الصفة ؛ فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد : هذا معقّد معناه ، وما أحسنه وأعلاه !

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « التكثير » . (٢) أي هو باق على حاله لا يتغير بالتحقير .  
 (٣) كذا في ح . وفي ش ، ب : « قال بقول » . وفي أ : « ألا تراه يقول » .  
 (٤) كذا في أ ، ب . شر . وفي ج : « تقل » وانظر سيبويه ١٠٨/٢ .  
 (٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « بالتصغير » .



ومن التدرّيج قولهم : هذا حَضْرَمُوتٌ بالإضافة ؛ على منهاج اقتران الأسمين أحدهما بصاحبه . ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ . ثم تدرّجوا من هذا إلى أن صاغوهما جميعا صياغة المفرد فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ ؛ فخرى لذلك مجرى عَضْرَفُوطٍ ، وَيَسْتَمُور .

- (١)  
ومن التدرّيج في اللغة قولهم : دِيْمَةٌ وَدِيْمٌ ؛ واستمرار القلب في العين للكسرة قبلها ، ثم تجاوزوا ذلك لَمَّا كثر وشاع إلى أن قالوا : دِيْمَتِ السَّيِّءِ وَدَوْمَتٌ ؛ فأتما دَوْمَتٌ فعلى القياس ، وأما دِيْمَتٌ فلا استمرار القلب في دِيْمَةٍ وَدِيْمٍ . أنشد أبو زيد :  
هو الجواد ابن الجواد ابن سَبَلٍ      إن دَوْمُوا جاد وإن جادوا وبل  
ورواه أيضا «دِيْمُوا» بالياء . نعم ثم قالوا : دامت السماء تَدِيْمٌ ؛ فظاهر هذا أنه أجرى مجرى باع يَبِيع ، وإن كان من الواو .

١٠

فإن قلت : فلعله فَعِلَ يَقْعِلُ من الواو ؛ كما ذهب الخليل في طاح يطبح ، وتاه يتيه ؛ قيل : حَمْلُهُ على الإبدال أقوى ؛ ألا ترى أنه قد حُكِيَ في مصدره دِيْمًا ؛ فهذا مُجْتَدَبٌ إلى الياء ، مُدْرَجٌ إليها ، مأخوذ به نحوها .

(٤) (٥)  
فإن قلت : فلعل الياء لغة في هذا الأصل كالواو ، بمنزلة ضاره يضيره ضَيْرًا ، وضاره يَضُورُهُ ضَوْرًا . قيل : يَبْعُدُ ذلك هنا ؛ ألا ترى إلى اجتماع الكافَّةِ على (٦)

١٥

(١) هي المطر الدائم في سكون . (٢) قيل إن هذا في وصف فرس . وسبل فرس نجبية في العرب . ولهذا الفرس ذكر في أنساب الخيل لابن الكلبي ١٦ ، ٢٧ ، وهي أم أعوج . ويقول الجعدي :  
وعناجيج بجياد نجب      نجل فياض ومن آل سبل

ويقول ابن برقي : إن سبلا والد الراجز جهنم بن سبل ، وإن الرواية :

\* أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل \*

٢٠

وانظر اللسان في سبل وانظر أيضا التاج في المسادة هذه .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ومدرج » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فعل » .

(٥) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « لعله » . (٦) في أ : « إجماع » .

قولهم: الدَّوام، وليس أحد يقول: الدَّيَام؛ فعلمت بذلك أن العارض في هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة، لا من جهة اللغة.

ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: (ما هت الرِّكبة تَمِيه مِيها)؛ مع إجماعهم على أمواه، وأنه لا أحد يقول: أمياه.

ونحو من ذلك ما يحكى عن عُمارة بن عَقِيل من أنه قال في جمع رِيح: أرياح؛ حتى نُبِّه عليه فعاد إلى أرواح. وكأن أرياحا أسهل قليلا؛ لأنه قد جاء عنهم قوله: \* وعلى من سدَف العشي رِيَّاح \* فهو بالياء لهذا آنس.

وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لحفَّتْها؛ فهم لا يزالون تَسْبِيًا إليها، ونَجَشًا عنها، واستثارة لها، وتقربا ما استطاعوا منها.

ونحو هذه الطريق في التدرج: حملهم عَلَبَاوَانِ على حمراوان، ثم حملهم رِدَاوَانِ على عَلَبَاوَانِ، ثم حملهم قُرَاوَانِ على رِدَاوَانِ؛ وقد تقدّم ذكره. وفي هذا كاف مما يرد في معناه بإذن الله تعالى.

ومن ذلك أنه لما أُطردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل؛ نحو: قمتُ يوم قمتَ، وأجلسُ حين تجلس؛ شبهوا ظرف المكان بها (حيث)؛ فتدرجوا من «حين» إلى «حيث» فقالوا: قمت حيث قمت. ونظائره كثيرة.

(١) في أ: «لأحد». (٢) أى ظهر ماؤها وكثر. والركبة: البئر. (٣) انظر ص ٣٥٠  
(٤) كذا في أ. وفي ب: «تسبيا» بأعجم الشين. وفي ش: «تسبيا بها وبجنا عنها واستثارة لها». وفي ج: «لا يزالون» في موضع «لا يزالون» وتوافق بعدما في أ، وهي جيدة. وقوله: «لا يزالون تسبيا إليها»، أى يتسببون إليها تسبيا، وكذا قوله: «نَجَشًا» أى ينجشون. وقوله: «استثارة» أى يستثيرون، فهي مفاعل على المصدر، ويجوز أن تكون على الحذف؛ أى ذوى تسبب الخ، أو أنه حل هذه المعاني عليهم على قصد المبالغة. والنجش: البحث عن الشيء واستخراجه. (٥) انظر ص ٢١٣ وما بعدها من هذا الجزء.

## باب

في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

- هذا موضع شريف . وأكثر الناس يَضْمُف عن احتماله ؛ لغموضه ولطفه . والمنفعة به عامة ، والتساند إليه مَقْوُّجٌ<sup>(١)</sup> . وقد نص أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقيست عليه غيره . فإذا سمعت « قام زيد » أجزت ظرف بشر ، وكرم خالد .

قال أبو علي : إذا قلت : « طاب الخشكان »<sup>(٢)</sup> فهذا من كلام العرب ؛ لأنك بلعمرابك إياه قد أدخلته كلام العرب .

- ويؤكّد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأنجمية قد أجزته العرب مجرى أصول كلامها ؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو أجرت ، وإبرئيم ، وفيرند ، وفيروزج ، وجميع ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج ، والفيرند ، والسيهريز ، والآجرت ، أشبه أصول كلام العرب ، أعني التكرات ، بغيري في الصرف ومنعه مجراها .

- (١) انظر الباب الثاني من تصريف المازني بشرح ابن جني ١٧٠ نسخة التيمورية .  
(٢) فسر داود الأنطاكي في التذكرة ١ / ١٢٩ بأنه : « خالص دقيق الحنطة إذا عجن بشيرج وبسط ومل بالسكر والاوز والفسق وماء الورد ، وجمع وخبز . وأهل الشام تسميه المكفن » . وانظر المغرب للجوالقي ١٣٤ . ويقابله في هذا العصر البسكويت . وانظر محاضر جلسات المجمع اللغوي : دور الانعقاد الأول ٣٣٤  
(٣) السهريز — بكسر السين وتضم — ضرب من التمر ، يقال : تمر سهريز ؛ بالوصف والإضافة . ويقال : سهريز ؛ بالشين أيضا . وانظر مغرب الجوالقي ( طبعة الدار ) ١٩٩

قال أبو علي : ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تستق من أصول كلامها ؛ قال رؤبة :

هل يُعْجِنِي حَلَفٌ سَخْنِيَّت \* أو فضة أو ذهب كبريت<sup>(١)</sup>

قال : فـ«سَخْنِيَّت» من السَخْت<sup>(٢)</sup> ؛ كـ«زَحْلِيل» من الزحل<sup>(٣)</sup> .

وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنه قال : يقال دَرَهْمِيَتُ الحُبَّازِي ؛ أى صارت كالدرهم ، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي . وحكى أبو زيد : رجل مدرهم<sup>(٤)</sup> . قال ولم يقولوا منه : دُرْهِم ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف . ولهذا أشباه .

وقال أبو عثمان في الإلحاق المطرود : إن موضعه من جهة اللام ؛ نحو قُعْدِيدٌ ، وَرَيْدِيدٌ ، وَتَمَلَلٌ ، وَصَعَرَرٌ . وجعل الإلحاق بغير اللام شاذًا لا يقاس عليه . وذلك نحو جوهير ، وَبَيْطَرٌ ، وَحَذُولٌ ، وَحَذِيمٌ ، وَرَهْوَكٌ<sup>(٥)</sup> ، وَأَرْطَى ، وَبِعَزَى ، وَسَلَقَى ، وَجَعَى . قال أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان : لو شاء شاعر ، أو ساجع ، أو متيسع ، أن يبنى بإلحاق اللام اسمًا ، وفعلاً ، وصفة ، بلحازه ، ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : نَحْرِيحُ أَكْرَمُ مِنْ دَخْلِيلٍ ، وضرب زيد عمرا ، ومررت برجل ضَرْبٍ وَكَرْمِمْ

(١) حلف سَخْنِيَّت : موثق قوي . يقال كذب سَخْنِيَّت : خالص . والكبريت أراد به رؤبة الذهب ، وخطي فيه ، والعرب تخطي في المعاني دون الألفاظ . وانظر شفاء الغليل واللسان . وانظر الديوان ٢٥ ، والتقريب لأصول التعريب ١١ . (٢) السخت : الشديد . (٣) هو السريع . (٤) أى كثير الدراهم . (٥) كذا في ش ، ب . وفى أ ، ج : « إلا أنه جاء » . (٦) يقال : رهوك فى مشبه : مشى فى ضئف كأنه يمشى فى سيرة .

ونحو ذلك . قلت له : أفترجل اللغة ارتجالاً ؟ قال : ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم . قال : ألا ترى أنك تقول : طاب الخُشْكُكُ ؛ فتجعله من كلام العرب ، وإن لم تكن العرب تكلمت به . هكذا قال ؛ فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ، ومنسوبا إلى لغتها .

• وما اشتقته العرب من كلام المعجم ما أنشدناه ( من قول الرازي ) :<sup>(١)</sup>

هل تعرف الدار لأُمّ الخزرّج      منها فظلت اليوم كالزرج

أى الذى شرب الزرجون ؛ وهى الخمر . فاشتق المزرج من الزرجون ؛ وكان قياسه : كالزرجن ، من حيث كانت النون فى زرجون قياساً أن تكون أصلاً ؛ إذ كانت بمنزلة السين من قربوس . قال أبو على : ولكن العرب إذا اشتقت من الأجمعى خلطت فيه . قال : والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول روبة .<sup>(٢)</sup>

١٠

\* فى خدير مياس الدمي معرجن \*

وأنشدناه ( المعرجن ) باللام . فقله ( المعرجن ) يشهد بكون النون من عرجون أصلاً ، وإن كان من معنى الانعراج ؛ ألا تراهم فسروا قول الله تعالى ( حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ .<sup>(٣)</sup> الْقَدِيمِ ) فقالوا : هى البكاسة إذا قدمت فألحنت ؛ فقد ( كان على هذا القياس يجب ) أن يكون نون ( عرجون ) زائدة ، كزيادتها فى ( زيتون ) ، غير أن بيت روبة الذى يقول فيه ( المعرجن ) منع هذا ، وأعلمنا أنه أصل رباعى قريب من لفظ

١٥

(١) ثبت فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) وهو لفظ فامى مركب من « زر » بمعنى الذهب ، و « كون » بالكاف الفارسية ومعناه لون . فعنى التركيب : لون الذهب . وانظر القريب ٩ (٣) من أرجوزة فى ديوانه ٥٦ (٤) سقط فى أ . (٥) آية ٣٩ سورة يس . (٦) البكاسة : العذق بشماريخه . وهو ما طبع الرطب ويقال له السبابة . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « كان القياس على هذا أن يكون » .

٢٠

الثلاثي ؛ كَسَبَطِرْ من مَسِيط ، وَدَمَثِرْ ، من دَمِثْ ؛ ألا ترى أنه ليس في الأفعال  
(فَعَلَن) وإنما ذلك في الأسماء نحو عَلَّجَن ، وَخَلَّجَن .<sup>(١)</sup>

ومما يدلُّك على أنَّ ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت  
على قوه (يتلاقون بينهم مسائل) أبدية التصريف ؛ نحو قولهم في مثال (صَحَّحَ) <sup>(٢)</sup>  
من الضرب ؛ (ضَرَبَ) ومن القتل (قَتَلَ) ومن الأكل (أَكَلَ) ومن الشرب  
(شَرَبَ) ومن الخروج (خَرَجَ) ومن الدخول (دَخَلَ) . وفي مثل (سَفَرَجَل) <sup>(٣)</sup>  
من جعفر ؛ (جَعْفَرَد) ومن صقعب (صَقَعَب) <sup>(٤)</sup> ومن زبرج (زَبَرَج) <sup>(٥)</sup> ومن ثرم <sup>(٦)</sup>  
(ثَرَمَم) ونحو ذلك . فقال لك قائل : بأى لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بداً  
من أن تقول : بالعربية ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف .<sup>(٦)</sup>

فإن قلت : فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السَّليل بن أحمد بن عيسى  
ابن الشَّيخ عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : حدثنا الخليل بن أسد  
النُّوشجاني قال : قرأتُ على الأصمعيّ هذه الأرجوزة للعجاج :  
\* يا صاح هل تعرف رثماً مُكْرَماً \*

فلما بلغتُ :

\* تقاعس العِزُّ بنا فاقعنا سِسا \*

قال لي الأصمعيّ : قال لي الخليل : أنشدنا رجل :

\* ترافع العِزُّ بنا فارفتعنا <sup>(٨)</sup> \*

(١) العلجن : الناقة الكأز الحُم ، والمرأة المأجنة . والخلق : الخرقاء . (٢) كذا في أ ،  
ح . وفي غيرها : « من » . (٣) أى يلقي بعضهم على بعض أسئلة . (٤) الصقعب :  
الطويل ، والمصوت من الأنياب والأبواب . (٥) الترم : ما فضل من الطعام ، أو الإدام  
في الإنا . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « هؤلاء » . (٧) نسبة للنوشجان  
(بضم النون) : بلد في فارس . (٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « به » .

فقلت : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول :<sup>(١)</sup>

\* تقاعس العزُّ بنا فافعنسنا \*<sup>(٢)</sup>

فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو<sup>(٣)</sup> من الأبنية ، على أنه من كلامهم ؛ ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيّد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه ، كيف منع<sup>(٤)</sup> من هذا ؛ ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحا . ومذهبا مَرَضِيًّا لما أباه الخليل ولا منع منه !

فالجواب عن هذا من أوجه عدّة : أحدها - أن الأصمعيّ لم يحك عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلم بشيء بعده ؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لما احتجّ عليه مُنْشِده ذلك البيت بيت العجاج عَرَفَ الخليلُ حُجَّتَهُ فترك مراجعته ، وقطع الحكاية على هذا الموضع يكاد يقطع بانقطاع الخليل عنده ، ولا ينكر أن يسبق<sup>١٠</sup> الخليل إلى القول بشيء فيكون فيه تعقّب له فينبّه عليه فينتبه .

وقد يجوز أيضا أن يكون الأصمعيّ سمع من الخليل في هذا من قبوله أوّره على المحتجّ به ما لم يحكمه للخليل من أسد ، لا سيما والأصمعيّ ليس ممن ينشط للمقاييس ، ولا لحكاية التعليل .

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضا أمسك عن شرح الحال في ذلك ، وما قاله<sup>١٥</sup> لمنشده البيت من تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعيّ لمعرفته بقلة انبعاثه<sup>(٥)</sup> في النظر وتوفره على ما يُروى ويُحفظ . وتؤكد هذا عندك الحكاية عنه وعن<sup>(٦)</sup>

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فقلت » وانظر لهذه القصة شعرا ، ابن قتيبة ٢٣ .

(٢) بعد هذا في ابن قتيبة : « ولا يجوز لي » . (٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٤) كذا في ش وب . وسقط في أ . (٥) متعلق بقوله : « شرح » .

(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ابتعاه » . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يؤكده » .

الأصمعيّ، وقد كان أرادَه الأصمعيّ على أن يعلمه العَرُوض فتعذر ذلك على الأصمعيّ<sup>(١)</sup> وبعد عنه؛ فينس الخليل منه فقال له يوما: يا أبا سعيد، كيف تقطّع قول الشاعر:

إذا لم تستطيع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

قال: فعلم الأصمعيّ أن الخليل قد تأذّى ببعده عن علم العَرُوض فلم يعاوده فيه.

ووجه غير هذا، وهو اللطف من جميع ما جرى وأصنعه وأغمضه؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناء (مما) لامة حرف حلقى، والعرب لم تبني هذا المثال مما لامة أحد حروف الحلقى، إنما هو مما لامة حرف قَوِيّ، وذلك نحو اقمئسس، واسخنكك، واكئندد، واعفنجج. فلما قال الرجل للخليل (فارفعنا) أنكر ذلك من حيث أربنا.

فإن قيل: وليس ترك العرب أن تبني هذا المثال مما لامة حرف حلقى، بمنع أحدا من بنائه من ذلك؛ ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مثليهم، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعا، ولا أن يرويه رواية.

قيل: إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلّة داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه، ولم يسع أحدا بعد ذلك المدوّل عنه. وعلّة امتناع ذلك عندي ما أذكره لتأمله فتعجب منه، وتأثّق لحسن الصنعة فيه.

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب من قصيدته في ربحانة أخته، وكانت أمّرت، ولم يستطع أن يستنقذها؛ أتمها:

أمن ربحانة الداعي السميع يسوّزني وأصحابي هموع

وانظر الخزانة ٤٦٠/٣، والأصمعيّات ٤٣ - ٤٥، والأغانى بولاق ١٤/٣٣، وابن قتيبة ٢٣، ومعاهد التنصيص ٢٣٦/٢.

(٢) كذا في ١٠ وفي سائر الأصول: «مضى». (٣) كذا في ث، ب، ١٠ وفي ١: «فيا».

(٤) أى غلط واشتد. (٥) اعفنجج: أى أسرع.

(٦) ثبت هذا الحرف في أصول الكتاب ما عدا به فقد سقطت فيها، وهو أسوخ.



وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين أحق به وأكثر من النون فيه ؛ ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف ، قطعت بزيادتها ؛ نحو نون بَحَنَفِلْ ، وعَبَنَقَسْ ، وَجَرَنَفَسْ ، وَقَدَنَقَسْ ، وَعَرَنَدَسْ ؛ عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه ، حتى يأتيك ثَبَّتْ بِضَدِّهِ .

- قال أصحابنا : وإنما كان ذلك لأن هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد ؛ نحو واو قَدَوَكَيْسْ ، وَسَرَوَمِطْ ، وياء سَمِيدِجْ وَعَمِيثِلْ ، وألف جَرَأَيْسْ ، وَعُدَأَفِرْ . والنون حرف من حروف الزيادة أغنّ ومضارع لحروف اللين ، وبينه وبينها من القُرب والمشابهات ما قد شاع وذاع . فالحقوا النون في ذلك بالحروف اللينة الزائدة .
- وإذا كان كذلك ، فيجب أن تكون هذه النون — إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع — قوية الشبه بحروف المد ؛ وإنما يقوى شبهها بها متى كانت ذات غنة لتضارع بها حروف المد للينها ، وإنما تكون فيها الغنة متى كانت من الأنف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، وبعدها حرف قوي لا حلقى ، نحو بَحَنَفِلْ وبابه . وكذلك أيضا طريقها وحديثها في الفعل ؛ ألا ترى أن النون في باب اَحْرَنْجِمْ وأدْلَنْطَى ، إنما هي محمولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الألف ، نحو أَشْهَابَيْتْ ، وَاْدَاهَمْتْ ، وَاِبْيَاضَيْتْ ، وَاَسْوَادَدَتْ ، وَالْوَاوِ فِي نَحْوِ أَغْدُوْدَنْ ، وَاَعْشَوْشَبْ ،

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بأنها زائدة » . (٢) هو الغليظ الشفة .  
(٣) من معانيه المسمى الخلق . (٤) هو الضخم الشديد من الرجال . (٥) هو الذي في إحدى جداته رق . (٦) الأسد الشديد . (٧) هو الشديد من الأسود والرجال .  
(٨) هو اجل الطويل . (٩) هو السيد الشريف . (١٠) هو البطي والنشيط .  
(١١) هو الجرقس . (١٢) كذا في ب . وفي أ ، ش : « ادلنطى » بالهمزة .  
(١٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في نحو » .

واخلوق، واعروريت، واذلوليت<sup>(١)</sup>، واقطوطيت<sup>(٢)</sup>، واحلوليت . وإذا كانت النون في باب احرنجيم واقعنسس إنما هي أيضا محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها (وغيرها) وجب أن تضارعا، وهي أقوى شباها . وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت غنّاء، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم، نحوها في اسحنكك<sup>(٤)</sup>، واقعنسس، واهرنجيم، واهرنظم<sup>(٥)</sup> . وإذا كان كذلك لم يجوز أن يقع بعدها حرف حلق؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم، وإذا كانت من الفم سقطت غنّتها، وإذا سقطت غنّتها زال شبهها بحرفي المدّ : الواو والألف . فلذلك أنكروا الخليل، وقال : هذا لا يكون . وذلك أنه رأى نون (ارفع) في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غنّاء غير مبنية<sup>(٧)</sup>، فأنكره، وليست كذلك في اقعنسس لأنها قبل السين، وهذا موضع تكون فيه مُغْنَّةٌ مشابهة لحرفي اللين، ولهذا ما كانت النون في (عجنيس) و(هجنج) كياء (عديس) ولا مى (شلمع)<sup>(١١)</sup> ولم يقطع على أن الأولى منهما الزائدة، كما قطع على نون (بحنفل) بذلك من حيث كانت مدّمة، واذغامها يخرجها من الألف<sup>(١٢)</sup>؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها، وهي من الفم . وهذا أقوى ما يمكن أن يحتج به في هذا الموضع .

١٥ (١) اذلول : انطلق في استخفاء وذل . (٢) اقطوطى : قارب في مشيه . (٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش، ب . (٤) يقال : اسحنكك الليل : أظلم . (٥) أى رفع أنفه وغضب واستكبر . (٦) أما إذا كان بعدها حرف قوى وكانت غنّاء فإن نخرجها الخيشوم، وهو أقصى الأنف . وفي مقدمة الجزرية :  
\* وغنة نخرجها الخيشوم \*

٢٠ (٧) كذا في ب . وفي ش : « مبنية » . (٨) هو الجبل الضخم . (٩) هو الطويل الضخم . (١٠) هو الجبل الضخم . (١١) كذا في أ . وفي ش، ب : « شلمع » . والشلمع والشلمع : الطويل . وقد جاء الأول في مستدرک التاج، والثاني في اللسان والقاموس . (١٢) كذا في ش . وفي أ، ب : « الأنف » وما أثبت هو الصواب . وفي ج : « فيزول شبهها بالألف » .

وعلى ما نحن عليه فلو قال لك قائل : كيف تبني من ضرب مثل ( حبنطى ) ؟  
 لقلت فيه : ( صرنبي ) . ولو قال : كيف تبني مثله من قرأ ؛ لقلت : هذا لا يجوز ؛ لأنه  
 يلزمنى أن أقول : ( قرناى ) ؛ فأبين النون لوقوعها قبل الهمزة ، وإذا بانث ذهبت عنها  
 غنتها ، وإذا ذهبت غنتها زال شبهها بحروف اللين في نحو عثوثيل ، وخفديد ، وسروميط ،  
 وفدوكيس ، وزرارق ، وسلام ، وعذافر ، وقراقر - على ما تقدم - ولا يجوز أن تذهب  
 عنها الغنة في هذا الموضع الذى هى محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغنة  
 التى صارعتها بها ، وكذلك جميع حروف الحلق . فلا يجوز أيضا أن تبني من صرع ،  
 ولا من جبه ، ولا من سنج ، ولا من سلخ ، ولا من فرغ ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول :  
 صرنعى ، وجبنهى ، وسننخى ، وسلنخى ، وفرننى ؛ فتبين النون في هذا الموضع .  
 وهذا ( لا يجوز ) ؛ لما قدمنا ذكره . ولكن من أخفى النون عند الخاء والغين في نحو  
 منخل ، ومنخل ، يجوز على مذهبه أن يبني نحو حبنطى من سلخ وفرغ ؛ لأنه قد  
 يكون هناك في لفته من الغنة ما يكون مع حروف الفم .

وقلت مرة لأبى على - رحمه الله - قد حضرني شيء في علة الإتياع في ( نقيذ ) وإن  
 عيرى أن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والغين ، فكما جاء عنهم النخير  
 والرغيف ، كذلك جاء عنهم ( النقيذ ) فجاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق  
 بها ، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياها بحروف الفم ، فالنقيذ في الإتياع

- (١) كذا في ش ، ب . وفى أ : « عنها » . (٢) هو الأحق . (٣) هو السريع ،  
 والظلم . (٤) جمع زرق (كسك) وهو طائر صياد . (٥) اسم موضع من نواحي المدينة .  
 (٦) كذا في أ . وفى ب ، ش : « ولا يجوز » . (٧) كذا في أ . وفى ش ، ب :  
 « ما لا يجوز » . (٨) وصف من أنفل القوم حديثا سمعه : ثم به إليهم .  
 (٩) كذا في ش ، ب . وفى أ ، ج : « نقيذ » . والصواب ما أثبت . والنقيذ ما يستفقد من العذر .  
 (١٠) كذا في أ . وفى ش ، ب : « وكا » . (١١) كذا ش ، ب . وفى أ : « جاز » .

كالمُنْخُلِ والمُنْخُلِ فيمن أخفى النون ؛ فرضيه وتقبله . ثم رأيتُه وقد أثبتَه فيما بعد بخطه في تذكُّرته ، ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر (امتناع<sup>(١)</sup> فعل) وبأيه فيما لأمه جرف حلقى ؛ لمَّا يُعْقِب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحروف اللين ، والقياس يوجبه فلنكن عليه . ويؤكِّده عندك أنك لا تجد شيئا من باب فعللى ولا فعللل ولا فعنعل بعد نونه حرف حلقى .

وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله (فارفعنا) إنما هو لتكرار الحرف الحلقى مع استنكارهم ذلك . ألا ترى إلى قلة التضعيف في باب المدهى ، والرخيخ ، والبَّعَّاع<sup>(٥)</sup> ، والبَّحَّح ، والضَّغِيغَة<sup>(٦)</sup> ، والرَّغِيغَة<sup>(٧)</sup> ؛ هذا مع ما قدَّمناه من ظهور النون في هذا الموضع .

ومن ذلك قول أصحابنا : إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل ، إلا أن تقيسه . وذلك نحو المدرج ، تقول : دحرجته مدحرجا ، وهذا مدحرجنا ، وقلقلته مقلقلا ، وهذا مقلقلنا<sup>(٨)</sup> ، وكذلك أكرمته مكْرَمًا وهذا مكْرَمَك ، أى موضع إكرامك ، وعليه قول الله تعالى : « وَمَرْقَنَاهُمْ كُلٌّ مُمَرِّقٌ » أى تمزيق ، وهذا ممرِّق الثياب ، أى الموضع الذى تمزَّق فيه . قال أبو حاتم : قرأت على الأصمعي في جيميَّة العجاج :

\* جَابًا تَرَى يَلِيْتِهِ مَسْحَجًا<sup>(١٠)</sup> \*

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « امتناع بناء فعللى » . (٢) كذا في ش ، ب . وسقط هذا الحرف في ١ . (٣) هو اليسير السهل . (٤) هو السهولة واللين . (٥) هو المتاع وتقل السحاب من الماء . (٦) من معانيها الروضة . (٧) طعام مثل الحساء يصنع بالتمر . ويقول فيها في تهذيب الألفاظ ٦٣٧ : « والرغينة : حشو رقيق » وهى مصحفة فيه الى (الرغيفة) ويستظهر الناشر أنها (الرقيقة) وهذا خطأ . (٨) ثبت في ١ ، وسقط في ش ، ب . (٩) آية ١٩ سورة سباء . (١٠) الجلب : حمار الوحش الفليظ ، والائب : صفحة العنق ، والتدجيح : الخدش . وهو من أرجوته التى أزها : \* ما حاج أحزاننا وشجوا قد شجا \* وانظر الديوان .

(١) فقال : تليلة ، فقلت : يليلته ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : أخبرني به من سمعه  
من فلي في رؤية ، أعني أبا زيد الأنصاري ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : جعله  
مصدرا ، أي تسجيحا ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : فقد قال جرير :

ألم تعلم مُسَرَّحِي القوافي <sup>(٢)</sup> فلا عيًّا بهنَّ ولا اجتلابا <sup>(٣)</sup>

أي تسريحي . فكأنه أراد أن يدهمه ، فقلت له : فقد قال الله عز وجل : « ومن قناهم  
كل ممزقٍ » فأمسك .

وتقول على ما مضى : تألفته متألفا ، وهذا متألفنا ، وتدهورت متدهورا ،  
وهذا متدهورك ، وتقاضيتك متقاضِي ، وهذا متقاضانا . وتقول : انخروط <sup>(٤)</sup>  
انخروطا ، وهذا انخروطا ، وانخدودن <sup>(٥)</sup> منخدودنا ، وهذا منخدودنا ، وتقول :  
أذلوليت مُذلولِي ، وهذا مذلولانا ، ومذلولان <sup>(٦)</sup> كن يا نسوة ، وتقول : اكوهذا <sup>(٧)</sup>  
مكوهذا ، وهذا مكوهذا . فهذا كله من كلام العرب ، ولم يُسمع منهم ،  
ولكنك سمعت ما هو مثله ، وقياسه قياسه <sup>(٨)</sup> ؛ ألا ترى إلى قوله <sup>(٩)</sup> :

أُقاتِلُ حتى لا أرى لى مُقاتِلًا وأنجو إذا غمَّ الجبان من الكرب <sup>(١٠)</sup>  
وقوله :

أُقاتِلُ حتى لا أرى لى مُقاتِلًا وأنجو إذا لم ينسجُ إلاَّ المكيس <sup>(١١)</sup>

(١) التليل : العنق . (٢) فلق القم : شقه ومنفرجه . (٣) ثبت في أ ، وسقط في ش ، ب .

(٤) انظر الكتاب ١١٩/١ ، والبيت من قصيدة يهجو بها العباس بن يزيد الكندي ، وانظر

الديوان ٦٢ والكمال ٢٥٩/٢ . ولفظ الشطر الأول في الديوان : \* ألم تغبر بمسرحي القوافي \*

(٥) يقال انخروط بهم السير : امتد . (٦) انخدودن الشجر : تنقن وكان ناعما . ويقال

كذلك في الشاب . (٧) اكوهذا الشيخ والفرخ : ارتعد . (٨) كذا في أ ، ب .

وسقط في ش . (٩) هو مالك بن أبي كعب أبو كعب بن مالك . وانظر الكتاب ٢٥٠/٢

وحامسة البحري ٥٣ ، وحامسة الحالدين الزورقة ٦٦ من نسخة الدار ٨٧٧ أدب . (١٠) هو زيد

الخليل . وهو من أربعة أبيات في النوادر ٧٩ ، وانظر سيبويه ٢٥٠/٢ واللسان ( قتل ) ، والآتي .

وقوله : \* كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصَلِّصَةٍ \*

فقوله (مصلصله) يجوز أن يكون مصدرا أى فى صلصلته، ويجوز أن يكون موضعا للمصلصله . وأما قوله :

\* ... حتى لا أرى لى مقالتا \*

فمصدر، ويبعد أن يكون موضعا أى حتى لا أرى لى موضعا للقتال : المصدر هنا أقوى وأعلى . وقال <sup>(١)</sup> :

ترأد على دمن الحياض فإن تعف <sup>(٢)</sup> فإن المندى رحلة فركوب <sup>(٤)</sup>  
أى مكان تنديتنا إياها أن نرحلها، فتركها . وهذا كقوله :

\* تحيةً يلنهم ضرب وجيع \*

أى ليست هناك تحية ، بل مكان التحية ضرب . فهذا كقول الله سبحانه  
« فبشرهم بعذاب أليم » . وقال رؤية <sup>(٥)</sup> :

\* جَدِبَ المندى شتر المعوه <sup>(٦)</sup> \*

فهذا اسم لموضع التندية أى جَدِبَ هذا المكان . وكذلك (المعوه) مكان أيضا،  
والقول فيهما واحد .

١٥ (١) هو علقمة بن عبدة . والقصيدة فى المفضليات .

(٢) الحديث عن ناقته المذكورة فى البيت :

إليك — أبيت اللعن — أعملت ناقتي لكلكلها والقصريين وجيب

والدمن جمع دمنة وهى بقية الماء فى الحوض وقوله : (تراد) كذا فى المفضليات وأصول الخصائص  
وفى اللسان فى دمن وندى : ترادى . وانظر ابن الأثير ٧٧٨

(٣) التندية أن تورد الإبل لتشرب قليلا ، ثم تترك ترعى ، ثم ترد إلى الماء . ٢٠

(٤) نسب فى الكتاب ٣٦٥/١ إلى عمرو بن معديكوب ، وكذا نسب ابن رشيقي فى العمد فى باب  
المرقات . وانظر الخزانة ٤/٣٠٥ . والشطر الذى أورد مجز مدره : \* وخيل قد دلفت لها بجبل \*

(٥) كذا فى هـ ، ب ، و فى أ : « قول » . (٦) « شتر » : غليظ ، « والمعوه »  
من التمويه ، وهو نزول آخر الليل . يصف مهمها قطعه فى سفره . وانظر الأبرجوزة فى ديوانه .

وهذا باب مطرد متقاوِد . وقد كنت ذكرت طرفاً منه في كتابي (شرح  
تصريف أبي عثمان) ؛ غير أن الطريق ما ذكرت لك . فكل ما قيس على كلامهم  
فهو من كلامهم . ولهذا قال مَنْ قال في العجّاج ورؤية : إنهما قاسا اللغة وتصرفا  
فيها ، وأقدا ما على ما لم يأت به مَنْ قبلهما . وقد كان الفرزدق يُلغز بالأبيات ،  
ويأمر بلقائها على ابن أبي إسحاق<sup>(١)</sup> .

وَحَكِّي الكسائي<sup>(٢)</sup> أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور، فقال :  
مَطِيبٌ ؛ وَصَحَّك الأعرابيُّ مِنْ نفسه كيف تكلف لهم ذلك من كلامه . فهذا  
ضرب من القياس ركه الأعرابي ، حتى دعا إلى الضحك من نفسه ،  
في تعاطيه إياه .

وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ،  
فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها . فهل هذا إلا اعتماد  
في تثبيت اللغة على القياس . ومع هذا أنك لو سمعت ظُرف ، ولم تسمع يظُرف ؛  
هل كنت تتوقف عن أن تقول يظرف ، راجلاً له غير مستعجئ منه . وكذلك  
لو سمعت سلِم ، ولم تسمع مضارعه ؛ أكنت تريغ<sup>(٣)</sup> أو ترتدع أن تقول يسلم ، قياساً  
أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر ذلك فاشية كثيرة<sup>(٤)</sup> .

(١) هو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، من أوائل من وضع النحو . مات سنة ١١٧ هـ .  
وانظر طبقات القراء ١٠٤ (٢) في اللسان في « مطيب » نسبة هذه القصة للسرياني .

(٣) هذا الضبط عن أ . وضبط في اللسان والقاموس : « مطيب » بسكون الطاء وفتح الياء .  
وفي شدة ، ب بعد « مطيب » : « واحد » وسقط هذا اللفظ في أ . ومطايب الجزور : نخب  
لحمه وأطيبه .

(٤) كذا في أ . وفي شدة ، ب : « على » .  
(٥) أي تكلف ، وهو من باب ورث . (٦) ثبت في أ . وسقط في شدة ، ب .

باب — في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا

من ذلك قول لبيد :

سقى قومي بني مجيد، وأسقى <sup>(١)</sup> ثميرا والقبائل من هلال  
وقال : <sup>(٢)</sup>

أما ابن طوق فقد أوفى بذمته <sup>(٣)</sup> كما وفي بقلاص النجم حاديها  
وقال : <sup>(٤)</sup>

فظلت لدى البيت العتيق أخبلهو <sup>(٥)</sup> ومطواى مشتاقان له أرقاب  
فها تان لغتان : أعني إثبات الواو في « أخبلهو » ، وتسكين الهاء في قوله : « له » ؛  
لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزيد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان . وليس  
إسكان الهاء في « له » عن حذف لحق بالصنعة الكلمة ؛ لكن ذاك لغة . ١٠

(١) قبله :

أقول وصوبه منى بعيد يحيط السيب من قلل الجبال  
وهو في وصف صحاب من قصيدة أولها :

ألم تلهم على الدمن الخوالى لسلوى بالمذائب فالقفا

وانظر الديوان طبعة فينا ١٢٧ ، و « مجد » : أم كلب وكلاب ابن ربيعة بن عامر بن ضمعصة . ١٥

(٢) هو طفيل الغنوي ، كما في اللسان في « وفي » . وقد ذكر في ديوانه ٦٥ فيما نسب إليه .  
وفي الكامل ١٥٦/٥ : « ابن بيض » بدل « ابن طوق » .

(٣) قلاص النجم في زعم العرب عشرون نجما ساقها الدبران في خطبة الثريا .

(٤) هو يعلى الأزدي ، وكان لصا . وانظر اللسان في « مطأ » ، وفي « ها » في الألف اللينة ،  
وانظر ص ١٢٨ من هذا السفر . ٢٠

(٥) يتحدّث عن برق شاقه وهاجه إلى وطنه ، و « أخبله » : أنظر إلى غبلته ودنو مطره .  
و « مطواى » : ثنية مطر . وهو صاحب النظر .

(٦) كذا في ١ . وفي سائر الأصول : « فهذان » .



ومثله ما رويناه عن قُطْرُب :

وأشرب الماء مابى نحو هو عطش

فقال « نحو هو » بالواو، وقال « عيونه » ساكن الهاء .

وأما قول الشَّامِي :

له زَجَلٌ كأنه صوت حا إذا طلب الوَسِيقَةَ أو زَمِيرٌ<sup>(١)</sup>

فليس هذا لغتين ؛ لأننا لا نعلم رواية<sup>(٢)</sup> حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لفظة<sup>(٣)</sup>،

فينبغي أن يكون ذلك ضرورة<sup>(٤)</sup> ( وصنعة<sup>(٥)</sup> ) ، لا مذهبا ولغة . وكذلك يجب عندى

وينبغي ألا يكون لفظة ؛ لضعفه فى القياس . ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب

الوصل ، ولا مذهب الوقف . أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلفتيهوا أميس .

وأما الوقف فيوجب الإسكان كلفتيه وكلمته ؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورة

للوطن ، لا لغة .

وأنشدني الشَّجَرِيّ لنفسه :

ولما ليرعى فى الخُوفِ سَواًمنا كأنه لم يشعر به من يحاربُه<sup>(٤)</sup>

فاختلس ما بعد هاء « كأنه » ، ومطل ما بعد هاء « يهي » ، واختلاس ذلك

ضرورة<sup>(٥)</sup> ( وصنعة<sup>(٥)</sup> ) على ما تقدم به القول .

١٥

(١) الزجل : صوت فيه حنين وترنم . والوسيقة هنا : القطيع من الأتظن . والزمر : الزمر .

يصف حمار وحش هائجا . وانظر كتابة الأعلظ على شواهد الكتاب ١ / ١١ ، وانظر الديوان . وانظر

أيضا ص ١٢٧ من هذا السفر . (٢) كذا فى شه ، ب . وهو يوافق ما فى اللسان فى « ها »

فى حرف الألف اللينة . وفى أ : « رواية » . (٣) ثبت هذا فى أ وسقط فى شه ، ب .

٢٠

(٤) « كأنه » كتب فى أ فوقه : « خلص » .

(٥) كذا فى أ . وفى شه ، ب : « ضئفة » .

ومن ذلك قولهم : بغداد ، وبغدان . وقالوا أيضا : مغدان ؛ وطبرزل<sup>(١)</sup> ، وطبرزن .  
وقالوا للحية : آيم ، وآين . وأعصر ، ويعصر : أبو باهلة . والطنفسة ، والطنفسة .  
(وما اجتمعت) فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به . فإذا ورد شيء من ذلك —  
كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان<sup>(٢)</sup> — فينبغي أن نتأمل حال كلامه ؛ فإن  
كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرت<sup>(٣)</sup> واحدة ، فإن أخلق  
الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على (ذلك اللفظين) ؛ لأن  
العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها ، وسعة تصرف أقوالها .  
وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة  
أخرى ، وطال بها عهد<sup>(٤)</sup> ، وكثر<sup>(٥)</sup> استعماله لها<sup>(٦)</sup> ، فلحققت<sup>(٧)</sup> — أطول المدة واتصال  
استعمالها — بلغته الأولى<sup>(٨)</sup> .

١٠

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتهما فأخلق<sup>(٩)</sup> الحالين به  
في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة<sup>(١٠)</sup> ، والكثيرة هي الأولى الأصلية .  
نعم ، وقد يمكن في هذا أيضا أن تكون القليلة منهما إنما قلت في استعماله لضعفها  
في نفسه ، وشذوذها عن قياسه ، وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته . وذلك

- 
- (١) يقال : سكر طبرزل وطبرزن . وهو السكر الأبيض الصلب . واللفظ معرب عن الفارسية .  
انظر معرب الجواليقي ٢٨٨ (٢) كذا في أ وفي شه : « أما ما اجتمعت » .  
(٣) كذا في أ وفي شه ، ب : « فصاعدا » . (٤) كذا في أ ، ب والمزهر ١/١٥٥ ،  
وفي شه ، ب : « ذلك اللفظتين » . (٥) كذا في أ ، ب والمزهر ١/١٥٥ ، وفي شه :  
« به » . (٦) كذا في المزهر ١/١٥٥ ، وفي أصول الخصائص : « لها استعماله » .  
(٧) كذا في أ ، ب . وفي شه : « أطول » . (٨) كذا في أ والمزهر . وفي سائر  
الأصول : « الأخرى » . (٩) كذا في أ وفي شه ، ب : « اللتين » .  
(١٠) كذا في أ . وفي شه ، ب ، المزهر ١/١٥٦ : « الكثيرة » .

١٥

٢٠

أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه ؛ ألا ترى إلى  
 حكاية أبي العباس عن عُمارة قراءته ﴿ ولا الليلُ سابقُ النهارُ ﴾<sup>(١)</sup> بنصب النهار، وأن  
 أبا العباس قال له : ما أردت ؟ فقال : أردتُ « سابقُ النهار » قال أبو العباس<sup>(٢)</sup>  
 فقلت له . فهلاً قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن ؛ أي أقوى . فهذا يدل على<sup>(٣)</sup>  
 أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه ، ( وذلك ) لاستعجافهم الأضعف ؛<sup>(٤)</sup>  
 إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى ؛ كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب  
 من المبالغة ؛ إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة .

[ وإذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فُسِّمَتْ في لغة إنسان واحد فإن<sup>(٦)</sup>  
 أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرّفا منها ؛ من حيث كانت القبيلة  
 الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله . هذا غالب الأمر ، وإن كان  
 الآخر في وجه من القياس جائزا .

وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك ، وكما تحرف<sup>(٧)</sup>  
 الصيغة واللفظ واحد ؛ نحو قولهم : هي رَغْوَةُ اللبن ، ورَغْوَتُهُ ، ورَغْوَتُهُ ، ورَغَاوَتُهُ ،  
 ورَغَاوَتُهُ ، ورَغَايَتُهُ . وكقولهم : الدَّرُوحُ<sup>(٨)</sup> ، والدَّرُوحُ ، والدَّرَّيْحُ ، والدَّرَّاحُ ، والدَّرَّحُ ،  
 والدَّرْنُوحُ ، والدَّرْحَرَجُ ، والدَّرْحَرَجُ ؛ روينا ذلك كله . وكقولهم : جئتُه من علٍّ ،

(١) آية ٤ سورة يس . (٢) ثبت في همه ، ب وسقط في أ .

(٣) كذا في أ . وفي همه ، ب : « بدل » . (٤) ثبت في همه ، ب . وسقط في أ .

(٥) ثبت في همه ، ب وسقط في أ . (٦) ما بين المربعين في أ ، وسقط في همه ، ب ،

ح . وهو من هذا الموضع الى قوله في الصفحة التالية : « وكلما كثرت الألفاظ » .

(٧) في أ : « الصنعة » ، وقد تبعت هنا ما في المزهر ١٥٦/١ وما يؤخذ من ح .

(٨) هودوية أعظم من الذباب شيئا .

ومن عِلٍّ ، ومن علا ، ومن عَلُوً ، ومن عَلَوٌ ، ومن عَلَوْا ، ومن عَلُوا ، ومن عَلِيٌّ ،  
ومن مُعَالٍ . فإذا أرادوا النكرة قالوا : من عِلٍّ . وههنا من هذا ونحوه أشباه  
له كثيرة [ .

وكلمة<sup>(١)</sup> كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات  
لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد، من هنا ومن هنا. ورويت عن الأصمعي قال:  
اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما: الصقر (بالصاد)، وقال الآخر: السقر  
(بالسين)؛ فتراضيا بأول وإرد عليهما حكما له ما هما فيه. فقال: لا أقول كما قلتما؛  
إنما هو الزرق. أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة: كيف أفاد في هذه الحال  
إلى لغته لغتين آخرين معها. وهكذا تتداخل اللغات. وستنفرد لذلك بابا  
بإذن الله عز وجل.

فقد وضع ما أردنا بيانه من حال اجتماع اللغتين أو اللغات في كلام الواحد من العرب .

باب - في تركب اللغات <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>

(٤)  
اعلم أن هذا موضع قد دعا ألقوا ما ضُفَّ نظرهم ، وخَفَّتْ إلى تلقى ظاهر  
هذه اللغة أفهامهم ، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ، وأدَّعَوْا أنها موضوعة  
في أصل اللغة على ما سمعوه بأثره من أصحابها ، وأنسَوْا ما كان ينبغي أن يذكره ،  
وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه . ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على

(۱) کذا فی ۱. وفی شہ، ب: «إذا کثر ذلک علی». (۲) کذا فی ۱. وفی شہ،

ب : « تركيب » . (۳) كذا في ۱ . وفي ش، ب : « اللغة » .

(۴) کذا فی ۱ . و سقط هذا فی ۲ ، ب .

فَعِلْ يَفْعُلْ ؛ نحو نَعِمَ يَنْعُمُ ، وَدِمَّتْ تَدُومُ ، وَمِيتَ تَمُوتُ . وقالوا أيضا فيما جاء من  
فَعَلَ يَفْعَلُ ، وليس عينه ولا لامه حرفا حَلَقِيًّا ؛ نحو قَلَى يَقْلَى ، وَسَلَا يَسْلَى ، وَجَبَى  
يَجْبَى ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ ، وَقَنْطَ يَقْنَطُ .

- ومما عدوه شاذًا ما ذكره من فَعَلَ فهو فاعل ؛ نحو طَهَّرُ فهو طاهر ، وشَعَرُ  
فهو شاعر ، وَحُضُّ فهو حامض ، وَعَقُرَتِ المرأةُ فهي عاقرة ؛ ولذلك نظائر كثيرة .  
واعلم أن أكثر ذلك وعاقته إنما هو لغات تداخلت فتركت<sup>(١)</sup> ، على ما قدمناه  
في الباب الذى هذا الباب يليه . هكذا ينبغي أن يُعتقد ، وهو أشبه بحكمة العرب .  
وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضى لصيغة المضارع ؛  
إذ الغرض فى صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة ، بفعل لكل زمان مثال  
مخالف لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت فى ذلك قوة الدلالة على الزمان .

- فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضى سكونَ فاء المضارع ، وخالفوا بين  
عينيهما ؛ فقالوا : ضرب يضرب ، وقتل يقتل ، وعلم يعلم .  
فإن قلت : فقد قالوا : دحرج يدحرج ؛ فحزكوا فاء المضارع والماضى جميعا ،  
وسكنوا عينيهما أيضا ؛ قيل : لما فعلوا ذلك فى الثلاثى الذى هو أكثر استعمالا ،  
وأعم تصرفا ، وهو كالأصل للرابعى ، لم يبالوا ما فوق ذلك مما جاوز الثلاثة . وكذلك  
أيضا قالوا : تقطع يتقطع ، وتقاعس يتقاعس ، وتدهور يتدهور ، ونحو ذلك ؛  
لأنهم أحكوا الأصل الأول الذى هو الثلاثى . فقلّ حَفَلُهم بما وراءه ؛ كما أنهم  
لما أحكوا أمر المذكر فى الثنية ، فصاغوها على ألفها ، لم يحفلوا بما عرض

(١) كذا فى ١٠ روى شذ ، ب : « فاعلم » .

(٢) كذا فى ١ ، ب . روى شذ : « تركت » .

في المؤنث من اعتراض عَلم التانيث بين الاسم وبين ما هو مَصْوغ عليه من علميها؛  
نحو قائمتان وقاعدتان .

فإن قلت : فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع  
سواءً، وهو باب فَعَلَ ؛ نحو كَرَّمَ يَكْرُمُ، وَظَرَفَ يَظْرُفُ .

قيل : على كل حال فاءه في المضارع ساكنة، وأما موافقة حركة عينيه <sup>(١)</sup> فلا تـ  
ضرب قائم في الثلاثي برأسه ؛ ألا تراه غير متعد البتة، وأكثر باب فَعَلَ وفَعِلَ  
متعد . فلما جاء هذا مخالفا لهما - وهما أقوى وأكثر منه - خولف بينهما وبينه،  
فوفق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركتي عينيهما .

وإذا ثبت وجوب خلاف صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون  
ما جاء من نحو سَلَا يَسْلَى، وقل يَقل ( ونحو ذلك ) ، مما التقت فيه حركتا عينيه <sup>(٢)</sup>  
منظورا في أمره، ومحكما عليه بواجبه . فنقول : إنهم قد قالوا : قلت الرجل  
وقلته . فمن قال : قلته فإنه يقول أقليه ، ومن قال قلته قال : أقلاه . وكذلك  
من قال : سلوته قال : أسلوه ؛ ومن قال سلوته قال : أسلاه، ثم تلاق أصحاب  
اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه  
ما ضمه إلى لغته، فتركت هناك لغة ثالثة ؛ كأن من يقول سلا أخذ مضارع من  
يقول سلي، فصار في لغته سَلَا يَسْلَى .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يأخذ من يقول سلي مضارع من يقول  
سلا، فيجىء من هذا أن يقال : سَلَى يسلو .

(١) كذا في ١ . وفي سائر الأصول : « مينه » . (٢) ثبت هذا في ١ ، وسقط

في ٢ ، ب . (٣) كذا في ١ . وفي ٢ ، ب : « وكان » .

قيل : منع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله ، سرى ذلك في مضارعه ،  
وإذا اعتلّ مضارعه سرى ذلك في ماضيه ؛ إذ كانت هذه المثل تجرى عندهم مجرى  
المثال الواحد ؛ ألا تراهم لمّا <sup>(١)</sup>أعلّوا « شقي » أعلّوا أيضا مضارعه ، فقالوا  
يشقيان : ولما أعلّوا « يغزي » أعلّوا أيضا أغزيت ؛ ولما أعلّوا « قام » أعلّوا أيضا  
يقوم . فلذلك لم يقولوا : سليت تسلو ، فיעلّوا الماضي ويصحّحوا المضارع .  
فإن قيل : فقد قالوا : محوت تمحى ، وبأوت تبأى ، وسعيت تسع ، ونأيت  
تنأى ؛ فصحّحوا الماضي وأعلّوا المستقبل .

قيل : إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ؛  
ألا ترى أن الألف حرف يُنصرف إليه عن الياء والواو جميعا ، فليس للألف  
خصوص بأحد حرفي العلة ، فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مُقتر على بابه ؛  
ألا ترى أن الألف لا تكون أصلا في الأسماء ولا في الأفعال ، وإنما هي مؤذنة  
بما هي بدل منه ، وكأنها هي هو ؛ وليست كذلك الواو والياء ؛ لأن كل واحدة  
منهما قد تكون أصلا كما تكون بدلا . فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتد ذلك ؛  
لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها ، والألف لا تكون أصلا أبدا فيها ،  
فكانها هي ما قلبت عنه البتة ؛ فاعرف ذلك ، فإن أحدا من أصحابنا لم يذكره .  
ومما يدلّك على صحّة الحال في ذلك أنهم قالوا : غزا يغزو ، ورمى يرمي ،  
فأعلّوا الماضي بالقلب ، ولم يقلبوا المضارع ، لمّا كان اعتلال لام الماضي إنما  
هو بقلبها ألفا ، والألف لدالتها على ما قلبت عنه كأنها هي هو ، فكأنّ لقلب  
هناك : فاعرف ذلك .

- ٢٠ . (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ترى » . (٢) كذا في أ وفي غيرها : « باب الأول » .  
(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يكون » . (٤) أى في الأسماء والأفعال .  
(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بدل » . (٦) الضمير للفتحة .

وذلك على استنكارهم أن يقولوا : سلّيت قسّلو ؛ لثلا يقلبوا في الماضي ولا يقلبوا في المضارع أنهم قد جاءوا في الصحيح بذلك لما لم يكن فيه من قلب الحرف في الماضي ، وترك قلبه في المضارع ما جفا عليهم ؛ وهو قولهم : نيم ينم ، وفضل بفضل . وقالوا في المعتل : مت تموت ، ودمت تدوم ؛ وحكى في الصحيح أيضا حضر القاضي يحضره . فنعيم في الأصل ماضى ينم ، وينم في الأصل مضارع نيم ، ثم تداخلت اللتان ، فاستضاف من يقول نيم لغة من يقول ينم ، فحدثت هناك لغة ثالثة .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول : نيم مضارع من يقول نيم ، فتركب من هذا أيضا لغة ثالثة ؛ وهي نيم ينم .

قيل : منع من هذا أن فعل لا يختلف مضارعه أبدا ، وليس كذلك نيم ؛ لأن نيم قد يأتي فيه نيم وينم جميعا ، فاجتمع خلاف مضارعه ، وفعل لا يجتمع مضارعه الخلاف ؛ ألا تراك كيف تحذف فاء وعد في يعد ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، وأنت مع ذلك تصحح نحو وضؤ ووطؤ ، إذا قلت : يوضؤ ويوطؤ ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة ، ومعلوم أن الضمة أثقل من الكسرة ، لكنه لما كان مضارع فعل لا يجيء مختلفا لم يحذفوا فاء وضؤ ، ولا ووطؤ ، ولا وضع ؛ لثلا يختلف باب ليس من عادته أن يجيء مختلفا .

فإن قلت : فما بالهم كسروا عين ينم ، وليس في ماضيه إلا نيم ، ونعم ، وكل واحد من فعل وفعل ليس له حظ من باب يفعل .

قيل : هذا طريقه غير طريق ما قبله . فلما أن يكون ينم - بكسر العين - جاء على ما مضى وزنه فعل ، غير أنهم لم ينطقوا به استغناء عنه بنم ونعم ، كما استغنوا برك عن وذر ، وودع ، وكما استغنوا بملاح عن تكسير تحة ؛ وغير ذلك . أو يكون



فَعِلَ في هذا داخلا على فَعَل ؛ فكما أن فَعَل بابُه يَفْعَل ، كذلك شَبَّهوا بعض فَعِل به فكسروا عين مضارعه ، كما ضمُّوا في ظَرْف عين ماضيه ومضارعه . فَنِعِم يَنِعِم في هذا محمول على كرم بكرم ، كما دخل يَفْعَل فيما ماضيه فَعَل ؛ نحو قتل يقتل على باب يشرف ويظرف . وكان باب يَفْعَل إنما هو لما ماضيه فَعَل ، ثم دخلت يَفْعَل في فَعَل على يَفْعَل ؛ لأن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل . ألا ترى أن ما ماضيه فَعِل إنما بابُه فتح عين مضارعه ؛ نحو ركب يركب ، وشرب يشرب . فكما فُتِح المضارع لكسر الماضي ، فكذلك أيضا ينبغي أن يكسر المضارع لفتح الماضي . وإنما دخلت يَفْعَل في باب فَعَل على يَفْعَل من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة ، ولما آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي وجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلافاً للكسرة لما عدلوا في بعض ذلك إليها ، فقالوا : قتل يقتل ، ودخل يدخل ، ونخرج يخرج .

وأنا أرى أن يَفْعَل فيما ماضيه فَعَل في غير المتعدي أقيس من يَفْعَل ؛ فضرِب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل ، وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس . وذلك أن يَفْعَل إنما هي في الأصل لما لا يتعدى ؛ نحو كرم بكرم ، على ما شرحنا من حالها . فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فَعَل أولى وأقيس .

فإن قيل : فكيف ذلك ونحن نعلم أن يَفْعَل في المضاعف المتعدي أكثر من يَفْعَل ؛ نحو شُدَّ يُشُدُّه ، ومُدَّ يُمَدُّه ، وقُدَّه يُقَدُّه ، وجَزَّه يُجَزُّه ، وعَزَّه يُعَزُّه ،

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : «وكا» . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : «وكا» .  
(٣) ثبت هذا اللفظ في ش ، ب وسقط في أ . (٤) في ش ، ب : « يفعل المتعدي » .  
(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وإذا » . (٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وكيف » .

وأَزَهْ يُؤْزَهْ ، وعمّه يُعمّه ، وأُمّه يُؤمّه ، وضُمّه يُضُمّه ، وحلّه يُحَلّه ، وسلّه يُسَلّه ،  
وتلّه يُتَلّه . ويفعل في المضاعف قليل محفوظ ، نحو هَرَهْ يَهْرَهْ ، وعَلّه يَعْلَهْ ،  
وأحرف قليلة . وجميعها يجوز فيه «أَفْعُلّه» نحو عَلّه يَعْلَهْ ، وهَرَهْ يَهْرَهْ ؛ إلا حَبّه  
يَحَبّه فإنه مكسور المضارع لا غير .

○ قيل : إنما جاز هذا في المضاعف لاعتلاله ، والمعتل كثيرا ما يأتي مخالفا  
لالصحيح ؛ نحو سَيّد ، وميت ، وقُضَاة ، وغُرَاة ، ودام ديمومة ، وسار سيرورة .  
فهذا شيء عَرَضَ قلنا فيه ، ولنعد .

وكذلك حال قولهم قَنَطَ يَقْنَطُ ، إنما هو لغتان تداخلتا . وذلك أن قَنَطَ يَقْنَطُ  
لغة ، وقَنِطَ يَقْنِطُ أخرى ، ثم تداخلتا فتركت لغة ثالثة . فقال من قال قَنَطَ : يَقْنَطُ ،  
ولم يقولوا : قَنِطَ يَقْنِطُ ؛ لأن أخذوا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على  
بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض . وأما حَسِبَ يَحْسِبُ ، ويُسُ يَبْسُ ،  
ويُسُ يَبْسُ فمشبه باب كَرُمَ يَكْرُمُ ، على ما قلنا في نِعِمَ يَنْعِمُ . وكذلك مِتَ تَمُوتُ ،  
وَدِمَتَ تَدُومُ ، وإنما تدوم وتموت على من قال مِتَ وَدُمَتَ ، وأما مِتَ وَدِمَتَ  
فمضارعهما تَمَاتَ وتَدَامَ ؛ قال :

١٥ يامحى لا غَرَوَ وَلَا مَلَامَا <sup>(٤)</sup> في الحبّ إن الحبّ لن يدَامَا

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : «هزه يهزه» . وما أثبت هو الصواب .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : «جا» .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : «فشبه» .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : «مت» وفي الجمهرة ٨٥/٣ ، بدل الشطر الأتزل :

\* ياليل لا علل ولا ملاما \*

وقال :

بُنَى يا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا يُؤْمِنُ أَنْ تَمَانِي

ثم تلاقى صاحباً اللغتين ، فاستضاف هذا بعضَ لغةٍ هذا ، وهذا بعضَ لغةٍ هذا ،  
فتركت لغةً ثالثةً . قال الكسائي : سمعت من أخوين من بني سليم .

نما يخو ، ثم سألت بني سليم عنه فلم يعرفوه . وأتشد أبو زيد لرجل من بني عَقِيل :  
ألم تعلمي ما ظَلْتُ بالقوم واقفاً على طَلَلٍ أضحت معارفُهُ قَفَرًا<sup>(١)</sup>  
فكسروا الظاء في إيشادهم وليس من لغتهم .

وكذلك القول فيمن قال : شعُر فهو شاعر ، وحُض فهو حامض ، وخَثَر فهو  
خاثر : إنما هي على نحوٍ من هذا . وذلك أنه يقال : خَثَر وخَثَر ، وحُض وحُض ،  
وشعُر وشعُر ، وطَهَر وطَهَر ، بغاء شاعر ، وحامض ، وخاثر ، وطاهر على حَض ،  
وشعَر ، وخَثَر ، وطَهَر ، ثم استغنى بفاعل عن « فعيل » وهو في أنفسهم وعلى بالٍ  
من تصقروهم . يدلّ على ذلك تكسيرهم لشاعر : شعراء لمّا كان فاعل هنا واقعاً  
موقع « فعيل » كُسر تكسيه ؛ ليكون ذلك أمانة ودليلاً على إرادته ، وأنه مغنٍ عنه ،  
وبدل منه ؛ كما صحّح العواور ليكون دليلاً على إرادة الياء في العواوير ، ونحو ذلك .<sup>(٢)</sup>

(١) كذا في أ ، ب . وهو ما في اللسان ( موت ) ، وما في الجهرة ٣/ ٤٨٥ ، وقال ابن دريد  
بعد إنشاده : « أراد بنيتي » . وفي ش :

\* بنيتي سيدة البنات \*

ويبدو كأنها مصلحة ، وهو يوافق ما في الصحاح .

(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش : « من بني سليم يقولان » .

(٣) مده رواية البيت كما في أ . وقد ورد في ب ، ش :  
ألم تعلمي ما ظلت بالقوم واقفاً على طلل أضحت معاملة قفرا

(٤) أي في قوله : \* وكل العيين بالعواور \*

وانظر ص ١٩٥ من هذا الجزء .

وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء — قال سيبويه<sup>(١)</sup>: يقوؤها من لا يقول عليم — لكنه<sup>(٢)</sup> لما كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملازمة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أول دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلما لا عالما، فلما خرج بالغريزة إلى باب فعل صار عالم في المعنى كعليم، فكُسر تكسيه، ثم حملوا عليه ضده، فقالوا: جهلاء كعلماء، وصار علماء كعلماء؛ لأن العلم محملة لصاحبه، وعلى ذلك جاء عنهم فاحش وفحشاء، لما كان الفحش ضربا من ضروب الجهل، ونقيضا للعلم؛ أنشد الأصمعي — فيما روينا عنه — :

\* وهـل عـلـمـت فـحـشـاء جـهـلـه<sup>(٣)</sup> \*

وأما غسا يغسي، وجي يجي، فإنه كأبي يائي. وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ، وهذا يهدأ. وقد قالوا غيمي يغسي، فقد يجوز أن يكون غسا يغسي من التركب الذي تقدم ذكره. وقالوا أيضا جي يجي، وقد أنشد أبو زيد :

\* يا إبـلـى ما ذا مـه فتـأبـيه \*

بجاء به على وجه القياس، كأتى يأتى. كذا روينا عنه، وقد تقدم ذكره، وأنى قد شرحت حال هذا الرجز في كتابي "في النوادر الممتعة".

(١) كذا في أ. وفي سائر الأصول: «من يقوؤها لا يقول عليم». والذي في سيبويه ٢٠٦/٢: «... وعلماء يقوؤها من لا يقول إلا عالم».

(٢) هذا من كلام ابن جني. (٣) من رجز لصخير بن عمير في الأصبهيات ٥٨ وبعده:

\* مغوثة أعراضهم مرطلة \*

وأورد اللسان هذا الشعر مع آخر في مفت. (٤) كذا في ش، ب. وفي أ: «فأنا». (٥) يقال: غسا الليل: أظلم. (٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «التركيب». (٧) انظر ص ٣٣٢ من هذا الجزء.

واعلم أن العرب مختلف أحوالها في تلقى الواحد منها لغة غيره؛ فمنهم من يخفب<sup>(١)</sup> ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستمع فيقيم على لفته البتة، ومنهم من إذا طال تكرار لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل: يا نبي الله، فقال: "لست بنبي الله ولكنني نبي الله" وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فردّه على قائله، لأنه لم يدرهم سمّاه، فأشفق أن يُمسك على ذلك، وفيه شيء يتعلق بالشرع، فيكون بالإمساك عنه مبيح محظور، أو حاطر مباح.

وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن بن أحمد بن يحيى قال: اجتمع أبو عبد الله ابن الأعرابي وأبو زياد الكلابي على الحسربغداد، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبياني:

\* على ظهر مينة... \*

فقال أبو عبد الله: النطع<sup>(٤)</sup>، فقال أبو زياد: لا أعرفه، فقال: النطع، فقال أبو زياد: نعم، أفلا ترى كيف أنكر غير لغته على قرب بينهما.

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «يسوغ». (٢) كذا في ش، ب. وسقط في أ. (٣) هو من قوله:

كان مجرّ الرامسات ذيولها عليه حصير نمقته الصوانع  
على ظهر مينة جديد سيورها يطوف بها وسط اللطيمة بانع  
والمينة — بفتح الميم وكسرهما — تتخذ من الجلد يضم بعضه إلى بعض ويضع عليه التاجر أمتته، وكانوا يضعون الحصير عليها يطوفون بها لبيعها.

(٤) كذا في ش، ب. وفي أ: «ابن الأعرابي».

(٥) يريد أنه سأله عن المينة ما هي فقال: النطع بفتح النون، فأنكر ذلك إذ كان من لغته النطع بكسر النون. وأورد اللسان القصبة في نطع.

(٦) كذا في ش، ب. وفي أ: «تراه».

وحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هرون الرؤياني عن أبي حاتم قال : قرأ عليّ أعرابي بالحرم : « طيبي لهم وحسن مأب » ، فقلت : طوبى ، فقال طيبي ، قلت طوبى ، قال طيبي . فلما طال عليّ قلت : طوطو ، فقال طي طي . أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم .  
 والخبر المرفوع في ذلك ؛ وهو سؤال أبي عمرو أبا خيرة عن قولهم : استأصل الله عير قاتهم ؛ فنصب أبو خيرة التاء من « عير قاتهم » ، فقال له أبو عمرو : هيأت أبا خيرة ، لان جلدك . وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجز ، قال : ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجز ، فلما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن يرضى عيريته ، وإما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها . ويجوز أيضا أن يكون قد أقام الضعف في نفسه فحكي النصب على اعتقاده ضعفه ، وذلك أن الأعرابي قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها ؛ ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عمارة أنه كان يقرأ ( ولا الليل سابق النهار ) بالنصب ؛ قال أبو العباس : فقلت له ما أردت ؟ فقال : سابق النهار ، فقلت له فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن ؛ أي أقوى . وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها في موضع آخر ؛ ولا تستنكر إعادة الحكاية ، فربما كان في الواحدة عدة أماكن مختلفة يحتاج فيها إليها .

فأما قولهم : عقرت فهي عاقرة ، فليس « عاقرة » عندنا بجارية على الفعل جريان قائم وقاعد عليه ، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهر ، وحائض ، وطالق .

(١) كذا في ش. ب . وفي أ : « حدثنا » . رسيقت هذه القصة في ص ٧٥ وما بعدها .  
 (٢) أبو عمرو : هو ابن العلاء . وأبو خيرة : نهمشل بن زيد ، ( انظر فهرست ابن النديم ) .  
 (٣) جمع عرقه وهي الأصل . (٤) يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والقشعر ، وأثر فيه الحضر فال ذلك من فصاحته . وانظر هذه القصة في مجالس ابن حنوية ( الثاني ) .

وكذلك قولهم : طَلَّقَتْ فُهَي طَالِقٌ ؛ فليس عَاقِرٌ مِنْ عَقْرَتْ بِمِثْلَةِ حَامِضٍ مِنْ حَمُضٍ ، وَلَا خَائِرٌ مِنْ خَيْرٍ ، وَلَا طَاهِرٌ مِنْ طَهْرٍ ، وَلَا شَاعِرٌ مِنْ شَعْرٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى فَعَلٍ (فَاسْتَعْنِي بِهِ عَمَّا يَجْرِي عَلَى فَعَلٍ ، وَهُوَ) فَعِيلٌ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ .

- وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فَقُلْتُ : قَوْلُهُمْ حَامِضٌ بِالْهَمْزَةِ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ جَارٍ عَلَى حَاضِتٍ ؛ لِاعْتِلَالِ عَيْنِ فَعَلْتِ . فَقَالَ : هَذَا لَا يَدُلُّ . وَذَلِكَ أَنَّ صَوْرَةَ فَاعِلٍ مِمَّا عَيْنُهُ مَعْتَلَةٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا مَهْخُوزًا ، جَرَى عَلَى الْفَعْلِ أَوْ لَمْ يَجْرَ ؛ لِأَنَّ بَابَهُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِ ، فَحَمَلُوا مَا لَيْسَ جَارِيًا عَلَيْهِ ، عَلَى حَكْمِ الْجَارِي عَلَيْهِ ؛ لِقَبْلَتِهِ إِيَّاهُ فِيهِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا فِيمَا مَضَى .

- فَاعْرِفْ مَا رَسَمْتُ لَكَ ، وَاجْعَلْ [مَا يَجِيءُ مِنْهُ عَلَيْهِ] ؛ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ ، وَهَذَا طَرِيقُ قِيَاسِهِ .

### (٣) (بَابُ فِيمَا يَرُدُّ) عَنِ الْعَرَبِيِّ مَخَالَفًا لِمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ

- إِذَا اتَّفَقَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يُنْظَرُ فِي حَالِ ذَلِكَ الْعَرَبِيِّ وَفِيمَا جَاءَ بِهِ . فَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ فَصِيحًا فِي جَمِيعِ مَا عَدَا ذَلِكَ الْقِسْمَ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ ، وَكَانَ مَا أَوْرَدَهُ مِمَّا يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِهِ اسْتِعْمَالُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ الْإِنْسَانِ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى ١٥ فِي ذَلِكَ أَنْ يُحَسِّنَ الظَّنَّ بِهِ ، وَلَا يُجْمَلَ عَلَى فُسَادِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمِنْ أَيْنَ ذَلِكَ لَهُ ، وَلَيْسَ مَسْوُوعًا أَنْ يَرْتَجَلَ لُغَةً لِنَفْسِهِ ؟

(١) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ مَوْضِعٍ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : « فَهُوَ » .

(٢) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَفِي ج : « لَا يَجِيءُ إِلَّا مَهْخُوزًا » وَقَدْ رَوَعِي هَذَا التَّذْكِيرَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

(٣) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش ، ب : « بَابُ مَا يَرُدُّ » .

قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدُها ،  
وعفا رسمها ، وتأبّدت معالمها . أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن أبي خليفة<sup>(١)</sup>  
الفضل بن الحباب قال : قال ابن عَوْنٍ عن ابن سِيرِينَ ، قال عمر بن الخطاب<sup>(٢)</sup>  
رضي الله تعالى عنه : كان الشعر علم القوم ، ولم يكن لهم علم أصح منه ، بقاء الإسلام  
فتشاغلت عنه العربُ بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولطيت عن الشعر وروايته ،  
فلما كثُر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العربُ في الأمصار ، راجعوا رواية<sup>(٣)</sup>  
الشعر ، فلم يثولوا إلى ديوان مدون ، ولا كتاب مكتوب ، وألقوا ذلك وقد هلك  
من العرب من هلك بالموت والقتل ، لحفظوا أقل ذلك ، وذهب عنهم كثيره .

وحدثنا أبو بكر أيضا عن أبي خليفة قال قال يونس بن حبيب : قال أبو عمرو<sup>(٤)</sup>  
ابن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرا بلقاءكم  
علم وشعر كثير . فهذا ما تراه ، وقد روى في معناه كثير .

وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني نزار ، فقد يمكن أن يقع<sup>(٥)</sup>  
شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه ، وإنما هو منقول  
من تلك اللغة .

(١) أي جهلت : من قولهم : تأبد الرسم ، أوسس وأقروتنكر . (٢) كانت وفاة أبي خليفة  
هذا في سنة ٣٠٥ كما في الشذرات ، وهو بصرى . (٣) هو عبد الله بن عون . مات سنة ١٥١  
كما في تهذيب التهذيب . وفي طبقات ابن سلام ١٠ : « ابن عوف » وهو تحريف ، وبعه السيوطي  
في المزهري ( النوع ٤٩ ) . (٤) في ابن سلام : « غزوا » . (٥) كذا في أ ، ج .  
وفي ش ، ب : « فاطمات » . (٦) عند ابن سلام : « يثلوا » . (٧) هذا الخبر أيضا  
في ابن سلام في الموطن السابق . (٨) كذا في أ . وفي ش ، ب : « نراه » .  
(٩) يريد بابني نزار : مضر وربيعة . (١٠) كذا في أ . وفي ب : « به » وسقط هذا  
في سائر الأصول .



ودخلت يوما على أبي عليّ — رحمه الله — خاليا في آخر النهار ، فحين رآني قال لي : أين أنت؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من حَوْرٍيت<sup>(٢)</sup> ؟ نخضنا معا فيه ، فلم نحلّ بطائل منه ، فقال : هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة أبنى نزار ، فلا ينكر أن يبيء مخالفا لأمثلتهم .

- وَأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي<sup>(٤)</sup> ، قال حدثنا الخليل بن أسد النُوشجاني<sup>(٥)</sup> ، قال حدثني محمد بن يزيد بن رِبَّان<sup>(٦)</sup> ، قال أخبرني رجل عن حماد الزاوية ، قال : أمر النعمان فُتِسخ له أشعارُ العرب في الطُّنُوج<sup>(٧)</sup> — قال : وهي الكرايس — ، ثم دفنها في قصره الأبيض . فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له : إن تحت القصر كنزا ، فاحتفره ، فأخرج تلك الأشعار . فن تمَّ أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة . وهذا ونحوه مما يدلّك على تنقل الأحوال بهذه اللغة ، واعتراض الأحداث عليها ، وكثرة تغولها وتغيرها .
- فإذا كانت الأمور كذلك لم تقطع على الفصحى يُسمَع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، ما وُجد طريق إلى تقبل ما يورده ، إذا كان القياس يعاضده ؛ فإن لم يكن القياس مسوّغا له ؛ كرفع المفعول ، وجز الفاعل ، ورفع المضاف إليه ، فينبغي أن يُردّ . وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا ، فلم يبق له عِصْمة تُصيفه ، ولا مُسَكَّة تجمع شعاعه .

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ب : « كنت » . (٢) اسم موضع .  
(٣) في أ : « بنى » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « محمد بن يزيد بن العباس » وما أثبت موافق لنا في ص ٣٦٠ . والقصة في اللسان في طنيج . ومحمد هذا ينسب إلى أبي محمد اليزيدي جدّه . وكانت وفاة محمد سنة ٣١٠ ، وله ترجمة في البغية ٥٠ وما بعدها ، وفي ابن خلكان ١ / ٥٠٢ .  
(٥) كذا بالباء الموحدة كما في التاج (طنيج) . وفي ش : « ريان » في أ ، ب أهل النقط .  
(٦) وليس لها واحد كما في القاموس واللسان . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقطع » .  
(٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وإن لم » .

فأما قول الشاعر — فيما أنشده أبو الحسن — :  
 \* يوم الصُّلْفَاءِ لم يوفون بِالْجَارِ <sup>(١)</sup> \*  
 فإنه شبه للضرورة لم بد «لا» ، فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض ، وذلك لاشتراك  
 الجميع في دلالة عليه ؛ ألا ترى إلى قوله — أنشدناه — :  
 أجْدك لم تغتمض ليلة فترقدَها مع رُقَادَها <sup>(٢)</sup>  
 فاستعمل «لم» في موضع الحال ، وإنما ذلك من مواضع ما النافية للحال . وأنشدنا أيضا :  
 أجْدك لن ترى بشعيليات ولا بيدان ناجية دَمَولا <sup>(٣)</sup>  
 استعمل أيضا «لن» في موضع «ما» .

وسألت أبا علي — رحمه الله — عن قوله :  
 أَيْتُ أُسْرِى وَتَبَيَّتِي تَدْلِكِي وَجْهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمَسْكِ الذِّكْرِي <sup>(٤)</sup>  
 ففضنا فيه ، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين ، كما حذف الحركة  
 للضرورة في قوله : <sup>(٥)</sup>

\* فاليومَ أَشْرَبَ غيرَ مستَحْقِبِ \*

(١) صدره : \* لولا فوارس من نعم وأسرهم \*

وانظر اللسان في صلف ، وقال البغدادي في الخزانة ٦٢٦/٣ : « وهذا البيت أنشده الأخفش  
 والقاسمي وغيرهما ، ولم أجده من عزاء إلى قائله ولا من ذكرتمته » . (٢) كذا في ١ . وفي ش ،  
 ب : « تشبه » . (٣) أول قصيدة للأعشى في الصبح المنير ٥٠ ، وورد البيت غير معزوة  
 في الكامل ٤٢/٧ . (٤) للزوارب سعيد . وبعده :

ولا متلافيا والشمس طفلس ببعض نواشع الوادي حولا

وانظر معجم البلدان في «تعليات» واللسان في «نشح» . وقوله «متلافيا» ، كذا بالفاء في المعجم . وفي اللسان  
 «متلافيا» بالقاف . وما في المعجم يوافق رواية شرح القاموس : ولا متدارك . وكذا ورد في اللسان  
 في «طفل» : متلافيا . و «بيدان» كذا في الأصول ما عدا جوفها : «بقدان» وهو تحريف . وبيدان ؛  
 جبل في حمى جبرية ؛ كما في ياقوت . (٥) انظر الخزانة ٥٢٥/٣ (٦) انظر ص ٧٤  
 من هذا الجزء .

كذا وجهته معه، فقال لي: فكيف تصنع بقوله «تدلكي»؟ قلت: نجعله بدلا من «تبتقي»<sup>(١)</sup>  
أو حالا فنحذف النون؛ كما حذفها من الأول في الموضعين، فاطمأت الأمر على هذا.  
وقد يجوز أن يكون «تبتقي» في موضع النصب بإضمار «أن» في غير الجواب؛  
كما جاء بيت الأعشى:

لنا هَضْبَةٌ لَا يَتَزَلُّ الذَّلُّ وَسَطُهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فِيمَعْصَا  
وَأَنْتَبِذْ أَبُو زَيْدٍ — وَقَرَأْتَهُ عَلَيْهِ — :

بياض بالأصل

بجاء به على إضمار «أن» كبيت الأعشى .  
فأما قول الآخر:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَسْوٍ مِمَّ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ<sup>(٥)</sup>

فيجوز أن تكون «أن» هي الناصبة للاسم مخففة، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل؛  
كما قال الآخر:

(١) كأنه يريد بالموضعين كون «تدلكي» بدلا وحالا . وقد سقطت هذه العبارة «في الموضعين»  
في ح، وهو أجود . (٢) البيت في الكتاب ٢٣/١ . وقد نسب فيه إلى طرفة لا إلى الأعشى،  
وانظر المدة ٢/٢١٢ . وهو من قصيدة في ديوان طرفة . وقبله مطلع القصيدة :  
لقد علم الأقوام أنا بنجوة علت شرفا من أن تضام وثقتا  
(٣) كذا في أ ب . وفي ش : «أشدا» . وقد خلت الأصول التي بيدي من البيت الشاهد ،  
وكتب مكانه عبارة «بياض بالأصل» كما أثبت . وفي نوادر أبي زيد ٢٠٨ من مقطوعة للحميد الثقفي :  
وفي المحصحين الذين رحلوا كواعب من بكر تمام وتحبلا  
وترى «تحبلا» بالنصب حيث لا ناصب . فقد يكون الشاهد الذي أراد ابن جني هو هذا . وإن كان  
شارح النوادر على بن سليمان الأخفش الصغير يخرج هذا على أن الألف بدل من نون التوكيد، فلا يكون  
الفعل منصوبا ، فإن ابن جني لا يذهب هنا هذا المذهب . (٤) هو القاسم بن معن قاضي  
الكوفة . انظر شواهد المعنى في إن وأخواتها . وانظر في ترجمة القاسم الفهرست ١٠٣ .  
(٥) قيله :

لَمْ نَسِ زَعِيمٍ يَا نَوْبَ نَقَّةٍ إِنْ أَمَنْتَ مِنَ الرِّزَاحِ  
وَنَحْيُوتٍ مِنْ مَرَضِ الْمُنَى نَ مِنْ الْعَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ  
ومرود في اللسان البيت الأول مع البيت الشاهد في «أن» .

إن تحملها حاجة لي خفف حملها      تستوجباً نعمةً عندي بها ويداً<sup>(١)</sup>  
 أن تقرأن على أسماء — ويحكما —      متى السلام وألا تعلما أحداً  
 سألت عنه أبا عليّ رحمه الله فقال : هي مخففة من الثقيلة ؛ كأنه قال : أنكما تقرأن ،<sup>(٢)</sup>  
 إلا أنه خفف من غير تعويض . وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى<sup>(٣)</sup>  
 قال : شبه « أن » بـ « ما » فلم يعملها كما لم يعمل ما .<sup>(٤)</sup>

فأما ما حكاه الكسائي عن قضاة من قولها : مررت به ، والمال له ؛ فإن  
 هذا فاش في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة ، وهذا غير الأول .

فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفاً  
 في قوله ، مألوفاً منه لحنه وفساد كلامه حُكِمَ عليه ولم يُسمع ذلك منه . هذا هو  
 الوجه ، وعليه ينبغي أن يكون العمل . وإن كان قد يمكن أن يكون مصيباً في ذلك  
 لغة قديمة ، مع ما في كلامه من الفساد في غيره ، إلا أن هذا أضعف القياسين .  
 والصواب أن يُرد ذلك عليه ولا يتقبل منه . فعلى هذا مقاد هذا الباب<sup>(٥)</sup>  
 فاعمل عليه .

(١) « إن تحملها » تقرأ « إن » هكذا مكسورة ، وهي شرطية جوابها « تستوجباً » وفي السرياني

٢٩/١ تيموريت قبل هذين :

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا      زحيتاً كننا لاقيتاً رشداً  
 والبيت الأول هنا فيه هكذا :

أن تحملها حاجة لي خفف حملها      وتصنعا نعمة عندي بها ويداً

وقال السرياني بعد إيراد الأبيات الثلاثة : « والمعنى فيسه : أسألكم أن تحملوا ... » وقرأ أن « أن

تحملها » عليه بفتح همز « أن » . وانظر الخزانة ٩/٣ هـ

(٢) ثبت في أ ، وسقط في سائر الأصول . (٣) أورد في اللسان في « أن » هذه القصة

بأوسع من هذا ، وكأنه منقول عن سرائنة . (٤) كذا في أ . وفي غيرها : « لا » .

(٥) كذا في أ . وفي ب : « مقاد » وسقط هذا اللفظ في ش ، ز ، هـ .

## باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس

(١) وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ ؛ كاستغنائهم بقولهم :  
ما أجود جوابه عن قولهم : ما أجوبه ، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم  
لآياه ؛ وكاستغنائهم بـ «كاد زيد يقوم» عن قولهم : كاد زيد قائماً أو قياماً . وربما  
خرج ذلك في كلامهم ؛ قال تأبط شراً :

فأبْتُ إلى قَهْمٍ وما كِدْتُ آثِباً      وكم مثليها فارقتها وهي تصفِرُ (٢)

هكذا صحة رواية هذا البيت ، وكذلك هو في شعره . فأما رواية من لا يضبطه :  
وما كنت آثِباً ، ولم أك آثِباً فليعبده عن ضبطه . ويؤكد ما روينا نحن مع وجوده  
في الديوان أن المعنى عليه ؛ ألا ترى أن معناه : فأبْتُ وما كِدْتُ أعُوبُ ؛ فأما (كنت)  
فلا وجه لها في هذا الموضع .

ومثل ذلك استغنائهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب ؛ نحو  
قولهم : ما أحسن زيدا ، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل (وإن) (٣) كان الموضع في خبر  
المتبداً إنما هو للفرد دون الجملة .

ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوغاً قياساً وذراً ، وودَّع ؛ استغنى عنهما

بترك .

(١) كذا في أ . وفي ب ، ش ، ج : «كلامها» . (٢) من قصيدته التي أولها :

إذا المرء لم يحتل وقد جدَّ جدُّه      أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

وانظر الحماسة ٣٨/١ وما بعدها .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ح : «صحت» . والرواية التي يعنيها هي رواية الحماسة .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : «فإن» .

(٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : «الابتداء» .

ومما يجوز في القياس — وإن لم يرد به استعمال — الأفعال التي وردت مصادرهما ورُفِضَتْ هي ؛ نحو قولهم : فَاظِ الْمَيْتَ يَفِيظُ فَيُظَا وَفَوْظًا . ولم يستعملوا من فَوْظِ فَعَلًا . وكذلك الأئین للإعفاء لم يستعملوا منه فَعَلًا . قال أبو زيد وقالوا : رجل مَذْرُومٌ ولم يقولوا دُرْهِمٌ . وحدثنا أبو علي — أظنه عن ابن الأعرابي — أنهم يقولون : دَرَهْمَتِ الْخُبَّازِي ، فهذا غير الأول . وقالوا : رجل مَفْثُودٌ ولم يَصْرَفُوا فَعْلَهُ ، ومفعولُ الصفة إنما يأتي على الفِعْلِ ؛ نحو مضروب من ضُرب ، ومقتول من قُتِل .

فأما امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْجِ ، والْوَيْلِ ، والْوَيْسِ ، والْوَيْبِ فليس للاستغناء ؛ بل لأن القياس نفاه ومنع منه . وذلك أنه لو صرّف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائمه كوعد ، وعينه كبساع ؛ فتحاموا استعماله لما كان يُعَقَّبُ من اجتماع إعلايين .

فإن قيل : فهلا صُرِّفَتْ هذه الأفعال واقتصر في الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها ، كراهية لتوالي الإعلايين ، كما أتت شويت ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينها ولاهما حرفي علة صحّحوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلايين ، فقالوا : شَوَى يشوى كقوله : رمى يرمى ؟

قيل : لو فعل ذلك في فَعْلٍ وَجِجٍ وَوَيْلٍ لوجب أن تعلّ العين وتصحّح الفاء ؛ كما أنه لما وجب إعلال أحد حرفي شويت ، وطويت ، وتصحيح صاحبه أعلوا اللام وصحّحوا العين ، ومحلّ الفاء من العين محلّ العين من اللام ، فالفاء أقوى

- (١) أثبت أصحاب المعاجم من القووظ فعلا ، يقال : فَاظْ ، يفوظ ، عن ابن السكيت ، وانظر اللسان  
(٢) أثبت ابن الإعرابي منه فعلا ، يقال فيه آن ، يشين ؛ وأنشد : \* إنا ورب القلص الصوامر \*  
فقوله إنا أي أعيننا . وانظر اللسان . (٣) انظر ص ٣٥٨ (٤) أي أصيب فزاده بوجه .  
(٥) كذا في ش ، ب . وهو الموافق لما في اللسان في فاد . وفي أ : « لما » .  
(٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « رأما » . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فافصر » .

من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أعلوا العين في الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا <sup>(١)</sup>وَالْ يَوِيل ، وواح يويح ، وواس يويس ، وواب يويب ، فكانت الواو تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها في باب وعد ؛ ألا تراها هناك إنما كُرهت مجاورةً للكسرة فحذفت ، وأصلها يوعد ، والواو ساكنة والكسرة في العين بعدها . ولو قالوا يويل لأثبتوها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعد لو أخرجوه على أصله ، وليس كذلك يشوي ويطوي ؛ لأن أكثر ما في ذلك أن أخرجوه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضا فيما صحَّت لأمه ؛ ألا ترى أن يَقُوم أصله يَقُوم ، فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ثم سكنت ، فقليل يَقُوم ، فاما ما صحَّت عينه وفاؤه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه ؛ نحو يوعد ، ويوزن ، ويوجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجشمت تصحيحها في يويل ، ويويح ، لتجاوزت بالفاء حذها المقدر لها فيما صحَّت عينه . فإن أحالت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون — لو تكف — أثقل من باب يوعد ويوجد لو خرج على الصحة . فاعرف ذلك فرقا لطيفا بين الموضوعين .

ومما يحيزه القياس — غير أن لم يرد به الاستعمال — خبر (العمُر، والآمين) <sup>(٥)</sup> ، من قولهم : لعمرك لأقومن ، ولآمين الله لأنطلقن . فهذان مبتدآن محذوفان الخبرين ، وأصلهما — لو خرج خبرهما — لعمرك ما أقسم به لأقومن ، ولآمين الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر .

- ٢٠ (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : «ركانت» . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : «والعين» .  
 (٣) أي أصالتها . وانظر اللسان (أصل) . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : «بان» .  
 (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : «لعمرولايين» .

ومن ذلك قولهم : لا أدري أى الجراد عاره <sup>(١)</sup> ، أى دَهَب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضى له ، وبعضهم يقول : يَعُورُه ، وكأنهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان مثلاً جارياً في الأمر المتقضى <sup>(٢)</sup> الفاعل ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا ، لأنه ليس بمتقضى .

ومن ذلك امتناعهم من استعمال استخوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجهم مصححاً ؛ ليكون دليلاً على أصول ما غير من نحوه ؛ كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذى تعرف به (أمس) حتى اضطروا <sup>(٤)</sup> — لذلك — إلى بنائه لتضمنه معناه ، فلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى <sup>(٥)</sup> الأمس بما فيه لما كان خلفاً ولا خطأ .  
فأما قوله <sup>(٦)</sup> :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله      بيايك حتى كادت الشمس تقرب  
فرواه ابن الأعرابي : والأمس ، والأمس جرّاً ونصباً .

فمن جرّه فعلى الباب فيه ، وجعل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإني وقفت اليوم وأمس ، كما أن اللام في قوله تعالى « قالوا الآن جئت بالحق » زائدة ، واللام المعرفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمن لها <sup>(٧)</sup> ، فلذلك كُسر فقال :

(١) أى لا أدري أى الناس أخذه . ولا يستعمل إلا في الجهد . انظر اللسان .  
(٢) كذا في ش ، ب . وفى أ : « فكأنهم » . (٣) في ج :- « المنقضى » .  
(٤) كذا في أ ، ب . وفى ش : « يعرف » . (٥) هو الردى المعبى .  
(٦) هو نصيب كما في اللسان في أمس . (٧) في عبارة اللسان : « مضمّن » .



- والأَمْس ، فهذه اللام فيه زائدة والمعرفة له مرادة فيه ومحدوفة منه . يدل على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب ، كما يكون مبنيًا إذا لم تظهر إلى لفظه .<sup>(١) (٢)</sup>
- وأما من قال : والأَمْس فنصب فإنه لم يضمَّته معنى اللام فيبيَّته ، ولكنه عرفه بها كما عرف اليوم بها ، فليست هذه اللام في قول من قال : والأَمْس فنصب هي تلك اللام التي ( هي في قول من قال ) والأَمْس فجز . تلك لا تظهر أبداً ؛ لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهرة ؛ ألا ترى أن من ينصب غير من يميز ، فكلُّ منهما لفته<sup>(٣)</sup> ، وقياسها على ما نطق به منها ، لا تداخل أختها ، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام في قولهم ( الآن حد الزمانين ) غير اللام في قوله سبحانه « قالوا الآن جئت بالحق » لأن الآن من قولهم ( الآن حد الزمانين ) بمنزلة الرجل أفضل من المرأة ، والملك أفضل من الإنسان « أي هذا الجنس أفضل من هذا الجنس ، فإذا رفعه جعله جنس هذا المستعمل في قولك « كنت الآن عنده ، وسمعت الآن كلامه » فعني هذا : كنت في هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرمت أجزاء منه . فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآن حد الزمانين ، فاعرفه .

- ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نعم الرجل زيد غير الرجل المضممر في ( نعم ) إذا قلت : نعم رجلاً زيداً ؛ لأن المضممر على شريطة التفسير لا يظهر ،

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يظهر » . (٢) ضمن تظهر معنى تضم فعدها بال . وفي عبارة اللسان : في « لفظه » . (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ بدل ما بين القوسين : « فيمن قال » . ويحسن الكلام عليها لو حذف « التي » . (٤) أي لام الأَمْس في لغة الكسر . (٥) كذا في أصول الخصائص . وفي عبارة اللسان في أَمْس : « فكل » . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « لغة » . (٧) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قياساً » . (٨) في شرح أدب الكاتب للجواليقي . بعد هذا زيادة : « عنده » . وهذا في رواية لابن المؤلف عنه .

ولا يستعمل ملفوظا به ، ولذلك قال سيوييه <sup>(١)</sup> : هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضجرا ، أى إذا فسر بالنكرة <sup>(٢)</sup> في نحو نعم رجلا زيد ، فإنه لا يظهر أبدا .

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير :

ترود مثل زاد أبك فينا فنعم الزاد زاد أبك زادا <sup>(٣)</sup>

وذلك أن فاعل ( نعم ) مظهر فلا حاجة به إلى أن يفسر ، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضع <sup>(٤)</sup> .

واعلم أن الشاعر إذا اضطر جازله أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماع . ألا ترى إلى قول أبي الأسود <sup>(٥)</sup> :

ليت شعري عن خليل ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

وعلى ذلك قراءة بعضهم ( ما ودعك ربك وما قلى ) بالتخفيف أى ما تركك <sup>(٦)</sup> . دل عليه قوله ( وما قلى ) لأن الترك ضرب من القلى ، فهذا أحسن من أن يعلى باب استحوذ واستنوق الجملى ، لأن استعمال ( ودع ) مراجعة أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ، ونحوهما من المصحح ترك أصل ، وبين مراجعة الأصول إلى تركها ما لا خفاء به .

واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربية مجرى اجتماع الضمدين على المحل الواحد في حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جريا مجرى الضمدين اللذين يتناويان المحل الواحد . فكما لا يجوز

(١) الكتاب ١/٣٠٠ . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفى ج : « قيس » .

(٣) انظر ص ٨٣ . (٤) كذا في ش ، ب وسقط في أ .

(٥) كذا في أ . وفى ش ، ب : « على » . (٦) انظر ص ٩٩ .

(٧) كذا في أ . وفى ب ، ش : « فدل » والآنسب ما أثبت . وفى ج : « بدليل قوله » .

اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه ؛ كما يحتمل المحل<sup>(٢)</sup> الواحد الضد الواحد دون مراسله .

ونظير ذلك في إقامة غير المحل<sup>(١)</sup> مقام المحل<sup>(٢)</sup> ما يعتقدونه في مضادة الفناء للأجسام . فتضادهما إنما هو على الوجود لا على المحل<sup>(٣)</sup> ؛ ألا ترى أن الجوهر لا يحل<sup>(٤)</sup> الجوهر بل يتضمنه في حال التضاد الوجود لا المحل<sup>(٥)</sup> . فاللغة في هذه القضية كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه ، كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لا على المحل<sup>(٦)</sup> ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ما قبله .

وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيدا ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً ، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال : هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال .

فإن قلت فقد قال :

ولو ولدت قفيرة<sup>(٤)</sup> حروك<sup>(٤)</sup> كلب<sup>(٤)</sup> لُسب<sup>(٤)</sup> بذلك الجحور<sup>(٤)</sup> الكلابا<sup>(٤)</sup>

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً .

(١) كذا . والمناسب : وينبغي أن يكتفى الخ . (٢) كذا في ش ، ب وسقط في أ . (٣) أي جرير بجو الفرزدق . (٤) قفيرة أم الفرزدق . والبيت ذكر صاحب الخزانة في شواهد نائب الفاعل أنه من قصيدته التي أولها :

أقبل اللوم عاذل والعتابا  
وقول إن أصبت : لقد أصابا

وأن قبله :

وهل أم تكون أشد رعباً  
ولم أر البيت الشاهد في هذا الموضع في الديوان ، ولا القائل . والبيت الذي ذكر البغدادى أنه قيل الشاهد هو البيت ٣٦ من القصيدة السالفة .

وأما قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام  
الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نوني (نُجِّي) كما  
حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه « تَدَّكَّرُونَ » أى تَدَّكَّرُونَ .  
ويشهد أيضا لذلك سكون لام (نُجِّي) ولو كانت ماضيا لانفتحت اللام إلا  
في الضرورة . وعليه قول المثقَّب العبدى<sup>(١)</sup> :

لَمِنْ فُطِعْنَ تَطَالُعٌ مِنْ ضَبَّيٍ      فَاخْرَجْتَ مِنَ الْوَادِي الْحَيْنِ<sup>(٢)</sup>

أى تتطالع لحذف الثانية ، على ما مضى .

وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير . منه القراءات التى تؤثر رواية  
. لا تُتجاوز؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ؛ كقوله - عزَّ اسمه - « بسم الله الرحمن الرحيم »  
فالسُّنة المأخوذ بها فى ذلك إلتباع الصفتين لإعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح  
أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شئ منها . نعم وهناك من قوَّة غير هذا  
المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة فى حُسْنه ؛ كأن يُقرأ ( بسم الله  
الرحمن الرحيم ) برفع الصفتين جميعا على المدح . ويجوز ( الرحمن الرحيم ) بنصبهما  
جميعا عليه . ويجوز ( الرحمن الرحيم ) برفع الأول ونصب الثانى . ويجوز ( الرحمن  
الرحيم ) بنصب الأول ورفع الثانى . كل ذلك على وجه المدح ؛ وما أحسنه ههنا !  
وذلك أن الله تعالى إذا وُصِفَ فليس الغرض فى ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ؛  
لأن هذا الاسم لا يعترضُ شُبْكَ فيه ، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه ؛ لأنه الاسم

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . وانظر شرح ابن الأنبارى للفضليات ٧٦ هـ

(٢) ضبيب : ماء فى البادية ، وواد . ويرى : ضبيب . وقوله « الحين » هكذا بكسر الحاء فى ش ، ب .  
وفى أ : « الحين » بفتح الحاء ، وهو خطأ ، ومطلع القصيدة كما فى الفضليات :

أفاطم قبل يبتك متعنى      ومنك ما سألت كأن تبينى

فهى مردفة . ويقول ابن الأنبارى : « وقوله : الحين أى بعد حين وإبطاء . »

الذى لا يشارك فيه على وجهه ، وبقية أسمائه - عزّ وعلا - كالأوصاف التابعة لهذا الاسم . وإذا لم يعترض شك فيه لم تجئ صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ مجرى ما يتبع للتخلص ، والتخصيص . فإذا هو عُدِلَ به عن إعرابه عِلِمَ أنه للمدح أو الذم<sup>(١)</sup> في غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح .

فلذلك قوى عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها . ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة .

---

(١) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « للدم » .



## فهرس الجزء الأول من الخصائص

### ١ — باب القول على الفصل بين الكلام والقول ٥ — ٣٣

- مادة ق ول في تقاليها تدور معانيها على الخفوف والحركة . وهذا منح الاشتقاق الأكبر (٥) .
- القلة والقال (٦) . الباز وتصريفه (٧) . الألق وزنه (٩) . الألوة واللوة (١٠) .
- الأنفة وتصريفها (١١) فائدة تقلب الحروف وهو الاشتقاق الأكبر (١٢) . إسراف
- الزواج في الاشتقاق (١٢) . مادة (ك ل م) في تقاليها يدور معناها على القوة والثدة (١٣) .
- بيان معنى الكلام والقول (١٧) . رافع المبتدأ (١٨) . وانظر ص ١٩٩ . شواهد فيها نسبة
- الكلام والقول للحيوان (٢٢ ، ٢٣) . الاحتجاج بالمولدين في المعاني (٢٤) . الكلم
- (٢٥) . وصف المفرد بالجمع (٢٦) . كلمة — بفتح فكسر — حجازية وكلمة — بكسر فكون —
- تسمية (٢٧) . اجترأ العرب بالحرف عن الكلمة (٣٠) . وانظر ص ٢٤٦ ، ٢٤٨

### ٢ — باب القول على اللغة وما هي ٣٣ — ٣٤

- تصريفها ، وفيه الكلام في كرة وثبة (٣٣) . وانظر ص ١٧٢

### ٣ — باب القول على النحو ٣٤ — ٣٥

- حذّه (٣٤) . العام قد يخص ببعض أفراد (٣٤) . كلمة «نحو» قد ترد ظروفا (٣٤) .

### ٤ — باب القول على الإعراب ٣٥ — ٣٧

- حدّ الإعراب وفائدته (٣٥) . أصله في اللغة (٣٦) . تسمية يوم الجمعة بالعربة (٣٧) .

### ٥ — باب القول على البناء ٣٧ — ٤٠

- حدّ البناء (٣٧) . البناء في اللغة (٣٧) . بى بأهله (٣٩) .

### ٦ — باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح ٤٠ — ٤٨

- كتمان الحب وإطهاره (٤٣) . الاعتلال لمن قال بالمواضعة في اللغة وتصوير المواضعة
- (٤٤) . المعينات والتراجم (٤٥) . اختلاف أفلام ذوى اللغات (٤٥) . أصل اللغات
- حكاية المسموعات (٤٦) . رأى ابن جنى في أصل اللغة (٤٧) .

٣ — ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ٤٨ — ٩٦

علل النحوين أقرب إلى علل المتكلمين ، ومرجعها النقل والخفصة (٤٨) وانظر ١٤٤  
 قد تخفى الحكمة في كثير من الأحكام الشرعية (٤٨) . تحليل رفع الفاعل ونصب المفعول (٤٩) .  
 القلب في ميزان وميعاد وسيد ونحو ذلك (٤٩) . بعض الأحكام الشرعية تنضح علته (٥٠) .  
 بعض خلال الجاهلية التي ورد الشرع بها (٥١) . ما ورد على فعل — على وزن عمر — معدولا عن  
 فاعل (٥٢، ٧٧) . إهمال ما أهمل في العربية أكثره للاستفقال (٥٤) . أصول الأسماء  
 والموازنة بينها في الاستعمال (٥٥) . الصوت يضعف جرسه في الإدراج والوصل (٥٧) . حكاية  
 العربي الذي يبيع أن يشرب علبه لبن فتنتح (٥٨) . قل — بفتح فسكون — أعدل الأبنية  
 (٥٩) . جمع فعلة — بضم فسكون — وفعلة — بكسر فسكون — (٥٩) . الإعلال في نحو حياض  
 وحياد (٥٩) . الجمع بين الساكنين في الوقف (٥٩) . التصرف في أصول الأبنية (٦١) .  
 إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قبلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه (٦٣) .  
 وانظر ٣٠٤ . استعمال بعض الأصول دون بعض (٦٤) . القلب المكاني ضرب من الإعلال (٦٤) .  
 كثير من اللغة يضاهي بأجرامه صوت الأفعال التي يعبر بها عنها (٦٥) ، وانظر ص ٤٦ . أسباب التسمية  
 قد تخفى لبعدها في الزمان ٦٦ ، رفع عقيرته (٦٦) . وانظر ص ٢٤٨ . ابن السراج والزجاج في الاشتقاق  
 وانظر ص ١٢٢ ، ٢٤٨ . الغرض من الخصائص (٦٧) وانظر ص ٧٧ . زبر وضئيل ونرفع وإصبع ،  
 ومذست (٦٨) . قد يقل الشيء في كلامهم وغيره أنقل منه (٦٨) . الثاني يقل فيه الضم (٦٩) .  
 الوقف على العروض والوقف على القافية (٧٠) . مسألة لم يسبق إليها (٧١) . وانظر ص ١٩١ . الحروف  
 الأحادية أكثرها مفتوح (٧١) . العرب راعوا في إهمال ما أهمل ما أدركه النحويون ، وفيه دقة نظرهم  
 (٧٢) . اختلاس الحركة عند أبي عمرو والتباس هذا على بعض القراء وتنبه سيبويه له (٧٢) . إشماع  
 الحركة (٧٣) . إسكان الحروف في الشعر (٧٤) . اعتراض الميرد على سيبويه في الرواية (٧٥) .  
 وانظر ص ٨٩ ، ٢٠٦ . إسكان العين في نحو رسل وظرف وعلم وكنتف وعصر (٧٥) . قصة الأعرابي  
 الذي أراد أن يقرأ طوبى لم فأبى . وفيه تأصل العربية في العرب (٧٦) وانظر ص ٣٤٨ .  
 قصة للشجري مع ابن جني (٧٦) وانظر ص ٢٥٠ . شيء من الكلام على منهج الخصائص (٧٧) وانظر ص ٦٧ .  
 قصة للشجري ولغلام من آل المهيا (٧٨) . الإنشاد الذي يقال له النصب (٧٨) . دهمهم بالسباطة  
 والرشافة (٧٩) . قصة غلام أعرابي دل السفر على الماء (٨٠) . الاجتزاء بالحرف (٨٠) .  
 وانظر ص ٣٠ ، ٢٤٦ . حذف بعض الكلمة (٨٠) . ميلهم إلى الإيجاز ودن هذا أسماء الاستفهام  
 والشرط وما جرى مجراها (٨٢) . قد تطيل العرب للتوكيد (٨٣) . هم إلى الإيجاز أميل (٨٣) .  
 قولهم في التوكيد أجمعون أجمعون (٨٣) . العناية بالقافية وآخر السجعة (٨٤) . الجمع بين الواو



واليا. ردفين لا وصلين (٨٤) . وانظر ص ١١٥ . كتاب للؤلث اسمه المغرب (٨٤) . قولهم  
أخذ المال بأجمعه وجاء القوم بأجمعهم (٨٥) . جمع فعل على أفعال (٧٦) . القلب في الفتوى  
وفي برّ مكول ونحوهما (٨٧) . وانظر ص ١٣٣ ، ٣٠٧ . علل النحويين ضربان ، واجب  
لا مناص من أثره ، واستحصاني يمكن مخالفته في النطق (٨٨) . وانظر ص ١٤٥ . من المستحيل  
الجمع بين ألفين (٨٨) . الرد على الميرد في مخطئته سبويه (٨٩) ، وانظر ص ٧٥ ، ٢٠٦ . اجتماع  
السواكن في لغة العجم (٩٠) . أثر الزمزمة في استحقاق الابتداء بالسواكن عند العجم (٩١) .  
قولهم كليلد للفتاح ٩١ . سمع أبو علي في هيت فتحة غريبة (٩٢) . مذهب يونس في إلحاقه نون التوكيد  
الخصيفة في الثانية (٩٢) . قراءة نافع بحياى ومماى بسكون الياء في بحياى (٩٢) . قولهم : التقت  
حلفتا البطان بإثبات الألف (٩٣) . بلى سفر في بلو سفر لضعف الحالج بين الكسر والوار (٩٣) .  
وانظر ص ١٣٧ . قراءة عاصم : « وقيل من راق » بيان النون (٩٤) . قراءة « فإذا هينلقف »  
(٩٤) . بعض أحكام الإدغام (٩٤) .

#### ٨ — باب القول على الاطراد والشذوذ ٩٦ — ١٠٠

معنى المادة ط رد (٩٦) . معنى ش ذ ذ (٩٦) . أنقسام المطرد والثاذ (٩٧) .  
أخوص الرمت وألفاظ جرت مجراه (٩٨) . وانظر ص ١١٨ ، توب مصوون ونحوه ، (٩٨)  
وانظر ص ٢٦١ . ورد ودعه على شذوذ (٩٩) وانظر ص ٢٦٦ . ودع يدع بكسر عين المضارع  
(٩٩) . أقام أخوالك أم قاعدان (١٠٠) .

#### ٩ — باب في تفاود السماع ، وتقاريع الانتزاع ١٠٠ — ١٠٩

الناصب للفعول (١٠٢) حررت بك وزيدا ، (١٠٢) وانظر ص ٣٤٢ . وقوع المبتدأ بعد إذا  
الزمانية (١٠٤) ، قد يستدل باللفظ الوارد على الشئ وضده (١٠٦) .

#### ١٠ — باب في مقاييس العربية ١٠٩ — ١١٥

الأسباب المانعة من الصرف ، المنوى منها واللفظي (١٠٩) وانظر ص ١٧٧ . معنى قول  
النحاة : عامل لفظي وعامل معنوي (١٠٩) . العمل الإعرابي في الحقيقة للكلم ، ونسبته لغيره للملابسة  
خاصة (١١٠) . توسع العرب في القياس وحمل الفرع على الأصل ، حتى يفعلون ذلك دون ضرورة ،  
ومن ذلك ما يقال فيه : طردا للباب ، ومن ذلك نصب جمع المؤنث بالكسرة ، وحذف الهزلة في مضارع  
أفضل (١١١) قد يراعى في الجمع صحة وإعلالا حال الواحد (١١٢) . نيرة : إعلالها  
(١١٢) . حملهم الأصل على الفرع (١١٣) . قرازة وأيتق (١١٤) وانظر ص ٢٦٥ . ما نيس  
على كلام العرب فهو من كلام العرب ومراعاة هذا في زيادة الإلحاق (١١٤) وانظر ص ٢٢١

١١ — باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه  
لإجراء فعولة مجرى فعيلة في النسب (١١٥) . اجتماع الوار والياء ردين وامتناع ذلك في الألف  
(١١٥) ، وانظر ص ٨٤ . القياس على شئوة وحدها ١١٦

١٢ — باب في تعارض السماع والقياس ١١٧ — ١٣٣  
استنوق الجمل وما جرى مجراه ١١٨ وانظر ص ٩٨ . همز الحائش وإن لم يجز على فعل (١١٩) ، وانظر  
١٥٤ . قد يكون في الاسم غير الجاري على الفعل معنى الفعل كفتح ومديد (١٢٠) . مررت بلابل مائة  
ونحوه مما جرى فيه الاسم وصفا (٢١) . الناقة والجمل فيما معنى الفعل (١٢٢) . الحوت  
والخوتة ونحوهما (١٢٣) ، اجتوروا واعتنوا ، (١٢٤) ، وانظر ص ١٥٠ . له كتاب في شعر  
هذيل (١٢٤، ١٥١) . اللغة التميمية ، واللغة الجبازية في ما ، (١٢٥) ، قد يتكلم العربي  
بأغة غيرها أقوى في القياس عنده فيها ، (١٢٥) ، وانظر ص ٢٤٩ . اختلاس الصير في نحو كانه  
(١٢٧) وانظر ص ٣٧١ . منون أنتم في الشعر (١٢٩) . تجريد أى من الاستفهام (١٣٠) .

١٣ — باب في الاستحسان ١٣٣ — ١٤٤  
الفتوى والتقوى ونحوهما (١٣٣) وانظر ص ١٨٧ ، ٣٠٧ . الفرق بين الاسم والصفة (١٣٤)  
رفع المفعول ونصب الفاعل (١٣٤) . صبية وبلى سفر ونحوهما (١٣٧) وانظر ص ٩٣ ، فراح  
وكرياس (١٣٨) . ورتسل ، وكلمات وردت فيها الواو حرفاً أصلياً (١٤٠) وانظر ص ٢١٢ .  
زيادة الهمة وسطاً في كلمات (١٤٢) البدل عن الزائد زائد وليس البدل من الأصل بأصل (١٤٢) .  
غديان وعشيان (١٤٣) شراب مبول ، وهو مطبوعة للنفس (١٤٤) .

١٤ — باب في تخصيص العلل ١٤٤ — ١٦٤  
علل النحو دون علل المتكلمين (١٤٤) وانظر ص ٤٨ . من علل النحو بين ما هو لاحق بعلل  
المتكلمين فعمل النحو ضربان (١٤٥) وانظر ص ٨٨ ، ٢٦١ . قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح  
ما قبلهما (١٤٦) . ماء دافق وناقض ضارب وعيشة راضية (١٥٢) . فروقة وصرورة مما التاء  
فيه للبالغة (١٥٣) ، امرأة عدلة وفرس طوعة القياد (١٥٤) ، ياجل في يوجل ، وطاف  
في طيئ (١٥٥) . قلب الواو ياء في نحو سيد ، وقولهم حيوة ، وجدول ونحو هذا ، (١٥٥)  
الأعلام تتخالف الأجناس في كثير من الأحكام (١٥٥) ، عينة قسى به (١٥٧) ،  
قلب الواو ياء في نحو سباط (١٥٨) علة الإدغام (١٥٩) فك الإدغام شذوذاً ، (١٦٠)  
وانظر ص ٣٢٩ . قد تتركب العلة من أشياء ، وقد يكون الشيء علة لأشياء (١٦١) . كلام  
في الادغام (١٦٢) كلام عن كتب محمد بن الحسن (١٦٣) .

١٥ — باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المحمّولة ١٦٤ — ١٦٦  
الفرق بين العلة والسبب (١٦٤) .

١٦ — باب في تعارض العلل ١٦٦ — ١٦٩  
ما الكافة عن العمل (١٦٧) ، هـ عند المجازين والتبيين (١٦٨) .

١٧ — باب في أن العلة إذا لم تتعدّ لم تصحّ ١٦٩ — ١٧٣  
علة بناء الكلمات الثنائية (١٦٩) تنوين جوار (١٧١) . المحذوف من نحوثة وستة وساة  
(١٧٢) وانظر ٣٣

١٨ — باب في العلة وعلة العلة ١٧٣ — ١٧٤  
مسائل من أصول ابن السراج والرّد عليها (١٧٣) .

١٩ — باب في حكم المعلول بعلتين ١٧٤ — ١٨١  
لا يقال رأيت فأى وإنما يقال رأيت في (١٥) حكى سيبويه كسرت في (١٧٦) ، رضى وهوى  
(١٧٦) . طل منع الصرف (١٧٧) وانظر ١٠٩ .

٢٠ — باب في إدراج العلة واختصارها ١٨١ — ١٨٣  
اجتماع الهمزتين والإبدال حينئذ (١٨١) . تحقيق الهمزتين شذوذاً ، (١٨٢) .

٢١ — باب في دور الاعتلال ١٨٣ — ١٨٤  
علة إسكان اللام في نحو ضربت (١٨٣) وانظر ٣٢٠ . جرّ الوجه في الحسن الرّحمة ، وفيه حمل  
الأصل على الفرع (١٨٣) .

٢٢ — باب في الرّد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن  
إحكام العلة ١٨٤ — ١٨٦

نقد الجاحظ النحويين في مسألة في أفمل التفضيل والرّد عليه (١٨٥) .

٢٣ — باب في الاعتلال لهم بأفعالهم ١٨٦ — ١٨٨  
إضمار العامل في المنادى (١٨٦) ، جريان المشتق على غير من هوله (١٨٦) . جريان  
ما في معنى المشتق على غير ما هوله (١٨٧) .

٢٤ — باب في الاحتجاج بقول المخالف ١٨٨ — ١٨٩  
تقديم خبر ليس عليها (١٨٨) .

٢٥ — باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة ١٨٩ — ١٩٤  
ثناء على علماء العربية (١٩٠) . نقد الجاحظ القول المشهور : ما ترك الأول للاتر شينا ،  
وما يتصل بهذا المعنى (١٩٠) . مسألة لابن جني خالف فيها الإجماع ، وهو الجوز بالمجازرة  
(١٩١) وانظر (١٩٤) ٧١٤ .

٢٦ — باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط ١٩٤ — ١٩٧  
الإبدال في نحو أوائل (١٩٤) .

٢٧ — باب في عدم النظير ١٩٧ — ١٩٩  
وزن عزويت (١٩٧) وانظر ٢٧٠ . رافع الفعل المضارع (١٩٧) ، وزن أندلس (١٩٨) .

٢٨ — باب في إسقاط الدليل ١٩٩ — ٢٠٠  
مررت برجل أفصل وحكم ذلك في الصرف وعدمه (١٩٩) ، قولم آلتى باقى (١٩٩) ،  
رافع المبتدأ . وانظر ص ١٨

٢٩ — باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين  
٢٠٠ — ٢٠٨

٢٠٠ بنت وأخت (٢٠٠) قول سيبويه في أنى حرراً إنهما للتأنيث (٢٠١) . النسبة لم بنت  
وأخت (٢٠١) . راءة في راية (٢٠٢) التاء في كلتا (٢٠٣) . الكتباك للقواد (٢٠٣) ،  
تداخل الثلاث والرابعى كوزم وأزرايم (٢٠٣) ، قول سيبويه : حتى الناصبة للفعل (٢٠٤) ،  
معنى قولهم صل ولم يصل ونحوه ، (٢٠٤) ، قول الشافعى رضى الله عنه بالقولين فصاعدا ،  
(٢٠٥) . نقد المبرد سيبويه ورجوعه عنه (٢٠٦) وانظر ص ٨٩ ، ٧٥ . حديث لأبي على عن  
أبي يوسف الفقيه (٢٠٦) رأيان لأبي على في هيات (٢٠٦) ، تكافؤ الأدلة (٢٠٦) حضور  
الغلط ومغيبه وحكاية للؤلؤ في ذلك (٢٠٧) ثناء على أبي على (٢٠٧) وانظر ٢٧٧

٣٠ — باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة ٣٠٨ — ٢١٢  
جمع هراوة وعلاوة ، وجمع إتاوة على الأتاوى شذوذا ، (٢٠٩) ، جمع السامحل السامى  
شذوذا (٢١١) .

٣١ — باب في الجمل على أحسن الأقبحين ٣١٢ — ٢١٥  
واو ورنتل ، ووقع الواو حرفاً أصلياً (٢١٢) وانظر ١٤٠

٣٢ — باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك

الحكم ٢١٣ — ٢١٥

النسب إلى الممدود (٢١٣) .

٣٣ — باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني

٢١٥ — ٢٣٧

الكلام على قوله : ولما قصينا من منى كل حاجة (٢١٨) . قول الرسول صلى الله عليه وسلم :  
إن من الشعر لحكمة (٢٢٠) . كلام على الإلحاق (٢٢١) وانظر ٢٦٩ ، ١١٤ ، الزيادة لمعنى  
(٢٢٤) . ألفاظ حذف منها أحد أصولها (٢٢٥) ، وانظر ٢٧١ . الزيادة في قلنسوة ونحوها  
(٢٢٩) ، تمسكن ونحوه ، (٢٢٨) . للحرف الزائد حرمة الأصل ، وضعف تحقير الترخيم  
(٢٢٨) . وانظر ٢٧١ . يقع حرف الإلحاق أول الكلمة إذا كان معه مساعد (٢٢٨) . إقفل  
ونحوه ، (٢٢٩) وانظر ٢٥٢ . زيادة تخفاف (٢٣١) ، أملود ونحوه ، (٢٣١) دياميس  
في جمع ديماس (٢٣٣) الكلام على المذ الزائد (٢٣٣) .

٣٤ — باب في أن العرب قد أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها

وحملناه عليها ٢٣٧ — ٢٥١

حكاية المتنبى مع الأعراب لما وصف فلاة فأخطأ في كلمة (٢٣٩) . شعر لأعرابي أريد على  
أن يتكلم بضع كلمات فارسية (٢٣٩) ، أبيات في ذم النحويين (٢٣٩) ، إقواء وقع للناطقة  
(٢٤٠) . قصة للشجري مع المؤلف (٢٤٠) . تفضيل العربية على اللغات الأعجمية وشغل  
أهلها بها (٢٤٢) . اختلاف العرب في لغاتها (٢٤٣) . حكاية المتكلم الحال والملابسات  
(٢٤٥) الاحتراف بالحروف عن الكلام (٢٤٤) وانظر ٣٠ ، ٨٠ . مكان الإشارة من الإفادة  
(٢٤٧) . ابن السراج والزجاج في الاشتقاق (٢٤٨) وانظر ١٢ ، ٦٦ . رفع عقيرته (٢٤٨)  
وانظر ٦٦ . مهم رواية اللغة عن العرب قصودهم (٢٤٨) تأنيث الكتاب (٢٤٩) قد يتكلم العربي  
اللمة غيرها أقوى في القياس منها وفيه قصة عمارة (٢٤٩) وانظر ١٢٥ . قصتان عن العرب نقلهما  
عن سيويوه (٢٤٩) . قصة للشجري مع المؤلف (٢٥٠) وانظر ٧٦ . قول الرسول عليه الصلاة  
والسلام لقوم : بل أنتم بنو رشدان ، وأقوال للعرب نحو هذا ، (٢٥٠) .

٣٥ — باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره ٢٥١ — ٢٥٦

سيد — بكسر السين وسكون الباء — وتصغيره ، (٢٥١) ، كدت تكاد ، إقفل ، متخافين  
(٢٥٢) وانظر ٢٢٩ . الآء ، الراء ، حوشب ودودرى وأبهم (٢٥٣) عَيْن (٢٥٣) . قساو وقسى  
(٢٥٤) . لام أدري (٢٥٥) حبرة والحبوان (٢٥٥) . نون عترو ونحوه (٢٥٦) .

٣٦ — باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لازمانا ووقتا ٢٥٦ — ٢٦٥  
معنى قول الصرفين: أصل قال قول ونحو ذلك (٢٥٦) . التنبيه على الأصل (٢٥٧) . اللغات  
في استطاع (٢٦٠) . قولهم مبيع ، ومصون . وانظر (٩٨) . المتروك في الاحتلال  
قد يمكن النطق به وقد يتم ذلك (٢٦١) . وانظر ١٤٥٤٨٨ . لغات في النقطت النوى (٢٦٢)  
حذف العامل في أكثر من باب (٢٦٣) . كتاب للؤلأ اسمه التعاقب (٢٦٤) وانظر ٢٦٦

٣٧ — باب في فرق بين البدل واليعوض ٢٦٥ — ٢٦٦  
الميم في اللهم (٢٦٥) . إعلال أيتى (٢٦٥) . وانظر ١١٤ . عوض للدمر (٢٦٥) .  
كتاب التعاقب (٢٦٦) . وانظر ٢٦٤

٣٨ — باب في الاستغناء بالشئ عن الشئ ٢٦٦ — ٢٧٢  
ودعه ماضى دع (٢٦٦) . وانظر ٩٩ . ملاح ومشابه ونحوهما (٢٦٧) . أيد وأياد  
(٢٦٧) ، بيت من أبيات المعانى (٢٦٨) . وانظر ٣٣٣ . كلمات فيها زيادات الإلحاق  
(٢٦٩) . عزويت (٢٧١) . وانظر ١٩٧ ، أظننت زيدا عمرا عاقلا (٢٧١) .

٣٩ — باب في عكس التقدير ٢٧٢ — ٢٧٩  
نفسه أبى عبدة للتحاة ورد المازنى عليه (٢٧٢) . مسألة كان يقوم زيد (٢٧٣) . نوع  
من التركيب المزجى (٢٧٤) . الألف في الحرف غير منقلبة فإذا سميت به استحال ذلك (٢٧٥) .  
المأبأة من قولهم : بأبى والاشتقاق الصوتى (٢٧٥) . ثناء على أبى على (٢٧٧) . وانظر ٢٠٧ .  
رأى لأبى على في هاتيت من قولهم هات لا هاتيت (٢٧٧) . قولهم هلمت إذا قلت هلم (٢٧٨) .  
هيت لك (٢٧٩) .

٤٠ — باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ٢٧٩ — ٢٨٤  
أهلك والليل (٢٧٩) . قول طرقة ... حين حاج الصنر (٢٨١) . تبادل الضارب  
الرجل والحسن الوجه (٢٨٢) ، وانظر ٣٠٣ ، ٢٩٧ . كل رجل وصنعه (٢٨٣) ، جواب  
الشرط في أنت ظالم إن فعلت (٢٨٣) .

٤١ — باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ،  
إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ٢٨٤ — ٢٩٣  
قراءة حمزة : واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام بكسر الأرحام (٢٨٥) ، تيماله وويل  
(٢٨٦) ، تأكيد الهاء المحذوفة في فولك الذى ضربت زيد (٢٨٧) . إذا قلت ضربا زيدا لم يكن

- هذا المصدر مؤكدا للفعل المحذوف بل هو نائب عنه (٢٨٨) . ركب الناقة طليحان (٢٨٩) .
- الحذف بإيه آخر الكلام وأوسطه (٢٩٠) . وانظر ص ٣١٦ . حذف حرف العطف (٢٩٠) .
- تعليق الحرف أى السكون عليه واستثناه مع ما بعده (٢٩١) . قولهم العظايا والشفايا (٢٩٢) .
- ها. السكت (٢٩٣) . يخرج منهما اللزلو والمرحان (٢٩٣) .

#### ٤٢ — باب في نقض المراتب إذا عارض هناك عارض ٢٩٣ — ٣٠٠

- مسألة ضرب علامة زيدا ، (٢٩٣) . تقدم المفعول على الفاعل شاع حتى صار قريبا قائما
- برأيه (٢٩٥) . مسألة الضارب الرجل والحسن الوجه (٢٩٧) . وانظر ٢٨٢ ، (٣٠٣) .
- تقديم المفعول إذا كان له الصدر (٢٩٨) . تأخير المبتدأ في نحو عندك مال (٢٩٩) ، وانظر (٣١٧) .

#### ٤٣ — باب من غلبة الفروع على الأصول ٣٠٠ — ٣١٢

- التشبيه المقلوب (٣٠٠) . قولهم للناقة جمالية ولجمال جمالي (٣٠٣) . مسألة الضارب
- زيد والحسن الوجه (٣٠٣) . وانظر ٢٩٧ ، (٣٠٣) . إذا شبهت العرب شيئا بشئ . مكنت
- الشبه بينهما بإعطاء المشبه به شيئا من المشبه (٣٠٤) . وانظر ٦٣ . الوقف على هاء التأنيث بالهاء
- (٣٠٤) . مسألة ثلاثة أربعه ولحرور يا وشئ . من التفرع (٣٠٥) . قراءة أليس ذلك بقادر
- على أن يحى الموتى بحذف الياء الثانية (٣٠٦) . إسكان ياء المنقوص في النصب (٣٠٦) .
- بقاء حرف العلة في المضارع مع الجازم (٣٠٧) . وضع الضمير المنفصل موضع المتصل وعكسه (٣٠٧) .
- قلب الراوياء استعسانا في نحو غديان وعكسه كالفتوى (٣٠٧) . وانظر ٨٧ ، ١٣٣ . قولهم يا أمية
- «نتج التاء» واجتمعت أهل اليمامة (٣٠٨) . ثناء على سبويه (٣٠٨) . مسألة زيدا إذا يأتي
- أضرب (٣٠٩) . بعض المحذوف (٣١٠) .

#### ٤٤ — باب في إصلاح اللفظ ٣١٢ — ٣٢١

- أما زيد فنطلق (٣١٢) . انتظرتك وطلوع الشمس (٢١٣) . تأخير اللام في إن زيدا
- لقائم (٣١٤) لهك قائم (٣١٥) . وانظر ٣١٧ ، لا تزداد كان في الابتداء (٣١٦) .
- وانظر ٢٩٠ . أصل قولهم كأن زيدا عمرو (٣١٧) . مسألة عندك مال (٣١٧) . وانظر ٢٩٩ .
- أمت في حجر لانيك ونحوه ، (٣٢٨) . قولهم شرّ أهر ذا ناب (٣١٩) . الإلحاق بالألف
- (٣١٩) . وانظر ٣٥٨ . الزيادة في آخر بنات الأربعة وآخر بنات الخمسة (٣٢٠) ، الإدغام
- في المنقارب (٣٢٠) . تسكين لام الفعل في نحو ضربت (٣٢٠) . وانظر ١٨٣ . وصف
- المعرفة بالجملة بواسطة أمم الموصول (٣٢١) .

٤٥ — باب في تلاق اللغة ٣٢١ — ٣٢٣

أجمع وجماء (٣٢١) . ليلة طلقة وليال طوالق (٣٢١) .

٤٦ — باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا ؟

٣٢٣ — ٣٣٥

حوليات زهير (٣٢٤) . تلبث ابن أبي حفصة في عمل الشعر (٣٢٤) . قصة لذي الرمة في إكالة بيتا له بعد حين (٣٢٥) . حكاية للكثير تشبه حكاية ذي الرمة (٣٢٦) . سرعة المتنبى في عمل الشعر (٣٢٧) . همز منائر ونحوه ، ٣٢٨ . ألفاظ وردت بفك الإدغام (٣٢٩) . وانظر ١٦٠ . أشعار فيها تعقيد ولالغاز (٣٢٩) . وانظر ١٤٦ . أبيات الإعراب (٣٣٣) . وانظر بيتا من أبيات المعاني ص ٢٦٨ . زيغ الإعراب وقبح الزحاف (٣٣٣) .

٤٧ — باب في الاعتراض ٣٣٥ — ٣٤١

قصة للولف مع الشجرى (٣٣٨) . مسألة إنه المسكين أحق (٣٣٨) . مسألة لا أها فاعلم لك (٣٣٨) . آخاء في جمع أخ (٣٣٨) . اللغات في هذا أبوك (٣٣٩) . لا أبالك (٣٣٩) . وانظر ٣٤٢ . الاعتراض في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المحدثين (٣٤١) .

٤٨ — باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين ٣٤١ — ٣٤٧

مررت بزيد وعمرا ، (٣٤٢) . وانظر ١٠٢ . لا أبالك (٣٤٢) . وانظر ٣٣٩ . تحقير جمع الكثرة (٣٤٢) . نخذل ومعتد ونحوهما مما يصلح لامم الفاعل ولا مم المفعول (٣٤٦) .

٤٩ — باب في تدريح اللغة ٣٤٧ — ٣٥٧

جالس الحسن أو ابن سيرين (٣٤٧) . صبية وصبية — بصم الصاد وكسرهما — وأبيض لياح (٣٤٩) . صيان في صوان وصبار في صوار (٣٥٠) . الذكر في الذكر ، والطنة في الظنسة (٣٥١) . ضمة وضمة بفتح الصاد وكسرهما (٣٥١) . تحقير قائم وبائع (٣٥٣) . جدول في تصغير جدول (٣٥٤) . حل التحقير على التفسير (٣٥٤) . اللغات في حضرموت (٣٥٥) . ديمة وديم (٣٥٥) . أرياح في جمع ريح (٣٥٦) .

٥٠ — باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ٣٥٧ —

العرب من أسماء الأجناس يجرى مجرى الأسماء العربية (٣٥٧) . إذا جاء اسم المفعول فانه مل حاصل في الكف (٣٥٨) . كلام في الإلحاق (٣٥٨) . وانظر ٣١٩ ، ١١٤ . اشتقاق العرب من كلام المعجم (٣٥٩) . تخلط العرب في الاشتقاق من الأعمى (٣٥٩) . قياس بناء



على قول للعجاج ومناقشة فيه (٣٦٠) . ضف الأسمى في القياس وفي العروض (٣٦١) .  
 ثناء على الخليل (٣٦١) . يجب اتباع العرب فيما تركه لعللة داعية له (٣٦٢) وانظر الإتياع  
 في تقييد (٣٦٥) . اسم المكان والمصدر الميمى من الرباعي (٣٦٦) .

#### ٥١ — باب في الفصحح يجمع في كلامه لفتان فصاعدا ٣٧٠ — ٣٧٤

اختلاس حركة الهاء في نحو « كأنه » ضرورة لالفة ٣٧١ وانظر ١٢٧ . وضع أكثر من اسم  
 للشيء الواحد ٣٧٢ . قصة عمارة في قراءة آية ٣٧٣ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ . اللغات في الصقر  
 وحكاية الأسمى في ذلك ٣٧٤ .

#### ٥٢ — باب في تركيب اللغات [ وهو تداخل اللغات ] ٣٧٤ — ٣٩١

من التركب نحو طاهر فهو طاهر ٣٧٥ . وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ٣٧٥ .  
 إعلال الواو والياء إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ٣٧٧ . فعل يفعل — بكسر العين  
 فيها — محمول على فعل يفعل — بضم العين فيها — ٣٧٩ . يفعل — بضم العين — لفعل اللازم  
 أقيس من يفعل — بكسر العين — ، ويفعل للتمهيد أقيس من يفعل ٣٧٩ . خلاف القاعدة السابقة  
 في المضعف ٣٨٠ . عالم وطلس وجاهل وجهلاء ٣٨٢ . أبى أبى بكسر الياء في المضارع ٣٨٢  
 وانظر ٣٢٢ . كتاب النوار المتمة للؤلؤ ٣٨٢ . يختلف العرب في تلقى الواحد منهم لغة غيره ٣٨٣ .  
 إنكار الرسول عليه الصلاة والسلام هزل النبي ٣٨٣ . اختلاف ابن الأعرابي وأبي زياد الكلبي  
 في كلمة النطق ٣٨٣ . قراءة أعرابي على أبي حاتم طيبي لم ٣٨٤ ، وانظر ٧٦ . قول أبي خيرة :  
 استأصل الله عرفاتهم بفتح الناء . وإنكار أبي عمرو ذلك ٣٨٤ . قصة عمارة في قراءة ( ولا الليل سابق  
 النهار ) ٣٨٤ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ .

#### ٥٣ — باب فيما يرد عن العرب مخالفا لما عليه الجمهور ٣٨٥ — ٣٩١

ما حفظ عن العرب أقل مما لم يحفظ ٣٨٦ . بعد لغة حمير عن لغة نزار ومسالمة حوريت ٣٨٦ .  
 الطنوج التي كانت تحتوي شعر العرب ٣٨٧ . قول قضاة : مررت به بفتح الباء ، والمال له بكسر اللام ٣٩٠

#### ٥٤ — باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ٣٩١ — ٤٠٠

امتناعهم من استعمال أفعال الوبح والويل ونحوهما ٣٩٢ . حذف الخبر في لمرك ٣٩٣ . قولهم :  
 لا أدري أتى الجسراد عاره ، ٣٩٤ . امتناعهم من استعمال استحوذ معتلا ٣٩٤ . أداة التعريف  
 في الأسم والآن ٣٩٤ . يجوز للشاعر عند الضرورة أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به استعمال  
 ٣٩٦ . يجوز الألفض ضرب الضرب الشديد زيدا ٣٩٧ . قراءة ( وكذلك نجى المؤمنين ) ٣٩٨  
 يقتصر في القراءة على ما روى ولا يقرأ بكل ما جاز في العربية وإن كان أقوى قياسا مما سمع ، ومن ذلك  
 الوجوه في ( الرحمن الرحيم ) من البسطة ٣٩٨